جامعة زيان عاشور—الجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

عنوان الأطروحة:

الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر
بين جدلية التصنيف العالمي وإشكالية تحقيق التميز المؤسسي

أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

شعبة: علـــــــوم التسيير

تخصص: إدارة المنظمات

من اعداد الطالبة :
طليبي خيرة

اشراف الأستاذ الدكتور:
طعيبة أحمد

أعضاء لجنة المناقشة :

د. بن أحمد لخضر	أستاذ محاضراً	جامعة الجلفة	رئيســـــا
أ.د طعيبة أحمد	أستـــــاذ	جامعة الجلفة	مشرفا و مقررا
أ.د ضيف أحمد	أستـــــاذ	جامعة الجلفة	ممتحنـــــا
أ.د.عجيلة أحمد	أستـــــاذ	جامعة غرداية	ممتحنـــــا
د. صديقي النعاس	أستاذ محاضراً	جامعة الجلفة	ممتحنـــــا
د.خلفاوي حكيم	أستاذ محاضراً	جامعة خميس مليانة	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد: فنحمد الله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون اسهاما يسيرا في مناهل العلم

ثم الشكر موصول الى الأستاذ الدكتور المشرف **طعيبة أحمد** الذي تفضل علينا بالإشراف ولم يدخر جهدا في توجيهنا وتقديم المساعدة و التشجيع طيلة إنجاز هذا العمل

أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين

كما لا ننسى أساتذتنا الكرام الذين لم يبخلوا علينا طيلة مسارنا الدراسي.

فكل الشكر الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

طليبي خيرة

إهـــــداء

الى والدي رحمة الله عليه

إلى أمي الغالية

إلى زوجي العزيز

إلى أولادي ميار، ابتهال، إبراهيم الخليل

إلى اخوتي الأكارم

إلى كل من نعرفهم من قريب أو بعيد

إلى كل من يذود عن أمة الإسلام

أهدي هذا العمل المتواضع

طليبي خيرة

الملخـــص

على الرغم من الجدل الدائر حول قضايا التصنيفات العالمية وماتحمله من إيجابيات وسلبيات ،الا أنها أصبحت أمرا و اقعا لا يغير الاعتراض عليها شيئا من سيرورتها في عالم تزداد التنافسية فيه حول اكتساب رهان المعرفة و تملك مقوماتها البحثية و التقنية.

وفي هذا السياق ،سعت الجز ائر منذ الاستقلال الى تطوير التعليم العالي و البحث العلمي من خلال جملة الإصلاحات التشريعية و التنظيمية، وتخصيص ميز انيات للبحث العلمي واستحداث المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي DGRSDT و التي كانت بمثابة نقطة التحول الأساسية في عملية الإصلاح من خلال البرمجة وتنفيذ البرامج البحثية، بالإضافة الى جملة من الإصلاحات التي مست المنظومة الرقمية الخاصة بالقطاع سواء ما تعلق بالنشر والمجلات أو قواعد البيانات التي أنشئت لمساعدة الباحثين وطلبة الدكتوراه ، مع تشجيع انشاء مشاريع البحث المختلفة ومتابعتها ، وتسجيل اهتمام أكبر بالمخابر و متابعتها من حيث الانشاء والتقييم الذي حاول ادراج المعايير العالمية في تقييم البحث العلمي قصد تشجيع النشر الدولي وتجويد مخرجات البحث العلمي بالجامعات الجز ائرية.

ان قراءة سريعة لو اقع الجامعة الجز ائرية من خلال التصنيفات العالمية و القواعد الدولية يلحظ ضعف وتقهقر كبيرا وتذيلا للترتيب حينا ،و غياب بشكل كلي مرات أخرى ،وهذا ماسجلناه في تصنيف شنغهاي وقواعد بيانات دولية أخرى مثل Scopus ....وغيرها ،حيث غابت الجامعة الجز ائرية تماما عن المشهد ، واحتلالها لمراتب متأخرة في تصنيفات أخرى مثل التـــايمز والويبومتريكس .....وغيرها.

في حين نجد ضعفا وتقهقرا عن المعدلات العالمية، اذا ما تم الحديث عن محددات القياس البحثية وفق Frascati Manual،والمتعلقة بالموارد البشرية (الباحثين وأعدادهم) ،بالإضافة الى الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر الذي يسجل معدلات وقيما مالية جد متدنية، حيث بلغ أعلى معدل سجل 0.54 % من الناتج الداخلي الخام PIB لسنة 2017 وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بدول عربية وغربية أخرى ،ضف الى ذلك ضعف عدد براءات الاختراع والمقالات المنشورة على مستوى قواعد النشر الدولي، وغياب الجزائر عن قائمة أفضل الباحثين الأكثر استشهادا بهم في العالم في جميع التخصصات.

مما يعطي صورة عامة عن وضع البحث العلمي و مستويات الجودة البحثية المتدنية التي تعرفها جامعتنا الجزائرية وتعبر بشكل أو أخر عن ضعف السياسات والاستراتيجيات، و فشل الإصلاحات المنتهجة في اصلاح منظومة البحث العلمي بالجزائر نظير تحديات ومعوقات اعترضت ولا تزال تعترض الإصلاح ومحاولات ترقية المنظومة البحثية بالجزائر.

من خلال ما تم التطرق اليه عن الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي و إشكالية التصنيفات العالمية للجامعات، يمكننا القول أن هذه الأخيرة من المسائل الحيوية و المهمة لقيام الجامعات بادوارها لا سيما في اطاروظيفتها البحثية التي أصبحت تعبر عن الجامعة و مستوياتها، و تعكس و اقع التعليم و البحث لديها من خلال جودة مكوناتها ومخرجاتها البحثية على إختلاف اشكالها.

لذلك على الجامعات الجزائرية الطامحة للريادة ألا يطغى على خططها الاستراتيجية هم الترقي في سلم الترتيب بقدر ما يكون مسعاها الحصول على مكانة تعكس حقيقة تطورها و تأثيرها العلمي الفعلي في خدمة المجتمع وقضاياه.

Abstract

Despite the controversy surrounding global rankings issues and their pros and cons. However, it has become an absolute reality whose objection on it does not change anything from its process in an increasingly competitive world in which knowledge is acquired and has its research and technical components.

In this context, since its independence, Algeria has endeavored to develop higher education and scientific research through a set of legislative and organizational reforms, allocate budgets for scientific research and create the General Departement for Scientific Research and Technological Development (DGRSDT), which served as the main turning point in the reform process through programming and implementation of research programs, in addition, a number of reforms has affected the sector's digital system, whether it is related to publishing, magazines or databases created to assist researchers and doctoral students , While encouraging establishment and following-up various research projects, notifying greater interest in laboratories and following it up in terms of establishment and evaluation, which attempted to include international standards in scientific research evaluation, in order to encourage international publishing and improve the outputs of scientific research in Algerian universities.

A quick review of the reality of the Algerian university through global rankings and international standards shows a huge weakness and regression in ranking sometimes, and total absence on many times, and this is what we noticed in the Shanghai classification and other international databases such as Scopus ... etc, where the Algerian university was completely absent, or at the last ranks in other classifications such as Times, Webometrics .....etc.

While we found weakness and regression below world averages, talking about the determinants of research measurement according to the Frascati Manual, related to human resources (researchers and their numbers), in addition to spending on scientific research in Algeria, which records very low rates and financial values,

reaching its highest rate at 0.54% of the GDP in 2017, which is a very low rate compared to other Arab and Western countries, in addition to that, the low number of patents and articles published at the level of international publishing rules, and the absence of Algeria from the list of the best researchers most cited in the world in all disciplines.

This gives a general idea of the situation of scientific research and the low levels of research quality that our Algerian university knows, and also expresses in one way or another the weakness of policies and strategies, and the failure of the reforms pursued in the scientific research system in Algeria, in view of challenges and obstacles that still stand in the way of reform and attempts to upgrade the research system in Algeria.

Through what was discussed about the research quality in higher education institutions and the problem of international classifications of universities, We can say that the latter is one of the vital and important issues for universities to play their roles, especially in the framework of its research function, which has become a reflection of the university and its levels, and reflects the reality of its education and research through the quality of its components and research outputs of various forms.

Therefore, Algerian universities aspiring to leadership should not be overwhelmed by their strategic plans, or worrying about getting promoted in world ranking as far as their endeavor to obtain a position that reflects the reality of its development and its actual scientific impact on community service and its issues.

قائمة الفهارس

فهرس الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تطور الجامعات	05
02	الطبيعة المؤسساتية لمنظومة التعليم العالي	12
03	التفرقة بين التعليم الحالي والمستقبلي	19
04	تصنيف المنظمات الدولية الداعمة للتعليم العالي	49
05	كيفية حساب (h-index) من خلال الاستشهادات ورقم المنشورات	178
06	المعايير المعتمدة لقياس كفاءة الجامعة وجودتها	184
07	معايير و أوزان التصنيف webometrics	191
08	معايير التصنيف QS The times	196
09	التسلسل الزمني لأنشطة تصنيف الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية	201
10	مقارنات بين ضمان الجودة و الترتيب و المحاسبة	219
11	التطور التاريخي للإدارة المركزية للتعليم العالي بالجزائر	241
12	احصائيات عامة حول عدد المواضيع و الاطروحات و توزيعها	256
13	تصنيف المجلات الوطنية المتواجدة على منصة ASJP	258
14	احصائيات خاصة بعدد المخابر البحثية المعتمدة كل سنة في الجزائر	263
15	نتائج تقييم المخابر على مستوى الوطني	266
16	جدول تفصيلي لنتائج تقييم المخابر على المستوى الوطني	268
17	موقع الجامعات العربية والجزائرية من تصنيف شنغهاي (2003-2019)	269
18	موقع الجامعات الجزائرية من تصنيف التايمز (2011-2020)	273
19	موقع الجامعات الجزائرية من تصنيف (ويب ماتريكس) لسنة 2020	274
20	ترتيب جامعات الدول العربية عالميا ضمن تصنيف(The US News Rankings) 2020	275
21	تصنيف الجامعات في المنطقة العربية في تصنيف (The US News Ranking) 2020	276
22	عدد الجامعات المصنفة في المنطقة العربية في تصنيف(The US News Ranking) 2020	276
23	ترتيب الجامعات العربية ضمن تصنيف (University Ranking by Academic performance URAP)	277
24	ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن تصنيف (University Ranking by Academic performance URAP)	278
25	عدد الجامعات المصنفة في الجزائر والمنطقة العربية في تصنيف (URAP) 2020	278
26	ترتيب الجامعات العربية ضمن تصنيف(QS World University Rankings) 2020	279

27	ترتيب الجامعات الجزائرية في المنطقة العربية ضمن تصنيفQS World University Rankings	279
28	ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن تصنيف (CWRU) 2019-2020	280
29	عدد الجامعات المصنفة للمنطقة العربية في تصنيف (Umultirank) 2020	280
30	الموارد البشرية في البحث والتطوير بالجزائر	283
31	الباحثون حسب قطاع التوظيف بالجزائر	283
32	عدد الباحثين لكل مليون نسمة في بعض دول العالم	284
33	تطورعدد طلبة الدكتوراه في الجزائر	286
34	تطورعدد طلبة الدكتوراه في أهم دول العالم لسنة 2016	286
35	ترتيب لأهم الدول وفق الجودة والتميزالمؤسسي لمؤسسات البحث العلمي	290
36	ترتيب للدول العربية وفق جودة وتميزمؤسسات البحث العلمي	290
37	براءات الاختراع المسجلة والمعتمدة في الدول العربية للمقيمين وغيرالمقيمين لسنة 2018	292
38	عدد طلبات براءات الاختراع المودعة من طرف الباحثين الوطنيين إلى غاية 31 ديسمبر2019	293
39	عدد المجلات العربية المدرجة في قاعدة تومسون رويترز(Web of Science (WOS	294
40	عدد المجلات العلمية العربية المدرجة في قاعدة SC imago Journal & Country Rank SJR	295
41	إجمالي البحوث المنشورة من الدول العربية في قاعدةSC imago Journal & Country Rank SJR (Scopus)	297
42	إحصائيات حول البحوث المنشورة من الجزائرضمن قاعدة SC imago SJR (Scopus) 2018- 1996	297
43	إحصائيات حول تخصص البحوث المنشورة من الجزائرضمن قاعدة 2018- 1996 SC imago SJR (Scopus)	298
44	ترتيب الجامعات الجزائرية المصنفة ضمن قاعدة SCimago من حيث البحث العلمي	299
45	إجمالي البحوث المنشورة في قاعدة بيانات Pascal et Francis الببليوغرافية لأهم دول العالم والعالم العربي	300
46	ترتيب لأفضل عشرة باحثين في العالم حسب H-index لموقع Google Scholar	301
47	ترتيب لأفضل باحثين في الجامعات العربية حسب H-index لموقع Google Scholar	301
48	ترتيب لأفضل 10مجلات في العالم حسب Indice h5 لموقع Google Scholar	302
49	ترتيب الدول حسب Nature index لسنة 2020.	303
50	ترتيب مجالات النشر حسب المجلات للجزائرلسنة 2020 وفق Nature index	304
51	ترتيب الجامعات الجزائرية لسنة 2020 وفق Nature index	304
52	ترتيب أفضل الجامعات في العالم لسنة 2020 وفق Nature Index	305
53	مكونات النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي	310
54	المصفوفة الموحدة لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات	330

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	توضيح العلاقة بين كل من القياس و التقييم والتقويم	80
02	مقايضة التعليم بالبحث	91
03	أثر تقييم الجودة البحثية	95
04	رسم بياني يوضح تطور عدد المخابر البحثية في الجزائر	263
05	نموذج من آليات تقييم المخابر	266
06	نتائج تقييم المخابر على المستوى الوطني	267
07	عدد الجامعات المصنفة في المنطقة العربية في تصنيف (The US News Ranking) 2020	276
08	عدد الجامعات المصنفة في الجزائر والمنطقة العربية في تصنيف (URAP) 2020	278
09	الموارد البشرية في البحث والتطوير بالجزائر	283
10	الباحثون حسب قطاع التوظيف بالجزائر	284
11	توزيع لأهم دول العالم من حيث عدد الباحثين لكل مليون نسمة ونسب الإنفاق	285
12	تطور عدد طلبة الدكتوراه في الجزائر	286
13	معدلات الانفاق على البحث العلمي في أهم دول العالم (نسبة من الناتج الداخلي الخام)	287
14	معدلات الانفاق على البحث العلمي في العالم العربي (نسبة من الناتج الداخلي الخام)	288
15	معدلات الانفاق على البحث العلمي في الجزائر(نسبة من الناتج الداخلي الخام)	288
16	يحدد مصادر–ميادين- ومجالات تنفيذ الإنفاق على البحث العلمي بالجزائر	289
17	التطور التاريخي لتطور طلبات براءات الاختراع للمكاتب الخمس الأولى في العالم	291
18	عدد طلبات براءات الاختراع وحسب نوع المؤسسة بالجزائر 2009-2019	292
19	عدد البحوث الجزائرية المدرجة في قاعدة تومسون رويترز (WOS) Web of Science	295
20	مستوى H-index والتعاون الدولي لأفضل الدول عربيا المصنفة وفق Scimago	296
21	ترتيب الجامعات الجزائرية المصنفة ضمن قاعدة SCimago من حيث البحث العلمي	298
22	خصائص جامعات النخبة العالمية: عوامل أساسية	325
23	فهم كيفية تأثير النظام البيئي على أداء أفضل مؤسسات التعليم العالي	328
24	يبين العوامل التي تساعد على نشأة جامعات البحث المميزة	329

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحـــــق	رقم الصفحة
01	التطور المؤسساتي للبحث في الجزائر من سنة 1962 الى سنة 2020	370
01	الهيئات الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	371
02	هيـــــــاكل البحث	374
03	المصالـــــح المشتركة للبحث	376
04	الهيئـــــات الوطنية	377
05	الأجهزة الجهوية والمحلية للتقييم والتأهيل في مؤسسات التعليم العالي	378
06	الأجهزة الوطنية والمحلية لتقييم الأساتذة والباحثين	379
07	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية 2017-2018 (ترتيب بالمعايير مفصل)	381
08	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي لسنة GLL 2019	383
09	معايير النشر العلمي وفق قواعد البيانات الدولية WOS,Scimago,Scopus	384
10	أفضل 100 مجلة علمية عالمية في العالم حسب تصنيفات Google Scholar	388
11	مكونات النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في قضايا البحث العلمي	390
12	تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الحريات الأكاديمية في العالم	399
13	مذكرة تأطيرية لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي متعلقة بالمشاركة في المشاريع الدولية	401
14	نموذج مقترح لآليات استرشاديه لتحسين معايير التصنيف الدولي المختلفة للجامعات الجزائرية	403

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
شكـــــروعرفان	
إهـــــــــــداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الأجنبية	
فهرس الجـــــــــداول	
فهرس الأشكـــــــــال	
فهرس الملاحـــــــــق	
فهرس المحتـــــــــويات	
مقدمـــــــــــة	أ-س
الفصل الأول : التأصيل النظري و المفاهيمي للجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي	01
تمهيـــــــــد	02
المبحث الأول: التعليم العالي واشكالاته من النشأة إلى تغير الأدوار.	03
المطلب الأول: ماهية التعليم العالي وفلسفته.	03
المطلب الثاني: مهام ووظائف مؤسسات التعليم العالي.	08
المطلب الثالث: أنماط ونماذج التعليم العالي وعلاقته بالتطورات التكنولوجية.	12
المطلب الرابع: التعليم العالي والتعاون الدولي في ظل العولمة.	20
المبحث الثاني: البحث العلمي و إشكالاته المنهجية والبنيوية.	29
المطلب الأول: ماهية البحث العلمي(المفهوم، الأهداف والأهمية).	30
المطلب الثاني: أنماط البحث العلمي ودوره في ترقية التعليم العالي وخدمة المجتمع.	34
المطلب الثالث: البحث العلمي والحرية الأكاديمية.	38
المطلب الرابع: تمويل وتقييم البحث العلمي وآلياته.	43
المبحث الثالث: الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي و مضامينها	51
المطلب الأول: ماهية الجودة (الأبعاد والدلالات).	51
المطلب الثاني: الجودة التعليمية والبحثية من منظور إسلامي.	63
المطلب الثالث: ماهية الجودة البحثية (البنية والركائز).	68
خلاصة الفصل	76

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها في ظل تحقيق التميز المؤسسي	77
تمهيـــــــــد	78
المبحث الأول: تقييم الجودة البحثية بالجامعات و آثرها.	79
المطلب الأول : ماهية تقييم الجودة البحثية و دلالاتها	79
المطلب الثاني : مبادئ و أبعاد الجودة البحثية	89
المطلب الثالث : أسس و آثار تقييم الجودة البحثية	93
المبحث الثاني: مستويات تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها	99
المطلب الأول : مستويات التقييم و دلالاته	99
المطلب الثاني : التقييم الداخلي (الذاتي) للبحوث	102
المطلب الثالث : التقييم الخارجي (تقييم الأقران) للبحوث –نظام مراجعة رأي النظير	105
المطلب الرابع: قوائم الإنجاز كآلية لتقييم الجودة البحثية و انعكاساتها	111
المطلب الخامس : التأصيلات النظرية لمنهجية المؤشرات والمصطلحات ذات الصلة	114
المبحث الثالث: أبعاد مؤشرات الجودة البحثية ومكوناتها في ظل التميز المؤسسي.	118
المطلب الأول : رؤية تأصيلية لأبعاد مؤشرات الجودة البحثية	119
المطلب الثاني : الأبعاد الأساسية لمؤشرات الجودة البحثية	123
المطلب الثالث: التميز البحثي المؤسسي بين النماذج النظرية و الآليات العملية	134
خلاصة الفصل	147
الفصل الثالث: التصنيفات العالمية للجامعات وإشكالاتها الجدلية	148
تمهيـــــــــد	149
المبحث الأول: التصنيفات العالمية الماهية وسيرورة والتشكل	150
المطلب الأول : ماهية التصنيفات العالمية	150
المطلب الثاني : التصنيفات العالمية و سيرورة التشكل	157
المطلب الثالث: أثر و أهمية التصنيفات العالمية	165
المطلب الرابع : المستودعات الرقمية و تأثيراتها على تصنيف الجامعات	171
المطلب الخامس : المجلات العلمية ومعايير النشر الدولي	175
المبحث الثاني: أهم التصنيفات العالمية للجامعة و أطروحاتها.	180
المطلب الأول : تصنيف شنغهاي	180
المطلب الثاني : تصنيف (ويب ماتريكس)	186
المطلب الثالث: تصنيف The Times-QS	193
المطلب الرابع: تصنيفات إقليمية و وطنية أخرى للجامعات	198

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: التصنيفات العالمية وجدلية المعايير بين المؤيد والمعارض	206
المطلب الأول : التصنيفات العالمية ونظم البيانات في ظل مشروع الملامح المؤسسية العالمية	207
المطلب الثاني :التصنيفات العالمية للجامعات كسبيل لنيل المكانة	212
المطلب الثالث: الجودة و التصنيف الدولي للجامعات –حتمية أم اختيار	217
المطلب الرابع : أهم الانتقادات الموجهة للتصنيفات العالمية	224
خلاصة الفصل	235
الفصل الرابع: البحث العلمي بالجزائر واستراتيجية تجويده وفق منظومة التصنيفات العالمية	236
تمهيـــــــــد	237
المبحث الأول: منظومة البحث العلمي بالجزائر ومراحل الإصلاح	238
المطلب الأول : سياسة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر(البنية والمراحل)	238
المطلب الثاني: المنظومة الرقمية للبحث العلمي بالجزائر كآلية لترقية الاندماج في البيئة الرقمية العالمية	252
المطلب الثالث: المخابر البحثية وفرق البحث بالجامعات الجزائرية كآلية لتحسين الجودة البحثية	260
المبحث الثاني: الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات العالمية –المكانة والدلالات -	269
المطلب الأول : قراءة تحليلية للتصنيفات العالمية وموقع الجامعات الجزائرية منها	269
المطلب الثاني: محددات القياس البحثية لموقع الجزائر من التصنيفات الدولية وفق frascati Manual	281
المطلب الثالث: النشر العلمي الدولي ومكانة الجزائر ضمن قواعد البيانات الدولية	294
المبحث الثالث: تحديات واستراتيجيات لتحسين ترتيب الجزائر ضمن التصنيفات العالمية	305
المطلب الأول: جهود الإصلاح و أسباب الفشل للنهوض بالبحث بالجامعة الجزائرية	306
المطلب الثاني: اقتراحات و آليات لتطوير وتحقيق التميز البحثي بالجزائر	317
المطلب الثالث: نماذج واستراتيجيات مقترحة في ظل التجارب الدولية للنهوض بالجامعة الجزائرية	323
خلاصة الفصل	332
الخاتمـــــــــة	334
قـــــائمة المراجـــــــع	345
الملاحـــــــــــــــق	410-370

مقدمـــــــــة

مقدمـــــــــــــــة

ان الباحث في قضايا التعليم العالي والبحث العلمي يدرك يقينا حجم التعقيدات وارتباطاتها المختلفة، مع مناحي الحياة المجتمعية في دول العالم في ظل عولمة تزداد يوما بعد يوم امتداداتها مع التطور التكنولوجي وثورة المعلوماتية التي نعيشها.

ان دول العالم اليوم أضحت في تنافسية كبيرة في شتى المجالات ولعل أبرزها قضايا التعليم العالي والبحث العلمي وروافده لما يحمله من أهمية بارزة في حياة الدول، حيث أضحى أساس التطور ورمز التقدم للدول والمؤسسات على حد سواء، فهو المؤشر الحقيقي لمستويات التطور والرقي البشري في علاج المشكلات وإيجاد الحلول للمعوقات التي تعتري المجتمعات.

وإذا علمنا أن الجامعة هي المؤسسة التعليمية التي تصوغ المعرفة وتقدمها وهي التي تبني العقول وتطور البحث لخدمة البشرية فمن البديهي أن تضع الدول كامل ثقلها على الجامعات للمراهنة على المنافسة في التطور الحضاري ،ويعي المسؤولون عن التعليم العالي هذه الحقيقة التي تتطلب المضي قدما في التطوير و استثمار جميع الفرص للنهوض بالتعليم الجامعي، والواقع ،ان السنوات الماضية شهدت حركة إيجابية في جامعات العالم و التي لم تقف عند الجانب الشكلي من المباني و الموارد المادية على الرغم من أهميتها ،بل شملت صلب العمل الأكاديمي والبحثي الحقيقي لتطوير أركان التعليم التي تشمل عضو هيئة التدريس و الطالب و البحث العلمي وما يتصل بهذه الأركان من عوامل مساعدة في ترسيخ قيم الجودة و بناء قمم التميز المؤسسي.

لقد أضحت قضية الجودة تشغل بال المهتمين في كل مكان ومجال، إذ انتقل من مرحلة الأداء الى مرحلة أخرى فرضها التنافس العالمي وهي جودة الأداء، وعلى الرغم من أن البعض قد يعتقد أن تأثيرات هذه المرحلة تنسحب فقط على التصنيع والتجارة باعتبارها المقومات الأساسية للاقتصاد، إلا أن المتخصصين والمهتمين قد أدركوا أن الجودة أمر لازم لكل مقومات الحياة.

إن الجودة تمثل إحدى القضايا التي تحظى بالاهتمام من قبل الكثيرين ، ليس فقط في الوقت الحالي و إنما منذ عقود مضت، و يرجع السبب في ذلك الى ظهور العديد من المؤسسات الدولية و الهيئات العالمية التي ترصد الأداء في مختلف المجالات ، و تضع له المعايير التي توضح درجة التميز فيما يعرف بمؤشرات الجـــــودة ، الأمر الذي دفع المؤسسات التعليمية الى تحــري هذه المؤشرات و الأخذ بها من أجل الوصول الى التميز فيما تقوم به من أداءات و ما تقدمه لمجتمعاتها من مخرجات ساعية من وراء ذلك الى تحقيق التفوق في مجالات من ناحية ، و جذب الكفاءات و الاستثمارات و جمهور المستفيدين اليها من ناحية أخرى.

والجودة بهذا المعنى كما يؤكد **ساليز** تحظى بالقبول من الجميع، فالعديد منا يرغبها، والقليل منا يمتلكها، ويتضمن هذا المدخل للجودة عدة متغيرات رئيسية هي:

- الجودة بمعنى التفرد.
- الجودة بمعنى التميز.
- الجودة بمعنى تحقيق المعايير.
- الجودة بمعنى تحقيق الهدف.

وتوضح الرؤى السابقة لمعنى الجودة ،أنه يمكن الحكم على جودة المخرج الجامعي –سواء كان بحثا علميا أو عملية تدريسية أو خدمة مجتمعية – في ضوء – و من خلال جوانب عدة ،منها ما يعتمد على ما تتمتع به الجامعة من سمعة عالمية ، و بالتالي فهي لا تحتاج إلى قياس أو تحكيم خارجي ، و منها ما يرتبط بقدرتها على تحقيق الأهداف المرغوبة منها مجتمعيا ، ومنها ما هو متفق مع المعايير الموضوعية للأداء ، و بنظرة تحليلية للرؤى الأربع السابقة ، يمكن القول أن الجامعة تنتقل في تحقيقها للجودة بين مراتب أربع متدرجة ، تبدأ بقدرتها على **تحقيق الأهداف المرغوبة مجتمعيا** مع بعض الأخطاء التي تحاول تلافيها لتصل إلى مرحلة تتقن فيها الجامعة تحقيقها لهذه الأهداف فتصل إلى مرتبة الأخطاء الصفرية في الأداء ، إلا أن هذا الأداء على الرغم من كونه مقبولا مجتمعيا.

إلا أنه لا يتفق مع المعايير العالمية في الانجاز، كمثل من يحكم على الجامعات في بعض الدول النامية **بتميزها** على الرغم من أن هذه الجامعات لا تحقق المعايير العالمية في الإنجاز، ومن هنا تحاول الجامعة الصعود إلى مرتبة أعلى من الجودة، فتحقق المعايير العالمية للجودة والأداء، ثم ترتقي الجامعة فكرا وأداء وإبداعا فتحقق ما لا يحققه الأخرون، وتكون بمثابة النموذج فتصل بذلك إلى مرتبة التفرد.

وفي هذا يرى "**يحي مصطفى كمال الدين**" ذات الأمر يمكن تطبيقه على البحث العلمي الجامعي من حيث التركيز في أول الأمر على تحقيق الهدف وهو القيام بعمل بحثي مكتمل الجوانب العلمية من حيث الأداء، ثم مرحلة أخرى تتجاوز فيها الأبحاث الأخطاء التي تقع فيها منهجيا أو أدائيا، ثم مرحلة أخرى تحقق فيها معايير الجودة العالمية، ثم مرحلة تصبح فيها الجامعة بما تقدمه من عمل بحثي منارة يهتدى بها بما تسلكه من أساليب، وما تتطرق له من قضايا، وما تضيفه من معرفة.

ولما كانت الجامعات إحدى أهم منظمات المجتمع التي تعنى بشؤون إعداد البحث والباحثين، فقد سعت هي الأخرى الى تحديد مؤشرات الجودة البحثية ومعاييرها المختلفة والعوامل التي من شأنها تفعيل منظومة البحث العلمي بها، بل يمكنها من إعداد بحوث علمية متميزة، تضاهي في جودتها وتميزها المعايير المحلية والعالمية، وتحقيق ذلك التميز وتلك الجودة بالوقوف على الأبعاد المختلفة لجودة البحث العلمي.

ان الجامعة البحثية ليست مؤسسة فحسب بل هي أيضا فكرة ومجموعة من القيم لأن روح الجامعة البحثية تنطلق من الانفتاح على الأفكار والبحث الحر، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع فان الجامعات على عكس ما تنتقد كثيرا، ليست أبراجا عاجية، وانما ترتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات الدولة والمجتمع، حيث عبر عن ذلك أول رئيس لجامعة **ويسكونسون ماديسون** حيث قال بأن "**حدود الجامعة هي حدود الدولة** " وهذا البيان الرمزي مثالي للتعبير عن احتياجات المجتمع ونشر المعرفة

وفي هذا السياق تتباين مستويات البحث العلمي والتطور التكنولوجي من دولة الى أخرى وفق ما تبلغه وتحققه من معايير ومؤشرات بحثية تشكلت ملامحها وتم تأطيرها مع مرور الزمن والتجربة الإنسانية فأنتجت تصنيفات وترتيبات إقليمية وعالمية غيرت ملامح التنافسية وبنيتها وأثارت الانتباه في المجتمعات من قادة وحكومات واعلام.

لقد أصبح تقييم الجامعات وتصنيفها أكاديميا على المستوى العالمي من حيث جودة البحث العلمي في صلب اهتمام الأكاديميين والسياسيين على السواء، ولم يقتصر هذا الانشغال على البلدان التي تحتضن أعرق الجامعات وأجودها أو ما يسمى ب جامعات النخبة **Class-World Universities** بل امتد هذا الانشغال أيضا الى بعض البلدان النامية بما في ذلك الدول العربية.

وحسب **الباحث سعيد الصديقي** فقد انقسم المهتمون عبر العالم إلى منتقد ومساند، ضمت المجموعة الأولى قيادات أكاديمية وباحثين انتقدوا التصنيف العالمي لحدوده النظرية والمنهجية، ورفضوا مفهوم جامعة النخبة العالمية بسبب طبيعته النخبوية والتركيز المبالغ لهذا التصنيف على البحوث على حساب التدريس، أما المجموعة الثانية فتشمل الأكاديميين ورؤساء الجامعات والقادة السياسيين الذين نظروا إلى التصنيف العالمي باعتباره أداة مفيدة لقياس الأداء الجامعي، ولاسيما تلك الجامعات التي تهدف إلى التنافس على المستوى العالمي، وبغض النظر عن هذا الجدل الذي لايزال مستمرا حول أهمية هذه التصنيفات ومعاييرها، فقد أصبحت نتائجها اليوم تجذب اهتماما متزايدا، وصارت تحظى باهتمام كبير في مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية والصحفية والشعبية، كما باتت كل جامعة مهما تكن متواضعة الإمكانات تحلم بأن تنتمي يوما إلى نادي جامعات النخبة العالمية، وعلاوة على ذلك ، فإن عددا متزايدا من الدول عبر العالم، بما في ذلك بعض الدول العربية، تبنت خلال السنوات الأخيرة خططا وطنية خصصت لها استثمارات كبرى لتشجيع جامعاتها على دخول نادي جامعات النخبة العالمية، كما تستخدم الحكومات هذه التصنيفات لتقويم التقدم الذي تحرزه جامعاتها

وقد دفع الإعلان عن هذه التصنيفات العديد من جامعات العالم الى وضع سياسات استراتيجية لتأهيل نفسها أكاديميا وتحفيز باحثيها للرفع من مستوى المخرجات العلمية وجودتها، قصد تحسين مركزها في هذه التصنيفات أو ولوجها بالنسبة الى الجامعات غير المصنفة، وتكمن أهمية هذه التصنيفات، حتى بالنسبة الى الجامعات التي لا يرد اسمها ضمنها، في كونها تعطي صورة تقريبية لمستوى الجامعة وتطورها مقارنة مع نظيراتها، كما تمثل محفزا لرفع مستوى التنافسية العلمية فيما بينها.

ان نجاح الجامعات الجزائرية يتوقف بشكل كبير على مدى استعدادها للرفع من مستوى كفاءاتها العلمية وجودتها الأكاديمية، وقابليتها للتكيف مع المعايير العالمية في هذا المجال، ان طموح الانضمام الى نادي الجامعات المتميزة وجامعات النخبة في العالم ينبغي أن يشكل أحد الأسس التي تنبني عليها استراتيجيات وسياسات التعليم العالي في الجزائر قصد تأهيل هذه الجامعات وفق المعايير العالمية.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لتشكل لبنة في السرح العلمي وتثري بذلك مكتبتنا العربية في مجال الجودة لا سيما أن الموضوع أصيل من حيث قيمته البحثية ويطرق لأول مرة في المجال البحثي بالجزائر، حيث سيعالج قضية أساسية تطرح بشكل سنوي على كل المستويات الرسمية وغير الرسمية، كما يحتل العديد من الصفحات على مستوى الجرائد والاعلام في طرح أسباب التخلف عن ركب التصنيف العالمي وهذا ما سنحاول علاجه والبحث في ثناياه والغوص في أغواره، محاولة منا للخروج بأسباب مقنعة وآليات معالجة لمختلف زواياه.

ان موضوع دراستنا الموسوم بـ **الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر بين جدلية التصنيف العالمي وإشكالية تحقيق التميز المؤسسي** يأتي في نسق يتماشى في طرح ينبني على أساس أن البحث العلمي يعتبر كركيزة ووظيفة أساسية من وظائف الجامعة وارتباطه بالتصنيفات الجامعية على أساس أن أغلب التصنيفات الجامعية تعتمد في بناء معاييرها ومؤشراتها على المخرجات البحثية و بدرجات متفاوتة ،وعليه فان أي جامعة تريد الترقي في مصاف الجامعات العالمية ،فعليها الاهتمام بالبحث العلمي ومخرجاته ،و هذا ما يؤكده الباحث سعيد الصديقي من خلال ما يلي :

1-لأن المعرفة هي العملة المشتركة، وهي وسيلة التبادل التي من خلالها تتعامل الجامعات فيما بينها وتتعاون، ومن ثم فان المعرفة بالمعنى الاقتصادي هي منفعة عامة عالمية، تتدفق بحرية عبر الحدود، وتستعمل دون أن تفقد قيمتها، وعلاوة على ذلك، فقد عززت العولمة خاصية العالمية للمعرفة وأهميتها الجوهرية.

2-أن انشاء المعرفة وتفسيرها وتدوينها، باعتبارها بحثا، هي الوظائف التي تميز الجامعات عن باقي المؤسسات التعليمية، وعن كل المنظمات الاجتماعية الأخرى.

3-أصبح البحث مسألة مركزية في الجامعة الحديثة منذ ظهور نموذج هومبولت "للجامعات البحثية والتدريسية في ألمانيا القرن التاسع عشر، وتكييفه لاحقا في الولايات المتحدة الذي بدأت به جامعة "جونز هوبكنز".**Johns Hopkins University**

4-بات البحث أحد مؤشرات المنافسة العالمية بين الدول، إذ تواصل العديد من الحكومات الوطنية بناء الدولة من خلال استثماراتها في مجال البحث العلمي باعتباره المظهر الرئيسي للقدرة التنافسية الاقتصادية.

وأخيرا فإن البحث هو مؤشر القيمة في المنافسة العالمية بين الجامعات الفردية التي تعززت في التصنيفات العالمية ، وبعبارة أخرى فإن البحوث تحدد قيمة العلامة التجارية لكل جامعة ، فحتى إذا كان انجاز البحوث المتقدمة لا يؤدي بالضرورة الى تدريس ذي جودة رفيعة المستوى ، فإنه ذو تأثير كبير في الطلاب الذين يركزون على قيمة "العلامة التجارية " للشهادة الجامعية التي يحصلون عليها [*].

أولا: أهمية الدراسة

تكتسي دراستنا لموضوع الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر بين جدلية التصنيف العالمي و إشكالية تحقيق التميز المؤسسي أهمية كبرى من حيث التناول باعتبارها -على ما توفر لنا من معطيات من خلال قاعدة البوابة الوطنية للإشعار عن الاطروحات **PNST** قلة الدارسات التي تناولت هذا الموضوع لاسيما ما تعلق بالجودة البحثية و التصنيفات العالمية لمؤسسات التعليم العالي و مخرجاتها في العالم ودراسة حالة الجزائر ، وبذلك فهي تعتبر بمثابة محاولة لفهم موضوع البحث العلمي و ما يدور في فلكه من جودة بحثية ومؤشراتها وارتباطاتها بقضايا التصنيفات العالمية سواء ما تعلق بـ الدول ، الجامعات ، مراكز البحث ، المجلات ، الباحثين ، البحوث العلمية و ارتباطاتها الكمية و النوعية بالإضافة الى تواجدها على مستوى القواعد العالمية الدولية.

كما سنحاول من خلال موضوع الدراسة الإلمام بأهم المفاهيم و القضايا العالمية المرتبطة بالمخرجات البحثية وجودتها لا سيما ما تعلق بقضايا النشر العلمي في أهم القواعد الدولية مثل Web of Science، Scopus ، Scimago، Google Scholar بالإضافة الى أهم التصنيفات العالمية للجامعات و المراكز البحثية مثل تصنيف Shanghai ، The Times ، Webometrics ، The Us News Ranking ، وغيرها من التصنيفات الإقليمية و العالمية التي حاولنا من خلال معرفة تموقع الجزائر ضمنها وارتباطات ذلك بقضايا الجودة البحثية في الجزائر.

وعليه تظهر بشكل جلي أهمية الموضوع ومكانته، لا سيما في معرفة الأسباب والبحث عن الاستراتيجيات التي تحقق الانضمام الى نادي جامعات النخبة العالمية.

[*] -نفس المرجع الآنف الذكر، ص ص (10-11)

ثانيا: أهداف الدراسة

بعد أن شرعت العديد من الدول المتقدمة لا سيما الولايات المتحدة الامريكية. وانجلترا في الثمانينات من القرن العشرين في بناء أنظمتها لتقييم الجودة البحثية، اتجهت كثير من دول العالم الى الأخذ بحذوها وبدأت في بناء نظمها الخاصة لتقييم الجودة البحثية بها، خاصة بعدما رأت الانعكاسات الإيجابية لهذا النظام على جودة الأداء البحثي بالجامعات والمؤسسات البحثية الامريكية والبريطانية.

لقد ازدادت أهمية الجودة البحثية في التعليم العالي في ظل ما تطرحه العولمة من مفاهيم وتطبيقات تعززها التطورات المتسارعة لأنظمة الاتصال والمعلوماتية، وانتقال التنافس الذي تشهده الأسواق العالمية بين الشركات الى مؤسسات التعليم العالي والجامعي، وهو تنافس يقوم على الإبداع والتطوير كوسيلة للحصول على أعلى المردودات المادية.

لقد دفع هذا التنافس مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات الى تطوير نفسها ومخرجاتها التعليمية والبحثية، فبعد أن تحولت الجامعات من تعليم الجماهير الى تعليم الصفوة، بات الأمر بحاجة الى دفعة تغيرية أخرى تحقق فيها الجامعات دورا أكثرا فعالية في مجتمعاتها.

إن لكل دراسة أهداف علمية وأخرى عملية، حيث تصبو هاته الدراسة للوصول إلى هاته الأهداف وهي كالتالي:

- تحديد المفاهيم والأطر النظرية والتأصيلية للموضوع وهذا من خلال التطرق للجودة البحثية، التصنيف العالمي لمؤسسات التعليم العالي بالإضافة الى التميز المؤسسي.
- قياس مستويات الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر من خلال مختلف المؤشرات والمعايير المعتمدة في ذلك سواء من خلال النماذج الاقليمية أو العالمية منها.
- تحديد أهم التصنيفات الدولية المعروفة عالميا وإزالة اللبس والغموض بتحديد وتوضيح طبيعة الجدل القائم حولها بطرح مختلف الرؤى والحجج لكل فريق بين معارض ومؤيد.
- تحديد مكانة مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ضمن هذا التصنيف والأسباب الكامنة وراء هذه المكانة والاستفادة من تجارب الآخرين.
- محاولة ايجاد الحلول والاقتراحات التي من شأنها تحسين والرفع من مستويات الجودة البحثية بالجزائر، ومن ثم تحسن مراكزها الترتيبية بين التصنيفات العالمية.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

مما لا شك فيه أن هناك مجموعة من المبررات والتي تدفعنا الى تناول هذا الموضوع لعل أهمها:

أ- المبررات الذاتية:

- طبيعة الغموض الذي يكتنف موضوع الجودة البحثية بالإضـــافة الى التصنيفات العالمية لمؤسسات التعليم العالي ما دفع فينا الفضول لفهم أغوار الموضوع وإزالة هذا الغموض.

- التدني الذي تشهده ساحات البحث العلمي في عالمنا العربي ناهيك عن الجزائر والرغبة الملحة في فهم أسباب التخلف الذي نعيشه لا سيما وأن البحث العلمي صار فيصل تقدم الأمم والدول.

ب-المبررات الموضوعية

- كون موضوع الجودة البحثية أصبح محل اهتمام العديد من الجامعات العالمية.
- باعتباره من المواضيع الهامة في عالم الإدارة في القرن الواحد والعشرين ومن المداخل الحديثة لإدارة المنظمات.
- العجز والضعف وتدني المستوى الذي تعاني منه جامعاتنا بالوطن العربي عموما والجزائر خصوصا.
- إيجاد الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتحقيق جودة بحثية وتميز مؤسسي بجامعاتنا الجزائرية.

رابعا: إشكالية الدراسة

لقد أصبح تقييم الجامعات وتصنيفها أكاديميا على المستوى العالمي من حيث جودة البحث العلمي في صلب اهتمام الأكاديميين والقادة على السواء، ولم يقتصر هذا الانشغال على البلدان التي تحتضن أعرق الجامعات وأجودها أو ما يسمى بجامعات النخبة، بل امتد هذا الانشغال أيضا الى بعض البلدان النامية بما في ذلك الدول العربية والتي من بينها الجزائر.

ولقد دفع الاعلان عن هذه التصنيفات العديد من جامعات العالم الى وضع سياسات استراتيجية لتأهيل نفسها أكاديميا، وتحفيز باحثيها للرفع من مستوى المخرجات العلمية وجودتها، قصد تحسين مركزها في هذه التصنيفات، أو ولوجها بالنسبة للجامعات غير المصنفة على الرغم من الخلاف حولها، كل ذلك سعيا نحو تحقيق التميز المؤسسي.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

-ما مستوى الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال التصنيفات العالمية؟ وماهي الاستراتيجيات والنماذج التي يمكن من خلالها تحقيق التميز المؤسسي والبحثي؟

التساؤلات الفرعية:

1-هل لتغير الأدوار الوظيفية للجامعات الأثر على إعادة التشكل البنيوي والمنهجي لها؟

2-هل يمكن لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر أن تصل للتميز المؤسسي من خلال الاستجابة لمؤشرات الجودة البحثية؟

3-هل يمكن اعتبار التصنيفات العالمية للجامعات وتداعياتها على الجزائر حتمية أم خيار؟

4-هل استطاعت منظومة البحث العلمي واصلاحاتها بالجزائر تحقيق مقتضيات الجودة البحثية في ظل التحديات والمعوقات؟

خامسا: الفرضيات

انطلقت فرضيات الدراسة الحالية من محاولات الإجابة عن التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة في طرح يتماشى مع ما سيتم تناوله في موضوع الدراسة:

1- يعتبر التوجه نحو الجامعات البحثية في العالم وإعادة تشكل أولويات الجامعات أهم الأثار الرئيسية لتغير الأدوار الوظيفية للجامعات.

2-يمكن للجامعات الجزائرية أن تصل للتميز المؤسسي بتجويد المخرجات البحثية وما يتعلق بها من باحث وبيئة بحثية.

3-تعتبر التصنيفات العالمية للجامعات وتداعياتها من تذيل الجزائر للترتيب العالمي حتمية فرضتها مقتضيات العولمة والتنافسية العالمية.

4- على الرغم من تعدد الإصلاحات في قضايا البحث العلمي بالجزائر الا أنها عجزت عن تحقيق مقتضيات الجودة البحثية لا سيما في ظل تحديات بيئية ومؤسسية.

5-تلعب البيئة البحثية وإرادة الإصلاح الدور الأساسي في تحديد طبيعة وبنية الاستراتيجيات التي يمكن انتهاجها لتحقيق التميز المؤسسي والبحثي.

سادسا: حدود مشكلة الدراسة

في سياق دراسة موضوع البحث ونظرا لتعدده وتشعب قضاياه فسنحاول دراسته ضمن حدود زمانية ومكانية فرضتها معطيات الدراسة ومتغيراتها.

-**الحدود الزمانية**: امتدت دراستنا في معطياتها ودراسة محطات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للجزائر للفترة الممتدة ما بين (**1962-2020**) أي منذ استقلال الجزائر الى يومنا الحالي، مع التركيز أحيانا على فترات ارتبطت بصدور قوانين هامة لا سيما مع سنة 1998 وأحيانا أخرى ارتبطت بتوفر المعطيات والاحصائيات التي تم الحصول عليها من المصدر، لا سيما مع قضايا التصنيفات العالمية وتواريخ بدايات صدورها.

-**الحدود المكانية**: مما لا شك فيه أن دراساتنا اقتصرت على دراسة الحالة الجزائرية لا سيما مع مؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها المختلفة التي اعتمدناها في تحديد مستويات الجودة البحثية من جامعات ومخرجات بحثية، بالإضافة الى مقارنات مع دول لا سيما الدول العربية لمعرفة مكانة الجامعة الجزائرية.

سابعا: أدبيات الدراسة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع جودة التعليم الجامعي على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وجميعها تناولت مفهوم وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في دول مختلفة من العالم، وقد قمنا بمراجعة بعض الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بهدف التعرف على أهم النتائج والمؤشرات العامة التي أسفرت عنها تلك البحوث والدراسات، و على الرغم

من هذا نجد أن دراستنا في شقها المرتبط أساسا بالجودة البحثية ندرت فيه الدراســـات لا سيما و أنها الدراسة الوحيدة في الجزائر التي ستعالج الموضوع في ظـــــــل جدلية التصنيفات العالمية و تأثيرات ذلك على امكانية تحقيق التميز المؤسسي وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات:

-الدراسة الأولى:

وهي دراسة للباحثة (بن ونيسة ليلى)،بعنوان **اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر– دراسة مقارنة**-حيث استهدفت هذه الدراسة التطرق الى مدى تأثير اقتصاد المعرفة على جودة التعليم العالي و فرضها لتطبيق مبادئ الجودة وذلك عن طريق مقارنة مجموعة من الدول باستخدام **بيانات بانل** لعينة مكونة من عشرة دول خلال الفترة الممتدة من 2000-2014 ،توصلت الباحثة من خلال النتائج أن مؤشر عدد الطلبة المسجلين ،معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي و براءات الاختراع لها أثر إيجابي على جودة التعليم العالي ،عكس معدل التأطير ونسبة الطلبة المسجلين خارج الوطن التي كان لها تأثير سلبي، وقد تناولت الباحثة في الفصل الثالث من دراساتها الذي جاء تحت عنوان جودة التعليم العالي و معايير التصنيف الدولية جملة من التصنيفات ولكنها تناولت موضوع التصنيفات بسطحية بالإضافة الى أنها أغفلت قضية الجودة البحثية باعتبارها ركيزة أساسية في مؤشرات التصنيف العالمية وهذا ما سنعمد الى دراسته في أطروحتنا البحثية.

-الدراسة الثانية

وهي دراسة للباحث بوهناف عبد الغاني، بعنوان **كفاءة البحث العلمي الجامعي في ضوء معايير الجودة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين** ، وتمحورت إشكالية الدراسة حول مدى كفاءة وجودة البحث العلمي الجامعي في ضوء معايير الجودة من وجهة نظر الأساتذة وقد توصلت الدراسة الى وجود تدني في مستويات الكفاءة والتخطيط للبحث العلمي وعدم استيفاء شروط ومعايير الجودة وقد اعتمدت في ذلك على دراسة ميدانية بكل من جامعتي باتنة –سطيف قوامها 118 أستاذا، تم اختيارهم بصفة عرضية ،وفي هذا السياق فان الدراسة لم تحدد المجال المكاني لها اذا ما اطلعنا على عنوان الدراسة بالإضافة الى أن العينة غير تمثيلية ولا يمكن أن نعمم نتائجها على باقي جامعات الوطن ،كما أن مصطلحات الدراسة تفتقر الى ضبط لا سيما مصطلح كفاءة البحث العلمي وهذا ما سنحاول تلافيه في دراستنا المرتبطة بقضايا الجودة البحثية.

-الدراسة الثالثة:

وهي دراسة للباحثة كريمة فلاح، مطابقة **وتكييف معايير جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية وفق مواصفات مالكولم بالدريج للتعليم –دراسة حالة مخابر البحث العلمي**وقد تعرضت في دراستها الى إشكالية تمحورت حول مدى مساهمة معايير مالكولم بالدريج في تحسين جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية؟ والى أي مدى يمكن تطبيقها في مخابر البحث بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؟ حيث عالجت الموضوع من خلال التطرق لمختلف الأطر المفاهيمية

المتعلقة بالتعليم العالي والجودة التعليمية بالإضافة الى نموذج مالكولم بالدريج وإمكانية تطبيق معاييره على مستوى المخابر البحثية بجامعة الشلف وتوصلت الى وجود فجوة وفوارق بين النموذج الأمريكي وواقع حال الجودة بالمخابر البحثية بالجزائر.

-الدراسة الرابعة:

وهي دراسة للباحثة دليلة، خنيش، **إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر في ظل التحولات التنموية الجديدة – دراسة ميدانية على مستوى أقسام علم الاجتماع في بعض جامعات الشرق الجزائري** ، وقد تعرضت في دراستها إلى إشكالية تمحورت حول واقع إصلاح منظومة التعليم العالي بالجزائر في ظل التحولات الإقليمية ، حيث عالجته من خلال التطرق إلى أهم المراحل التي عرفها نظام التعليم العالي بالجزائر من خلال الأطر التشريعية والتنظيمية بالإضافة الى التطور الكمي في جوانبه المختلفة هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى علاقة التعليم العالي بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرات ذلك على الوضع التنموي بالجزائر، أما في دراستنا فسنحاول التركيز على قضايا الإصلاح المتعلقة بالبحث العلمي أساسا وأهم مخرجاتها بالإضافة الى تقييم هذه الإصلاحات ،وتحديد أهم التحديات التي تواجه ترقية البحث العلمي وتجويد مخرجاته.

-الدراسة الخامسة:

وهي دراسة للباحث علي، لرقط، **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر – المبررات والمتطلبات الأساسية – دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة باتنة** وقد تناول في دراسته إشكالية تمحورت حول ما مدى إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر من خلال الدراسة الميدانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة باتنة وإمكانية تعميمها ،حيث عالجه من خلال التطرق الى المفاهيم النظرية المتعلقة بالجودة الشاملة التعليمية بالإضافة الى خصائص التعليم العالي بالجزائر من خلال دراسة الحالة على جامعة باتنة باستخدامه للأساليب الإحصائية لعينة إحصائية مكونة من 122 عضو هيئة تدريس وإداري عن طريق استبيان يتكون من محورين أساسين هما مبررات تطبيق الجودة من جهة ومتطلبات تطبيق الجودة من جهة أخرى وتوصل الى جملة نتائج مفادها:

- عدم رضا المستفيدين الداخليين والخارجيين للكلية،
- أن أسلوب إدارة الكلية لا يتماشى والجودة الشاملة،
- إنتاجية التعليم ضئيلة بالكلية،
- البحث العلمي بالكلية يحتاج إلى جهود لتطويره وتحسينه.

-الدراسة السادسة:

وهي دراسة للباحث سعيد الصديقي ،بعنوان **الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي :الطريق نحو التميز**، وهي دراسة صادرة عن مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية تطرق فيها الباحث الى إشكالية تذيل جامعاتنا العربية للترتيب العالمي في أهم التصنيفات العالمية باستثناء بعض الجامعات السعودية التي حظيت بدعم مالي و معنوي حكومي كبير خلال العقد الأخير، وقد تعرض في دراسته الى كل من تصنيف شنغهاي وتصنيف ويبومتريكس وترتيب الجامعات العربية فيهما ،كما تضمنت الدراسة تحليلا لتسعة مبادئ تعد بمنزلة معالم طريق لأي جامعة تطمح للانتماء الى نادي النخبة العالمي، وتوصلت الدراسة الى وجود فجوة علمية كبيرة بين الجامعات العربية ونظيراتها من الدول الغربية، وما سأقوم به في دراستي هو أعمق واشمل لعدة تصنيفات عالمية سواء بمنظور كلي أو جزئي.

بالإضافة الى العديد من المقالات والكتب والملتقيات التي تناولت موضوع الجودة دونما تطرق بشكل مفصل لموضوع الجودة البحثية والذي سنحاول معالجته على مقاربات دولية في ظل المؤشرات والمعايير العالمية المعتمدة لا سيما منها:

الدراسة السابعة:

-**دراسة** لجوناثان كول ، **جامعات عظيمة –قصة تفوق الجامعات الأمريكية** –الصادرة في 2016 وهي دراسة مترجمة الى العربية تستحق الدراسة و البحث فيها لما تضمنته من أطروحات مميزة حول سر تفوق الجامعات الامريكية وقصة التفوق التاريخي لها من حيث البنى و الوظائف التي تمتعت به جامعاتهم ،مع التأكيد على قضية المعيار الذهبي للتفوق "**انفاق كبير، دعم قوي ،حرية أكاديمية** " وفي تقريض لهذه الدراسة عبر الباحث **تورستن .ن .ويسيل** *بقوله " كتب "**جوناثان كول** " كتابا رائعا ،لابد من أن يقرأه الجميع ويستمتعوا به ، ولا سيما من يريد ارشاد العقول الشابة و تعليمها " وفي هذا السياق سنحاول الاستفادة من التجربة الامريكية في قضايا التميز و التفوق في التصنيفات العالمية ومعرفة الخلفيات.

الدراسة الثامنة:

-**دراسة لكارل ج.- بلاند حول القسم الجامعي المنتج للبحوث استراتيجيات من أقسام جامعية متميزة**__ وهي دراسة تحاول الاجابة عن تساؤل كيف يكون تعزيز تميز أعضاء الهيئة العلمية وتشجيعهم في البحوث؟ ما الاستراتيجيات التي يمكن للقادة الأكاديميين أن يعتمدوها لإيجاد بيئة لا تضمن لأعضاء هذه الهيئة البقاء فحسب، بل تساعدهم أيضا على النجاح والتفوق كما تضمن مقابلات وحوارات مع رؤساء وعمداء 37 قسما أو كلية أو مدرسة في منظومة جامعة مينيسوتا.

* - تورستن ن ويسيل، رئيس فخري لجامعة روكفيلر وحائز على جائزة نوبل في الفيزيولوجيا والطب

الدراسة التاسعة:

-دراسة لكل من فليب ألتباخ، جميل سالمي، تحت عنوان **طريق التميز الأكاديمي: انشاء الجامعات البحثية في المصاف العالمي** وهي دراسة جد مهمة بينت وناقشت أهم المفاهيم المرتبطة بقضايا التميز المؤسسي للجامعات وارتباطه بقضايا الجودة البحثية، وهذا من أجل الوصول الى العالمية من خلال الاستجابة لأهم المعايير والمؤشرات التي تتبناها أهم الجهات المصنفة حول العالم. وفي هذا الإطار تم دراسة تسعة تجارب عالمية من قارات مختلفة، وعلى إثرها تم بناء استخلاص جملة من الاستراتيجيات والعوامل التي يمكن من خلالها بناء جامعات بحثية في مصاف العالمية، وهذا ما سنسعى الى القيام به في دراستنا من خلال الاستفادة من التجارب الدولية لا سيما الاستراتيجيات التي أثمرت نتائجها وحققت تقدما.

بالإضافة الى ما سبق، توجد العديد من الدراسات والتقارير العالمية الصادرة باللغة الإنجليزية التي اهتمت بقضايا التصنيفات العالمية والتي لا يتسع المجال لذكرها جميعا، انما عمدنا الى ذكر أهم ما ورد من أطروحات ومذكرات لا سيما المرتبطة منها بالجزائر.

ثامنا: منهجية الدراسة

اعتمدنا في عملية التحليل للدراسة في إطارها المنهجي على جملة من المناهج والأدوات التحليلية من مناهج كيفية وأخرى كمية

أما الكيفية فسأعتمد في دراستي على مجموعة من المناهج لاكتشاف حقيقة موضوع البحث المتمحور حول الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر بين جدلية التصنيف العالمي واشكالية تحقيق التميز المؤسسي، ونظرا لتداخل وتعدد الأبعاد والزوايا التي يتسم بها موضوع البحث، فإن ذلك يتطلب استخدام أكثر من منهج واحد في الدراسة حيث سيتم الاستعانة بمنهج مركب:

المنهج الوصفي: الذي يعرفه الأستاذ عمار بوحوش بأنه (يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا) أي وصف واقع حال الجودة البحثية في الجزائر من خلال الأطر الواقعية والتشريعية.

كما سيتم الاستعانة أيضا **بالمنهج التاريخي** من أجل فهم وتفسير الحاضر وذلك من خلال التركيز على أهم تطور لمفهوم التصنيفات العالمية للمؤسسات الجامعية بالإضافة إلى المراحل التاريخية التي عرفتها سيرورة الجامعة الجزائرية في ظل المراحل التي عاشتها الجزائر.

أما منهج **تحليل المضمون** من أجل تحليل الواقع الجامعي في الجزائر وأهم القوانين والتشريعات والنصوص المتعلقة به بالإضافة إلى تحليل أهم المحاور التي يعتمد عليها تطبيق الجودة البحثية.

بالإضافة إلى **المنهج الاستنباطي** والاحصائي من خلال الإحصائيات والبيانات المختلفة المتعلقة بالجامعة الجزائرية.

أما **المنهج المقارن** فسيتم توظيفه وذلك من خلال المقارنة بين مختلف النماذج الدولية والوطنية سواء على مستوى الدول، الهيئات أو الجامعات المختلفة للاستفادة منها.

كما سنعتمد على **دراسة الحالة** التي تختص بها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال جملة التصنيفات والتقارير الدولية الخاصة بها، وهذا من خلال الاعتماد على التقارير الدولية الإقليمية (الإفريقية والعربية منها) بالإضافة إلى جملة التقارير الوطنية منها الصادرة عن الهيئات الرسمية.

وجاء اعتمادنا لهذه الأخيرة منطلقا من أن هذه التقارير والتصنيفات الدولية تم بناؤها على جملة من الاستبيانات واسعة النطاق بالإضافة إلى المسوح الكمية التي استندت عليها في بناء مؤشراتها ومعاييرها ذات الأوزان الكمية والتي أنتجت جملة الترتيبات والتصنيفات المختلفة، وبالتالي كانت ذات أثر أوسع وأشمل في دراستنا.

ولم نعتمد على توزيع الاستبيان نظرا للطبيعة المتشعبة للموضوع، ولأنها ذات أثر أقل نطاقا وأضيق منهجا في تحليل البيانات، بالإضافة إلى أن موضوع الدراسة اعتمد على منظورين وهما:

منظور كلي: في تحليله اعتمد على تحليل المقارنات بين الدول و تموقعها من خلال تصنيفات الدول وترتيبها ضمن مؤشرات البحث العلمي وما يحمله من دلالات ومعايير مختلفة كالموارد البشرية، الانفاق، الابتكار، براءات الاختراع.... وغيرها من مدخلات ومخرجات العملية البحثية في دول العالم (نظير سياستها المنتهجة).

منظور جزئي: واعتمد في تحليله على جملة التقارير والتصنيفات الدولية التي اعتبرت مؤسسات التعليم العالي أو بعضا من مخرجاتها البحثية كوحدة للتحليل والدراسة، وعمدت إلى تصنيفها وترتيبها وفق مؤشرات سنذكرها لاحقا ، بالإضافة إلى مسوحات وسبر آراء حولها، وبذلك كانت بمثابة القاعدة التي انطلقنا منها في دراستنا ، بالإضافة إلى التقارير والاحصائيات الدولية والوطنية كالبنك الدولي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي DGRSDT،المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي و التطويرCNE، الديوان الوطني للإحصائيات -ONS ، المنظمة العالمية للابتكارات، .....وغيرها ممن كانت لهم قاعدة بيانات عمدنا إلى الاستفادة منها واستخلاص واقع البحث العلمي بالجزائر ومؤشراته ،ومن ثمة البحث في الأسباب والنتائج ضمن نطاق الإمكانيات وعمليات المقارنة لا سيما مع المنطقة العربية منها ذات النطاق المشترك، البنيوي والوظيفي منها.

تاسعا: خطة الدراسة

بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الخطة المنهجية للبحث إلى أربعة فصول، ينتهي كل فصل بخلاصة واستنتاجات، تعقبها خاتمة متضمنة أهم نتائج الدراسة، إضافة إلى ملاحق الدراسة، وقائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

ففي **الفصل الأول** الذي جاء تحت عنوان **التأصيل النظري والمفاهيمي للجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي**، وسنحاول من خلاله التطرق لمفهوم التعليم العالي من النشأة إلى تغير

الأدوار ومن ثمة سنتطرق إلى البحث العلمي واشكالاته المنهجية والبنيوية، ليتم التطرق بعد ذلك للجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي ومضامينها.

أما **الفصل الثاني** فجاء بعنوان **تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها في ظل تحقيق التميز المؤسسي** وسنحاول من خلاله التطرق لتقييم الجودة البحثية بالجامعات وأثرها ومن ثمة مستويات تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها، لنتناول بعد ذلك أبعاد مؤشرات الجودة البحثية ومكوناتها في ظل التميز المؤسسي.

في حين جاء **الفصل الثالث** موسوما بـ **التصنيفات العالمية للجامعات واشكالاته الجدلية**، وهذا بالتطرق للتصنيفات العالمية من حيث الماهية وسيرورة التشكل، لنتناول بعدها أهم التصنيفات العالمية للجامعات وأطروحاته، لنصل في ذلك الى دراسة التصنيفات العالمية وجدلية المعايير بين مؤيد ومعارض.

بينما يأتي **الفصل الرابع** تحت عنوان: **البحث العلمي بالجزائر واستراتيجية تجويده وفق منظومة التصنيف العالمي** وهذا بالتطرق الى منظومة البحث العلمي بالجزائر ومراحل الإصلاح، لنتناول بعدها الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات العالمية (المكانة والدلالات)، ونصل بذلك إلى تحديات واستراتيجيات تحسين ترتيب الجزائر من خلال تجويد البحث العلمي كأهم عنصر

وخلصنا في **خاتمة** الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات الى جانب التحقق من مدى صحة أو خطأ الفرضيات، وكذا تحديد أفاق الدراسة.

عاشرا: مصطلحات الدراسة

اعتمدنا في دراساتنا على مصطلحات مفتاحية، وهي كالتالي:

1. **التعليم العالي**: برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة.
2. **-مؤسسات التعليم العالي:** هي تلك المؤسسات التي تتولى أحد الوسائل الأساسية لإكساب الطلبة المعرفة والمعلومات والتفكير العلمي والبحث، وتكوين الاتجاهات الإيجابية، وتنمية قدراتهم على الانتقاء والاختيار، ليكونوا في الأخير أفرادا متعلمين قادرين على التعامل مع المعارف التي يتلقونها بنوع من التفكير المستقل، ومن ثم الابداع والتركيز على العمل الذهني وتعميقه.
3. **-البحث العلمي:** هو منهج لاكتشاف الحقيقة، يعتمد أساسا على التفكير النقدي التحليلي، حيث يقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية، وفرض الفروض، وجمع المعلومات وتنظيمها، واقتراح الحلول، ثم استخلاص النتائج والتأكد من مدى ملاءمتها للفروض المبدئية.

4. -**الجودة:** تعتبر الجودة في مؤسسات التعليم على أنها تمثل سمة محددة، أو توجها معينا، والجودة كدرجة للإنجاز، والجودة كمستوى عال من الأداء والإنتاجية والتي ينظر إليها على أنها معيار يتم من خلاله الحكم على مستوى الأداء.
5. -**الجودة البحثية:** تشير بشكل مباشر إلى مخرجات وأنشطة وقدرات بحثية عالية الجودة.
6. -**التميز المؤسسي:** يقصد بالتميز المؤسسي عملية تحقيق التفرد والتفوق الإيجابي في الأداء والخدمات المقدمة، وهو يعتبر مرحلة متقدمة من الإجادة في العمل والأداء الكفء، بما ينتج عنه نتائج وإنجازات تتفوق على ما يحققه المنافسون.
7. -**التصنيفات العالمية:** يعرف تصنيف الجامعات بأنه قائمة من المؤسسات الأكاديمية المرتبة بناء على مكانتها التي تتحدد على أساس مجموعة من المعايير، حيث ينظر إليها بموضوعية كمؤشر لجودة المؤسسات على أساس مجموعة من البيانات الإمبريقية أو الرأي المنبثق من الدراسات المسحية المختلفة للباحثين والأكاديميين، والخريجين، والطلاب الحاليين، والمتوقع التحاقهم مستقبلا، والعاملين من خريجي المؤسسة، والمنشورات البحثية وأدلتها.
8. -**المؤشرات:** إن المؤشر يعطى لمحة خاطفة وصورة إجمالية لا تمثل الواقع بكل ديناميكيات أو بدقة علمية تامة، لذلك يحدد البحث الحالي مفهوم المؤشرات بأنها "هي ما تشير إلى المعلومات والبيانات التي تحدد الحالة الإجمالية للشيء الذي نختبره بدرجة معينة من الدقة".

الحادي عشر: صعوبات الدراسة

في إطار دراستنا لموضوع **الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر بين جدلية التصنيف العالمي وإشكالية تحقيق التميز المؤسسي جابهتنا العديد من الصعوبات والعراقيل والتي من بينها:**

-أن موضوع بحثنا حديث ولم يتم التطرق اليه من قبل في الجزائر حسب اطلاعنا، لا سيما في ظل الربط بين قضايا الجودة البحثية والتصنيفات العالمية للجامعات، مما استدعى الاستعانة بالترجمة لا سيما باللغة الإنكليزية نظير قلة المراجع باللغة العربية، وهو ما أخذ وقتا كبيرا وجهدا أكبر.

-أن الموضوع يتميز بديناميكية كبيرة في ظل التغيرات التي تطرأ على معايير التصنيفات من تحسينات وتغيرات في الترتيبات مما يستدعي التحديث الى آخر لحظة من توزيع للأطروحة.

الفصل الأول:
التأصيل النظري و المفاهيمي للجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي

تمهيـــــــد :

تمثل الجودة إحدى القضايا التي تحظى بالاهتمام من قبل الكثيرين، ليس فقط في الوقت الحالي و إنما منذ عقود مضت، ويرجع السبب في ذلك إلى ظهور العديد من المؤسسات الدولية والهيئات العلمية التي ترصد الأداء في مختلف المجالات، وتضع له المعايير العالمية التي توضح درجة التميز فيما يعرف بمؤشرات الجودة، الأمر الذي دفع المؤسسات الصناعية والتجارية بل والتعليمية أيضا إلى تحري هذه المؤشرات والأخذ بها من أجل الوصول إلى التميز فيما تقوم به من أداء.

ولما كانت الجامعات إحدى أهم منظمات المجتمع التي تعنى بشؤون إعداد البحث والباحثين، فقد سعت هي الأخرى إلى تحديد مؤشرات جودة الأداء البحثي ومعاييره المختلفة والعوامل التي من شأنها تفعيل منظومة البحث العلمي بها، بما يمكنها من إعداد بحوث علمية متميزة، تضاهي في جودتها وتميزها المعايير المحلية والعالمية، وتحقيق ذلك التميز وتلك الجودة بالوقوف على الأبعاد المختلفة لجودة البحث العلمي.

وفي هذا السياق وقصد الالمام بمقتضيات الفصل الأول من الدراسة فقد تناولته كالأتي :

- **المبحث الأول: التعليم العالي واشكالاته من النشأة إلى تغير الأدوار.**
- **المبحث الثاني: البحث العلمي و إشكالاته المنهجية والبنيوية.**
- **المبحث الثالث: الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي و مضامينها.**

المبحث الأول : التعليم العالي و اشكالاته من النشأة الى تغير الأدوار

يقوم التعليم العالي بدور فاعل من خلال إسهامه المتميز في بناء الرأسمال البشري و رفد المجتمع بالطاقات و الكفاءات البشرية المزودة بصنوف العلم و المعرفة لتقوم بدورها في عملية البناء و التنمية ، و يعتبر إعداد الإنسان المحور الأساسي لكل قضايا التنمية بجوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، فالتعليم العالي يهدف أساسا الى نشر المعرفة و تكوين الإنسان المؤهل شخصيا و عمليا و مهاريا ، ليسهم بإيجابية في تقدم المجتمع و رفاهيته و يرى توفلر أن الطريق الى التقدم الاقتصادي في القرن الحادي و العشرين يمر عبر العقل الانساني .

حيث يحتل التعليم العالي الصدارة في التقدم المنشود بالمجتمعات البشرية و في تشكيل حياة المجتمعات الحديثة و اقتصادياتها ،خاصة مع تزايد متطلبات و حاجات التنمية ، إذ تؤكد الحقائق و الوقـــائع جميعها أن تقدم الأمم و رقيهـــا و نماءها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي و يرتبط بمدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي و التكنـــــــــولوجي و المعلوماتي . و لا يتحقق ذلك لأي أمة إلا من خلال وجود نظام رصين للتعليم العالي يجعل من العنصر البشري عامل نمو و تقدم للمجتمع.

فالتعليم العالي ينظر اليه على أنه منبر للتنوير و منارة شامخة في حياة الأمم و الشعوب في شتى جوانبها و يعد الحجم الكمي و المكانة النوعية لهذا القطاع مقياسا لتقدم المجتمعات في ظل بيئة تتضاعف فيها المعرفة و تقنيات الاتصال و تكنولوجيا المعلومات بشكل سريع تتغير معها أنماط التنمية و طرق الانتاج و الحياة ،فتعدد بذلك نظمه و أنماطه من خلال ظهور المفاهيم المتسارعة في العالم كالعولمة التي أخذت حيزا كبيرا في تأثيراتها و تغيرت على إثرها أنمـــــاط التعليم و طرقه، و تعددت بذلك قضاياه من سياسات و دمقرطة للتعليم ضف الى ذلك قضايـــــا التمويل و البحث العلمي مع اتساع الدعوات و تنوعها في المطالبة بالاصلاح و ترقيته.

المطلب الأول : ماهية التعليم العالي و فلسفته

أولا : مفهوم التعليم العالي

في تقرير لمنظمة اليونسكو عن حالة التعليم العالي في العالم لعام 1993 نقرأ" في ضوء الرؤية الجديدة لتطور العالم ، التي إبتدأت التكوين في التسعينيات، فإن المصادر المهمة في نهاية المطاف ستكون فقط المعارف و ابداع الناس و الارادة الطيبة ،أصبح واضحا، بدونها من غير الممكن حصول تقدم ما مستقر بعلاقته بالعالم،إن الدور الحاسم في تنمية هذه الصفات سيلعبه التعليم "[1].

إن كلمة **التعليم** تقرر الآلية و في نفس الوقت البيئة، التي يجري فيها تكوين و تطور الانسان الفرد و البشرية أيضا ، لقد عرف الفيلسوف الألماني **هيغل** التعليم بمثابة "هو ذلك الشيء الذي بفضله يمتلك الفرد الأهمية و القدرة على الفعل" إن التعليم استثمار رأسمالي، يسمح بضمان

[1] - جواد كاظم لفتة ،**الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي** .عمان :دار صفاء للنشر و التوزيع ،2011،ص 22

الانتاجية العالية في دوائر النشاط الانساني الاقتصادية و الثقافية و الرفاه الاجتماعي ، و أن جبروت أي بلاد في العالم سيتقرر ، قبل كل شيء بحالة منظومة التعليم فيها ،و خاصة منظومة التعليم العالي[1].

لقد احتل التعليم العالي حيزا خاصا في المجتمع منذ زمن طويل ، و وصف بأنه المبدع للمعرفة ، و المنتج للقادة ، و الآلة للاقتصاد ، و عليه فإن دوره في تحقيق رفاه المجتمع يعد حاسما ، ويعد التعليم العالي الضمير الفكري للمجتمع فوق حشد السوق ، إن لم يكن أهم من ذلك و بالمقابل تلقى التعليم العالي دعما رسميا [2].

لقد تعددت الأدبيات فيما يتعلق بتعريف وتحديد مفهوم التعليم العالي وفي هذا الإطار سنوجز البعض منها :

حيث تعرف "**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**" التعليم العالي : "على أنه مستوى او مرحلة من مراحل الدراسة تلي التعليم الثانوي وتباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات للتعليم العالي كالجامعات الحكومية والخاصة,وفي الكليات والمعاهد وغيرها من المنشآت التعليمية الأخرى كالمدارس الثانوية ومواقع العمل ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات والمواد الالكترونية والهيئات والوكالات العامة والخاصة"[3].

وهنا تأتي الجامعات على قمة نظم التعليم العالي , بما يجب عليها أن تحتل مكانة متقدمة في مجتمعاتها وعلى المستوى الدولي كمنتج للمعرفة وكمنظم ومبدع للمشروعات الاقتصادية ورائد سياسي وثقافي.

وعليه تعرف الجامعة على أنها : "مؤسسة أو منظمة ذات طبيعة أو نوع خاص من المنظمات والمؤسسات فهي في نشأتها الأولى كانت بمثابة إتحاد يضم الأساتذة والطلاب في نوع خاص من علاقات التفاعل البناء من أجل(التعلم) والعلم الخاص[4].

كما تعرف الجامعة على أنها " مؤسسة علمية مستقلة , ذات هيكل تنظيمي معين,وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة,وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية, وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة , منها ما هو على مستوى الليسانس ومنها ما هو على مستوى الدراسات

---

[1] - جواد كاظم لفتة ، **مرجع سابق** ،ص 22

[2] - أدريانا.ج.كيزار و آخرون ، **التعليم العالي لخدمة الصالح العام- أصوات صدرت عن حركة وطنية -** ، (ترجمة : ابراهيم يحي الشهابي) ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2010 ، ص 41

[3] - سعيد بن حمد الربيعي، **التعليم العالي في عصر المعرفة التغييرات و التحديات و أفاق المستقبل**. عمان دار الشروق .2007، ص 23.

[4] - أحمد إسماعيل حجي ،لبنى محمود شهاب،**التعليم العالي و الجامعي المقارن حول العالم جامعات المستقبل و استراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة** .القاهرة :مطبعة أبناء وهبة محمد حسان ،2011،ص11

العليا , التي يمنح الطلاب بموجبها درجات علمية" [1] وعليه فالتعليم العالي يعبر عن أدائه لمهمة التعليم والبحث ونقل المعرفة.

ثانيا : التطور التاريخي لنشأة التعليم العالي

على الرغم من الدلائل على وجود معاهد تعليمية عليا في العهد الفرعوني ،وكذلك في العهود اليونانية و الرومانية ،إلا أن النموذج التاريخي للجامعات كما يعرفه العالم اليوم يعود الى العصور الوسطى ، و يميل المؤرخون الى اعتبار جامعة "بولونيا " الايطالية التي تم انشاؤها لتكون مركزا للدراسات القانونية في أواخر القرن الثاني عشر كأول جامعة في الغرب [2]، كما تؤكد المصادر على أن جامعة القرويين بمدينة فاس بالمغرب هي أول جامعة أنشئت في تاريخ العالم ، وأقدمها على الإطلاق. بنيت الجامعة كمؤسسة تعليمية لجامع القرويين الذي قامت ببنائه السيدة فاطمة بنت محمد الفهري عام 245 هـ/859م، في مدينة فاس المغربية. و حسب موسوعة جينيس للأرقام القياسية فإن هذه الجامعة هي أقدم جامعة في العالم و التي لازالت تُدرس حتى اليوم .[3]

ومما سبق ذكره من تطور ظهرت جامعات عديدة في الكثير من دول العالم نورد بعضا منها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 تطور الجامعات

اسم الجامعـــة	مكان الإنشاء	تاريخ الإنشاء
- بادو نابولي	إيطاليا	القرن الخامس عشر
- باريس (السوربون حاليا)	فرنسا	القرن الخامس عشر
- تولوزوآليانز	فرنسا	القرن الثالث عشر
- أكسفورد	انجلترا	1180
- كامبريدج	انجلترا	1209
- سانت أندروز أندرورز	اسكتلندا	القرن الثالث عشر
- قرطبة	اسبانيا	القرن العاشر
- سالامانكا	اسبانيا	1220
- أشبيلية	اسبانيا	1254
- فينا	ألمانيا	1365
- براغ	تشيكوسلوفاكيا	1348
- الكلية السريانية والبروتستانية (ج.الامريكية حاليا)	لبنان	1866
- الجامعة الأهلية (ج.القاهرة حاليا)	مصر	1908

المصدر: سعيد بن حمد الربيعي، مرجع سابق. ص25.

[1] - مليجان معيض الثبيتي ،«الجامعات :نشأتها ،مفهومها ، وظائفها :دراسة وصفية تحليلية »، المجلة التربوية .الكويت ،عدد2000،54،ص 214

[2] - سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة التغييرات و التحديات و أفاق المستقبل. عمان دار الشروق .2007 ، ص 24

[3] http://www.marefa.org جامعة القرويين بتاريخ 2019/03/16 على الساعة 18.03 مساءا

ثالثا: أهداف و أهمية التعليم العالي

يتفق غالبية المختصين على كافة المستويات في عالمنا المعاصر على أن الجامعة هي القوة المحركة للفرد والمجتمع في مضمار التقدم والتنمية الشاملة والمستدامة وهي مفتاح عبور المجتمعات و بوابة حضارة القرن الحادي والعشرين التي تتميز بالتحولات العديدة .[1]

إن نشأة الجامعات جاءت في الأساس كاستجابة لحاجة طلاب المعرفة للتنظيم الرسمي أكثر منها استجابة لحاجات اجتماعية ملحة في ذلك الوقت بيدا أن الجامعات تطورت ونمت حتى أصبحت تشكل أحد المعالم الرئيسية للمجتمعات الحديثة , ومن هنا فقد دار الحوار بين اتجاهين رئيسيين :

1-اتجاه أكاديمي يرى أن الجامعات هي مؤسسات علمية بحتة لا علاقة لها بالأهداف الاجتماعية بل إن ربطها بالمجتمع يلغي وظيفتها الحقيقية.

2-اتجاه وظيفي يرى أن الجامعات هي مؤسسات اجتماعية في الأساس بمعنى أن العلم الجامعي يجب أن يخدم أساسا وفقط وظائف اجتماعية محددة. [2]

إن للجامعة مكانة إستراتيجية ودور حيوي في المجتمع المعاصر ومسؤوليات لا تستطيع أي مؤسسة أخرى أن تقوم بها كما ترجع أهمية الجامعات إلى الأسباب الآتية :

أ- الجامعة مؤسسة مجتمعية لا تعمل في عزلة عما يحيط بها من ظروف مجتمعية ولكنها جزء من هذا المجتمع يتفاعل مع كل ما يدور حوله من تغيرات.

ب- الجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته , وبيت الخبرة في شتى أنواع العلوم والآداب ومنبع الإلهام والإبداع لتكوين القوانين والنظريات العلمية وتطبيقها وصولا إلى أرقى مستويات التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف المجالات.

ت- تلعب الجامعة الدور الحيوي في استثمار الموارد البشرية التي تعتبر أهم ثروة يمتلكها المجتمع من خلال ربطها بمواقع العمل والإنتاج والخدمات عن طريق قنوات اتصال مفتوحة وثابتة ومستمرة .

ث- الجامعة هي قلب المجتمع ونبضه , وتسهم بدور مباشر في عملية التنمية وكنتيجة طبيعية لهذه المكانة الإستراتيجية للجامعة , ودورها الايجابي القوي في مساعدة المجتمع في تبوء موقع استراتيجي على خريطة العولمة فقد وجدت الجامعة اهتماما جادا وصريحا , من جانب الحكومات والشعوب سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية في عالمنا المعاصر.[3]

إن الجامعة نواة حضارية تهدف إلى الإعداد المتكامل لرأس المال البشري القادر على إيصال رسالته في بنية عالية التعقيد[4] تتجاوز كونها مجرد مؤسسات علمية بل أهدافها تتعدى كيانها وتصل

---

[1] - علي السيد الشخيبي ،**أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي** .القاهرة :دار الفكر العربي ،2012،ص31

[2] - سعيد إسماعيل علي ، **نحو استرتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر** ، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد، 233، فبراير، 2007، ص 53

[3] - علي السيد الشخيبي ،مرجع سابق ،ص 32

[4] بوحنية قوي ، **تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات** .عمان : مركز الكتاب الأكاديمي ،2009،ص 12

بذلك إلى ما يحيط بها من مكونات المجتمع بمختلف سياقاته , ومن هنا يمكن تحديد الأهداف الإستراتيجية للتعليم الجامعي :

1-تكوين الكوادر البشرية تكوينا علميا وتقنيا وفكريا وثقافيا متوافقا مع فلسفة الجودة الشاملة والمتغيرات والتحديات الجديدة .

2-بناء شخصية الإنسان وإعداده تربويا وأخلاقيا ودينيا لخلق المواطن المستنير واسع الأفق على تفهم عالمه المعاصر وطبيعته واتجاهاته.

3-التوظيف السليم للبحث العلمي, وتنمية القدرات العلمية واستحداث التقنيات التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتزيد من قدراته التنافسية.

4-التأكيد على رسالة الجامعة الهامة المتمثلة في برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع والبيئة.

5-عمل توازن بين التعليم الجامعي الأكاديمي والتعليم الفني التطبيقي وكذلك التنسيق والتكامل بينهما.

6-تعظيم دور المجتمعات كمراكز تعليم وتثقيف وتنوير.[1]

7-تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للتنمية المجتمعية وسوق العمل والإنتاج.

8-تكوين الخريج الذي يتمتع بالمواصفات المطلوبة للقرن الواحد والعشرين. [2]

رابعا: متطلبات التعليم العالي

لضمان نجاح أي برنامج تعليمي فإنه من الضروري توفر مجموعة من المعطيات والمقومات البشرية والمادية والإدارية والتي لا يمكن من دونها ضمان الحصول على النتائج المرجوة وعليه يمكن تلخيص متطلباتها في الآتي :

1-الطالب المؤهل والمتميز عمليا والمقتنع فعلا بالتعليم العالي كخيار شخصي.

2-الأستاذ المبدع والمتفرغ والقادر على إنجاح البرامج رغم كل الصعوبات.

3-المكتبة العلمية الحديثة والمتجددة باستمرار والقادرة على توفير المعلومات.

4-المعامل والمخابر الحديثة والمتكاملة لكونها من أساسيات البحث.

5-توفير الوسائل المادية والآلات والمعدات.

6-توفير البنية التحتية المتكاملة.

7-الإدارة العلمية المؤهلة وذات الصلاحيات الإدارية والمالية والقادرة على وضع وتنفيذ البرامج العلمية.

8-الهيكلة الإدارية السليمة واحترام التسلسل الهرمي لمؤسسات الدولة.

---

[1] صلاح حسن علي سلام ، <<إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات المصرية الحكومية "إطار مقترح >>.(رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال .جامعة عين شمس .كلية التجارة،2001،ص 195)

[2] أحمد عادل محمد يوسف سلام ،<<نموذج مقترح لتقييم جودة التعليم العالي الحكومي بمصر بالتطبيق على القطاع التجاري بالجامعات الحكومية>> . (رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،جامعة عين شمس:كلية التجارة ،2010،ص 151)

9-الأطر التشريعية والتنظيمية من قوانين وتعليمات.

10- التكامل بين جميع مؤسسات المجتمع التعليمية والبحثية والصناعية والخدمية. [1]

11- تطوير نظم القبول بالجامعات بالشكل الذي يساهم في إيجاد التوافق بين قدرات ورغبات الطالب والكلية التي يلتحق بها.

12- تنوع وسائل توصيل المعلومات للطالب التي تساهم في تنمية القدرة الإبداعية و الابتكارية.

13- توافر فرص الاختيار للطلاب من حيث نوعية المقررات التي يدرسونها.

14- تطوير أساليب التقويم بما يتناسب مع قياس درجات التفكير والإبداع.

15- تقويم أساليب اختبار وتعيين هيئة التدريس [2].

16- وضع معايير ومحددات للعمل يلتزم بها الجميع.

17- إشراك مختلف أطراف العملية التعليمية في التطوير.

18- البناء على جهود السابقين وتقديرها في ظل عملية المؤسسة.

19- التصدي لمحاولات الانحراف بخطط التطوير عن مسارها أو تغليب الإهدار فيها. [3]

المطلب الثاني : مهام ووظائف مؤسسات التعليم العالي

أولا : وظائف مؤسسات التعليم العالي

إن المتتبع تاريخيا لوظيفة الجامعة في المجتمع , يرى أن هذه الوظيفة قد تبدلت وتغيرت وتطورت بتطور المجتمع عمليا وتكنولوجيا , إذ انتقلت من مهامها التقليدية في نقل المعرفة إلى مهام أخرى[4].

وفي هذا تقوم رسالات الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي , من هذا المنطلق فإن رسالة الجامعة تكمن في ثلاث وظائف رئيسية تتلخص في :

- تقديم المعرفة ونشرها وذلك عن طريق التعليم والتدريس.
- البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها.
- خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والتوعوي [5].

في حين يضيف غالب الفريجات وآخرون وطبقة أخرى متمثلة في :

---

[1] - رمزي أحمد عبد الحي ،**التعليم العالي الالكتروني محدداته و مبرراته و وسائطه** .الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،2005،ص ص (78-84)

[2] - صلاح حسن علي سلام ،**مرجع سابق** ، ص ص (197-198)

[3] رشدي أحمد طعيمة و محمد بن سليمان البندري،**التعليم الجامعي بين رصد الو اقع و رؤى التطوير**.القاهرة :دار الفكر العربي ،2004 نقلا عن بوحنية قوي ،**مرجع سابق** ، ص 14.

[4] دليو، فضيل وآخرون، **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجز ائرية**. قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2006. ص 92

[5] زرزار العياشي، سفيان بوعطيط،<<الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية إشارة إلى الحالة الجزائرية>>، **المستقبل العربي**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 396، فبراير 2012ص114

- إعداد القيادات الفكرية والعملية , والأدبية الفنية والمهنية[1].

ثانيا : مهام و أدوار مؤسسات التعليم العالي

ويرى آخرون أن مهام التعليم تتعدى المهام التقليدية وتتجسد في :

- المحافظة على تراث وثقافة المجتمع وتنميتها وتحديثها لمسايرة التطورات المتجددة.
- بناء القدرات الشخصية عند الطلبة على التفكير والحوار وتقبل الرأي الأخر.
- تهيئة الطلبة لتطبيقات المعرفة وتوظيفها في حياتهم اليومية والعملية [2].
- تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية , وتقليل الفروق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تنويع التعليم الجامعي وتخصصاته.
- غرس القيم والاتجاهات المطلوبة لتطوير الحياة لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. [3]
- بينما يرى " **جاكوب بول** " أن للجامعة مهام ووظائف أخرى في كتابته عن المهمة الثالثة للجامعة بتحديدها فيما يلي :
- التكوين المتواصل .
- المساعدة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات العامة للدولة (الصحة , البيئة).
- إنشاء منتجات جديدة .
- مساعدة الإبداع التكنولوجي.
- المساهمة في التنمية المحلية والجوهرية .[4]

وقد أكد الإعلان العالمي للتعليم العالي المنبثق عن مؤتمر اليونسكو الدولي المنعقد في باريس عام 1998 والمؤتمرات الإقليمية كمؤتمر داكار DAKAR , ومؤتمر طوكيو ومؤتمر بيروت , مؤتمر باليرمو (Palermo) على ما جاء به المؤتمر الدولي والذي نص على ما يلي :

في المادة 01 : مهمة التعليم والتدريب وإجراء البحوث " إننا نؤكد على ضرورة صون مهام وقيم التعليم العالي الأساسية وتعزيزها وتوسيع نطاقها , ولا سيما مهمة الإسهام في التنمية والتطوير المستديمين للمجتمع في مجموعة وذلك من أجل ما يلي :

أ / إعداد خريجين ذوي مهارات عالية ومواطنين مسؤولين قادرين على تلبية متطلبات كل قطاعات النشاط البشري وذلك عن طريق إتاحة فرص الحصول على مؤهلات مناسبة.

---

[1] -غالب الفريجات ،**التعليم العالي ،و اقع و طموح "في سبيل تكوين الشخصية العربية المعاصرة و مواجهة التحديات و المتغيرات الراهنة** .عمان :دار أزمنة ،2009،ص 43

[2] -سعيد بن حمد الربيعي ،**مرجع سابق** ،ص 30

[3] -علي السيد الشخيبي ،**مرجع سابق** ،ص 33

[4] - Jacobs Paul ,**Les enjeux de la troisième mission des universités** (Université de Liège Belgique),Actes du colloque international sur "**Le system LMD entre implémentation et projection** .Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique, Alger 30 et 31 mai 2007,p 164

ب / إتاحة مجال مفتوح للتعليم على مستوى عالي وللتعليم مدى الحياة يتيح للدارسين أكبر قدر من الخيارات مع المرونة للدخول في النظام والخروج منه كما يتيح فرص التنمية الذاتية والحراك الاجتماعي.

ج / تطوير واستحداث ونشر المعارف عن طريق البحوث والاضطلاع بتوفير الخبرات الملائمة لمساعدة المجتمعات في عملية التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتشجيع وتنمية البحث العلمي والتكنولوجي والبحوث في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون الإبداعية.

د / المساعدة على فهم الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية .

هـ / المساعدة على حماية وتعزيز القيم المجتمعية عن طريق ضمان تلقين الشباب القيم الأساسية التي تنهض عليها المواطنة الديمقراطية.

و / الإسهام في تطوير وتحسين التعليم بكافة مستوياته لا سيما عن طريق إعداد المعلمين.[1]

كما قد تتعدى أدوارها في بعض الأحيان إلى :

- تحديد مصادر الدخل.
- الدخول إلى المشاريع الاقتصادية والشراكة مع قطاع الإنتاج والخدمات في المجتمع.
- التنافس مع الجامعات الأخرى المحلية والعالمية.
- تسويق البحوث وعقد الدورات التدريبية المرتبطة باحتياجات سوق العمل. [2]

ثالثا :منظومة التعليم العالي -إشكالية المفهوم والتحديات

لقد تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم النظام , وهي وإن اختلفت إلا أنها تتفق جميعا في تحديد جوهر النظام وفي نفس الوقت تكمل بعضها البعض حيث يعرف النظام بأنه : " هو تجميع مرتب ومنظم لعناصر وأجزاء منفصلة وإن كانت تعتمد على بعضها البعض بغرض تحقيق هدف معين "

كمايعرف بأنه :"مجموعة من الأجزاء أو الأنشطة الفرعية التي تعمل مع بعضها البعض بغرض تحقيق أهداف معينة ."[3]

في حين يرى آخرون أن التنظيم " عبارة عن مكان , هيكل , عملية ووسيلة " كما أنه : مكان أو كيان اجتماعي يعمل وفقا لهيكل وأنشطة وظيفية محددة ومتميزة وذلك لتحقيق أهداف محددة .[4]

إن استخدام نظرية المنظومات (النظم) Theory of Systems , في الإدارة في نهاية القرن الماضي كان الإسهام الأهم لمدرسة علم الإدارة حيث أن المنظومة هي وحدة ما مكونة من عناصر وأجزاء ذات

---

[1] -أحمد إسماعيل حجي ،لبنى محمود شهاب ،مرجع سابق ، ص ص (67-68)

[2] - علي أحمد مدكور ، الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي و مشكلات الحاضرات و تصورات المستقبل .القاهرة :دار الفكر العربي ،2009، ص ص (26-27)

[3] -سيد محمد جاد الرب ،إدارة الجامعات و مؤسسات التعليم العالي "استراتيجيات التطوير و مناهج التحسين .جامعة قناة السويس :كلية التجارة بالإسماعيلية ،2010،ص 15

[4] - أحمد ماهر ، التنظيم "الدليل العملي لتصميم الهياكل و الممارسات التنظيمية ،الإسكندرية : الدار الجامعية ،2005،ص ص (14-16)

ترابط تابعي,كل عنصر منها يساهم في تكوين خصائص تلك الوحدة الكاملة , وفي نفس السياق يمكن النظر إلى المنظمة باعتبارها منظومة,بمثابة عملية وظاهرة فالمنظومة كعملية ما هي إلا إجمالي أفعال تقود إلى تشكيل وتطوير صلات الترابط بين عناصر الكل الواحد (المنظومة) , أما كظاهرة فالمنظومة هي اتحاد عناصر لغرض تحقيق برنامج ما أو هدف , تعمل وفق قواعد وإجراءات محددة أما ما ينشأ من علاقات بسبب ذلك فهي علاقات فعل متبادل أو علاقات فعل متضادة فيما بين عناصر المنظومة داخلها وخارجها عند تكوينها وعند أدائها الوظيفي , وعند إعادة هيكلتها وتنظيمها أو تصفيتها .[1]

وإذا تناولنا التعليم العالي أو الجامعة بصفة خاصة كمنظومة يمكن القول بأن" الجامعة عبارة عن مجموعة من الأنظمة الفرعية والتي تعمل معا." [2]

وإذا نظرنا إلى مؤسسة التعليم العالي لا يمكن تصورها كنظام شامل يتألف من نظم فرعية تتفاعل فيما بينها وترتبط بتفاعلات عديدة مع البيئة الخارجية.[3]

كما يمكننا النظر إلى منظومة التعليم العالي باعتبارها صناعة متكاملة تتوفر على المكونات الآتية:

1-المدخلاتinputs : المدخلات المادية ،البشرية، المعرفية .

2-العملياتprosses : وهي مجموعة الأفعال من عمليات التعليم – إنتاج المعرفة , إنتاج القيم...الإدارة , الاتصال , نقل المعلومات.

3-المخرجاتoutputs : حيث تظهر من خلال : الخريجين , المعارف المنتجة , إدارة المعرفة , تكوين النخب , إنتاج منظومات القيم والسلوك.

4-التغذية الراجعة feed back : وهي مسار المعلومات المنتجة في المنظومة.

5-الانتشار والاستفادة من المخرجات : وهي عملية نشر النتائج في البيئة المحيطة بالمنظومة بطريقة تسمح باستخدامها كموارد (مدخلات).

6-البيئة : تتميز البيئة بتعدد القوى والمتغيرات التي تؤثر على المنظومة سواء بالدعم والإسناد والتفهم أو الإعاقة وتنقسم إلى بيئة داخلية وأخرى خارجية , جزئية وكلية , كالفلسفة السائدة في منظومة التعليم العالي , الأهداف الداخلية , القوى المؤثرة , الإطار التدريسي للطلاب , التشريعات , سوق العمل الثقافة السائدة...الخ[4].

بينما تظهر تحدياته في الكثير من مشكلات التعليم العالي :

- نمو حاد في حركية الحاجات والتكنولوجيا المقررة لزيادة نوعية العمليات الاج و الاق.
- ازدياد الاهتمام بنوعية وكيفيات التعليم العالي .

---

[1] - جواد كاظم لفتة ،**مرجع سابق**،ص ص (41-45)

[2] - سيد محمد جاد الرب ، **مرجع سابق** ،ص 17

[3] -منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، المؤتمر العالمي للتعليم العالي "**التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين الرؤية و العمل** ، فرنسا، باريس (9.5 اكتوبر 1998).ص 47

[4] - جواد كاظم لفتة ،**مرجع سابق** ،ص ص (145-148)

- العولمة ومظاهرها وازدياد المنافسة .
- تعمق الأزمة الديمغرافية وازدياد عدد الطلاب.
- ازدياد تكاليف التعليم العالي .
- تعدد آليات وأساليب تمويل التعليم.
- تضاعف النزعات الفردية في التعليم.[1]

رابعا :الطبيعة المؤسساتية لمنظومة التعليم العالي

إن الدور الفريد لمنظومة التعليم العالي في حياة المجتمع الحالية و المستقبلية يتطلب علاقة خاصة معه من جانب المجتمع نفسه وقادة الدولة ، حيث تمتلك منظومة التعليم العالي صفة الثنائية الزمنية لاتجاه فعل نشاطها في التعليم من جانب تحقق إعادة انتاج المعـــــارف المتراكمة و الخبرة ، و من الجانب الآخر يوضع الحجر الأساس لاقتصادات المعرفة و انتاج البحث العلمي .

الجدول رقم 02 الطبيعة المؤسساتية لمنظومة التعليم العالي

خصوصية المنظومة	أهمية نوعية المنظومة	الاقتصاد السياسي للمنظومة
■ تعدد أهداف المنظومة ■ التكوين المجتمعي الشمولي للمنظومة ■ تعدد وصلابة الحركة على السلم التعليمي ■ فرادة مكونات المنظومة ■ التحديات التي تواجهها المنظومة ■ الطبيعة الخاصة لإدارة المنظومة	■ النوعية بالقياس الى المعرفة ■ النوعية بالقياس الى الحاجات ■ النوعية بالقياس الى الاستعمال ■ النوعية بالقياس الى الموارد ■ النوعية بالقياس الى منظومات القيم و الأعراف و التقاليد الجامعية ■ النوعية بالقياس الى أنماط السلوك	■ منظومة استثمار ■ منظومة تمويل متعدد الأطراف ■ منظومة مفتوحة ■ منظومة حرة مع الخشية من استغلالها ايديولوجيا ■ منظومة متجددة على الدوام ■ منظومة متوازنة ■ منظومة بحثية لذاتها ■ منظومة كلية يحتمل تقاطع منظوماتها الفرعية ■ منظومة يكون فيها للأستاذ دور جوهري و أساسي و ليس حيادي

المصدر : جواد كاظم لفتة ، **الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي** ، مرجع سابق ، ص 21

المطلب الثالث: أنماط ونماذج التعليم العالي وعلاقته بالتطورات التكنولوجية

نتيجة للتطورات المتسارعة في السنوات القليلة الماضية في مجال تقنيات الحاسوب , والوسائط المتعددة والشبكة العالمية للمعلومات , (الانترنت) والتكامل بينها نشأ ما يطلق عليه اليوم , تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأدى استخدامها إلى اكتشاف إمكانيات جديدة لم تكن معروفة من

[1] -نفس المرجع الأنف الذكر ،ص ص (149-151)

قيل ظهر أثرها بوضوح في مجالات الحياة اليومية ومنها مجال التعليم العالي لما لها من مميزات عديدة , واستشعار بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد برزت على رأس أولويات النظم التعليمية في العديد من الدول ،ونتيجة لذلك بدأت مؤسسات التعليم العالي من جامعات وكليات ومعاهد في كثير من بلدان العالم تراجع أهدافها وتوجهاتها بما في ذلك إيجاد بدائل رائدة لطرح فرص التعليم بشكل أكثر يسرا واتساعا , جاء ذلك في إثر بروز معالم واضحة تشكل أطر عامة وأخرى خاصة في التعرف على تحديات المستقبل في مجال التعليم العالي , مما تبعه لدى البعض وضع استراتيجيات محددة لمواجهة هذه التحديات ونقل مؤسسات التعليم العالي إلى مستويات متقدمة .

ولعل أحد أهم مخرجات البحث عن طرق بديلة لتقديم برامج في التعليم العالي يكمن في تكوين إطار رصين ومنظم، لما بات يعرف بالتعليم الالكتروني والتعليم المفتوح أو التعليم عن بعد والتعليم التعاوني أو جامعة الشركات وغيرها ،والذي يهدف إلى تقديم تعليم عال متميز موجه لخدمة قاعدة عريضة من الطلبة والمستفيدين.

أولا : أسباب تعددية وظهور الأنماط الجديدة في التعليم العالي

يأتي الاهتمام بمؤسسات التعليم الجامعي على رأس منظومة التعليم في المجتمع نظرا للدور الذي تقوم به في تأهيل القوى البشرية في عالم يتصف بالتغيير السريع وفي ظل احتياجات السوق المتطورة والمتسارعة...

وتبرز أهمية وخطورة دور الجامعات في ظل هذه البيئة عالية التنافسية باعتبارها المنتج الأصيل للمعرفة وتطبيقاتها وتتعاظم مسؤوليتها في الاستجابة لتحديات هذه البيئة.

ولعل هذا السياق بتحدياته يمثل فرصة للاستجابة بوعي وحكمة من خلال إعادة تشكيل الجامعات أو على حد تعبير رئيس جامعة متشجان **Janes .J.Dudestadt** , للسعي إلى اختراع نموذج جديد للجامعات [1].

إن المؤسسة الجامعية هي المنظمة الأكثر اقتدارا على إدراك معنى الاختراع والابتكار فهما خاصيتان للإبداع , حسبنا أنها بيئته المناسبة وعلى وفق تعريف (**Ted Gaebler**) , لإعادة الاختراع فإن إعادة تفكير الجامعة في أدوارها التقليدية ورسالتها وأهدافها يتيح لنا إعادة ابتكارها من جديد في ظل التحديات الجديدة التي تواجهها وبما يمكنها من الارتقاء بكفاءة أدائها وفاعليته .[2]

إن ممارسة التمكين في تفعيل مهام إعادة اختراع الجامعة وفقا لما تقدم لا تأتي في سياق الانخراط في تيار التجديد وإنما تؤكد الحاجة الملحة في ضوء المتغيرات الآتية :

- تطوير تكنولوجيا الاتصال والمعلومات مع التزايد المفرط في الاختصاصات وتنوع المعارف والمهارات

---

[1] - أحمد إسماعيل حجي ، لبنى محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 533

[2] - بسمان فيصل محجوب ، إعادة اختراع الجامعة مدخل استشرافي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم (العالي ، العام و التقني)(17،21) أبريل 2005، شرم الشيخ ، مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005، ص ص(21، 22)

- دخول الجامعات والكليات ميدان المنافسة مع إنشاء مفاهيم جديدة في بيئات الجامعات والكليات اجتازت الحدود الوطنية دون استئذان كالعالمية والملكية الفكرية وحريات الانتقال وغيرهما.
- اختراق دوائر احتكار الجامعات الوطنية من جامعات عابرة للقارات بلباس الرقميات والافتراضات [1] لقد أدى عدم قدرة الجامعة على القيام بالوظائف المتناقضة ما بين وظائفها التقليدية والوظائف التي ظهرت في بحث الدول عن وسائل بديلة لتحقيق أهداف الجامعة , لذا تتعرض أغلب جامعات العالم إلى مستقبل غامض وخاصة تحت ثقل الضغوط الناتجة عن مطالب الدولة وتغيرات سوق العمل , وتحديات ظهور مراكز مختلفة للنشاط الفكري الرفيع خارج الجامعات وسوف تختفي العديد من المؤسسات الجامعية تحت وطأة الضغوط المتزايدة حولها أو تنجح في إيجاد طريقة للخلاص في ظل وجود الضغوط التجارية والصناعية والمالية وتراجع دور الأكاديميين إلى دور هامشي في صنع قرارات الجامعة .[2]

كما توجد عدة مبررات تسببت في بروز أنماط جديدة في التعليم العالي منها :

- بعد المسافة بين المتعلمين والمؤسسات التعليمية مع وجود مناطق معزولة وصعوبة الوصول وعدم استقرار بعضهم في مكان معين مع ارتفاع كلفة التعليم النظامي وبالتالي إتاحة الفرصة لعدة شرائح مختلفة.
- مساعدة الأفراد على الجمع بين التعليم والإنتاج وإمكانية تعليم أعداد كبيرة بتكاليف أقل.
- عدم الاستقرار السياسي وتأثيره على وضع الجامعة بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية.
- مواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية والإسهام في تعزيز الهوية الوطنية.
- إتاحة التعليم العالي للجميع دون تمييز للكبار والنساء خاصة.
- مراعاة الفروق الفردية وتلبية طموحات الأفراد وإتاحة الفرصة أمامهم بالإضافة إلى تنمية مشاعر الفرد بقدرته على الإنجاز والإسهام. [3]

مما سبق يتبين أن التغيرات والتحولات التي يشهدها المجتمع في القرن الواحد والعشرين والتي أثرت بدورها على قدرة الجامعة على أداء رسالتها وتحديد مهمتها كما ينبغي أن تكون تتطلب التفكير في رؤية جديدة للجامعة كي تتمكن من الاستجابة للمجتمع الذي تخدمه والوفاء باحتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل[4].

---

[1] - **نفس المرجع الآنف الذكر** ، ص ص (28،29).

[2] - أحمد إسماعيل حجي ، لبنى محمود شهاب ، **مرجع سابق** ، ص ص (533،534)

[3] - رمزي أحمد عبد الحي ، **مرجع سابق** ، ص ص (189،191)

[4] - أحمد إسماعيل حجي ، لبنى محمود شهاب ، **مرجع سابق** ،ص 536

ثانيا: آثر انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التعليم العالي

إن العصر الذي نعيشه يتسم بتغيرات متسارعة , وما يحدث في مكان ما يؤثر على غيره , إذ يستحيل عزل أي مجتمع عما يدور حوله خصوصا بعد انكسار عائق الزمن والمسافة نتيجة للطفرة الكبرى التي حدثت في وسائل الاتصال والإعلام.[1]

لقد حدثت تطورات كبيرة في مجال التكنولوجيا والعلوم التطبيقية كان لها الدور الكبير في إحداث التقارب والاندماج بين دول العالم وفي مختلف مجالات الحياة أولها في وسائل النقل والمواصلات[2] حيث أن تكنولوجيا المعلومات أحدثت ثورة في مجال ضغط المعلومات وانتشارها فالنمو السريع في مجال التكنولوجيا الإلكترونية أدى إلى عملية تحول في الجامعات من حيث نشر الأفكار والمعلومات وتخزينها .[3]

كما تشير توصيات المؤتمر الدولي عن التعليم العالي عام 2009 في مادته 12 حول (**إمكانات التكنولوجيا وتحدياتها**)، إلى أن التقدم السريع يؤدي في التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال إلى حدوث مزيد من التغيير في طرائق تكوين المعارف واكتسابها ونقلها , ومن المهم أيضا ملاحظة أن التكنولوجيات الجديدة تتيح فرصا للتجديد في مضامين المقررات الدراسية وأساليب التدريس ولتوسيع نطاق الالتحاق بالتعليم العالي.[4]

إن وسائل التكنولوجيا الحديثة أسهمت في تحديث أساليب وأنماط التعلم في مؤسسات التعليم العالي وغدت عنصرا مهما في تطوير العملية التعليمية والارتقاء بها ومهدت للمحاضر إتباع أساليب مبتكرة ووسائط متنوعة وأتاحت للمتعلم سبلا أوفر للتعلم الذاتي والاعتماد على الذات.[5]

كما أن التكنولوجيا تحمل في طياتها العديد من المزايا عند استخدامها في العملية التعليمية ومن بين هذه المزايا :

1-زيادة المتعة والرغبة في التعلم مع إتاحة التعلم الذاتي.

2-التعلم الجماعي والتفاعلي مع توفير المعلومات المرئية بالإضافة إلى توفير المحاكاة والنماذج .

3-تقليل فترة التعلم وتحقيق العدالة والمساواة وفعالية التكلفة.[6]

إن التكنولوجيا تعد أعظم عوامل تطور الجامعات والتعليم العالي من حيث :

---

[1] -حسن شحاتة ،مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي .القاهرة :الدار المصرية اللبنانية ،2004،ص 111

[2] - رمزي أحمد عبد الحي ،مرجع سابق ،ص 109

[3] -غالب الفريجات ،مرجع سابق ،ص 99

[4] - أحمد إسماعيل حجي ، مرجع سابق ،ص 72

[5] - سعيد بن حمد الربيعي ، مرجع سابق ، ص562

[6] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص ص (554-555)

1-وجود تأكيد كبير على التعلم عن بعد , يجعل الذهاب إلى الكلية عبر الخط أمرا مقبولا بشكل أكبر ومرغوب مقارنة بالتعليم العالي التقليدي و توجه الجامعات التقليدية نحو بناء شبكات عمل مفتوحة.

2-التجديدات والإبداعات التكنولوجية تتجه نحو كونها أولوية متقدمة باعتبارها من القوى التي تقف وراء مستقبل الجامعات وكليات التعليم العالي و جمع الطلاب بين دراسة البرامج في الحرم الجامعي ودراستها عبر الشبكة.

3-اتجاه التركيز سيكون على المهارات القابلة للتطبيق المرتبطة بالمستقبل المهني .

4-زيادة التعاون من خلال التكنولوجيا والتفاعل داخل الحرم الجامعي.

5-استمرار المكتبات في اتجاه التركيز على التكنولوجيا إذ اتجهت جامعات عديدة نحو تحويل مكتباتها إلى مكتبات رقمية وانتقال مصادر التعلم ومواده نحو الشبكة والخط.

6-استمرار تزايد التوجه نحو التركيز على جامعات البحوث بالإضافة إلى حاجة أعضاء هيئة التدريس في جميع المجالات إلى أن يكونوا تقنيين أكثر .[1]

لقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسهيل مهمة التعليم العالي الأكاديمية أو الفنية أو الإدارية وقدمت التكنولوجيا حلولا ناجعة للمؤسسات التعليمية في العديد من الجوانب ولم يعد للزمان كتوقيت أهمية كبرى في حصول العملية التعليمية مما أثر إيجابيا في أداء رسالتها ومهمتها بصورة أفضل وكفاءة أعلى [2] وساعد في تعدد أنماط التعليم العالي .

ثالثا : الأنماط الحديثة للتعليم العالي وخصائصها

عرف الناس سابقا النمط التقليدي للجامعة التي تقدم نمطا تعليميا واحدا من خلال المحاضر وقاعة التدريس ومع تطور الزمن ظهرت أنماط أخرى لتقديم التعليم العالي وبظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعاظم الطلب للحصول على فرص تعليمية تنوعت وتعددت الطرق والأساليب التي تقدم بها البرامج التعليمية. [3]

إن الأنماط التقليدية في التعليم العالي بالرغم من كفاءتها وفعاليتها وبالرغم من تصديها لبعض التحديات فإنها لن تتمكن من التصدي لمجمل التحديات في المستقبل.

ولقد قامت اليونسكو بدراسة حول الأنماط غير التقليدية لمؤسسات التعليم العالي في العالم , وحددت خصائص هذه المؤسسات بما يلي :

- المؤسسات التي اتسمت بمرونة أكثر من المؤسسات التقليدية.
- المؤسسات المرتبطة بمؤسسات الإنتاج والخدمات .

---

[1] - أحمد إسماعيل حجي ،لبنى محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص ص (91،93).

[2] - سعيد بن حمد الربيعي ، مرجع سابق ،ص 555

[3] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 33

- المؤسسات ذات التوجهات المهنية وترتكز على المساقات العلمية وتمنح برامج قصيرة .
- المؤسسات التي تقدم فرصا لرفع الكفاءة المهنية وتستثمر بشكل موسع التقنيات التربوية الحديثة.

كما نجد أن من بين الخصائص المشتركة بين هذه الأنماط يمكننا ذكر ما يلي :

- تميزها بالشمولية وتنوع الاختيارات والمساقات وسدها لاحتياجات الفئات الجديدة .
- تم تطويرها في ظروف توافر الإمكانات والدعم المادي الحكومي.
- اعتمادها للخبرات العلمية للمتقدم.
- تركيزها على تحسين المستوى النوعي للطالب أثناء الدراسة .
- تقديم برامج مرتبطة بالحياة العلمية والمهنية واقترانها ببروز مبادئ ديمقراطية التعليم والتعليم مدى الحياة[1], وتوجد اليوم أنماط كثيرة لتوفير التعليم العالي منها :

1-التعليم عن بعد /2- الجامعة المفتوحة /3- التعليم العالي التعاوني / 4- الجامعة الافتراضية /5- التعليم العالي الخاص /6- التعليم العالي الأهلي /7- جامعة النظم المتعددة /8- التعليم العالي الموازي /9- الجامعة الوهمية وهي (غير معترف بها) [2]/ 10- الجامعة الشاملة /11- التعليم العالي (القصيرة الدورة) [3] /12- جامعة الشركات , مثل تويوتا , موتورولا , IBM وغيرها كثير /13- خدمات التعليم العالي العابرة للحدود والجنسيات / 14التعليم الإلكتروني. [4]

وفي هذا الإطار نجد بعض الأساليب المعتمدة في التعليم ومن أهمها :

1-التعليم المعتمد على المصادر الإلكترونية / 2- التعليم بمساعدة الحاسوب /3- التعلم بمساعدة البريد الإلكتروني. 4/التعلم عن طريق التخاطب أو المحادثة / 5- التعلم عن طريق الصف الافتراضي /6- التعلم عن طريق الفيديو التفاعلي /6- التعلم عن طريق الانترنت والشبكات / 7- التعلم عن طريق الوسائط المتعددة التفاعلية 8-التعلم عن طريق الأقمار الصناعية / 9- التعلم عن طريق الألعاب الإلكترونية.[5]

ونجد الآن التداخل بين العديد من هذه الأنماط إلى درجة يصعب معها أحيانا وجود حد فاصل بينهما , وتعمل عدد من الجامعات والمراكز على إتباع منهجية التوسع في العمل بأكثر من بديل في آن واحد , بهدف التسهيل للمستفيدين للوصول للخدمة التعليمية والفرص التدريبية [6]

---

[1] - غالب الفريجات ، **مرجع سابق** ، ص ص (85،86).

[2] - سعيد بن حمد الربيعي ، **مرجع سابق** ، ص ص (33، 34)

[3] - غالب الفريجات ، **مرجع سابق** ، ص ص (87،88)

[4] - محيا زيتون ، محيا زيتون ،**التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة و ثقافة السوق** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 2005،، ص281.

[5]- سعيد بن حمد الربيعي ، **مرجع سابق** ،ص (562،569).

[6] - **نفس المرجع الآنف الذكر** ، ص35.

رابعا : مقارنة بين أنماط التعليم العالي الحديثة والتقليدية

من الملاحظ أن النموذج التعليمي التقليدي للتعليم العالي هو نموذج بيروقراطي مستمد من القوالب الإدارية الجامدة والتي تتسم بالخصائص التالية :

1. الصبغة الرسمية للتعليم.
2. المتطلبات التنظيمية العالية.
3. الرسمية المطلقة وعدم المرونة .
4. نظرة قصيرة الأجل والاعتمادية.
5. الاستقرار والثبات .
6. -الصبغة التشريعية.

أما نموذج التعليم المستقبلي الذي يحتضن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة فيعتبر نموذجا ديناميكيا للتعليم مستمدا من الانفتاح ومتابعة المتغيرات ويتسم بالخصائص التالية :

1-الخصخصة العقلانية والبراعة.

2- الواقعية والمرونة.

3-الكفاءة والرؤية بعيدة المدى.

4-الربحية , التغيير والديناميكية.[1]

5- تجاوز قيود المكان والزمان في العملية التعليمية.

6-توسع فرص القبول في التعليم العالي وتجاوز عقبات محدودية الأماكن وتمكين مؤسسات التعليم العالي من تحقيق التوزيع الأمثل لمواردها.

7- مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين وتمكينهم من إتمام عمليات التعلم.

8-إتاحة الفرصة للمتعلمين للتفاعل الفوري إلكترونيا فيما بينهم من جهة ومن جهة أخرى بين المعلم وسهولة الوصول خارج أوقات العمل الرسمية.

9-توفير رصيد ضخم ومتجدد من المحتوى العلمي والاختبارات.

10-استخدام أساليب متنوعة ومختلفة أكثر دقة وعدالة في تقييم أداء المتعلمين.[2]

[1] -رمزي أحمد عبد الحي ،مرجع سابق ،ص ص (121-121)

[2] -سعيد بن حمد الربيعي ،مرجع سابق ،ص ص (555-556)

الجدول رقم: 03 للتفرقة بين التعليم الحالي و المستقبلي

الخاصيـــــة	التعليم الحـــالي	التعليم المستقبلـــي
الإدارة والحاكمية	القطاع الحكومـــي	القطاع الحكومي والقطاع الخاص
التمويل	حكومي غير ربحـي	حكومي , أو خاص ربحـي
المرونة	عدم المرونة وصعوبة التغيير	المرونة , سهولة التغيير
الكفاءة والفاعليـة	أقل كفاءة و فاعليـــة	أكثر كفاءة وفاعليـة
الرؤية والتخطيط	قريب المدى	بعيد المدى
القدرة على المنافسة في سوق العمل	غير قادرة على المنافسة للرتابة والانعزالية وصعوبة اتخاذ القرار	أكثر قدرة على المنافسة للاندماج في قطاع العمل وسرعة اتخاذ القرار
الحركـــة	ثابت وغير ديناميكي	متغير وديناميكـي
وسائل الاتصال	قلـيل	كبير جـدا
البرامج والتخصصات	محدودة وعامة وموجهة للطالب	متنوعة ودقيقة وموجهة للمجتمع المتعلم
المباني والتجهيزات	ضخمة ومكلفـة	بسيطة وأقل تكلفة لاعتمادها على التكنولوجيا الحديثة
أعضاء هيئة التدريس	متخصصون في مجال واحد ومقيدون بتقديم المحتوى العلمي في قاعة التدريس	متخصصون في أكثر من مجال ويتميزون بسهولة الحركة وتقديم المحتوى التعليمي لعدد أكبر من المتعلمين
مكان التعلـــم	في قاعات الدرس بالجامعات والكليات	في أماكن وفضاءات متنوعة للتعلم
مدى التعلم	قصير ومحدود بسنوات معينة	مستمر مدى الحيـــاة

المصدر : سعيد بن حمد الربيعي , **مرجع سابق** , ص 602.

خامسا : فوائد ومعوقات التعليم العالي الحديث (غير التقليدي)

إن للتعليم العالي بأنماطه الحديثة التي سبق ذكرها جملة من المزايا والفوائد التي يمكن حصرها فيما يلي :

1-زيادة إمكانية الاتصال بين الطلبة فيما بينهم وبين الطلبة والمؤسسة التعليمية والمساهمة في وجهات النظر المختلفة.

2-الإحساس بالمساواة بما أن أدوات الاتصال تتيح لكل طالب فرصة الإدلاء برأيه في أي وقت.

3-سهولة الوصول إلى العلم مع إمكانية تحوير طريقة التدريس , بتلقي المادة العلمية بالطريقة المرئية المسموعة والمقروءة.

4-ملاءمة مختلف أساليب التعليم مع المساعدة الإضافية على التكرار مع توفر المناهج طوال اليوم وفي كل أيام الأسبوع [1].

[1] - رمزي عبد الحي ،**مرجع سابق** ،ص ص (127-129)

5-الاستمرارية في الوصول إلى المناهج وعدم الاعتماد على الحضور الفعلي لأن التقنية الحديثة وفرت طرقا للاتصال دون الحاجة للتواجد في مكان وزمان معين.

6-تقليل الأعباء الإدارية بالنسبة للمدرس والمحاضر لأن التكنولوجيا وفرت الكثير من الأعباء والجهد في الزمان والتنقل في المكان.

إلا أنه بالرغم من المزايا والفوائد التي عادت على المؤسسات التعليمية والمجتمع على حد سواء , إلا أن هناك بعض التحديات والصعوبات التي لا تزال مؤثرة في الاستغلال الأمثل لهذه التقنية في التعليم العالي ويمكن تصنيف هذه الصعوبات على النحو التالي :

1-صعوبات مرتبطة بالمتعلمين وذلك من صعوبة التحول من الطرق التقليدية إلى الأساليب الحديثة بالإضافة إلى تطبيقها على بعض المواد .

2-صعوبات مرتبطة بالمعلمين من التعامل مع متعلمين غير معتادين أو مدرسين على التعلم الذاتي خاصة في التعليم عن بعد , مع الجهد والتكلفة ومشكلة حقوق الطبع ودرجة تعقيد بعض المواد.

3-صعوبات مرتبطة بالتجهيزات والدعم الفني من تجهيزات وإعداد للمختبرات وتوفير الفنيين المؤهلين القادرين على تحويل المادة العلمية بالاضافة الى الصعوبات المرتبطة بحقوق الملكية.

4-الصعوبات المرتبطة بجودة المحتوى التعليمي وملاءمة المحتوى مع بيئة الطالب وثقافته وقيم المجتمع.

5-الصعوبات المرتبطة بالتقييم والمعايير.

6-المعرفة بتصميم المناهج وطرق التدريس. [1]

7-الخصوصية والسرية مع التصفية الرقمية.

8-التسليم المضمون والفعال للبيئة التعليمية من نقص للدعم والتعاون.

9-الحاجة المستمرة لتدريب ودعم المعلمين والإداريين في كافة المستويات. [2]

10- الحاجة إلى تدريب المتعلمين لكيفية التعليم باستخدام الانترنت .

المطلب الرابع : التعليم العالي والتعاون الدولي في ظل العولمة

ان ما يعيشه التعليم العالي اليوم من ضغوطات متزايدة فرضته المعطيات الحديثة التي انتجتها القوى العالمية من دول و حكومات من خلال سياساتها العالمية بالاضافة الى المنظمات الدولية على اختلاف اشكالها بالاضافة الى التزايد السكاني المستمر الذي جعل التعليم العالي من تعليم النخبة و الصفوة الى تعليم جماهيري يكتسي محددات مختلفة حسب طبيعة الدول و توجهاتها من سياسية اجتماعية و على رأسها الابعاد الاقتصادية والتي جعلت من التعليم العالي سلعة يتم تداولها في الأسواق الدولية.

[1] -سعيد بن حمد الربيعي ،مرجع سابق ،ص ص (571-573)

[2] - رمزي عبد الحي ،مرجع سابق ،ص ص (130-131)

إن تطور تكنولوجيات الاعلام بالاضافة الى وسائل التواصل الاجتماعي قد غيرت من ملامح التعليم العالي و أشكال التعاون الدولي في ذلك الذي أصبح سمة أساسية في علاقات التعامل في اطار التعليم العالي لا سيما مع تركيز الدول على المعرفة و الابتكار و البحث العلمي الذي أضحى المهمة الأساسية في العديد من الجامعات العالمية و أصبح المعيار الذي يعتد به في عمليات التصنيف العالمية للجامعات الذي كرس فكرة التدويل العالمية له.

أولا : مـاهية العولمة وتجلياتها

يرى عبد الباري دره " أن العولمة ظاهرة أو حركة انمحت فيها الحدود والفواصل بين الأفراد والمنظمات والمجتمعات والأمم والحضارات في العالم , وأنتجت فيها منتجات وقدمت خدمات من قبل أطراف عالمية , يستهلكها مستهلكون عالميون وتسوق من خلال وسائل وقنوات عالمية."[1]

كما يراها البعض الأخر على أنها الوجه الأخير للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الرعاية المنفردة للولايات الأمريكية فهي أبشع وأحدث صور الهيمنة الاستعمارية فهي رسملة العالم[2] ، كما تظهر تجلياتها من خلال :

- انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة والنزوغ إلى الديمقراطية والتعددية السياسية.
- تنامي حرية الاقتصاد والخصخصة والتوجه نحو الرأسمالية بكل معانيها.
- تدفق هائل للمعلومات وسرعة انتقالها بتطور تكنولوجي وإعلامي سريع ترويجا لثقافة عالمية في ظل ازدهار السينما والإعلام الموجه.

ثانيا : ملاءمة التعليم العالـي

تطرح ملاءمة التعليم العالي بمزيد من الحدة في فترات التحول التي تكثر فيها الأوضاع المنطوية على مفارقات وتقوم فيها القوى الفاعلة في المجتمع بالجذب في اتجاهات متباينة, وعندئذ ينبغي للتعليم العالي أكثر من أي وقت أخر أن يضطلع بدور أساسي مسخرا جميع موارده وروحه الاستقلالية لخدمة ما هو ملائم للإنسان وللمجتمع بوجه عـام.

فالملاءمة هي التلاقي مع السياسات العامة للدولة بالدرجة الأولى والسهر على الاتساق بين مختلف القطاعات وعناصر التنمية ويمثل أحد الأدوار الرئيسية للتعليم العالي في تزويد السياسيين وأعضاء الحكومة ونواب البرلمان بالمعلومات الملائمة المستمدة من أعماله البحثية كي يتمكنوا من إجراء الاختيارات السديدة .[3]

---

[1] - غالب الفريجات ، **مرجع سابق** ، ص 191

[2] - سلوى بنت محمد المعماري، <<العولمة و أثرها على التعليم العالي>>ورقة قدمت الى **المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية** يومي 25-1430/11/26 هـ ،جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الرياض،1430،ص02

[3] - منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، المؤتمر العالمي للتعليم العالي التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين الرؤية و العمل. **مرجع سابق**،ص 28

كما تعد المواءمة بين التخصصات والبرامج التعليمية والتدريبية المطروحة في مؤسسات التعليم العالي وارتباطها باحتياجات المتعلمين ومتطلبات قطاع العمل بإحدى المشكلات الملازمة ومحورا أساسيا للمنظومة التعليمية في كثير من الدول ، إنه من الواضح أن تحدي المواءمة يعد هما عالميا يواجه جميع الدول في العالم المتقدم , إلا أن هناك نجاحات في بعضها في معالجة هذا التحدي من خلال تكاثف الجهود من أجل إعادة التأهيل والتدريب لما يلائم احتياجات سوق العمل لديها كما أن حجم آثارها لا يبدو واضحا كما هو الحال في الدول أقل تقدما.

إن المواءمة والتوافق , يشمل تحقيق التوافق بين مخرجات النظم التعليمية والتدريبية وبين حاجات خطط التنمية ومتطلبات قطاعات العمل المختلفة وهو ما يعرف بالكفاية الخارجية للنظام.

حيث يمكن تصنيف الأبعاد المختلفة لمفهوم المواءمة بين العرض من مخرجات نظام التعليم والتدريب وطلب سوق العمل إلى الآتي :

- **المواءمة الكمية** : وتعني مواءمة إعداد مخرجات نظام التعليم والتدريب للكميات المطلوبة لمجالات العمل ومتطلبات التنمية.
- **المواءمة غير النوعية** : وتعني أن المخرجات تكون متوائمة من حيث المستوى والكفاءة والجودة والالتزام مع متطلبات العمل والتنمية.
- **المواءمة التنويعية** : وتعني مقدرة نظام التعليم والتدريب على تقديم مخرجات في مجالات وتخصصات متنوعة ومتعددة وقابلة للتغيير والتجديد وملبية لمختلف مجالات ومستويات العمل. [1]

إذ أنه من اللازم دعم مؤسسات التعليم العالي لوضع الأولويات والاحتياجات اللازمة للتنمية من خلال مناهج وبرامج تتسم بالمواءمة الثقافية ويستلزم ذلك :

- تماشي خطط التنمية مع مخرجات التعليم واحتياجات تنمية الموارد البشرية من أجل القضاء على البطالة.
- أن يكون التعليم الفني والمهني جزءا من نظام التدريب في التعليم العالي لإعداد القوى العاملة لعالم العمل.
- نشر ثقافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومداخل التعليم المفتوح.
- التأكيد على أن التعليم العالي يدعم قيم الديمقراطية والتنمية المستمرة وأهداف الألفية الثالثة. [2]

ويحدد المصري متطلبات المواءمة التي تنبغي أن تركز عليها مؤسسات التعليم العالي في الآتي :

- التركيز على التطبيقات العملية والنشاطات الأدائية والمهارات الحياتية في المواد والمساقات المختلفة
- تنويع البرامج والتخصصات التعليمية في ضوء المتطلبات التنموية.

[1] - سعيد ين حمد الربيعي، مرجع سابق، ص(231.232)

[2] - احمد إسماعيل حجي، البني محمود شهاب، مرجع سابق، ص110

- توجيه الدراسات العليا والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والاهتمام بوظيفتها وإمكانات استثمارها بحيث تراعي قضايا المجتمع والحاجات الاقتصادية والاجتماعية.
- مشاركة القطاع ومؤسسات المجتمع المدني في التخطيط والإشراف والتنفيذ للنظم والبرامج التعليمية مع توفير نظام شامل لمعلومات الموارد البشرية.[1]

إن تحقيق التوافق التام بين التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية ليس بالأمر اليسير , إلا أنه يمكن وضع صيغة للعمل المشترك للمواءمة بين الفرص التعليمية المتاحة ومتطلبات المجتمع وخطط التنمية وذلك من خلال :

- تطوير مخرجات التعليم العالي مع تشكيل اللجان القطاعية بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل.
- التدريب والتعليم المستمر.[2]

إن الملاءمة للتعليم العالي كما أشار **المؤتمر العالمي حول التعليم العالي** في 1998 تعني :

- الذهاب للقاء المستويات الأخرى لنظام التعليم حيث التكوين للعاملين والمعلمين يقع على عاتق التعليم العالي.
- الذهاب للقاء الثقافة حيث إنها ليست معطاة بل يسهم التعليم في بنائها ولذلك عليه أن يتحرك للقاء تنوع الثقافات.
- الذهاب للقاء الجميع حيث ينبغي وضع استراتيجيات مناسبة موضع التنفيذ لزيادة مشاركة فئات محرومة.
- الذهاب للقاء في كل مكان وزمان مع المواءمة للقاء الطلاب والأساتذة.[3]

ثالثا : التعليم العالي والتعاون الدولي

جاء في وثيقة اليونسكو : " بحث في التغيير والنمو في مجال التعليم العالي " للتعاون الدولي هدفا رئيسيا فقد جاء بها أن : " الحاجة الأكثر إلحاحا في التعاون الدولي في التعليم العالي...تتمثل في عكس عملية الانحدار والتردي لمؤسساته في البلدان النامية,وخاصة في أقل البلدان نموا فالظروف التي يضطر التعليم العالي أن يعمل فيها تتطلب أولا إجراءات ملائمة وجهودا من البلدان والمؤسسات المعنية نفسها , فينبغي عليها أن تتعلم كيف تزيد كفاءاتها وفاعليتها من خلال تقوية الصلات مع المجتمع كي تتمكن من القيام بدور كامل في تطوير الجهود في الإقليم أو المجتمع الذي توجد فيه.[4]

---

[1] - منذر واصف المصري ،**العولمة وتنمية الموارد البشرية**،ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2004،ص(76.77) نقلا عن سعيد بن حمد الربيعي ، **مرجع سابق**،ص 234

[2] - سعيد بن حمد الربيعي،**مرجع سابق**، ص (235.236)

[3] - اليونسكو ، **من المجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة التقرير العالمي لليونسكو**.فرنسا:مطبوعات اليونسكو،2005،ص101

[4] - منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، المؤتمر العالمي للتعليم العالي "**التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين الرؤية و العمل** ،**مرجع سابق**، ص 71

كما تشير المادة 15 من الإعلان العالمي للتعليم العالي المنبثق عن مؤتمر اليونسكو الدولي المنعقد في باريس عام 1998 " إلى تشاطر المعارف والدرايات عبر الحدود والقارات حيث يعتبر مبدأ التضامن والشراكة الحقيقية بين مؤسسات التعليم العالي في العالم أجمع عاملا حاسما لضمان تعليم وتدريب في جميع المجالات يشجعان على فهم القضايا العالمية وإدراك دور الحكم الديمقراطي والموارد البشرية المؤهلة في إيجاد الحلول لهذه القضايا وينبغي لخطط التعاون الدولي أن تستند إلى شراكات طويلة الأجل بين المؤسسات الموجودة في الجنوب والشمال , وأن تعزز أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب وينبغي إعطاء الأولوية لبرامج تدريبية تنفذ في البلدان النامية في إطار مراكز إمتياز[1].

وفي هذا الإطار يعرف التعاون الدولي في التعليم العالي : " يعني تشارك فريقين أو أكثر من مؤسسة أو أكثر , من دولة أو أكثر على تحقيق أهداف واضحة ومتفق عليها ويحتاج حصول التعاون عادة لتحفيز من المفترض أن تقوم به منظمة ترعاه وتسهل إنجاحه ".

1-إطار التعاون : يمكن تمييز التعاون وفق أطره : هنالك التعاون الهامشي حيث تشارك مؤسسات التعليم العالي في مشاريع إنمائية وتطويرية أشمل من التعليم العالي وهنالك التعاون الأساسي المتجه صرفا نحو التعليم العالي.

2-عمق التعاون : نميز بين التعاون الظرفي الذي يهدف إلى الدراسة والعمل على حل إشكالية معينة والتعاون الأساسي الذي يسعى إلى بناء شراكة حقيقية عميقة بين المؤسسات تتخطى حدود مشروع محدد [2].

إن هذه التغييرات تفترض عدة **مستويات للتعاون** :

أ- التعاون مع عالم العمل (شركات الإنتاج والخدمات والابتكار)

ب- التعاون الداخلي بين منشآت التعليم العالي على المستوى الوطني أو بين الجامعات على المستوى الإقليمي.

ت- التعاون على المستوى الدولي استنادا في آن واحد إلى التضامن واحترام الخصوصية من أجل الاستجابة بطريقة ملائمة ومنصفة لظواهر العولمة [3].

3-ميادين التعاون :إن أنشطة التعاون يمكن تقسيمها على محاور محددة ودراستها , هذه المحاور هي

أ-الحراك الأكاديمي : الحراك أساسي لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي فهو يقدم وسيلة منظمة لنشر المعرفة وإنشاء مجتمعات علمية وأكاديمية تعمل على تطوير المعرفة ونشرها في مجالات محددة

---

[1] - احمد إسماعيل حجي،لبني محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص 73

[2] - عارف الصوفي و آخرون،<<التعاون بين مؤسسات التعليم العالي و المنظمات العربية و الإقليمية و الدولية >>. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي **المواءمة بين مخرجات التعليم العالي و حاجات المجتمع في الوطن العربي** (10.6 ديسمبر 2009) بيروت : المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 2009،ص(6.5)

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المؤتمر العالمي للتعليم العالي "التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين الرؤية و العمل **مرجع سابق**،ص 72

ب-تطوير المناهج : مع التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا تزداد الحاجة لتحديث وتطوير البرامج ولوضع برامج جديدة غير أن المهارات لا تكون متوافرة في الجامعات مما يجعل من التعاون الدولي الأداة المثلى لهذا التطوير,لذلك يعني عدد من برامج الدعم بتطوير المناهج.

ج-إصلاحات بنيوية : يهدف عدد من مشاريع التعاون لتطوير وتقوية أسس التعليم العالي وهذه أهداف عالمية فالحراك الأكاديمي والعولمة يتطلبان التنسيق والاعتراف المتبادل بين أنظمة التعليم العالي لذلك لابد من إصلاحات بنيوية في قطاع التعليم العالي لتحديثه وتطويره باتجاه المفاهيم العالمية.

د-البحث العلمي : يعتبر البحث العلمي محركا للإنتاج وأداة لنشر المعرفة والمحافظة عليها الذي جعله مجالا خصبا للتعاون الدولي .

هـ -التدريب وتطوير المهارات بالإضافة إلى الخدمات العامة [1]

و-**التبادل التعليمي** تشمل :

1-الاتفاقيات الثقافية و استقدام الطلاب.

2-المنح الدراسية مع التدريب .[2]

رابعا : تدويل التعليم العالي

يقاوم كثيرون فكرة العولمة التعليمية باعتبار أن التعليم هو آلية أساسية للتثقيف ولتشكيل المناخ الفكري في المجتمع وقد تنطوي كوكبة التعليم العالي على سيطرة نموذج تعليمي واحد ومن ثم ثقافة واحدة وتهمش ...وغيرها من الثقافات وتعتبر اليونسكو أن الحفاظ على التنوع الثقافي والتعددية هو الطريق الوحيد لتجنب ما يوصف بأنه صراع الحضارات أو الثقافات .

إن ذلك يدعونا إلى ضرورة التمييز بين مفهومين أو فكرين مختلفين فيما يتعلق بالأبعاد الدولية لنشاط مؤسسات التعليم العالي هذان المفهومان هما التدويل (Internationalisation) والعولمة (Globalisation) والتعاون الدولي والتضامن بين المؤسسات وإقامة شبكات المعلومات والمشاركة العالمية والتبادل المعرفي على أسس من النفع المتبادل فإن الكوكبة تتبنى مبادئ مماثلة ولكن في إطار أشد خطورة مثل الاندماج والتجانس والتنميط. [3]

وفي هذا الإطار تبدو الرغبة والاهتمام والجدل حول مفهوم وسياسات تدويل التعليم العالي متزايدة ومتعددة المداخل والمقاربات والنماذج التطبيقية. [4]

---

[1] - عارف الصوفي و آخرون ، مرجع سابق ، ص (30.31

[2] - رجاء إبراهيم سليم ، أحمد بهاء الدين خيري : <<حول إدارات التعاون الدولي في التعليم العالي في مصر >> ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم " (17-21أبريل 2005) شرم الشيخ ،مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005، ص365

[3] - محيا زيتون ،مرجع سابق ،ص ص(303-304)

[4] - أحمد إسماعيل حجي ، لبنى محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 47

لقد تم طرح مشكلة تدويل التعليم العالي خلال ندوة OCDE في 1993/09/8.6 باعتبارها أحد العوامل الرئيسية لعودة الاهتمام بموضوع علاقات التعليم العالي بالعمل , وقد تم التعرض لهذا الموضوع كذلك من خلال المؤتمر العالمي للتعليم العالي بباريس سنة .1998

حيث قدم **جان كنايت** تعريفا لتدويل التعليم العالي والذي يصفه بـ "التعريف العلمي وهو " إن تدويل التعليم العالي هو عملية الاندماج في نطاق دولي وثقافة عالمية في وظائف التعليم , البحث " [1]

وفي هذا تشكل بعض العوامل عناصر جذب ومحفزات للعالمية والتدويل تتمثل في :

- دور تدويل التعليم العالي في النمو الاقتصادي والاستثمار في مجالات الاقتصاد.
- نمو عولمة سوق العمل وتدويله في ظل العولمة الاقتصادية.
- اعتبار التعليم البعد الرابع للسياسة الخارجية وهو ما يجعل التعاون التعليمي شكلا من أشكال الدبلوماسية أو القوى الناعمة لمستقبل العلاقات السياسية.
- التحفيز المالي وزيادة الموارد من خلال تقديم خدمات تعليمية للخارج في إطار تدويل التعليم العالي
- وجود بعثات خارجية لقلة الإمكانيات داخل الدول والبلدان.
- مبررات ثقافية وتعليمية كتصدير القيم الثقافية والوطنية والبعد العالمي للبحث العلمي.
- تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي [2].
- ارتباط فكرة عولمة أو تدويل الجامعات باستحقاقات التطورات المعرفية والتكنولوجية الفائقة والسعي نحو اقتصاد المعرفة بالاضافة الى تطلعات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الأكثر اقترابا من منطق العولمة والمرونة والحداثة [3].
- **مشـاكل تدويل التعليم العالي** :

إذا كان التعاون الدولي يزداد أهمية بمؤسسات التعليم العالي كونه يسمح بترقية وتطوير العلم والبحث ويساهم في تحسين النوعية إلا أنه بالمقابل يطرح عدة مشاكل خاصة بالدول النامية ومنها :

أ/ هجرة الأدمغة إلى الخارج ب/ مشكلة الخصوصية أو المحلية. [4]

خامسا : تسويق التعليم العالي

ينظر إلى التعليم العالي الآن على أنه منتج عولمي تقوم به مؤسسات تتنافس عالميا من أجل مخرجات عالية الجودة والبحث عن طرق إبداعية لإرضاء وتلبية احتياجات وتفضيلات الطلاب

---

[1] - أحمد زرزور ، << تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس، ماستر ، دكتوراه " في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل . دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي>> . (رسالة ماجستير قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفوني، منتوري ،قسنطينة ، 2006،2005،ص 37.)

[2] -/أحمد إسماعيل حجي، لبنى محمود شهاب ، **مرجع سابق** ، ص ص (49-50) .

[3] - بسمان الفيصل ، **التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية**، المجلة السعودية للتعليم العالي ، العدد الخامس ، رجب 1432،ص19

[4] - أحمد زرزور ، **مرجع سابق** ، ص41

والمجتمعات ومع النمو المتزايد والتفضيل الفردي والجمعي للتعلم عن بعد بما يتسم به من مرونة فإن المؤسسات التعليمية تهتم بتسويق خدماتها إلى درجة أن بلدا مثل استراليا يضم طلابا دوليين جعلوا التعليم الاسترالي ثالث أكبر خدمة تصديرية تحقق عائدا ماديا يقترب من ستة مليارات دولار أمريكي.

وبذلك صار تسويق التعليم العالي قضية جدلية و بحثية مما جعل من الضروري التحول إلى النموذج القائم على الطالب وهو ما يتطلب استغلال الفرص التسويقية ومداخل التسويق , وأن يكون التدريس بشكل متزايد متجها نحو النموذج المتمركز على المتعلم وتشكيل عملية التعليم في ضوء خبرات المتعلم والتعلم مدى الحياة [1].

وفي هذا يعرف التسويق الجامعي :"بأنه استخدام التسويق في التعرف على حاجات ورغبات وطموحات عملاء البحث العلمي ومحاولة إشباعها من قبل مؤسسات التعليم العالي. [2]

إن انفتاح المؤسسات الجامعية على أشكال من التنظيم التجاري والتسويق للخدمات التربوية كان ضروريا لاسيما ونحن نشهد اليوم إعادة النظر في التمويل العام المعمم للتعليم العالي , باعتباره غير قادر على الاستجابة المتوافقة مع ارتفاع عدد الطلاب إلا أن بعض الخبراء حذروا من خطر التسليع للتعليم العالي ومن الصحيح أن الخدمات التعليمية اكتسبت أهمية اقتصادية.[3]

ومن ناحية أخرى يرى بعض الباحثين أن التسويق في التعليم العالي قد زادت أهميته في العقود الأخيرة وذلك لمايلي:

1-لكسب مزيد من الطلاب والمنتفعين بالخدمات البحثية .

2-لزيادة قوة وكفاءة المنافسة بين المعاهد والكليات والمؤسسات الجامعية.

3-تأمل الجامعات من خلال التسويق الفعال في جعل الطلاب يختارون الكليات المفضلة لديهم.

4-ترشيد عملية الاختيار من قبل الجامعات .

5-زيادة الاتجاه التسويقي في المنظمات الخدمية والتركيز على أهمية العميل الداخلي كالخارجي

بينما تظهر أهداف التسويق في التعليم العالي إلى :

أ/ زيادة كفاءة مؤسسات التعليم العالي وتحسين العوائد المالية.

ب/ تطوير المهارات الإدارية والفنية خاصة في مجال التسويق للعاملين والمديرين .

ج/ فهم أفضل للعملاء "الطلاب",واستخدام أفضل للموارد الجامعية في التوجه نحو السوق وتوسع وانتشار على المستوى المحلي والدولي .

د/ تحديد الموقع التنافسي بين المؤسسات وتحقيق الميزة التنافسية .

هـ/ تنويع الخدمات والمنتجات الجامعية والقيام ببعض الصناعات الجامعية. [4]

---

[1] - أحمد إسماعيل حجي ,لبنى محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص51

[2] - سيد محمد جاد الرب ، مرجع سابق،ص444

[3] - اليونسكو ، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة التقرير العالمي لليونسكو ،مرجع سابق، ص33

[4] - سيد محمد جاد الرب ، مرجع سابق،ص ص (444، 448)

كما تقوم إستراتيجية التسويق على أساس التأكيد على العميل وهو هنا (الطالب) , الذي يختار نمط وشكل التعلم الذي يلائم بشكل أفضل نمط حاجاته الشخصية وهي التي يشار إليها بالأربعة (4أs) **وتشمل المنتج product , الثمن price , والمكان place , والترويج promotion** [1].

سادسا : المنظمات الدولية وعلاقتها بالتعليم العالي

أعلنت اليونسكو مرارا أن من الجوهري أن تنظر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتنمية وتمويلها وكذلك المجتمع الأكاديمي إلى مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية على أنها أداة لا غنى عنها للتنمية العامة للنظام التعليمي ولتعزيز القدرات المحلية، كما ينبغي أن يساعد التعاون الدولي الإداريين , بالإضافة إلى إنشاء مراكز امتياز إقليمية ودون إقليمية وطنية لدعم شبكات البرامج , وإقامة تحالفات قوية مع مختلف المنظمات الشريكة (الحكومات , المنظمات الدولية الحكومية , وغير الحكومية من أجل تحقيق تأثير أعظم واستخدام أكثر رشدا للموارد[2], من هنا تتبين أهمية المنظمات الدولية باختلافها في تأثيرها المباشر وغير المباشر على التعليم العالي خاصة في البلدان النامية. ، وفي هذا الإطار هناك الكثير من هيئات التعاون الإقليمي والدولي لا يسعنا المجال للتفصيل فيها, وإنما سنكتفي بذكر أهمها :

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (Unesco)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (YNDP)
- البنك الدولي (WBG)
- المنظمة الدولية للفرانكفونية (OIF)
- المركز العالمي لتطوير الأبحاث (IDRC) (كندا)
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)
- اتحاد الجامعات العربية (AAU)
- الإتحاد الأوربي (UE)
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي / - المنظمة العربية للتنمية الإدارية

بالإضافة إلى الكثير من برامج التعاون الدولية مثل :

- برنامج تمبوس (TEMPUS) برنامج أوربي
- برنامج اراسموس ماندوس (ERASMUS MYNDUS)

---

[1] - أحمد إسماعيل حجي ، لبنى محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص ص(51،52)

[2] - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم ، المؤتمر العالمي للتعليم العالي "التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين الرؤية و العمل مرجع سابق، ص ص (75،76)

- برامج الأبحاث الأوربية
- برنامج الدعم الأمريكي USAID
- برنامج البحث اللبناني الفرنسي (CEDRE) [1]

وغيرها من البرامج وكلها تسعى لتعزيز العلاقات الدولية في إطار التعليم العالي , كما بدأ في أنحاء متعددة من العالم تكوين اتحادات لمجموعة من الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي وعلى المستوى الإقليمي هذا النمط اعتمد بشكل كبير على التقدم الذي تحقق في مجال تقانة المعلومات والاتصال كذلك يسعى بعضها إلى تكوين شراكة مع شركات كبرى من أجل إتاحة فرص تجارية لتسويق برامجها وخدماتها التعليمية في جميع أنحاء العالم[2] .

لا شك أن الكثير من المنظمات أو الهيئات أو الشبكات العاملة في مجال التعليم العالي قد أرست قواعد جديدة من التعاون وقطعت أشواطا كبيرة في طرح المسائل والاهتمامات المشتركة في مواجهة التحديات , ولاشك أيضا أن التعاون الدولي الإقليمي في مجال التعليم العالي قد استفاد من التجارب المتعددة والمتنوعة مع المنظمات والبرامج الدولية الناشطة في هذا المجال إلا أن الكثير من الجهود والإمكانيات يجب توفيرها من أجل تعاون هادف وبناء.[3]

المبحث الثاني:البحث العلمي و إشكالاته المنهجية و البنيوية

لقد وظف الانسان حصوله على المعرفة بمساعدته على حل مشاكله ، و الإجابة على تساؤلاته ، و العمل على زيادة قدرته على فهم و تفسير الأشياء و الأحداث و الظواهر المختلفة ، في البيئة من حوله ، و على تعزيز قدرته في التحكم في البيئة و تحسين حياته و تأمينها.

إن التفكير الانساني يقود الى المعرفة ، وهذه المعرفة تمكن الانسان من اتخاذ القرارات ، و التحرك باتجاه حل المشكلات البحثية ، حيث أن البحث العلمي في يومنا أصبح جزءا رئيسيا من حياة أية أمة تتطلع الى الرقي و الازدهار ، و مع ازدياد الحياة تعقيدا تزداد المسائل التي نواجهها صعوبة في إيجاد الحلول لها ،مما يدفع الى التركيز على البحث العلمي .[4]

يمثل البحث العلمي أساس النهضة والتطوير ، وما حضارة القرن العشرين إلا ثمرة لجهود الباحثين السابقين ونتيجة للاهتمام بالبحوث النظرية والدراسات التطبيقية [5]وقد ذكر فرانسيس بيكون* (**1561– 1626**) في إطار تحديده لدور العلم " أن الغرض من العلم هو التحكم في الطبيعة

---

[1] - عارف الصوفي و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص 295

[2] - محيا زيتون ، **مرجع سابق** ، ص ص(7، 27)

[3] - عارف الصوفي و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص 32

[4] - غالب فريجات ، **ثقافة البحث العلمي** .عمان : دار اليازوري ، 2011 ، ص ص (19-21)

[5] - سالم محمد سالم ، **و اقع البحث العلمي في الجامعات " دراسة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية " المملكة العربية السعودية** : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1997 ص 21

* - **فرانسيس نيكون** سياسي وفيلسوف انجليزي يعتبر أحد رواد العلم التجريبي الحديث

وعناصرها لصالح البشرية " وحقيقة فإن البحث العلمي اليوم هو الوسيلة الأكثر نجاحا لوضع حلول للمعضلات الإنسانية الأساسية كالجوع والفقر والمرض.[1]

إن مسألة البحث العلمي و الابتكار في العصر الراهن ذات أهمية كبرى ، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، فمن المعروف أن عالم اليوم يعيش عصر اقتصاد المعرفة حيث يمثل الإبداع والابتكار عاملا رئيسيا في تنمية الاقتصاد الناجح المتقدم ، ولهذا ينبغي ايلاء لأولوية واضحة لقطاع البحث العلمي و الإبداع والاكتشاف والاختراق ، إن البحث العلمي اليوم يشكل القلب النابض المحرك الذي يدفع الحياة في اقتصاد المعرفة ، ولقد أدركت جميع بلدان العالم هذه الحقيقة ، وهي تخصص مالا يقل عن 3% من الناتج الإجمالي القومي لإغراض البحث العلمي ، وهي نسبة تكفل استمرار تدفق الدم في اقتصاد المعرفة ، وتكفل استمرار التقدم التكنولوجي الذي أصبح مصدر الثروة الحقيقية.[2]

المطلب الأول : ماهية البحث العلمي(المفهوم ، الأهداف والأهمية)

لقد كان من نواتج اهتمام الجامعات لقضايا مجتمعها وتخليها عن النظرة التقليدية للجامعة ، ظهور جامعات مهتمة بالبحث أو ما يسمى بجامعات البحث Research University [3]، لقد كانت الجامعات الحديثة التي تمزج بين وظائف التدريس والبحث هي ثمرة فكر الفيلسوف رجل التربية البروسي فيلهام فون همبولودت الذي كان في سنة 1810 الأب المؤسس لجامعة برلين التي طبق فيها أفكاره والتي أصبحت نموذجا للجامعات الأخرى في أوربا و الولايات المتحدة [4].

ولعل النموذج الأمريكي أصدق مثال على ذلك ، فلقد تزامن النمو الذي حدث لأعداد جامعات البحث الأمريكية خلال الفترة مابين عام 1850 و1870 وانتشار أكثر من مئة مؤسسة وأكاديمية بحثية أمريكية [5].

كما تم إنشاء أول المعامل الملحقة بالجامعات وهي " كلاندوف " في أكسفورد عام 1866 وفي الولايات المتحدة جاء الاهتمام بصدور قانون موريل " **Morrillact** " وهي لائحة من الكونغرس الأمريكي وأصبحت قانونا عام 1862 ودعت فيه إلى إنشاء مؤسسة واحدة على الأقل في كل ولاية

---

[1] - عادل عوض ، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية ، **دراسة إستراتجية الصادرة بالإمارات** ، العدد 24 ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، 1998 ، ص 7

[2] - سعيد بن حمد الربيعي ، **مرجع سابق** ،ص 491

[3] - يحي مصطفى كمال الدين ، **نظم تقييم الجودة البحثية ومؤشرات** . القاهرة :دار العالم العربي ، 2009 ، ص 25

[4] - شهيد يوسف ، كورونا بشيما ، **اتجاهات في التنمية "دور الجامعات في التنمية الاقتصادية** ، (ترجمة : شعبان خليفة) ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2007 ص 31

[5] - يحي مصطفى كمال الدين ، **مرجع سابق** ، ص 26

بالإتحاد[1] ، إن البحث العلمي أحد الوظائف الرسمية للجامعة هذا ما جعله يشغل قدرا كبيرا من وقت وفكر أساتذة الجامعات ومسؤوليها في جميع الأوساط الأكاديمية بدون استثناء [2].

إن ديناميكية الجامعة و عقلنة أنشطتها الى فترة تنظيم دراسة الدكتوراه بها من إشعاع الجامعة الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر للميلاد ، تطوير الجامعة الأمريكية عقب إحداث الدكتوراه في أوائل القرن العشرين ، أو تحديث الدراسة بالجامعة الفرنسية منذ الخمسينات ، مع إرســـــــاء و تنظيم دراسات الدكتوراه ، و من الملاحظ أن تصنيف المؤسسات الجامعية ، في الولايات المتحدة ، يتم على أساس انتقائي ، و على أساس أهمية أنشطة البحث داخلها من جهة أخرى (هارفارد ، ستانفورد ، كولومبيا ، .....)[3] .

أولا : مفهوم البحث العلمي

إن كلمة بحث في اللغة هي: طلب الحقائق والمعلومات أو طلب الشيء في التراب أو تحته ، و هو من بحث أي فتش و استقصى ، يقال : باحثه أي حاوره و جادله ، و بين له مقصوده بالدليل ،تباحثا معناه تجادلا و تحاورا ، و بحث في الأمر حاول معرفة حقيقته و هو جمع أبحاث و بحوث ، فالبحث هو التمحيص و التفتيش و التقصي، أي بذل الجهد في موضوع ما و في المسائل المتعلقة به ، فيطلق على من يقوم بالفعل بالباحث.

اصطلاحا (الأكاديمي) : البحث هو الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشا ، و تنقيبا ، و تحقيقـــــــا و تحليلا و نقدا في موضوع ما بغاية اكتشاف الحقيقة أو الوصول اليها.

كما يرى البعض أن البحث العلمي هو نشاط علمي منظم و طريقة في التفكير و أسلوب للنظر في الظواهر و الكشف عن الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ و القوانين التفسيرية [4].

والعلم معناه المعرفة ويسير بعضهم إلى أن البحث العلمي معناه عملية منظمة تهدف إلى التوصل إلى حلول لمشكلات محددة يمكن أن تؤدي إلى معرفة علمية جديدة [5].

فالبحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى(منهج

---

[1] - إبراهيم سمية ،<< إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ملف (ل ، م ، د) قراءة تحليلية نقدية>> ، (مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية ، جامعة محمد خيض بسكرة ، قسم علم الاجتماع ، 2006 ص 39)

[2] - أسماء هارون ، <<دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام L M D >>.(مذكرة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، قسم علم الاجتماع 2010 ، ص 63)

[3] - محمد السوالي ، **السياسات التربوية –الأسس و التدبير** ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2012، ص 194

[4] - بومدين طاشمة ، عبدالنور ناجي ، **أصول منهجية البحث في علم السياسة –طرق، أدوات ، مناهج و مقاربات البحث السياسي**-، الجزائر : دار جسور للنشر و التوزيع ، 2014، ص ص (31،32)

[5] - ابراهيم سمية ، **مرجع سابق** ، ص 36

البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى(نتائج البحث).

أما **جرينبرج** الذي يرى أن عملية البحث العلمي عبارة عن العلاقة المتبادلة بين ثلاثة عناصر هي المجال المفاهيمي والمنهجي والموضوعي، فقد ربط صدق البحث العلمي بهذه العناصر .إن معنى صدق البحث العلمي من منظوره يختلف باختلاف المجال ومراحل البحث العلمي وباختلاف العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر حيث أن كل عملية دمج ثنائية تشكل ما سماه البنية **Structure**فالدمج بين المفاهيم وموضوع الدراسة تشكل النظرية والدمج بين المجال المفاهيمي والمجال المنهجي يؤدي إلى تشكيل تصميم البحث وبالمثل ، فإن الدمج بين المجال المنهجي والموضوعي يؤدي إلى تكوين البنية الخاصة بالبيانات وتبقى عمليات الدمج الثنائية على المستوى النظري، ولا تتحول إلى واقع إلا بعد إدماج المجال الثالث فالبيانات الناتجة عن الدمج بين المجال المنهجي والموضوعي لن يكون لها معنى إلا بعد دمج العنصر الثالث وهو المجال المفاهيمي، ونلاحظ هذه العملية بصورة خاصة في البحث النوعي أو الكيفي حيث يجمع الباحث مجموعة من البيانات ثم يستنتج لها المفاهيم الملائمة.[1]

كما يقول المفكر(**جونيور**) : إن البحث العلمي عبارة عن دراسة أو اختبار ناقد[2] للكشف عن حقائق جديدة ، أو لتنقيح نتائج مسلم بها أو لإعادة النظر فيها كما أنه محاولة لاكتشاف المعرفة ، والتنقيب عنها وفحصها وتحقيقها بمقصد دقيق ، ونقد عميق ، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك لتسير في ركب الحضارة العالمية ، وتسهم فيها إسهاما إنسانيا حيا شاملا [3]كما يرى عمار بوحوش أن البحث العلمي هو التعمق في المعرفة والبحث عن الحقيقة واستخلاص فكرة صادقة عن جوهر أي موضوع[4] كما يقصد بالبحث في سياق التعليم العالي كما ورد من ضمن توصيات اليونسكو في 1997 البحث المبتكر في مجلات العلوم والهندسة والطب والثقافة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والتربية ، والذي ينطوي على تحقيق دقيق ونقدي ومضبوط ، ويعتمد على تقنيات وأساليب متنوعة وفقا لطبيعة وظروف المشكلات التي يتم تحديدها ، ويكون موجها نحو توضيح أو حل المشكلات. [5]

و يرى جود أن تعريف البحث يختلف باختلاف أنواع البحوث و مجالاتها و أهدافها و وسائلها و أدواتها ، و بالتالي فإن من الأفضل أن لا نشغل الباحث منذ بدايته بمسألة التعريف للإختلاف الوارد

---

[1] - أقطي جوهرة ، بن واضح الهاشمي ، مساهمة فعالية تحكيم المقالات العلمية في تحسين مخرجات البحث العلمي في الجزائر ، مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و إدارة الأعمال الصادرة عن جامعة بسكرة ، العدد 03 جوان 2017 ، ص ص (57-58)

[2] - عبد الكريم بكار ، المسلمون بين التحدي والمواجهة حول التربية والتعليم دمشق ، دمشق،دار القلم، 2005، ص 273

[3] - ثريا عبد الفتاح ملحس ، مناهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين ، بيروت دار الكتاب اللبناني ، 1973 ، ص 24 نقلا عن عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص 13

[4] - عمار بوحوش ، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية الجزائر : موفم للنشر والتوزيع ، 2002 ص 12

[5] - سعيد بن حمد الربيعي ، مرجع سابق ،ص 492

فيها بقدرما نؤكد على نوعية البحث الجيد و خصائصه ، و على الرغم من تعدد التعريفات للبحث العلمي فإنها جميعا تشترك في النقاط التالية :

- أنه محاولة منظمة تتبع أسلوبا أو منهجا معينا و لا تعتمد على الطرق غير العلمية.
- يهدف الى زيادة الحقائق و المعلومات التي يعرفها الانسان و توسيع دائرة معرفه و الكشف عن الحقائق و المعلومات غير المستخدمة ليكون أكثر قدرة على التكيف مع بيئته و السيطرة عليها
- يختبر المعارف و العلاقات التي يتوصل اليها و لا يعلنها الا بعد فحصها و التأكد منها بالتجربة.[1]

و يعود كثير من التقدم العلمي و تطوره الى ما يقدمه الباحثون من جهود ، و قد عرف البحث العلمي بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى **"الباحث"** من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى "**مشكلة البحث**" باتباع طريقة علمية منظمة تسمى "**منهج البحث** " بغية الوصول الى حلول ملائمة للعلاج ،أو الى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى **"نتائج البحث"** و هذا ما سنعود الى تفصيله فيما يتعلق بالجودة البحثية .

حيث تدور معظم هذه التعريفات للبحث العلمي حول كونه وسيلة للاستعلام و الاستقصاء المنظم و الدقيق ، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ، بالاضافة الى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة ، و ذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي و اختيار الطريقة و الأدوات اللازمة للبحث و جمع المعلومات.[2]

ثانيا : أهداف و أهمية البحث العلمي

إن الحاجة للبحث و التطوير أصبحت اليوم أكثر الحاحا من ذي قبل ، و ذلك في إطار كسر الحواجز بين القطاعات الاقتصادية ، ومؤسسات التعليم العالي، و الكثير من الدول يعزو الفضل فيما تشهده من تطور إلى ما يقوم به البحث العلمي بشقيه التطبيقي ، و الأساسي، فالجامعات تلعب دورا رياديا في البحث و التطوير فهي مصدر الكفاءات و المؤهلات العلمية العالية ، وهما عاملان أساسيان لتحقيق الابداع ،كما أن نجاح التعليم العالي في القيام بدوره التنموي ، و التطويري ، يعتمد كليا على نجاح البحث العلمي ، و أنشطته المتنوعة ، التي تستدعي إدارة قادرة على ايصاله الى المكانة الاجتماعية و الثقافية ، لتجعل من الانتاج الفكري أحد أنماط الانتاج المتطورة ، لوضع البحث العلمي للعاملين في هذا المجال ،في ذات الأهمية التي يساهم بها البحث العلمي في مجالات التطوير ، و التنمية و تقدم التعليم العالي ، إذ تهتم البلاد المتقدمة بالبحوث الأساسية في الجامعات ، و تحث الجامعة على القيام بالبحوث التطبيقية ، وترتبط هذه البحوث بالانتاج ، إذ لا يمكن أن تنجح

[1] - بومدين طاشمة ، عبد النور ناجي ، مرجع سابق ، ص ص (32-33)

[2] - زرزار العياشي ، سفيان بوعطيط ، مرجع سابق،ص ص (112-113)

عمليات نقل التقنية بدون الأبحاث التطبيقية ، و تشارك الصناعات الجامعية في القيام بالأبحاث الأساسية و التطبيقية .[1]

وتسعى الجامعات من خلال البحث العلمي إلى ما يلي :

- إعداد جيل من الباحثين والمساهمة في تقديم الاستشارات العلمية.
- إيجاد الحلول العلمية للمشكلات والمساهمة في نقل توظيف التقنية.
- الرقي بمستوى الدراسات العليا وتوطيد العلاقة مع المجتمع والشركات. [2]

فالبحث العلمي هو القائم على انتاج المعرفة و تطويرها ، و هو القائم على مشكلات المجتمع و قضاياه إعمالا لأساليبه و أدواته فيها سعيا لحلها و مواجهتها خدمة لأهداف التنمية بمتغيراتها المختلفة ، و هو الذي يحدث الاتساق و التواصل و التفاعل الايجابي في إطار نسب و مواصفات معيارية لمكونات العمل الجامعي لذلك يتوقف نجاح العلاقة بين الجامعة و المجتمع و انسجام المنظومة الجامعية من الداخل على نجاح أنشطة البحث و فعاليتها. [3]

إنه و بالاضافة الى ميزة المقارنة الخاصة بالجامعات التي تكمل العملية التعليمية بالبحث العلمي ، إنما تكمن وراء اجتماع الرغبة و عقد الهمة في روابط الجامعة و الصناعة كأداة لدعم إن لم يكن تكثيف تنمية التكنولوجيا ،و باحتضانها باعتبارها مفتاح التنمية و معها مرافق البحث الجامعية كوسيلة لزيادة و توسيع إمكانات البحث الابتكاري في الاقتصاد ، لقد أصبح هناك إجماع على قبول دور الجامعات في البحث العلمي بالاشتراك مع مجتمع المشروعات و الاستثمار حتى داخل أهم الجامعات في الولايات المتحدة. [4]

المطلب الثاني : أنماط البحث العلمي ودوره في ترقية التعليم العالي وخدمة المجتمع

أولا : البحث العلمي و ترقية التعليم العالي و خدمة المجتمع

ان البحث العلمي هو أحد العناصر الأساسية في التعليم الجامعي لأنه العامل الهام في رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس في مجالات تخصصهم ، و في انجاح عملية التدريس ، و للأثر الذي يتركه في الطلبة و المجتمع ككل ، و ذلك لأن البحث العلمي و خططه تصب في مصلحة خدمة المجتمع و برامج التنمية ،فالبحوث العلمية و التطويرية لها دور متزايد الأهمية من خلال السيطرة على الانتاج و وسائله ، و الحياة الاجتماعية في أن واحد ،و المجتمع مهما كان متقدما عليه أن يولي إهتماما خاصا في البحث العلمي لمواجهة حاجاته الأساسية و طموحاته المادية و التعليمية و الثقافية. [5]

---

[1] - غالب الفريجات ، التعليم العالي :واقع و طموح ، **مرجع سابق** ، ص ص (116-120)

[2] - **نفس المرجع الأنف ذكره** ص 493

[3] - أشرف السعيد أحمد محمد ، **الجودة الشاملة و المؤشرات في التعليم الجامعي** .القاهرة : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2007، ص 80

[4] - شهيد يوسف ، كورونابشيما ، **مرجع سابق** ، ص 39

[5] - غالب فريجات ، **مرجع سابق** ، ص 153

إن البحث والتطوير التجريبي يشمل الإبداع والعمل المنهجي المضطلع به من أجل زيادة مخزون المعرفة- بما في ذلك معرفة الجنس البشري والثقافة والمجتمع - واستحداث جديد تطبيقات المعرفة المتاحة.[1]

لقد ازدادت أهمية البحث العلمي بإزدياد اعتماد الدول عليه ولاسيما المتفوقة منها ، لأنها تدرك مدى أهميته في تقدمها وتطويرها ورفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية وأمنها القومي وانتشار استخدامه في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء[2].

ثانيا : أنماط البحث العلمي

أما فيما يتعلق بأنماط البحث العلمي ، يميز جاري أندرسون Garry Anderson بين تسعة أنماط من البحوث هي : البحث التاريخي ، الوصفي ، التجريبي ، الكيفي ، بحوث العلاقات ، بحوث السياسات ، ودراسات الحالة ، تقويم البرامج ، والتقويم التنظيمي.[3]

أما **دولاند أري** وزملاؤه **Donald Ary** فيرون أن التنصيف الأساسي للبحوث العلمية ينقسم إلى بحوث كمية ، بحوث كيفية ، بحوث تاريخية.

أما هيتبشكوك وهوجس ينظرون إلى أن مصطلح (بحث) دائما ما تتصدره مفاهيم مثل : نظري وأساسي ، وتطبيقي وعملي[4] بينما يرى عمار بوحوش أنها تتجسد في :

1- البحوث التي تستهدف جمع أكبر عدد ممكن من الوقائع والظواهر الاجتماعية
2- البحوث التي تسعى إلى تفسير معلومات أو تحليل بيانات متاحة
3- البحوث ذات الأهداف النظرية مبينة على براهين علمية[5]

أما محمد زكي عويس فيرى البحث العلمي يشمل فرعين أساسين هما :

أ- البحوث العلمية الأساسية : وهي البحوث التجريبية أو النظرية التي تجري بدون هدف تطبيقي مباشر.

ب- البحوث العلمية التطبيقية : وتشمل البحوث التي تتم في مجالات مختلفة.

---

[1] - OECD, Frascati Manual , **The The Measurement of Scientific, Technological and Innovation Activities Frascati Manual 2015 GUIDELINES FOR COLLECTING AND REPORTING DATA ON RESEARCH AND EXPERIMENTAL DEVELOPMENT,** Organisation for Economic Co-Operation and Development , 2015, p 44

[2] - فوزي عبد الله العكسن ، **البحث العلمي : المناهج والإجراءات** ، العين :مطبعة العين الحديثة ، 1986 ، ص 1 نقلا عن : عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 .ص 23.

[3] - يحي مصطف كمال الدين ، **مرجع سابق** ، ص 34

[4] - **نفس المرجع الأنف الذكر** ص 35

[5] - عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، **مرجع سابق** ، ص 18

مثل الزراعة والطب ، الكيمياء الصناعية بهدف تحقيق أهداف خاصة أما التطوير التجريبي ، فيشمل الأعمال التي تؤدي إلى منتجات أو عمليات أو تصميمات جديدة. [1]

في حين يرى أخرون تصنيفا آخر وذلك حسب بعض المعايير والتصنيفات :

1/ من حيث الظواهر المدروسة نجد :

أ- البحوث الحيوية (الطبيعية).

ب- البحوث الإجتماعية (السلوكية).

2/ من حيث طبيعة البحوث ودوافعها :

أ- البحوث الأساسية (النظرية).

ب- البحوث التطبيقية

ج- البحوث الموجهة : تجمع بين السابقتين

3/ على أساس أهداف البحوث:

أ- البحث الاستكشافي للحقائق.

ب- البحث التفسيري النقدي.

ج- البحث الكامل : يجمع بين السابقين.

4/ على أساس حجم الأبحاث

أ- بحوث قصيرة أو مقالات علمية.

ب- رسالة الماجستير.

ت- الأطروحات لنيل أعلى الدرجات الجامعية الدكتوراه[2]

و في إطار أخر طرح المفكر **ويليام ف ماسي** في كتابه **كسب الثقة** فكرة توسيع نطاق تعريف البحث من خلال الاتصال مابين البحث و الكفاية التعليمية من خلال ما اقترحه ايرنست بوير في كتابه المؤثر " إعادة النظر في المعرفة " و الكتاب الذي تبعه تقدير المعرفة حيث حدد أربعة أنماط متميزة من المعرفة : معرفة الاكتشاف(البحث التقليدي) و معرفة التكامل ، و معرفة الارتباط (المعروفة أصلا بمعرفة التطبيق) و معرفة التدريس حيث يوضح أن أجندة البحث النموذجي ضيقة جدا ، وأن التركيز غير المتناسب على ثقافة الاستكشاف تكبح التقدم في المجالات الثلاثة الأخرى. [3]

---

[1] - محمد زكي عويس ، <<أساسيات البحث العلمي في مصر >> ورقة بحث قدمت للمؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية حول " **التعليم العالي في مصر خريطة و اقع واستشراف المستقبل** " جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة : مركز البحوث والدراسات السياسية المجلد الثاني (14- 17 فبراير 2005) ، ص 1343

[2] - اسماء هارون ، **مرجع سابق** ، ص ص (135 – 136)

[3] - ويليام ف، ماسي ، **كسب الثقة – ضبط الجودة و الكلفة في التعليم العالي**.(ترجمة:أماني الدجاني) .الرياض : مكتبة العبيكان ،2014، ص 141

ثالثا :البحث العلمي و حتمية التوطين

لقد انقسم النقاش بشأن أثر اتفاق الغات GATT ومن بعده المنظمة العالمية للتجارة على التعليم العالي في البلدان النامية إلى فريقين , فريق المؤيدين والذين يرون أنه من الممكن أن تتحقق منافع كبيرة في شكل ابتكارات تتم من خلال مقدمي الخدمة الجدد مثل مؤسسات التعليم العالي الخاصة المحلية والأجنبية في حين أن الفريق الآخر تمثل في قلة من البلدان التي أقبلت بالفعل على تقديم جداول التزاماتها في مجال خدمات التعليم العالي في إطار الغات , لقد ظهرت الكثير من التحفظات من المجتمع الأكاديمي حيث أعرب الكثير من كبار الأكاديميين في الدول المتقدمة صراحة عن اعتراضهم على هذا الاتجاه كما ظهرت تحفظات مماثلة من جانب هيئات علمية ذات شأن مثل اتحاد الجامعات الكندية والمجلس الأمريكي للتعليم واتحاد الجامعات الأوربية ومجلس التعليم العالي للاعتماد الذي يمثل وحده 3500 مؤسسة تعليم عال في شمال أمريكا وأوربا.

وفي ميثاق صدر في أبريل 2002 بمساهمة عدد كبير من رؤساء الجامعات العامة في دول مختلفة طالب هؤلاء حكوماتهم بعدم تقديم أي التزامات في مجال خدمات التعليم العالي وأرسلت هذا الميثاق بعد ذلك منظمات برازيلية للتعليم العالي إلى رئيس البرازيل تطلب منه أن يحدد صراحة وضع الحكومة بالنسبة إلى الالتزامات في مجال التعليم العالي.[1]

لقد أضحى من البديهي الجزم بحقيقة أن توطين البرامج المختلفة للتعليم العالي والبحث العلمي هو خيار استراتيجي لأي مجتمع يسعى إلى تحقيق التنمية وصنع التقدم , وبالرغم من بعض الفوائد والتي يمكن تحقيقها من خلال برامج الإيفاد للدراسات العليا بالخارج إلا أن توطين البحث العلمي يحقق الكثير من الأهداف الوطنية على المدى البعيد من أهمها :

1. التوفير في الأموال التي يتم صرفها على الدارسين بالخارج في شكل رسوم دراسية ومصروفات الإقامة..الخ وهذا يكون من خلال البدء في برنامج متكامل لتوطين التعليم العالي والبحث العلمي وبتكلفة اقل.
2. الاستفادة المباشرة من نتائج البحث العلمي والتطبيقي خاصة.
3. سد الاحتياجات الخاصة بالمجتمع من التخصصات العلمية الدقيقة وذلك من خلال برنامج وطني يحدد مثل هذه الاحتياجات.
4. تطوير والرفع من المستوى العلمي للجامعات والمؤسسات البحثية العربية.
5. المساهمة وبفاعلية في تكريس ثقافة بحثية في المجتمع.
6. المساهمة في تقديم الخدمات الاستشارية لقطاعات المجتمع .

[1] - محيا زيتون ، مرجع سابق، ص ص (271-273).

7. تدريب وتأهيل العناصر الوطنية من فنيين ومتخصصين في التشغيل والصيانة وغيرها من الأعمال المساعدة بما يضمن الاستقلالية والاعتماد على الذات في هذا المجال وفي نفس الوقت يساهم وبايجابية في القدرة على نقل وتوطين التقنية .
8. المساهمة وبفاعلية في تنشيط حركة التأليف والترجمة وخاصة في العلوم التقنية والتطبيقية.
9. المساهمة وبفاعلية في إيجاد الطرق العلمية التي تضمن الاستغلال الأمثل لخدماتنا ومواردنا الطبيعية الأجل تحويلها إلى منتجات يتم توظيفها وبما يتناسب مع الظروف البيئية والاحتياجات الحياتية.
10. المساهمة في نقل وتوطين التقنية في مجالاتها المختلفة وبذلك يمكن تسخيرها للرفع من مستوى المعيشة لأفراد المجتمع من خلال تحقيق التنمية وصنع التقدم. [1]

إن توطين البحث العلمي يدفع بقيام الجامعات ذات التقاليد العريقة بممارسة هذه الوظيفة الحضارية ومطالعة أدوارها في تأسيس قضية الهوية وتفعيلها في الممارسة ضمن رؤية إستراتيجية حضارية.

إن مفاصل أزمة الهوية في الأمة تشكل عناصر وسط دافع لضرورات تأسيس الجامعات الحضارية في عمليات صياغة الهوية والوعي بها, إن الجامعات الحضارية لابد أن تؤسس لعلاقات مكينة بين عناصر المثلث الحضاري (الحضارة ,الثقافة , القيم) ضمن مواجهة عناصر الغزو المعنوي وظواهر التسهيم السياسي والحضاري. [2]

إن توطين التعليم العالي والبحث العلمي هو خيار وطني استراتيجي لا يحتمل التأجيل هذا الخيار لا يمكن أن يتجسد واقعيا في مجالات العلوم التقنية التطبيقية إلا من خلال خطة يتم من خلالها تظافر وتكامل الإمكانيات البشرية والمادية لقطاعات المجتمع ذات العلاقة للتمكن من الإيفاء بالالتزامات لهذا التحدي الاستراتيجي.[3]

المطلب الثالث : البحث العلمي و الحرية الأكاديمية

إن تحليل الجانب الإنساني للتعليم يفضي بنا إلى الحرية ويؤدي للنظر إلى مشكلة عامة تتعلق بالدور الذي تلعبه العوامل المختلفة داخل النظام التعليمي [4] حيث يفترض لنظام الإدارة أن يتجاوز أطراف مؤسسات التعليم العالي المتمسكة بالحريات الأنانية أو حريات طوائفها المهنية ، ورفض الشفافية والخضوع للمساءلة .

---

[1] - رمزي عبد الحي ،مرجع سابق ،ص ص (84-86)

[2] - سيف الدين عبد الفتاح ، <<التعليم و الهوية ،نحو تأسيس جامعات حضارية>> ،ورقة قدمت الى التعليم العالي في مصر خريطة الواقع و استشراف المستقبل " القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 14-17 فبراير 2005.
،ص ص (1055-1056)

[3] -رمزي أحمد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 89

[4] - علي صالح جوهر ، انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم في الوطن العربي ، ،. مصر: المكتبة العصرية، 2008ص 136

أولا : مفهوم الحرية الأكاديمية

إن الجمع بين مفهومي الاستقلال الذاتي المسؤول و الخضوع للمساءلة أمر لاغنى عنه لإعادة صياغة مفهوم الحرية الأكاديمية التي حورت دلالتها على امتداد الزمن.[1]

إن الحرية الأكاديمية غير ضامن لتحقيق هدف الجامعة الأول ، وهو البحث عن الحقيقة ونشرها[2] و إن اختلفت مضامينها ومعانيها لكثرة الاجتهادات والتي من بينها هي عدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة وما يقوله أو ينشره أساتذتها وباحثيها أو ما يعبرون عنه من أداء علمي أو أكاديمي داخل الجامعة أو خارجها من بحث علمي .

كما يرى كيم أنه يوجد نوعين من الحرية الأكاديمية أولهما: حرية هيئة التدريس والطلاب من التدخل المؤسسي أو التدخل الخارجي ، وثانيهما : الحرية الأكاديمية المؤسسة التي تحمي الجامعات من التدخل الحكومي في إدارة شؤونها .[3]

كما تشير دائرة المعارف الأمريكية إلى أن الحرية الجامعية هي : واحدة من صفات المجتمع الديمقراطي الذي يتمتع افراد بالكثير من الحريات كحرية الكلام وحرية التعبير وحرية الصحافة.[4]

إن للحرية الأكاديمية أهمية ودور كبير في دمقرطة التعليم ذلك أنها مطلب ضروري لاغنى عنها في ممارسات أعضاء المجتمع الجامعي حيث يرى روبينصون و آخرين أن الحاجة إلى الحرية الأكاديمية تتمثل في سببين رئيسيين أولهما : أنها تمثل قيمة عالية – البحث عن الحقيقة وتتبعها لتؤكد على أهمية حماية الأفكار و ثانيهما : أنها تعد ذات أهمية بالغة لتحقيق التنمية و استقلال الجامعة وتحقيق رسالة الجامعة ومهمتها وواجباتها تجاه المجتمع والتعرف على المشكلات و إيجاد الحلول وتفادي الضغوط والقهر السياسي.

و انسجاما مع ما تقدم بشأن مفهوم الحرية في هذه الدراسة سنكتفي بتقديم تعريف لها مستقاة من أدبيات الجمعية الأمريكية ، وعلى النحو الذي عرفها أعضاء هذه الجمعية من أساتذة الجامعات حرية أولئك الأشخاص المؤهلين مهنيا في البحث عن الحقيقة و اكتشافها و نشرها و تعليمها كما يرونها هم ..... و هي التي لا تخضع لأي سيطرة أو سلطة غير سيطرة الطريقة العقلانية في البحث العلمي.

---

[1] - هاشم يحي الملاح ، <<التعليم العالي في الوطن العربي والتوجهات الديمقراطية>> ورقة قدمت إلى المؤتمر العربي الأول **استشراف مستقبل التعليم، التعليم العالي التعليم العام.التعليم التقني** ورشة عمل اشتراف المستقبل،جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،شرم الشيخ ،مصر 17-21 أفريل 2005. ص 42

[2] رضا إبراهيم الميليجي ، **نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين رؤى إستراتجية ومداخل إصلاحية** القاهرة :دار الفكر العربي 2011 ص ص (143- 144)

[3] هاشم يحي الملاح ، **مرجع سابق** ، ص 42

و في إعلان **ليما** الذي أعلن عام 1988 هي" حرية أعضاء المجتمع الجامعي فرديا و جماعيا في متابعة المعرفة و تطويرها و تحويلها من خلال البحث و الدراسة و المناقشة و التوثيق و الانتـــــاج و الإنشاء و التدريس و القاء المحاضرات و الكتابة.

ثانيا :عناصر الحرية الأكاديمية

وعليه فإن الحرية الأكاديمية تشمل العناصر التالية :

- استقلال الجامعة الإداري والمالي.
- حق الجامعة في إنشاء الكليات والمعاهد و المراكز العلمية و الجوانب البيداغوجية.
- حق أعضاء هيئة التدريس في سن المواد وعرض أفكارهم ونشر أبحاثهم[1].
- حق الطلبة في احتيار التخصصات التي تسمح قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية بها.
- الاستقلال الذهني و الفني للباحث و الأستاذ.
- تعدد مصادر التمويل للبحث العلمي و الحياة الجامعية في المستويين الوطني و القومي.
- الأمن الوظيفي للباحثين مع وجود هيئة تعليمية و مهنية.
- حرية النشر و التعبير و الاعتقاد و فك الارتباط القصري بين الجامعات و السلطة.
- حرية متابعة البحث العلمي ونشر الأبحاث و عرض النتائج التي يتوصل اليها على ألا تمس السلامة الوطنية القومية.
- الالتزام بالحقوق و الحريات الأساسية التي تضمن الحرية الأكاديمية.
- النظر الى الحرية على أنها شرط تكوين و تنشئة الإنسان الحر المبدع
- إن الحرية في معناها و مراميها العامة تشكل الأم الشرعية للحرية الأكاديمية و الشرط الأساس لوجودها و ممارستها داخل الجامعات ، لأن الجامعة كمؤسسة علمية مرموقة و منبر للفكر الحر لا بد من أن تضمن الحرية الأكاديمية لأساتذتها في إبداء الآراء و الدفاع عن وجهات النظر بعيدا عن قيود السلطة و في إطار الأنظمة و التوجه العام.

و بما أن الحرية الأكاديمية لها صلات جدلية بالبحث العلمي و تشكل الشرط الأهم في وجـــوده و نجاحه و استمراره و إبداعه و إضافة الجديد و الجريء، فكان لها طلابها و دعاتها و المطالبون بترسيخها في الجامعات العربية ، فتجاوبت جهات عدة مع هؤلاء ، و عقدت ندوات و مؤتمرات من أجل الحرية الأكاديمية و اتخذت فيها القرارات ، مثل منح الجامعات و الاستقلال الاداري و المـــــالي و السماح بالتفرغ الجامعي أو العلمي للأستاذ ، و تخفيف الأعباء التدريسية عليه ، و وضع مقاييس و اختبارات علمية لأعضاء هيئة التدريس[2].

---

[1] - رضا إبراهيم الميليجي ، مرجع سابق، ص ص (152-153)

[2] - عزالدين دياب ، حول العلاقة بين البحث العلمي و الحرية الأكاديمية الجامعات العربية إختيارا.مجلة دراسات استراتيجية ، المجلد السادس ، العدد 17، 18 ، كانون الأول 2007، ص ص (47-49)

و نخلص من خلال العضوية بين الحرية الأكاديمية و البحث العلمي و تجلياتها أن بينهما ، كما أسلفنا ، جملة من الاعتمادات الوظيفية المتبادلة [1]تتجسد في النص الآتي :

إن مفهوم الحرية الأكاديمية لا ينفصل عن مفهوم الثقافة السياسية الديمقراطية ، أي الثقافة السياسية القائمة على الاعتدال و التوازن بين المعطيات و التطلعات المتناقضة بين الحرية و المسؤولية ، بين الطموح و الواقعية ، بين المركزية و اللامركزية ، بين المصالح العاجلة و المصالح الآجلة ، بين الأهلية على مستوى المبادرة و الانضباط على مستوى التنفيذ إذا الحرية الأكاديمية تشكل المسافة التي يتحرك فيها الفكر و يبدع و يرتقي داخل الحرم الجامعي و التقدم العلمي يحقق له مواقع متقدمة في الاختراع ، كما تنمو ذاته العلمية.

إن الحرية الأكاديمية إذ تتميز بهذه القيمة و المسؤولية الحضارية فلأنها في الجامعات العربية شريكة شراكة حقيقية في مقاومة التحدي و الظفر بالمستقبل ، ونقل المجتمع العربي من تخلفه التاريخي الى التقدم ، فإذا ضعفت الحرية الأكاديمية في الحرم الجامعي ، ضعف البحث العلمي ، و كلما ازدهر البحث العلمي و تقدم شكل أحد أهم المؤشرات على قوة الحرية الأكاديمية في الحياة الجامعية. [2]

وعلى أرض الواقع نجد أن الجامعات الحكومية تكتسب مزيدا من الاستقلالية ، التي كانت الجامعات الخاصة تتمتع بها على الدوام ، هذه الحرية و الاستقلالية تفتح الآفاق و الفرص لإجراء إصلاحات عنيفة لجذب أحسن الطلاب و توسيع نطاق البحث و التطوير لإكتشاف مصادر جديدة للتمويل و من ثم تهيئة الجو أمام المشروعات المشتركة. [3]

إن الاستقلالية تمثل العنصر المهم للجامعة التقليدية فالأساتذة يجب أن يتمتعوا بقدر من الحرية كي يقوموا بدراسة و تدريس ما يشاؤون ، ثم إن الجامعات يجب أن تكون حرة في وضع سياساتها الحكومية وتقويم انجازاتها و إعطاء شهادتها و القيام بأمور مشابهة ، كما تتطلب الاستقلالية مستوى معينا من استقلال الموارد ، أي ان يكون للجامعة موارد اختيارية كافية لتمكنها من إتباع أحكامها من أجل متابعة تحقيق أهدافها الأكاديمية ، فالاستقلالية تعني الحرية و الحق بالسيادة الذاتية. [4]

و في هذا الصدد نفسه ، يؤكد تردنيك Trednick "أن الحرية الأكاديمية تتضمن نوعين من الحريات ، أولهما : الحرية الفردية التي تتيح للفرد الأكاديمي باحثا و مدرسا حق تتبع بحوثه و دراساته و استخلاص نتائجه و حق نشرها و تدريسها لطلابه دون التدخل من أي جهة ، و ثانيهما : الحرية

---

[1] - **نفس المرجع الآنف الذكر** ، ص ص (47-49)

[2] - **نفس المرجع الآنف الذكر** ، ص ص (50-51)

[3] - شهيد يوسف ، كورونابشيما ، **مرجع سابق** ، ص 44

[4] - ويليام ف ماسي ، **مرجع سابق** ، ص ص (32-33)

المؤسسية التي تتيح للمؤسسة الجامعية حق اتخاذ القرارات الادارية و المالية المتعلقة ببحوثها و دروسها .

ثالثا : أشكال الحرية الأكاديمية

و تتضمن الحرية الأكاديمية مزيج من الحريات التالية :

- **حرية البحث:** و تتضمن حرية البحث التحرر من أي قيد يحد من نطاق البحث أو موضوعه ، فكل شيء مستباح للفكر و يحق البحث بلا حدود إلا ما خالف شريعة الإسلام حسب اعتقادنا.
- **حرية الباحث :** و تؤكد على توفير الأمن النفسي و العقلي و البدني، لا يهدد في حياته أو في عمله ، و لا يكبل بتوجيهات تملى عليه ما يرفضه ضميره الحر الباحث عن الحقيقة
- **حرية الجامعة :** و تعني حرية المؤسسة البحثية سواء كانت جامعة أم أكاديمية أم مركزا للبحوث ، و توفير الضمانات السياسية و الادارية التي تسمح باجراء بحوث ترتبط بأهداف المؤسسة و رسالتها الوظيفية ، و لا تخضع لأي اعتبار خارجي يؤثر سلبا في عملها البحثي و الموضوعي
- **حرية النشر :** و تعني للأستاذ حرية التعبير عن أفكاره العلمية في مجال تخصصه شفويا أو تحريريا في محاضراته و أحاديثه و مطبوعاته مما يدخل في دائرة عمله المهني كأستاذ جامعي ، و سواء أكان هذا النشر كشفا عن حقائق أو تحليلا لمشكلات ، أو نقدا لقضايا و أوضاع خاصة بنظم المجتمع و الحياة [1]

رابعا : مبادئ الحرية الاكاديمية و علاقتها بالبحث العلمي

و في هذا توجد مجموعة من المبادئ المرتبطة بالحرية الأكاديمية في الجامعات تنعكس بشكل مباشر على البحث العلمي :

- تعد حرية البحث و التعبير و الحرية الفكرية أمرا ضروريا لجودة المؤسسات الأكاديمية.
- تؤكد الحرية الأكاديمية على الالتزام التام بضرورة تحقيق حرية الفكر و التعبير للباحثين.
- تتحقق الحرية الأكاديمية للجامعات في ظل وجود معايير من المعايير المهنية العالمية المحددة سلفا من قبل الهيئات و الوكالات العالمية و التي تحكم بدورها مدى قيام عناصر المنظومة الجامعية و لا سيما البحثية منها بالقيام بمهامها و واجباتها.
- تتطلب الحرية الأكاديمية ضرورة سعي كافة عناصر مؤسسات التعليم الجامعي للالتزام بتحقيق الجودة البحثية.
- تتضمن الحرية الأكاديمية حرية كل من أعضاء هيئة التدريس و الطلاب في التعبير عن عدم رضاهم عن بعض السلوكيات غير المهنية و الممارسات غير المقبولة داخل محيط الجامعة.

[1] - رضا ابراهيم المليجي ، مرجع سابق ، ص ص (162-174)

خامسا : قيود و معوقات الحرية الأكاديمية و تأثيراتها على البحث العلمي

وفي هذا الاطار لا بد من التسليم بأن هناك بعض القيود على الحرية الأكاديمية كما هو الحال بالنسبة للحريات الأخرى ، لكن القيود الخاصة بالحرية الأكاديمية ليست قيودا خارجية فقط و انما قيود داخلية و ذاتية مرتبطة بما أخذ يعرف بمسؤوليات البحث العلمي و الالتزام المهني و الأخلاقي و الوطني للباحث و العالم.

و تتضمن معوقات الحرية الأكاديمية فيما يلي :

- بعض المعوقات المالية و عدم توافر الإمكانات التي تعتبر العقبة الرئيسية أمام حرية البحث العلمي.
- عدم تفرغ الأستاذ لتطوير معارفه بسبب ضرورات توفير مستلزمات المعيشة و تفشي نزعات الربح.
- الفساد الاداري و المالي و معاملة الجامعة من قبل دول العالم الثالث كأي مؤسسة أخرى.
- عدم توفر المخصصات المالية الكافية للجامعات و مؤسسات البحث العلمي.
- عدم ترسيخ مقومات الثقة و الانتماء و الاعتزاز من خلال القيم الأخلاقية للعلم و الشوق الدائم للمعرفة و التعلم الذاتي و البحث العلمي.
- المناخ الأكاديمي الملائم و ما يتطلبه من أجهزة علمية و مختبرات و أجواء مريحة تهيء للباحث الانكباب على بحثه و التفرغ له و عدم الاهتمام بترسيخ ثقافة معاصرة متجددة تستند على العلم و التكنولوجيا.[1]
- التبعية المالية و الادارية في تمويل البحوث العلمية في معظم الجامعات العربية.
- ممارسة التضييق الفكري من أجل تقييد حرية الجامعة و الأستاذ.[2]

المطلب الرابع : تمويل وتقييم البحث العلمي و آلياته

تواجه دول العالم قاطبة تحديا لم تعهده من قبل مع نظام التعليم العالي ومؤسساته ويمكن ذلك في توفير التمويل اللازم للتعليم العالي و البحث العلمي ، ويختلف حجم هذه المشكلة من دولة إلى أخرى وفقا لظروفها وإمكانياتها وأولوياتها ، ورغم أن هذه ظاهرة عالمية إلا أنها قد تكون أكثر وضوحا في الدول الفقيرة والنامية التي تتداخل فيها مسالة مجانية التعليم والتوسع في تحقيق مبدأ تكافؤ فرص مع محدودية الموارد وزيادة عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والحفاظ على نوعية التعليم وجودته أو في ظل التحديات المتعلقة بمحدودية الموارد ، والرغبة في زيادة المستوعبين تتقاطع مسالة المطلب الاجتماعي في التعليم كونه حق مشروع والموقف الحكومي في عدم توفيره بشكل واسع والحاجة إلى البحث عن بدائل جديدة للتمويل ، حيث إن إصلاح التعليم يحتاج

[1] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص ص (174- 182)

[2] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص ص (181-182)

إلى ما هو أكثر من مجرد إنفاق المزيد من الأموال ، وتعيين القيام بعمليات مفاضلة عند توزيع الموارد المحدودة على عديد من الآليات المرتبطة بالتعليم والوقوف على مدى مقدرة الدول في تحمل التكاليف وإمكانيتهم في توفير التعليم العالي لفئات المجتمع سواء بخصخصته أو بإتباع أنماط أخرى قد لا تعجب الكثير من الأفراد.

أولا : البحث العلمي وو اقع الاستثمار

لقد كانت النظرة إلى التعليم قديما خاصة من الجانب الاقتصادي انه مجرد خدمة تقدم للفرد دون انتظار عائد من ورائها ومن هنا جاءت النظرة إلى الإنفاق على التعليم على انه استهلاك وبمرور الوقت تغيرت النظرة وبدأ مفهوم رأس المال البشري وفكرة الاستثمار [1] التي لم تظهر إلا بعد سنة 1960 بشكل بارز ولذلك يؤكد **ميل ران** الاستثمار المعين في التعليم يميل إلى إن يكون أكثر إنتاجية من أشياء أخرى تكون مكافئة عن نفس التكلفة على رأس المال غير البشري.[2]

كما تناول الباحث **ويليام ف ماسي** رئيس مركز جاكسون هول للتعليم العالي في الولايات المتحدة في كتابه كسب الثقة –ضبط الجودة و الكلفة في التعليم العـــــالي موضوع تمويل البحث العلمي و التعليم العالي بشكل يستحق التقدير و الاعجاب حيث ركز على جزئيات دقيقة في فهم التمويـــل و آلياته و لعلنا نتاول بعض من أطروحاته في مطلبنا هذا.

لقد بدأت نقطة التحول لصالح البحث العلمي عام 1945 عندما قام قانيقار بوش Vannevar Bush نائب رئيس الجامعة و المستشار العلمي الوطني وقت الحروب في معهد ماساتشوستس للعلوم التطبيقية Mit برفع قضية من أجل التمويل الاتحادي للعلوم في المجالات العامة ، و كان بوش و مؤيدوه على قناعة بأن " العلوم تتميز عن الأنواع الأخرى من البرامج الحكومية ، و لهذا يجب ألا تقع تحت السيطرة السياسية و لكي تكون هذه العلوم ناجحة ، يجب على العلماء أن يتمتعوا بالحرية في إدارة شؤونهم الخاصة " وفرت الشراكة الناتجة بين الجامعات و الحكومة الاتحادية ،دافعا قويا لظهور الهمينة العلمية للولايات المتحدة الأمريكية ، كما قدمت الى الجامعات الدعم المالي ، و لكنها دفعتها في الوقت نفسه الى تبديل أولوياتها من التدريس الى البحث العلمي.

ألقت الأهمية المتزايدة للبحث العلمي بظلال واسعة على التعليم في مرحلة الدراسة الجامعية ، وذلك في عدة جامعات كبيرة وقد بينت إدارة المسح الوطني للهيئات التدريسية في الكليات عام 1988 الى أن الأداء التعليمي في جميع المؤسسات التعليمية صار في أفضل حالاته ذو تأثير محايد بالنسبة الى دخل الهيئة التدريسية.

أطلق الانهماك في البحث العلمي العنان لمجموعة من الفعاليات التي سرعان ما أصبحت نوعا من التضخيم للذات ، إن نجاح البحث العلمي يوفر المكانة إضافة الى قدرته على استقطاب الاعانات

[1] - محمد حسين العجمي ، **الإدارة والتخطيط التربوي ، النظرية والتطبيق** ،مرجع سابق، ص ص (466-467)

[2] - فاروق عبده فلية ، **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة** الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2007 ، ص ص (60-72)

الفورية و الطويلة الأمد ، و لكن لا يمكن التغاضي عن سبيل النجاح ، هناك افتراض غير مسبوق بأن البحث العلمي الجيد الذي يمثل شرطا ضروريا و كافيا للتعليم الجيد يقدم فوائد عظيمة في سوق التعليم ، وما يدعو الى الاعتبار ، أن البحث العلمي أصبح العملة الرائجة في ذلك العالم ، فهو الطريقة المثلى لختم بطاقة العبور فيما يخص المؤسسات التعليمية و الأساتذة على حد سواء. [1]

إن مسالة اعتبار التعليم العالي و البحث العلمي هو بمثابة استثمار أحدث مجالا واسعا من الدراسة ، فمعظم الدراسات تؤكد إن المكاسب تزداد بزيادة التعليم والتدريب كما وكيفا وتنقص عند العكس من ذلك [2] وارتباط ذلك كله بالنمو الاقتصادي وأخرى اتخذت نظام الأجور والمرتبات وثالثة اتخذت التغيرات التي في المداخيل بين الأفراد والفرق بينها ، وكل هذا يمكن القول عنها بأنها ما هي إلا طرق حساب العائد من وراء التعليم و البحث العلمي والتي تنظر إلى أن التعليم استثمار [3]إن مسالة العائد أو المنافع من التعليم العالي قسمت إلى منافع خاصة وأخرى اجتماعية عامة بالمجتمع والأخرى مقتصرة على الفرد ، كما أن التكاليف الخاصة بالتعليم ترتبط بالتكاليف الاجتماعية والمتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة الخاصة بالتوسيع في استثمار التعليم وتكاليف التعليم الخاصة وهي التكاليف التي يتحملها الطالب .[4]

إن اعتبار التعليم كاستثمار عرف مرحلتين هما :

1 – مرحلة التقرير : حيث لاحظ المفكرون بوجود فوارق بين المتعلمين وغيرهم في جوانب السلوك والإنتاج ودفعهم إلى تقرير وجود عوائد ايجابية كأمثال **أدام سميث والفريد مارشال** ، **وجون ستيوارت ميل** ، وغيرهم.

2 – مرحلة القياس : اعتمدوا على المرحلة السابقة وحاولوا قياس بعث الآثار بعد تطور وسائل القياس وتحصيل البيانات كأمثال : تيدور ستولتر ، جاري بيكر ، ادوارد نيسون ، وغيرهم [5]

كما يرى محمود عباس عابدين : وهو مفكر مصري من خلال مؤلفه علم اقتصاديات التعليم الحديث يطرح أفكار معززة للاتجاه الاستثماري ، من كون التنمية والتقدم للدول يكون من خلال التعليم. [6]

يرى **هيد الغو** : إن المعرفة ليست أساسا خاضعا للاقتطاع الضريبي والعائد المستمد من التعليم لا ينجم عن النظام التعليمي بل ينشا من خارجي ويجب في هذا الإطار الاستعاضة عن مفهوم الربحية الاجتماعية الذي يشير إلى منافع وفي هذا تتبنى المؤتمرات الإقليمية جميعا التفسير لمفهوم العائد

---

[1] - ويليام ف ماسي ، **مرجع سابق** ، ص ص (37-38)

[2] - علي احمد مذكور ، **مرجع سابق** ، ص 18

[3] - فاروق عبده فلية ، **مرجع سابق** ، ص 224

[4] - ميشل ، ب ، تودارو ، **التنمية الاقتصادية** (ترجمة : محمود حسن حسني ، محمود حامد ، محمود عب الرزاق) الرياض : دار المريخ ، 2006 ص ص (380-381)

[5] - محد حسين العجمي ، **مرجع سابق** ، ص 467

[6] - بسمة خدنة ، « واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية دراسة حالة جامعة منتوري –قسنطينة » ،(مذكرة ماجستر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 ص 80)

المستمد من التعليم،و تسند في ذلك إلى مفاهيم الملاءمة الاجتماعية والجودة والإنصاف وهي مفاهيم تتفق مع مفهوم الربحية الاجتماعية ولذلك دافعت تلك المؤتمرات عن الفكرة الداعية إلى ضرورة أن تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن تمويل التعليم،ولكنها تتفق أيضا على انه لما كان من الصعب على الدول أن توفر التمويل بكامله فينبغي البحث عن مصادر تكميلية.[1]

ثانيا : تمويل البحث العلمي و مؤسسات التعليم العالي (مصادره ، أنماطه وعقباته)

نظرا للضغوط المالية الشديدة المفروضة على التعليم العالي و البحث العلمي تصاعد الاتجاه المنادي بضرورة توفير مصادر بديلة أو مكملة للتعليم [2] حيث يتوقف هذا الدعم والتمويل على مدى العلاقة التبادلية بين الجامعة والمجتمع بشكل عام [3] وفي هذا التصور يؤكد (جونسون) على أن دراسة تمويل التعليم الجامعي في الوقت الحاضر يجب أن يتم في إطار ثلاثة مبادئ هي : الجودة . الإتاحة والكفاءة.[4]

إن الآليات التقليدية لتمويل الجامعات كانت تعتمد شكل شبه كلي على التمويل الحكومي، حيث تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن حصره فيما يلي :

1/ الميزانية المعتمدة على التفاوض (الميزانية التفاوضية).

2/ التمويل المعياري.

3/ التمويل المبني على التصنيف.

4/ التمويل المبني على الأداء[5] .

إن اعتماد الجامعات على التمويل الحكومي جعل قصورا في تلبية احتياجات الطلبة[6] مما جعل ضرورة الاستعانة ببدائل والتي من بينها:

1- الوصولات المدفوعة أو منح سندات الدعم التعليمية [7] 2- البعثات والمنح الحكومية

3- الضرائب المخصصة للتعليم 4- القروض الطلابية [8]

5- الرسوم والأقساط الجامعية. 6- عوائد الأبحاث و الاستشارات.

7- عوائد الاختراعات و الابتكارات.

8- الأنشطة التجارية والربحية التي يمكن أن تديرها الجامعات داخل الحرم الجامعي.

---

[1] - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة ، المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحدي والعشرين، **مرجع سابق** ،ص 61

[2] - محيا زيتون ، **مرجع سابق** ،ص 250

[3] - علي احمد مذكور ، **مرجع سابق** ، ص 67

[4] - الهلالي الشربيني الهلالي ، **التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي و العشرين** ،.الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة ، 2007 ص263

[5] - سعيد بن حمد الربيعي ، **مرجع سابق** ، ص (313 – 314)

[6] - محيا زيتون ، **مرجع سابق** ص 250

[7] - محمد حسين العجمي ، **مرج سابق** ص 493

[8] - سعيد بن حمد الربيعي ، **مرجع سابق** ، ص (315 – 317)

9- الاستثمارات 10- القروض الخارجية من المنظمات الإقليمية والدولية

11 – المنح والهبات 12 – المصادر الخارجية المشروعة [1]

بالإضافة إلى التحول إلى نظام الجامعة المنتجة وإتاحة الفرصة لمساهمة القطاع الخاص ، وتلقي عوائد الأوقاف و إصدار السندات [2].

كما ينادي البعض بالاستغلال التجاري للوحدات الخدمية و الاستشارات مع تطبيق أساليب جديدة في الإدارة [3].

بينما نجد للتمويل مصاعب وعقبات تعترضه حيث تبنت الأمانة الفنية للشبكة العالمية للجامعات من أجل الإبداع والتي مقرها في اسبانيا إجراء دراسة تتعلق بقضايا تمويل التعليم حيث تطرقت في تلخيصها الى ما يلي :

- يحد الفقر من دفع الضرائب التي تخصص للتعليم العالي وانخفاض القدرة الشرائية.
- لا يعتبر التعليم العالي أولوية مقارنة بالخدمات الأخرى والتعليم الابتدائي والثانوي.
- قلة الكفاءة الإدارية في استخدام الموارد المالية المتاحة.
- غياب السياسات التمويلية وعدم توفر الوضوح والشفافية بالإضافة إلى زيادة الطلب والحاجة إلى التوسع في قاعدته.
- نقص بدائل الدعم المالي ، وعدم وجود حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي بالإضافة إلى قصور النظام القانوني والتشريعي.
- زيادة خصخصة التعليم الحكومي.
- زيادة مؤسسات التعليم العالي ذات الجودة المتدنية والكلفة العالية. [4]

ثالثا : دور الحكومات والمنظمات الدولية في دعم و تمويل البحث العلمي و مؤسسات التعليم العالي

لقد ترجم المؤتمر الدولي المنعقد بباريس في جملة مواد ،ونص في المادة 13 و 14 [5]على ذلك حيث تبين دور الدول والحكومات في عملية التمويل بالإضافة إلى ضرورة تفعيل التعـــــاون الدولي

---

[1] - علي احمد مذكور ، **مرجع سابق** ، ص ص (68-69)

[2] - الهلالي الشربيني الهلالي ، **مرجع سابق** ص284

[3] - **نفس المرجع الأنف الذكر** ص 318

[4] - سعيد بن حمد الربيعي ، **مرجع سابق** ، ص (352 – 356)

[5] - **المادة 13 : تدعيم إدارة التعليم العالي وتمويله** : أ- إن إدارة التعليم وتمويله من الأمور التي تقتضي تنمية قدرات وإستراتجية ملائمة في مجال تخطيط وتحليل السياسات وذلك على أساس التشارك فيها بين مؤسسات التعليم العالي وهيئات التخطيط والتنسيق الحكومية والوطنية لتأمين الإدارة الرشيدة الملائمة والاستخدام الاقتصادي للموارد ب- يجب إعطاء مؤسسات التعليم العالي استقلالا ذاتيا في تدبير شؤونها الداخلية

ج- ينبغي أن يكون الهدف النهائي لادارة التعليم العالي متمثلا في تعزيز المؤسسة من خلال تأمين الجودة العالية في التعليم والتدريب والبحوث في الخدمات المقدمة للمجتمع د- ومن الجوهري أن يتم توثيق التعاون بين الشمال والجنوب من أجل توفير التمويل المناسب لتعزيز التعليم العالي في البلدان النامية

و الإقليمي في عملية تمويل التعليم العالي[1] ونتيجة لوجود تفاوت بين الدول فيما تخصصه للتعليم ، ورغبة في تبصير الحكومات بما ينبغي أن تخصصه في حدود إمكانياتهـــــــــا ، فقد أوصت اليونسكو و المؤتمرات الدولية بمعدلات عالمية تراعيها الدول وتسترشد بها ، وهي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح مابين 14% و 15% من الميزانية العامة للدولة، ومابين 4% و 5% من الدخل القومي.[2]

وفي دراسة للبنك الدولي تم تقدير حجم المعونات الخارجية للتعليم في كل أقطار العالم في المتوسط بما يعادل 9% من جملة الميزانيات الكلية المخصصة للتعليم وقد لوحظ أنها تصل عن طريقين أولهما من خلال الوكالات الدولية المتخصصة والتي من أهمها :

1- البنك الدولي.
2- بنك التنمية الأسيوي.
3- برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
4- صندوق التنمية الأوربي.
5- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وغيرها من المؤسسات المتخصصة وتبلغ نسبة المساعدات المقدمة عن هذا الطريق في حدود 35 % أما الطريق الثاني للمساعدات الخارجية فيتم من خلال الاتفاقيات الثنائية ، حيث تصل إلى حدود 65 % من حجم المساعدات وتكون بشكل مباشر وغير مباشر[3] ، وتختلف الرؤية حول طبيعتها وصدق نواياها بين متفائل ومشكك في أهدافها فيرى البعض أنه تحصين الروابط وتطوير القدرات الإقليمية والتكامل وتحقيق الإنماء المتوازن[4] في حين يرى آخرون أنها تنفيذ لنظرية الفضاءات الخارجية وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق مراكز الدول الشمال [5] ، أما ما نجده في المنطقة العربية فلازال حجم التمويل التقليدي (الحكومي) هو المسيطر.[6]

المادة 14 : تمويل التعليم العالي بوصفه خدمة عامة :إن تمويل التعليم العالي يتطلب موارد من القطاعين العام والخاص ويظل دور الدولة في هذا التمويل عاملا أساسيا ، كما أن تنويع مصادر التمويل يعكس مدى الدعم الذي يقدمه المجتمع لهذا التعليم ، ويظل الدعم الحكومي للتعليم العالي والبحوث عاملا أساسيا لتأمين التوازن في أداء المهام التعليمية والاجتماعية

[1] - أحمد اسماعيل حجي ، لبنى شهاب ، مرجع سابق ، ص ص (72-73)

[2] - محمد حسين العجمي ، **مرجع سابق** ص 485

[3] - علي جوهر صالح ، **انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم في الوطن العربي**.مرجع سابق، ص ص (30- 31)

[4] - عارف الصوفي وأخرون ، **مرجع سابق** ص 6

[5] - سيد البواب ، **نظرية الفضاءات الاقتصادية** ، القاهرة : البيان للطباعة والنشر 2002 ص ص (21-22) نقلا عن على أحمد مذكور ، مرجع سابق ن ص 159

[6] - فاروق عبده فلية ، **مرجع سابق** ، ص 397

الجدول رقم 04 تصنيف المنظمات الدولية الداعمة للتعليم العالي

نوع المنظمة الدعم	على المستوى الدولي	على المستوى الإقليمي
البنوك	البنك الدولي	- البنك الأمريكي للتنمية - البنك الأسيوي للتنمية - البنك الأفريقي للتنمية
شبكة اليونسكو	- اليونسكو - معهد اليونسكو للتربية (UIE) - المعهد الدول للتخطيط التربوي (IIEP) - مكتب التربية الدولي (IBF) - معهد التربية التقنية المعلومات (IITE) - المركز الدولي للتعليم الفني والتقني والتدريب UNEVOC - معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)	- المعهد الدولي لبناء القدرات في إفريقيا (IICBA) - المركز الأوربي للتعليم العالي (CEPES) - المعهد الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي IESTALC
دعم التعاون الثنائي	- وكالة الولايات المتحدة الدولية للتنمية (USAID) - وكالة الكندية الدولية للتنمية (CIDA) - وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA) - دائرة التعاون الدولي البريطانية (DFID) - المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية - الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية	
الاستشارات ورسم السياسات	- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
المؤسسات	- مؤسسة فورد- مؤسسة كيلوج / روكفلدر - نيسون / ماركرث / كارنجي فولبر ايت	
إتحاد الجامعات	الإتحاد الدولي للجامعات	- إتحاد الجامعات في أمريكا اللاتينية - إتحاد الجامعات آسيا والباسيفيك - إتحاد الجامعات العربية - إتحاد الجامعات الكومنولث
الشبكات	الشبكة العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي	- الشبكة الاوربية لضمان الجودة في التعليم العالي
التعاون الدولي في التعليم العالي	- المركز النرويجي للتعاون الدولي في التعليم العالي - المنظمة الهولندية للتعاون الدولي في التعليم العالي - رابطة أمريكا الشمالية للتعاون في التعليم العالي	- شبكة بحوث التعليم العالي في أسيا والباسفيك
الجمعيات وحقوق الإنسان	- منظمة العفو الدولية - شبكة الحقوق التربوية والأكاديمية	

Source :Alma Maldonado- Maldonado. **International Cooperation and an Overview of Higher Education Financing: inx Higher Education In The World** 2006

رابعا: آليات تقييم البحث العلمي وأهدافه

كما أشرنا سابقا فإن للبحث العلمي جملة من المؤشرات والمعايير التي يتم الاستناد إليها في تقييم البحث العلمي ولكن قبل الخوض في ذلك لابد من معرفة مفهوم التقييم Evaluation ، والذي يعبر بمعناه العام أنه تحديد نظامي للجدارة والاستحقاق والمغزى الخاصين بشيء أو شخص ما ، يستخدم لوصف وتثمين الأشياء التي تمثل أهمية كبرى للاستثمار البشري ، شاملا بذلك مجالا العلوم المختلفة والتربية والمنظمات غير الربحية وغيرها من الخدمات الإنسانية [1]كما أن عملية التقييم تشمل الأنشطة الجوهرية لمؤسسة التعليم العالي الأدلة الكمية والكيفية للأنشطة التعليمية والنتائج البحثية. [2]

إن عملية التقييم للبحث العلمي تساهم في تطوير نشاطات البحث العلمي وعملية تشخيص الواقع لهذه النشاطات ،تمكن القائمين من معرفة مواطن الضعف والقوة ومن هنا لابد من إتباع المعايير التالية لتقييم البحث العلمي :

- معرفة نسبة الإنفاق على الأبحاث ومقارنتها مع الدول الأخرى.
- نوعية البحوث و مسايرتها لمجالات العلم والتقنية المتقدمة.
- استثمار البحث العلمي ، وتحويله إلى بحوث تطبيقية.
- الاتجاه نحو العالمية و استخدام الأجهزة المتطورة في الأبحاث[3] في حين يرى البعض أن تقييم البحث Research Evaluation يقصد به تلك العملية التي يقوم بها الأقران، والدوريات العالمية لمستوى الأبحاث العلمية ، وهي عملية تمتد من المشروع البحثي الفردي ، وحتى مقارنات الأداء البحثي التي تتم بين الدول ، وهي عملية لا تقتصر على تقييم المشروعات البحثية فقط و إنما تمتد لتشمل الباحثين ، ومراكز البحث و الأنماط المختلفة للمخرجات البحثية بدءا من تحديد الأولويات والمخططات البحثية مرورا بالرقابة على المشروعات والبرامج النامية ،و إنتهاءا باستخدام نتائج البحث. [4]

ويلاحظ من الوصف السابق لتقييم البحث أن لعملية التقييم أهداف يتم السعي لتحقيقها ومنها :

- اعتماد المؤسسة أو منحها رخصة للعمل مع تحديد مستوى التنافسية لديها.
- التأكد من إتباعها للقوانين وتقييم المشروعات والخطط البحثية.
- الوقوف على مستوى جودة الأداء البحثي للجامعات ومؤسسات البحث العلمي.
- توزيع المخصصات التمويلية للأنشطة البحثية على أساس من التميز واستثمار بشكل أمثل. [5]

ومن بين المؤشرات المقترحة (لمنظمة اليونسكو) ما يلي :

---

[1] - يحي مصطفى كمال الدين ، **مرجع سابق** ، ص 52

[2] - السيد عبد العزيز الهواشي ، **معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي** ، القاهرة : عالم الكتاب 2007 ، ص 35

[3] - غالب الفريجات ، **مرجع سابق** ، ص 129

[4] - يحي مصطفى كمال الدين ، **مرجع سابق** ، ص ص (52- 53)

[5] - **نفس المرجع الأنف الذكر** ، ص ص (53 – 56)

1- نسبة الإنفاق على برامج البحث العلمي والتطوير من الناتج القومي.
2- براءات الاختراع والنشر العلمي والتنوع في المجالات البحثية.
1- إعداد العاملين بالبحث العلمي .
2- إعداد دورات تدريبية ودورات تعليمية (تعلم نقل المعرفة التكنولوجية) [1]

المبحث الثالث : الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي و مضامينها

لقد كانت فرص التعلم و المسؤولية من بين الأمور الأكثر وضوحا ، والتي أكدت عليها السياسة في التعليم العالي و البحث العلمي في النصف الثاني من القرن العشرين ، فبينما كانت مسائل أخرى تتعلق بالتعليم العالي مدار بحث ، ما يزال البحث عن الجودة مسألة مركزية تتمتع بالصدارة[2].

لقد نشأ تقييم الجودة بدافع من قوى خارج نطاق مؤسسات التعليم العالي ، و تشمل هذه القوى ما تقوم به الحكومة مباشرة متمثلا في إنشاء الوكالات الوطنية لتقييم الجودة في التعليم العالي ، كما تتضمن أيضا الضغط الناتج على تلك المؤسسات نتيجة التوسع و التنوع و تقليص الدعم المـــالي ، و تتضمن استيراد الثقافات الادارية من قطاعات العمل التجاري و الصناعي للقطاع العام بصورة عامة ، و لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي بصفة خاصة و هذه القوى أحدثت خلافا متباينا داخل التعليم العالي [3] ،حيث أن الجودة البحثية هي أحد الركائز التي تقوم عليها عمليات التقييم و التصنيف للجامعات و من دونها لا يمكن للجامعة تحقيق التميز و الريادة في عالم تسوده المنافسة على الصدارة و جذب الكفاءة و تحقيق التنمية الوطنية و الانسانية بتشجيع الباحثين و البحث العلمي.

المطلب الأول :ماهية الجودة (الأبعاد و الدلالات)

على الرغم من وجود الكثير من الكتابات حول الجودة الشاملة ومع ذلك فان الجدل بشأن معناها مازال مستمرا و محتدما حتى الأن ،و لذلك تعددت التعريفات التي وضعت للجودة الشاملة حيث ان كل منها تناول صفة معينة لها [4] فالجودة لغة أصلها من الجود و الجيد نقيض الرديء .[5]

---

[1] - سليمان العسكري وأخرون ، الثقافة العلمية وإستسراق المستقبل العربي ، مرجع سابق، ص 133

[2] - إي جريدي بوج ، كيمبرلي بنجهام هول ، الجودة و المسؤولية في التعليم العالي –تحسين السياسة و تطوير الأداء .ترجمة : أسامة إسبر .الرياض : مكتبة العبيكان ، 2012 ، ص 11

[3] - جون بريتان ، تارلا شاه ، إدارة الجودة في التعليم العالي منظوردولي عن التقويم المؤسسي و التغيير. (ترجمة: دلال بنت منزل النصير) .الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، 2006 ، ص 12

[4] - صلاح حسن على سلام إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمة التعليمية في الجامعات المصرية الحكومية " اطار مقترح مرجع سابق، ص ص (31 _ 32) .

[5] - ابن منظور لسان العرب الجزء الثاني القاهرة دار المعارف 1984 ص 72

ففي معجم الرائد في اللغة العربية مشتقة جادَ **جادَ 1 يَجود ، جُدْ ، جَوْدةً وجُودةً** ، فهو **جَيِّد جادَ** العَمَلُ حسُن ، علا مستواه : العمل في غاية الجودة والإتقان و **جاد** المتاعُ : صار جيدًا نفيسًا **وجادَ** الرَّجُلُ : أتى بالحسن من القول أو الفعل : شخصٌ **جيِّد**.[1]

كما ان مصطلح الجودة باللغة الانكليزية من كلمة اللاتينية **qua litos** لمصطلح **quality** و المقصود منها لاي نوع و صنف و تستعمل عادة للمنتج.[2]

في حين يعرفها قاموس **Websber** بانها مصطلح عام قابل للتطبيق على أية صفة أو خاصية منفردة أو شاملة [3] وهناك العديد من التعريفات للجودة حيث يرى **Deming**: أن الجودة يجب أن ترضي حاجات العميل الحالية و المستقبلية وعموما تعرف الجودة بأنها حالة ديناميكية ترتبط بالسلع و الخدمات توافق أو تفوق توقعات العملاء. [4]

بينما تعرف إدارة الجودة الشاملة على انها منهج تطبيقي شامل يهدف الى تحقيق حاجات و توقعات العميل حيث يتم استخدام الأساليب الكمية من أجل التحسين المستمر في العلميات و الخدمات في المنظمة [5] واما فيما يخص في كلمة total فتعني البحث عن الجودة في اي مظهر من مظاهر العمل بدءا من حاجات المستهلك او المستفيد و انتهاء بتقويم رضاه عن الخدمات المقدمة له.

كما عرفها معهد الجودة الفيدرالي على انها منهج تطبيقي شامل يهدف الى تحقيق حاجات و توقعات العميل حيث يتم استخدام الاساليب الكمية من اجل التحسين المستمر في العمليات و الخدمات في المنظمة. [6]

ونظرا لتعدد مفاهيم الجودة الشاملة فقد حاول العلماء و المتخصصون التمييز بين خمسة مداخل لتعريف الجودة الشاملة هي :

1_ المدخل المبني على اساس التفوق/ 2_ اساس الانتاج / 3_ اساس المستفيد / 4_ اساس التصنيع 5_ اساس القيمة [7] و حسب الدكتور اسماعيل ابراهيم القزاز و اخرون أن لنظامين إدارة الجودة ونظام إدارة الجودة الشاملة نظامان متكاملان لأن كل منهما يكمل الاخر، ان النظامين غير متعارضين لان بالامكان تطبيق احدهما فقط بدون الاخر ،حيث ان النظامين قابلان للاندماج مع بعضهما من الناحية الادارية من خلال نظام موحد managerial system [8] ان للجودة اهمية استراتيجية كبيرة

---

[1] https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/جودة بتاريخ 10جانفي 2017 على الساعة 18.00

[2] -Robert lundqrist. **quality in higher education « approaches to its management and improvement** licentiate thesis Lulea university of technology Sweden ,1997, p 10

3 -oxford word power oxford umeisty press ,2006 ,p 623

[4] - نورالدين حاروش ، رفيقة حروش ، **علم الادارة من المدرسة التقليدية الى الهندرة** . عمان : دار الأيام للنشر و التوزيع ، 2014 ، ص 193

5 - **نفس المرجع الأنف الذكر** ، ص 206

[6] - هيثم حمود الشبلي مروان محمد النور **إدارة المنشات المعاصرة** عمان دار صفاء للنشر و التوزيع 2009 ص380

[7] - خالد بن محمد بن عبد الله العيبان **امكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة القاهرة** كلية التجارة 2009 ص211

[8] - اسماعيل ابراهيم القزاز **six sigma و اساليب حديثة اخرى في إدارة الجود الشاملة** عمان دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطبع 2009 ص217

على مستوى المستهلكين او المؤسسات او على المستوى الوطني للدولة وهي مقياس أساسي للمفاضلة بين المؤسسات لكونها سبيل للتغير نحو الافضل و يمكن تناول هذه الاهمية كما ياتي:

سمعة الشركة و المسؤولية القانونية للجودة مع المنافسة العالمية ،و حماية المستهلك بالاضافة الى التكاليف و حصة السوق[1] مع مراعاة تقليص شكاوى المستهلكين و تخفيض تكاليف الجودة قصد زيادة الانتاجية و الأرباح المحققة مع تحسين عملية الاتصال في مختلف مستويات المؤسسة و ضمان المشاركة الفعالة [2] في ظل مراقبة الهدر في الوقت، وتخفيض نسبة التسرب الوظيفي ونقص معدل الدوران الوظيفي [3] ، بينما يرى آخرون :

1. ضرورة العمل على تحسين و تطوير طرق و اساليب العمل.
2. زيادة الولاء و الانتماء عند العاملين للمؤسسة.
3. استمرار و زيادة قدرة المؤسسة على البقاء و المنافسة.[4]
4. رفع الأداء و كفاءة عملية اتخاذ القرار .
5. جعل المنظمة اكثر استجابة للتغيرات البيئية .
6. توسيع افق القيادة الادارية العليا [5].

بينما نجد أن خصائص وسمات إدارة الجودة الشاملة عديدة نذكر منها :

- أنها فلسفة إدارية حديثة أو معاصرة وإستمدت جذورها من النظريات والكتابات الإدارية وتركز على جودة المنتج أو الخدمة و تعتمد على مبدأ مشاركة جميع العاملين في تحقيق الجودة.
- أنها تأخذ بعين الإعتبار حاجات المستهلك أو الزبون وتعتمد على إشاعة قيم التعاون وتسمح بظهور الأفكارالخلاقة والمبدعة وتعمل على تحقيقها و تسعى إلى تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق وإعتماد مبدأ الأرباح.
- أنها فلسفة أو نظام متكامل يضمن للدولة من خلاله نتاجه المتميز.
- تتبع الأساليب العلمية في حل المشكلات ويحكمها دستور أخلاقي وقدرتها على التأقلم.[6]

---

[1] - قاسم نايف علوان ، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 9001 2000**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009 ص90

[2] - بومدين يوسف **إدارة الجودة الشاملة و الاداء المتميز** مجلة الباحث العدد 5 2007 ص31

[3] - محمد ،فرج عبد الحليم ،يوسف، عبد عطية بحر،« مدى تطبيق العاملين في كلية التجارة بجامعة النيلين للجودة الشاملة » **مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)** العدد الاول المجلد الخامس عشر يناير 2007 ص ص294

[4] - محمد عوض الترتوري اغادير عرفات جويحان، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات.** عمان: دار المسيرة، 2009 ، ص38

[5] - ابو حسن صادق حسن عبد الله على حسب، الامير نحو تطبيق إدارة دراسة تطبيق على الموظفين الاداريين بجامعة البحرين .**المجلة العالمية للاقتصاد و التجارة** ،جامعة عين الشمس العدد الاول يناير 2009 ص285

[6] - مهدي صالح السامرائي ، ، **إدارة الجودة الشاملة في القطاعيين الإنتاجي والخدمي**. عمان: دار جرير، 2006 ص ص(53 .54)

بالإضافة إلى ذلك توجد مجموعة من الصفات والخصائص التي ينطلق منها أسلوب إدارة الجودة الشاملة وتتمثل فيما يلي :

- الخصائص التكنولوجية والسيكولوجية بالاضافة الى الخصائص الزمنية والتعاقدية بالإضافة إلى الخلقية.[1]

أولا : فلسفة إدارة الجودة الشاملة

إن فلسفة إدارة الجودة الشاملة ترتكز على المفهوم الشامل للتكامل من أجل تحقيق الأهداف إذا فهي تحتاج إلى تكامل شامل و إشراف مباشرعلى كافة عناصر التشغيل (الوظائف الإدارية ، المالية والتسويق للمبيعات والسلعة وتتطلب وجود قاعدة لديهم، الإستعداد لإبتكار مفهوم ثقافي لأعضاء الفريق ولديهم القدرة على تحديد أدوارهم . وعلى هذا الأساس يمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة تعد عملية أفقية متكاملة تغطي مستويات المنظمة ككل ، وتحد من الفروق القائمة في الإدارات وفي الهيكلة الهرمية [2] وعليه فإن الكثير منهم يرى أن إدارة الجودة الشاملة فلسفة صممت لتفيد الثقافة التنظيمية بما يجعل المنظمة سريعة في إستجابتها، ومرنة في تعاملها ومركزة على الزبون وتحقيق رضى المستفيد[3].

في حين يرى هوفر Hoffer أن إدارة الجودة الشاملة "بأنها فلسفة إدارية مصممة لتوجيه الأفراد نحو كسب ثقة العميل ، وللربط بين الموارد البشرية والمادية والمعلومات وصولا إلى إشباع العملاء وتحقيق أهداف المنظمة". [4]

ثانيا-التطور التاريخي للجودة الشاملة و مراحلها

ان الجودة ليست ابتكار من ابتكارات الثورة الصناعية كما يدعي الغرب بل انها كانت في القرن الثامن عشر قبل الميلاد عند البابليين في العراق مما ورد في مسالة حمورابي من الانظمة و القوانين التي تشير الى مسالة الجودة في مجالات الحياة اما ان الاهرامات في مصر شاهد على الجودة اداء الفراعنة في بناء و صبغ جدران المعابد المصرية و كان ذلك في القرن الخامس عشر قبل الميلاد[5] كما ان فكرة الجودة موجودة منذ الاف السنين و لكنها لمهنة و عمل إدارة لم تنشا الا حديثا اما جلتو

[1] - سلامة عبد العظيم حسين **الجودة الشاملة و الاعتماد التربوي** .القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008 ، ص 115

[2] - بو حنيفة قوي، **مرجع سابق** ، ص156

[3] - محمد عوض الترتوري ، أغادير عرفات جويحان ،**مرجع سابق**، ص ص(30.31)

[4] -Cetro, P, **Juran on leadership for quality**, Mc Craw Hill, New Yok, 2002 ,p67

[5] - سوسن شاكر مجيد ،محمد عواد الزيادات، **إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة و التعليم** ، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع 2007 ص43

gitlow فيرى ان تاريخ الجودة يعود الى عام 1250 قبل الميلاد منذ حكم الملوك و الفراعنة [1] ، في حين يرى جملة من الباحثين ان نشأة الجودة تعود الى السنوات الاولى من القرن العشرين عندما بدأ المهندسين فردريك تايلور تجاربه التي بثها عبر كتابه مبادئ الإدارة العلمية عام 1911 ثم كتابات سيتوراث 1931 في كتابة السيطرة الاقتصادية على الجودة في المنتجات الصناعية. [2]

وفي هذا الاطار يحدد فيصل بن جاسم بن محمد الاحمد آل ثاني السلسلة التاريخية لمراحل الجودة كما يلي:

1900_ احراز عامل ضبط الجودة يتم عن طريق عامل واحد او عدد قليل في ضبط انتاج المصنع

1911_ بروز فردريك تايلور و تاكيده اهمية دراسة الوقت و الحركة

1917_ ادخال مشرف ضبط الجودة (جودة العمل و الاشراف) الى المشرف

1931_ استعمال المفكر ولتر سيتراث خرائط المراقبة الاحصائية .

1937_ استخدام فحص ضبط الجودة بتعيين مفتشين يعملون بنظام الدوام الكامل

1940_ قيام المفكر ادواردز ديمنع باستخدام و تطبيق الاساليب الاحصائية

1941_ انضمام ديمنغ الى وزارة الحرب الامريكية و قيامه بتدريس اساليب الرقابة

1945_ استخدام اليابان الجودة الخاصة في صناعاتهم الحربية

1950_ بدأ ضبط الجودة احصائيا يستخدم في بلدان اخرى غير الو.م.ا

1951_ قيام المفكر جوزيف جوران بطبع كتابه الموسوعي (مجلد السيطرة النوعية)

1955_ اتساع مفهوم ضبط الجودة ليتضمن اطار مراجعة و فحص التصاميم و تحليل النتائج

1957_ بدأ التفكير بمفهوم تاكيد الجودة لياخذ ابعاده كاسلوب فعال للرقابة

1961_ خرج فيجينام بمفهوم المراقبة الشاملة للجودة متاثر بالمفهوم الياباني

1962_ بدات حلقات الجودة لاول مرة في اليابان و التي تم تحفيز العمال فيها لعرض الحلول

1970_ ظهور مفهوم إدارة الجودة الاستراتيجية حيث تبنتها شركة IBM الامريكية

1975_ تفوق الصناعة الامريكية بشكل واضح على غيرها لا سيما اليابانية

1979_ قيام المفكر فليب كروسبي بطبع كتابه (الجودة مجانية) **QUALITY IS FREE**

1980_ اصبح ضبط الجودة الشاملة نشاط واسع النتظيم وأخرج "جارفين "كتابه إدارة الجودة

1981_ قيام مؤسسة فورد للسيارات بدعوة المفكر ديمنغ لإلقاء محاضرات

1982_ قيام المفكر ديمنغ بتفسير كتابه (النوعية الانتاجية و المركز التنافسي)

1984_ قيام فليب كروسبي بنشر كتابه (الجودة بلا دموع فن الإدارة بلا معاناة)

---

[1] - احمد الخطيب ،ارداح الخطيب ،**إدارة الجودة الشاملة " تطبيقات تربوية** ، الطبعة الثانية .عمان: دار الكتب الحديثة ، 2006 ص47 نقلا عن فيصل بن جاسم بن محمد الاحمد ال ثاني **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاعلامية بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية في الفترة 2004-2006**. بيروت: دار المعرفة، 2008 ص68

[2] - مهدي صالح السامرائي **مرجع سابق** ص39

1985_ بلور ديمنغ مفهوم المراقبة الشاملة للجودة ودور الإدارة العليا في ذلك
1987_ قيام الكونغرس الامريكي باعتماد جائزة مالكوم بالدريج للنوعية في امريكا
1988_ قيام سكرتكر الدفاع الامريكي فرانك كارلوكي بتبني الجودة في وزارة الدفاع الامريكي
1989_ حصود مؤسسة فلوريدا للقوة الكهربائية و الاضاءة على جائزة ديمنغ
1993_ تدريس إدارة الجودة الشاملة بشكل كبير في الكليات و الجامعات الامريكية

اتجهت دول الاتحاد الاوروبي منذ 1993 نحو تطبيق مواصفات و معايير للجودة على منتجات مصنوعة بها او مستوردة اليها ومن ثم تزايد الاهتمام بنظام جودة الايزو و معاييره [1] ان اغلب الكتاب و الباحثون يقسمون مراحل الجودة الى ما يلي:

1_ مرحلة ماقبل الثورة الصناعية 2_ مرحلة مابعد الثورة الصناعية 3_ مرحلة الإدارة العلمية
4_ مرحلة ضبط الجودة الاحصائية 5_ مرحلة ضمان الجودة 6_ مرحلة إدارة الجودة الاستراتيجية
7 _ مرحلة إدارة الجودة الشاملة [2]

في حين يرى الاخرون ان للجودة الشاملة خمسة مراحل وهي:

_ المرحلة الصفرية وهي مرحلة الاعداد / _ المرحلة الاولى وهي مرحلة التخطيط/ _ المرحلة الثانية وهي مرحلة التقييم و التقدير /_ المرحلة الثالثة وهي مرحلة التطبيق و التنفيذ / _ المرحلة الرابعة وهي مرحلة تبادل ونشر الخيرات بين المنظمات [3]

ثالثا: الجودة (أوجهها - تكاليفها)

أ) **أوجه الجودة** : ان تعاريف الجودة المشار اليها سابقا قد تذهب للتركيز على وجه من اوجه الجودة فمثلا تعريف " **CROSBY** " كان يركز على" جودة المطابقة " وهو المنطق الذي ينطلق منه القائم بعملية الصنع بينما في تعريف **JURAN** كان التركيز على" جودة الاداء " وهو المنطق الذي ينطلق منه القائم بالتسويق الذي يهتم بوجهة نظر العميل و يركز من يعمل في الهندسة على "جودة التصميم " وما يرتبط بها من مواصفات تصميمية و الاتجاه الحـــالي و الحديث هو" المفهوم التكاملي للجودة " الذي يجمع او يربط بين الاوجه الثلاثة المار ذكرها للتاثير المتبادل فيما بينها الذي ينعكس في محصلته النهائية على ما يستلمه العميل (مستهلك او مستعمل) و الذي يترتب عليه موقف العميل الايجابي او السلبي .[4]

ب) **تكاليف الجودة** :ان مصطلح تكلفة الجودة حسب بعض المفكرين يعد غير دقيق و الاكثر دقة هو ان نصفه بتكلفة عدم الجودة وهو بذلك يعد مقياسا يشير الى مقدار ما تتحمله

[1] - فيصل بن جاسم بن محمد الاحمد ال ثاني ،**مرجع سابق** ،ص ص(72.85)
[2] - مهدي صالح السامرائي ،**مرجع سابق** ،ص ص(44.47)
[3] - نور الدين حاروش **الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة** دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.ص ص(155.156)
[4] - رعد عبد الله الطائي ،عيسى قدادة ، **إدارة الجودة الشاملة. عمان**: دار اليازوري العلمية، 2008 ص30.

المنظمة سنويا من تكلفة ليكون كل ماتفعله ذا جودة سواء كانت سلعا ام خدمات [1] الا انه لايوجد اتفاق تام بين خبراء الجودة حول كلف الجودة فنجد منهج يقسم كلف الجودة الى ثلاثة اصناف عامة كلف منع المعيب ،كلف تقييم الجودة ، الكلف الخاصة بالانتاج المعيب [2] ومنهم من قسمه الى تكلفة الاخطاء تكاليف الفحص و تكاليف الوقاية او الحماية [3] وعلى هذه الاسس تعرف كلف الجودة وهي النفقات اللازمة لتثبيت مستوى معين للجودة في المنظمة او هي الكلف المرتبطة بنشاط الجودة في المنظمة لتحديد كل من جودة التصميم و المطابقة وعليه فان أول نموذج لتصنيف كلف الجودة من قبل **FEI GNENBOUN** عرف بنموذج (P.A.F) وفيه صنفت الكلف الى كلف الوقاية او المنع Prevention و التقويم Appraisal الفشل Failure و تصنيف كلف الفشل الى كلف الفشل الداخلي و الخارجي [4] وهو ماذهبت اليه الجمعية الامريكية لضبط كلف الجودة. [5]

رابعا: سياسة الجودة الشاملة و أبعادها

أ- سياسة الجودة:

تستمد سياسة الجودة من الرؤيا و رسالة المنظمة و تأخذ شكل نص يعكس القيم و المبادئ المرشدة في مجال الجودة تذهب منظمة « ISO » إلى تعريف سياسة الجودة بأنها "الأغراض الشمولية و اتجاه المنظمة المتعلقة بالجودة وكما تعبر عنها الإدارة العليا بصورة رسمية[6] " كما يعرف **كوستين** "سياسة الجودة بانها النظام الذي يجمع بين نظرية ضبط الجودة و الادوات والنماذج التنظيمية المطورة خلال الاربعين سنة الماضية في كل من الولايات المتحدة و اليابان" .[7]

اذ انها التطور الطبيعي للإدارة و التخطيط الاستراتيجي و دوائر الجودة و انظمة اخرى كثيرة و انها تقوم على اسس وعناصر ناجحة و ترفض الإخفاقات، اذ انها تمثل نظاما انشائيا بنائيا يحدد المشاركة العريضة للمؤسسة في تخطيط و انجاز عملية تحسين مستمرة تفوق توقعات المستفيد [8] وتتكون سياسة الجودة من عناصر اساسية هي:

1_ التخطيط للنجاح الباهر في المعرفة العلمية (الاختراق) .

2_ الإدارة اليومية و سياسة التفاعل الوظيفي. [9]

---

[1] - فاروق عبده فليه **مرجع سابق** ص348

[2] - عواطف ابراهيم الحداد **مرجع سابق** ص68

[3] - مهدي صالح السامرائي **مرجع سابق** ص 332

[4] - رعد عبد الله الطائي عيسى قدادة **مرجع سابق** ص39

[5] - عواطف ابراهيم الحداد **إدارة الجودة الشاملة**. عمان: دار الفكر، 2009ص68

[6] - رعد عبد الله الطائي عيسى قدادة **مرجع سابق** ص342

[7] - محمد عوض الترتوري اغادير عرفات جويحان **مرجع سابق** ص35

[8] - مهدي صالح السامرائي **مرجع سابق** ص 68

[9] - **نفس المرجع الأنف الذكر** ص 70

ان وجود سياسة للجودة في المنظمة أمر مهم لأنه يوفر اطار لوضع اهداف الجودة ويضمن تحقيق التناسق في الاوجه المختلفة لانشطة المنظمة فيما يخص الجودة بالاضافة الى انها تمثل مرشدا وموجها للقرارات في ذلك المجال [1] كما انها تمثل دليلا لكل العاملين في المؤسسة يرشده الى كيفية تزويد العميل بالمنتج او الخدمة ويجب ان تكتب من قبل المدير التنفيذي. [2]

ب-ابعاد الجودة :

ان الجودة تعني اشياء كثيرة وتعبر عن وجهات نظر متباينة و لذلك فان مجمل احتياجات و رغبات المستهلك ساهمت في تحديد معالم و ابعاد الجودة المطلوبة [3] و تباينت افكار و اراء المختصين في تحديد خصائص و ابعاد الجودة وان كانت هناك بعض الابعاد المشتركة بينهم [4] حيث يتم تقييم الجودة من منظور المستفيد ،سوق العمل ،منظور المؤسسة ،التي تقدم الخدمة ومن منظور القيمة التي تعكسها الخدمة.

حيث يرى **كوتلر** ان للجودة خمسة ابعاد اساسية هي: الضمان ،الاعتمادية ،التعاطف ،الاستجابة و التجسيد المادي و حسب وجهة نظر الكاتب Massy فان للجودة اربعة ابعاد اساسية هي التفوق و التحقيق او تجاوز التوقع و القيمة و مواءمة المواصفات [5] وبناء على ماتتمتع به الخدمة من خصائص يمكننا ان نضع عشرة ابعاد تقاس من خلالها جودة الخدمة هي :

1_ **المعولية** : تتضمن اتساق الاداء و الاعتمادية وهي تقديم الخدمة بشكل صحيح من المرة الاولى

2_ **الاستجابة** : رغبة و جاهزية العاملين لتقديم الخدمة

3_ **الكفاية او المقدرة او الاهلية** : تعني امتلاك المهارات المطلوبة و المعرفة اللازمة

4_ **امكانية الوصول للخدمة** : تتضمن سهولة الوصول و الاتصال

5_ **التعامل** : تتضمن اللباقة والادب و الاحترام

6_ **الاتصال** : تعني اعلام الزبائن بالمعلومات التي يبحثون عنها بمختلف اللغات

7_ **الموثوقية او المصداقية** : تتضمن جعل الشركة جديرة بالثقة و الاعتماد

8_ **الامان** : التحرر من الخطر او الشك

9_ **فهم / معرفة الزبون** : بذل الجهود لفهم حاجة الزبائن

10_ **الملموسية** : الجوانب المادية للخدمة

بينما جودة السلع و ابعادها فيمكن ايجازها بالعناصر التالية:

---

[1] - رعد عبد الله الطائي عيسى قدادة ،مرجع سابق ،ص345

[2] - مهدي صالح السامرائي، مرجع سابق، ص68

[3] - قاسم نايف علوان، مرجع سابق ،ص 34

[4] - مهدي صالح السامرائي، مرجع سابق ،ص 56

[5] - سوسن شاكر مجيد محمد عواد الزيادات، مرجع سابق ،ص47

1_ الاداء /2_ المظهر او الخصائص/3_المعولية / 4_المطابقة /5_الديمومة /6_ القابلية للخدمة /7_الجمالية 8_ الجودة المدركة (السمعة) [1]

وبغض النظر عن الفروقات الظاهرة بين ابعاد جودة السلعة و الخدمة فانهما مشتركان في أن كلاهما يعكسان الكيفية التي يفكر بها الزبون بما يتعلق بالجودة وتقترحان ممارسات ينبغي على المدراء في جميع المستويات القيام بها لتقديم منتوجات او خدمات عالية الجودة .[2]

خامسا: الجودة الشاملة في التعليم العالي (المفهوم و النشأة)

لقد ظهر مفهوم الجودة في الدول الغربية في المجـــــال الاقتصادي خلال عقد الخمسينيات و بداية الستينيات ومنذ ذلك الوقت اخذ الاهتمام بالجودة يتنامى و مجالاتها تتوسع و مفاهيمها تتفرع طبقا للمجال الذي يطبق عليه ،و الفلسفات الحاكمة للقطاعات التي تشملها منظومة الجودة و تختلف الأراء في تعريف مفهوم الجودة طبقا للاهداف الموضوعة من تحقيق مبدأ الجودة [3] ، لقد اضحت الجودة هما كبيرا من هموم التعليم العالي و ذلك لأن ارضاء احتياجات المجتمع و توقعاته من التعليم العالي يتوقف في نهاية المطاف على جودة مستوى العاملين فيه و برامجه و طلبته و كذلك على هياكله و بيئته الاكاديمية. [4]

ان موضوع إدارة الجودة في قطاع التعليم العالي في الحقبة الاخيرة استحوذ على اهتمام دولي كبير ودل على ذلك انعقاد عدة مؤتمرات دولية منها مؤتمر **هونغ كونغ** 1991 الذي اعلن فيه عن قيام شبكة دولية لاجهزة ضمان الجودة في التعليم العالي و مؤتمر باريس المنعقد في ديسمبر 1995 حول الجودة في التعليم العالي الذي نظمه برنامج الإدارة المؤسسة للتعليم العالي التـــابع لمنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي oecd و مؤتمر لندن فيفري 1996 تحت عنوان "الفهم المتغير للمستويات الاكاديمية" [5] بالاضافة الى المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الواحد و العشرين بالامم المتحدة المنعقد في باريس 1998 وكل هذا يدل على الاهتمام بموضوع الجودة وان تغيرت مفاهيمها و فلسفتها من منظمة الى اخر.

[1] - عواطف ابراهيم الحداد، مرجع سابق ، ص ص(23.24)

[2] - نفس المرجع الانف الذكر ،ص25

[3] - سعيد بن حمد الربيعي، مرجع سابق ،ص379

[4] - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي و العشرين ، مرجع سابق ،ص38

[5] - لخضر مداح ،محمد لطرش، « إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي و مجهودات تطبيقها » ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات بجامعة منتوري قسنطينة يومي 10.11 ماي 2011ص2

سادسا :مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي و اهميتها

ان ترجمة احتياجات و توقعات الدارسين الى خصائص محددة تكون [1] أساسا لتقييم الخدمة التعليمية و تقديمها للدارسين بما يوافق تطلعاتهم و في ذلك يشير "**ابرنثي و سرفاس**" إلى أن نظام إدارة الجودة الشاملة يمكن ان يساعد و بشكل منظم ادارات المناطق و المؤسسات التعليمية على احداث عملية التغيير و التحديث في النظام التعليمي و الجامعات و يقصد بالجودة الشاملة في التعليم مجموعة من الخصائص او السمات التي تعبر بدقة و شمولية عن جوهر التعليم و حالتها بما في ذلك ابعادها من مدخلات و عمليات و مخرجات و تغذية راجعة و كذلك التفاعلات المتواصلة و التي تؤدي الى تحقيق الاهداف المنشودة و المناسبة للجميع. [2]

كما أن الجودة الشاملة مرتبطة بضمان الجودة في التعليم العالي و التي من معانيها السياسات و العمليات الموجهة نحو توفير كل ما يساعد على تحقيق الجودة و المحافظة عليها و الارتقاء بها [3] كما انه يعني " التواؤم مع ما قررته المؤسسة اي ان الاهداف المحددة قد تم بلوغها بطريقة تنسق مع معايير الجودة المحددة مسبقا [4] ويرى كل من **النجارو ابو المكارم** أن منظومة الجودة في التعليم العالي عبارة عن نظام يهدف الى تحسين النتائج الجامعية و الأداء بكفاءة اكبر و فاعلية افضل و مرونة اعلى و انها ثقافة جديدة يجب ان تتبناها الجامعات لقد تزايد الاحساس بتجدد الاهتمام بالتعليم العالي في السنوات الاخيرة حيث تسعى الجامعات الى ايخاد نظم اكثر فعالية كمواجهة حالة عدم الرضـــا و الابتعاد عن النماذج التقليدية [5]اما عن اهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي فهو كالأتي:

1-عالمية نظام إدارة الجودة الشاملة وانه احد سمات العصر الحديث .

2- ارتباط إدارة الجودة الشاملة بالانتاجية و استمراريتها و تحسين مخرجات العملية التعليمية.

3- شمولية نظام إدارة الجودة الشاملة للمجالات كافة.

4- تدعيم إدارة الجودة الشاملة لعملية التحسين المستمر في التعليم العالي .

5 – العمل على تطوير قيادات ادارية للمستقبل .

6- زيادة العمل و الاستخدام الامثل للموارد المتاحة و التقليل من الهدر.

---

[1] - عبد النور موساوي ،محمد سيف الدين بوفالطة،« إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي » ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات بجامعة منتوري قسنطينة يومي 10.11 ماي 2011ص 3

[2] - جمال مرازقة ،« متطلبات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر (تصور مقترح) »ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي جامعة الزرقاء الخاصة الاردن 10_12 /2011/05 ص6

[3] - السيد عبد العزيز الهواشي، **الاعتماد وضمان في التعليم العالي** .القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2007 ،ص32

[4] - منظمة الامم المتحدة للتربية و العلم والثقافة المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين ، **مرجع سابق** ،ص38

[5] - احمد عادل محمد يوسف سلام ،**مرجع سابق** ،ص ص(67.68)

7-اجراء المزيد من التحسينات و التطوير المستمر في العملية التعليمية[1].

8-ارتباط عملية إدارة الجودة الشاملة بالتقييم الشامل للنظام التعليمي في ضوء ذلك يمكن القول بان الجودة الشاملة تعمل على منع حدوث المشكلات و تسعى الى الاهتمام بالامور الصغيرة و الكبيرة و الالتزام و المطابقة للمعايير و التغلغل في كل الاجزاء و تحسين المنتج باستمرار لذا كان من المهم الاهتمام بالجودة [2].

سابعا: الجودة الشاملة في التعليم العالي بين التاييد والمعارضة في ظل العولمة.

في هذا الاطار تفيد المراجعات المتعلقة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي و الجامعي ان هناك رؤى متعددة حول موضوع التطبيق فمنها ما يرفض التطبيق و منها ما يؤيده و يؤكد عليه .

ومن بين الذين يحذرون من استخدام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي "**جيمس فيشر وكوهن**" حيث يريان ان المشكلة بالنسبة للتعليم العالي تتركز في العملية و ليس في مجرد التطبيق لهذا المدخل كما ان مبادئها لا تنطبق على هذه الاخيرة [3].

كما يعترض كثير من رجال التعليم على استخدام الجودة في التعليم بسبب مضامينها التي يرونها متعارضة مع طبيعة المؤسسات التعليمية كما أنه يمثل طرح قاصر لأنه يبحث في اسباب القصور الاداري لأي مؤسسة كما يعتبرونه خاصة في الدول النامية مضيعة للوقت و الموارد و فرض نظام ضمان الجودة قد يجعل عملياتها تبدو جيدة في اطارها النظري و لكن لاتكون كذلك في التطبيق و الممارسة [4].

كما يقدم البعض انتقاداته لاسباب منها : ارتباط المفهوم و أصله بالصناعة و الانتاج و استخدام لغة و مصطلحات غير مألوفة لمعظم أعضاء منظومة التعليم العالي و اختلاف السياق الثقافي لنظام التعليم العالي كما يحتاج تطبيقه الى كثير من الوقت و الجهد و يرى البعض انه ينافي الحرية الاكاديمية لانه يملي على الافراد الاوامر و التعليمات. [5]

وفي مقابل هذا الرأي المعـــــارض نجد ان هناك من يؤيد التطبيق و منهم "**بيتز ماشياوفورش** " و "**ابراهيم عيسى** "و "**مزيد النجار** "و غيرهم و ينطلق أصحاب الرأي المؤيد للتطبيق من أن هذا المدخل قد اثبت نجاحا كبيرا في مجالات متعددة فلم لا نستفيد منه في تسيير المؤسسات التعليمية

---

[1] - خالد احمد الصرايرة ،ليلى العساف ،« إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق » ، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد الأول، 2008. ص 15

[2] - رافدة عمر الحريري ، **القيادة و إدارة الجودة في التعليم العالي** ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2010 ، ص34

[3] - مهدي صالح السامرائي **مرجع سابق** ص ص(429.430)

[4] - د.ليم ،**ضمان الجودة في التعليم العالي مفهومها _ مبادئها تيارب عالمية** .(ترجمة :عبد العزيز الهواشي ،سعيد بن حمد الربيعي) .القاهرة: عالم الكتب، 2005 ،ص ص8.92

[5] - سعيد بن حمد الربيعي ،**مرجع سابق** ،ص 389

كما يقول **فورشن وبان** التعليم العالي و الجامعي له ميزانيات و مصاريف يدفعها الطلبة لذا فانه لايختلف عن الاعمال الاخرى و يمكن تطبيق هذا المدخل بشكل مباشر في عملياته. [1]

كما يرى المؤيدون ان هناك امكانية لتكييف المعايير و المصطلحات لتلائم الاهداف التعليمية كما ان البيئة الادارية للنظام الجامعي مشابهة للانظمة الادارية الاخرى و البيئة التعليمية تشجع على العمل التعاوني الذي يعتبر ركيزة هامة لنجاح ضمان الجودة اضافة الى النظر الى الجودة على انها وسيلة هامة لتحسين الاداء و التوجهات التعليمية الحديثة تدعو دائما الى التحسين .[2]

ثامنا: تحول المفهوم التقليدي لجودة التعليم الجامعي

لقد ارتبط المفهوم التقليدي لجودة التعليم الجامعي بعمليات التركيز على الاختبارات النهائية دون مراجعة القدرات و المهارات الإدراكية و الحركية و المنطقية و التحليلية و السلوكية للخريجين [3] كما انها كانت مرتبطة بعمليات الفحص و الرفض لذلك تحول هذا المفهوم التقليدي للجودة في التعليم الجامعي الى مفهوم توكيد جودة التعليم الجامعي و الذي يستند بالدرجة الاولى على ضرورة اختيار معدلات نمطية للاداء وبناء منظومات لإدارة الجودة الجامعية، ومع صعوبات التطبيق ظهرت أهمية بالغة لإدارة الجودة الشاملة في الجامعات و التي تحتـــاج مشاركة من الجميع لضمان البقاء و الاستمرارية للجامعات الوطنية [4] ، ان الجودة اليوم اصبحت مرتبطة أكثر بمستفيديها و عناصرها التي اصبحت كوجهة نظر نحو الجودة وهذا يعد بمثابة التحول الهام في مفهوم الجودة. "

تاسعا: دور العولمة في ترسيخ مفاهيم إدارة الجودة الشاملة بالتعليم العالي

حظت عملية ضمان جودة التعليم باهتمامات عالمية الى درجة انها صارت الان من ابرز الاتجاهات العالمية في التعليم و تطويره و قياس اثره و فاعليته ولذلك فقد بدات دول كثيرة من دول العالم الثالث كما دعا مؤتمر برلين عام 2003 لوزراء تعليم عملية بولونيا الشبكة الاوروبية لضمان جودة التعليم العالي ENQA بالتعاون مع هيئات ضمان الجودة الاخرى لوضع مستويات معيارية يتفق عليها .[5]

كماجاء المؤتمر الدولي للتعليم العالي عام 2009 بعنوان "ديناميكيات جديدة للتعليم العالي و البحوث من اجل التغيير و التنمية المجتمعية وفق محاور مغايرة تؤكد مسؤولية التعليم العالي نحو المجتمع المحلي و القومي و الدولي و التعاون العالمي كما اكد على ضرورة ضمان الجودة و ما يتصل بها. [6]

---

[1] - مهدي صالح السامرائي ،مرجع سابق ،ص ص(431.430)

[2] - سعيد بن حمد الربيعي، مرجع سابق ،ص389

[3] - جعفر عبد الله موسى ادريس و اخرون ،« امكانية تكبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات و الحصول على اعتمادية دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخدمة ».مجلة اماراباك ،العدد السابع ،المجلد الثالث الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، 2012.ص 45

[4] - محمد عوض الترتوري ،أغادير عرفات جويحان، مرجع سابق ، ص (111.110)

[5] - احمد إسماعيل حجي ، لبنى محمود شهاب، مرجع سابق ،ص ص59.58

[6] - نفس المرجع الانف الذكر ،ص ص75.74

إن ظاهرة العولمة ومانتج عنها من ممارسات اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية فرضت على مؤسسات التعليم العالي العديد من التغيرات و هذا بدوره يفرض على التعليم تحقيق الجودة وما تفرزه من موارد بشرية مدربة محليا قادرة على مواجهة عنصر المنافسة على الوظائف في السوق العالمية و عليه يتعين على مخططي التعليم (خاصة الجامعي) على المستوى المحلي **ان يفكروا عالميا و يعملوا محليا** للحصول على اكبر قدر من راس المال البشري العالمي المكون علميا و المدرب.[1]

إن عملية التدويل و اتفاقيات الغاتGATT والعولمة كان لها تاثيرات لاحدود لها على عملية الجودة و شروطها العالمية و معاييرها و ادواتها بوصفها الية لعملية للتدويل [2] ، بينما يرى البعض ان العولمة تساهم بقدر كبير في ترسيخ مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في المنظمات و مؤسسات التعليم العالي من خلال :

-الاتجاه نحو تقوية نظم المساءلة و المحاسبة سوف يساهم في زيادة الرقابة على مستوى الخدمات و الالتزام بالمعايير.

-الاتجاه نحو تقليص حجم الاجهزة الادارية و اعادة هيكلتها سيساهم في ترسيخ مفاهيم الجودة.

-الاتجاه نحو ضرورة ترشيد النفقات و ترسيخ الكفاءة مع العمل الاداري و ضرورة ترسيخ الإدارة الالكترونية لتقديم خدمة تعليمية ذات جودة عالية.

-حرية التجارة و تشجيع المنظمات و المؤسسات التعليمية على رفع مستوى جودة خدماتها [3]

مما سبق تبين ان كثير من المنظمات الدولية العالمية سوقت العديد من برامجها التعليمية و التي نظرا لجودة منتجاتها التعليمية ظلت على الساحة الدولية [4] وعليه فإن للعولمة الاثـــر الكبير في دعم و تعزيز قيم الجودة في المؤسسات التعليمية قصد البقاء و ضمان الاستمرارية في عالم تزداد التنافسية فيه يوما بعد يوم.

المطلب الثاني: الجودة التعليمية و البحثية من منظور اسلامي

ان رسالة الاسلام واضحة في تناولها لكل مناحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الروحية و التربوية و العلمية مصداقا لقوله "**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ** (38) " [5] إن التعليم الاسلامي الجيد هو الذي انتج لنا حضارة متميزة نعمت بها البشرية لقرون طويلة و حققت لاصحابها و لغيرها من الشعوب

[1] - بوحتية قوي، مرجع سابق ، ص ص175.174

[2] - مجدي عبد الوهاب قاسم فاطمة الزهراء سالم محمود مستقبل جودة التعليم .التدويل وزيادة المشروعات والطريق الى الجودة العالمية القاهرة دار العالم العربي 2012 ص13

[3] - بن عنتر عبد الرحمان ،« إدارة الجودة الشاملة كتوجه شامل تنافسي في المنظمات المعاصرة » . مجلة الباحث.العدد ، 06.2008 ص180

[4] - مجدي عبد الوهاب .فاطمة الزهراء سالم محمود . مرجع سابق ص 178

[5] - سورة الانعام- الاية 38

التقدم العلمي و الحضاري و لولا الفساد السياسي وماترتب عليه من ضعف اقتصادي و توالي الغزوات و الحروب من الخارج على بلاد المسلمين لما ضعف التعليم و فقد عناصر جودته. [1]

كثيرة هي المفاهيم والمصطلحات التعليمية الوافدة التي نستخدمها في أحاديثنا وفي كتاباتنا التعليمية دون ادراك منا لحقيقة تلك المفاهيم و المصطلحات او لتطور دلالتها اللغوية و الحضارية في بيئتها الاصلية وما يمكن ان تحمله تلك المفاهيم و المصطلحات من دلالات قد تختلف عن عطائنا الحضاري التعليمي الاسلامي عبرالعصور او تكون قاصرة عما تحمله تلك المفاهيم و المصطلحات من دلالات اسلامية حقيقية يمكن ان تثري هذا المفهوم و تجعله اكثر عطاءا اذا رجعنا به الى اصولنا الثقافية الاسلامية [2] يتبين كذلك ان هناك دعوات ملحة و متكررة لتأصيل و تطبيق النموذج الاداري الاسلامي في مؤسسات المجتمعات الاسلامية فهو الاكثر فعالية و الأكثر صلاحية لكل زمان و مكان و الاكثر شمولية للمبادئ التي ثبت نجاحها في النظريات الادارية الحديثة وهوالاكثر ملاءمة لثقافة المجتمعات الإسلامية. [3]

أولا : الدلالات الاسلامية لمفهوم الجودة الشاملة في التعليم

ان الرؤية الاسلامية اطار فكري و مفاهيمي شامل يستند على مبادئ الإسلام و قواعده الكلية في النظر لطبيعة الأشياء و الأحداث حقيقة الألوهية و الكون و الإنسان و المجتمع و الاخلاق و العلم و المعرفة ..... ينبثق عنه العديد من الأساليب و الوسائل لمعالجة القضايا و الاحداث المختلفة في الحاضر و المستقبل بما يحقق مصلحة الانسان و مجتمعه في الدنيا و الآخرة. [4]

ولقد ربط الاسلام بين كافة جوانب العملية التربوية في سياق فريد بدأ من طلب العلم فريضة على كل مسلم و مسلمة " و انتهاء بدعوته لنشره وتعميمه وبين كذلك فضل العلم في قوله تعالى **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**' فاطر 28 ' وقوله تعالى (**يرفع الله الذين أمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات**) ' المجادلة 11' [5] كما أتت الأحاديث الشريفة مؤكدة على ماورد في القران الكريم و منها قوله – صلى الله عليه وسلم – " إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع " كما ان الاسلام ربط بين العلم و سعادة الاخرة حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سلك طريقا يطلب به علما سلك الله به طريقا الى الجنة . " [6]

---

[1] - محمود خليل ابو دف **جودة التعليم في التصور الاسلامي مفاهيم وتطبيقات** بحث مقدم لمؤتمر الجودة في التعليم العام الفلسطيني كمدخل للتميز المنعقد بتاريخ 31.30 اكتوبر 2007 ،ص2

[2] - حسن حسين البيلاوي و اخرون، **مرجع سابق** ، ص183

[3] - اشرف السعيد احمد محمد **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية " رؤية اسلامية** " رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية جامعة المنصورة كلية التربية 2005 ،ص27

[4] - **نفس المرجع الانف الذكر** ،ص 30

[5] - محمد شاهين اسماعيل شندي **جودة التعليم من المنظور الاسلامي** ورقة قدمت الى توعية في التعليم الجامعي الفلسطيني يومي 5.3 جويلية 2004 المنظم بجامعة القدس المفتوحة بمدينة رام الله ص01 ** اخرجه ابو داود في سننه تحت رقم 3641** نفس المرجع الانف الذكر

[6] -أخرجه أبو داود (3641) ،والترمذي (2682) ، وابن ماجه (223) ، وأحمد (21715) المصدر :صحيح الترغيب

دلالات و مفاهيم اسلامية ذات الصلة بالجودة التعليمية :

ان مفهوم الجودة الشاملة في التعليم لكي يصبح جزءا فاعلا في حياتنا لابد ان يستدعي جميع المفاهيم الاسلامية المتعلقة لهذا المفهوم و التي مثلت عبر عصورنا التاريخية دوافع للعمل التعليمي على مستوى التنظير و التطبيق معا و لعل من اهم تلك المفاهيم. [1]

1/- **الاحسان** " وهو ضد الإساءة ويعني الإجادة وأحسنه أتقنه و يقال على وجهين احدهما الإنعام على الغير و الثاني إحسان في فعله أو عمله وقد أمر الله به في غير موضع من كتابه الكريم إذ قال تعالى **(و احسنوا إن الله يحب المحسنين)** البقرة 195

وقال تعالى **(وقولوا للناس حسنا)** البقرة 83 وغيرها من الآيات وفي هذا جاء رد الفضيل بن عياض " عندما سئل عن احسن العمل " في قوله تعالى **" لنبلوكم أيكم أحسن عملا "** الملك 02

قال أحسن العمل أخلصه و أصوبه و عليه فالإحسان في العمل ذو شقين هو إستخدام أقصى درجات المهارة و الاتقان و الثاني هو التوجه بالعمل الى الله و الشعور بمعيته وإطلاعه على أعمال الانسان. [2]

2/- **الاصلاح** " وهو نقيض الإفساد وهو ثمرة الإيمان الحقيقي بالله وكل اياته تدعو الى ازالة الفساد و القضاء عليه فنجد من قوله تعالى " **إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت** " هود 88 وهو بهذا يقوي معاني الجودة الشاملة.

3/- **الشورى** " وهو اجتماع القوم على امر ليستشير كل واحد منهم صاحبه و يستخرج من هذا التشاور اجود الأراء و افضلها و احسنها و لعل من دلالات القران سورة أنزلت وهي (سورة الشورى) فهي من المبادئ الاسلامية لتحقيق الجودة الشاملة داخل العملية التعليمية.

4/- **الامر بالمعروف و النهي عن المنكر** " المعروف هو كل فعل او قول او قصد حسن شرعا و المنكر هو كل فعل او قول او قصد قبيح شرعا وبمقتضى هذا الامر ومن قوله تعالى " **كنتم خيرامة اخرجت للناس تامرون بالمعروف و تنهون عن المنكر و تؤمنون بالله** " آل عمران 110 وشرع مفهوم الامر بالمعروف و النهي عن المنكر داخل المجتمع الاسلامي ومنه المؤسسات التعليمية. [3]

5/- **مفهوم الإخلاص في العمل**" ذلك إن المسلم لا يرضى بمجرد أداء العمل المطلوب منه بل يحرص أن يكون هذا العمل صالحا لوجه الله تعالى لقوله "**وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء** " البينة 05 وإخلاص العمل يقوي الإرادة و يصوب العمل مما يضيف بعدا جديدا لمفهوم الجودة الشاملة في الاسلام ويجعلها جودة أكثر صوابا و اقترابا لمرضاة الله.

6 – **مفهوم العلم** " فمنذ نزل القران الكريم بآياته على المسلمين وهو يؤكد على ضرورة العلم و اهميته في الحياة المسلمين بقوله تعالى "يرفع الله الذين آمنوامنكم و الذين أوتوا العلم درجات "

---

[1] - حسن حسين البيلاوي ، **الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات**. الطبعة الثانية. عمان: دار المسيرة،2012ص188

[2] - اشرف السعيد احمد محمد، **مرجع سابق** ،ص ص(222.219)

[3] - سوسن شاكر مجيد محمد عواد الزيادات، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة و التعليم ، **مرجع سابق** ،ص ص 32.31

(المجادلة 11) وهذا ما جعل المسلمين يبرزون في شتى مجالات العلوم و أهميته في حياة الأفراد هو أحد متطلبات تحقيق الجودة الشاملة.

7-**مفهوم الحكمة** " وهي العلم بحقائق الأشياء على ماهي عليه و العمل بمقتضاها ولقد ورد لفظ الحكمة في القران الكريم في العشرين موضعا حيث جاء في قوله " يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا " البقرة 269 " و الحكمة درجة اعلى من العلم فهي تتضمن معرفة الحق و العمل به و الإصابة في القول و العمل و مفهوم الحكمة الإسلامي يضفي دلالات كثيرة على مفهوم الجودة الشاملة الاسلامي ويثيره و يغنيه و يقويه.

8-مفهوم الشعور بالمسؤولية " فالمسلم لديه شعور بالمسؤولية الكـــاملة عن جميع أعماله وأقواله و جوارحه يقول تعالى " إن السمع والبصر و الفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا " وقوله صلى الله عليه وسلم " ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع " و تمكن هذا المفهوم من نفوس اطراف العملية التعليمية من إدارة وأستاذ جامعي و طالب من اكبر دعائم نجاح الجودة بمعناها الاسلامي الشامل ومما لاشك فيه ان هناك غيرها من المفاهيم مثل الاخلاص في العمل و مفهوم القيادة الاسلامي العدالة ،الرقابة و العمل ، الوقت ،القدوة ،التعاون ،الثواب ،العقاب ،مفهوم الأخوة الإسلامية إلى غيرها من المفاهيم الكثيرة التي غرسها الاسلام و كلها كما نرى مفاهيم تؤكد و تدعم مفهوم الجودة الشاملة بمعانيه ودلالاته الإسلامية.[1]

ثانيا : معايير جودة الاهداف التعليمية من المنظور الاسلامي

تعرف الاهداف التعليمية بأنها مايريده المجتمع لنفسه و لهذا فهي تضم في طياتها صورة المجتمع و نوع الفرد ومستوى الحياة في المجتمع فيما يرى آخرون أن الاهداف التعليمية هي تلك التغيرات التي يراد احداثها في سلوك الفرد وفي ممارساته و اتجاهات المجتمع او المجتمعات الانسانية وعليه فان الهدف العام للتعليم من المنظور الاسلامي هو تحقيق سعادة الدارين للفرد و بصورة اكثر تحديد فهو تنشئة الإنسان فكريا و عقليا وجسديا و جماليا و خلقيا و تزويده بالمعارف و الاتجاهات و القيم و الخبرات اللازمة لنموه السليم طبقا لاهداف الرسالة الاسلامية أما الماوردي فيرى أن التربية الاسلامية تهدف الى اعداد الفرد للدنيا و الاخرة على حد سواء.

وقد حرصت نظم التعليم الاسلامية على الارتقاء بأهداف التعليم بغية انسجامها مع الهدف السامي الأعلى تلبية لتوجيهات الخالق عز وجل ومن أبرز المعايير التي خضعت لها اهداف التعليم والبحث العلمي وفقا للمبادئ الاسلامية [2] والتي نذكرها فيمايلي:

- ينبغي للاهداف ان تكون واقعية قابلة للتحقيق وفقا لقدرات و استعدادات المتعلمين و بما يتيح المجال لاطلاق طاقاتهم و قدراتهم الابداعية .

[1] - حسن حسين البيلاوي ، مرجع سابق ،ص ص (193.190)

[2] - سوسن شاكر مجيد ، محمد عواد الزيادات ،الجودة في التعليم "دراسات تطبيقية " ،مرجع سابق ، ص ص33.31

- أن تكون الاهداف شاملة لكافة جوانب شخصية المتعلم الجسمية و العقلية و الانفعالية و الخلقية و الروحية و الاجتماعية لقوله تعالى " مافرطنا في الكتاب من شيء " (الانعام 38)
- ان تؤكد على الربط بين الجوانب النظرية و العملية في عملية توازن وفقا لحاجات الافراد و المجتمع لقوله تعالى "ياايها الذين امنوا لم تقولون مالا تفعلون " يقول الامام الغزالي " لابد أن يطبق الطالب ما تعلمه لأن العلم بلا عمل جنون و العمل بغير علم لا يكون" تؤكد على استمرارية التعلم و تعزيز قدرات المتعلم على التعلم الذاتي وهو ينسجم مع كثير الأمثلة وفي هذا قال الإمام أبو حنيفة لتلميذه أبي يوسف "من ظن أنه يستغني عن التعليم يوما فليبك على نفسه".
- ان تؤكد الاهداف على إثارة التفكير العلمي و البحث و الاستقصاء مع الحرص على تحرير عقل الفرد من الخرافات و الدعوة الى التفكير والبحث والاستقصاء وقوله تعالى" يتفكرون في خلق السموات و الارض" آل عمران 191 [1].
- ان تكون الأهداف مفتوحة النهاية قابلة للتطوير وفقا للمستجدات و المتغيرات بما ينسجم مع حاجات الافراد و المجتمع و الامة لمساعدتها في تحقيق التنمية و معالجة مشكلاتها وهذا ينسجم مع الاية الكريمة " ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا بأنفسهم" الرعد 11 .
- ان تؤكد الاهداف على استثمار حواس المتعلم في عملية التعليم مصداقا لقوله تعالى " هو الذي أنشأكم و جعل لكم السمع و الأبصار و الأفئدة قليلاما تشكرون " الملك 23
- ينبغي أن تؤكد الاهداف على تعزيز شخصية الفرد و اعتزازه بانتمائه الإسلامي و إحترام ذاته مع التأكيد على البعد الأسمى في رسالة الإسلام ويأتي هذا إنسجاما مع الاية الكريمة "ولقد كرمنا بني ادم "(الاسراء 70)
- أن تؤكد الأهداف على مبادئ الديمقراطية و العدل و المساواة و إحترام إنسانية الإنسان
- التأكيد على أهمية الوعي البيئي و التفاعل الايجابي مع مكونات البيئة المحلية و استثمار موجوداتها و الحفاظ عليها تأكيدا لقوله تعالى " هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فأمشوا في مناكبها و كلوا من رزقه وإليه النشور " الملك 15 [2]

ثالثا : مقومات جودة التعليم و البحث و آليات ضمانها في التصور الاسلامي

اكدت التربية الاسلامية على ضرورة تبني حملة من المقومات و الاليات و إستخدام التقييم للتحقق من إتقان التعلم لعل من أبرزها مايلي :

- الإعداد الجيد للمعلم قبل التقدم لقوله تعالى " ولا تقف ماليس لك به علم إن السمع و البصر و الفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا " الاسراء .36

[1] - محمد شاهين اسماعيل شندي، مرجع سابق ،ص 09

[2] - سوسن شاكر مجيد محمد عواد الزيادات، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة و التعليم ، مرجع سابق ،ص ص 35.34

- اختيار أصحاب الكفاءة وفق معايير محددة لقوله لأبي ذر رضي الله عنه " يا أبا ذر إنك ضعيف و انها مانة و إنها يوم القيامة خزي و ندامة إلا من أخذها بحقها و ادى الذي عليها " مسلم 1457ج و قوله تعالى "يا أبت إستأجره إن خير من استأجرت القوي الامين " القصص .26

استدامة النمو المهني لدى العاملين و التعاون و العمل بروح الفريق لقوله تعالى " و تعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الاثم و العدوان " المائدة 2 و التزام مبدا الشورى و تبادل الراي و قوله تعالى " وامرهم شورى بينهم " الشورى 38 بالاضافة الى استخدام التحفيز من قوله تعالى " ولا تبخسوا الناس اشياءهم " الاعراف 151.

- التقييم المستمر للأداء مع تفعيل جهاز الرقابة و المحاسبة لقوله صلى الله عليه وسلم " إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ ذلك ام ضيعه " وقول الله تعالى "وكان الله على كل شيء رقيبا " الاحزاب 52.
- الاستبقاء على الهمة العالية فهي من العوامل المساعدة على اتقان العمل[1] كما أن هناك معايير للتقييم نجد من اهمها :
- تعدد وسائل التقييم مع شمولها لكافة مجالات التعلم ضف الى ذلك تعدد مجالات التقييم و استمراريته (أي التقييم التكويني و الختامي) و يراعى في ذلك قدرات و استعدادات المتعلمين و الفروق الفردية بينهم و قصد الاستفادة من نتائج التقويم لا بد من توظيفها في خدمة عمليتي التعليم والتعلم [2] كل هذا لابد من أن ينطلق من إمتلاك المعلم لمهارات التقويم وفي هذا أشار الماوردي إلى أنه ينبغي أن يكون للعالم فراسة يتوسم بها المتعلم ليعرف مبلغ طاقته وقدر إستحقاقه ليعطيه مايتحمله بذكائه أو يضعف عنه بلادته فإنه أروح للعالم وأنجح للمتعلم، وإذا أمعنا النظر في مفاهيم الجودة ومتطلباتها في العصر الحاضر فهي تذهب كثيرا للحد الذي يذهب إليه الإسلام في مجال المعرفة وهو يمثل ثقافة الجودة والمسؤولية والمساءلة والمحاسبة ودرجة أداء العمل و إتقانه[3].

المطلب الثالث : ماهية الجودة البحثية (البنية و الركائز)

أولا : ماهية الجودة البحثية :

قبل الحديث عن الجودة البحثية و تعريفها فانه لا بد من التطرق الى جملة من المفاهيم المتعلقة بالجودة في المؤسسات الجامعية حيث يحدد ميدل هيرست **Midle hurst** أربع طرق مختلفة يتم من خلالها استخدام مفهوم الجودة في مؤسسات التعليم العالي، فيرى أن الجودة تمثل سمة

[1] - نفس المرجع الأنف الذكر ، ص ص(33.41)

[2] - محمد شاهين إسماعيل شندي ، مرجع سابق ، ص ص(22.23)

[3] - سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات ، إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة و التعليم ،مرجع سابق ، ص42

محددة، أو توجها معينا، والجودة كدرجة للإنجاز، والجودة كمستوى عال من الأداء والإنتاجية التي ينظر إليها على أنها معيار يتم من خلاله الحكم على مستوى الأداء[1].

إن مصطلح الجودة في البحث العلمي يعني الوفاء بجميع متطلبات العملية البحثية العلمية، لتحقيق نوعية الإنتاج التي يتعين تحقيقها في مختلف قطاعات التنمية.

ويرى جودة البحوث العلمية ضرورة وطنية وقومية أكيدة وليس كما يتصور البعض على نحو خاطئ في أنها تمثل نوعا من الإنفاق الخدمي الذي ليس له مردود مادي ملموس، أو أنها تحصيل حاصل للتفاعلات في إطار منظومة البحث العلمي[2].

و يوضح المفكر **هارفي جرين Harvey Green** أن الجودة في التعليم الجامعي يمكن أن تنتظم في عدة مداخل من بينها الجودة باعتبارها مرادفا لمحاولة الوصول للكمال **quality as Perfection** و هو ما يعرف بالمفهوم التقليدي للجودة أو بالمفهوم المطلق و الجودة بهذا المعنى كما يؤكد **ساليز** تكاد تحظى بالقبول من الجميع ، فالعديد منا يرغبها ، و القليل منا يمتلكها ،و يتضمن هذا المدخل عدة متغيرات رئيسية هي:

أ. الجودة بمعنى التفرد **Quality as distinctive**: وهذا المفهوم مرتبط بما يعرف بالتفرد أو المستوى العالي في الشيء، وبمنظور الصفوة للجودة العالية كما هو الحال عند النظر إلى جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة، وجامعة السربون في فرنسا، والجودة بهذا المفهوم متأصلة في طبيعة الشيء، ولا يمكن الحكم عليها استنادا إلى المعايير، حيث لا تحتاج –أي الجودة – إلى تحديد أو إثبات نظرا لوجوده أصالة، وبالتالي لا تخضع الجامعة لعمليات رقابة خارجية لإثباتها والقول عنها أنها ذات جودة

ب. الجودة بمعنى التميز :**Quality as Excellence** والجودة في ظل هذا المعنى تستخدم بالتبادل مع مصطلح الامتياز، حيث يمكن رؤيتها إما من خلال المعايير العالية الأداء، أو الأخطاء الصفرية به، والتي تعني التميز في المدخلات والمخرجات على السواء .

ج. الجودة بمعنى تحقيق المعايير **Quality as Attainable Criteria:** في ظل هذا المفهوم يرتبط تحقيق الجودة بقدرة المؤسسة على إحراز المعايير الموضوعية والمطابقة للمواصفات الفنية المحددة، وهنا تتجلى أهمية الرقابة الخارجية والداخلية في قياس مدى تحقيق تلك المعايير.

د. الجودة بمعنى تحقيق الهدف **Quality as Fitness for Purpose**: وهذا المدخل يعبر عن المفهوم النسبي للجودة، والذي يصبح من المفاهيم البراجماتية والأكثر قابلية للتطبيق، حيث يرى البعض أن الجودة تتمثل في قدرة المؤسسة أو المنظمة على تحقيق الأهداف المنسوبة إليها بالكامل وليس بكمية مقبولة [3].

---

[1] - يحي مصطفى كمال، **نظم تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها**. القاهرة: دار العالم العربي، 2009، ص 36

[2] - أقطي جوهرة ، بن واضح الهاشمي ، **مرجع سابق** ، ص 58

[3] - يحي مصطفى كمال، **مرجع سابق** ، ص ص (36-37)

لذا فإنه فيما يتعلق بماهية الجودة البحثية ، تشير الأدبيات إلى أنه غالبا ما ينظر إلى الجودة أو التميز البحثي على أنه مرادف للعلم ذي الجودة العالية، فالسعي إلى تحقيق التميز البحثي في حد ذاته أمر عادي وغير مستغرب داخل المجتمعات العلمية، فالمحرك الرئيس والهدف الأساسي الذي يقود أي باحث أو مجموعة بحثية، هو تحقيق التميز البحثي من خلال المساهمة في زيادة المعرفة الإنسانية، والبناء على آخر ما تم التوصل إليه، في المجال البحثي.

إلا أن قضية التميز البحثي-وعلى الرغم من أهميتها- لم تكن قط مجالا للنقاش أو الجدال العلمي فيما مضى، أما الآن فقد أصبحت القضية التي لم تحسم بعد، إذ يتم بعد تحديد المعنى المحدد لها، فمنذ حوالي ثلاثين عاما مضت لاحظ روبرت ميرتون عالم الاجتماع الشهير أمرا مثيرا للاهتمام وهو: أن الكثيرين منا على قناعة بأنهم يعلمون مانعينه بالجودة(التميز)،إلا أنهم يفضلون أن لا يطلب إليهم أحد توضيح هذا المعنى، فالحقيقة أنه كلما أحسسنا أننا اقتربنا من الفكرة ابتعدنا ووصلنا إلى لا شيء.

ومما زاد من صعوبة الأمر، أن مجال جودة البحوث وتميزها قد أخذ اتجاها نفعيا جديدا صاحبه اتخاذ الجودة البحثية للمظهر الاقتصادي، والذي تشكل من ضرورة التأكيد على التنافس بين المشتغلين بالبحث، ونشأة العديد من مراكز التميز البحثية، وكرد فعل طبيعي أضحت جودة البحوث و تسويقها من الأهداف الأساسية للمؤسسات الرسمية التي تصيغ سياسات البحوث، كما أضحى العمل على إبداع المعرفة وإيجاد معرفة فنية علمية ذات جودة عالية، والعمل على نقلها لمستخدميها، والاستثمار التجاري لهذه المعرفة، من أهم ثلاث محركات لجودة البحوث في الوقت الحاضر.

وبالنسبة إلى الهيئات المهتمة بقضية الجودة البحثية سواء أكانت وكالات مانحة أو مؤسسات حكومية، فإنها تنظر إلى التقييم الشامل للبحث والموجه نحو تحليل الأساسيات الضمنية والفحوصات العميقة للمشكلات المنهجية على أنه من الطرق القديمة للغاية، إذ أنها تسعى إلى الوصول لمجموعة من السمات الجلية للجودة البحثية من أجل استخدامها بشكل استراتيجي و إجرائي، وإذا كان التميز أو الجودة العالية للبحث تشير بشكل مباشر إلى مخرجات وأنشطة وقدرات بحثية عالية الجودة، وحيث أنه لا توجد معايير فاصلة و مقبولة، أو حتى مقاييس ملائمة ونماذج محددة من شأنها تحديد هذا التفوق أو التميز البحثي بلغة تعبر تعبيرا حقيقيا عن جودة القدرات أو الأداء البحثي، فإن هذا المعنى يعد معنى سياقيا يتأثر بالظروف المحيطة به دون أن يضع معايير ثابتة للحكم.

واتفاقا مع ما سبق بيانه، فإن صياغة مفهوم محدد وثابت للجودة البحثية يعد أمرا صعبا ذلك أن خصائص الجودة البحثية ومؤشراتها تختلف باختلاف البيئة البحثية التي تقاس فيها، فالبحوث الصادرة عن بعض الجامعات في الدول النامية والتي قد تتسم بالجودة العالية، قد لا ترقى إلى ذلك المستوى في الدول المتقدمة، أو حتى في دولة نامية أخرى، كما أن المؤشرات التي تكون مقبولة اليوم للحكم على الجودة البحثية قد تعود غير صالحة في الغد، إضافة إلى أن ما يصلح للحكم على

جودة بحث قد لا يصلح للحكم على جودة بحث آخر، وهو ما يعني أن مؤشرات الجودة البحثية منها ما قد يكون عام ومنها ماهو خاص، ومنها ماهو ثابت ومنها ماهو متغير، إلا أن كل ذلك لا يعني أنه ليس هناك بعض المقاييس العالمية التي يمكن استخدامها للحكم على جودة البحوث العلمية خاصة تلك التي يؤخذ بها في الدول المتقدمة والتي ترتبها-أي الدول المتقدمة- في مراتب التميز العلمي، كما أنه توجد أيضا عوامل محددة يمكن من خلالها توفير البيئة اللازمة لخلق مجتمع بحثي متميز.

ويمكننا في هذا السياق التأكيد على المحركات الثلاث الأكثر أهمية التي يتضمنها مفهوم التميز البحثي هذه الأيام كأبعاد أساسية، أو لنقل أولية للحكم على الجودة البحثية..وهي:

- إبداع معرفة علمية وفنية جديدة ذات جودة عالية.
- نقل تلك المعرفة للمستخدمين والمجتمعات.
- تسويق واستثمار تلك المعرفة.[1]

ثانيا : ركائز الجودة البحثية

على قلة الدراسات التي اهتمت بجانب تحديد الركائز الأساسية في عملية تجويد البحث العلمي فقد لفت انتباهنا دراسة مهمة جدا في هذا الصدد و هي مترجمة لمجموعة من الباحثين على رأسهم كارول ج بلاند في كتابهم " **القسم الجامعي المنتج للبحوث- استراتيجيات من أقسام جامعية متميزة –"** حيث يمثل تجربة لـ 40 سنة من العمل التجريبي الذي قام به باحثون عدة ، حيث توجد مجموعة محددة من الخصائص التي تيسر العمل البحثي ، و التي حين تضاف الى استراتيجيات مختلفة يمكن أن تعطي مستويات عليا من انتاجية ذي جودة عالية تدوم على مدى الأيام ، و يمكن توزيع هذه الخصائص في ثلاثة مجالات عامة ، هي :

1- خصائص الفرد الباحث (عضو الهيئة التدريسية)
2- البيئة التي يجد الباحث نفسه فيها (القسم أو الكلية أو الجامعة)
3- قيادة المؤسسة (رئيس القسم ، عميد الكلية ،مدير مخبر ....) التي في ظلها تجري البحوث

هذه الأركان الثلاثة للانتاجية تعمل معا ، وكل ركن فيها يعتمد على الركنين الآخرين و ذلك كله لغرض دعم الهيكلة العامة للمشروع البحثي ، و هي تؤثر في بعضها بعضا و الخصائص جميعا ينبغي أن توجد لكي تنشأ مؤسسة بحثية هي الأجود و الأكثر انتاجية و فيما يلي نعرض أهم الركائز للجودة البحثية :

أ- خصائص الفرد التي تسهل العمل البحثي :

1- التكيف وفق ما تقتضيه الحاجات الاجتماعية، يعرف جيدا القيم والقواعد والتوقعات والقوانين التي له تأثير في الأساتذة المتمرسين(مثال ذلك، أعمال البر والخير، والحرية الأكاديمية).

[1] يحي مصطفى كمال الدين. ،مرجع سابق،ص ص(38،40).

2- التحيز :لديه دافع للاستكشاف والفهم ومتابعة أفكاره والسعي لتقدم المجتمع والإسهام فيه عبر الابتكار والاكتشاف والعمل الإبداعي.

3- معرفة جيدة باختصاصه العلمي :ملم بكل الأعمال المنشورة الرئيسة-ضمن مجال بحثه- وكذلك بالمشروعات المنفذة والنظريات المخالفة للبحث، و أسماء الباحثين المهمين ومصادر التمويل الكبرى.

4- مهارات أساسية ومتطورة في البحوث:لا يجد صعوبة في الدراسات الإحصائية ومخطط الدراسة وجمع البيانات والمنهجيات المتطورة المتبعة في مجال بحثه.

5- المشروعات المتزامنة: يشغل نفسه بمشروعات متعددة ومتزامنة، وذلك لتكون له وقاء يخفف خيبة الأمل فيما لو تعثر أحد المشروعات أو فشل[1].

6- التكيف وفق الظروف والأوضاع: أن يكون ملتزما بالأنشطة الخارجية (مثل اللقاءات على المستوى الإقليمي والوطني، والتعاون مع الزملاء) والأنشطة داخل المؤسسة (مثل التخطيط للمناهج والحوكمة في المؤسسة).

7- الاستقلالية والالتزام: لديه الحرية الأكاديمية ويخطط لوقت ويحدد أهدافه، لكنه في الوقت نفسه ملتزم نحو مؤسسته ويضطلع بدور مفيد له مغزى داخل هذه المؤسسة.

8- عادات العمل لديه عادات أصيلة ومنتجة منذ بداية عمله العلمي.

يقول **جون ديكسون** أن هناك درجة متزايدة من القبول على الصعيد الدولي و الحكومي بأن ممارسة البحث العلمي تشكل مهنة من المهن و هو نفس التعبير المستخدم في ديباجة توصية اليونسكو لعام 1974 "إن هناك حاجة الى تدابير حكومية لايجاد أوضاع عادلة و ملائمة للمشتغلين بمهنة البحث العلمي ، مع مراعاة المسؤوليات التي تنطوي عليها أعمال تلك المهنة و الحقوق اللازمة لأدائها ،حيث أن الاعتراف بالمهنة و تنظيمها يعطي دفعة قوية لعملية البحث العلمي ، مما يعمق حماسهم و التزامهم البحثي أو الأخلاقي المتصل بذلك و عندها تبدأ عملية الابداع و التطوير و تشهد وتيرة تصاعدية بشكل أفضل [2] .

يمثل الإعداد الجيد للباحثين بالجامعات والمؤسسات البحثية، أحد أهم العوامل الجوهرية -إن لم يكن أهمها على الإطلاق- التي تؤدي إلى إعداد بحث علمي يتسم بالجدة والتميز، فعلى الرغم من تعدد العوامل المؤثرة في جودة البحث العلمي، والتي تتمثل في وجود سياسة بحثية واضحـــــــة، و إدارة بحثية فعالة، ومناخ بحثي ملائم، وتمويل بحثي مناسب، وغيرها من العوامل الأخرى، إلا أن تحقيق التأثير الإيجابي لكل هذه العوامل حال وجودها، يتوقف على وجود ذلك الباحث القادر على توظيف تلك العوامل واستثمارها بشكل يسهم في إخراج بحث علمي متميز، ومن ثم باتت قضية إعداد

[1] - كارول ج. بلاند وآخرون. القسم الجامعي المنتج للبحوث استراتيجيات من أقسام جامعية متميزة. الرياض : مكتبة العبيكان، ص32.

[2] - غالب فريجات ، ثقافة البحث العلمي ، مرجع سابق ، ص ص (77-78)

الباحث العلمي المتميز بالجامعات وإكسابه المهارات والقدرات التي تجعله قادرا على القيام بإجراء البحوث المتميزة، أو ذات جودة عالية.[1]

ب- الملامح المسهلة للعمل البحثي في المؤسسات

1- التوظيف والانتقاء :تبذل المؤسسة جهودا جبارة لاستقدام أفراد وتوظيفهم، وذلك ممن يتوافر لديهم التدريب الجيد والأهداف والالتزام والتكيف مع الحاجات المجتمعية بما يتواءم مع المؤسسة.

2- أهداف واضحة:هي أهداف مشتركة ظاهرة للعيان وتنسق عمل الأفراد، والبحوث فيها وتحظى بأولوية تفوق الأهداف الأخرى أو تعادلها.

3- الثقافة: الأفراد في هذه المؤسسة تجمع بينهم وتشد بعضهم إلى البعض الآخر قيم وممارسات مشتركة لها صلة بالبحوث، ويشعرون فيها بالارتياح عندما يجربون أفكارا جديدة.

4- مناخ إيجابي لعمل الجماعة.:يتسم هذا المناخ بمعنويات عالية، وروح الابتكار، والإخلاص للعمل، وتقبل الأفكار الجديدة، وتواترية التفاعل، ودرجة عليا من التعاون، ومستوى منخفض من تسرب الأفراد، وعلاقات جيدة بين الرئيس والمرؤوس، ومناقشة صريحة منفتحة عند الاختلاف في الرأي.

5- الإرشاد :يجد أعضاء هيئة التدريس المبتدئون ومتوسط المرتبة من يمد لهم يد العون ويتعاون معهم من الأساتذة القدامى.

6- التواصل : يتاح لأعضاء المؤسسة تواصل موضوعي ومتكرر(ليس فقط على الصعيد الاجتماعي) وقد يكون هذا التواصل بأقرانهم من الباحثين داخل المؤسسة وخارجها ارتجاليا أو رسميا.

7- الموارد : يتاح للأعضاء الحصول على موارد كافية مثل التمويل والتسهيلات وخاصة الموارد البشرية(مثل النظراء المحليين بهدف الدعم، والمساعدين في البحوث، والاستشاريين الفنيين).

8- الزمن المخصص للعمل : يكون لدى الأعضاء مدة زمنية جيدة لا يداخلها انقطاع، ليكرسوا جهودهم للأنشطة العلمية والبحثية.

9- التنوع(في الخبرة والحجم) يقدم الأعضاء وجهات نظر مختلفة بحكم التفاوت في مستويات الدرجات العلمية ومقاربة المشكلات والتخصص العلمي، وتكون الجماعة مستقرة وحجمها يفوق العدد الحرج أو يساوي.

[1] يحي مصطفى كمال الدين، نظم تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها، مرجع سابق، ص 40.

10- المكافآت : تقدم المكافآت للبحوث بطريقة عادلة ومنصفة وطبقا للمستويات المحددة للإنجاز، وتتضمن المكافآت المحتملة جوائز نقدية أو ترقية في المرتبة والدرجة والتقدير ومسؤوليات جديدة.

11- الفرص : تقدم فرص التطور المهني على نحو روتيني للأعضاء يضمن أيضا نموهم المتواصل وحيويتهم المستمرة.

12- تنظيم لا مركزي :تكون هيكليات الحوكمة مسطحة مركزية إنما مدعومة بأهداف مشتركة وواضحة وقيادة تشاركية حازمة و أنظمة جيدة للتغذية الراجعة.[1]

ج - مزايا القائد التي تسهل إنتاجية البحوث:

1- يحظى باحترام كبير لكونه عالما، ويتصف بكونه راعيا ومعلما مرشدا ونموذجا يحتذى في نظر أعضاء الجماعة.

2- لديه" توجهات بحثية" وقد استوعب جيدا مهمة الجماعة التي تركز على البحوث.

3- قادر على القيام بجميع الأدوار القيادية المهمة(مثل إدارة الأفراد والموارد، قادر على جمع الأموال اللازمة، والمدافع عن الجماعة، وصاحب رؤية).

4- يجعل مهمة الجماعة و أهدافها المشتركة ظاهرة ومرئية أمام جميع الأعضاء.

5- يتبع الأسلوب القيادي التشاركي، فهو:

- يعقد اجتماعات دورية لها أهداف واضحة.
- يضع الآليات الرسمية ويحدد التوقعات لجميع الأعضاء ليسهموا في صنع القرار.
- يجعل المعلومات ذات الجودة العالية متاحة للجماعة دون عناء.
- يجعل الأعضاء يشعرون بامتلاك المشروعات ويثمن أفكارهم.
- يطبق بنجاح البرامج التي تعنى بالعديد من المزايا والخصائص الفردية والمؤسسية، التي تسهل إنتاجية البحوث.

فوضع هذه المزايا جميعا معا ،وهذا الكم من الدراسات التي أجريت على المؤسسات المنتجة للبحوث يمكن أن تفرز لنا رسالتين مهمتين، هما:

- **أولا:** إن هذه المجموعة التي تضم الخصائص الفردية والبيئية والمؤسسية لها دور رئيس في إنتاجية المؤسسة للبحوث، ونجاح الأفراد في عملهم البحثي يعتمد على ما لديهم من علم ومعرفة وعلى مهاراتهم وما لديهم من دوافع تحفيزية، لكنها تستند أيضا إلى عمق وعرض الدعم المقدم لهم من مؤسساتهم، ويمكن لهذا الدعم أن يتخذ شكل الموارد (موظفون وتمويل)، وزمنا محميا للعمل، و أنشطة بناء ثقافة، وتنسيق الأهداف، و أساليب قيادية، بالإضافة إلى عدد كبير من العوامل البيئية-معظمها يهيئه رؤساء الأقسام وغيرهم من القادة الأكاديميين.

[1] كارول ج. بلاند وآخرون. مرجع سابق.ص 34.

- **ثانيا:** وأكثرها أهمية ،إن هذه الخصائص و المزايا الفردية و البيئية و القيادية تعمل جميعا معا ، بحيث تعتمد كل منها على الأخرى ،فهي عريضة الامتداد و متبادلة التعزيز و التعاون ، وهذا يعني أن أعلى مستويات الانتاجية البحثية تتحقق عندما توجد هذه الخصائص كافة ، و حين يكون ثمة تفاعل ناجح فيما بينها[1]

[1] - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 37

خلاصة

إن الحديث عن قضايا الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي قادنا إلى تأكيد تغير المفاهيم والأطر الفلسفية والبنيوية لوظائف التعليم العالي وإزدياد أهمية البحث العلمي يوما بعد يوم بمؤسسات التعليم العالي لما له من أثر في الرفع من القيمة السوقية والتجارية للجامعة البحثية التي أضحت النموذج الحديث للجامعة.

إن أهمية البحث العلمي تنبع أساسا من التطور التكنولوجي وثورة المعلومات التي يعرفها عالم اليوم، وعليه فرقي الجامعات أصبح رهينة تطور الأدوار الوظيفية لديها من اهتمام أكبر بقضايا المجتمع وخدمة قضاياه و إيجاد الحلول المناسبة لها عبر الإبداع والابتكار ودعم البحث العلمي لديها.

إن التدرج في مفاهيم الجودة لاسيما البحثية منها يؤكد على السعي إلى تحقيق التميز البحثي بغض النظر عن اختلاف خصائص ومؤشرات الجودة البحثية والتي تختلف باختلاف البيئة البحثية التي تقاس فيها على الرغم من وجود معايير عالمية شكلت مع مرور الوقت و أصبحت تمثل نماذج دولية يستعان بها في الحكم على جودة البحث العلمي لدولة أو جامعة ما، مما شكل تراتبية وتصنيفات عالمية.

الفصل الثاني:
تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها في ظل تحقيق التميز المؤسسي

تمهيـــــــد :

منذ سنوات عديدة وقضية الجودة تشغل بال المهتمين في كل مكان ومجال، إذ انتقل العالم من مرحلة الأداء إلى مرحلة أخرى فرضها التنافس العالمي وهي جودة الأداء، وعلى الرغم من أن البعض قد يعتقد أن تأثيرات هذه المرحلة تنصب فقط على التصنيع والتجارة باعتبارها المقومات الأساسية للاقتصاد، إلا أن المتخصصين والمهتمين قد أدركوا أن جودة الأداء أمر لازم لكل مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل والعلمية أيضا.

من هنا جاء فصلنا هذا ليتكلم عن مجال الجودة وتحديدا جودة الأداء البحثي، فبعد أن شرعت إنجلترا في الثمانينات من القرن العشرين في بناء نظامها الرائد لتقييم الجودة البحثية، واتجهت كثير من دول العالم إلى الأخذ بحذوها وبدأت في بناء نظمها الخاصة لتقييم الجودة البحثية الخاصة بها، بعدما رأت الانعكاسات الإيجابية لهذا النظام على جودة الأداء البحثي بالجامعات والمؤسسات البحثية، فجاء نظام تقييم الجودة البحثية في هونج كونج وغيرها من الدول الأخرى.

وقصد معالجة الإشكاليات المرتبطة بالفصل الثاني سنحاول التطرق اليه من خلال :

- **المبحث الأول: تقييم الجودة البحثية بالجامعات و آثرها**
- **المبحث الثاني: مستويات تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها**
- **المبحث الثالث: أبعاد مؤشرات الجودة البحثية ومكوناتها في ظل التميز المؤسسي.**

المبحث الأول : تقييم الجودة البحثية بالجامعات و أثرها

لقد تم تطوير مفهوم الجودة وفق منظور نظري في وسط التعليم العالي ،حيث تفترض نظرية التوافر المحدود (**Limited supply**) بأن الجودة طبيعتها نادرة و بالتالي فالمنظور الهرمي لتوزيع الجودة ،لا يخص إلا عددا محدودا من مؤسسات التعليم العالي.

فيما تعرف نظرية الجودة الملازمة للمهمة (**Quality whithin mission**) الجودة بتطابقها مع خصوصيات المهمة و تحقيق الأهداف المرتبطة بها ، فالجودة تتكيف مع تنوع المهام شريطة أن يتم البرهنة على إنجازها ، وتعتبر **نظرية القيمة المضافة** أن مؤسسات الجودة ، هي تلك التي تتيح أحسن نمو لدى الطلاب و الأساتذة بتسهيل انتاجيتهم البحثية و تجويدها.

و أخيرا يمكن تمييز منهجية الجودة بالمستوى الذي تطبق فيه ،إذ يتم الحديث عن مراقبة الجودة بصفة عامة عندما نتأكد من مطابقة المنتوج مع المعايير و عن ضمانة الجودة عندما نتحقق من مطابقة الاجراءات ،وعن تحسينات الجودة عندما يتعلق الأمر بالتطابق مع السيرورة

و يهدف مفهوم الادارة عبر الجودة التامة الى ادماج المستويات الثلاثة بتحسين مستمر للعملية ، و للاجراءات و لمنتوج الخدمات و تحقيق رغبات جميع الفاعلين المعنيين .[1]

المطلب الأول: ماهية تقييم الجودة البحثية و دلالاتها

أولا: تعريف تقييم الجودة البحثية

يعرف التقييم بمعناه العام على أنه "تحديد قيمة الشيء أو مدى التوافق بين عمل مـــــــا و القيمة السائدة ، و يهدف التقييم إلى الحكم الموضوعي على العمل المقوم ، حيث يتم تحليل المعلومات و تفسيرها في ضوء العوامل و الظروف المؤثرة عليه، إذا فالتقييم هو عملية قياس تتضح بها عوامل النجاح و دواعي الفشل.[2]

كما يرى **الدكتور راشد المحمالي** أن التقييم هو : "الجهود التي يتم من خلالها منح قيمة للأشياء أو الأنشطة و الإمكانات. [3]

في حين ترى الدكتورة **رافدة عمر الحريري** أن القياس هو إعطاء قيمة رقمية للأشياء بينما التقييم تقدير قيمة الأشياء (التشخيص) ، في حين يعتبر التقويم علاج نقاط الضعف و تعزيز نقاط القوة (العلاج). [4]

---

[1]-- جون جوكوان ،" **تقويم جودة التأهيل فيما وراء الأرقام**" ،اشراف دونيس بيدار ، جون بيير بيشار ، **الابتكار في التعليم العالي** ،(ترجمة :محمد المقريني) . بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 ،ص 244

[2]- عبدالعزيز بن سلطان العنقري ، « تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية »، **المجلة العلمية** ، لقطاع كليات التجارة ،جامعة الأزهر ، العدد السادس ، يناير 2010 ، ص ص (433-434)

[3] - راشد بن محمد الحمالي ،« التقويم و الاعتماد أداة لضمان الجودة في جامعات العالم الاسلامي »، **مجلة الجامعة** ، العدد السابع ، جامعة حائل ، بدون تاريخ، ص 64

[4] - رافدة عمر الحريري ، **القيادة و إدارة الجودة في التعليم العالي** ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2010، ص 325

الشكل رقم 01 توضيح العلاقة بين كل من القياس و التقييم والتقويم

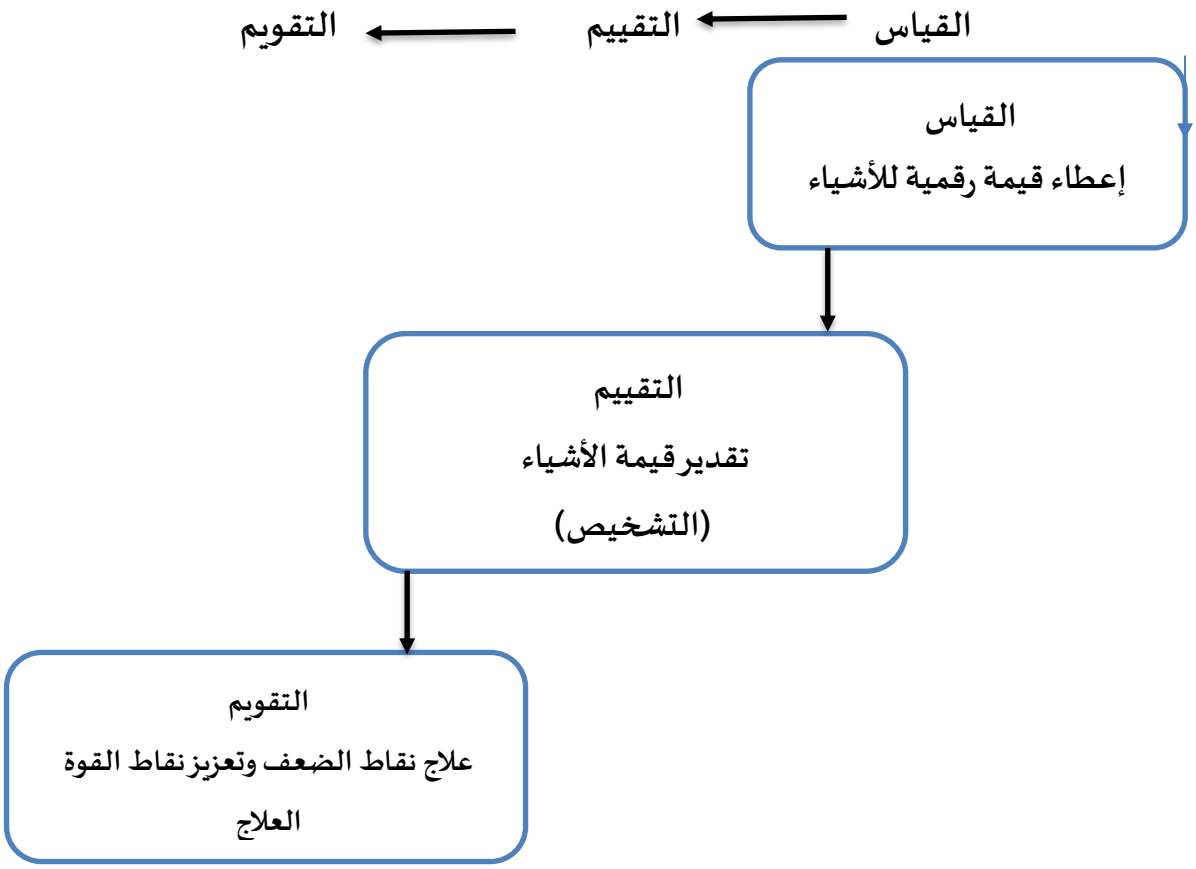

المصدر: رافدة عمر الحريري، مرجع سابق ، ص 325

لقد أصبح التقييم إحدى الكلمات الأساسية في مفردات التحديث و التطوير ، لأنه مبني على أسس تتضمن المعايير لتقييم واقع فيما يخص السياسات و المؤسسات و الجماعات و الأشخاص و من ثم إصدار حكم قيمي انطلاقا من حدود موضوعية تتعدى النزعات الفردية الذاتية.

لقد ابتكر نظام التقييم كمسار منهجي يهدف لقياس نتائج نشاط ما بغية زيادة فاعليته ، ومنذ بداية القرن العشرين ،طبق التقييم في حساب مردود العمل البشري.[1]

فالتقييم هو صيغة تشخيصية لمراجعة الجودة و تقييم التعليم و التعلم و البرامج ، اعتمادا على الفحص المطنب للمناهج ، و البنية التنظيمية ، و فاعلية المؤسسة ، و آليات مراجعة الجودة الداخلية للمؤسسات.

فهو عملية جمع منظم و قياس كمي و استخدام المعلومات من أجل الحكم على أو تكوين رأي عن الفعالية التعليمية ، وكفاية المناهج في مؤسسة التعليم العالي ككل (تقييم المؤسسة) ،

[1] - سوسن شاكر مجيد ، محمد عواد الزيادات ، مرجع سابق ، ص 321

وتشمل عملية التقييم الأنشطة الجوهرية لمؤسسة التعليم العالي (الأدلة الكمية و الكيفية للأنشطة التعليمية و النتائج البحثية).[1]

فعمليات تقيم الجودة في مجالات معينة مثل الجودة البحثية أو التعليمية أو كليهما داخل وحدات أكاديمية، وقد يأتي القياس قبل أو بعد الاعتماد ليعطي أحكام مدرجة (تصنيف وفق درجات معينة) عن مستويات الجودة الأكاديمية أكثر من أحكام مزدوجة عن مقابلة الحد الأدنى من المعايير.

-التقييم أو القياس غالبا ما يكون موجه لمستوى مقرر أو برنامج ليقوم أدائهما التنفيذي.

-قد يستخدم القياس مجموعة مؤتلفة من مؤشرات الأداء والدراسة الذاتية ومراجعين نظراء خارجيين.

-يمكن أن ينظم القياس بواسطة هيئة خارجية (مثل هيئة حكومية مستقلة) أو بواسطة المؤسسة نفسها.

-نتائج القياس غالبا ما تكون عامة وتصدر بطريقة تسمح بمقارنة المؤسسات.

-يظهر القياس جودة المؤسسة وفقا لرسالتها، وليس طبقا لمعايير عامة وعالمية للتميز الأكاديمي والتي غالبا ما تطمح إليها نخبة مختارة فقط.

-دورة القياس قد تأخذ مدى مابين 5-10 سنوات.

- قد يركز القياس على موضوعات مثل محتوى البرامج الأكاديمية، وتقدم ودعم الطلاب، وبرامج الدراسات العليا، ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس، وضمان جودة البرامج وفق معايير مناسبة قد تكون مبنية على معايير مؤسسات أخرى مناظرة. [2]

ثانيا: دلالات الجودة البحثية

تحتل أنشطة تقييم الجودة البحثية موقع الصدارة في الأجندة الدولية، ويدلل على ذلك أنه وفي السنوات الأخيرة تم استحداث العديد من الأنظمة لتقييم الجودة في معظم الأقطار لمراجعة تدابير و إجراءات الجودة سعيا للتحسين المستمر ولضمان جودة الأداء في مؤسسات التعليم العالي.

وربما يرجع ذلك الاهتمام بعمليات تقييم الجودة البحثية لكونها أحد آليات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، حيث يحدث من خلالها التوافق بين الكم والكيف، ويتحقق في إطارها التوازن بين استقلالية الجامعات و المحاسبية العامة التي يطلبها المجتمع لضمان أداء الجامعات لأدوارها.

---

[1] - عبد العزيز الهواشي ، معجم مصطلحات الاعتماد و ضمان الجودة في التعليم العالي ، مرجع سابق ، ص 35

[2] - أشرف محمود أحمد، محمد جاد حسنين، ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي .القاهرة : عالم الكتب ، 2009 ، ص43

وهذا ما يؤكده **ويلسون**، حيث يرى أن أي برنامج للتحسين لابد و أن يصف ثلاثة عناصر أساسية وهي: الإدارة، الأداء، التقييم، حيث أن الإدارة تقود الأداء وتوجهه، وعمليات التقييم تقدم التغذية الراجعة للأداء، العمليات، والبرامج نحو الأهداف والأغراض المحددة.

أيضا لكونها أحد الركائز الأساسية لعملية الرقابة على جودة البحوث العلمية، حيث أن عملية تقييم البحث أو تقييم جودة البحث هي عملية قياسه الفعلي ومقارنة نتائجه المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها، أو هي مقارنة البحث العلمي فعليا وبمؤشرات محددة مقدما.[1]

كما أن هناك شبه إجماع عريض على أن الإنتاجية البحثية في مؤسسات التعليم العالي تشمل أنشطة مثل: الاستشارات والتوجيه والمراجعة والاجتماعات والاختراعات والمقالات والأبحاث والكتب والمحاضرات، وقد يكون من الأشياء غير العملية فحص قيمة كل هذه الأشياء، ولكن من الممكن إعطاء فكرة عامة عن الإنتاجية البحثية من خلال فحص كمية من المواد وعدد من الأنشطة التي تؤدى في أحد الأقسام العلمية أو بواسطة بعض أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال التقديرات التي يعطيها الزملاء لنوعية هذه الأنشطة البحثية[2].

لذا فإن تقييم البحث **Research Evaluation** يقصد به تلك العملية التي يقوم بها الأقران والدوريات العالمية لتقييم مستوى الأبحاث العلمية، وهي عملية تمتد من المشروع البحثي الفردي، وحتى مقارنات الأداء البحثي التي تتم بين الدول، وهي عملية لا تقتصر على تقييم المشروعات البحثية فقط، وإنما تمتد لتشمل الباحثين، ومراكز البحث، والأنماط المختلفة للمخرجات البحثية وكل ما له صلة بالبحث، كما تتضمن القطاعات العامة والخاصة، والعلوم الطبيعية والاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن تقييم البحث يتناول كافة مراحل العملية البحثية بدءا من تحديد الأوليات والمخططات البحثية مرورا بالرقابة على المشروعات والبرامج النامية، وانتهاء باستخدام نتائج البحث.

ويفهم من ذلك أن تقييم البحث يتناول كافة أبعاد النشاط/ الأداء البحثي بدءا من الفكرة البحثية وإعداد مخطط البحث، وانتهاءا بالوصول إلى النتائج النهائية والعملية التشغيلية لهذه النتائج، ذلك أن تناول هذه المراحل المترابطة لإعداد البحث بالتقييم والمتابعة يؤكد على أهمية كل منها في الوصول إلى بحث علمي متقن، فاختيار الفكرة البحثية الجديرة بالبحث، وإعداد المخطط البحثي السليم يقود إلى وضوح الرؤية أثناء العمل، وتحديد الهدف النهائي للبحث بشكل دقيق، ووضع الخطوات التي تؤدي لتحقيق الهدف، ومن ثم جودة العمل، فإذا ما أغفلنا أيا من تلك

[1] أشرف السعيد أحمد محمد، مرجع سابق، ص 146.

[2] - الهلالي الشربيني الهلالي ، مرجع سابق ، ص 228

المراحل كان انعكاس أثرها على باقي المراحل أشد و أخطر، ومن هنا اكتسب تقييم هذه المراحل منطقيته وأهميته.

كما يلاحظ من الوصف السابق لتقييم البحث، أن عملية التقييم لا تقتصر على الممارسات البحثية التي يقوم بها الباحثون فقط -وإن كانت هي الأهم- و إنما الأمر يتعدى ذلك إلى تقييم القائمين على البحث أيضا سواء كانوا أفرادا أو مجموعات بحثية أو منظمات حكومية أو خاصة، وهو أمر له مبرره المنطقي من حيث أن مستوى البحث هو انعكاس طبيعي لمن يقوم على إنجازه. [1]

وتوجد مجموعة واسعة من أنظمة التقييم المعتمدة حاليا في إطار ضمان جودة البحوث العلمية، والتي تتصف اغلبها بالميل نحو تقييم أكثر منهجية ونظامية على المستوى الوطني، كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدول المتقدمة مثل Standard Evaluation Protocol (SEP) في هولندا ويرتكز على أربعة معايير للتقييم وهي الجودة، الحيوية، الإنتاجية، وذات الصلة، ResearchAssessment Exercise (RAE) في المملكة المتحدة ساهم هذا النظام في إعادة توزيع تمويل البحوث على عدد قليل من الجامعات التي تتفوق في التخصصات الأكاديمية التقليدية، كما يهتم بتحديد تأثير الأبحاث في إطار تعظيم الأثر الاقتصادي للباحث، Comité National d'Evaluation de Recherche (CNER) في فرنسا، Research Quality Framework (RQF) في أستراليا حيث يقيم الجودة العلمية للبحث والفوائد التي تعود على المجتمع الأوسع .وتتشابه هذه الأنظمة في سعيها نحو تحقيق غايتين أساسيتين هما تبسيط عملية تقييم الأبحاث(بمعنى الحد من الأعباء الإدارية)، وجعل هذه العملية أكثر فاعلية(من خلال عرض النتائج من منظور وطني). [2]

لقد كتب **إيريك ر.كاندل**[3] في تقريظ لكتاب"الجامعة الامريكية العظيمة"جوناثان كول مايلي:

≤ يعتقد كثيرون أن المهمة الرئيسية للجامعات هي نقل المعرفة ، فتفوتهم نقطة أساسية و هي عدم إمكانية الفصل بين التعليم و البحث وتقييمه ،يعد "جوناثان كول" رائدا في علم اجتماع العلوم و مرشدا مثاليا،وناطقا باسم المجمع الأكاديمي في الولايات المتحدة ،وهو ما يؤكد ضرورة استمرار الجامعات الأمريكية في اكتشاف أنواع جديدة من المعرفة و أنماط جديدة من التفكير في سبيل تكوين طلاب أفضل من غيرهم ،وإذا ما أردنا أن نخطو بنجاح نحو الحفاظ على القيادة في البحث

[1] - يحي مصطفى كمال الدين ، مرجع سابق ، ص ص (52-53)

[2] - أقطي جوهرة ، بن واضح الهاشمي ،« مساهمة فعالية تحكيم المقالات العلمية في تحسين مخرجات البحث العلمي في الجزائر » ، مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و إدارة الأعمال الصادرة عن جامعة بسكرة ، العدد 03 جوان 2017 ، ص 61

[3] إيريك ر.كاندل بروفيسور في جامعة كولومبيا و حائز على جائزة نوبل في الفيزيولوجيا و الطب

و الاقتصاد الأمريكي في القرن الحادي و العشرين ، فلا بد من إدراك هذه المهمة الأكاديمية بصورة حسنة و تأكيدها و دعمها.[1]

ثالثا: أهمية تقييم الجودة البحثية

يمثل تقييم الجودة البحثية رهانا بمؤسسات التعليم العالي لأن الاجراءات تكون دوما مادة للنقاشات و الاستفهام ،كما تطرح المعايير و الطرائق و هيئات التقييم أسئلة حول مدى صلاحيتها و فعاليتها .[2]

وفي هذا يقول المفكر **Donald Simone** "أعتقد أن من الأفضل للقسم الأكاديمي أن يشتهر بأنه خبير بعدد محدود من مجالات البحوث ذات الجودة ، فالمرء لا يستطيع أن يقوم بها جميعا"

إن للاقسام و الجامعات المنتجة للبحوث أهدافا مؤسسية واضحة تضع العمل البحثي في رأس أولوياتها ، و هذا التركيز الواسع على البحوث يخضع لعملية صقل و تشذيب ليغدو أهدافا يقصد بها تنسيق عمل الهيئة التدريسية ، بالاضافة الى التأثير في المزايا و الخصائص االأخرى للبيئة مثل ممارسات التوظيف و تخصيص الموارد و المناخ العام للمجموعة.

لقد شددت دراسات عدة على أهمية وجود تركيز على تقييم الجودة البحثية عبر توثيق الأثر السلبي لعدم وجود هذا التركيز ، حيث يقول الباحث **درو** و يؤيده في ذلك **كلارك و لويس** ، إن فقدان التزام المؤسسةبتقييم الجودة البحثية هو عائق مهم في وجه إنتاجية البحوث و جودتها ، فالالتزام مهم جدا .[3]

إن تقييم الجودة البحثية يمثل أحد عمليات التقييم التي تتم على مستوى الجامعات والمؤسسات البحثية من أجل الوقوف على مستوى الجودة البحثية التي يضطلع بها باحثوها ومراكزها البحثية، والتأكد من أن ما توفره من إمكانيات مادية وتمويلية للبحث العلمي بها يتم استثماره بالشكل الذي يعود عليها بالنفع، هذا وتشير إحدى الدراسات إلى أن غالبية عمليات التقييم الداخلية والخارجية التي تقوم بها المؤسسات الجامعية تتم من أجل واحد أو أكثر من الأغراض أو الأهداف التالية:

- اعتماد المؤسسة التعليمية أو منحها رخصة للعمل.
- تقييم الإجراءات المؤسسية فيما يتعلق بالممارسات المختلفة التي تقوم بها.
- تحديد المستوى الأكاديمي للمؤسسة أو مستوى التنافسية لديها.
- فحص المستويات الأكاديمية للمؤسسة أو مستويات التنافس المهني لها.

---

[1] - جوناثان كول ، **جامعات عظيمة –قصة تفوق الجامعات الأمريكية** –ترجمة ناصر الحجيلان ،ط1 .القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ،2016 ،ص 43

[2] - سوسن شاكر مجيد ، محمد عواد الزيادات ، **مرجع سابق** ، ص 329

[3] -كارول ج بلاند و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص ص (79-80)

- التأكد من إتباع المؤسسة للقواعد والقوانين المنصوص عليها.
- تقييم رضا المستفيدين من الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة وبرامجها.
- تقييم جودة التدريس.
- معايرة كفاءة نظم الجودة والإدارة والتعليم والتدريس المتبعة في المؤسسة.
- تقييم المشروعات والخطط البحثية.
- تقييم المخرجات البحثية.
- التأكيد على قيمة الأموال التي تدفع للبحث والتدريس[1]

والواقع أن البحث العلمي يحظى بأهمية أساسية في التقييم الاجمالي لانتاجية الكليات الجامعية ، و لاينحصر فقط في التركيز على منح درجات الماجستير و الدكتوراه ، فهناك اهتمام كبير يوجه غالبا للكتب و المقالات و الأبحاث المنشورة و أوراق العمل التي تقدم في الاجتماعات و المؤتمرات المتخصصة و الجوائز التي يتم الحصول عليها في المجال أو التخصص.[2]

وبحسب ماك موريMc Murry فإن قسمه قد عرف كيف ينمو عبر إتاحة الفرصة لأفراد لهم سمعتهم العالية في مجالهم البحثي ليتولو القيادة ، فيكون هؤلاء بمثابة مغناطيس يجذب أساتذة متميزين لديهم اهتمامات مماثلةوعليه فتقييم الجودة البحثية للبحوث المنشورة هي:

- القوة الدافعة وراء قرارات المكافآت التي تتخذها الهيئة التدريسية.
- تخصيص الموارد فهو الاساس لعملية تقييم الجودة البحثية و في منح الدعم للدراسات و البحوث ذات الكفاءة العالية و المتميزة عن غيرها.
- العملة الرائجة لدعم الجودة البحثية هي المنح التي يجلبها الباحثون و هي ثمرة تقييم البحوث المتميزة .
- الحصول على التمويل حيث تستطيع الأقسام أن ترفع من شأن أهدافها البحثية ،لكي تجذب تمويلا خارجيا للبحوث.
- تعزيز الثقافة و المناخ الايجابي و لعلها الناتج القوي لتقييم الجودة البحثية المتميزة الناجم عن وجود أهداف واضحة للعمل البحثي و هو الأثر الايجابي الذي تحدثه هذه الأهداف في تعزيز ثقافة مشتركة فيما يخص البحوث و الاسهام في تكوين مناخ عمل إيجابي.[3]

---

[1] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص ص (53-54)

[2] - الهلالي الشربيني الهلالي ، مرجع سابق ، 229

[3] - كارول ج بلاند و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص (84-86)

- نشر الابتكار في تجارب مستعمليه ، حيث يكون لدى الأساتذة الحافز لمواصلة تطوير و اقتسام خبراتهم.
- تدعم مؤسسات التعليم العالي من خلال تقييم الجودة البحثية و تبنيها مستعملي الابتكار في استقبال و تقويم أثر عملهم مع تكييف و تدقيق الابتكار بشكل مستمر بحسب سياقاتهم الخاصة و نشر ما تعلموه حيث يساعد عمل هؤلاء بطريقة يستحيل قياسها في مستويات الملاحظة و اعادة الاختراع في مبادرات الابتكار التي تعرف نجاحا.[1]

ومن ثم، فإن التقييم عملية تشخيصية، قد تسبق عملية الاعتماد، بهدف الوقوف على نقاط القوة و الضعف، ويمكن أن تقوم بها المؤسسة نفسها بعكس الاعتماد أو المراجعة الأكاديمية، ولهذا يسهم التقييم في تطوير وتنمية الفهم للقواعد والأساسيات التي تقود للنجاح، وضبط وتحسين الأداء مع التركيز على جهود التحسين المستمر، و إدارة عمليات التغيير ككل لتقريب الفجوة بين الممارسات الموجودة في المؤسسة وتلك الممارسات الجيدة المرغوبة.

أما بالنسبة لأهمية التقييم وأهدافه، فإنه على الرغم من اختلاف هذه المفاهيم السابقة إلا أنها تهدف جميعا لتطوير مؤسسة التعليم العالي و نظامه لا سيما في شقها البحثي ، وذلك لأنها تشترك جميعا في العناصر التالية:

-اعتماد معايير لضمان النوعية والجودة تستخدم لأغراض التقييم.

-تطبق هذه المعايير على برنامج من البرامج التعليمية أو على مؤسسة تعليمية.

-محاولة تطوير وتحسين لاحق للبرامج أو المؤسسة، وذلك في ضوء نتائج تبين الخلل وتحاول تصحيحه.

كما ترى **ستيلا أنتوني** أنه يمكن من خلال التقييم، تقييم الأداء للمؤسسة ككل أو جزء منها من ناحية، وتحسين الذات من ناحية أخرى، وذلك من خلال:

-التعرف على الفجوة الموجودة بين الأداء الواقعي والطموح أو المتوقع من المؤسسة.

-التعرف على أي ممارسات موجودة يمكن أن تحسن الأداء المؤسسي.

-التعرف على ما إذا كان أداء المؤسسة أفضل مما كانت عليه أم لا ومقارنته بأداء مؤسسات أخرى مناظرة، وذلك من خلال ما يمكن أن نتعلمه من تقييمات لهذه المؤسسات.

-التعرف على ما إذا كانت المعايير القياسية المرجعية للقياس المؤسسي مدرجة في الاستبيانات المقدمة، وهل هي صالحة أم لا.

---

[1] -لين تايلور ، " نشر الابتكار : اقتسام الابتكار داخل و بين الجماعات الممارسة " ، اشراف دونيس بيدار ،جون بيير بيشار ،"الابتكار في التعليم العالي "(ترجمة : محمد المقربي) ، ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 ، ص 272

أما **شونج لي** فيؤكد أن أهداف تقييم الجامعات تتركز في :

- تحقيق التميز في التعليم الجامعي و الكفاءة والفعالية في التعليم الجامعي و العمل البحثي
- زيادة المسؤولية والتبعية الجامعية للبحث العلمي .
- إعطاء حرية للجامعة في إدارة سلطاتها.
- تعميق وتشجيع العلاقات التعاونية بين الجامعات لا سيما في المجالات البحثية .
- دعم التمويل والميزانيات الجامعية المدعمة للبحث العلمي .

بينما يرى **أحمد كنعان** أن من أهم أهداف تقييم عمليات ضمان الجودة البحثية التي تمارسها المؤسسة فيمكن أن تتمثل في:

- تحديد الوضع الراهن للأداء الأكاديمي والمؤسسي بالكليات والمعاهد التابعة للجامعة.
- تحديد الانحرافات وأوجه القصور المختلفة والتي يمكن أن تؤثر على الأداء الأكاديمي والمؤسسي بكل كلية أو معهد.
- رفع النتائج مقرونة بالتوصيات إلى إدارة الجامعة لاتخاذ ما يلزم بشأنها.
- التشخيص المستمر لمشكلات العمل التي يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء التعليمي والاكاديمي والبحثي بكل كلية أو معهد.
- اقتراح التوصيات للارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي والمؤسسي للنهوض برسالة الجامعة بفعالية وكفاءة.
- اقتراح الطرق والوسائل والإجراءات التي تكفل التوافق مع متطلبات تقييم الأداء الجامعي وفقا لما تقرره الهيئات الوطنية لضمان الجودة والاعتماد[1].

إن امتلاك مجموعة كبيرة من الباحثين المنشورة أعمالهم يجعل من الأسهل جذب أفضل هيئة تدريسية أفضل بصغيرها و كبيرها ، وهكذا مع الوقت فإن متوسط جودة هيئة التدريس بمقياس الموهبة و الأداء سيميل الى الزيادة.

ان هيئة تدريسية أفضل تعني ، أبحاثا أكثر و تمويلا أكثر سخاء للبحث من شأنه أن يبني مكانة للكلية ، ومكانة تعزز الهبات و الجودة و كمية طلبات الالتحاق بها ، و المزيد من الأموال و الطلاب الأفضل يسمحون للأساتذة متابعة تعزيز برامج الجامعة التعليمية و المكانة البحثية.[2]

[1] - أشرف محمود أحمد، محمد جاد حسنين، **مرجع سابق** ، ص ص (44- 45)

[2] - ويليام ف .ماسي ، **مرجع سابق** ، ص 128

تعد مسألة ضمان جودة البحوث العلمية ضرورة وطنية و قومية أكيدة و ليس كما يتصور البعض "على نحو خاطئ " في أنها تمثل نوعا من الانفاق الخدمي الذي ليس له مردود مادي ملموس أو أنها تحصيل حاصل للتفاعلات في اطار منظومة البحث العلمي.

ان ضمان جودة البحوث العلمية يشكل الأساس لجميع أنـــــــــواع التنمية التكنولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية التي تحتاجها الأوطان ، ذلك لارتباط أولويات البحث العلمي بأولويات خطط التنمية ، كما تتأثر بمستوى البحث المطلوب و حجم الموارد المتاحة له ، كما تعد جودة البحوث العلمية المرآة العاكسة لمستوى و طبيعة التطور الحاصل في القطاع الخاص لأي دولة بخاصة في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها المنظمات العاملة في هذا القطاع و التي تدفعها الى البحث عن السبل الكفيلة لضمان جودة منتجاتها و تعزيزها و البحث عن منتجات جديدة ، و هذه ترتبط بالبحث العلمي و جودته بفضل ما ينتج من أفكار و ما يحقق من اكتشافات فلا غرابة أن معظم الابحاث العلمية في البلدان المتقدمة في أحسن المختبرات تقدم لها الدعم من قبل القطاع الخاص و تنفق لأجلها المبالغ الطائلة في إطار من المنافسة الشديدة من أجل اختصار المسافة الزمنية بين ولادة الفكرة الجديدة أو الابتكار الجديد و بين تطبيقه من قبل منظمات هذا القطاع.[1]

رابعا: أهداف تقييم الجودة البحثية

تعد أهداف تقييم الجودة البحثية ترجمة عملية للفلسفة التي يقوم عليها التقييم، والمرامي التي يسعى إلى تحقيقها، ونظرا لأن الفلسفة التي يستند إليها التصور المقترح تقوم على أساس أن يعمل هذا التقييم على ضبط الأداء البحثي الجامعي ضبطا يؤدي إلى أن تتسم مخرجاته بالجودة، و إلى أن تتمكن الحكومة من توفير التمويل اللازم للإنفاق على الأنشطة البحثية المتميزة، وعليه فإن أهداف تقييم الجودة البحثية هي:

- إقرار إطار وطني لتقييم الجودة البحثية بالجامعات .
- إقرار آلية لتقييم الجودة البحثية بالجامعات، يتم من خلالها الربط بين مقدار التمويل المخصص للإنفاق على الأنشطة البحثية وبين جودة الأداء البحثي.
- توفير إطار لتقييم الجودة البحثية يقوم على أساس من الخبرة والشفافية في الأداء.
- إشاعة التنافس العلمي بين جمهور الباحثين والمؤسسات البحثية، بما يقودهم إلى التميز البحثي.
- الكشف عن مناطق التميز البحثي بالجامعات والعمل على دعمها وتعزيزها من خلال توجيه التمويل البحثي لها.

[1] - محمد عبد حسين الطائي،مرجع سابق ، ص 130

• توكيد جودة الأداء البحثي بالجامعات، بإلزامها باتباع معايير الجودة البحثية الموضوعة من قبل الدولة من أجل الاستمرار في دعم الأنشطة البحثية لها، بما يعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي.
• خفض التمويل المقدم للبحوث أو المشروعات البحثية غير الهامة أو الضرورية والذي من شأنه أن يقلل الدعم المقدم للأنشطة البحثية الأخرى[1].

المطلب الثاني : مبادئ و أبعاد الجودة البحثية

أولا : الابعاد المختلفة للجودة البحثية في ظل الإلتزامات الأكاديمية

لقد تطور مفهوم الجامعة و واقعها ،فتأقلمت مع الحاجات المتغيرة و الظروف المتجددة لكن ليس مفهوم الجامعة اليوم جديدا جذريا ،على الرغم من ابتعاده كثيرا عن مفهوم الكليات التي أنشئت في زمن سابق .

حيث تبين النظرة الى الوراء صلة أغلب الجامعات العالمية اليوم إلى (مزيج بين جامعات إنجلترا و فرنسا و ألمانيا) حيث تغير مفهوم الجامعة عبر الزمن و عكس المفهوم المتطور للجـــامعة القيم و النزعات المتغيرة في المجتمع الأمريكي و العالمي بمافيه من قضايا مختلفة ،كما يعكس الايمان المتجذر بالدور المهم الذي تؤديه المعرفة الجديدة في انشاء التطور الاجتماعي و الاقتصادي.

لم يكن الطريق من المفهوم الأول للجامعة الى شكلها الراهن طريقا مستقيمة ،وكان لدى معماريها و مهندسيها مفاهيم متضاربة حول ماهية الجامعة الكاملة ،فقد تاق بعضهم الى مؤسسة معزولة خلف جدران من العاج و بعيدة عن شؤون المجتمع الأكبر ،في حين رأى أخرون أن مهمة الجامعة خدمة الحاجات العملية للجماعة المتنامية سريعا ، وأراد بعضهم أن يفصل بين التعليم والبحث ،في حين سعى أخرون الى سيطرة البحث على الأنشطة الأخرى للجامعة.[2]

إن تمكين منظومة البحث العلمي (Scientific Research System)من العمل بشكل فعال في ضوء الأهداف العلمية و الاجتماعية ، فالبحوث يجب أن لا تكون ذات جودة علمية عالية فحسب ،بل و أيضا ذات أقصى فائدة و أهمية اجتماعية و يجب التذكير هنا الى أن منظومة البحث العلمي يفترض أن تضم عددا كبيرا من الجهات الفاعلة ذات الاحتياجات المختلفة و التي لا تسعى الى تحقيق الأهداف نفسها ، فالمنظمات الحكومية على سبيل المثال تطلب عادة المعلومات التي تسهل لها عملية صنع القرارات على المستوى الوطني في مجال التمويل و تحديد الأولويات و إعادة تخصيص الموارد المتاحة ، و الباحثون أنفسهم يريدون ان يعرفو ا كيف ينجزوا و مستوى جهدهم البحثي بالمقارنة مع انجازات و مستويات جهود الآخرين المنافسين (بما في ذلك على الصعيد الدولي

[1] - يحي مصطفى كمال الدين ، مرجع سابق ، ص 320
[2] - جوناثان كول ، مرجع سابق ،ص 66

، بينما ينصب اهتمام المسؤوليين المحليين حول ما إذا كانت مؤسستهم البحثية حققت اهدافها ،و ما إذا كانت بعض المجموعات البحثية تحقق نتائج افضل من غيرها.[1]

لقد اهتمت الجامعات الألمانية في القرن التاسع عشر بالبحث الخالص فجاء عملها منفصلا بصورة واعية عن التطبيق العملي ،لكن مع بداية القرن العشرين تمت الاستفادة من نتائج البحث الألماني في تحقيق أهداف علمية عظيمة عدة بما فيها التطبيقات العسكرية و الصناعية، وهذا على عكس ما رأى "نيومان " أن على الجامعة أن تنفصل عن مشروعات البحث ،ويقول في هذا المجال "إذا كان موضوع الجامعة الاكتشاف العلمي و الفلسفي فلا أعرف لماذا تحتاج الجامعة الى طلاب! واذا كان هدفها التدريب الديني فلا أعرف كيف أن يكون مكانا للأدب و العلم أيضا ! يجب إذا أن يتم التخلي عن موضوع انشاء معرفة جديدة و تطبيقها عمليا و ترك هذه المهمة للمجتمعات المستقلة العظيمة ،مثل المجمع الملكي البريطاني ، أو مؤسسات البحث التي تبقى غير متصلة بالجامعات[2] .

ان اعتقاد معظم الأكاديميين أن البحث يولد تدريسا جيدا و أن التدريس الجيد يولد جودة التعليم تدفع الى الحديث عن أبعاد الجودة البحثية في طبيعة الترابط و التي مؤداها الانتاجية البحثية التي تعني امتلاك القدرة على انتاج الجهد المبتكر و المنتج الوافر نحيث ان التفكير النخبوي اتجاه الانتاجية في التعليم العالي يجعلك تفكر في القيام ببحوث جيدة جدا ذات سمعة و أثر ،فعندما يسأل الأساتذة أي أنواع من النتائج مهمة ، فغالبا ما يأتي البحث الى الذهن ،و الحق أن أعداد البحوث و جودتها تمثل الصفة المميزة المحددة للسلوك الانتاجي بالنسبة الى كثير من الأساتذة.

ان الذين يدفعون الضرائب و رسوم التعليم العالي و الوكالات الحكومية التي تقدم التمويل الأساسي للبحث ينظرون عادة الى جودة البحث و التعليم على أنها أولويتهم الأعلى ، و لكن ثلاثة اضعاف الشواهد الموجودة في قاعدة بيانات مركز Ncpi التي تحدثت عن مركزية البحث قد تحدثت عن أهمية التعليم ، و في هذا يكمن التوتر الجوهري بين فلسفة الجامعة و القسم و رؤية الفرد من جهة أخرى سواء جمهور التعليم العالي أم أساتذته.

فمعظم الأساتذة يعرفون الانتاجية بمعنى البحث ؟ لأن في هذا المجـال تكمن المكافـــــآت و الحوافز الداخلية و الجامعية التي تجتمع لدفع الأساتذة الى ذلك الاستغراق في البحث ، فالبحث يرضي الباحث داخليا و الأكثر من ذلك يقود الباحث الى النشر ،و المنشورات تقدم مكافآت ضمن

[1] - محمد عبد حسين الطائي ،« نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي »، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد 10،2012 ، ص 130

[2] -جوناثان كول ، **مرجع سابق** ، ص ص (72-73)

الكلية و خارجها ، و هذه المكافآت مثل ترقية في الرتبة و زيادة في الراتب ، و الشهرة المرتبطة بمتعة الاكتشاف في توجيه تعريف السلوك المنتج .[1]

وعليه فان تقييم الجودة البحثية نادرا ما يمثل مسألة أحادية البعد ، بل على العكس من ذلك فانه دائما يمثل تقييما متعدد الغاية أو متعدد المعايير.[2]

كما ان جزئية هامة في مؤسسات التعليم العالي تعبر عن تقاطع في أبعاد الجودة البحثية و التعليمية و هي مسألة الوقت ؟فماذا يحدث حين يتطلب البحث ضغط الوقت المطلوب للمهمات التعليمية ؟تزيد التحسينات في البحث من جودة التعليم كما هو مبين في المنحنى الذي يظهر في الشكل و يمكن أن يقول الباحث الاقتصادي : إن البحث يكمل انتاج التعليم و لكن الزيادة في مقدار البحث تستقطب وقت الهيئة التدريسية و تبعدهم عن المهمات التعليمية و من هنا يصبح المنحنى أقل ارتفاعا و من ثم يصيح افقيا أكثر ، خلف هذه النقطة هناك الوقت الاضافي الضائع الذي هو أكثر أهمية من التعاون الزائد ، لذا فإن كثافة البحث الأكبر تنقص حق جودة التعليم بينما تصور النقطة الرمادية وضعا حيث البحث و التعليم متكاملان بالمعدل و لكنهما بديلان في الهامش.

الشكل رقم : 02 مقايضة التعليم بالبحث

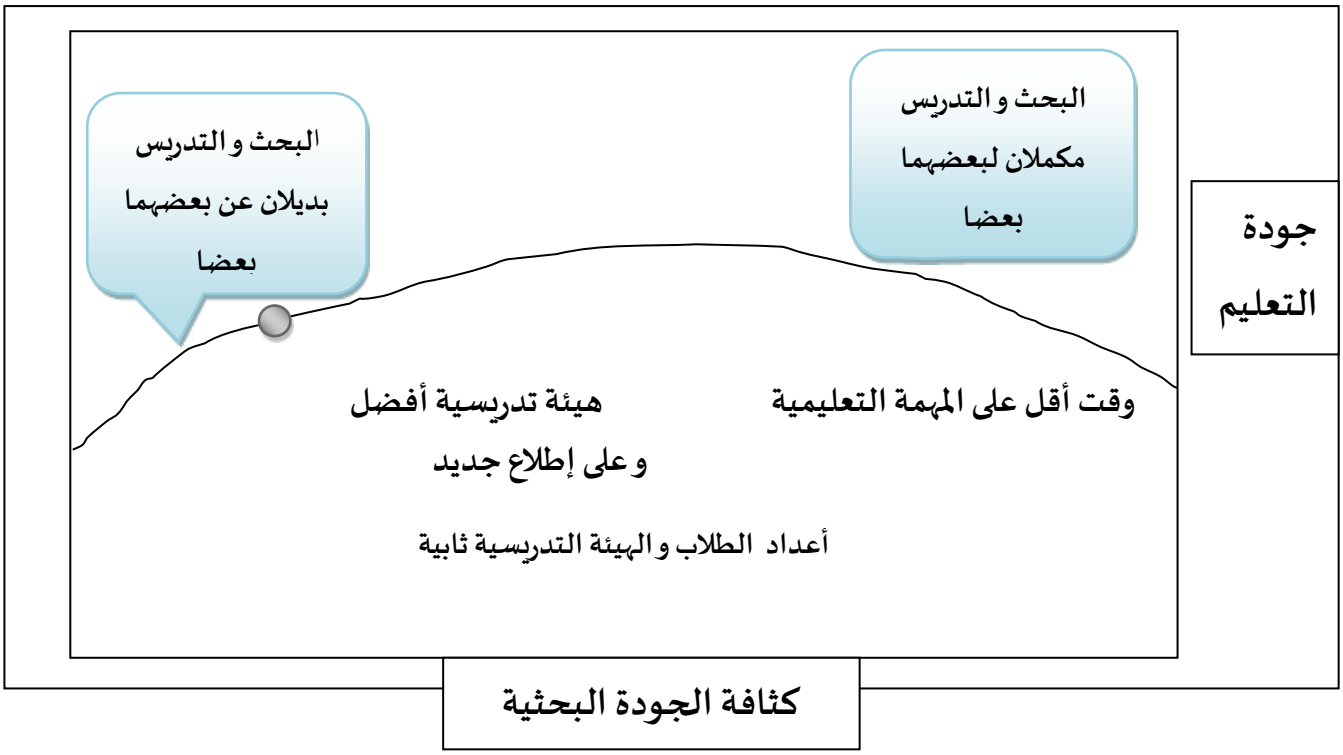

المصدر : ويليام ف. ماسي ، مرجع سابق ، ص 130

[1] - ويليام ف .ماسي ، مرجع سابق ، ص ص (119-123)

[2] - محمد عبد حسين الطائي،مرجع سابق ، ص 130

و بالتالي فإن جودة البحوث العلمية تنطوي على الكثير من الأبعاد المختلفة و من المؤكد أن كل شيء سيكون في غاية البساطة فيما إذا كانت جميع هذه الأبعاد المختلفة في نهاية المطاف متزامنة ولكن هذا ليس من المرجح جدا حدوثه في منظومة البحث العلمي الأمر الذي يضفي أهمية للموضوع و يوفر المبررات لدراسته. [1]

إن نجاح النموذج الهجين حسب جوناثان كول **في كتابه جامعات عظيمة** عن طريق تبني جامعات البحث الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الأولى نظام هجين يجمع بين الجامعة الإنجليزية السكنية للطلاب ،وتشديد النظام الألماني على مراكز البحث و الدراسات الجامعية الى جانب التخصص النظامي ،وكان نتاج المزيج الأمريكي توفير تعليم للطلبة الذين لم يتخرجوا بعد و الطلبة الخريجين المتقدمين ، وكذلك التدريب لزيادة عدد الأنشطة المتخصصة و البنية التحتية و المرافق للقيام بالابحاث المعملية في العلوم والهندسة.

ثانيا : مبادئ تقييم الجودة البحثية

إن نجاح إطار تقييم الجودة البحثية ، يتوقف بدرجة كبيرة على ما سيقوم عليه هذا الإطار من مبادئ، وترجمتها إلى واقع عملي فيما يتم من ممارسات تقييمية، لذا يرى الباحث أن يحكم تقييم الجودة البحثية مجموعة من المبادئ التالية:

• **الشفافية**: ويقصد بها أن يكون كل ما يتم من عمليات قياس وتقييم للأداء البحثي واضحة أمام كل من له علاقة بهذا الأمر، و أن تستند النتائج التي تسفر عنها عمليات القياس والتقييم إلى شواهد دقيقة وواضحة معلنة للجميع.

• **المصداقية**: ويقصد بذلك أن يستشعر من يتم تقييمهم سواء أكانوا وحدات أم أفراد بمصداقية عمليات التقييم والمنهجية المتبعة فيها والشكل الذي تتم في إطاره.

• **الشمولية**: ويقصد بذلك أن يكون الإطار التقييمي ملائما لقياس مدى واسع من الأنشطة البحثية التي تتم في إطار قطاع التعليم العالي، و أن يترك للجان التقييم الحرية في إقرار ما تراه مناسبا من تعديلات أو إضافات على ما يتم من ممارسات بحيث تلائم طبيعة التخصص العلمي الذي يتم تقييمه، على أن يتم ذلك في إطار من التشاور وتبادل الرأي بين أهل التخصص الواحد.

• **التكامل:** ويقصد بذلك أن تتكامل القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الإطار التقييمي مع السياسات القائمة والتغييرات التي تطرأ عليها في المستقبل، بحيث تسير عملية التقييم بمرونة، وأن لا يقابلها أي معوقات تشريعية أو قانونية.

[1] - جوناثان كول ، مرجع سابق ، ص 89

• **العالمية**: ويقصد به أن تحاكى الممارسات التقييمية والآليات المتبعة بها في ظل هذا الإطار ما يتم من ممارسات في النظم المتقدمة، و أن تقابل المؤشرات التي يستند إليها في الحكم على جودة الأداء البحثي مستويات التميز الدولية.

• **القدرة على التمييز**: يقصد بذلك أن تكون المؤشرات والمحاكات المختلفة التي يستند إليها الإطار التقييمي مميِّزَة للمستويات المختلفة من الجودة البحثية، بحيث يمكن التمييز بين الوحدات البحثية المختلفة، والباحثين أنفسهم على أساس من الجودة النسبية.[1]

•**احترام التقاليد الأكاديمية**: ويقصد بذلك أن يعمل التقييم في إطار يتوافق مع الحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسي، و أن لا يكون التقييم وسيلة لتقييد حرية عضو هيئة التدريس فيما يقوم به من ممارسات بحثية مشروعة، أو أن تكون عملية التقييم ذاتها وسيلة لإذلال الآخرين.

تشجيع السلوكيات الإيجابية: وذلك بأن يعمل هذا التقييم على تحسين الجودة البحثية للبحوث التي يقوم بها الأفراد أو المجموعات البحثية، بحيث لا يؤدي التقييم إلى الفردية في الأداء، وفي حال تكوين المجموعات البحثية أن تمثل هذه المجموعات فرقا بحثية لا تجمعات مبنية على الصداقات، بحيث يعمل التقييم على مزيد من التنمية، و أن يدعم ثقافة البحث التعاوني.

المطلب الثالث : أسس و آثار تقييم الجودة البحثية

أولا: أسس تقييم الجودة البحثية

ترتكز عملية تقييم الجودة البحثية بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي على مجموعة من الأسس:

- إيجاد آلية مقبولة من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والباحثين بالمراكز البحثية المختلفة لتقييم الأنشطة البحثية التي يقومون بها يكون من شأنها الوقوف على مستوى جودة الأداء البحثي لهم.
- إيجاد آلية جديدة لتمويل الأنشطة البحثية بالجامعات، تربط بين جودة الأداء البحثي والتمويل المقدم، بحيث يدفع الباحثين إلى الأخذ بمعايير الجودة البحثية العالمية.
- إيجاد آلية لإعادة توزيع المخصصات التمويلية للأنشطة البحثية على أساس من الجودة والتميز بما يؤكد على استثمار الأموال العامة للدولة في الأنشطة البحثية المتميزة، وتشجيع قطاع الصناعة والأعمال على الاستثمار البحثي.
- تمكين الأنشطة البحثية القائمة بالجامعات من أن تضيف إلى المعرفة الإنسانية، وأن تثري عمليات التعلم بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتوفير مستويات أعلى من التدريب البحثي للباحثين.

[1] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص 321

- أن يتم توجيه الأنشطة االبحثية المتميزة نحو دعم المجالات الصناعية والاقتصادية، وأن تسهم في حل المشكلات المجتمعية المختلفة، و أن يؤدي ذلك إلى انتعاش الاقتصاد.
- تمكين الجامعات من امتلاك المقومات التي تجعلها قادرة على بناء مجتمعات تعليم مختلفة داخلها بما يعمل على اجتذاب المتميزين من الباحثين الذين هاجرو أرض الوطن، والحفاظ على من تبقى منهم، و أن يؤدي هذا التميز البحثي في المستقبل إلى أن تكون الجامعات ومؤسسات البحث العلمي مقصدا للباحثين المتميزين من الدول الأخرى.
- الوصول بمستوى الجودة البحثية إلى موقع الصدارة بما يمكِّنها من المنافسة الدولية[1].

ثانيا: آثارتقييم الجودة البحثية

تقع على كاهل جميع الجامعات مسؤولية السوق و العمليات الخارجية على حسب طبيعة النظام السائد في الدولة ، أي قوة ذوي العلاقة الخارجية في اتخاذ الخيارات الفردية التي تقدم أو تحجب العناصر الحيوية المهمة للدعم المؤسساتي ، يعتقد الطلاب ، الأهالي و الممولـــــــون ، و أصحاب العمل ، و السياسيون ، و مقدمو الخدمات العامة ، والافراد العاملون في مجال الاعلام أنهم يملكون حقا شرعيا بالاهتمام بالأداء البحثي للجامعات و الكليات ، إنهم يريدون معرفة ما يلزم عن نتاجات التعليم و عن سبب ارتفاع الأسعار ، وهم يسعون لعمل تصنيف مؤسساتي مثل ذلك المنشور من قبل تقرير الولايات المتحدة الأخبـــاري و العالمي (U.S News World Report) و أسبوع آسيا Asiaweek ،و دليل الجامعات الجيدة (Good Universities Guide) (لندن تايمز بالتعاون مع برايس واتر هاوس كوبرز (Pricewaterhousecoopers) يبدي أكثرهم قلقه من جودة التعليم العالي و كلفته، حتى مع تأكيدهم على أهمية وصول الطلاب المؤهلين اليه ، و يؤكدون على أن هذا التعليم أصبح ضروريا جدا ، و مكلفا جدا كي يرفعوا عن كاهل المؤسســـــات التعليمية و الأساتذة المسؤولية الموثقة و الكفؤة[2]

لقدتم مؤخرا ادخال ترتيبات وطنية جديدة لتقييم الجودة البحثية في أنظمة التعليم العالي في أنحاء مختلفة من العالم ، و تمثل هذه الترتيبات جزءا من التغيرات الجذرية التي تحدث داخل مؤسسات التعليم العالي ، و في علاقة تلك المؤسسات مع المجتمعـــــات التي تستضيفها ، و يكتسب تقييم الجودة أهمية خاصة في مجالات فهم هذه التغيرات لأنها تهتم بالتقاليد الخاصة بمؤسسات التعليم العالي و الأطر الاجتماعية و السياسية ، مما يسهم بقدر كبير في تشكيل هذه المؤسسات و بمعنى أكثر شمولية ، إن تقييم الجودة يربط العالم الصغير و الخاص للمؤسسة بالعالم الواسع و العام للمجتمع و السياسة.

---

[1] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 322

[2] - ويليام ف .ماسي ، مرجع سابق ، ص ص (262-263)

إن أثر تقييم الجودة البحثية له مهمة ذات شقين :

1. الأساليب المستخدمة
2. الأطر العامة الدولية ،الوطنية و المؤسسية لاستخدام تلك الأساليب ، حيث تم تحديد أربعة مستويات من الأثر داخل المؤسسات، بالاضافة الى عدد من الآليات التي يحدث الأثر من خلالها.

إن التفعيل الضمني لأثر تقييم الجودة البحثية هو قضية خاصة بالقوة و القيم ، و هذه تعكس الانفتاح المتزايد لمؤسسات التعليم العالي على الدوائر الخارجية ، ومراجعة توازن المصالح و السلطات داخل تلك المؤسسات استجابة لهذا التداخل المتزايد للإطار الخارجي ومن هذا المنظور أصبحت إدارة الجودة متورطة في محاولة تغيير القيم و تعزيز مصالح و اهتمامات جديدة.

إن تقييم الجودة البحثية له أثر لا يمكن إنكاره ، سواء من الأفراد و المؤسسات التي تتأثر به في العديد من القضايا المرتبطة بها و سنلحظ ذلك عند تناول قضايا التصنيفات العالمية للجامعات و ما تثيره من جدل و تأثير ذلك على مستويات الأداء لديها و مستوى التدفقات المالية المرتبطة بها.

الشكل رقم : 03 أثر تقييم الجودة البحثية

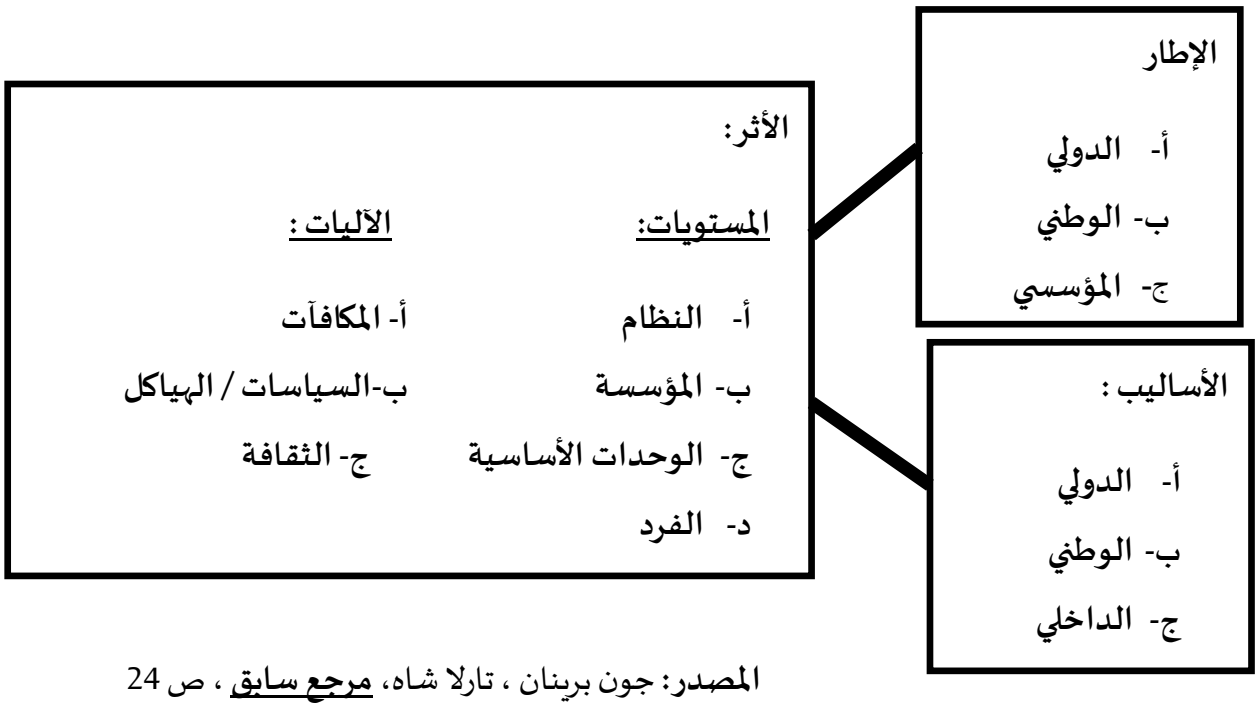

المصدر: جون برينان ، تارلا شاه، **مرجع سابق** ، ص 24

يفترض الشكل المذكور أن طبيعة أثر تقييم الجودة البحثية يختلف بين المؤسسات ،و أن هذه الاختلافات تعود الى الأساليب المستخدمة ، و الأطر الوطنية و المؤسسية المتعلقة باستخدام تلك الأساليب.

ان التغييرات الاطارية الواسعة التي عرفها التعليم العالي و البحث العلمي أثرت بشكل كبير على المستويين الدولي و الوطني من حيث الأطر و الأساليب و انعكست بشكل كبير على المستويات و الآليات [1].

فعلى المستوى الدولي تأثرت مستويات تقييم الجودة البحثية بشكل كبير بقضايـــــا عولمة و تدويل التعليم العالي في ظل التنافسية الدولية الشديدة لا سيما بعد تحرر التجـــارة الخارجية و نمو مفهوم الابداع و الابتكار في ظل تنامي اقتصاد المعرفة الذي أصبح يمثل جزءا كبيرا من ثروة الدول و الشركات العالمية فدفع الى تحديد مركزية التميز و جودة البحث العلمي من خلال التصنيفات العالمية التي سنأتي على ذكرها لاحقا.

أما على المستوى الوطني فنجد توسعا كبيرا في نمو القطاع الخاص على حساب القطاع العام في مؤسسات التعليم العالي مندفعة بنقص الموارد و تنوعها في ظل تنافسية اقتصاد السوق ،فأصبحت ذات استقلالية أكثر وزادت معدلاتها التنافسية و صـــارت أكثر التزامـــــا بالمسؤوليةو أدخل تقييم الجودة البحثية في عدة دول باعتباره جزءا من هذه التغييرات الهيكلية.

فقد أشار كثير من المعلقين الى التقارب الذي ظهر مؤخرا في أنظمة التعليم العالي و البحث العلمي بعد أن خففت الدولة سيطرتها المباشرة عليه ، لتحقيق أكبر قدر من الاستقلالية و المرونة و التنوع على مستوى مؤسسات التعليم العالي و كجزء من هذا التوجه الخاص بتخفيف الأنظمة المطبقة تم بناء تقييم الجودة ليحل مكان كثير من الضوابط المباشرة التي تمارسها الدولة ، و قد كان لظهور الوكالات الوطنية للجودة على اختلافها لا سيما البحثية منها عاملا رئيسيا في تغير الأطر الوطنية للتعليم في الكثير من الدول ،وكما هو الحال فيما يتعلق بخاصيات الاطار الوطني ،فان كل مؤسسة بحثية من مؤسسات التعليم العالي تقوم باعداد الميزات الاطارية الخاصة بها لتقييم الجودة البحثية و عادة ما تكون العناصر المتعلقة بالحجم ، الهيكل ، المنزلة ، المكانة ، الموارد ، المهمة ، التاريخ ، القيادة ، هي المصادر الرئيسية للاختلافات بين مؤسسات التعليم العالي ، هذه الميزات الخاصة بالإطار المؤسسي تتحد مع الميزات الخاصة بالاطار الوطني لتساعد في تشكيل الأثر الخاص بتقييم الجودة داخل المؤسسة القائمة ذاتها.

يمكن أن نجد عددا من الأساليب لتكوين إطار عن أثر تقييم الجودة البحثية في الأدبيات، ففي دراسات كثيرة يتم التفريق بين المستوى المؤسسي و آلية الأثر ، وهنا المستويات تختلف قد تكون الفرد ، أو الوحدة الرئيسية (والتي قد تكون بالطبع مادة أوقسما أو أعضاء هيئة تدريس) أو المؤسسة أو النظام الوطني ، في حين أن الآليات يمكن أن تكون من خلال المكافأة و التحفيز (ليس

[1] - جون بريتان ، تارلا شاه، مرجع سابق ، ص ص (23-24)

بالضرورة أن تكون مالية) أو السياسات و الهياكل (مثل اللجنة المتغيرة أو هياكل المنهج) ،أو الثقافات (مثل القيم الأكاديمية ،و الأولويات و العلاقات).

ففي كثير من الأدبيات المتعلقة بتقييم الجودة ، يتم التعامل مع موضوع الأثر بوصفه يمثل مدى التحسن أو التعزيز الذي أحدثته عملية تقييم الجودة ،لكننا نطرح هنا أن مثل هذا التفسير يعتبر إحدى المشكلات النظرية المعنية بالجدل الدائر حول الجودة في التعليم العالي و ذلك من خلال :

1- هناك إخفاق في التمييز بين الغرض و النتيجة (من قبل مديري الجودة على المستويين الوطني و المؤسسي).
2- هناك إخفاق في التفريق بين الفعل التنظيمي و النتائج البحثية.
3- تعتبر فكرة التحسين نظرية ، و تفترض قيما و معايير يتم الحكم من خلالها على الجودة البحثية ، إن تقييم الجودة البحثية قد يكون في بعض الأحيان معنى للتحدي و محاولة لتغيير القيم البحثية الموجودة .

كما لاحظ الكثير من المعلقين أن ظهور تقييم الجودة لم يتم نتيجة لوجود مشكلات حقيقية في جودة التعليم العالي مثل **Trow** و يزعم هؤلاء المراقبين أن قيام وكالات الجودة كان على الأقل في جزء يرجع لمشكلات سياسية تتعلق بالسيطرة على التعليم العالي خلال فترة التوسعة و التغيير ،لا شك أن تلك المشكلات التعليمية و البحثية الموجودة بصفة حادة التي مرت بها في مؤسسات التعليم العالي في عدة أماكن في العالم لا يمكن تجاهلها ،لكن الحلول التي وضعت لها كانت معنية بحل المشكلات السياسية أكثر من اهتمامها بالمشكلات البحثية.[1]

ثالثا: المقاييس المستخدمة في تقييم الجودة البحثية

في إطار تقييم الجودة البحثية بالجامعات تستخدم المقاييس الكمية والكيفية، فيما يعرف بالمقياس النقطي، بحيث يراعى في هذه المقاييس ما يلي:

- أن تحتوي المقاييس على عدد كبير ومتنوع من المؤشرات الدقيقة والمحددة، مع إتاحة الفرصة للجان التقييم الخاصة بكل مجال بحثي و أن تضيف ما تراه مناسبا من تعديلات على هذه المقاييس بحيث تلائم طبيعة تخصصاتها.
- أن تتضمن المقاييس وكما سبقت الإشارة مؤشرات كمية وأخرى كيفية، أي أن يتم تقييم الأداء البحثي أو البحث المتميز وفق نقاط (درجات) متدرجة على مقياس يمتد من الأسفل إلى الأعلى، وأن يوضح بجوار كل نقطة (درجة) معايير استحقاقها.

[1] - نفس المرجع الأنف الذكر، ص 53

- أن لا يقتصر إعداد هذه المقاييس على شخص واحد باعتباره خبيرا في المجال العلمي الذي ينتمي إليه البحث، فذلك سوف يقودنا إلى إعداد مقاييس لا تضم كافة الأبعاد اللازمة لتحديد سمات البحث المتميز، كما لا ينبغي أيضا قصر إعداد تلك المقاييس على مجموعة من الخبراء في المجال، فإعداد القائمة يحتاج إلى عدد كبير من الاستشارات والآراء التي تمتد إلى خارج المجتمع البحثي لتشمل الجماعات ذات العلاقة بالموضوع والمستفيدين منه أيضا[1].
- أن تكون محكات الأداء المستخدمة ومستويات الإنجاز الموضوعة لتقييم الجودة البحثية واضحة ومحددة ومقبولة من قبل كافة أطراف العملية التقييمية وذلك بإشراك كل من يتعلق بهم الأمر في إعداد بنود هذه المقاييس، من الباحثين أنفسهم الذين سيتم تقييم بحوثهم و أدائهم البحثي، والمستفيدين من هذه البحوث من رجال الأعمال والصناعة، وهيئات تقييم الجودة البحثية.
- أن تكون المقاييس المستخدمة واضحة وبسيطة قدر الإمكان، كما يجب أن تكون مرنة وكافية لإنجاز الأهداف الموضوعة من أجلها، وهو ما يتطلب أن تشكل المؤشرات وتصاغ وفقا لما يتطلبه كل من الخبراء أو المسؤولين عن تقييم البحوث.
- أن تتضمن المقاييس مساحة يتاح فيها للمقيّمين كتابة التفسير الكيفي لإعطاء درجة معينة دون غيرها، بحيث يتم تدعيم نتائج البيانات الكمية بالتفسير العلمي الكيفي لها، والتأكيد على البيانات الكيفية بعدد من الأرقام الإحصائية المؤكدة عليها.
- أن تتضمن المقاييس المستخدمة مستويات بينية تعد بمثابة نقاط التقاء بين الدرجات، بحيث إذا وجد أعضاء لجنة التقييم أن الدرجة التي تستحقها إحدى السير البحثية تقع في منطقة فاصلة بين مستويين من التقدير، تكون المستويات البينية هي التقدير الملائم لها، بمعنى أنه لو وجد أعضاء لجنة التقييم أن مكونات السيرة البحثية تتجاوز في مستوى جودتها المحكات الخاصة بالدرجة (4)، وأنها في ذات الوقت لا ترقى إلى مستوى الدرجة (6) ونظرا لأن الفروق بين الدرجتين طفيفة جدا، عندها ستكون المسافة البينية الواقعة عند الدرجة (5) - والتي لن يتضمن المقياس مواصفات لها- هي الدرجة التي تستحقها هذه السيرة.

رابعا: مجالات تقييم الجودة البحثية

إن مجالات تقييم الأداء البحثي، وعلى الرغم من اختلاف بعض الدول أو الهيئات القائمة بالتقييم في التأكيد على بعضها و إغفال البعض الآخر، إنما تدور جميعا وبشكل كلي حول أبعاد

[1] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص 328

المنظومة البحثية من حيث مدخلاتها ومخرجاتها، فمن حيث المدخلات تتناول مجالات التقييم، الباحث الفردي من حيث إعداده أو الهيئة البحثية وقدرتها على اجتذاب التمويل والباحثين الأكفاء كمؤشر على جودة من سيقوم بالبحث، في حين ترتكز العمليات على التنظيم التنسيق والسياسة البحثية والإشراف العلمي على الباحثين، بينما ترصد المخرجات التأثير العلمي للبحث وعوائده الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية من خلال مؤشرات تتمثل في النشر في المجلات والدوريات العالمية والمحكمة والتقدير المجتمعي والعلمي للبحث.

وحقيقة الأمر أنه في كثير من الأحيان قد تتشابك المدخلات مع المخرجات في سلسلة واحدة يفضى كل منها للآخر، إلا أنه على الرغم من هذا التشابك فيما بينها إلا أنها تتآلف معا في مزيج واحد يكون مخرجه الأساس جودة البحث العلمي، وهو الأمر الذي جعل من مجالات تقييم الأداء البحثي في كثير من الدول المتقدمة متشابها في كثير من مضامينها على الرغم من الاختلاف في عناوين المحاور الرئيسية لها.[1]

المبحث الثاني : مستويات تقييم الجودة البحثية و مؤشراتها

إن الحديث عن تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها يقودنا الى تحديدها من خلال مختلف المستويات التي يتم الانطلاق منها في عملية التقييم باعتبارها الأساس الذي يستند اليه في تحديد جودة البحوث.

إن مستويات تقييم الجودة البحثية وان اختلفت في طبيعة المعايير التي يتم اللجوء اليها في تحديدها الا أنه اتفقت العديد من النماذج الوطنية والدولية في تحديدها على أساس ما يلي :

-التقييم الداخلي (الذاتي) للبحوث.

-التقييم الخارجي (تقييم الأقران) للبحوث –نظام مراجعة رأي النظير.

-قوائم الإنجاز كآلية لتقييم الجودة البحثية وانعكاساتها.

المطلب الأول : مستويات التقييم ودلالاته

وهي تعبيرات خاصة بالمستوى المتوقع للمتطلبات والشروط التي يتم على أساسها تقييم الجودة، أو تلك التي يجب أن تحققها مؤسسات التعليم العالي والبرامج، حتى يمكن اعتماد تلك المؤسسات والبرامج، والمستويات قد تكون كمية، على أساس أنها تمثل نتائج علامات التمايز أو القياس، وقد تكون كيفية، معبرة عن أهداف بعينها (مثل الفعالية التعليمية، والاستدامة، والالتزامات الجوهرية إلخ).

[1] -نفس المرجع الأنف الذكر ، ص 57

وعندما تكون المستويات كمية فلا بد أن تشمل مستويات أولية يجب الوفاء بها، حتى يمكن اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبرامج، هذه المستويات الأساسية يتم تحديدها عند مستوى الحد الأدنى من الجودة المقبولة، وفي مناسبات أخرى، تشير المستويات إلى المستوى العالي للجودة، وبالتالي يشار إليها "بمستويات الامتياز"، ومستويات الامتياز قد تنتج من ممارسة أو تطبيق علامات التمايز أو القياس، أو التأكيد عليها صراحة، ويتم الاعتراف بها بواسطة خبراء أجانب بطريقة جماعية.

والمستويات قد تتضمن أطراف مرجعية مختلفة:

1- مدخلات(مستويات المحتوى).
2- عمليات.
3- مخرجات (مستويات الأداء).

والمستويات قد تكون عامة (لمستوى الدرجة، ليسانس أو ماجستير)، وقد تكون محددة بالموضوعات (تعبيرات علامات التمايز أو القياس للنظام في المملكة المتحدة)، والمستويات قد تختلف حسب أنواع طرائق وضع المستوى (مثل المستوى المعياري، أو الحد الأدنى من الكفاية أو طرائق وضع الهدف)، ومن أجل الحكم السوي على مدى الوفاء بمستوى معين، أو بالمستوى الأولي للجودة، فلا بد أن يكون الحكم واضحا وصريحا ومرتبطا بمعايير محددة يمكن تقسيمها إلى مؤشرات إجرائية أو عملية.

والمستويات بذلك ترتبط بثقافة الأدلة (برنامج المؤسسة)، وفي سياق التنوع المتنامي للتعليم العالي، فإن ترجمة الجودة الأكاديمية إلى مستويات ومؤشرات صارت مهمة معقدة، فغالبا ما يتم استخدام أسلوب ديناميكي لتحديد وتقييم المستويات (خليط من المكونات الواقعية)، والتحدي ثلاثي الأبعاد كالآتي :

1- لتقليل عدد المستويات.
2- لربط المستويات بمؤشرات الأداء المناسبة، مع الاستفادة من المعايير المستخدمة في ثقافة الأدلة.
3- لتوفير المرونة الكافية عند تكوين المستويات، من أجل السماح لعمليات التطوير الأكاديمية الإبداعية.

وفي بعض الحالات، تستخدم المستويات كمرادف للمعايير، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في أوروبا، المستويات تختلف عن المعايير.[1]

[1] عبد العزيز الهواشي:، مرجع سابق، ص 90.

وعلى الرغم من تنوع الأهداف الكامنة من وراء عملية التقييم، ووجود العديد من الهيئات التي تقوم به وعلى الرغم من اختلاف مجالات تقييم الأداء البحثي، إلا أن هناك تماثلا مدهشا في الطرق التي يتم بها ذلك التقييم، فالمناحي المختلفة المتبعة للتقييم على مستوى التعليم العالي- وكما تردد كثيرا في عمليات التقييم- ترتكز على مستويين أساسيين هما:

- **التقييم الذاتي Self-Assessment** من خلال الوثائق الرسمية للمؤسسة.
- **تقييم القرناء Peer Review**.[1]

تبدو أساليب تقييم الجودة في مستوى معين متشابه بين الدول ، عند عملية الفحص الأولى تحدث كثير من الأنظمة الوطنية بالطريقة التي وصفها الباحث **وويسترهيجدن فان فوت** بانها "نموذج عام لتقييم الجودة و تتمثل عناصر النموذج في :

1- جهة وطنية تنسيقية.
2- تقييم ذاتي مؤسسي.
3- تقييم خارجي بواسطة الزملاء في المهنة.
4- تقارير منشورة.

و الوسائل الخاصة بتقييم الجودة في التعليم العالي تختلف في عدد من الأبعاد ، و هذه الاختلافات تتمثل في تحديد من يقوم بالتقييم ،و على من يتم التقييم و كيفية اعـــداد التقييم ، و الفارق الأساسي الذي يظهر بين التقييم الداخلي و التقييم الخارجي ،هو عندما تكون كل الميزات موجودة ، فإن الفارق يكون في تحديد أي من التقويمين ستكون له الأفضلية و الكلمـــة الأخيرة ، و لا شك أن التقييم الذاتي هو المرحلة الأولى في العملية التي تقود الى التقييم الخارجي ،لكن أيضا هناك العديد من أمثلة التقييم الخارجية تسهم في العملية التي تتم داخليا و السؤال الخاص من يقوم بالتقييم يمكن تقسيمه الى عدة اسئلة فرعية مثل : من الذي بادر بالتقييم ؟ و من الذي نفذ التقييم ؟ و من الشخص المتوقع الذي سيتعامل مع نتائج التقييم؟

كما أن السؤال الذي يبدأ بـ "ماذا" يرتبط جزئيا بالمستوى :أي على مستوى المؤسسة أو الأقسام ،أو البرنامج ، أو عضو هيئة التدريس ، الباحثين ، و يتعلق السؤال أيضا بالموضوع الذي سيتم التركيز عليه من بحوث و دراسات مختلفة ، و كل موضوع يمكن أن يقسم الى موضوعات إضافية فالبحث يمكن أن يركز على الجودة الأكاديمية الفعلية أو الموضوعـــــات ذات الصلة و التطبيقات أو كلتيهما.

أما السؤال بـ" كيف" فيمكن أن تكون له عدة إجابات فهناك مسوحات لوجهات نظر الباحثين و الأساتذة حول الأداء و البيانات المتتالية ، وحول وجهات نظر أصحاب الشأن وهي كلها

[1] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص58

أمور عامة في هذا الشأن ،لقد أصبحت التقييمات الذاتية أو المراجعات الداخلية خاصية لكثير من المؤسسات على الرغم من تباين طبيعتها تباينا كبيرا وتبقى المراجعة التي يقوم بها الزملاء هي السائدة في تقييم البحوث ،و يتزايد استخدام هذا الأسلوب في تقييم التعليم العالي ،و يوجد اختلافات جوهرية فيمن هو الزميل الذي يمكن أن يقوم بأغراض التقييم.

و السؤال" كيف "دائما يفرق بين العملية المستمرة لتقييم الجودة ، وتلك التي تحدث في أوقات متقطعة ،لكن على أساس دوري منتظم ،و معظم المؤسسات تقوم أيضا بإجراء تقييم خارج إطار التقييمات المعروفة لأغراض محددة [1] ومما سبق سنحاول التطرق لكلا النمطين من التقييم قصد ادراك أفضلهما.

المطلب الثاني : التقييم الداخلي (الذاتي) للبحوث

أولا: ماهية التقييم الذاتي للبحوث و أهميته

يعتبر التقييم الذاتي نهج للتقييمات يتضمن إجراء -من خلال الكيان البحثي – بشكله المنفرد أو الجماعي تحليلاً لأنشطته الماضية والحالية والمستقبلية بطريقة يحتمل أن تعمل على تحسين عملياتها وتطوير أو بناء سمعتها .* فالتقييم الذاتي هو المرحلة الأولى في عملية تقييم الكيانات البحثية .تعرض الكيان بشكل جماعي نتائجها ومنظوراتها البحثية بطريقة موضوعية حتى تأخذ بعين الاعتبار نقاط قوتها وضعفها .على أساس هذا التقييم الذاتي ، يتم إجراء تقييم خارجي مستقل وجماعي وشفاف من قبل خبراء ينتمون إلى المجتمع العلمي نفسه .وهذا يؤدي إلى تقرير مكتوب تُلحق به ردود الكيان البحثي [2].

كما يقصد بالتقييم الداخلي للبحوث، ذلك التقييم الذاتي الذي يقوم به مجلس القسم أو الكلية أو الجامعة أو حتى الباحث نفسه، من أجل الوقوف على مستوى الأداء البحثي للفرد أو المجموعة البحثية أو القسم أو الكلية أو الجامعة، إذ يسهم التقييم الذاتي للمؤسسات في التأكيد على القيام بعمليات المراجعة الأساسية للأهداف والممارسات والمخرجات البحثية الخاصة بها.

وعلى الرغم من أن العديد من الممارسات التقييمية التي تمت في النظم المتقدمة لتقييم الأداء قد أكدت على أهمية التقييم الذاتي، إلا أنه هناك العديد من الأسئلة حول عمق التقييم الذاتي والعلاقة بين الأنماط المختلفة له، وهل يقوم به الباحث لنفسه، أم يقوم به أفراد القسم لبعضهم البعض، أم تقوم المؤسسة بتعيين نخبة من الباحثين و أعضاء هيئات التدريس الأكفاء للقيام بهذا الأمر للمؤسسة ككل ، وسواء قام الباحث بتقييم نفسه بنفسه، أو انتخب القسم أو

[1] - جون برينان ، تارلا شاه، **مرجع سابق** ، ص ص (26-28)

[2] - The High Council for the Evaluation of Research and Higher Education, **Criteria for the evaluation of research units: the HCERES standards ,** France : *HCERES ,2014, p 31*

الكلية أو المؤسسة عددا من الأفراد العاملين في ذات القسم أو الكلية للقيام بذلك، فإن المهم هو التأكد من موضوعية هذا التقييم وسلامته وتعبيره عن المستوى الحقيقي للأداء، كما أنه يكون من الأفضل أن يتبع التقييم الذاتي أو يرتبط به إجراء تقييم خارجي يكون بمثابة تدعيم وتأكيد لما أسفرت عنه نتائج التقييم الذاتي.

كما أنه من الأمور التي لا خلاف حولها هو أنه كلما كانت عملية التقييم أقل تهديدا للمؤسسة، كانت أكثر حرية و إفادة ودقة في الأداء وتعبيرا فعليا عن واقعها، ذلك أن توظيف التقييم الذاتي في الوقوف على الواقع الفعلي للأداء، وتكوين صورة حقيقية عن البحث، يتطلب التعامل الصادق والأمين والتقييم الموضوعي و أخذ الأمر على محمل الجد، وهو الأمر الذي غالبا ما لا يتأتى من قبل الجميع، خاصة و إن ارتبط التقييم بمقدار التمويل المتاح للبحث، والسمعة العلمية للفرد أو المؤسسة.

فإذا ما أردنا أن يقيم الباحث ذاته أو أن تقييم الجهة البحثية نفسها(كلية كانت أم جامعة أو حتى مركز بحثي) بشكل موضوعي فينبغي أن يستشعر كل منهم أن هذا التقييم لا يشكل خطرا بالنسبة له، أيا كان هذا الخطر ماديا أو معنويا، وعندها فقط سوف يقوم الباحث أو الجهة البحثية بالوقوف على مواطن القوة والضعف في الأداء البحثي دون مواراة أو إخفاء أو تحايل على النتائج، لأنه عندها سيكون قد تحايل على نفسه[1].

يمثل التقييم الذاتي الخطوة الأولى في ضمان الجودة البحثية بحيث تستطيع المؤسسة الجامعية من خلاله تحديد موقفها الحقيقي و واقعها ، و يتم تحليل مؤشرات هذا الواقع مما يساعد على وضع استراتيجية للتطوير و التحسين المستمر على اساس قياس جودةالأداء البحثي ، و يتطلب التقييم الذاتي مشاركة الأفراد و الباحثين العاملين في المؤسسة و تحسين دافعيتهم نحو البحث ، و الاهتمام بنتائج العمل البحثي و التوجه نحو تحقيق الأهداف المنشودة [2]

إن الغرض الاساسي من عملية التقييم الذاتي هو تمكين المؤسسة من أن تقدم معلومات مناسبة و ملائمة و محدثة عن نفسها من خلال بيان أهداف كل كلية و تحديد الأولويات و تقييم المناهج البحثية و أساليبها و برامج البحث و تخصيص الموارد لها ،و يقوم بالتقييم الذاتي الأساتذة ذوو العلاقة في المؤسسة.

و تستند عملية التقييم الذاتي للمؤسسة الى الافتراضات التالية :

- أن التقييم الذاتي جزء أساسي من عمليات مؤسسات التعليم البحثية.

---

[1] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص ص(58-59)

[2] - ناصر بن طامي البقمي ،« **أثرنظم التقويم الذاتي على تحسين الجودة الشاملة للتعلمي العالي –دراسة حالة على جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية**،(رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،كلية التجارة بجامعة عين شمس، 2010 ، ص 88)

- أن التقييم الذاتي أمر واقع في المؤسسات البحثية ، و يتم بطريقة أو أخرى ، و بفئات متعددة من الأفراد.
- أن الهدف العام من التقييم الذاتي هو التطوير و التحسين الأكاديمي.
- أن الكفاءة أو الجودة البحثية من المفاهيم التي يمكن تحديديها و قياسها .
- أن كفاءة المؤسسة البحثية تتكون من مجموعة عناصر متشابكة و معتمدة على بعضها البعض.[1]

ثانيا: العمليات أو الاجراءات المنتهجة للقيام بعملية التقييم الذاتي الأولي للجودة البحثية

تتميز عملية التقييم الذاتي الأولي كخطوة أساسية ضمن الاستراتيجية العامة للمؤسسة البحثية و لغرض ذلك فهناك جملة من الاستعدادات تعتبر مطلوبة للقيام بعملية التقييم الذاتي و التي منها :

1- الاعلان الرسمي عن التقييم في مرحلة مبكرة حيث يحث الجميع على التعاون و الدقة في تنفيذ الاجراءات المطلوبة منهم و الاسهام في نجاح هذا العمل .
2- الهدف العام للتقييم :فينبغي التأكيد على أن الهدف ليس تصيد الأخطاء أو توجيه النقد الى القائمين على جهات معينة في المؤسسة البحثية ، بل أن الهدف الرئيسي هو تقديم أساس موضوعي أو حقيقي تنطلق منه المؤسسة البحثية في وضع استراتيجيتها و خططها المستقبلية لتحسين الجودة البحثية.
3- قيادة الفريق : يجب أن يقوم صاحب الصلاحية بالتعيين أو الانتخاب لأحد الباحثين الكبار ذو المكانة البحثية المرموقة ليقود عملية التقييم الذاتي الأولي بالتعاون مع مركز الجودة (أو الجهة المسؤولة عن الجودة)مع أهمية أن يعطى كامل الصلاحية و المسؤولية لتقديم التوجيهات و الدعم الذي يكفل نجاح عمل اللجنة و حسن أدائها.
4- استراتيجية عمل اللجنة ينبغي وضع آلية عمل و معايير محددة في عمليات تقييم الجودة البحثية من خلال اللجان و فرق العمل حسب المجالات و التخصصات العلمية و البحثية
5- عضوية اللجان حيث يجب أن تتكون من الباحثين و القامات العلمية المشهود لها بالكفاءة و الجدارة البحثية بالإضافة الى احترام مستويات الرتب العلمية و تدرجها.
6- الحملة الاعلامية : يجب أن تسبق عملية التقييم حملة اعلامية منظمة على مستوى المؤسسة البحثية يتم من خلالها إعلام الجميع و ضمـان إطلاعهم على الجوانب العلمية و المعايير المنهجة و الأهداف المرجوة من عملية التقييم ،و الفوائد التي ستجنيها المؤسسة البحثية من ذلك في تحسين مستويات الجودة البحثية، و أثـارها التي سبق الحديث عنها

[1] - ناصر بن طامي البقمي ، مرجع سابق ، ص ص (88-89)

و هذا لضمان التفاعل من طرف أعضاء المؤسسة و الجامعة سواء أساتذة و قادة إداريين و لضمان مشاركة الجميع .

7- مشاركات الباحثين و أفراد المؤسسة البحثية : سواء من داخل المؤسسة التعليمية أو من خارجها ،الاسهام من خلالها بتقديم اقتراحاتهم و ملاحظاتهم البناءة لنجاح عملية التقييم الذاتي ،كما يجب التأكيد هنا على أن التقييم الذاتي الأولي ستكون عملية كبيرة تتطلب جهد و تعاون عدد من المسؤولين و العاملين في المؤسسة التعليمية ، كما أنه يتيح الفرصة أمام جميع الأشخاص و الوحدات في المؤسسة التعليمية للمشاركة بصورة كبيرة وفاعلة في هذا العمل الهام.

8- اسس عملية التقييم : يجب أن تتم عمليات التقييم وفقا للمعايير التي يتم تحديدها سلفا بحيث يسند لكل لجنة فرعية أو فريق عمل مهمة تقييم الوضع القائم المرتبط بمعيار أو أكثر من المعايير.[1]

المطلب الثالث : التقييم الخارجي -تقييم الأقران للبحوث- (نظام مراجعة رأي النظير)-

أولا: ماهية التقييم الخارجي

تحدد الأدبيات نموذجين لتقييم البحث ، وتستخدمهما بلدان مختلفة يمكن أن تنتقل من نموذج لآخر .أولهما ، "تقييم الأقران "أ ، يستخدم التقييم النوعي ويشمل الباحثين من نفس المجال الذين يعملون إما بشكل فردي ، من خلال مراجعة الوثائق المقدمة من الكيان الذي تم تقييمه ، أو بشكل جماعي ، من خلال الجلوس في لجان التقييم .في الحالة الأخيرة ، هذه اللجان - سواء كانت مخصصة لمراجعة محددة أو ما إذا كان تقييم مجموعة كاملة من الكيانات من نفس مجموعة الاختصاص- لديها نهج جماعي ، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة وطبيعة الكيان الذي تم تقييمه .واستنادا إلى وجهات النظر التي قد تكون مختلفة ، يسعى تقييمهم جاهدين لإيجاد توافق في الآراء[2].

يكمن نظام مراجعة رأي النظير في صميم عملية تقييم عمل بحثي جديد و الاعتراف به في المجتمع البحثي و عند الأشخاص الذين يؤدون دورا بارزا في توزيع الموارد المالية في الجامعات ، وخلال هذه العملية يطلب من الخبراء المؤهلين تأهيلا عاليا في المجال نفسه(مجال النظير) أن يعملوا بوصفهم حكاما، و يبدوا آراءهم في جودة العمل المقدم من النظير ، و أن يقرروا أنواع التقدير و المكافآت التي يستحقها هذا العمل و صاحبه.

---

[1] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص ص (97-99)

[2] - The High Council for the Evaluation of Research and Higher Education, **Op. cit** , *p*4

و يستند هذا النظام على مفهوم منطقي هو أن الأشخاص الوحيدين المؤهلين لتقديم نقد تفصيلي لأعمال الباحثين و العلماء هم نظراء من الباحثين و العلماء ممن يملكون فهما كبيرا للمجال بصورة عامة و للقيمة النسبية للاسهامات الجديدة وقد كانت العوامل التي تحدد مدى أهلية الفرد ليكون نظيرا في نظام التقييم موضع مناقشات في بعض الأحيان في الأوساط الاكاديمية ومع ذلك فان التعيينات و الترقيات و منح الجوائز و نشر هذه الأعمال في مجلات علمية ، و تقييم جودة هذه الاعمال ،كل ذلك يعتمد على نظام تقييم رأي النظير الذي يعمل على نحو لائق [1]

إن التقييم الخارجي للبحوث يمثل مستوى أكثر شفافية ودقة وموضوعية للتقييم، خاصة إذا تمت مراعاة الضوابط المحددة للعملية التقييمية من حيث اختيار المقيمين(المحكمين)، ووضوح معايير التقييم، ووضوح الهدف من وراء العملية التقييمية.

فالتقييم الخارجي كما يعرفه مركز تقييم البرامج بالولايات المتحدة هو " عملية يتم من خلالها تقييم منتج قام به شخص أو مجموعة من الأشخاص من قبل مجموعة من الخبراء من ذات تخصص المؤلف"، كما **يعرفه معهد كامبريدج للتكنولوجيا الصحية** بأنه" عملية تقييم لمدى جودة البحث أو المخطط البحثي وصلته بالمجال العلمي، وذلك من قبل مجموعة من الخبراء في ذات المجال، وهي العملية التي يلجأ إليها محررو الدوريات لتحديد أي البحوث المقدمة إليهم هي المؤهلة للنشر، كما تلجأ إليها المؤسسات المانحة لتحديد أي المخططات البحثية هو المستحق للتمويل، وأيضا المؤسسات الأكاديمية في الحكم على مدى أهلية الباحثين للعمل بها

أي أن التقييم الخارجي هو تحديد لمستوى جودة العمل البحثي الذي قام به البـــــاحث أو مجموعة من الباحثين من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص المتخصصين والخبراء في المجال، ونظرا لأن التقييم الخارجي عملية يتم من خلالهـــا الحكم على مدى جودة العمل البحثي و أهليته للنشر أو التمويل أو المكافأة، فقد تنوعت الجهات التي تقوم به أو تستخدمه، إذ تلجأ إليه الدوريات و المؤسسات العلمية وهيئات التقييم الدولية لمستوى الأداء البحثي بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي في العالم[2].

كما توجد لدى الحكومات،و حكومات الدول التي تعد الداعم الرئيسي للأبحاث و الأفراد من عامة الشعب ، و ممثليهم مصلحة خاصة في أن يظل نظام مراجعة رأي النظير يعمل بصورة ملائمة ،فلهذه الحكومات الحق في معرفة أن أموال الضرائب ستدعم الأعمال الواعدة ،وأن نظام مراجعة رأي النظير يخلو من أي تحيز جوهري ، و ينبغي أن تكون هذه الحكومات قادرة على الوثوق التام في هذا النظام و إلا فإن ذلك سيؤثر بشكل أو أخر على الحريات الأكاديمية نظير التدخل [3]

---

[1] - جوناثان كول ، مرجع سابق ، ص ص (115-116)

[2] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص ص(59-60)

[3] - جوناثان كول ، مرجع سابق ، ص 116

ثانيا: إشكالات التقييم الخارجي

تعد مراجعة الزملاء ، إحدى سمات عملية تقييم الجودة البحثية في كل الأنظمة الدولية و الوطنية ، و يتم استخدامها منذ مدة طويلة في تقييم البحوث (على سبيل المثال من خلال عملية مراجعة جودة المواد الأكاديمية) و على كل حال تتباين عملية مراجعة الزملاء بشكل واضح من نظام لآخر ، و تتعلق تلك الاختلافات حول تحديد من هم الزملاء الخارجيون ؟ و ماهو المتوقع منها ؟ و كيف يتم اختيارهم ؟ و كيف يتم تنظيم الزيارات؟ وطول مدة الزيارة؟ ومن هم الذين يتم تقييمهم خلالها ؟ وغالبا ما تتعلق هذه الاختلافات بالسلطة وحرية التصرف التي يمتلكها الزملاء في عملية المراجعة ،و السؤال المطروح هنا : الى أي درجة ينظر الى الزملاء ؟ أباعتبارهم ممثلين للوكالة أم اعضاء من مجموعة الزملاء المعنيين بالموضوع أم من المجتمع الأكاديمي الواسع ؟

وتقع الاختلافات الرئيسية في طريقة تنفيذ المراجعة من قبل الزملاء الخارجيين و التي يتم تنفيذها عن طريق الوكالات الوطنية و المكونة من أربع فئات هي : مصادر سلطة الزملاء ، و أنواع الزملاء ،واختيار و تدريب الزملاء ، و زيارات الموقع ، ولا شك أن كل واحدة من هذه الفئات تتأثر بالطبع بالعنصر الذي يتم تركيز المراجعة عليه (التدريس، البحث،الادارة...الخ) ،وبمستوى المراجعة (مؤسسي،على مستوى القسم أو الموضوع أو الفرد)،وكذلك بأغراض المراجعة(عادة ما يجمع بين المسؤولية و التحسين)

هناك مصدران مميزان للسلطة وسط الزملاء :الأول عندما يكون للزملاء سلطة معنوية ترتكز على العضوية و المعرفة و القيم المشتركة لمجموعة زملاء معنية ، ونجد ذلك دائما على مستوى الموضوع و تمثل الأفراد الذين لهم خلفية تعليمية مشتركة و هوية مهنية هي بالمقابل تشكل قاعدة للمصالح و الانتماءات المشتركة ،والنوع الثاني لسلطة الزملاء مستمدة من سلطات المنظمة التي يعمل الزملاء لصالحها ، وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تلحق القيم الانضباطية المشتركة لمجموعة الزملاء بالقيم الخاصة بالوكالة باعتبارها قاعدة للمعايير التي يتم استخدامها في عملية التقييم

وتتباين الوكالات الوطنية في نوع الزملاء الذين تستخدمهم ،واستنادا الى موضوع التركيز و مستوى المراجعة يتم تكوين الزملاء من مجموعة واحدة معنية بالموضوع تشمل خليطا من الخبراء في الموضوع و المهنة الأكاديمية بشكل كامل ،أو خبراء في أصول البحث ،وكذلك خبراء وأساتذة باحثيين دوليين ،ولا شك أن بعض الوكالات لا تستخدم مصطلح الزملاء لوصف المجموعات التي تقوم بزيارات المراجعة

وتعد وضعية شهرة الزملاء ذات أهمية كبيرة ، كما أن كثيرا من المؤسسات تنظر إلى أهمية تأكيد أن يكون الزملاء لهم وضعية مساوية لمن يتم إجراء المراجعة عليهم ، و بالنسبة للمراجعات الخاصة بالبحث تتألف مجموعة الزملاء من الأفراد الذين لديهم خبرة بالموضوع من المجتمع

الأكاديمي ، وكذلك من لديهم خبرة مماثلة من خارج قطاع التعليم العالي ، والزملاء الذين يتم اختيارهم لخبرتهم بالموضوع ،فتعتمد أفضلية إختيارهم على سمعة البحث و الخبرة في التدريس ، وإيجاد مزيج مناسب من الزملاء. [1]

ويسمى التقييم الخارجي بتقييم الأقران والذي يعرف في بعض المجالات الأكاديمية بالتحكيم Refereeing، وتقييم الأقران ما هو إلا آلية من آليات التقييم التي يتم اللجوء إليها للوقوف على مستوى جودة المنتجات البشرية، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين في ذات المجال، لذلك يتم تسميتهم بالأقران، وهو الأمر الذي يصدق على الأفكار العلمية والمخرجات البحثية وذلك للوقوف على مدى أصالة هذه الأفكار وتلك المخرجات وارتباطها الوثيق بمجالها، ومدى خدمتها له، والتزامها بضوابطه العلمية والمنهجية. [2]

ولأن تقييم الجودة يتطلب خبرة تخصصية ،فعلى عملية التقييم أن تأخذ في الحسبان بعض التخصصات أو الحقول بعينها،بالاضافة الى المؤسسات بوصفها كيانات شاملة ،إن طبيعة التقييم المباشر تملي مقاربة الحقل بالحقل ،فالخبراء في الحقل هم الذين يمكنهم إعطاء أحكام عن جودة البحث المعطى ،كما يجب أن يجري دائما نشر تقارير التقييم بوجـــه علني و على الرغم من أن معظم الهيئات ترفض فكرة التصنيف و إعطاء درجات ، إلا أنه لا بد أن يجري عادة نوع من المقارنة ،حيث يقدم التقييم الخارجي لجودة البحث حوافز مهمة للتحسين و التطوير و اكتشاف مواطن الضعف و النقص ومن ثم تدارك الخطأ لحين قبوله و تجويده[3]

كما يتمثل الهدف الأساسي من عملية التقييم الخارجي في جعل الباحثين ومؤسسات البحث العلمي الخاضعة للتقييم أكثر التزاما بالمعايير الحاكمة لتخصصاتهم بشكل خاص ومجالهم العلمي بشكل عام، ذلك أن المخرجات البحثية المكتوبة (المطبوعة) والجوائز التي تمنح للأعمال البحثية، والتي تخضع للتقييم الخارجي، يتم تقييمها في ضوء الضوابط العلمية والمنهجية الخاصة بالمجال البحثي.

ففي الولايات المتحدة الامريكية يرى كول جوناثان أن ممثلو المنظمات يشرعون أحيانا في انتقاد أساتذة الجامعات بالتشكك بشكل دوري في مدى نزاهة نظام مراجعة رأي النظير حيث يدعي بعضهم بأن هذا النظام ليس أكثر من شبكة أنشئت خصيصا لخدمة مصالح معينة "يكون العلماء والطلاب فيها في موضع النخبة ، و يحابي بعضهم بعضا ، ويرفضون أعمال الأكاديمين الآخرين التي تفتقر بصورة عامة الى خلفيات مميزة ،والذين يستحقون الحصول على التمويـــل

[1] - جون برينان ، تارلا شاه، مرجع سابق ، ص ص (89-90)

[2] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص ص (59-60)

[3] - ويليام ف .ماسي ، مرجع سابق ، ص 275

و التقدير على قدم المساواة أو حتى قد يكونون اكثر استحقاقا منهم ،وعلى مدار الخمس و عشرين سنة الماضية ، استجابت لجان المراجعة المستقلة في الاكاديمية القومية للعلوم للاراء المختلفة وعدلت في جزئيات التقييم لضمان نزاهة نظام مراجعة رأي النظير[1] ،وفي المملكة المتحدة حيث أقدم نظم تقييم الأداء البحثي، يتمثل الهدف من وراء تقييم الأقران في:

• تحديد التمويل المخصص للأنشطة البحثية: ذلك أن هيئات التمويل الرئيسية في المملكة المتحدة تتخذ من تقييم الأقران وسيلة لتحديد أي المشروعات البحثية هي الأحق و الأجدر بالتمويل، ولتقييم مدى تقدم المشروعات البحثية الممولة من قبلها.

• الحكم على مدى أهلية البحث للنشر في الدوريات العلمية: إذ يقوم تقييم الأقران بتحديد مدى جودة الأبحاث المقدمة للنشر ودرجة أهميتها، حيث تتحكم هذه العملية فيما سيدخل إلى المجال العلمي من أبحاث وتقييم التأثير المتولد عنها، وكلما كانت الدورية ذات سمعة علمية عالية ومكانة مرموقة في مجالها كلما كان التأثير المتولد عن البحوث المنشورة بها أكبر.

• تقييم مستوى الأبحاث العلمية بالأقسام الجامعية: إذ أستخدم تقييم الأقران كجزء في عملية تقييم الأداء البحثي لتقييم جودة البحوث العلمية التي تقوم بها الأقسام المختلفة على مستوى الجامعات.

أما الحكمة من وراء عملية التحكيم أو ما يسمى بتقييم الأقران، فتكمن في أنه من النادر أن يقوم الباحث بمفرده أو حتى الفريق البحثي بالوقوف على كل الأخطاء أو الانحرافات المنهجية التي قد يقع فيها في العمل البحثي المعقد، والتي يتولى فريق التقييم الخارجي الكشف عنها و إبرازها للباحثين، ولا يقصد من ذلك أن يقوم المحكومون أو المقيمون بتتبع توافه الأمور أو الأخطاء البسيطة في العمل البحثي، وإنما الفكرة هي فرصة تحسين وتجويد المنتجات الفكرية الجديدة والمنتقاة غالبا ما تعتمد بشكل أساسي على أن يقوم شخص ما ذو خبرة عملية ودراية معرفية بمراجعتها وتحكيمها

كما أن عرض العمل البحثي على الآخرين يزيد من احتمالية تحديد مواطن الضعف فيه، ومن خلال إسداء النصح والتشجيع يتمكن الفرد من علاجها وتلافيها[2]، كما يحمل التقييم الخارجي للجودة البحثية جوانب سيئة فهو مكلف أحيانا ،كما قديحمل شيئا من التعدي إذا غابت عنه شفافية المعايير و الآليات المطبقة في تحديد مستوياته ،وتصبح هذه المشكلة أكثر حدة عندما يكون الخبراء الخارجيين أقل مكانة في مجال الأبحاث من أعضاء الهيئة البحثية التدريسية المحلية.

[1] - جوناثان كول ، مرجع سابق ، ص 116

[2] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص ص (60-61)

إن البراعة الفائقة في مجال البحث لاتؤثر بالضرورة على الحكم البيداغوجي الجيد ،ولكن تبين التجربة في المملكة المتحدة خاصة كيف أن ضعف سجل البحث يمكن أن يقوض مصداقية الخبير الخارجي؟[1]

ثالثا: التقرير المنشور:

كما أشرنا سابقا الى مسألة النشر و الشفافية في اعداد التقييم فنجد عنصر أخر متعلق بنشر التقرير ،وتعد معظم الوكالات الوطنية تقارير مكتوبة عن التقييمات الفردية ، والتي تكون مستندات عامة في متناول نظام التعليم العالي بأكمله و الشركاء الأساسيين ذوي العلاقة ، ونظرا لأن التقارير العامة يتم كتابتها لعدد واسع من المجموعات ،فهناك ميل لأن تكون محتويات تلك التقارير أولية و تتناول المسائل العامة ، وأحيانا يتم إعداد تقرير خاص للمجموعة التي يتم مراجعتها أو للادارة في المؤسسة وعادة ما تكون هذه التقارير مصممة بحيث تقدم تحليلات أكثر أهمية و تتصدى للمسائل الحساسة ،و في الدانمارك نجد جميع التقارير التي يتم إعدادها بشأن التقييم تكون متاحة لعامة الناس (بما في ذلك تقارير التقييم الذاتي)

و هناك نوعان من التقارير تنشأ عن تقييم الجودة البحثية ،أحدهما يتعلق بالمراجعة المؤسسية الخاصة ، أو المراجعة على مستوى البحوث /البرامج /الموضوع ،والأخر هو التقرير الوطني الذي يشمل المعلومات الخاصة بالتطورات في مجال موضوع معين في جميع الجامعات في الدولة

ونخلص من كل ذلك إلى القول بأن التقييم الخارجي الذي يقوم به الأقران على الرغم من تعدد الأهداف المرجوة من ورائه، إلا أنها تتمحور جميعا حول أساس واحد ألا وهو التأكيد على جودة المخرجات البحثية من قبل أناس مشهود لهم بالخبرة والدراية مما يجعل الاستناد إلى نتائج تلك المخرجات أمر مقبول من قبل المجتمع العلمي، وهو الأمر الذي سينعكس بدوره على جودة الأعمال البحثية الخاضعة للتقييم، ودفع الباحثين إلى الالتزام دوما بالمعايير العلمية الموضوعة من قبل المختصين في المجال، ومساعدتهم على تحديد مواطن الضعف فيما قاموا به من نشاطات بحثية من جانب، والتصديق على أو دعم العمل البحثي حين قبوله ونشره أو تكريمه من جانب آخر، فالبحث الجيد منهجيا: يعني أن البحث منظم مع خطوات محددة لتؤخذ في تسلسل محدد وفقا لمجموعة محددة من القواعد و منهج من خصائص البحث لا يستبعد التفكير الإبداعي لكنه ،بالتأكيد يرفض استخدام التخمين والحدس للوصول إلى الاستنتاجات[2]

---

[1]- ويليام ف .ماسي ، مرجع سابق ، ص ص (275-276)

[2] -C.R.Kothari,**Research Methodology –Methods and Techniques** .India :New Age International,2004,p20

المطلب الرابع: قوائم الانجاز كآلية لتقييم الجودة البحثية و انعكاساتها

لقد نشأت الجامعات باعتبارها مؤسسات تحظى بالاحترام لدى المجتمع منذ مدة طويلة ،لقد خضعت المسائل المتعلقة بصلاحياتها و سلطاتها و وضعها للمسألة المتزايدة في العقدين السابقين في كثير من أنحاء العالم ، فقد ترتبت على نمو الطلب للتعليم العالي و منتجاته من تدريس و بحث توسع و تنوع في عدد و أنواع المؤسسات و مقراراتها و خصائصها ، و الضغوط المتزايدة المرتبطة بالتمويل المتاح ، إضافة الى الطلب المتنامي بأن تصبح مؤسسات التعليم العالي مسؤولة عن نشاطاتها ،وعلى كل حال ،وحتى قبل حدوث هذه التغيرات ،كانت الجامعات قد أرست إجراءات جيدة لتحقيق الجودة و المقاييس

وكما **طرح مارتن تراو Martin Trow** أسئلته على النحو التالي :

" كيف تمكنت الجامعات الكبيرة في العالم من أن تصبح منتجة للبحث و الدراسات العليا فوق الجامعية و تخرج طلابا مدربين و متعلمين جيدا ، و تقدم خدمات واسعة لمجتمعاتهـا خلال قرن و نصف ماضيين دون تقييم كثير أو تقييم خارجي لجودتها "

و يستطرد **تراو** ليقترح رأيه قائلا إن المعايير الدراسية لتلك الجامعات قد تحققت بدرجة كبيرة من خلال الثقة التي أولاها المجتمع للأكاديميين ، و الثقة في أهليتهم ،وفي تحفيزاتهم الجوهرية للمحافظة على الجودة في أعمالهم و في نتاج الجودة ، و كذلك في الترتيبات المؤسسية في النواحي الأكاديمية و انضباطاتها و التي تم تأسيسها على مر السنين للتحكم في الجودة و صيانتها

لقد ظلت الجامعات على نحو تقليدي تشدد على المسؤولية الذاتية،و المسؤولية المتعلقة بالكلية،و التحسين الذاتي فكانت الجامعات تثق بهيئة التدريس اعتمادا على حرفانية الأكاديميين لتأكيد جودتها و وضعها في المجتمع ، وتتضمن بعض الطرق التي نفذت بها الجامعات تلك المهنية ،كما وصفه تراو ،تعيين الأساتذة و اختيار طلاب الدراسات العليا ،ومراجعة الزملاء للبحث و المنح الدراسية و المراجعة الدورية للمناهج ،و يتم التأكيد على جودة الأساتذة من خلال سياسات التعيين و الترقية الصارمة ،كما أن السياسات الإدارية تهدف الى تأكيد قبول أفضل الطلاب في المؤسسة ،ويتم الحكم على جودة عمل القسم و الأفراد على أساس نشاط البحث و الدراسات على مدى فترة زمنية طويلة ، و كانت هذه الأحكام في السابق تعتمد على عملية مراجعة الزملاء ،وقد حققت نجاحا في الحصول على منح للبحث ،كما اعتمدت على ما يتم نشره وعرضه في المجلات الأكاديمية ،وأكدت مراجعات المنهج من قبل الأقسام و الوحدات الأساسية الأخرى أن تداول المنهج الدراسي يتم على أساس مستمر ، و مؤخرا بدأ تأكيد جودة التدريس و البحث [1]

[1] - جون بريتان ، تارلا شاه، مرجع سابق ، ص ص (105-106)

من بين الوسائل التي يتم استخدامها لقيـــــــــاس التميز البحثي بشكل مقارن **قوائم الإنجاز Scoreboards** وهي عبارة عن جداول منظمة وملخصة تستخدم كأداة لقياس الأداء في مؤسسات قطاع الأعمال، ويمكن النظر لهذه القوائم باعتبارها أدوات مفيدة للحصول على معلومات للمقارنة بين البحوث في ضوء مجموعة من الأبعاد التي تهم الخبراء في المجال العلمي للبحث، وجمهور المستفيدين والمهتمين بالمجال العلمي.

وتعتبر هذه القوائم من أشهر الأساليب المستخدمة لتقييم الجودة البحثية في الكثير من الدول المتقدمة، ففي إنجلترا على سبيل المثال وضعت الهيئة المسئولة عن تقييم الجودة البحثية بالجامعات مقياسا مكون من سبع درجات لتقييم الجودة البحثية يتم تقييم البحوث في ضوئها، وكذلك الأمر في البرتغال التي تستخدم مقياس من خمس درجات يمتد من الممتاز وحتى السيء.

كما تجدر الإشارة إليها في سياق الحديث عن تقييم الأداء البحثي، هي الانعكاس الإيجابي لهذا التقييم على مستوى الجودة البحثية، فلقد أكدت إحدى الدراسات التي تحدثت عن تقييم البحوث العلمية بهونج كونج، على أن للتقييم المستمر لمستوى الأداء البحثي سواء للأفراد أو المؤسسات أثر إيجابي، فالانطباع العام الذي لدى جمهور الباحثين ولجان التقييم البحثي بعد التقييم الذي أجري عام 1999 بهونج كونج، هو أن هذا التقييم قد شجع على التحسن المنتظم للأنشطة البحثية بالمؤسسات البحثية على المستويين الكيفي والكمي، فعلى الرغم من المعايير المتشددة التي طبقت في هذا التقييم، لاحظت لجان التقييم حدوث تقدم ملموس، فأعضاء لجان التقييم الذين شاركوا في هذا التقييم السابق عام 1996، لاحظوا تحسن المناخ البحثي في المؤسسات البحثية (الجامعات) و أرجعوه إل احتمالية قيام هذه المؤسسات بتعيين هيئة تدريسية من الباحثين النشطين، كما لاحظوا أيضا ارتفاع عدد المشروعات البحثية ذات المستوى العالي والمقدمة إلى هيئة المنح الجامعيةRGC كل عام

كما أشارت دراسة أخرى إلى أنه من إيجابيات توظيف قوائم الإنجاز في الوقوف على مستوى التميز البحثي بالمؤسسات العلمية مثل الجامعات ومراكز البحث أن " ممارسات التقييم المستندة إلى العلامات أو القيم المرجعية Benchmarking وقوائم الإنجاز المرتبطة بها من شأنها أن تحسن من مستوى الأداء العلمي في المؤسسات البحثية، فعلى سبيل المثال يشير أحدث الأبحاث بالمملكة المتحدة إلى أن ذلك النوع من التحليل المقارن والعرض المجدول للأبحاث من الممكن أن يصبح دافعا إلى التنافس بين الباحثين والمؤسسات البحثية، وهو ما سينعكس أثره الإيجابي على المستوى العام للتميز البحثي، كما أوضحت الدراسة التي قام بها أدمز عام 2002 عن الأداء البحثي الأكاديمي بالمملكة المتحدة إلى أن ثمة اتجاه متصاعد ومتميز ظهر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي فيما يخص نشر الأوراق البحثية بالمملكة المتحدة، حيث تنسب هذه الزيادة في عدد الأوراق

البحثية المنشورة إلى تقييم الجودة البحثية والتي أنتجت سلسلة من الرسوم البيانية المنظمة عن الأداء البحثي في المؤسسات البحثية الجامعية

كما أنشأت الحكومة الفرنسية "**المجلس الأعلى لتقييم معايير البحث والتعليم العالي بفرنسا** HCERES " لتقييم الأنشطة التي تقوم بها الجامعات والمؤسسات البحثية، حيث تعتمد طريقة التقييم التي اختارتها HCERES ، من ناحية ، على المعلومات المقدمة من الكيان الذي تم تقييمه في **شكل قوائم انجاز** والتي تقدم نتائجها ومشاريعها ، ومن ناحية أخرى ، على زيارات ميدانية. وهو يتوافق مع مراجعة خارجية ومستقلة وجماعية وشفافة من قبل خبراء من نفس المجتمعات العلمية مثل الكيان الذي تم تقييمه. و يكون الإخراج لذلك هو تقرير مكتوب يتضمن تقييمات نوعية موجزة. يخضع التقييم للمسؤولية الوحيدة للمقيّم.

ففي عام 2014 ، أكملت HCERES جولتين من التقييم لأكثر من ثلاثة آلاف من مؤسسات البحث والكيانات البحثية (وحدات الأبحاث عبارة عن مختبرات أو مجموعات من المختبرات) - والتي توفر نظرة عامة موثوقة للبحث في فرنسا. أجرى الممثلون العلميون لـ HCERES ، بالشراكة مع مجلس HCERES ، مراجعة لعمليات التقييم ، استنادًا إلى التعليقات الواردة من رؤساء لجان الخبراء ومديري الوحدات البحثية ومؤسساتهم الإشرافية. وبالتالي ، عدلت HCERES منهجياتها ، وقبل كل شيء ، يجب التأكيد على أن التقييم يجب أن يتم بطريقة بناءة.حيث تشكلت لهذه الأخيرة ثلاثة أهداف رئيسية هي :

- الأول هو مساعدة الوحدات البحثية في تحديد مجالات التحسين المحتملة.
- الهدف الثاني هو توفير المعلومات للمؤسسات المشرفة في الكيانات البحثية لمساعدتهم على اتخاذ قرارات الإدارة أو التمويل بناءً على تقييم .HCERES
- الهدف الأخير هو توفير المعلومات لطلاب الدكتوراه ، والأساتذة أو الباحثين ، والعلماء الضيوف وما إلى ذلك ، وكذلك عامة الجمهور. بالنسبة لهؤلاء الأشخاص ، يتم نشر نسخة قصيرة من التقرير ، يتم تقديمها ببساطة وبوضوح قدر الإمكان على موقع (HCERES)[1].

كما تعتمد المنهجية التي اختارها المركز على تقييم الكيانات البحثية على بضعة مبادئ أساسية:

- تقييم نظراء جماعي نوعي
- تقييم بناءً على معايير محددة ، يأخذ في الاعتبار تنوع مهام الكيان
- تقييم يستند ، لكل معيار ، إلى حقائق يمكن ملاحظتها ويؤدي إلى تقييم نوعي[2].

[1] - The High Council for the Evaluation of Research and Higher Education, **Op. cit** , p4

[2] - **Ibid** ,p 4

ومما سبق يمكن القول أن لتقييم البحوث العلمية دور فعال في الوصول إلى تحقيق الجودة البحثية، فهو يدفع الأفراد والمؤسسات إلى الاهتمام بهذه الجودة من ناحية، كما أنه يلفت نظر المجتمع والمهتمين إلى هذه القضية، بما يحولها من قضية علمية بحتة تهم المختصين فقط، إلى قضية مجتمعية تحظى بالاهتمام والمتابعة من قبل المجتمع بأسره من ناحية أخرى، الأمر الذي يولد المسؤولية المجتمعية التي تدفع به من ناحية التقدم[1]

المطلب الخامس : التأصيلات النظرية لمنهجية المؤشرات والمصطلحات ذات الصلة

إنه و في ظل الكم الهائل من التغيرات والتطورات أصبح تحقيق الجودة والتميز غاية كل مؤسسة تسعى للدخول في المنافسة العالمية في ظل سيادة ما يعرف باقتصاد المعرفة، حيث لم يعد مجتمع القرن الحادي والعشرين يقبل الأداء النمطي الذي تحدده الوظيفة التقليدية، فالتميز يعتمد بالدرجة الأولى على المرونة التنظيمية والتنوع،والبعد عن الروتين الوظيفي، والتجديد الذاتي.

وقد نتج عن ذلك أن أضحى تحقيق التميز بمثابة توجه مهم للمؤسسات التعليمية و الجامعية حيث يعمق التفكير الاستراتيجي لدى إدارة المؤسسات، ويؤكد على ضمان الجودة و الأداء، وقد جاء مفهوم نظام إدارة التميز الاستراتيجي للوصول إلى أعلى معدلات الجودة والأداء، ليضفي مزيدا من الرصانة والوضوح على الدعوات التي كانت دائما تنادي بالاهتمام بالجودة الشاملة في مجالات العمل المختلفة، لذا يجب على جميع المؤسسات أن تسعى إلى تحقيق التميز، وتطبيق إدارة التميز في جميع عملياتها التنظيمية والإدارية والمالية و البحثية ،وفي هذا الاطار تباينت الكثير من المصطلحات و المفاهيم المختلفة حيث يثير مصطلحي المؤشرات ، المعايير الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية و العلمية في ظل علاقته بالكثير من المصطلحات و المفاهيم المحورية ذات الصلة

أولا : المؤشرات

يعرف المؤشر في **قاموس أكسفورد** "هو الذي يشير أو يوجه الانتباه إلى شيء ما."

ويعرف **قاموس ويبستر** المؤشر بأنه" الذي يؤشر أو يشير إلى درجة تزيد أو تنقص من الدقة."

والمؤشر يجب أن يكون شيئا يعطي إشارة واسعة للوضع الحالي الذي يتم فحصه، كما أن المؤشر ليس مادة أولية من المعلومات لكنها معلومات معالجة، وتقارن المؤشرات في أغلب الأحيان إلى "معيار" أو "مقياس" (مثل معدل طالب/ معلم) أو إلى نتيجة سابقة وتعكس المؤشرات الطريق الذي يمكن أن ينجز الهدف من خلاله، بالإضافة إلى أية درجة تقريبا حيث يتم إنجاز الهدف في أي مرحلة.

[1] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص ص (71-67)

والمؤشرات هي تلك الإحصائيات التي تسمح بالحكم القيمي حول السمات الرئيسية لعمل النظم التعليمية.[1]

وتعتبر المؤشرات قيما محايدة حتى يتم ترجمتها في ضوء سياقها، فعلى سبيل المثال، درجة حرارة الجو مؤشر نستخدمه كل يوم، و لكنه فقط رقم ما لم نستخدمه في سياقه، فمثلا درجة حرارة (50فهرنهيت) ستعتبر معتدلة جدا في يوم من أيام شهر يناير/ كانون الثاني في بوسطن، بينما نفس الدرجة في لوس أنجلوس في يونيو/حزيران ستعتبر باردة بشكل كبير في هذا التوقيت إن الأحكام القيمية حول المؤشرات مثل ما إذا كان الجو عند هذه الدرجة يعتبر دافئا أو باردا ترجع إلى مقاييس المؤشر، وبصفة عامة يتم ذلك أثناء التفسير وليس أثناء جمع البيانات.

ويجب أن يقوم نظام المؤشرات بوظيفة ضابطة وذلك من حيث تسهيل تحديد المشكلات وقياس مدى حجمها، إن التلخيص المفصل والبحث عن حلول يمكن عملها من خلال تحليل تكميلي، ويمكن وصف عمل المؤشر كالضوء الذي يصدر من آلة ينذر بأن حرارتها قد ارتفعت فإذا ما استمر هذا الضوء، فعلى المختص أن يجد السبب لذلك ثم عليه أن يجد الحل للمشكلة، وباختصار، تلعب المؤشرات دورا مهما في مراقبة وتقويم أداء النظام التعليمي.

فالمؤشرات هي متغيرات إجرائية أو عملية تشير إلى خواص مؤسسات وبرامج التعليم العالي، يمكن قياسها امبريقيا، ويتم على ضوئها جمع الأدلة التي تساعد على تحديد مدى الوفاء بالمستويات المطلوبة، والمؤشرات تحدد اتجاهات الأداء ومجال العمل، وتساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف الموضوعة، كما تستخدم المؤشرات لترجمة الجوانب النظرية للجودة، وتعرف بالنظرية العاملية أو الإجرائية، **والمؤشر** يتميز عن **المقياس**، حيث يستخدم البيانات لتحديد مستوى الأداء للخاصية موضع الدراسة والاهتمام، وعن المستوى الذي يعبر عن مستوى الأداء المقبول في إطار معيار معين.

وهناك تمييزا آخر بين أنواع المؤشرات المختلفة:

1- مؤشرات السياق التي ترتبط ببيئة مؤسسية التعليم العالي، أو بالبرنامج(اجتماعي، اقتصادي، سياسي، جغرافي إلخ).
2- مؤشرات المدخلات التي ترتبط بالموارد المالية والبشرية وبالسوق التي تستخدمها مؤسسة التعليم العالي.
3- مؤشرات العملية التي تشير إلى استخدام الموارد من جانب مؤسسة التعليم العالي لإدارة المدخلات، ولتفعيل التنظيم.
4- مؤشرات المخرجات التي تتعلق بالمنتجات أو الإنجازات الفعلية لمؤسسة التعليم العالي.

[1] مجدي إبراهيم محمد: جودة الأداء، القاهرة، عالم الكتاب ، القاهرة 2013، ص 50.

وهذا التصنيف للمؤشرات يعرف بنموذج CIPO (السياق، المدخلات، العملية، المخرجات) الذي يستخدم غالبا في الدراسات التقويمية [1]

ثانيا : المعـــــــايير

فالمعايير هي: مستويات الاعتماد أو التصديق للمؤسسة أو البرنامج، وتشمل هذه المستويات التوقعات الخاصة بالجودة والفاعلية والموارد المالية، والتوافق مع القواعد والتعليمات القومية والنتائج والاستدامة، في المملكة المتحدة تشير المعايير إلى المستويات اللازمة لسلطات منح الدرجة أو إنشاء جامعة.

المعايير هي: مقاييس معيارية، أو أطر مرجعية، أو علامات تمايز، يتم عن طريقها أو بواسطتها فحص المستويات والأهداف التي يتم تحقيقها، والمعايير تصف بالتفصيل خواص المتطلبات والشروط الواجب الوفاء بها، وفوق ذلك توفر الأساس الكمي والكيفي الذي يتم على أساسه استخلاص نتيجة تقويمية.[2]

و هي عبارات تشير إلى الحد الأدنى من الفعاليات المطلوب تحقيقها لغرض معين، وتعتبر المعايير مرجعية يمكن الاستناد إليها في ترشيد العمل أو الاحتكام إليها في ضمان جودته والارتقاء بأداء العاملين في المنظومة التعليمية، بل وتطوير كافة عناصرها. والمعايير تمثل الأداء الطبيعي أو العادي أو المتوسط في اختبار معين [3]

كما تجدر الإشارة هنا إلى التفرقة بين العديد من المصطلحات المتقاربة كالاعتماد ، وفي هذا الصدد يشير ديل إلى أنه قد استخدمت المؤسسات في السنوات الأخيرة عددا من الآليات الجديدة لضمان جودة المؤسسات التعليمية، وقد أكدت الشبكة الدولية لهيئات ضمان جودة التعليم العالي أن هناك ثلاثة مداخل أساسية تم تطويرها لضمان الجودة هي الاعتماد ، وقد حددت الفروق الجوهرية بينهما في الآتي:

ثالثا: الاعتمـــــــاد Accreditation

_ تقرر عمليات الاعتماد أي من المؤسسات أو البرامج تقابل الحد الأدنى من معايير الجودة، وبناء عليه يجيز ويصدق رسميا على وجود الحد الأدنى للمعايير التعليمية.

_ يشمل الاعتماد كل من الأهداف وإنجاز الأهداف، فهو يقرر إذا ما كانت الأهداف مناسبة لمستوى الدرجة أو المؤسسة، وما إذا كانت المصادر متاحة لإنتاج مخرجات مرغوبة.

---

[1] -عبد العزيز البهواشي: مرجع سابق ، ص 83.

[2] عبد العزيز البهواشي، مرجع سابق، ص 94.

[3] - مجدي إبراهيم محمد ، مرجع سابق ، ص 50

_ الاعتماد محك مرجعي،فهو يتقيد بمقارنة الأداء وفقا لمعايير محددة مسبقا تقرر غالبا بواسطة هيئات الاعتماد.

_ يتضمن الاعتماد غالبا مجموعة مؤلفة من مؤشرات الأداء والدراسة الذاتية والمراجعين النظراء.

_ تجرى عمليات الاعتماد دائما بواسطة هيئة خارج المؤسسة ذاتها.

_ يمكن أن يجرى الاعتماد على مستوى المؤسسة أو البرنامج، مع اعتماد على مستوى البرنامج يكون غالبا في مجالات مهنية مثل المحاسبة والأعمال والقانون والهندسة أو للمؤسسات التي تقدم درجات أقل من مستوى مراحل التدرج.

_ دورة الاعتماد تكون نموذجية لمدى 10 سنوات، إلا إذا كانت هناك مشكلات جادة تم الكشف عنها، مثل هذه المشكلات ستقود لدورة قصيرة.

_ المخرجات النهائية للاعتماد إذا حددت أن المؤسسة قابلت الحد الأدنى لمعايير الجودة دائما ما يعلن عنه، وهذه الإصدارات ضرورية للاعتماد لتنجز المؤسسة وظائف شهاداتها وتفي بوعودها، وتعزز أجندة تحسين الاعتماد [1]

رابعا: تدقيق الجودة

تعتبر هذه المقاربة من مقاربات المراقبة "التدقيق الأكاديمي و البحثي" و هي تقع بين أسلوب برامج التقييم الأمريكية والبرامج الأوروبية للتقييم الخارجي للجودة، يحيط التدقيق بعمليات تقييم تعلم الطالب إلا أنه يضعها ضمن إطار أكبر يشمل زيارات ميدانية إلى المؤسسات، وعلى كل حال، لا تقوم فرق التدقيق بإعطاء أحكام جديدة عن جودة البحث على عكس عمل فرق التقييم الخارجي، إنها تهتم فقط بالسؤال هل كانت المؤسسة و أجهزتها تقوم بالأنشطة الضرورية لتقديم تعليم و بحث يتميز بالجودة، وهل كانت تحصل أو تعمل على وضع بيانات تتعلق بالجودة وبتقدير أعمال الطلاب البحثية ، وهل كانت الأحكام أو القرارات التي تطلقها مدروسة بطريقة جيدة وتساير الأهداف المعلنة، بعبارة أخرى، يقوم التدقيق الأكاديمي على جودة عمليات البحث في المؤسسة أكثر من جودة البحث نفسه.

يرصد التدقيق الأكاديمي كفاية المؤسسة الرئيسة في الأطر البحثية ، وقد علق خبير الجودة ديفيد ديل على هذا الأمر قائلا:

ينظر المدققون عميقا إلى قلب العمل الأكاديمي و البحثي على نقيض مبادرات منح الاعتماد، أو مراجعة البرنامج، أو تقدير مستوى عمل الباحث، إنهم يختبرون مدى قدرة المؤسسة والهيئة التدريسية البحثية فيها على احترام المسؤولية العامة التي يحملونها من أجل رصد تطبيق المعايير الأكاديمية البحثية وتحسين تعلم الطالب.

[1] - أشرف محمود أحمد، محمد جاد حسنين، مرجع سابق ، ص ص (42-43)

بكلمات أخرى، يسأل التدقيق الأكاديمي هل كانت الكلية أو الجامعة تستحق شرف الثقة بوصفها الراعي الأول لجودة التعليم و البحث .

تعرَّف **منظمة المعايير الدولية** ISO " **تدقيق الجودة**" كما يلي:

تدقيق الجودة: اختبار نظامي ومستقل لتقرير إذا كانت أنشطة تحقيق الجودة والنتائج المرتبطة بها تتوافق مع الترتيبات المخطط لها و إذا كانت تلك الترتيبات مناسبة وتنفذ بوجه فاعل من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة.[1]

إن تحقيق احتمال تجديد مراجعة البرنامج الأكاديمي ستعزز إذا كانت كل أطراف العملية – سواء أكانوا خارجيين أو داخليين بالنسبة للجامعة- بنوا على المبادئ التالية:

- يجب أن تستند المراجعة على اتفاقيات إجماع بخصوص معايير التقييم ،المعايير، والنماذج
- يجب أن تكشف المراجعات عن ساسية ملائمة للجامعة ومهمة البرنامج في انتقاء المستشارين وندوات المراجعة.
- يجب أن تعكس المراجعات إجماعا بين أولئك المنخرطين بخصوص هدف قرار الممارسة.
- يجب أن تحترم المراجعات تنوع نماذج المنحة في تخصصات مختلفة، نماذج تحترم الممرات الكثيرة المختلفة التي نبحث عبرها عن الحقيقة ونعززها.
- يجب أن تقدم المراجعات تحضيرا سابقا ملائما و في الموقع للمستشارين والمقومين، مع إدراك أن الزيارات القصيرة من الممكن ألا تقدم للمستشارين معرفة كاملة ملائمة عن سياسة وتاريخ شخصية برنامج، أو عن البيئة المعقدة التي يمكن أن توجد فيها البرنامج.
- يجب أن تُجعل نتائج المراجعة مسألة سجل عام، و تُقدم للبرامج والمؤسسات التي خضعت للتقييم الفرصة للرد.[2]

المبحث الثالث : ابعاد مؤشرات الجودة البحثية و مكوناتها في ظل التميز المؤسسي

ان البحث في ثنايا الجودة البحثية يمر عبر رؤية تأصيلية للمصطلح من حيث الدلالـــــة و التكوين وصعوبات التشكل بالإضافة إلى بنيتها وطروحاتها المختلفة لتزيد من ذلك إمكانيات التحكم بها بشكل دقيق يسمح لنا بقياس مختلف الظواهرالمحيطة بالجودة البحثية ومخرجاتها ، التي لطالما شكلتها جملة من الأبعاد التي تتناهى على إختلافها وتنوعها الى المخرجات البحثية كقيمة

---

[1] ويليام ف، مآسي، **مرجع سابق**، ص 276،،278.

[2] إي جريدي بوج، كيمبرلي بنجهام هول ، **الجودة والمسؤولية في التعليم العالي – تحسين السياسة وتطوير الأداء** . السعودية : مكتبة العبيكان ، 2012، ص 205.

مضافة ومصدرها المجسد في شخص البحث أو الكيان البحثي ،ضف الى ذلك بيئته العملية البحثية و التي تسعى من خلالها خدمة الصالح العام ليصل بذلك الى تحقيق التميز البحثي المؤسسي بانطلاقنا من مفاهيمه ونماذجه النظرية المختلفة ،وصولا الى آليات عملية ذات دلالات ملموسة تحفظ قدرتنا التنافسية ونحقق بها مراكز تميز وتفرد في ظل منظور عالمي يلتزم بالانخراط والتفوق الأكاديمي و البحثي ،ونرتقي بذلك بالتميز من التجريد الى القياس و واقعية التطبيق ،وهذا ما سنحاول تناوله في هذا المبحث

المطلب الأول : رؤية تأصيلية لأبعاد مؤشرات الجودة البحثية

ثمة عدد من الأسئلة التي ترتبط بمتطلبات الجودة، أي أدلة أو مؤشرات سنقبل كتعبيرات عملية ملائمة عن الجودة؟ أي أدلة نستطيع أن نجمع، أو يجب أن نجمع، كي نعكس أداء وجودة مؤسسات متنوعة في مهماتها وتاريخها وبيئاتها ؟ إن دليل الجودة بالتأكيد في هذه الكليات والجامعات سيتطلب أكثر من نقطة معطيات واحدة.

وحالما يتم تحديد مؤشرات و أدلة الأداء، تنشأ مسألة معيار الأداء، أي مستوى من الأداء سيكون مقبولا أو مطلوبا على أنه مستوى ملائما من الجودة؟ هل سنستخدم في هذه الأحكام مقياسا يستند إلى المعيار أم إلى العرف؟ أعلينا أن نقدر أداء البرنامج البحثي أم الموظفين إزاء معيار من القبول المحدد سابقا، أو إزاء أداء البرامج الأخرى والموظفين الآخرين؟ الواقع أنه لدينا ثلاثة خيارات ممكنة لمعايير الأداء:

- مقياس المعيار، الذي يقارن فيه الأداء مع مستوى معيار محدد سابقا.
- مقياس مقارن معياري يُحكم فيه على الأداء إزاء أداء برنامج آخر أو شخص آخر (أو مجموعة أشخاص).
- مقياس خبرة يُحكم فيه على الأداء إزاء آراء وقيم مجموعة من الحكام

يمكن أن تقدم مجموعة من مؤشرات الأداء كدليل على الجودة البحثية للكلية، مراجعات النظراء كما هو معبر عنها في الاعتماد ومراجعات البرامج و الابحاث، ورأي الطلاب والخريجين ومؤشرات الرضى، ودراسات السمعة والتصنيف، وسير أداء الطلاب واختبارات القبول والتخرج، ونتائج الترخيص المهني، وأبحاث أعضاء هيئة التدريس و إنتاجيتهم في النشر، إن إحدى الصعوبات هي أن تنوع المؤشرات الممكنة يشكل ارتباكا في الثروات التي من الصعب الاختيار منها.

إن المشكلة التي تواجه ضمان الجودة هي أن أيا من هذه المؤشرات –سواء كانت تتعلق بدراسات السمعة والرضى أو دراسات القيمة المضافة والنتائج- يمكن أن تنتقد وستنتقد بسبب بعض العيوب الفلسفية والتقنية.

وفي هذا السياق أضاف جونستون لمؤشرات الجودة البحثية وأبعادها عدة ملامح:

- أنها لا تعطى بالضرورة تعليقا أو ملاحظة دقيقة عن الوضع أو طبيعة الشيء الجاري فحصها، ولكنه ينقل إحساسا عاما بدرجة معينة من الدقة.
- المؤشرات تختلف عن المتغيرات، فبعض التقـــارير الإحصائية تخلط بين كلمتي "مؤشر" و "متغير" فمثلا نسبة القوة العاملة التي لها عمل ثان، أو عدد المسنين الذي يتقاضون معاشات، أو إجمالي دخل الأسرة حسب حجمها، كلها متغيرات مخصصة، أما المؤشر الفعلي فعلى العكس من تلك فإنه يدمج أحد المتغيرات بمتغيرات أخرى ذات ارتباط معين لتكوين رؤية عامة للنظام.
- قيمة المؤشر تدل على بعد كمي، إنه ليس بيانا لوصف حالة النظام، ولكنه يجب أن يكون رقما حقيقيا يمكن تفسيره.[1]
- قيم المؤشر زمنية، فقيمة المؤشر تنطبق على نقطة واحدة أو فترة زمنية واحدة، وقد تكون لبعض المؤشرات سلسلة من القيم محسوبة لتغطية عشر سنوات أو أكثر، حتى تسمح بمراقبة تطور النظام.

يمكن تطور المؤشرات لكي يمكن من خلالها قياس النظم التعليمية بطرق مناسبة وموثوق بها وصالحة.

وهناك تمييز ثالث بين:

1- مؤشرات الاقتصاد (تتبع وتحترم الميزانيات).

2- مؤشرات الفاعلية (الإنتاجية أو المخرجات الفعلية لوحدة المخرجات).

3- مؤشرات الفعالية (درجة تحقيق الأهداف).

ان رؤية المؤشرات وأقسامها أو تصنيفاتها لنظام ما تعتمد كل الاعتماد على كيفية النظر إلى هذا النظام وما يحتويه من علاقات ومبادرات أو تأثيرات ونواتج ، حيث تنوعت النماذج التي قدمت فيها المؤشرات حيث نجد أن الإطار المقترح الذي رسمه **دانيال Daniel** للمؤشرات مكون من تقسيم رباعي (الإطار- المدخلات- العمليات – المنتجات)

• كما أن للمؤشرات مستويات بناء واستخدام و لعل أهمها :

1 .على مستوى السكان 2 .على مستوى المؤسسة 3. على مستوى البرنامج[2].

ان زيادة دقة (السلامة والاعتيادية) للمؤشرات تنطلق مما يلي :

---

[1] مجدي إبراهيم محمد: **مرجع سابق** ، ص 52.

[2] -أشرف السعيد أحمد محمد ، **مرجع سابق**، ص ص (180-187).

1-توسيع القراءة في الأدبيات المتعلقة بالموضوع لمعرفة كيف قام الباحثون السابقون بقياس نفس المفاهيم

2-تفكيك المفاهيم المركبة وقياس كل واحد منهم على حدى .

3-استخدام أكثر من مؤشر للاستدلال على المفهوم ومحاولة فهم ذلك عن طريق عمل Factor Analyze .

4- استشارة الخبراء والباحثين السابقين (محكمين).

5- إجراء دراسة استطلاعية بحيث يتأكد الباحث أن ما يهدف إلى الوصول إليه هو ما يفهمه الآخرون بالضبط.

6- لابد من الشرح لكافة الإجراءات البحثية التي قام بها الباحث حتى يمكن تقييم العمل وتكراره.

7- ينبغي تدريب الباحثين المساعدين القائمين بجمع المعلومات وتكوينها بحيث يقومون جميعا بتكوين نفس الملاحظات والبيانات بنفس الطريقة[1].

8- أن تعكس المؤشرات الملامح الرئيسية للنظام وأن تكون قادرة على قياس ما تدعي أنها تقيسه بحيث تعطي نفس النتائج وتكون قابلة للتطبيق في مدى واسع من الأغراض وفي اطار التكنولوجيات المتاحة.

9- تكوين الإطار المفاهيمي الذي يوضح عناصر البنية الهيكلية للنظام الذي تبنى له نماذج المؤشرات وما تحتويه هذه البنية من تراكيب وعناصر أساسية.

10- تنقيح وتهذيب المؤشرات التي تم التوصل إليها من خلال مقابلتها بالمعايير الأساسية التي يجب أن تتوافر في المؤشر الجيد.

11- تحديد استراتيجيات جمع المعلومات والبيانات البديلة والتي يمكن أن تستخدم لبناء نظام المؤشرات بالإضافة إلى تقييم أنظمة المؤشرات التي تم التوصل إليها[2]

خصائص المؤشرات الجيدة :

يجب أن تعمل المؤشرات البحثية على:

- تزويد صناع السياسة بمعلومات مفيدة (لدعم صنع القرار).
- تلخيص المعلومات بدون تشويه.
- أن تكون دقيقة وقابلة للمقارنة.
- أن تكون درجة ثقتها عالية، ومعلوماتها وبياناتها حديثة.

---

[1] -معتز بالله عبد الفتاح ، ، **التحليل السياسي الامبريقي بالتطبيق على أساليب التحليل الكمي باستخدام stata8.2**. القاهرة: مكتبة الآداب، 2007.، ص ص (71-72).

[2] -أشرف السعيد أحمد محمد ، **مرجع سابق**، ص 192.

- أن تسمح بربطها بالمؤشرات الأخرى لأغراض التحليل الكلي.
- أن تقيس إلى أي مدى قربها أو بعدها عن الأهداف.
- أن تساعد في تحديد المواقف المعضلة أو غير المقبولة.
- أن تساعد على مقارنة قيمها إلى قيمة مرجعية، أو إلى معيار/مقياس أو حتى مع نفسه، عندما يحسب لفترات مختلفة.

وهكذا فهي يجب أن تقيس ما وضعت لقياسه، و يجب أن تقابل هذه المؤشرات معايير عملية، ويجب أن تكون عملية من ناحية الوقت والكلفة والخبرة المطلوبة لجمع البيانات، ويجب أن تكون مفهومة بسهولة.

صعوبات تكوين المؤشرات:

هناك صعوبات تواجه تكوين المؤشرات البحثية التي ترتبط بالمتغيرات الأكثر أهمية في تأثيرها على أهداف المؤشرات التعليمية و البحثية وهي:

- مستوى التجميع لتقديم تقرير البيانات، هل البيانات مطلوبة لدعم تطوير السياسة واتخاذ القرار على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو المستوى المحلي؟
- التعقيد الكلي للنظام، خصوصا في وصف السياق الأوسع الذي يحدث فيه البحث، ما المعلومات التي تجمع حاليا أو التي قد يمكن جمعها من المصادر المتاحة؟
- تعقيد المعلومات التي ينبغي جمعها، هل هناك صعوبات منهجية في جمع المعلومات واستخدامها؟ ما أهمية التأكيد على المحاسبية أو تحسين النظام؟ كيف يمكن استخدام المعلومات؟

ويجب ملاحظة نقطة مهمة وهي أن الأهداف يمكن أن تتطور بمرور الوقت كاستجابة للتغير في الظروف أو كجزء من استراتيجية مدروسة لتطبيق نظام شامل على أساس تزايدي.[1]

ان قياس الجودة البحثية ينطوي على بعض التعقيد كإختيار الأدلة و مؤشرات الأداء و القيام بالترتيبات المتعلقة بتجميع المعلومات و تحليلها و وضع معيار ملائم للجودة البحثية على اختلاف الرؤى ،بالإضافة الى تحديد من سيقوم بالأحكام على الجودة البحثية و كيفية ذلك [2]

إن الحديث عن مؤشرات الجودة البحثية حديث سهل يسير من جانب وصعب عسير من جانب آخر، إذ أنه من الأمور المتفق عليها أن مفهوم الجودة البحثية يرتبط بكل من الهدف المرغوب من البحث، وبالمعايير الخاصة بالأداء البحثي على اختلاف جوانبه، ولما كانت أهداف البحث قد تتباين بعض الشيء من مجال لآخر ومن بيئة لأخرى، فإنه يكون من الصعب رصد مؤشرات

[1] مجدي إبراهيم محمد ،مرجع سابق، ، ص 56.

[2] - إي جريدي بوج، كيمبرلي بنجهام هول، مرجع سابق ، ص ص (29- 33).

تفصيلية وعامة لهذا الأداء تناسب كل المجالات، كما أنه لما كانت معايير الأداء الجيد هي معايير نسبية أكثر منها ثابتة، فإن من العسير أيضا الاتفاق حول معايير ثابتة لهذا الأداء خاصة و أن أشكال هذا الأداء تتفاوت وتختلف.

أما جانب السهولة واليسر هنا فيتمثل في الاتفاق على أن للعملية البحثية الجيدة أسس متعارف عليها رصدتها غالب كتب البحث العلمي، كما طبقتها معظم التجارب العالمية الرائدة في مجال تقييم الأداء البحثي والتي من بينها الأصالة و الإبداع والابتكار والتطبيق ووضوح الفكرة البحثية والتحديد الجيد لأهداف البحث وغيرها، والتي تشكل غالبية مقاييس تقييم الأداء البحثي في الدوريات العلمية والمؤتمرات الدولية، والتي من الممكن أن تمثل خطوة على طريق بناء مقياس شامل مرن فعال وكفء لتقييم الأداء البحثي في كافة المجالات البحثية.

ونظرا لما سبقت الإشارة إليه من أنه لتقييم الجودة البحثية مجالات عدة، منها ما يتعلق بمدخلات الجودة البحثية من حيث الكوادر البشرية المدربة والقدرة على اجتذاب التمويل الخارجي للبحث، ومنها ما يتعلق بمخرجات الجودة البحثية من حيث مقدار ما ينبثق عن البحث من معارف جديدة في ميدان العلم الذي يقع فيه، والفائدة الاجتماعية والاقتصادية و الصناعية للمخرجات البحثية، والتأثير العلمي للبحث، ومنها ماهو مرتبط بالعملية البحثية[1]

المطلب الثاني : الأبعاد الأساسية لمؤشرات الجودة البحثية

إن الحديث عن مؤشرات الجودة البحثية سوف يقوم على أبعاد أساسية هي:

- مؤشرات متعلقة بممارسة الأقسام الجامعية و المراكز البحثية
- مؤشرات متعلقة بجودة العمل البحثي.
- تجويد البحوث في خدمة الصالح العام
- مؤشرات متعلقة بجودة المخرجات البحثية.
- مؤشرات متعلقة بالباحث أو المجموعة البحثية

أولا: مؤشرات متعلقة بممارسة الأقسام الجامعية و المراكز البحثية

في دراسة مهمة لمجموعة من الباحثين بقيادة كارول ج.بلاند تحت عنوان "**القسم الجامعي المنتج للبحوث –استراتيجيات من أقسام جامعية متميزة** – تم طرح جملة من الابعاد و المفاهيم التي تجسد الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه القسم (أو أي بيئة جامعية مماثلة) في تشجيع التميز في البحوث و دعمها و قد لاحظ الكثيرون منا أن بعض الأقسام الجامعية تحقق مستويات استثنائية في الإنتاجية البحثية ، و لديها ثقافة ملهمة ،و تنشد التميز البحثي و استدامته ،فهي

[1] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص ص(74-75)

تشدد بقوة على أهمية وجود أهداف تنسيقية واضحة ،تركز بمجموعها على البحوث ،فالبحوث في هذه الأقسام إما أنها مهمة رئيسية أو هي في الحد الأدنى على قدم المساواة مع المهام الأخرى ، كما تتخذ معظم الأقسام المتميزة خطوات إضافية لتحديد مجموعة من مجالات التركيز البحثي تساعد في تحفيز عمل أعضاء الهيئة التدريسية و تنسق عملها وهنا لا بد من ضرورة الموازنة بين أهداف المؤسسة و استقلالية الأساتذة و قد بينت دراسة ميدانية لهم شملت الكثير من الأقسام المتميزة في مجالاتها البحثية عوامل و مؤشرات تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتجويد البحـــوث و من بينها

- توظيف أساتذة جدد متميزين ذوي كفاءات.
- تقويم عمل الأساتذة و مكافآتهم.
- تخصيص الموارد اللازمة للبحوث.
- الحصول على التمويل بتسويق بحوثها و جلب التمويل الخارجي لها.
- تعزيز الثقافة و المناخ الإيجابي.
- وضع أهداف البحوث الخاصة بالقسم .
- الانخراط في التخطيط الاستراتيجي .
- الاعتماد على نقاط قوة الأساتذة في البحوث .
- اتباع توجيهات قيادية قوية .
- الاستجابة لدعوات التغيير الداخلية و الخارجية .
- تحقيق المواءمة بين اهداف القسم و توقعات الجامعة.[1]

ثانيا:مؤشرات متعلقة بجودة العمل البحثي:

يندرج تحت هذا الجانب من جوانب الأداء البحثي ثلاثة مؤشرات رئيسية هي : القدرة على تحديد مشكلة البحث تحديدا دقيقا، وما يرتبط بذلك من نقاط أخرى مثل تحديد أهداف البحث وصياغة فروضه صياغة صحيحة، ومؤشر الأصالة البحثية، والذي يتناول الرؤى المختلفة للأصالة البحثية، والمؤشر الأخير والمتعلق بمتانة المادة التي استند إليها البحث، وقدرة الباحث على توظيفها بالشكل الذي يخدم بحثه، ومدى ارتباط هذه المادة بموضوع البحث، فيما يعرف بالموجهات البحثية.

- وضوح أهداف البحث.
- اختيار المنهجية الملائمة للبحث والتطبيق الفعال لها.

[1] - كارول ج بلاند و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص (89-82)

- ترجمة المفاهيم المرتبطة بالبحث إلى عبارات سهلة ومفهومة للتعبير عن النظريات والنماذج، ولتحديد افضل السبل لنشر المعلومات المتولدة عن البحث أو نقل النتائج التي يسفر عنها.
- قدرة الباحث على معالجة المشكلات البحثية التي يتطلب التعامل معها مدى واسع من الخبرات العملية والمهارات والمعارف العلمية.
- قدرة الباحث على تحديد المجال الدقيق للمشكلات أو القضايا البحثية التي يتعامل معها والتي تتسم بصعوبتها وتعقدها.
- تناول البحث لقضايا ومشكلات جديدة لم يسبق التعامل معها أو تناولها.
- التحديد الجيد للملامح المختلفة للمشكلات الحرجة والحساسة.
- الصياغة الجيدة لفروض البحث بشكل قابل للاختبار، وتحديد العلاقة بين المتغيرات.
- قدرة الباحث على الربط بين النظريات والمبادئ والتقنيات المختلفة والخروج منها برؤية أو نظرية أو تركيب جديد أو مبتكر يخدم البحث.
- تنمية مداخل وطرق وتقنيات بحثية جديدة ومهمة وتوظيفها في البحث.
- القدرة على تفسير وربط نتائج البحث الحالي بنتائج البحوث الأخرى.
- خروج البحث بنتائج جديدة تتدرج من مجرد التطوير للنظريات والمفاهيم والأطر القائمة، إلى تصميم أطر إبداعية أو إنتاج مفاهيم جديدة أو صياغة نظريات مغايرة.
- قدرة الباحث على التعامل الجيد مع المادة العلمية المتاحة لبحث حال توافرها.
- قدرة الباحث على توظيف المعارف المتاحة في المجالات العلمية الأخرى و محاولة القياس والتقريب من أجل الوصول إلى بناء معرفي جيد لبحثه في حال تعذر توافر المادة العلمية للبحث[1].

ثالثا:تجويد البحوث في خدمة الصالح العام:

يستطيع الباحثون_ كما هوالحال في التعليم_ رفد الصالح العام بطرق سلبية وإيجابية معا، فأكثر الإنتاج المعرفي عبر البحث يرتبط بالصالح العام بفضل تعزيز فهم ظاهرة معينة. كما تدار أكثر البحوث التي يولدها أعضاء هيئة التدريسية في البيئة الأكاديمية _ على أي حال_ مع الاهتمام بتعزيز علم معين، والتركيز على تلبية الحاجات الداخلية للإنتاج المعرفي (والترفيع والتثبيت)، ومرة أخرى، تتحدى الدعوات الموجهة إلى التعليم العالي للإسهام بصورة مباشرة أكثر في الصالح العام

[1] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص ص(92-91)

في المفاهيم التقليدية للبحث، توضح بجلاء الحاجة إلى جعل بحوث أعضاء الهيئة التدريسية أكثر قابلية للتطبيق على الحاجات المجتمعية.

إن عبارة البحث القائم على المجتمع مصطلح يقترن غالبا بالبحث الذي يدعم _ عن قصد وبشكل مباشر_ الصالح العام، يدار البحث القائم على المجتمع "مع أعضاء المجتمع ومن أجلهم وليس عليهم"، إن منهجية بحث كهذه تدعو إلى المشاركة مع المجتمع لمواجهة المشكلات المجتمعية الملحة بطرق مدروسة ومقصودة، يستطيع البحث التقليدي تلبية الحاجات المجتمعية (يلبيها غالبا) ودعم تقدم الصالح العام، ويحدث ذلك بفضل الإنتاج المعرفي _بغض النظر عما إذا نشأ عن التعاون المجتمعي، وهو معتقد أولي للبحث القائم على المجتمع_ الذي يرفد الصالح العام، وبفضل أخذ نتائج البحث التقليدي، وترجمتها إلى مكتشفات تنطلق إلى ما وراء المواقع الأكاديمية التقليدية باتجاه مواقع خاضعة للتوجيه المجتمعي، يكمن هذا التمايز في الهدف الأولي للبحث والباحثين، يعد الباحثون الأكاديميون التقليديون عادة إنتاج المعرفة والتقدم بؤرة تركيزهم الأولية، في حين يعد الباحثون الذين ينتسبون إلى العرف القائم على المجتمع، والتغيير الاجتماعي، أو العدل الاجتماعي هدفهم الأولي[1].

تضع جامعات البحث قيمة عالية للغاية لعملية تقديم المعرفة التي يمكن أن تفيد المجتمعات كافة ، ففي عام 1896 قامت كلية ولاية نيوجرسي بتغيير اسمها الى جامعة برنستون اتخذت لنفسها شعارا غير رسمي و هو "جامعة برنستون في خدمة الأمة " و منذ ذلك الوقت أصبح هذا التكريس لخدمة الصالح العام جزءا من المهمات الراسخة للعديد من المؤسسات ،اذ يتحقق التخصيص لخدمة الصالح العام بطرائق عدة ،من بينها تدريب الخريجين على العديد من الوظائف ،واعداد المهنيين الذين سيصبحون فيما بعد قادة للانشطة التجـــــارية و الصناعية و الحكومية ، و في هذا السياق يتقلد العديد من أعضاء الجامعات وظائف حكومية مؤقتة ، أو قد يقدمون المشورة لقادة البلاد المحليين و القوميين في الشؤون السياسية. [2]

هناك ثلاثة مظاهر للبحث المركز على الصالح العام: المضمون، والمنهج، والمخرجات، ففيما يخص المضمون فإن البحث الذي يخاطب حاجات المجتمع والهموم العامة يضطلع بموضوعات ليست مهمة للعلم فقط_ كما هو حال البحث التقليدي_ بل تتخذ الخطوة الآتية بتطبيق الخبرة العلمية مباشرة على حاجات المجتمع، فمثلا، إن أستاذة التغذية التي تستخدم خبرتها لمشروع بحث في أسباب سوء التغذية ونتائجه في مجتمعات عمال المزارع المهاجرين، ترفد في الوقت نفسه

[1]- أدريانا ج كيزار، مرجع سابق ،ص ص (313,310)

[2] - جوناثان كول ، مرجع سابق ، ص 117

بحثا في حقل التغذية، وفي الوقت نفسه تجمع معلومات ذات قيمة حول المجتمع يمكن استخدامها لصياغة سياسات ومناقشات عامة.

ينطبق المثل ذاته على العملية، فيشمل البحث القائم على المجتمع أعضاء المجتمع في عملية البحث، بدءا من تحديد المشكلة حتى نشرها، وليكون بحث أستاذة التغذية الذي تجريه على عمال المزارع المهاجرين ذا معنى ودلالة للمجتمع، عليها فهم المؤسسات والشبكات التي تؤثر في المجتمع والعمال وترتبط بهم، فإذا ما كانت الأستاذة تدير مجموعات محورية مثلا، فلا بد من وجود إسهام أكبر إن هي شملت اتصالا بالمنتمين للمجتمع (أي من المجتمع) أثناء قيامها بإجراء المقابلات.

أما فيما يخص نتائج البحث المركز على الصالح العام، فلا بد من إعداد النتائج وعرضها بطرق ذات معنى ودلالة لدى المجتمع، ومرة أخرى _ لا بد _ في الغالب_ من دمج العمل مع شركاء المجتمع لفهم كيفية نشر المعلومات على خير وجه، بحيث تصل بصورة فعالة، يتضمن البحث الموجه بالمجتمع شركاء المجتمع كمتعاونين في منهج البحث برمته، يفعل البحث الموجه بالمجتمع في المجتمع التقليدي ما يفعله تعلم الخدمات في غرف الصف التقليدية.

يمكن عرض الاكتشافات الناجمة عن مشروعات البحث القائمة على المجتمع، في مواقع أكاديمية تقليدية أيضا، لتلبية معايير تقليدية أكثر للترفيع والتثبيت، وتماما كما أنه ليست كل البحوث التقليدية تخاطب حاجات المجتمع _ على أي حال_ ليست كل البحوث الموجهة بالمجتمع تلبي المقاييس التقليدية للبحث.

ينبغي أن يفكر أعضاء الهيئة التدريسية تفكيرا إبداعيا بكيفية تلبيتهم لحاجاتهم الشخصية الخاصة لرفع مستوى المعرفة، ومخاطبة حاجات المجتمع، في الوقت نفسه، وكيفية تحدي المؤسسات للاعتراف بإسهام كليهما في البحث العلمي كذلك.[1]

و بالتحديد منذ عام 2006 حيث تم نشر **تقرير لجنة سبيلنجز** التي شكلتها وزيرة التعليم العالي آنذاك (مارجريت سبيلنجز) ،اذا لا يكاد يمر وقت الا و تزداد المطالبات من قبل الجميع بمزيد من البيانات و الاحصائيات حتى نستطيع قياس أداء مؤسسات التعليم العالي و أن نقص البيانات يحول دون قيام التعليم العالي بدوره للصالح العام وهنا نجد أنفسنا أمام قضية :هل للتعليم العالي دور للصالح العام ؟ و إذا كان له دور كيف يمكن التحقق منه ؟ فما الصالح العام الذي يرتجى من البحث العلمي وفي هذا تنص صفحات التقرير من بداياته حتى توصياته في آخره على أن الصالح العام هو : قدرة التعليم العالي و البحث العلمي الحادة و الفعالة والسريعة على تخريج طالب قادر على المنافسة في سوق العمل العالمي).

[1] - أدريانا ج كيزار, مرجع سابق ,ص ص (313,310)

أما الجزء المخصص من التقرير لـ (قيمة التعليم العالي و البحث العلمي) فلا يذكر الا تعبيرات مثل رأس المال الفكري ،و الوظائف التي يتيحها اقتصاد المعرفة)،(المكاسب الوسيطة)،(النمو الاقتصادي) أي أن الصالح العام من هذه الزاوية مرادف للنمو الاقتصادي و القدرة على التنافس على مستوى العالم.[1]

رابعا: مؤشرات متعلقة بجودة المخرجات البحثية، وتتضمن:

في سياق هذا الجانب من مؤشرات جودة الأداء البحثي سوف يتم الوقوف على مؤشرين أساسيين هما: النشر العلمي، والتأثير العلمي للبحث والذي ينظر إليها أحيانا على أنه الإضافة المعرفية التي يقدمها البحث للحقل العلمي الذي يقع فيه، وفيما يلي نقف على تفصيل تلك النقاط، وفي هذا تلعب المستويات الرقمية والمؤسساتية والمجلات دورا هاما في ذلك:

أ-النشر العلمي للبحوث :والذي ينبغي أن يراعى فيه:

- عدد المحكمين الذين تلجأ إليهم الدورية للحكم على أهلية البحث للنشر.
- شدة المعايير الموضوعة من قبل الدورية للحكم على جودة البحث المقدم لها وأهليته للنشر بها.
- المكانة التي تتمتع بها الدورية بين أهل التخصص على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- شدة الضوابط المنظمة للنشر العلمي بالدورية.
- المكانة العلمية للمحكمين الذين تستعين بهم للوقوف على مدى استحقـــــاق البحث و أهليته للنشر في تلك الدوريات.

ب-التأثير العلمي للبحث :

- فالتأثير العلمي للبحث هو ذلك التغيير الذي تحدثه نتائج البحث في الممارسات القائمة سياسيا واقتصاديا ومعرفيا واجتماعيا، لذا فإنه يمكن التعبير عنه في صورة الإضافة المعرفية التي تقدمها نتائج البحث للمجال المعرفي الواقع فيه، أو من خلال دعم القرارات أو بناء السياسات ورسم الاستراتيجيات التي تتم على المستوى السياسي، أو علاج المشكلات التي تواجه المجتمع، أو من خلال خروج البحث بمنتج جديد له رواج اقتصادي أو خفضه لتكلفة منتج قائم.
- للتأثير العلمي للبحث مستويات متدرجة، الأمر الذي له انعكاساته في الحكم على مستوى جودة البحث من حيث تدرج قوة التأثير المتولد عنه.

---

[1] - جورجيا نوجينت،مقياس كل شيء ،في كتاب جون براديماس و آخرون ، مستقبل التعليم العالي رسائل الى الرئيس ،(ترجمة: محمود عبدالحليم) ،الرياض:إصدارات المجلة العربية ،2012، ص ص (103-102)

- يمكن رصد التأثير العلمي المتولد عن البحث من خلال عدد من الجوانب المختلفة والمتنوعة بحيث تتناول جوانب التأثير المعرفي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتعبر عنها بشكل جيد[1].

خامسا: مؤشرات متعلقة بالباحث أو المجموعة البحثية، وتتضمن:

تقدير الأقران، ويراعى عند الوقوف على هذا المؤشر ما يلي:

- يمثل التقدير الذي يتمتع به أو يتلقاه من قبل الآخرين-سواء أكان ذلك من زملائه من الباحثين أو من الهيئات العلمية المختلفة-انعكاسا طبيعيا للمكانة العلمية التي يتمتع بها الباحث في الوسط العلمي والمجتمعي له نتيجة لما قام به من نشاط علمي وبحثي، سواء أكان ذلك في صورة بحوث خاصة، أو أنشطة جماعية و أعمال بحثية مع مجموعات وفرق علمية كانت لها آثارها الكبيرة في المجتمع العلمي الذي ينتمي إليه.
- يمكن الاستدلال على التقدير الذي يحظى به الباحث أو المجموعة البحثية من خلال عدد من المحكات والمتمثلة في : الجوائز العلمية والمكافآت المالية، أو عضوية الهيئات والجمعيات و الأكاديميات العلمية ولجان تحرير الدوريات المختلفة و أيضا عضوية لجان تحكيم البحوث العلمية للمؤتمرات والدوريات والموسوعات العلمية، وقيادة الفرق البحثية الدولية أو عضويتها، أو المشاركة في المحافل العلمية من مؤتمرات وندوات و ملتقيات والتي تناقش قضايا جدلية وعلمية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للتخصص العلمي، أو تقديم الاستشارات العلمية، أو الدعوة للمشاركة في المؤتمرات العلمية و إلقاء الكلمات الافتتاحية فيها.
- أن هناك دلائل يمكن الاستناد إليها للتأكيد على المكانة العلمية التي يتمتع بها القسم العلمي من قبل نظرائه في الكليات الجامعات المختلفة بل وعلى المستوى المحلي والإقليمي والدولي [2]

كما تشير الدراسات أن الخاصية البيئية للمؤسسات المنتجة للبحوث هي التزامها ببذل وقت وجهد استثنائيين في توظيف أعضاء جدد في الهيئة التدريسية،وما يجدر ذكره على وجه الخصوص أن هذه المؤسسات تذهب مسافات طويلة لكي توظف أفرادا يمتلكون تلك الصفات عينها والدالة على إنتاجية في البحوث (مثلا، لديهم حافز قوي للقيام بالبحوث، ولديهم مهارات ممتازة للبحث، ويحسنون التكيف والانسجام مع البيئة الأكاديمية)، وهنا يأتي دور قيادة الأقسام كون التوظيف الناجح للمرشحين المرغوبين يعتمد اعتمادا كبيرا على سمعة رئيس القسم في مجال

[1] - يحي مصطفى كمال ، مرجع سابق ، ص ص(93-92)

[2] -نفس المرجع الانف الذكر ، ص ص (94-93)

البحوث، ويعتمد أيضا على مقدرته الظاهرة في توفير الموارد للبحوث، وجعل أهداف البحث ظاهرة للعيان، ويتبع أسلوب الحوكمة التشاركية.

ان عملية بناء قسم جامعي منتج للبحوث تبدأ بتوظيف أساتذة يتمتعون بخصائص شخصية عديدة، مثل المعرفة والمهارات و أخلاق العمل والتكيف مع المحيط والانسجام مع الاحتياجات والالتزام، وهي مزايا تعد مؤشرا على نجاح في البحث، والمعيار الأكثر أهمية الذي تؤكد الأقسام وجوب توافره في المرشحين للعمل لديها هو وجود حافز قوي، أو هو الدافع لإجراء البحوث والخبرة في هذا المجال (أن يكون باحثا متمرسا)، و أن يكون حسن الانسجام مع القسم، ولديه المقدرة على التعاون، بالإضافة إلى مهارات عالية في التدريس.[1]

ما هي المز ايا الفردية التي تشترط الأقسام البحثية تو افرها لدى المرشحين؟

لا يختلف اثنان أن المعرفة الجيدة في الاختصاص والمهارات البحثية المشترط توافرها عند المرشحين الجدد تختلف باختلاف القسم والصف، ولكن ثمة معايير مشتركة تشترطها الأقسام ذات الإنتاجية العالية للبحوث، وليس مستغربا أن نجد أن قسما كبيرا من هذه المعايير يظهر ما جاء في المؤلفات التي تناولت هذه الخصائص بالبحث، والتي تعد مترافقة مع إنتاجية البحوث، وفيما يلي أهم هذه المعايير التي ذكرها رؤساء الأقسام:

- المقدرة على التعاون.
- مستوى رفيع للتميز.
- مهارات تدريس قوية.[2]

كما تفضل كثير من الأقسام المنتجة للبحوث، وليست جميعها، إجراء عملية انتقاء مركزة لأعضاء الهيئة التدريسية، ويقصد بذلك توظيف مرشحين لديهم خبرة جيدة في مجال اختصاص معين، وعند تحديد الأقسام لهذه المجالات تريد التوظيف فيها فإنها تتمسك بخطط إستراتيجية طويلة المدى، وتأخذ بالحسبان إمكانات تمويل مجال بحث هذا المرشح، وتوازن بين أهداف البحث واحتياجات مناهجها.

- تتضمن استراتيجيات معرفة أفضل المرشحين استخدام شبكات الزمالة والمشاركة في الآليات الخاصة بالتوظيف المتبعة على المستوى الوطني، وقد تبنت بعض الأقسام استراتيجيات خاصة، مثل دعوة المرشحين الذين لديهم رغبة فيهم إلى الجامعة بصفة علماء زائرين، أو توظيف عدد من المرشحين معا على شكل جماعة متماسكة، لكن الإستراتيجيات

[1] كارول وآخرون، مرجع سابق، ص 45.

[2] كارول وآخرون، مرجع سابق، ص 53.

جميعا تركز على المرونة وعلى استخدام إستراتيجيات متعددة في التوظيف، وتخصيص الكثير من الوقت والاهتمام لعملية التوظيف.

- تستفيد الأقسام الجامعية المنتجة للبحوث مما لديها من نقاط قوة لتجذب أفضل المرشحين إليها، وقد اكتسب بعضها سمعة على الصعيد الوطني، أو قد تبرز صورة جودتها، والأقسام جميعا تركز على المزايا الجذابة التي تنفرد فيها أو ينفرد فيها قسمها أو المجتمع المحيط بها، مثل ما لديها من موارد فنية ممتازة أو فرص للتعاون مع الجامعة بأسرها، وهذه الأقسام، أخيرا، تعرض رزمة منافسة للانطلاق بالعمل، وتذكر تفاصيل هذه الموارد بكتاب عرض رسمي، بالإضافة إلى ذكر توقعاتها من عمل الأستاذ الجديد.
- والأقسام المنتجة للبحوث لا تنأى بنفسها عن تقديم عروض للاحتفاظ، بل هي ترى الاحتفاظ وسيلة لحماية استثماراتها الأولية في الأساتذة، ولعل أهم ما تفعله أنها تحاول القيام بعمل استباقي عبر إيجاد بيئة يستطيع الأساتذة فيها أن يحققوا النجاح والتفوق في عملهم.[1]

وينطوي قياس الجودة، على بعض التعقيد، اختيار الأدلة ومؤشرات الأداء، والقيام بالترتيبات المتعلقة بتجميع المعلومات وتحليلها، ووضع معيار ملائم للأداء، وتحديد من سيقوم بالأحكام على الأداء وكيف، وسيطلب العلماء تجربة والفلاسفة حجة منطقية، وسيطلب المحامون استماعا للطرف الخصم، وسيطلب علماء الاجتماع استطلاعا للرأي، وسيطلب الفنانون مجموعة من الحكام، سيطلب المهندسون دراسة أنظمة، وعلماء الاقتصاد حساب الكلفة والربح أو تحليل العائد، إن تقييم الجودة تمرين في التقييم، ومغامرة في البحث عن الحقيقة.[2] وفي هذا الاطار عدد صالح فواز مجموعة من الصفات الواجب توفرها في المحكم أثناء عملية التحكيم للبحوث و تقييمها وذلك كما يلي :

من الصفات الشخصية والمعرفية الواجب توافرها في المحكم هو الأمانة، والنزاهة، التحلي بالصبر، المحافظة على الأسرار، الخبرة، سعة الاطلاع العلمي، والاهتمام بموضوع البحث، ومعرفة ضوابط التحكيم العلمي ومعاييره.

ب -كما يجب على المحكم أثناء التحكيم الالتزام بالموضوعية، الاعتذار عن المهمة في حال وجود رابطة أو صداقة مؤثرة، أو في حال وجود خصومة، وذلك إذا لم يكن التقييم سري، والاعتذار عن المهمة إذا كانت المقالات العلمية في غير مجال تخصصه.

---

[1] نفس المرجع الآنف الذكر، ص 77.

[2] إي جريدي بوج، كيمبرلي بنجهام هول: الجودة والمسؤولية في التعليم العالي – تحسين السياسة وتطوير الأداء- مرجع سابق، ص 35.

ج - أثناء صياغة التقرير على المحكم الالتزام باستخدام العبارات المناسبة في الصياغة، الاعتدال في المدح وفي الانتقاد، أن يكون النقد بنّاءً،الالتزام بقواعد اللغة في صياغة التقرير، احترام آراء الباحث، والتروي في إصدار الحكم.

كما قدمت(القمة العالمية حول التحكيم العلمي في ماي 2012)برعاية مؤسسة العلوم الوطنية في أرلينغتون بالولايات المتحدة في ولاية فرجينيا الأمريكية مجموعة مبادئ للتحكيم العلمي كما يلي:

-تقييم الخبراء (يجب أن يكون لدى محكمي الأبحاث المعرفة والخبرات المناسبة لتقييم مقترحات الأبحاث سواء على مستوى الإلمام بمجال البحوث المقترحة أو الأهداف المحددة والمنهجية المتبعة . ويجب أن تبنى عملية اختيار المحكمين وفقاً لمعايير واضحة).

-الشفافية (يجب أن تستند القرارات المتخذة على قواعد واضحة وإجراءات ومعايير يتم نشرها مسبقا .و لمقدمي مقترحات البحوث الحق في الحصول على رد واف يقيّم مقترحاتهم).

-الموضوعية(يجب أن تقيّم المقترحات البحثية بشكل عادل بناءً على جدارتها .وأن يعلن عن تضارب المصالح ويدار وفقاً لآليات محددة ومنشورة).[1]

- الملاءمة (عملية التحكيم ينبغي أن تكون متسقة مع طبيعة طلب المقترحات، ومجال البحث المطروح، وبما يتناسب مع حجم الاستثمار والمجالات المتداخلة في البحث.).

- السرية(يجب أن تعامل جميع المقترحات، بما في ذلك البيانات ذات الصلة، والملكية الفكرية وغيرها من الوثائق، بمبدأ السرية من قبل المحكمين والمنظمات المشاركة في عملية التحكيم).

كما قدم (**Litman**) مجموعة العناصر الإيجابية التي يجب أن يأخذها المحكم في عين الاعتبار عند تقييمه للبحث العلمي نوجزها فيما يلي:

-الأمانة والاعتبارات الأخلاقية.

-محاولة عرض كل وجهات النظر بموضوعية.

-تقديم معلومات تتوافق والمجتمع المستهدف .ويمكن أن يتم ذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تلخص المعرفة الحالية، أو عن طريق الرجوع إلى الوثائق المواقع الرسمية التي تقدم نظرة شاملة ومتوازنة.

-التعريف الدقيق بأسئلة البحث وربطها بموضوع الباحث.

-تقديم البيانات والتحليل بشكل يسهل الوصول إليه واسترجاعه من قبل الآخرين .حيث يجب عرض البيانات الكمية في جداول ورسوم بيانية، كما يجب أن توفرها في قاعدة بيانات.

[1] -أقطي جوهرة ، بن واضح الهاشمي ، مرجع سابق، ص 64

-مناقشة الافتراضات المستخدمة في التحليل مثل لماذا تم اختيار عينة محددة، لماذا تم استخدام الأسلوب الإحصائي المحدد .والإشارة إلى كيفية تغير النتائج بتغير البيانات والتحليل المعتمد.

-عرض النتائج بطريقة تبرز أهمها، وقد تساعد الجداول والأشكال في ذلك.

-مناقشة الربط المنطقي بين نتائج البحث والخاتمة وتطبيقات البحث ومناقشة الآراء والتفسيرات البديلة حتى التي لا يتوافق معها الباحث.

-وصف محددات وقيود التحليل، دون المبالغة في ذلك.

-احترام الباحث لوجهات النظر المختلفة

-تقديم مراجع كافية.

-الإشارة إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج البحث [1]

سادسا: تقييم الإنتاجية الجامعية وجودتها في مجال البحث:

هناك العديد من الأسئلة التي تتعلق بالإنتاجية الجامعية وجودتها في مجال البحث، وقد يكون من المفيد تناول الآراء المختلفة حول هذا الموضوع من خلال رؤية واسعة، فمنذ عدة سنوات مضت نودي، من أجل إعادة فهم العمل الأكاديمي و إدراك مدى تنوعه وإقناع المعاهد وهيئات التدريس على المستوى الفردي بتبني عدد متنوع من المنح الدراسية يشمل:

أ-منح الاكتشاف: وتركز على البحوث الأساسية وتطوير المعرفة.

ب-منح التكامل: وتركز على ربط الأفكار والتراكيب على امتداد النظام.

ج-منح التطبيق: وتركز على جمع المعرفة من خلال التفاعل بين مشاكل العالم العقلي، والعالم الواقعي للمؤسسة التعليمية.

د-منح التدريس: وتركز على نقل المعرفة من خلال سد الفجوة بين فهم الباحث وتعلم الطالب.

وتتضمن الأشكال المختلفة لمنح أنشطة ونواتج معينة تشكل المخرجات الأكاديمية ولا شك أن بعض هذه المخرجات يكون من الصعب وأحيانا من المستحيل إحصاؤها إحصاءا كميا، فمن الذي يستطيع أن يحدد بالأرقام – على سبيل المثال- المناخ العقلي الذي يحيط بمعمل بحثي معين يتسم بالتنظيم والإبداع والروح التي يمكن أن ينشرها المتخرجون منه؟ إنها العملية وليست المخرجات وخاصة الانفعالات هي التي تعطي معنى للجهد المبذول.

وهناك في الواقع أدبيات كثيرة حول الإنتاجية البحثية تتضمن الاكتشاف والتكامل والتطبيق، ويمكن من خلالها استنتاج ثلاث نتائج على النحو التالي:

1-كان هناك نمو أُسِّي في مخرجات البحث في الأعوام الماضية.

[1] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص ص (65-66)

2-على الرغم من هذه الحقيقة، لا يبدو أن معدل هذه المخرجات كان عاليا جدا.

3-تتسم هذه المخرجات بالتغير والتنوع على امتداد المعاهد والأفراد الأكاديميين.

ويؤكد الباحث **ستروب** أن الأبحاث العلمية المنشورة لا تزال تمثل العامل المؤثر في تقييم الإنتاجية الجامعية في مجال البحث العلمي، ويحدد مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الإنتاجية في مجال البحث في الوقت الحاضر، تشمل:

1- الإصدارات المتمثلة في شكل أوراق بحثية أو كتب دراسية أو رسائل علمية أو أشكال أخرى من الإصدارات العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس في الكلية.
2- إنتاج أو عرض أو أداء عمل إبداعي.
3- المحاضرات التي تقدم في المؤسسات التعليمية الأخرى أو الأحاديث التي تجرى أثناء اللقاءات المختلفة.
4- البرامج التعليمية المكثفة وورش العمل والمقررات القصيرة وحلقات المناقشة والبرامج الأخرى التي يتم حضورها وتكون ذات علاقة بجوانب معينة في التنظيم.
5- الأبحاث العلمية والأنشطة الابتكارية والجوائز التي يتم الحصول عليها.
6- المشاركة في التطوير المقترح.
7- النشاط البحثي مع طلاب الليسانس والدراسات العليا.
8- الاهتمام بالقضايا الإقليمية والمحلية والعالمية [1]
9- الأبحاث الحالية والأنشطة العلمية بالإضافة إلى مشاريع التطوير التي تم تجربتها من قبل أو الاكتفاء بأحد الأمرين.

ويمثل التأكيد على الكيف مقابل الكم في العمل العلمي أيضا قضية ثار حولها كثير من الجدل في تقييم البحث العلمي، فبينما يرى بعض الباحثين ضرورة التركيز على عدد الإصدارات عند تقييم البحث العلمي يرى البعض الآخر ضرورة التركيز على جودة وعدد الإصدارات في الوقت نفسه.[2]

المطلب الثالث : التميز البحثي المؤسسي بين النماذج النظرية و الآليات العملية

لقد قام همبولدت بتغيير ماهية التميز المؤسسي للجامعات و ذلك عن طريق جعل البحث العلمي عنصرا مكملا للتدريس بالتركيز على العلم وتجاوز الحدود البينية عبر العلوم المختلفة ومحاولة جعل الجامعة رافدا مباشرا للاقتصاد والمجتمع، لقد غير همبولدت مصطلحات الخطاب الجامعي و أدخلت الجامعات التعديلات على ذلك النموذج منذ ذلك الحين، وتم تغيير دور

[1] - الهلالي الشربيني الهلالي، **التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 227.

[2] الهلالي الشربيني الهلالي، **مرجع سابق**،ص 227.

الجامعات في التعليم العالي باتجاه تلك الغاية، وكان الدوران الإضافيان اللذان أدخلتهما الجامعة بعد همبولدت: القيام بالبحث الأساسي لتنمية المعرفة، والعمل على تطوير وتطويع التكنولوجيا للأغراض المدنية والعسكرية، هذان الدوران قامت الجامعات باعتناقهما جزئيا وبدون توازن بين الدول المختلفة والقليل من جامعات الصفوة .[1]

أولا: ماهية التميز المؤسسي :

انشغلت العديد من الدراسات والبحوث بوضع مفهوم محدد للتميز المؤسسي، واختلفت توجهات الباحثين والمدارس الفكرية في تناول هذا المفهوم، وفيما يلي عرض لبعض تعريفات التميز المؤسسي:

في القواميس العربية والعالمية يعرف التميز المؤسسي بأنه حالة من الإبداع والتفوق تحقق مستويات عالية غير عادية من الأداء والتنفيذ في المؤسسة، بما ينتج عنه نتائج و إنجازات تتفوق على ما يحققه المنافسون، ويرضي العملاء، و أصحاب المصلحة كافة في المؤسسة.

والتميز المؤسسي عملية تسعى المؤسسات من خلالها إلى استغلال الفرص المتاحة لها، التي يسبقها التخطيط والحرص على الأداء، حيث يؤدي التميز المؤسسي إلى جودة عالية في المنتجات، والخدمات، وزيادة معدلات الإنتاجية، وانخفاض في تكلفة الأداء والتقليل من تكلفة الوقاية من الأخطاء والعيوب، والإهدار، و إعادة الأعمال. ويشير التميز إلى بعدين رئيسيين محوريين متكاملين في الإدارة الحديثة، ولا يتحقق أحدهما دون الآخر ويعتمدان على استثمار الرصيد المعرفي المتراكم والمتجدد باستمرار وتيسير السبل للتعلم حتى يتم تفعيل تلك المعرفة على أرض الواقع هما :

- البعد الأول: أن غاية الإدارة الحقيقية هي السعي إلى تحقيق التميز، بمعنى إنجاز نتائج غير مسبوقة تتفوق بها على كل من ينافسها، بل وتتفوق بها على نفسها بمنطق التعلم.
- البعد الثاني: أن كل ما يصدر عن الإدارة من أعمال وقرارات وما تعتمده من نظم وفعاليات يجب أن يتسم بالتميز أي الجودة الفائقة الكاملة التي لا تترك مجالا للخطأ أو الانحراف ويهيء الفرص الحقيقية كي يتحقق تنفيذ الأعمال الصحيحة تنفيذا صحيحا وتاما من أول مرة.

ويعرف النموذج الأوربي التميز المؤسسي بأنه الممارسة الباهرة في إدارة المؤسسة وتحقيق النتائج الجيدة على المستوى الفردي والمؤسسي، في ظل تلبية احتياجات العملاء، والإدارة الفعالة للموارد البشرية.

والتميز المؤسسي كمفهوم له دلالته حيث يدل على زيادة فعاليات المؤسسات ومنافستها وجودتها على مستوى جميع ممارساتها، وقد يعبر عن تميز المؤسسة بالنجاح، فالمؤسسة المتميزة

[1] شهيد يوسف، كورونا بشيما، مرجع سابق، ص 31.

هي المؤسسة الأكثر نجاحا (تميزا) في أنشطتها التنظيمية والتدريسية والبحثية والخدمية للمجتمع ككل.[1]

ويقصد بالتميز المؤسسي عملية تحقيق التفرد والتفوق الإيجابي في الأداء والخدمات المقدمة وهو يعتبر مرحلة متقدمة من الإجادة في العمل والأداء الكفء والفعال المبني على مفاهيم إدارية رائدة تتضمن التركيز على الأداء والنتائج، وخدمة المتعاملين، والقيادة الفعالة، والإدارة بالمعلومات والحقائق، وتطوير العمليات، وبذلك فإن التميز المؤسسي يعني محاولة المؤسسات استغلال الفرص والتخطيط الإستراتيجي الفعال والالتزام، وإيجاد رؤية مشتركة يسودها وضوح الهدف، وكفاية الموارد البشرية والمادية، والحرص على الأداء.

وهناك من يرى أن التميز المؤسسي يشير إلى الجهود التنظيمية المخططة التي تهدف إلى تحقيق الميزات التنافسية الدائمة للمؤسسة، وهو تفوق المؤسسات باستمرار على أفضل الممارسات العالمية في أداء مهماتها، وتربط مع عملائها، والمتعاملين معها بعلاقات التأييد والتفاعل، وتعرف قدرات أداء منافسيها، ونقاط الضعف والقوة الخارجية بها، والبيئة المحيطة.

ويعبر التميز المؤسسي عن حالة من الإبداع الإداري والتفوق التنظيمي تحقق مستويات غير عادية من الأداء والتنفيذ للعمليات في المؤسسة

بما ينتج عنه نتائج و إنجازات تتفوق على ما يحققه المنافسون، ويرضى عنها المستفيدين وكافة أصحاب المصلحة في المؤسسة، ويكون التميز متحققا من خلال المحافظة على الموارد التنظيمية في ضوء التفاعل بين الإنسان والبيئة.

مما سبق يتضح اختلاف وجهات النظر حول التميز المؤسسي وسبل تحقيقه، ففي حين ينظر إليه على مستوى الفرد داخل المؤسسة،فإن البعض الآخر ينظر إليه في العمل على مستوى المؤسسة، أي التميز المتعلق بالمؤسسة ككل، غير أن جميع هذه التعريفات قد اتفقت في مجملها على أن التميز المؤسسي يعني التفوق المستمر في الأداء المؤسسي، وتحقيق أعلى مستويات الإنجاز سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو المؤسسي[2].

سيكون على الأرجح ومن المفيد القول: إننا ننظر إلى **كلمتي "التميز"و " الجودة"** على أنهما توصلان المعنى نفسه، و أن التعريفات المتنوعة تكشف طرقا مختلفة للنظر إلى هذين المفهومين. ومن المؤكد أن أكثر الأعمال فائدة وتحفيز عن التميز هو **كتاب جون جاردنر** الذي يحمل ذلك العنوان، يقول جاردنر: **إن التميز يُعثر عليه في نضالنا** – سواء أكنا مؤسسة أم فردا- للوصول إلى الحافة البعيدة لدائرة الوعود والإمكانية.

---

[1] - رضا ابراهيم المليجي، **إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة : عالم الكتب ،2012 ، ص 60

[2] - رضا ابراهيم المليجي، **مرجع سابق** ، ص 60.

لا يقدر مجتمعنا على تحقيق العظمة إلا إذا قبل الأفراد القادرون الحاجة إلى معايير عليا للأداء، وعملوا كي يحققوا هذه المعايير داخل حدود توضع لهم... ولن نحصل على هذا النوع من الجهد، نوع الانتباه اليقظ والفخور إلى الأداء، إلا إذا استطعنا أن نرشد المجتمع كله بمفهوم تميز يقول: إنه مهما كنت أنا أو مهما كان ما أفعله – على افتراض أنني منخرط في نشاط مقبول اجتماعيا- فإنني أستطيع تحقيق نوع ما من التميز.

وفي كتاب رئيس الخطوط الجوية الاسكندنافية جان كارلزون (لحظات الحقيقة)، الذي قال فيه: إن جودة المنظمة وسمعتها يتم إيصالها وتغذيتها في ألف من "لحظات الحقيقة" تلك التي توجد يوميا بين زبائن مؤسسة و أولئك الموظفين الذين يمنحون الصوت والمعنى لشركة أو كلية.

ثانيا : التميز البحثي المؤسسي و أهميته

كان من بين أعمق من كتبوا عن مسألة الجودة والتميز مؤلفين هما جوناثان كول[1] في كتابه جامعات عظيمة –قصة تفوق الجامعات الأمريكية- حيث حرص المؤلف أن يقدم فهما لأصول جامعة البحث الأمريكية و القيم التي شكلت تصميمها منذ بدايتها و المراحل التي مرت بها حتى وصلت الى إرساء قيم أكاديمية راسخة ،و يؤكد أن الذي جعل الجامعات الأمريكية عظيمة و متميزة ليس جودة التعليم الجامعي فحسب، نظرا لوجود نظم أخرى للتعليم العالي تنافس الجامعات الأمريكية في نقل المعرفة الى الطلاب ، وكذلك ليس" تدريب الطلاب الجامعين المحترفين" ،مع أن الجامعات تقوم بذلك بصورة جيدة عند المقارنة مع البلاد الأخرى ،بل إن"نقل المعرفة" وهو يمثل المهمة الأساسية للجامعات الأمريكية- هو الذي جعل مؤسسات التعليم العالي الأمريكية هي الأفضل في العالم ، و يخلص الى القول بأن السبب في تميز الجامعات الأمريكية يعود الى كونها تستطيع أن تنتج نسبة عالية من المعرفة الجوهرية المهمة و تقدم الاكتشافات العلمية في العالم

إن نوعية البحث المنتج و النظام الذي يستثمر الشباب و يدربهم ليكونوا علماء و باحثين هو ما يميز تلك الجامعات و يجعلها موضوع شغف العالم ، وهو ما ينطبق على نطاق واسع من العلوم ،وأن الجامعات المتميزة تكون شبكة متتابعة من التأثير المعرفي بين فروع متفردة يؤدي كل منها دورا في تحديد جودة الكل، هذا سبب أساسي يكمن وراء القدرة على بناء جامعات متميزة دون تمثيل كل العلوم.[2]

---

[1] -**جوناثان كول** مؤلف هذا الكتاب **The Great American University** هو رائد في علم اجتماع العلوم و مرشد مثالي للمعرفة أمضى أكثر من خمسين عامة في جامعة كولومبيا ،درس فيها طالبا عام 1960 و حصل على درجة البكالوريوس في التاريخ عام 1964 ،ثم انتقل الى علم الاجتماع و حصل على درجة الدكتوراه في 1969 ،وبعد سنوات أصبح أستاذا لعلم الاجتماع في كولومبيا نفسها ، فعمل منذ 1989 حتى عام 2003 في مناصب إدارية في الجامعة (عميدا و مديرا للكليات) قبل عودته الى التدريس مرة أخرى ، و قد ألف الكتاب خلال سنوات ،استقرأ فيها تجربته في جامعة كولومبيا مع مقارنتها ببقية الجامعات الأمريكية ، مستعينا بجهود و أراء و خبرات ضمها هذا الكتاب الذي يقع في نسخته الأصلية في 616 صفحة

[2] -جوناثان كول ، مرجع سابق ، ص ص (8-10)

بالإضافة الى **أليكسندر آستن**، ويمكن عد كتابيه (تحقيق التفوق في التعليم)، (وتقويم التفوق)، كتابين يمكن أن يقرأهما ويستفاد منهما المعلم والإنسان العادي، ويرى آستن أن هناك أربع وجهات نظر تقليدية في التميز في الجودة الجامعية: التميز على أنه سمعة، التميز على أنه موارد، التميز على أنه نتائج، والتميز كونه محتوى، بعد فحص حدود كل من وجهات النظر هذه، يقدم آستن تعريفا **للتميز** "متطور للموهبة":إن المؤسسات التي هي أكثر تميزا –من وجهة نظره-هي تلك التي تملك تأثيرا أكبر –تضيف قيمة أكبر، كما يقول علماء الاقتصاد – في معرفة الطلاب وقدرة أعضاء الهيئة التدريسية البحثية والتعليمية وإنتاجيتهم"، وثمة بساطة رائقة في تعريف آستن، فهو يركز على النتائج، ويطرح السؤال:" ما الأثر الذي أحدثناه في معرفة الطالب ومعارضته وموقفه؟" إن كتابيه يستحقان المراجعة من قبل الاساتذة الجامعيين، و أعضاء مجالس الإدارة، وكل من له علاقة بالتعليم العالي.

من المزايا الكبيرة المميزة للكليات أو الجامعات، تصميمها إما كمؤسسة بحث، أو مؤسسة تدريس، ومع وجود أوجه التشابه، إلا أن هذه المؤسسات مختلفة بشكل واضح، ويجب على المخططين الإستراتيجيين في هذين النوعين من المؤسسات أن يأخذو في الاعتبار اختلاف الظروف وهيئات التدريس، عندما يطوران خططهم الخاصة بالجامعة.

كما يقود التفوق جامعة البحث، على البقاء والتكيف كمستودع للخيارات عندما تواجه مؤسسة البحث التغيير، والمثال على ذلك جامعة البحث ذات الأرض الوقفية.

يمكن للالتزام بالبحث والدراسات العليا توليد الانفتاح الفكري لمواجهة العادات والتقاليد، وقد كتب برنت (1992) :"أن البحث هو مرتكز المجتمع الأكاديمي، وفي الوقت الذي تمتلك فيه جامعات البحث تقاليدها المغروسة، فإن الاهتمامات العلمية في التغيير تفيد كمضاد للمقاومة المرتبطة بالتقاليد، والأكثر أهمية من ذلك أن لدى هيئة التدريس المهتمة بالبحث المتفاعلة مع طلبة المرحلة الجامعية الكثير الذي يعيقها عن الانشغال بسياسات الكلية، على الرغم من أن **مارشال وبالكا** (1992) :يخبر أننا بأن مؤسسات البحث تشعر بالضغط من الحكومات والشركاء الصناعيين، لتكون استجابة وصلة بحاجاتهم.

إن فعاليات المجلس الأعلى للجامعة في بعض الجامعات البحثية، لا تعد في الغالب المجال الأقل علمية لهيئة التدريس، وهذا قابل للنقاش، وذلك لأن بعضهم قد يستخدم وقته لإدارة شؤون هيئة التدريس بدلا من استخدامه للبحث، ولكونهم باحثين غير نشيطين فإن هؤلاء القادة أقل مقاما في فروعهم المعرفية، وهم يتمتعون باحترام أقل، لذا فهم أقل تأثيرا، وليست أفكارهم وقضاياهم ذاتية التشريع بقوة القانون، والنتيجة استخدام أكثر لبيروقراطية هيئة التدريس، لإعاقة التخطيط الإستراتيجي والتغيير.

وعلى العكس من ذلك، فهيئة التدريس ذات الباحثين النشيطين، هي أيضا هيئة تدريس من المجازين، فالتنافس المنتظم على المنح يولد الاستعداد للمخاطر، مثلما يفعل تحدي القيام باكتشاف عظيم، كما يحفز البحث الأساسي الحاجة للتفكير فيما لديه كل الإجابات، فيصبح العقل المتسائل عقلا راغبا بالاشتغال في التخطيط الإستراتيجي.[1]

وتحدي خياراته، هذا التشابه بين البحث العلمي وعملية التخطيط مصدر يمكن للمخططين في بيئة البحث استخدامه، لإبقاء قضايا التغيير على الطاولة.

مما يستحق الملاحظة أيضا من هيئة التدريس في الجامعة البحثية لرؤية أنفسهم كمقاولين مرتبطين أولا بالأكاديمية، وبأقرانهم في فروع المعرفة، ومن ثم بالكلية أو الجامعة التي توظفهم، ولكون هؤلاء الأشخاص متحركين، ولأسباب علمية، يجب أن يبقوا على اطلاع بالأمور الخارجية، من المرجح أن يأخذوا في الاعتبار المبادرة والتغيير المبدع، ويجعلوا الجامعة بسرعة من الوقائع الخارجية والنشاطات المهمة التي تكون جزءا منها، واستجابة لذلك، يجب على الكلية أو الجامعة الحفاظ على بيئة حاضنة تمنح القدرة، بهدف الحفاظ على هذه الهيئة التدريسية فالتلكؤ خلف أحدث ما توصل إليه العلم سيجرف هيئة التدريس هذه بدلا من أن يبقيها، وباختصار، جامعة البحث إنما هي الحاضنة لبذرة التغيير والتخطيط الإستراتيجي، ويجب أن تكون منفتحة ومتحدية، كما يجب أن تشجع التفكير رفيع المستوى، المطلوب لنجاح المؤسسة على المدى الطويل، وهذه الأمور بالطبع هي المزايا التي تشجع التفكير الإستراتيجي.[2]

تعد جامعات البحث النخبوية(مثل اتحاد أعضاء الجامعات الأميركية) مؤسسات ناجحة بمعايير عديدة رسمية وغير رسمية، ويتوجب على المرء لذلك، طرح السؤال الآتي: ما الذي يحفز هذه الجامعات على التحول عن نماذجها المحترمة الحالية ؟ فسجل إنجازاتها حول رسالة واضحة تاريخيا يجعل من الصعب الاستغراب من أن الجامعات الكبرى قد أبدت كثيرا من الحذر في توضيح رسالة مدنية معينة أو تطبيقها، أو التفكير في إجراء إصلاحات في طبيعة عمل أعضاء الهيئة التدريسية و أولوياتهم، إن رسالة هذه الجامعات واستراتيجياتها التاريخية جلبت لهم النجاح المالي والهيبة، فأي ربحية أو تنافسية يمكن أن تتأتى من تبني صيغة إبداعية لعلم من العلوم؟إن إدخالها للانخراط يماثل على الأغلب إجابات متعلقة بالانحصار وبإعادة التدريب على السلوك الاجتماعي، ربما لأن قادة جامعات البحث وأعضاء الهيئة التدريسية فيها يرون أن الانخراط مجرد

---

[1] - دانيال جيمس راولي وآخرون: **التغيير الاستراتيجي في الكيات والجامعات التخطيط من أجل البقاء**، الرياض، مكتبة العبيكان،2012، ص 305.

[2] دانيال جيمس راولي وآخرون ، **مرجع سابق**، ص 305.

نشاط جانبي تدريجي، ليس غريبا أن تنزع هذه المؤسسات إلى الوضع برنامج انخراط واضح يضاهي قواها وتقاليدها الماضية، كما هو مبين بالإستراتيجيات العامة الآتية:

1- إيجاد مراكز أو معاهد لدراسة قضايا وحاجات مجتمعية، مع منح كبيرة معروفة ومعينة.
2- إصلاح دور التوسع التعاوني أو أنشطته.
3- الانخراط في بحث يجري حول المجتمع.
4- إعداد أعضاء هيئة تدريسية للمستقبل يتمتعون بمهارات في البحث القائم على المجتمع.
5- الانخراط في بحث يجري حول التعليم العالي والانخراط المدني، داعما علم انخراط متميزا واحدا أو أكثر.
6- إيجاد مجتمعات تعلم متميزة لبعض الطلبة تبرز معالم التعليم المدني والخدمة، أو تعلم الخدمات.[1]

إن الهموم التي أثيرت هنا ليس هو أن الجامعات البحثية لا تؤمن بالانخراط، فهي في جزء كبير من أعمالها تبدو كأنها تفعل ذلك بأساليب تعكس رسالتها، ودورها وقواها، والمشكلة هي أنه طالما ظل ينظر إلى مؤسسة البحث على أنها نموذج مثالي تظل الفرصة قليلة أمام توليد شرعية أكاديمية وهيبة للأنماط الأخرى من المؤسسات التي تجد الانخراط أكثر ملاءمة لها، و أكثر ربحية لرسالتها وقواها الخاصة والمختلفة جدا، وهكذا فإن المؤسسات التي تفضل إنجاز رسالاتها الإقليمية عن طريق العلم الملتزم بالانخراط، ربما تظل ترى أن مثل هذه الإستراتيجية خطرة أكثر من كونها طموحا تقليديا (أو عبثيا) لتوسيع عمل بحثي تقليدي، إن النقطة الجوهرية في مناقشتي هنا هي أن التعليم العالي يبدو متغيرا ومتنوعا بطرق تستجيب بصورة أفضل إلى التوقعات الاجتماعية، وتطلعاتها إلى أداء أفضل، ومسؤولية أعلى، وأثر أكبر، بيد أن القيم الثقافية والتوجيهات التقليدية تخلق _حتى الآن على الأقل _ عقبات عدة مثل أمام المهمات الجديدة أو الأنماط الجديدة للعلم، إن إعادة توليد دعم شعبي لمؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية _ الخاصة والعامة_ ربما يعتمد كثيرا على خلق احترام لمنظومة متنوعة من الأنماط المؤسساتية المستجيبة عموما للحاجات والتوقعات المجتمعية.

غالباً ما يتم أخذ التميز في البحث على أنه مرادف للعلوم الجيدة. على هذا النحو ، فإن السعي وراء التميز البحثي غير مثير للجدل داخل المجتمعات العلمية ؛ كما أن تحقيق التفوق من حيث المساهمة في الحد من حدود المعرفة وخلق اختراقات كان هدفًا دائمًا في قيادة الباحثين والمؤسسات البحثية.

[1] أدريانا ج كيزار, مرجع سابق ,ص ص (337-338)

لقد اجتذب مفهوم التميز البحثي قدراً كبيراً من الاهتمام الأكاديمي في حقبة "ما قبل التقييم" في السبعينيات والثمانينيات، ومعظمها من علماء الاجتماع وعلماء النفس الذين يركزون على أصول وخصائص عمليات الهيبة والطبقية العلمية مما يؤدي إلى توزيعات الأداء المنحرفة مع علماء النخبة المرتبطين به وتسلسل هرمي كما أوضح ذلك الباحث **جاكسون وروشن**.

لم يتم التشكيك أبدا في أهمية التميز - ومع ذلك ، بقي المعنى الدقيق له مسألة غير محلولة. منذ حوالي 30 عامًا ، قال **روبرت ميرتون** ، عالم الاجتماع الشهير في مجال العلوم: "الكثير منا مقتنع بأننا نعرف ما نعنيه بالتفوق ونفضل ألا يُطلب منه توضيح ذلك. نتصرف كما لو كنا نعتقد أن الفحص الدقيق لفكرة التميز سيؤدي إلى حلها إلى لا شيء"

ففي أيامنا هذه ، اتخذ التميز البحثي مظهراً نفعياً واقتصادياً جديداً - يتميز بتأكيده على "**القدرة التنافسية**" و "**مراكز التميز**". أصبح التميز البحثي والتسويق التجاري من الأهداف الرئيسية للمسؤولين الذين يتعاملون مع سياسة الأبحاث. حيث تتمثل أهم ثلاثة دوافع للتفوق البحثي في الوقت الحاضر في خلق معرفة علمية وتقنية جديدة عالية الجودة ، ونقلها إلى مجتمعات المستخدمين ، والاستغلال التجاري لتلك المعرفة. يدور تحقيق التميز والحفاظ عليه الآن حول التنافس على الحدود العلمية الوطنية أو الدولية ، وجذب موارد كافية للمحافظة على الريادة. [1]

لقد أصبح السعي إلى التميز ، كونه ممتازًا ، ذا أهمية قصوى في سياسة العلوم وهو الآن في طليعة تقييمات أداء الأبحاث التي تخبر ممارسات ضمان الجودة في الوكالات المانحة التي تهدف إلى البحث عن التميز وتعزيزه. وأصبحت أولوية السياسة هذه عالمية إلى حد ما بين البلدان المتقدمة علميا رغم أنها تختلف اختلافا كبيرا في كيفية معالجتها لمسألة تحقيق التميز في البحث ودمج إجراءات السياسات في جدول أعمالها السياسي ، والخطاب واتخاذ القرارات. وفي الآونة الأخيرة ، اكتسب تحقيق التميز مكانة استثنائية وأصبح واحدا من الموضوعات الرائدة والإعدادية[2]

إن الأوصاف النمطية المقبولة للتعليم العالي بوصفه قطاعا هي أن البحث ضمن هذا القطاع يعد الأولوية النهائية، ويأتي التعليم في مرحلة لاحقة من تفكيره في أحسن الأحوال، و أن التطبيقات الخارجية للمعرفة يفترض أنها مهمة، ولكنها تتم بطرق غير مباشرة ، وتجدر الاشارة إلى أن التعليم العالي ثقافة تنافسية، ولم يعترف بعد بالوسائل البديلة لتحقيق التفوق واكتساب الهيبة التي تتضمن القيام بأمور مختلفة، مثل الانخراط، ومازالت العوامل الأولية للحكم على التفوق في التعليم العالي هي: تمويل البحوث الأساسية في حقل معين، وعدد برامج درجة الدكتوراه وبرامج

[1] - Robert J.W. Tijssen, **Scoreboards of research excellence** , **Centre for Science and Technology Studies (CWTS) Leiden UniversityThe Netherlands** , ***Published in Research Evaluation 12 (2), 91 -104. 2003 , p 2***

[2] - **Ibid,p 2**

الماجستير، والانتقائية في القبول (نوعية الطالب)، ومستوى المنح المالية، وعدد من الابتكارات والامتيازات، تشجع هذه المعايير الوضع القائم، ولا تعترف بالمؤسسات الأكثر تنوعا التي تخدم الحاجات والتوقعات المجتمعية بفضل نماذج مختلفة من العمل العلمي، ومنذ العام 1985، قال العلماء رواد التعليم العالي أمثال بيتر إيويل إن التنوع المؤسساتي كان استراتيجية مرغوبة لبناء نظام لما بعد المرحلة الثانوية قادر على تلبية حاجات المجتمع التعليمية المتنوعة، كما فهم إيويل أن ذلك يعني أنه لا بد من أن تقاس حاجات الفاعلية المؤسساتية بطرق مختلفة، في حين أن الضغوط من أجل تحمل المسؤولية، والعوامل الأخرى كتغيير البنية السكانية للتركيبة الطلابية وتوضيح الرسالات المدنية قد أسفرت عن حركة نحو التنوع المؤسساتي، فإنه لم يتحقق سوى قليل من التقدم في تحديد المؤشرات الجديدة التي تعترف بالأداء المقارن وبالانحياز في أنماط غير الثقافة التي يهيمن عليها البحث، وتطبيق تلك المؤشرات.

لكن قوة تغيير إضافية، ربما توحي باهتمام أكبر بإصلاح مؤشرات النجاح المؤسساتي وتنوعيها، وتظهر مفاهيم جديدة للبحث والعلم أثناء اكتسابها فهما أعمق لمؤثرات التقنية وعصر المعلومات على توليد المعرفة ونشرها، ويبدو أن نماذج البحث ومفاهيم العمل العلمي تتطور على صعيد عالمي، وربما يخلق هذا التحول في معظم الدور الجوهري للتعليم العالي _الذي هو توليد المعرفة_ ضغوطا تنافسية من أجل الابتكارات والإبداعات في الثقافة الأكاديمية، والاعترافات بالرسالات المؤسساتية المتنوعة.

يتطلب فهمنا لهذا الاحتمال أن نلقي نظرة على المناقشات العالمية بشأن تطور البحث والعلم، وعلى وجهات نظر الأمم الأخرى في فكرة الانخراط. " هناك أمر واحد واضح، هو أن الأمريكيين في عصر العولمة هذا بحاجة أكثر من أي وقت مضى لمعرفة المزيد عن التنوع أكثر من التماثل، والمزيد عن مثل الشعوب العليا وتطلعاتها و آمالها وهمومها، من أجل أن نفهم بقية العالم"، علينا أن نراعي ما تتضمنه التغيرات الأكاديمية_ إن وجدت_ التي تحدث وراء حدودنا، ونفكر فيها مليا إلى الحد الذي نؤمن عنده بأن نظام التعليم العالي الأمريكي هو أفضل نظام في العالم، وأنه بذلك يضمن منافع وميزات اقتصادية وسياسية لأميركا، وربما تجد الجامعات البحثية من الممتع جدا أن تدرس الاعتراف بأشكال العلم المتنوعة والثقافات الأكاديمية المختلفة و أخذها بعين الاعتبار، إن بدا ذلك معينا لنا على الاحتفاظ بموقعها المهيب بوصفنا قادة العالم في البحث، ويقدم البند الآتي نظرة موجزة حول الآراء العالمية بشأن العلم والانخراط، والتضمينات المحتملة للتعليم العالي الأمريكي.

ثالثا:المنظورات العالمية للبحث والعلم الملتزم بالانخراط والتفوق الأكاديمي

تتركز الحوارات بشأن علم الانخراط حول صرامته الفكرية وشرعيته بدلالة تكاليف الفرص المقترنة بالقيام بعمل علمي ربما يرفد _ أو لا يرفد_ الهيبة الشخصية والمؤسساتية، فما هي قيمته إن لم يجر قياسه بمؤشرات التفوق التقليدية في البحث؟ هل نحن نضيع الوقت في تفاصيل التعاريف العلمية، في حين يحرق بقية العالم تقاليد التفوق الأكاديمي القديمة، ويبني رؤى جديدة من الاكتشاف والانتشار؟

يكشف بحث حديث في التعليم العالي والتغييرات في طبيعة البحث والعلم وقيمها أجراه علماء عالميون، منظورا مختلفا عن منظور الأكاديميات الأمريكية.[1]

إن الباحثين الأوروبيين في التعليم العالي المتأثرين بالتقدم العلمي والبيئة الجديدة للوحدة الأوروبية، يلفتون الانتباه إلى ما يدل على وجود تحولات جوهرية في مفاهيم المهمات المؤسساتية، وعمل أعضاء الهيئة التدريسية، وطبيعة العلم، ومنهج البحث، فهم يرون أن الدور التاريخي للتعليم العالي بوصفه مولدا للمعرفة وناشرا لها في المجتمع عن طريق بحوث يتم القيام بها في الجامعة، وعن طريق التعليم والخدمة، ويخلي السبيل إلى دور آخذ في الظهور حيث التعليم العالي مجتمع التعلم المعقد بفضل منهجيات تعاونية للاكتشاف والتعلم والانخراط، لقد وضح السير ديفيد واتسون، نائب مستشار جامعة برايتون شيئا من تفسير نموذج بوير الأوروبي الوارد في (إعادة دراسة العلم) (1990) فيقترح نموذج علم يتواءم مع الوقائع الجديدة بشأن كيفية جمع المعلومات وتوزيعها، ومن يؤطر قضايا البحث النقدي، ويملك الخبرة الثمينة، ومن الذي يهتم بالنتائج ويطبق المكتشفات، تتطلب النماذج والمصادر الجديدة لإنتاج المعرفة وتوزيعها تبني المجتمعات الأكاديمية لأنماط جديدة من البحث والاتصالات، وفي حين أن مصطلح (انخراط) لا يستخدم بصورة شاملة خارج الولايات المتحدة، فإن واتسون يناقش أشكالا تكاملية من التعليم والاكتشاف والتفاعل بين العلم، وحل المشكلات العامة بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من نموذج بحثه الجديد.

رابعا : التميز في البحث" من التجريد إلى القياس

على الرغم من الاتفاق حول التميز في البحث بشكل عام على أن يكون مرغوبًا، نادرًا ما يتم تعريفه بتفاصيل كافية لقياسه، مما قد يجعل السعي وراء التميز البحثي بلا معنى أو غير عملي من حيث تلبية الأهداف القابلة للقياس، وحسب بعض الباحثين بشكل عام، يشير هذا المفهوم إلى "تجاوز شيء ما أو شخص ما في نوع من الجودة"، وبالتالي يكون دائمًا مقياسًا مقارنًا، ويستمد معناه ومضامينه من السياق الذي يصبح فيه واضحًا أو مدعومًا. ففي حالة التميز البحثي، تركز المقارنة

[1] أدريانا ج كيزار, مرجع سابق ,ص (338-)

على القيمة المضافة، أو الأهمية الخاصة، للأنشطة البحثية التي يقوم بها كيان تنفيذي لأداء الأبحاث مقارنة بالكيانات الأخرى المماثلة.

يبدو أن مفهوم التميز البحثي يختلف من مجال إلى آخر ومن بلد إلى بلد، اعتمادًا على تطوير العلوم في المجال وأهدافه وسياساته. ونتيجة لذلك، أصبح استخدام هذا المفهوم الغامض أكثر إرباكًا كل يوم. هذا المفهوم منتشر للغاية لأنه يحتوي على العديد من الخصائص المترابطة التي يمكن استخدامها بمرونة على العديد من المستويات ولأسباب مختلفة. نظرًا لعدم وجود فهم تفصيلي ومعنى مشترك بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، فمن المدهش أن نرى أن هذا المفهوم المعقد بطبيعته قد تمكن من اتخاذ مثل هذه الأهمية في مناقشة السياسة العلمية وفي ممارسات إدارة الأبحاث. كما أن غموضها يجعلها أمراً جذاباً للغاية بالنسبة للمنظمات العلمية التي (أو يبدو أنها تمتلك) ميزة على الآخرين [1]أو ما يسمى بـ"مراكز التفوق"، والتي يبدو أنها أصبحت كلمة متداولة دوليا على أمل الحصول على الاهتمام والتمويل لمعاهد البحوث والبحث بكل دولة علمية متقدمة، وكثير من الشركات المتكلفة بالبحث والتطوير و "شبكات التفوق العلمي[2]."

وفي هذا يعتمد **و اتسون** _ جزئيا _ على عمل **ميشيل جيبونز**، عضو المكتب التنفيذي لجمعية جامعات الكومنولث الذي بدأ يرى هذه التغيرات في مبادئ البحث منذ العام 1994، عندما وضح وزملاؤه تحول ممارسات البحث التي بدأت تظهر على أنها تحديات معرفية مبنية على رؤية أعضاء الهيئة التدريسية، بوصفهم معلمين وباحثين للعالم،حيث كشف تحليلهم الأساليب إنتاج المعرفة عن تحول حتمي عن نموذج البحث التقليدي العلمي، الصرف، والمتجانس،الذي يديره خبراء ، ويمنحه الدعم قوة الاستمرار، والمتصف بالبنية الهرمية، والمراجعة الدقيقة، والمعتمد حصرا على الجامعة، غالبا إلى نموذج بحثي جديد أكثر احتمالا للتطبيق ومتركز في المشكلة ومتجاوز للعلوم، ومتغاير، ومولد هجين، ويمنحه الطلب القوة على الاستمرار، وهو إبداعي مغمور في شبكة عمل بموجب هذا النموذج تأخذ القيم التاريخية القائمة على التقاليد العلمية، وملكية الجامعة، والنظام الهرمي المرتكز على الموضوع، والحدود بين المؤسسات البحثية بالذوبان كما يذوب جليد القطبين، توحي رؤية جيوبونز وواتسون بأن التفوق الأكاديمي وخصائص الرسالة المؤسساتية سوف تحتاج إلى أن تقاس بطريقة مختلفة في بيئة ديناميكية من العمل التعاوني عبر القطاعات المجتمعية والمؤسسات والأمم.

تعد هذه التغييرات في طريقة تصميم البحوث، و إدارتها ونشرها عالمية في تضميناتها، وعلى الرغم من أنه مازال هناك في الولايات المتحدة من يتابع مناقشة الحكمة من إعادة ابتكار ميادين

[1] - Robert J.W. Tijssen , **Op.Cit** , p 3

[2] - **Ibid**,p 4

منفصلة من البحث والتعليم والخدمة في رؤية متكاملة متفاعلة للعمل العلمي وملاءمة ذلك الابتكار، فإن التغيير قد انطلق هنا وفي أمكنة أخرى، فأخذت تنتشر مفاهيم الانخراط المجتمعي، وتعلم الخدمات، والعلم الملتزم بالانخراط _ بوجه خاص _ في أنحاء العالم رغم اختلاف المصطلح عند الأمم المختلفة، إن تدقيق الأشكال الجديدة للعلم التي تربط المؤسسات الأكاديمية، بحل المشكلات العامة بفضل إجراء بحوث تعاونية قائمة على المجتمع، وبفضل التعليم، لا يعد حتى الآن ظاهرة أمريكية فريدة.[1]

إن أي سوق تتألف، من مشترين وبائعين يتاجرون بالبضائع الموجودة فيها، والبضاعة هنا هي التعليم العالي، ولكي تخوض منافسة فاعلة في السوق، تحتاج المؤسسة التعليمية أن تكون مختلفة عن منافسيها، **ويعتمد الاختلاف على التميزوعلى افتراض أن ما يتم تلقيه ليس مختلفا وحسب، بل من نوعية جيدة**، لقد حلل عمل **جوزيف** 1997، إستبانة ملحوظات طلاب التعليم العالي، ووجد أن ثمة عوامل سبعة في الجامعة تتحكم باختيار الطلاب لمؤسسة ما دون غيرها، هذه العوامل هي: قضايا البرنامج ، والسمعة العلمية، والجوانب المادية/ الكلفة، وفرص الحياة العملية، والموقع، والوقت وغيرها (الأسرة مثلا)، وقد تصدرت السمعة العلمية ومفهوم الجامعة "النخبوية" قائمة هذه العوامل وهذا يعود بنا إلى السؤال: حول ما يجب شراؤه وممن؟ ويعتمد العديد من الطلاب في بناء مفهوم الجامعة" النخبوية" على نموذج جامعة كمبريديج في المملكة المتحدة، وجامعات آيفي ليغ في الولايات المتحدة، هذه الجامعات ذات سمعة في تجارة التعليم العابر الحدود ومثال للنماذج العريقة، لكن ثمة كثير من المزودين يرغبون في تقليد أسمائها.[2]

خامسا: معايير التميز المؤسسي في البحث العلمي :

ان للتميز المؤسسي في قضايا البحث جملة من المعايير التي لا بد أن يشتمل عليها و يتمثل ذلك فيما يلي :

- تمتلك المؤسسة رؤية واضحة لإدارة الأصول المعرفية.
- توجد خطة بحثية محددة لكل من المؤسسة والأقسام العلمية.
- تضع المؤسسة نظاما محدد لقبول الطلاب بالدراسات العليا.
- تخدم البحوث العلمية بالمؤسسة المجتمع الذي توجد به.
- تضع المؤسسة ميزانية محددة خاصة ببحوث أعضاء هيئة التدريس.
- تشجع المؤسسة نظام الإشراف المشترك على الرسائل العلمية.
- توجد بالمؤسسة مجلة علمية خاصة لنشر البحوث العلمية.

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص 339.

[2] لي دون، ميتشل وألاس، ، التعليم في مجال التعليم العالي العابر للحدود، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ص 77.

- يتم عقد ملتقيات وحلقات بحث للطلاب الراغبين في استكمال دراساتهم العليا.
- تطبق المؤسسة نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا.
- يحرص أعضاء هيئة التدريس على القيام بالبحوث العلمية المشتركة مع غيرهم.
- توفر المؤسسة الموارد المالية اللازمة للبحث العلمي.
- يرتبط البحث العلمي بمشكلات العصر لا سيما المرتبطة بالمجتمع
- تتنوع مجالات البحوث العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- تتوازن الدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس مقارنة ببحوثهم.
- تتعدد مصادر تمويل البحوث العلمية بالمؤسسة.
- يلتزم أعضاء هيئة التدريس بالأمانة العلمية والأكاديمية في بحوثهم العلمية [1]

[1] رضا إبراهيم المليجي، إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق، ص 345.

خلاصة

إن إرساء مفاهيم الجودة البحثية وترسيخ قيّمها ينطلق من إدراك الجميع لأهميتها ودورها في الرفع من مستويات البحث العلمي للجامعات، وهذا لا يتأتى إلا من خلال اشتراك الفاعلين قصد تحقيق الغايات.

إن إدراك مستويات الجودة البحثية لا يكون إلا من خلال وضع جملة من المعايير والمؤشرات التي يحتكم إليها في تقييم مستويات الجودة البحثية والتي عادة ما ترتبط بمؤشرات كلية و أخرى جزئية مجسدة بين البيئة البحثية وما يرتبط بها من ممارسات وقررات تتخذ من طرف الجامعات والمؤسسات البحثية من توفير دعم وتمويل وتكوين للمورد البشري، وأخرى مرتبطة بجودة المخرجات البحثية سواء كانت (مجلات، مقالات، كتب، مؤشرات..... وغيرها)، بالإضافة إلى الباحث أو المجموعة البحثية التي تقوم على البحث العلمي من الالتزام والانضباط والكفاءة.

كل هذا وغيره من الأبعاد والمؤشرات تعتبر بمثابة الآليات التي يستند إليها في فهم قضايا الجودة البحثية والحكم عليها قصد الوصول إلى تحقيق تميز مؤسسي وبحثي، يحقق تفوق الجامعة ويجعلها في مصاف جامعات النخبة المتميزة.

الفصل الثالث:
التصنيفات العالمية للجامعات
واشكالاتها الجدلية

تمهيـــــد

تعتبر الجامعات مراكز العلم والفكر، ومصادر إشعاع للمجتمع، ومنظمات تعليمية متميزة يقع عليها مسؤولية التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتأثر بكافة التغيرات الثقافية، والتكنولوجية، والاقتصادية والاجتماعية السائدة على المستويين المحلي والعالمي.

ولقد تعرضت الجامعات إلى العديد من التحديات منها العولمة، والتطور التكنولوجي، وإنشاء الجامعات الخاصة مع الجامعات الحكومية، وزيادة أعداد الطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعات، وتنوع رغباتهم مما أدى إلى ظهور التنافسية بين الجامعات.

وتحظى التنافسية بين الجامعات باهتمام كبير من قبل العالم كله، بدليل ظهور العديد من التصنيفات العالمية للجامعات، والتي تعتبر حاليا أهم دليل يعتمد عليه الطلبة لاختيار الجامعة التي يكملون بها دراستهم، والمنظمات لاختيار الجامعة التي سيعتمدون عليها لإجراء البحوث التي تساعدهم في أعمالهم،فشكلت بذلك مؤشرا يستند اليه في معرفة موقع جامعة ما من التصنيفات العالمية ،ولذلك أصبح السعي وراء تحقيق مركز مرموق ضمن هذه التصنيفات هدف أساسي لكل جامعة منذ أن ظهرت فكرة تصنيف الجامعات في البداية بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف مقارنة الكليات والجامعات مع نظيراتها المحلية، الى انتشارها في غيرها من الدول، وتطورت من الصورة المحلية إلى العالمية على الرغم من الجدل الدائر حولها بين مؤيد ومعارض ومحايد لفكرة التصنيفات من حيث البنية ، المنهج و الأهداف الا أن هذا لم يمنع الغالبية من الانخراط وراءها.

ومن أجل الالمام بقضايا التصنيفات العالمية وما يدور في فلكها حاولنا تناول الفصل من خلال المحاور التالية :

- **المبحث الأول: التصنيفات العالمية الماهية وسيرورة والتشكل**
- **المبحث الثاني: أهم التصنيفات العالمية للجامعة و أطروحاتها.**
- **المبحث الثالث: التصنيفات العالمية وجدلية المعايير بين المؤيد والمعارض**

المبحث الأول : التصنيفات العالمية :الماهية وسيرورة التشكل

لقد أضحى للتصنيفات العالمية أهمية بمكان في أصقاع الأرض، وازدادت مكانتها بين الدول والحكومات والمؤسسات على حد سواء لاسيما مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي يستهدفها عالم اليوم، مما ساهم في ازدياد التنافسية بين دول العالم بصفة عامة وبين الجامعات بصفة خاصة حول احتلال المراتب الأولى وتصدر المشهد وفرض نموذج يجسد هيمنة فكرية وايديولوجية

كما أصبحت التصنيفات العالمية للجامعات مع بداية القرن الحادي والعشرين، إحدى وسائل تقييم التعليم العالي، ولا سيما في مجال البحث العلمي، كما باتت الكثير من الدول العربية يحدوها أمل وصول جامعاتها إلى نادي جامعات النخبة العالمية، وتختلف المؤشرات المعتمدة لقياس جودة الجامعات من مؤسسة إلى أخرى، ويبقى القاسم المشترك بين مختلف التصنيفات العالمية هو اعتمادها على التحليل الكمي للمخرجات العلمية للمؤسسات الأكاديمية.

المطلب الأول : ماهية التصنيفات العالمية

يحظى إعلان نتائج تصنيفات الجامعات ومؤسسات التعليم عبر العالم بناءا على جودتها العلمية والتعليمية كل سنة بترقب كبير، لأن المراتب التي تحصل عليها الجامعات المصنفة تعكس إلى حد كبير مستوى التقدم العلمي لبلدانها. ولم يعد هذا الاهتمام محصورا في البلدان المتقدمة التي توجد فيها الجامعات الكبرى والعريقة أو ما يسمى" جامعات النخبة العالمية"، بل بدأت بعض البلدان النامية تتابع بانشغال كبير نتائج هذه التصنيفات أيضا، ولاسيما البلدان التي تنفق ميزانية كبيرة على قطاع التعليم العالي، حيث تنتظر أن ينعكس هذا الإنفاق على مكانة جامعاتها من خلال حصولها على اعتراف عالمي بجودة مخرجاتها العلمية، ويعكس الاهتمام المتزايد بتصنيف الجامعات الاعتراف العام بأن المعرفة هي قاطرة النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية، وأن الجامعات هي العامل الحيوي والرئيسي في هذا المجال، وعلى رأسها الجامعات البحثية التي صارت ضمن المؤسسات الرئيسية لاقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين،ويعود تاريخ الجامعات البحثية إلى بداية القرن التاسع عشر، وبالتحديد إلى " **فيلهيلم فون هومبولت**" أحد مؤسسي جامعة برلين، وقد كانت الوظائف الأساسية للجامعات قبل ذلك تنحصر في التعليم و إعداد المهنيين في مجالات مثل القانون والطب وعلم اللاهوت.[1]

كما **يستعمل مفهوم** " جامعات النخبة العالمية " بشكل مترادف مع مفاهيم أخرى مثل " جامعات عالمية المستوى" و " الجامعات من الطراز العالمي " و " الجامعات البحثية " و " الجامعات الرائدة " ، غير أن هذا المفهوم مع استخدامه على نطاق واسع لا يوجد له حتى الآن تعريف واضح وصريح، وفي محاولة لتقديم تعريف لـ"جامعات النخبة العالمية"،خلص **جميل سالمي** في تقريره"

[1] - سعيد الصديقي ،« **الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي : الطريق نحو التميز** »،**رؤى استراتيجية**، أ الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية فريل 2014،ص ص(8-9)

تحدي إنشاء جامعات نخبة عالمية" إلى النتائج المرتفعة لهذه الجامعات – في مجال الخريجين المطلوبين بشكل كبير والبحوث المتقدمة ونقل التكنولوجيا- تعزى إلى ثلاث مجموعات متكاملة من العوامل التي تتميز بها هذه الجامعات، وهي: أولا: نسبة عالية من المواهب (أعضاء هيئة تدريس وطلاب)، وثانيا: موارد وفيرة لتقديم تعليم غني وإجراء بحوث متقدمة، وثالثا: خصائص إدارة ملائمة تشجع على الرؤية الاستراتيجية والابتكار والمرونة التي تمكن المؤسسات من اتخاذ القرارات و إدارة الموارد دون أن تعوقها البيروقراطية.

إن الفهم الواعي و الصحيح لماهية التصنيفات الدولية للجامعات يتطلب إدراك منطلقات هذا التوجه العالمي المرتبط ارتباطا وثيقا بزمن العولمة و التدويل.

ومع التزايد المستمر لحركة التجارة الدولية ،وتزايد وتيرة الاستثمار و استقطاب رأس المال في شتى انحاء العالم لانتاج وتوزيع كافة السلع و البضائع و الخدمات الاقتصادية ، برزت و تنامت فكرة استحداث أجهزة متخصصة تتركز مهمتها في تصنيف جودة المنتج الاقتصادي وفقا لمواصفات و مقاييس معينة ، و في هذا السياق ، ونظرا لما تتميز به صناعة التعليم بوصفها المصدر الرئيس لصناعة راس المال البشري برزت أجهزة مؤسسية عالمية متخصصة لضبط الجودة و التميز لمدخلات النظام التعليمي و عملياته و مخرجاته ، بحيث يمكن الاعتماد على نتائج و تصنيفات هذه الأجهزة المؤسسية في اتخاذ القرارات الهادفة لتوجيه الاستثمار و راس المال الى القطاع التعليمي على وجه العموم و مؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص ،وبالتالي فإن مستوى جودة منتجات مؤسسات التعليم العالي من الخريجين أو الخدمات البحثية و الاستشارية و التدريبية تعتمد الى حد كبير على المستوى الذي تحصل عليه الجامعة في التصنيفات العالمية للجودة و التميز على المستوى العالمي.[1]

و تعتبر التصنيفات العالمية للجامعات من أبرز المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على جودة الجامعة ومدى تطورها، إذ تسعى معظم الجامعات التي تهدف إلى تحسين صورتها إلى الأخذ بالمعايير التي تضعها هذه التصنيفات والتي تعكس جانبا كبيرا من جودة التعليم العالي، بالإضافة إلى تحديد موقع الجامعة ضمن هذه التصنيفات ومعرفة صورتها دوليا وهو ما يدل على مدى تطورها وكفاءتها.

أولا : مفهوم التصنيف العالمي للجامعات

يعرف التصنيف من ناحية علمية بأنه أسلوب لتنظيم مجموعة محددة من الأشياء التي قومت من خلال معايير مختلفة مما يوفر وضعا أكثر شمولية للأشياء ويجعل تنظيمها من الأفضل إلى الأسوأ مهمة أكثر سهولة.

---

[1] -عبدالرحمن بن أحمد صائغ ، « التصنيفات الدولية للجامعات تجربة الجامعات السعودية » ، المجلة السعودية للتعليم العالي ، العدد الخامس ، 1431 هـ ، ص 26

ويقصد بالمعيار هنا تلك المواصفات اللازمة للتعليم الجامعي الجيد،الذي يمكن قبوله، وهي الضمان لجودته وزيادة فعاليته وقدرته على المنافسة في الساحة الجامعية العالمية.

ويعرف التصنيف في إطار التعليم الجامعي بأنه طريقة لجمع المعلومات لتقييم الجامعات والبرامج والبحث والنشاطات العلمية لتوفير التوجيه لجماعات مستهدفة محددة، مثل الطلبة الذين أنهوا دراستهم المدرسية ويريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلبة الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعاتهم، أو أعضاء من طاقم إدارة القسم أو الجامعة الذين يريدون معرفة نقاط قوتهم وضعفهم حتى يبقوا في وضع تنافسي.[1]

يبدو أن تصنيف الجامعات يحمل معنى واضح وهو يهدف حسب **هازيلكورن** إلى "تصنيف مؤسسات التعليم العالي وفقًا لمؤشرات أو مقاييس مختلفة [2] " و في هذا الصدد ، فهي "قوائم لمجموع المؤسسات ... المرتبة نسبيا وفقا لمجموعة مشتركة من المؤشرات في ترتيب تنازلي، وبالمثل ، عرف **روبرتس وطومسون** تصنيف الجامعة بأنه "مجموعة منشورة من البيانات الكميةمصممة لتقديم أدلة مقارنة بشأن الجودة و / أو أداءالجامعات ". في البداية ، و بالتوازي مع مناهج التقييم الأخرى مثلا اعتماد الدراسات الاستقصائية والدراسات الذاتية ودراسات الخريجين وتقييم تحصيل الطلاب –نجاحهم ورأيهم ، وتنفيذ التصنيف بهدف إبلاغ أعلى علماء التعليم والمهنيين والمسؤولين الحكوميين. ففي الوقت الحاضر ، يُنظر إلى التصنيفات على أنها أداة مهمة لمعلومات المستهلك. لتأكيد وظيفة التصنيف.[3]

إذا فمفهوم تصنيف الجامعات: هو عبارة عن تبويب الجامعات وذلك حسب أهدافها وتوزيعها الجغرافي، أما ترتيب Ranking فهو أسلوب للتنظيم يضع الجامعات أو مختلف مؤسسات التعليم العالي في سلم درجات من الأعلى إلى الأسفل حسب الأفضلية من حيث معايير متعارف عليها، فهو ترتيب تنازلي ابتداءا من أفضل الجامعات التي حصلت على أعلى الدرجات وفق المقياس الذي اتخذته للدخول في التصنيف.

وتعتبر التصنيفات العالمية للجامعات أداة لقياس الفعالية المؤسسية خاصة في مجال البحث العلمي، حيث ساد أن الجامعات التي تحتل مراتب متقدمة في التصنيف هي أكثر إنتاجية من غيرها، وتتفوق في جودة الأبحاث والتدريس والخدمات التي تقدمها للمجتمع.

---

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود: « **آليات أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية** » ، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، العدد 1، سبتمبر2014،ص 28.

[2] Hazelkorn, E. . « The impact of league tables and ranking systems on higher education decision making ». **Higher Education Management and Policy,** 19(2), 2007 , p 83

[3] - William Yat Wai Lo ,**University Rankings Implications for Higher Education in Taiwan**.London : Springer Singapore Heidelberg New York Dordrecht London, 2014,p52

كما تعرف أنظمة تصنيف الجامعات على أنها " آلية لترتيب الجامعات وفق عناصر تقييم محددة، مع مقارنة الجامعات ببعضها البعض على أساس الأداء؛ وتهدف إلى توفير معلومات عن جودة الجامعات. "

ثانيا : أبعاد منظومة التصنيف الدولي للجامعات

استنادا الى الأدبيات التي تمت مراجعتها، يوجد اتجاهين أو بعدين متعلقين بالتصنيف الجامعي. حسب **هازيلكورن**[1] وهما كالتالي :

-1تصنيفات الجامعة كتقنية :

مع التركيز على منهجية التصنيف ، تم القيام بالكثير من العمل لفحص تأثير التصنيف على التعليم العالي. حيث نجد اثنين من وجهات النظر حول تأثير الجداول الدورية الخاصة بالتصنيفات على عرض التصنيف العالمي كتقنية تؤثر على مختلف المستويات من قطاع التعليم العالي ، بما في ذلك الفرد ،المؤسسة ،النظام و النطاق الدولي وهذا من خلال مايلي :

أ-من منظور بيئي : المنظور البيئي هو المنظور السائد في تحليل التصنيف العالمي للجامعة ، يهدف هذا المنظور بشكل أساسي الى البيئة التكنولوجيا ودورها في رصد نقاط الضعف و القوة من حيث التحيز في تطبيقات التصنيف مما يؤدي الى رصد المقترحات و تعزيزها ،كما يركز على المنهجيات المستخدمة من قبل تطبيقات التصنيف بالإضافة الى ان الكثير من الدراسات ترى أن التصنيفات كتقنية تسبب تأثيرات على مؤسسات التعليم العالي و أعضائها كما أكد ذلك **هازيلكورن بقوله** "يساعد قادة الجامعة المؤمنون في الحفاظ على الموقف المؤسسي وإعادة التأهيل ؛ إتاحة فرصة جيدة للطلاب لإختيار 'قائمة مختصرة' للجامعة ، خاصةً طلاب الدراسات العليا ؛ ومستخدمين رئيسيين لأصحاب المصلحة للتأثير على قراراتهم المتعلقة بالاعتماد والتمويل ورعاية وتوظيف الموظفين. يقول المجيبون إن "السمعة المستمدة من الجداول الدورية هي عامل حاسم بالنسبة للمتقدمين". يستخدم ما يقرب من 50٪ من المستطلعين تصنيفهم المؤسسي لأغراض الدعاية ، في النشرات الصحفية والعروض الرسمية ومواقع الويب الخاصة بهم "[2] ، تشير هذه الدراسة والعديد من الدراسات الأخرى إلى أن تطبيقات التصنيف أصبحت مهمةالتكنولوجيا التي تؤثر على إجراءات وقرارات أصحاب المصلحة في مشاركتهم في التعليم العالي. يشمل أصحاب المصلحة بشكل أساسي المستهلكين (الطلاب / أولياء الأمور) ، السياسين ، قادة الجامعات ، الحكومة والجمهور العام.يستخدم المستهلكون التصنيفات لتحديد اختياراتهم لأن التصنيف يوفر فائدةمعلومات مقارنة لإجراء عملية شراء غير ملموسة باختصار ، من خلال توضيح تأثيرها على مختلف أصحاب المصلحة.

[1] Hazelkorn, E. **Rankings and the reshaping of higher education: The battle for world-class excellence**. Basingstoke: Palgrave Macmillan.2011

[2] Hazelkorn, E.**How do rankings impact on higher education**. IMHE Info, December, 1–2.2007 ,p 59
https://www.oecd.org/education/imhe/39802910.pdf

إن لهذا النوع من الأبحاث على الجداول الدورية حسابات لكيفية ارتباط التصنيف العالمي مع تشكيل جديد للبيئة الأكاديمية التي أصبحت المنافسة عنصرا أساسيا فيها.

ب-من منظور جغرافي :

يوضح هذا البعد تصنيفات الجامعات و كيفية صحة المعايير المستخدمة لتقييم مؤسسات التعليم العالي ، حيث يمكن دعم المصالح الوطنية في التعليم العالي والمعرفة. و من هذا المنظور ، يُنظر إلى التصنيف الجامعي كمشاريع وطنيةراسخة في الجغرافيا السياسية للمعرفة ، وكتكنولوجيا يستخدمها سواء الأفراد أو البلدان لتحقيق أهدافهم الوطنية للتعليم العالي.

كما أن تحليل التصنيف للخريطة القديمة / الجديدة للمعرفة العالمية ، يعكس نطاق المقارنة للمواقف وجداول الأعمال المختلفة تجاه المنافسة العالمية في التعليم العالي.

لقد رفعت جامعات النجوم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من خلال السمعة والبحث المؤشرات؛ اختيار أفضل المؤسسات المعروفة في النظم الوطنية ، خاصة تلك التي تقع في العواصم الوطنية ، عبر مؤشرات السمعة ،ورفعت المملكة المتحدة وأستراليا الجامعات المشاركة في التسويق المكثف عبر الحدود " يتضح في الفهم النظري للتصنيفات في الأبعاد الجغرافية.

وبإيجاز ، يتضمن هذا البعد نقاشًا حول الأهمية والفائدةمن تطبيقات الترتيب في تعزيز نوعية التعليم العالي ، والقدرة على إعادةالبحث ، وإلى حد أقل ، النمو الاقتصادي للأمة. والأهم من ذلك،يهتم هذا البعد بمسألة كيف أن المشهد العالمي للتعليم العالي تحت تأثير متزايد من التصنيف العالمي بالإضافة الى رسم خرائط توزيع جامعات النخبة حول العالم وتأثير المعرفة في توازن القوى بين الدول و الحكومات.[1]

2- تصنيف الجامعات كمفهوم :

يميل التفكير الأكثر حداثة بالنظر إلى التصنيفات **كإنضباط أو قوة معيارية** -مكونات أيديولوجية-. عمل العديد من المنظرين الاجتماعيين الرئيسيين ، مثل **فوكو** ،**بورديو** ، **غرامشي** ،**والرستين** بتوفير الأسس الأيديولوجية الهامة لها،حيث أن هذا النهج التحليلي لفحص التصنيف العالمي يجعلنا نفهم الأبعاد النظرية لجداول الترتيب من خلال بعدين وهما :

أ-من منظور بيئي :

من هذا المنظور التحليلي ،تعتبر التصنيفات عاملا للتأثير على البيئة وذلك استجابة للثقافة و السلوكيات المؤسسية بتحويلها **كآلية تغيير و سيطرة** على الطلاب و أعضاء هيئة التدريس ،كما يرى الباحثان **اسلاند و سودر** بأن التصنيف الجامعي كشكل من أشكال القياس ،**يغير التوقعات** و يتخلل مؤسسات التعليم العالي ،و تنبني على أساسه تفاعلات بتشكل آليتين هما **تحقيق الذات المتوقع و التحول التدريجي** لمؤسسات التعليم العالي الى **كيانات تتو افق بشكل أوثق مع المعايير**

[1] William Yat Wai Lo ,**Op cit**, p 65

،وفي تحليل بناء على كتاب **فوكو في مفهوم الانضباط**[1] تقدم الباحث اسبلاند بتحليل التصنيف العالمي كشكل من **أشكال المر اقبة التي تتضخم** و من خلفها سمعة مؤسسات التعليم العالي. هذه المراقبة لها ثلاث خصائص وفقا لتحليلهم وذلك حسب ما يلي :

أ-1:التصنيف يولد التدقيق المستمر لأعضاء هيئة التدريس. وهذا يخلق بيئة حيث الضغوط صريحة في بعض الأحيان ، ولكن في كثير من الأحيان خفية. عادة ما ينظر إلى التصنيف العالمي كمصدر لهذه الضغوط الكبيرة حتى عندما يكون من الصعب ربطها بالتصنيفات.

أ-2:تضطر الجامعات إلى الانتباه إلى العديد من التفاصيل وذلك بالنظر إلى المراقبة المستمرة من التصنيف ، مما تؤدي الى استمرار انتاج الإحصاءات والتي أصبحت روتينا في الجامعات، مما يدل على كيفية انتقال التفتيش الخارجي الى وحدة داخلية ، وبالتالي استيعاب السيطرة الخارجية ،

أ-3 :هو تمكين الأطراف البعيدة والمنتشرة من التدقيق في مؤسسات التعليم العاليحتى على نطاق عالمي ،هذه تعمل على المراقبة عن بعد على تمديد شفافية مؤسسات التعليم العالي الى جمهور خارجي أكبر ، لذلك تخضع الجامعات للمساءلة أمام الدوائر الانتخابية المختلفة ،علاوة على ذلك تطبيق التصنيفات لمقياس مشترك يتم فيه مقارنة مؤسسات التعليم العالي المختلفة ،و بالتالي التغلب على الاختلافات و تحقيق الأهداف و البعثات المتجانسة لجميع مؤسسات التعليم العالي.

ب-من منظور جغرافي :

يمثل **التفاعل بين العالمي و المحلي مشكلة مهمة في جغر افيا التعليم العالي** ، فان جدلية العالمية و المحلية ينطوي الى حد كبير لديناميكيات منصات **محيط المركز** فيما يتعلق بالداخل و عدم المساواة في التعليم العالي الى حد كبير ،وهذا يرتبط في المقام الأول الى التوتر بين التدفق العالمي للتجانس و انعدام التجانس في عملية العولمة حيث يقال أن البعد المفاهيمي للتصنيفات في هذا الجانب يمكن أن تظهر علاقة الترتيب بهذه التدفقات العالمية .[2]

ثالثا: العناصر التي تنبني عليها منظومة التصنيف الدولي للجامعات

هناك مجموعة من العناصر التي تبدو أساسية ومهمة في بناء منظومة تصنيف الجامعات أهمها:

- وجود هيئات أو مؤسسات مختصة لتأطير هذه الإجراءات بصورة مستقلة وعقلانية.
- حتمية وجود منهجية معلنة ومعايير مقننة مسبقا لتحتكم إليها الجامعات المتنافسة.
- ضرورة توفر قدر عالي من البيانات الامبريقية حول مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والمتاحة إما بواسطة المؤسسات نفسها أو عن طريق الآراء المحصلة من المسوحات الميدانية الموجهة لفائدة خبراء اكاديميين، أو طلبة منتسبين إلى هذه المؤسسات أو أي نوع آخر من المصادر.

[1] Foucault, M . **Discipline and punish: The birth of the prison**. New York: Vintage Books,1977 p 66 in William Yat Wai Lo ,**Op cit**, p 65

[2] William Yat Wai Lo ,**Op cit**, p 68

- إجراء المقارنات بين مؤسسات التعليم العالي حول العالم، وترتيبها وفق نظام معين يكرس مبدأ الأفضلية النسبية لبعضها على بعض.

-تحديد آجال موسمية أو سنوية ثابتة لانطلاق عمليات التقييم و إصدار النتائج النهائية.[1]

في عام **2006** قام فريق من خبراء التصنيف الدولي الى تبني وثيقة تحتوي على مبادئ الجودة و التطبيقات الجيدة تدعى **مبادئ برلين لتصنيف مؤسسات التعليم العالي** ،حيث تؤكد على ستة عشر مبدأ و أهمها عموما :

- شفافية أهداف التصنيف وجهاته المستهدفة.
- الاعتراف بتنوع مؤسسات التعليم العالي والأخذ في الاعتبار الاختلافات في رسالة كل منها والهدف الذي أنشئت من أجله.
- استخدام البيانات المدققة والقابلة للتحقق.
- أن يكون التصنيف واحدا من جملة أساليب مختلفة لتقييم مدخلات وعمليات ومخرجات المؤسسة المعنية بالتعليم العالي.
- الإفصاح بوضوح عن مصادر المعلومات التي يتم تصنيف المؤسسة استنادا إليها، والرسالة التي ينشدها كل مصدر من هذه المصادر.
- تشخيص السياقات اللغوية والثقافية والاقتصادية والتاريخية للنظم التعليمية المزمع تصنيف مؤسساتها التعليمية واحترامها.
- الشفافية المطلقة حول المنهجية المتبعة لإنشاء التصنيف العالمي.
- اختيار المؤشرات وفقا لأهميتها وصلاحيتها.
- قياس المخرجات بالمفاضلة مع المدخلات كلما أمكن ذلك.
- ثبات الأوزان المخصصة للمؤشرات المختلفة (في حال استخدامها) والحد من تغييرها.
- الاهتمام بالمعايير الأخلاقية وتوصيات الممارسات الجيدة في بلورة مبادئ التصنيف.
- إضافة البيانات التي تم جمعها باتخاذ الإجراءات المناسبة لجمع البيانات العلمية.
- تطبيق التدابير اللازمة لضمان الجودة في عمليات التصنيف ذاتها.
- تطبيق التدابير التنظيمية التي تعزز مصداقية التصنيف.
- تجميع النتائج بطريقة تلغي الأخطاء في البيانات الأصلية أو تقللها، وتنظيم النتائج ونشرها بطريقة يمكن بها تصحيح الأخطاء والعيوب في حال حدوثها.

[1] شوقي قاسم، صباح سليماني،« التصنيف الدولي للجامعات قراءة في السياقات المفاهيمية » ،**جامعة بسكرة**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،ع 19،جوان 2016.ص 79

- أهمية تزويد المستهلكين بفهم واضح لجميع العوامل المستخدمة لتطوير الترتيب وتقديم الخيارات لهم في كيفية صناعة التصنيف العالمي وتوفير خيارات لكيفية عرض نتائج التصنيف.[1]

المطلب الثاني : التصنيفات العالمية و سيرورة التشكل

أولا : التطور التاريخي للتصنيفات العالمية

تعود البوادر الأولى لفكرة تصنيف الجامعات إلى النصف الثاني من القرن 19م، وذلك مع ظهور عدة دراسات أوروبية حاولت تقييم نوعية المؤسسات والباحثين فيها، من خلال تحديد ما إذا كانت الوراثة أو البيئة تعد العامل الأساسي في إنتاج الأشخاص المميزين والعباقرة، كما هو الحال مع دراسة العالم الانجليزي **Aleck Macan** عام 1890،، تحت عنوان: **من أين نحصل على أفضل رجالنا** ؟، والتي حاول فيها معرفة الجامعات التي تخرج ألمع الشخصيات، حيث ركز فيها على خصائص الشخصية البارزة في ذلك الزمان، من ضمنها العائلة، مكان الولادة، الجامعة التي ارتادوها... وخلص من خلالها لنشر تصنيفه الخاص للجامعات الموجودة حينها بناءا على عدد خريجيها من الشخصيات البارزة، والذي أثر به على المهتمين بتقييم الجودة آنذاك.

وقد ظل هذا التصور مهيمن لفترة طويلة على الساحة الأكاديمية العالمية، حيث لم تكن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تقيم من قبل جهات خارجية مستقلة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين بها بشكل مباشر، من أكاديميين، طلبة، أولياء، دوائر حكومية..... بل كانت تبرز بفضل سمعة أدائها الأكاديمي والبحثي، منشورات خريجيها، معاييرها المعتمدة في قبول تسجيل الطلبة فيها، قوتها المالية والإدارية، بالإضافة إلى بعض التقارير الإحصائية المبنية على جمع المعلومات من الدراسات الميدانية والاستبيانات، والتي توردها المجلات العلمية والدوريات المختصة.وتشتهر أكثر في الأوساط العامة من خلال تصورات وخبرات البعض معها، وهو ما كان يؤدي إلى ترتيب تقليدي لدى المعنيين بأفضلية تلك الجامعات، كما هو الحال مع جامعة السوربون، كامبريدج، أكسفورد..... إلخ والتي ذاع صيتها جميعا على هذا النحو، إلا أن ذلك أدى إلى طرح إشكال حاد يتمثل في عدم توفر أساليب ومعايير علمية قادرة على تأكيد هذه المزاعم والآراء أو تفنيدها.

هناك ادعاءات مختلفة حول أصل التصنيف الجامعي. فالباحثان **ايشرو سافينو** في مسحهم الأخير لتصنيفات الجامعات تتبع الأصل إلى المقارنة لـ **مورس** في **US News and world report** في عام 1981 ، بينما **السالمي وساروبان** ذكرت أن المقارنة الأولى التي بدأتها وسائل الإعلام لمؤسسات التعليم العالي كانت واحدة من قبل **تشيزلي مانلي** من شيكاغو تريبيون في عام 1957. ومع ذلك ،

[1] - Centre for Higher Education Development [CHE], UNESCO-European Centre for Higher Education [CEPES], Institute for Higher Education Policy [IHEP]. **Berlin principles on ranking of higher education institutions**. 2006 . www.che.de/downloads/Berlin_Principles_IREG_534.pdf.

لاحظ **ستيوارت** أن دراسة للمدارس العليا الأمريكية التي نشرها ريموند هيوز في عام 1925 [1] كان الترتيب الجامعي الأول بناء على سمعة المدرسة من بين آخرين في التصنيف الميداني والجامعي الذي بدأته المنظمات الأكاديمية والتعليميةفي الواقع يمكن ارجاعه الى 1870[2] بينما تشير **ويبستر** بأن مقال كتبه عالم النفس الشهير **ويليام كاتيل** في عام 1910 كان لترتيب جودة البرامج الأكاديمية وهو أول جهد لتقييم و ترتيب مؤسسات التعليم العالي.[3]

أما الشكل الحديث لتصنيف الجامعات كما هو متعارفا عليه اليوم، فقد لاحت بوادر فكرته الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت عبارة عن مبادرة محلية أطلقتها صحيفة:

US News and world تصنيفاتها الأولى للجودة الأكاديمية للكليات ، في نفس العام الذي أصدرت فيه اللجنة الوطنية للتميز في التعليم تقريرها المؤثر الذي يدلل على جودة التعليم في أمريكا. على أساس دراسة استقصائية لرؤساء الكليات ، صنفت المجلة **ستانفورد وهارفارد ويل** كأكبر ثلاث جامعات وطنية ، وأمهيرست ، وسوارثمور ، و ويليامز كأكبر ثلاث كليات فنون ليبرالية وطنية. بحلول أواخر الثمانينات ،ثم انتقلت الأخبار إلى مقاربة أوسع نطاقًا ، حيث تم دمج وجمع المعلومات حول إنجازات أعضاء هيئة التدريس ، وإنجازات الطلاب ، والموارد الأكاديمية المؤسسية لإنتاج درجة علمية شاملة ترتب عليها الكليات. ظهرت أيضًا تصنيفات كليات الدراسات العليا المشغولة في مجالات الأعمال والهندسة والقانون والطب في هذا الوقت ، وقد اشتملت هذه التصنيفات على مقاربة مماثلة للوزن والمجموع. لم تظهر تصنيفات مدارس التعليم العليا حتى عام 1995[4].

ففي سنة 1983، وذلك حينما أصدرت تصنيفها للجامعات الأمريكية لأول مرة، بغرض مقارنة الجامعات والكليات مع نظيراتها في القطر الترابي الواحد، وهي المبادرة التي كانت دافعا لبروز تجارب أخرى مماثلة لتصنيف الجامعات في عدة دول أخرى، كما هو الحال مع التجربة الألمانية عام 1989 ثم البريطانية ثم التجربة اليابانية سنة أخرى من بعد ذلك..[5]

ففي سنة 1993 نشرت صحيفة **Times** أول قائمة تصنيفية للجامعات البريطانية، وتتولى حاليا هذه الصحيفة وملحقها الأسبوعي للتعليم العالي:

The Times Higher Education Supplement نشر هذه القوائم سنويا، وتصدر صحف بريطانية مثل: **Finance Times, Daily, Telegraph, Guardians** تصنيفات أخرى للجامعات البريطانية

---

[1] - William Yat Wai Lo ,**University Rankings Implications for Higher Education in Taiwan**.London : Springer Singapore Heidelberg New York Dordrecht London, 2014,p52

[2] Idem

[3] - Webster, D. S. ***Academic quality rankings of American colleges and universities***. Springfield: Charles C. Thomas.1986,p

[4] Clarke, M. (2005**). News or Noise? An Analysis of U.S. News and World Report's Ranking Scores**. Educational Measurement: Issues and Practice,2005, 21(4), p 39

[5] .شوقي قاسم ،صباح سليماني، **مرجع سابق** ، ص 79

وتستقي جميع الصحف بياناتها من مصادر موثوقة مثل وكالة الإحصاء للتعليم العالي (HESA) ووكالات التمويل الوطنية، ووكالة ضمان التوعية (QAA).

كمايوجد في ألمانيا حوالي 9000 برنامج مانح لدرجات علمية،وكانت مجلة Der Spiegel أول من بادر لتصنيف الجامعات الألمانية سنة 1989، وفي حقبة التسعينيات، ساهمت صحف أخرى في تصنيف مؤسسات التعليم العالي، واقتصرت بعض هذه الصحف على التصنيف حسب برنامج معين.

واستشعرت روسيا الحاجة إلى تصنيف الجامعات وبدأ يظهر هذا التصنيف في وسائل الإعلام مثل صحيفة **Career Journal** ، وفي سنة 2001 طرحت وزارة التربية الروسية نموذجا تصنيفيا للجامعات يأخذ بعين الاعتبار الطلبة يتقدمون بطلبات إلى مؤسسات التعليم العالي، والمشغلين المتوقعين لخريجي الجامعات.[1]

إن تصنيف الجامعات في البداية بالولايات المتحدة الأمريكية ولكنها كانت فكرة محلية بقصد مقارنة الجامعات والكليات مع نظيرتها وبدأت في الانتشار لتغزو هذه الفكرة باقي الدول وتنتقل من الصورة المحلية إلى العالمية؛ وكانت البدايات الأولى في اتجاه الترتيب الطبقي للجامعات عالميا قد ظهرت في عام 2003، وبدأت تتوالى في تنظيم عِدة مؤتمرات في هذا الاتجاه؛ ففي عام 2004جاء المؤتمر الأول لجماعة خبراء الترتيب الدولي **International Ranking Expert Group (IREG-1)** في واشنطن، والناتجة عن اشتراك المركز الأوربي للتعليم العالي التابع لليونسكو ومعهد سياسات التعليم العالي في واشنطن، لتلتقي فيه الأطراف المختلفة من كل دول العالم لتبادل الآراء واقتسام المعرفة في مجال الترتيب والتميز الأكاديمي، وفي عام 2005 بدأ مركز الجامعات من الطراز العالمي التابع لجامعة شانجهاي **Center for World Class Universities** المؤتمر الدولي الأول(WCU-1)، والذي أفاد في تقديم رؤية رؤساء الجامعات والباحثين في التطورات الدولية والوطنية والمحلية في هذا المجال؛ ثم جاء المؤتمر الثاني لجماعة خبراء الترتيب الدولي (IREG-2) في مايو 2006 في برلين ، وقد شهد المؤتمر صياغة وثيقة برلين لمبادئ ضمان الجودة وحسن التطبيق في تصانيف مؤسسات التعليم العالي، والتي تُعتبر الأساس الذي تنطلق منه معظم التصنيفات المعروفة والمرجع للحكم على جودتها؛ ثم بعد ذلك جاء الاجتماع الثالث لجماعة خبراء الترتيب الدولي (IREG-3) في 28أكتوبر 2007الذي عُقد في مدينة شانجهاي بالصين، والذي اشترك في تنظيمه معهد التعليم العالي التابع لجامعة شانجهاي ومعهد سياسات التعليم العالي بواشنطن واليونسكو، ودار هذا الاجتماع حول الجامعات من الطراز العالمي من منظور الترتيب الأكاديمي وكانت ثمرته وجود كيان رسمي وظيفي وهو المرصد الدولي للترتيب والتمييز الأكاديمي في بولندا، وتمثلت مشاركة الوفد العربي من

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود،« **آليات أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية** » ، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، العدد 1، سبتمبر2014. ص 28.

المؤسسات والأفراد في ثلاث دول عربية فقط هى: مصر(جامعةالقاهرة)، الأردن (اتحاد الجامعات العربية)، الإمارات العربية المتحدة (مركز تاج للاستشارات التعليمية).

وفي 31أكتوبر- 3نوفمبر2007 كان المؤتمر الثاني (WCU-2) لمركز الجامعات من الطراز العالمي بمشاركة 100مشترك من 30دولة، وبمشاركة باحثين مهتمين بالتعليم العالي على الساحة الدولية؛ وفي يونيو 2009عُقِد المؤتمر الرابع لجماعة خبراء الترتيب الدولي (IREG-4)، وقد تناول ثلاث قضايا موضوعية هى:

(التصنيفات والترتيب الدولي والإقليمي/ التصنيفات والترتيب الوطني / المناهج والمقاييس لمقارنة البيانات بين الدول)؛ ثم عُقد المؤتمر الثالث (WCU-3) في نوفمبر 2009 للتركيز على النظرة المؤسساتية لإدارة وبناء جامعات من الطراز العالمي.

لقد اكتسبت التصنيفات شهرة واسعة على المستويين العالمي والمحلي؛ فعلى المستوى العالمي ظهر أول تصنيف دولي عالمي للجامعات في عام2003 وكان صادرًا عن معهد التعليم العالي بجامعة شانجهاي، وهو ما يُعرف اليوم بتصنيف شانجهاي[1]، وفي عام2004 قُدم الملحق الأسبوعي الخاص بمجلة **Times Higher Education Supplement** (THES) معايير جديدة ومؤشرات لتقييم الجامعات عالميا و التي عُرفت بـ (تصنيف التايمزTimes) [2].

وفي مايو 2006 قدمت وثيقة برلين لمبادئ الترتيب الطبقي العالمي لمؤسسات التعليم العالي(IREG)؛ وبالإضافة إلى تلك الجهود العالمية، نجد على المستوى الوطني تصنيف الجامعات الأسترالية، وتصنيفات الولايات المتحدة الأمريكية للجامعات، والتصنيف الباكستاني للجامعات، والتصنيف الهندي للجامعات، والتصنيف النيجيري للجامعات، والتصنيف النيوزيلاندي للجامعات، والتصنيف الأرجنتيني للجامعات، والتصنيف البرازيلي للجامعات، والتصنيف الكوري للجامعات، والتصنيف الماليزي للجامعات، وتصنيف جامعة ليدن الهولندية، وتصنيف الجامعات الألمانية، وتصنيف تايوان للجامعات؛ وأيضا يوجد جهود إقليمية للتصنيفات منها: (جهود المركز الألماني لتنمية التعليم العالي/ تصنيف الQS/ وتصنيف الويب للجامعات العالمية **Webometrics**. وقد وُجد العديد من التصنيفات العالمية من الأفراد والمؤسسات على مستوى الكليات والأقسام العلمية في المجالات المعرفية المختلفة نذكر منها الآتي:

-بحث الترتيب الطبقي لأقسام الاقتصاد في الجامعات الأوربية.

---

[1] - كريمان بكنام صدقي عبدالعزيز **تاثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية، جامعة القاهرة نموذجا/** cybrarians journal الصادرة عن البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، العدد 37، مارس 2015 ص 5 http//www.joournal.cybrarians.org ، ص ص (5-4)

[2] - **نفس المرجع الأنف الذكر** ، ص 5

-بحث تقييم كليات إدارة الأعمال على أساس مجموعة من الملامح المميزة على الشبكة العنكبوتية، مقارنة بالترتيب الطبقي لأفضل مدارس إدارة الأعمال في العالم.

-مدارس إدارة الأعمال وتصنيفها وفق مستويات عمدائها وقدراتهم القيادية وسماتهم وإنتاجهم العلمي ومؤهلاتهم العلمية.

-بحث الترتيب العالمي لأقسام وكليات العلوم السياسية[1].

ثانيا : دواعي النشأة وعوامل التطور لبنية التصنيفات العالمية للجامعات

مع عالم التعليم العالي و منحى البيئة المتغيرة أظهرت تصنيفات الجامعة العالمية. خمس رسائل علمية ذات صلةتم تحديد التعليم العالي في اطارها لتشكيل السياق النظري للتصنيف من ميزات وأطروحات يمكن تصورها وتطويرها وهي كالتالي :

1-**الأطروحة الأولى** عالميةالاتجاهات من خلال انتشار الأنشطة عبر الحدود في التعليم العالي مستخدمة مفاهيم العولمة والتدويل بشكل شائع في الوقت الحاضر لتصور هذه الديناميكيات ، والاتجاهات العالمية في التعليم العالي بدمج الظواهر في الأبعاد الدولية وعبر الوطنية. ونحن هنا نستخدام مصطلح عبر الوطنية لتعكس حقيقة أن التعليم العالي قد تجاوز الحدود الوطنية.

2-**الأطروحة الثانية** حول تأثير الليبرالية الجديدة على التعليم العالي ، والتي تعكس كيفية تأثير إدخال عناصر السوق على التعليم العالي.

3-**الأطروحة الثالثة** وتتعلق بهياكل الحكم المتغيرة في كلا من النظام والمستويات المؤسسية في التعليم العالي.

4-**الأطروحة الرابعة** تنظر في تغير العلاقة بين مختلف أصحاب المصلحة في التعليم العالي متأثرة بالعولمة والتسويق.أو ما بات يعرف العلاقة الجديدة"**بيئة التعليم العالي**".

5-**الأطروحة الخامسة** يحدد المشهد العالمي للتعليم العالي في ضوء نظرية النظام العالمي وتحليل ما بعد الاستعمار ، مما يوضح جغرافية التعليم العالي في العالم المعاصر[2].

ينبع تزايد الاهتمام في الأوساط الأكاديمية وحتى الإعلامية والسياسية منها بالتصنيف الدولي للجامعات، كحتمية لمجموعة متنوعة من العوامل أوجدتها متطلبات حياتية حديثة، والتي من جملتها نذكر ما يلي:

ان **لجغرافية التعليم العالي** منظورين نظريين ، وهما :

1- نظرية النظم العالمية.

2- التحليل ما بعد الاستعمار.

[1] - نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 5

[2] William Yat Wai Lo ,**Op cit** ,pp(41-42)

وهما مفيدتان لفهم رسم خريطة المشهد العالمي للتعليم العالي **و نمطية التصنيف وبنية تشكله.** بينما الباراديغم السابق يسلط الضوء على وجود اثنين من المناطق غير المتكافئة في العالم المتكامل ، ويرى الأخير أن العولمة أو للنموذج الغربي قوة فرضية خاصة لجداول أعمال المجتمع العالمي في البحوث التعليمية.

إن هذه النظريات مفيدة بشكل خاص لشرح نظم التعليم العالي والمؤسسات التعليمية العليا في المراكز والأطراف ، حيث تكون الطبقية وفقًا لوصولهم إلى الموارد الأكاديمية وكيف يتم إنتاج التقارب والتباعد في وقت واحد لإعادة أكثر الأطراف من القوى العالمية التي تقوم على القوة المهيمنة للمراكز.

- أطروحة "وسط المحيط" في قضايا التصنيفات العالمية لألتباخ :

لقد حدد **Altbach** خمسة عوامل بناء ضمن إطار "**وسط المحيط**" هذاالذي قام بتكييفه وتعديله.

1-العامل الأول :يقال إن إنشاء الجامعات الحديثة يعتمد على التقليد الغربي وليس له علاقة تذكر أو حتى لا علاقة له بالمثقفين التربويين أو التقاليد الوطنية للبلدان النامية. فدور البلدان النامية هنا هي أساسا تابعة في تطوير نموذج الجامعة للنظم الاستعمارية .

2-العامل الثاني يعتمد على الهيمنة الكبيرة للغة الإنجليزية.وقد تسبب في هذا العلماء الناطقين باللغة الإنجليزية نتيجة أبحاثهم ومساهمتهم الثرية و المختلفة مما أدى إلى انتباه المجتمع الأكاديمي السائد باعتبار اللغة الإنجليزية كلغة العلم الأولى في العالم وفي الوقت نفسه ، وفي ظل سوق العمل الأكاديمي ومن حيث نشر وتقديم مخرجات البحوث والأكاديميين بالإنجليزية-سواء بالنسبة للدول الناطقة أو من الدول التي تستخدم فيها اللغة الإنجليزية على نطاق واسع -فانها تتمتع بميزة الأفضلية ، كما أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى في إدارة الأعمال وغيرها من المهن ما سبب انتشار اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعليم في البلدان غير الناطقة باللغة الإنجليزية.[1]

3-العامل الثالث :هو وجود توزيع غير متكافئ للقدرة البحثية بين نظم التعليم العالي المختلفة. وذلك لأن الدول الصناعية هي من المنتجين الرئيسيين للمعرفة والبلدان النامية مستهلكون أساساً. فعلى سبيل المثال ، شكلت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى لحوالي 63 ٪البحث والتطوير في العالم (R&D) في العقدين الأخيرين.

4-العامل الرابع: ان العديد من وسائل الاتصال الرئيسية للمعرفة (مثل العلماء الكبار، الأكاديميين، تواجد المجلات والناشرين والمراجع والمكتبات الكبرى هو في الدول الغربية) وبالتالي يصبح الاعتماد بشكل كبير على الشبكات الأكاديمية الصناعيةالعالمية في الدول الغربية و خصوصا التي مقرها الولايات المتحدة بالخصوص.

[1] **Ibid**, p p(49-50)

5-العامل الخامس :هو هجرة الأدمغة التي تواجهها العديد من الدول النامية فعلى الرغم من وجود عدد كبير من الطلاب من المناطق الفقيرة في العالم حيث الدراسة تكون خارج بلدانهم الأصلية ، والكثير منهم لا يعودون إلى ديارهم بعد انتهاء دراساتهم. بشكل أكثر تحديدا ، الولايات المتحدة هي نقطة جذب للدكاتره الموهوبين من الطلاب و المبدعين.). وقد أدى هذا إلى تركيزرأس المال البشري الفكري في الدول الصناعية وفي الولايات المتحدة بشكل خاص ،في حين أن العديد من البلدان النامية تواجه خسارة صافية في رأس المال البشري.

هذه **الأطروحة "وسط المحيط** " تشير إلى أن هناك هيمنة غربية ، والتي تأسست على هيمنة اللغة الإنجليزية بدءا ، وحالة النخبة المتميزة من مركزهم القيادي لمؤسسات بحثية هامة (مثل هارفارد وكامبريدج) ، بالإضافة الى العدد الكبير من الطلاب الأجانب وهذا كنتيجة لآثار هذه القوة العالمية المهيمنة ، وفي هذا السياق بذلت مختلف البلدان والمناطق محاولات لرفع وتحسين قابلية قطاعات التعليم العالي لديهم لتنمية أكثر توازناً ومتساوية مع البيئة الأكاديمية على مستوى العالم. وعلى سبيل المثال فرض الاتحاد الأوروبي (EU) مؤتمر لشبونة تحت عنوان "**الاستراتيجية وعملية بولونيا لتحسين نوعية البحوث** "التي أجريت في الجامعات الأوروبية قصد توحيد نظم التعليم العالي ومنافسة مثيلاتها في الولايات المتحدة الامريكية.

ان كل هذاالزخم و التنافس احدث اتجاها إقليميا ودوليا لبناء جامعات عالمية المستوى يرتبط بتمايز الأدوار وتركيز الأموال و تعيين الجامعات للتنافس على منصب أكثر شهرة و وضوحا في المشهد العالمي للتعليم العالي.

ان هذه العمليات التطويرية تشير إلى منافسة عالمية تقودها ممارسات السياسة في مختلف البلدان للتحرك نحو التقارب. ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع قياس الأداء و السيطرة التي توجد في مختلف أنظمة التعليم العالي ولكن للمشروع صورة مماثلة و هذا يثير مخاوف بشأن إعادة الاستعمار والاستعمار الجديد في أشكال الدفاع عن السياسات ورعاية التبعيةالثقافية في الأوساط الأكاديمية ، وخاصة في المستعمرات السابقة.[1]

ان التصنيفات العالمية في ظل الأطروحة السابقة ،قد أصبحث واقعا مفروضا وما أكد ذلك هو جملة العناصر التالية وهي :

1-لعب العامل السياسي دور معتبر في التمكين لتطور مبادرة التصنيف الدولي، حيث أن تعاظم الاعتراف العالمي بأن المعرفة هي قاطرة النمو الاقتصادي و إحدى أوجه التنافسية العالمية، و أن الجامعات هي العامل الحيوي في هذا المجال ولا سيما الجامعات البحثية منها، والتي تعد ضمن المؤسسات الرئيسية لاقتصاد المعرفة في القرن الواحد والعشرين، دفع إلى التسليم بأن المراتب المحصلة في التصنيف الدولي للجامعات، تعكس إلى حد كبير مستوى التقدم العلمي لبلدانها، وهو

[1] **Ibid, p 51**

ما أدى منها بالكثير إلى تتبع بانشغال كبير نتائج هذه التصنيفات،بل وحتى العمل على تحفيز مؤسساتها الجامعية على دخول نادي النخبة العالمية، من خلال تخصيص ميزانيات كبيرة جدا لقطاع التعليم العالي.

2-حاجة صناع القرار و واضعي السياسات التعليمية الجامعية في شتى بلدان العالم، الساعية إلى ترقية منظومتها الجامعية والبحث العلمي، إلى أداة ذات قيمة تمكنهم من تحديد مكامن الضعف والمعوقات التي تواجه الجامعات من ناحية الجودة والكفاءة، وتحديد أفضل الطرق والممارسات التي تمكنها من تدارك ذلك، كما كان عليه الحال بالنسبة لفرنسا، والتي دفعتها النتائج المتدنية التي حصلت عليها جامعاتها خلال السنوات المنصرمة في الإصدار السنوي لمعيار شنغهاي، لمباشرة إصلاحات عميقة أدت إلى إقرار نظام وقوانين جديدة تمنح الجامعات مزيدا من الحريات والحوافز العلمية.

3-الحاجة لوجود تصنيفات دقيقة وموثوق بها، وذلك بعد الطفرة الكبيرة والتوسع الكمي غير المسبوق المسجل في مؤسسات التعليم العالي في العالم، جراء التحول الطارئ على مفهوم الجامعات اليوم والتي لم تعد خيار نخبوي، في مقابل عدم توفر أساليب علمية قادرة على متابعة مستجدات التطور الهائل الحاصل في مؤسسات التعليم العالي بشفافية وبصفة دورية، وهو ما دفع بعض المهتمين إلى القول **بأنه لو لم توجد التصنيفات لاخترعناها.**

4-التنافس المحموم بين الجامعات العالمية على استقطاب –حسب أحدث الإحصائيات المتداولة اليوم- أكثر من5.3 مليون طالب حسب إحصائيات 2019 من مختلف أصقاع العالم، والذين يسعون للالتحاق بأفضل الجامعات العالمية لقاء التزامهم بتحمل أعباء التكوين الذي يتلقونه، في ظل توجه مؤسسات التعليم العالي في الدول المنتهجة لخيار اقتصاد السوق، بالمراهنة على إمكانياتها الخاصة ومواردها الذاتية في مجال تمويل نفقاتها المختلفة، وهو ما يجعل من التصنيف فرصة تتيح للطلاب التعرف على الخيار الذي يقدم الفوائد الأكاديمية مقترنة بالقدرة على اقتنائها،على أساس أن نجاح الجامعات في استقطاب أكبر عدد منهم،هو في نهاية المطاف رهين قيمة العلامة التجارية التي تحوزها كل مؤسسة، حتى إذا سلمنا بحقيقة أن جودة البحوث المقدمة لا تعكس بالضرورة كفاءة ورفعة مستوى التدريس المقدم، الا أن ذلك يبقى ذو تأثير كبير في نفسية الطلاب ونظرتهم للشهادة الجامعية التي سيحصلون عليها، والتي يظل يطغى عليها التركيز على قيمتها التجارية في عالم سوق الأعمال.

لقد أصبحت الجامعات أكثر نشاطًا في إشراك الأنشطة العابرة للحدودخلال العقدين الماضيين. وتشمل هذه الأنشطة زيادة الطلاب والموظفين من التنقل ، وتوفير التعليم العالي عبر الحدود والتأكيد على وجهات نظر وطنية في التدريس والبحث ،بالنظر إلى الوعي المشترك بنمو

التواصل العالمي ،وقد استخدم مفهوم العولمة على نطاق واسع في أدب التعليم العالي فى السنوات الأخيرة.[1]

وفقا لـ **Altbach** فالعولمة للتعليم العالي تعني "الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية الواسعة التي تؤثر مباشرة على التعليم العالي ولا مفر منها إلى حد كبير" في الواقع ، تمثل العولمةالتكامل على نطاق عالمي.[2]

5-التطور الحاصل في الوظائف والمهام الأساسية للجامعات اليوم، حيث لم تعد أدوارها تنحصر في مجالات التعليم والإعداد المهنيين في مجالات الطب، الصيدلة، المعلوماتية، القانونية وما شابهها من حقول معرفية.

6-باتت مؤسسات التعليم العالي في أغلب الدول ذات طابع بحثي تنجر عنه مرامي تجارية واقتصادية، فرضتها معطيات البيئة التي تحتكم في متغيراتها إلى اقتصاد السوق.[3]

المطلب الثالث: أثر و أهمية التصنيفات العالمية

أولا : أهمية و أهداف التصنيفات العالمية

في اطار الحديث عن التصنيفات يتم التركيز على الأهداف المشتركة على نطاق واسع في الدراسات التي تدعو للتصنيف العالمي ، حيث وضعت أكثر أو أقل أهداف غير مثيرة للجدل ، أي الأهداف التي ينبغي قبولها من قبل أي شخص باستثناء أولئك الذين لا يفعلون ذلك من باب عدم اهتمامهم بالجودة والإنجاز والتقدم وفي هذا تسهم التصنيفات بمايلي :

- تساهم التصنيفات في الشفافية التي يتم المطالبة بها لأن ذلك يفترض أن العديد من أصحاب المصلحة يتوقون للحصول على معلومات جيدة ويحتاجون إلى أفضل نظم المعلومات من أجل أن تكون الجهات الفاعلة عقلانية.
- تحديد مواقع المؤسسات أو الإدارات على "خريطة" التعليم العالي في طريقة عادلة.
- التصنيف هو نظام معلومات يخدم فكرة أن أفضل المتميزين سيتفوقون في ذلك.
- المكافاءات و الترتيب هو عنصر لا يتجزأ من نظام الجدارة.
- التصنيف يعزز المنافسة الفاضلة والصحية و يوفر قاعدة معلومات عن الجامعات التي تكون ضمن التصنيف العالمي.
- له تأثير تحفيزي شامل لزيادة الجهود المبذولة للتحسين.

---

[1] - Altbach, P. G., & Knight, J. ,**The internationalization of higher education: Motivations and realities**. Journal of Studies in International Education, 2007, 11(3/4), p 295 .

[2] -Ibid,p 295.

[3] -شوقي قاسم، صباح سليماني ،مرجع سابق .ص 83.

نحن نعلم أن هذه الادعاءات تستحق أن يتم الطعن فيها. ومع ذلك ، يبدو مناسبا للذكر أن دعاة التصنيف يرغبون في طرح فوائد التصنيف الذي هو من حيث المبدأ ، ينبغي أن ينظر إليه على أنه مرغوب فيه من قبل الجميع. [1]

ان الحديث عن **الأساس المنطقي وجداول الأعمال المخفية في دراسات التصنيف** يكمن في :

1- النوايا 2-المنطق 3- الأجندات الخفية 4-الأيديولوجيات

هذه العناصر السابقة حسب الباحث Ulrich Teichler هي على المحك ومحل ريب ،لأنها حسب المشككين لا تفسر ولا تظهر للعلن من قبل المدافعين و مؤطري عملية التصنيف.

ولأنه وبكل بساطة فمؤطري التصنيفات يشددون على ذكر أهداف أخرى تخفي حقيقة الإجابة عن العناصر السابقة ومن أهم هذه الأهداف مايلي :

- زيادة في المنافسة الشرسة التي تسيطر عليها الرغبة في الشهرة و الوصول الى القمة .
- علماء أكثر قدرة على المنافسة وريادة الأعمال نتيجة الدوافع و الحوافز الخارجية.
- الدور المتزايد للمنافسة التكنولوجيا و المعرفية في جميع أنحاء العالم.
- أهمية "الريادة " و "اعتلاء القمة " في المنافسة العالمية المتزايدة و نشوئها بين الأمم.
- التركيز على الاختلافات العمودية والاختلافات الرأسية و التي هي أقل أهمية إلى حد كبير.
- من المرغوب فيه وجود نظام طبقي حاد للتعليم العالي.
- هناك معايير عالمية مشتركة لجامعة جيدة.
- هناك صلة وثيقة بين معايير الجودة الأكاديمية وتلك التي وضعت باسم اقتصاد المعرفة.
- جودة التدريس والبحث العلمي للعلماء الباحثين أو للافراد المتمدرسين ،حيث يتم تحديد وحدات مؤسسة التعليم العالي بشدة من قبل بيئة المؤسسة.
- يساعد التركيز القوي في بعض الجامعات ذات الجودة العالية على زيادة الجودة الشاملة لنظام التعليم العالي إنها ليست "لعبة محصلتها صفر".
- تفضل التصنيفات التنوع بين المؤسسات وتواجه تنوع النقد الذاتي داخل المؤسسات.
- بالإضافة إلى ذلك ، نلاحظ العديد من القضايا الأخرى في هذا السياق. بعض الأمثلةتبين أن القائمة أعلاه ليست شاملة.ومن الواضح أن البحث هو المحرك المهيمن والمؤشر الرئيسي لجودة التعليم العالي.
- إن الرغبة في جمع المعرفة الجديدة ، والفضول تتشابك بعمق مع الرغبة في أن تكون الأول [2]

.

[1] Teichler Ulrich ,**Social contexts and systemic consequence of university rankings: A metaanalysis of the ranking literature**. In J. C. Shin, R. K. Toutkoushian, & U. Teichler (Eds.),**University rankings: Theoretical basis, methodology and impacts on global higher education**. .Dordrecht: Springer Science and Business Media, 2011 , p 60

[2] Teichler Ulrich ,**Op cit ,** pp(60-61)

إن التأطير المفاهيمي يفسر سعي الجامعات في الوقت الراهن إلى تحقيق المزيد من التميز وتطوير مهامها في التدريس والبحث، واستمرارها في البحث عن فلسفات و أساليب أكثر تطورا لتحسين مستوى مخرجاتها والوصول إلى معايير الجودة العالمية بالإضافة إلى تعزيز قدرات الأساتذة والخريجين على الإبداع والابتكار وتوفير امكانيات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطويعه لمتطلبات التنمية، وهذا ما تعكسه هذه التصنيفات، حيث تهدف هذه التصنيفات إلى :

1- تشجيع الجامعات على التطوير المستمر لأدائها بما يخدم الحركة العلمية في الدولة.

2- التنافس الإيجابي بين الجامعات والاستفادة من أداء الجامعات المناظرة.

3- إدراك البعد التمويلي و أهميته في موازنة الجامعات.

4- استقطاب الطلبة و أعضاء هيئة التدريس المتميزين.

5- مساعدة الحكومات وهيئات الاعتماد وضمان الجودة بشأن تقييم الجامعات.

6- استخدام مقاييس الجودة بناء على رأي الخبراء والنظراء .

وتعود أهمية التصنيف إلى تحول العالم نحو التركيز على مقارنة الجامعات من طرف الجامعات نفسها والطلبة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومختلف المستفيدين من خدماتها، كما تكمن أهمية التصنيفات في تقديمها وتثمينها لمجموعة من المؤشرات ومنها:

1-مدى الثراء في الإنتاج العلمي في مختلف المجالات العلمية.

2-التركيز على نوعية خريجي الجامعات ومستوياتهم العلمية.

3-مدى مساهمة الجامعة في تقدم المعارف الحديثة.

4-مدى حضور الجامعات على شبكة المعلومات الدولية وزيادة قدرتها على استخدامها تقنيات المعلومات.[1]

ونظرا لأهمية التصنيفات العالمية أقيمت العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية حول هذه التصنيفات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، المنتدى العالمي الذي أقيم تحت عنوان "التصنيفات والمساءلة في مجال التعليم العالي: الأعراف الجيدة والسيئة"، والذي نظمته منظمة **اليونيسكو** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية، في 16 و 17 ماي 2011، وفي مقر اليونيسكو بباريس، وذلك بحضور ما يزيد على 250 خبيرا في مجال التعليم العالي، بالإضافة إلى مسؤولين وممثلين عن مؤسسات التعليم الجامعي في

[1] كريمة فلاح ،« **مطابقة وتكييف معايير جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية وفق مواصفات مالكولم بالدريج للتعليم –دراسة حالة مخابر البحث العلمي** » (، اطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة الشلف، 2017، ص 49.)

العالم والمؤسسات العالمية المعنية بتصنيف الجامعات، بهدف إثارة منهجية هذه التصنيفات و أسباب تأثيرها وتبعاتها على سياسة المؤسسات والبحث في الأشكال الأخرى للمساءلة في مجال التعليم العالي.[1]

- يعتبر مؤشر رصد وبيان توثيق لما يحدث من تغيرات بمرور الزمن في مؤسسات التعليم العالي وذلك على المستويين الإقليمي والدولي، بالرغم من حدة الجدل المحتدم حولها، فهي تعد أبرز وسائل تقييم التعليم العالي والبحث العلمي في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث أوجدت هذه التصنيفات أدلة حيادية للمقارنات المرجعية الشفافة والنزيهة بين واقع هذا القطاع في شتى ربوع العالم،مما يدفع إلى التسليم بأن تدرج الجامعات في قوائم التصنيف، تعكس قيمة الجامعة النسبية مقابل مثيلاتها من الجامعات المحلية والإقليمية.
- رفع القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال تباين محلها في ترتيب الجامعات في المحيطين الإقليمي والعالمي، حيث أنه ومع عولمة البيئة الأكاديمية أصبحت شتى الجامعات تسعى لمقارنة مرجعياتها، طرق تكوينها، أساليب تفسيرها.... إلخ مع مثيلاتها، ومن ثمة تبيان ما تحقق وما الذي ما زال ينتظر حتى تصل إلى مصاف الريادية، وهو ما يسمح بتعميق كفاءة المؤسسات البحثية في أداء عملها بشكل يتواكب مع تطورات العصر، ولا أدل على ذلك من التجربة الصينية.
- دعم وتفعيل عمليات الترويج وتسويق مخرجات البحث العلمي لمختلف مؤسسات التعليم العالي محليا ودوليا وهو ما من شأنه أن يضمن ارتفاع حجم الطلب على مخرجات المؤسسات الرائدة وزيادة عروض التعاون المقدمة لها.
- تبحث في إشكالية جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، والتي تعد الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية.
- نشر ثقافة العالمية بين كافة العاملين والمنتسبين لمؤسسات التعليم العالي على تباين مستوياتهم (أساتذة، طلبة، رؤساء أقسام، عمداء كليات،....) وجعلها هدفا استراتيجيا لتحقيق التميز والريادة العالمية.[2]

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود: **آليات أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية**، مرجع سابق، ص29.

[2] .شوقي قاسم، صباح سليماني ، مرجع سابق.ص 85.

ثانيا : التصنيفات العالمية للجامعات بين أشكال الأثر و مستويات الاستجابة

لقد أصبحت نتائج التصنيف العالمي للجامعة تتصدر الفعاليات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم كل عام ، على الرغم من كونه متعدد الأبعاد بالنسبة لعلماء التعليم العالي ،بدءا من المستوى الفردي للسياسة الوطنية و ضعف المنهجيات ،وتأثير لكل طرف مصالحه الخاصة في الإشارة الى تصنيفات مؤسسات التعليم العالي ،و بالتالي فتأثير الترتيب هو جامع.

كما تلعب التصنيفات العالمية للجامعة دورا حاسما في تصميم السياسات الوطنية للتعليم العالي بشكل أوسع، لبناء اقتصاد المعرفة أكثر تقدما ،وبناء الكفاءة في أعلى مستويات الخطط الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي وسياساتها المؤسسية ، كما تساعد الأكاديميين والباحثين للبحث عن تعاون دولي جديد،كما تساعد الطلاب و أولياء الأمور المحتملين لتكون بمثابة وكلاء للاختيار ،وبالتالي تكون هذه التصنيفات بمثابة الاتجاه المعبر عن الجودة و الأداء و اتجاهات السياسة العامة لمؤسسات التعليم العالي في العديد من البلدان.

تمتلك العديد من الدول ذات الاقتصاد المتقدم مؤسسات تعليمية عليا في أعلى المستويات، وتنفذ الحكومات في هذه البلدان سياسات مختلفة تعزز الكفاءة في التعليم العالي و المؤسسات للتنافس مع مؤسسات التعليم العالي على المراتب الأولى ،مع صعود التصنيف العالمي للجامعات حيث بدأت أوربا في تحديث تعليمها العالي استجابة للاهتمام المتزايد بالتصنيفات العالمية ،فان التعليم العالي و البحث القائم في الكثير من سياسات الدول تميل الى تعزيز تشكل جامعة عالمية المستوى ،وفي هذه السياق تبدو مستويات الأثر على بعدين أساسيين وهما :

- **على المستوى المؤسسي:** أصبح التدويل أحد طرق بناء المؤسسات بشكل جيد -لا سيما في دول أسيا-، فأصبحت بذلك الكفاءة التنافسية كآلية لزيادة السمعة المؤسسية بالإضافة الى التوسع في استعمال اللغة الإنجليزية.
- **على المستوى الفردي** : تنبني أهمية التصنيف و أثـــــاره من خلال حقيقة مساعدة الطلاب و الآباء في اختيار الكلية أو الجامعة ،وقد استدعى ذلك تغيير مؤسسات التعليم العالي و تحديثها و عولمتها.

مما سبق يتبين ان تأثير تصنيف الجامعات يتراوح من المستوى المؤسسي الوطني الى الفردي ،و بالتالي الترتيب الجامعي متعدد الأوجه و يخدم أغراض مختلفة لواضعي السياسات و مؤسسات التعليم العالي و الطلاب و أولياء الأمور و من لهم مصلحة في المجتمع الدولي أو الوطني.[1]

[1] - Zoljargal Dembereldorj, « **Review on the Impact of World Higher Education Rankings: Institutional Competitive Competence and Institutional Competence** », **International Journal of Higher Education**, Vol. 7, No. 3; 2018, Published by Sciedu Press, pp(25-26) /http://ijhe.sciedupress.com

ليس هناك شك في أن تأثير التصنيف يستمر في النمو ،وبقوة التأثير على سلوك الجامعات،حيث يزيد وجودها في جداول الترتيب سمعة ،وهنا يجب على الجامعات رفيعة المستوى استثمار جهد هائل فقط للحفاظ على مواقعهم ،وأكثر من ذلك إذا حاولوا رفع السلم كما يشكل هذا الأخير ضغطا متزايدا على المؤسسات التي لم تظهر بعد في الجداول الدورية للتصنيفات لبذل جهود لادراجها ،وفي هذا تم ربط التمويل والدعم أحيانا بأفضل تصنيف و هذا مايمثل حسب رأي البعض خطرا في أن تصبح الجامعات أكثر انقساما وتسلسلا هرميا و ظهور الطبقة الثانية من الجامعات الموجهة نحو التدريس حيث أن التحرك في هذا الاتجاه يعني أن البحوث ستفوق أنشطة التدريس مما يسبب اختلال التوازن في سياسة الجامعات.

وفي مقالة تحت عنوان "**أين يقودنا التصنيف العالمي ؟ تحليل التغيرات المنهجية الحديثة و التطورات الجديدة** للباحث **أندريه روهفارجرز** تم تناول الآثار المترتبة على سياسة التصنيف في أبعادها الكلية-الوطنية -، المؤسسية ،الفردية كما بين كيف تستجيب الجامعات للتصنيفات و اهم ما جاء في الأثار حسب أندريه مايلي :

-**قضية الهجرة** : منذ عام 2008 في هولندا و المهاجرين الذين يحملون شهادة من مؤسسات التعليم العالي التي تصنف في أفضل 200 جامعة سواء لتصنيف **QS** أو **ARWU** يتمتعون في –كل من مكتب الهجرة أو حتى الحصول على الجنسية-بامتياز الحصول على وضع مهاجر ذو مهارات عالية ،بالإضافة الى الدنمارك يتم منح 15 نقطة من أصل 100 نقطة وفقا لمكانة الجامعة التي تخرج منها المتقدم في الحصول على البطاقة الخضراء الخاصة بالهجرة .

-**أهلية المؤسسات الشريكة** : في عام 2012، أعلنت لجنة المنح الجامعية في الهند أن الجامعات الأجنبية التي تدخل في اتفاقيات البرنامج الثنائية يجب أن تكون من أعلى 500 جامعة في التصنيفات العالمية (The,SRC ,ARWU) ، أمافي عام2011 بدأت البرازيل برنامج المنح الدراسية"العلم بلا حدود" حيث يمكن لـ 100000 السفر الى الخارج ،يبدو أن النية في إعطاء الأفضلية لهذا البرنامج الطموح للمؤسسات المضيفة التي يتم اختيارها على أساس النجاح في التصنيف **THE** و **QS**.

-**الاعتراف بالمؤهلات** : في 25 أبريل 2012، اتخذت حكومة الاتحاد الروسي القرار رقم 389 الذي يحدد الاعتراف التلقائي للمؤهلات الصادرة بالنسبة للمؤسسات الأجنبية عن ARWU SRC (المرتبة ضمن 300 مؤسسة الأولى)[1].

-**اندماج المؤسسات** : عمليات الاندماج مخطط لها أو جارية بالفعل في العديد من البلدان الأوربية ،حتى في الغرض من التوحيد المؤسسي لأنظمة التعليم العالي من أجل تحسين مستويات الترتيب ،فالاهمية المتزايدة للتصنيفات وخاصة النقاشات حول اذا ما كانت الجامعات ذات المستوى العالمي

[1] - Andrejs Rauhvargers, « **Where Are the Global Rankings Leading Us? An Analysis of Recent Methodological Changes and New Developments** », European Journal of Education,Vol. 49, No. 1, 2014, p p(38-39)

عوامل مهمة في المناقشات الوطنية ،بالإضافة الى دول أسيوية مثل اليابان،تايوان ،سنغافورة ،ماليزيا ...الخ.

في حين تستجيب الجامعات للتصنيفات من خلال العمل على وضع استراتيجيات و سياسات تعمد الى تحسين الترتيب ضمن منظومة التصنيفات العالمية.[1]

في حين تطرق الباحث **سيراميك راكريشنا** تحت عنوان **التصنيفات العالمية للجامعة و ردود الفعل المترتبة على الدول الناشئة** ضمن كتاب جماعي لمستويات التأثير حيث يرى أنه تم حقن الثقافة التنافسية وتحفيزها على الصعيدين العالمي و الوطني من جانب نظم التعليم العالي وهذا باحداث ما يلي:

- التأثير على الطلاب و قراراتهم.
- التأثير على الجامعات و القيادة من حيث شكل الجودة و الميزانيات و الاستراتيجيات المناسبة.
- التأثير على صانعي السياسات و الحكومات2 .

المطلب الرابع : المستودعات الرقمية و تأثيراتها على تصنيف الجامعات

تمثل التصنيفات العالمية أهمية بالغة للجامعات لكونها تمثل مؤشرا عن مواقعها بين الجامعات العالمية وفقا للمعايير التي بنيت عليها هذه التصنيفات، وتتعدد التصنيفات العالمية للجامعات، فمنها ما يركز على جودة التعليم، ومنها ما يركز على المخرجات الشاملة، وبعضها يركز على مخرجات البحث العلمي وتوظيف الخريجين، وأيا كان نوع التصنيف والمعايير التي تستخدم فيه، فإنه و في النهاية هو مجمل التقييم العام لدور الجامعة في إحداث تغيير يقود إلى الرقي والتقدم المجتمعي ومدى تأثير هذه الجامعات في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية، ولقد سعت الجامعات العالمية سعيا حثيثا لتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع هذه المعايير التصنيفية لتحسين بيئتها التعليمية، وتحسين أداء أعضاء هيئتها التدريسية، وإبراز إنجازاتها العلمية من خلال نشر بحوثها في المجلات والدوريات والمستودعات الرقمية، وتعد هذه الأخيرة من أهم معايير تقييم المؤسسات العلمية و البحثية في العالم، حيث تقوم مؤسسات علمية بإعداد ترتيب Ranking بالمستودعات الرقمية التابعة للجامعات على مستوى العالم ويتم أيضا تصنيف أفضل الجامعات على مستوى العالم وفقا لتصنيف الويب للمستودعات الرقمية Ranking Web of repository على أساس أن نشاطات أي جامعة تظهر في مواقفها الإلكترونية

[1] Andrejs Rauhvargers, **Op cit**, p p (38-39)

[2] SEERAM RAMAKRISHNA, **WORLD UNIVERSITY RANKINGS AND THE CONSEQUENT REACTIONS OF EMERGING NATIONS ,in** Qi Wang, Ying Cheng and others, **Building World-Class Universities Different Approaches to a Shared Goal**, Rotterdam : Sense Publishers,2013, p p(123-124)

ومستودعاتها الرقمية المؤسساتية حيث يستند هذا التصنيف إلى عدة معايير كمعيار الوضوح والإنتاجية العلمية والاستشهاد.[1]

أولا : مفهوم المستودعات الرقمية المؤسساتية

المستودع الرقمي: هو عبارة عن قاعدة بيانات متاحة على الشبكة العنكبوتية، تشتمل على الإنتاج الفكري الرقمي الذي يودعه الباحثون والذي يصدر عن المؤسسة وعادة تتبع الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية بدون قيود وعوائق، وقد تشمل أنواعا أخرى من المؤسسات مثل الدوائر الحكومية أو الوكالات واتحادات الجمعيات والكيانات التجارية والتي ترغب في حفظ ونشر منتجاتها مجانا في مستودعات الوصول.

ويشير عبد الرحمن فراج إلى المستودعات الرقمية بأنها: "قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت تشتمل على الأعمال العلمية التي يتم إيداعها من قبل الباحثين، وهي تعد أسلوبا للتحول في الحفظ من المستوى الفردي إلى المستوى المؤسساتي، كما يشير فراج إلى أن هناك تعدد مصطلحي للمستودعات الرقمية مثل: تدل الطبعات المبدئية Pre-Print Services و أرشيفات الطبعات الإلكترونية E-Print archives، والأرشيفات الحرة Open Access repositories وكلها بمعنى واحد .[2]

و المستودع المؤسساتي هو المرادف للمصطلح **Institutional Repository** ، وكان يطلق عليه في بداية التسعينات مصطلح الأرشيف Archive ، فالمستودع المؤسساتي هو : "أساسه جامعة وهو عبارة عن مجموعة من الخدمات التي تقدمها الجامعة لمجتمعها الأكاديمي من أجل إدارة ونشر المواد الرقمية التي أنتجتها المؤسسة وأعضاء مجتمعها، وأن يكون هناك التزام تنظيمي للاشراف على هذه المواد الرقمية، بما في ذلك الحفظ طويل الأجل كلما كان ذلك مناسبا، وكذلك قضية التنظيم والإتاحة أو التوزيع.

كما عرف المستودع الرقمي المؤسساتي أيضا أنه :" عبارة عن قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت من المواد العلمية بحيث تمتاز بالتراكمية وديمومة الإتاحة ومفتوحة : وقابلة للتشغيل المتبادل وكذلك الجمع و التخزين والنشر وهو جزء من عملية الاتصال العلمي بالإضافة إلى ذلك يقوم بعملية الحفظ على المدى البعيد للمواد الرقمية بوصفها وظيفة أساسية للمستودعات المؤسساتية. وما يلاحظ على هذين التعريفين بأنهما يركزان على الحفظ(الأرشفة) وديمومة الإتاحة (الاستمرارية) وتنقسم المستودعات الرقمية إلى نوعين رئيسيين هما:

---

[1] - عكنوش نبيل ، بابوري أحسن ،« **تأثير النشر بالمستودعات الرقمية على تصنيف الجامعات بالعالم معيار الوضح ،الإنتاجية العلمية ، الاستشهاد** » ، ضمن أعمال الملتقى الوطني حول خدمات الويب الموجهة للمكتبات الجامعية أيام 26 و 27 أكتوبر 2016 تيزي وزو – الجزائر، ص ص (2-3)

[2] حنان أحمد فرج ،« **المستودعات المؤسسية الرقمية ودورها في دعم المحتوى العربي و إثرائه على الإنترنت** » ، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية** ، المملكة العربية السعودية ، مايو-نوفمبر 2012 ، ص ص (104-105)

-المستودعات الموضوعية أو المتخصصة **Subject Repositories or Disciplinary**، وهي مستودعات تخصصية تتبع مجالا موضوعيا معينا وتجمع المؤلفات العلمية لهذا التخصص.

-المستودعات المؤسسية :**Institutional Repositories** هي أرشيفات رقمية للمنتجات الفكرية قام بإنتاجها العاملون والأكاديميون والطلاب في مؤسسة واحدة.[1]

ثانيا : نشأة المستودعات الرقمية :

تطورت المستودعات الرقمية في المؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم ونمو المبادرات المفتوحة المصدر في التواصل العلمي و تطوير البرمجيات ،وخلال عام 1980،بدأت الكليات و الجامعات بأرشفت المواد المطبوعة و الأوراق العلمية الصادرة عنها كمحاولة للاحتفاظ بحقوقها الفكرية لأعضاء هيئة التدريس التابعين لها وتوثيقا للنشاط العلمي من أجل ابراز صورة الجامعة نفسها كمؤسسة للتعليم العالي ، ومع تنامي وتطور شبكة الانترنت عام 1990 ظهر اتجاه نحو اتاحة الأبحاث العلمية دون مقابل مادي في الدوريات العلمية المجانية على شبكة الانترنت ثم بدأت الممارسات العملية لإتاحة الإنتاج الفكري دون قيود مادية عن طريق المستودعات الرقمية منذ بدايات القرن الحالي بشكل اجتهادي وفردي من قبل الباحثين ، وكان هذا قبل تحرك المؤسسات لإعلان المبادرات و السياسات التي تقنن الوصول الحر للمعلومات ، ويعد مستودع Arxiv المتخصص في مجال الفيزياء أول و أشهر مستودع موضوعي في العالم انشأه "بول جتربرج" Paul GinsBurg كموقع لتبادل الرأي حول الأوراق البحثية ،والمقالات العلمية عام 1991 ، يليه ، مستودع " Copprints" للعلوم المعرفية واللغات و الفلسفة سنة 1997م ،وشهد عام 1998 حركة أقوى في طريق الوصول الحر وذلك بتأسيس SPARC تحالف النشر العلمي و المصادر الأكاديمية **Scientific Publishing and Academic Resources Coalition** ثم و منذ نهاية التسعينيات تبلورت فكرة توحيد قواعد البيانات هذه وجعلها متاحة ومفتوحة للجميع بواسطة برمجيات بحث موحدة ومتزامنة ،ومن ثم جاءت مبادرة **OAI Open Archives Intiative** باعتماد بروتوكولات و برامج مقننة لهيكلة الأرشيفات المفتوحة البيانات في تركيبة نموذجية من الميتاداتا **Metadata**و البحث فيها.[2]

وفضلا عن أن المستودعات الرقمية تعد أسلوبا للتحول من مسؤولية حفظ الأعمال العلمية من المستوى الفردي إلى المستوى المؤسساتي، فإنها ربما تعد أيضا أكثر أساليب الأرشفة الذاتية معيارية ومنهجية، لعدد من الأسباب منها:

- لأنها تدار وفقا لأحد نظم إدارة المحتوى (**Content Management System**).
- تدعم تطبيقات تبادل المعلومات.

---

[1] - عمار عبد الله شريف جلامنة ،« **الموارد الرقمية و أهميتها من خلال المستودعات المؤسساتية** »، **المجلة الدولية لادارة أنظمة التعلم** ، العدد السادس المجلد 2 ،2018 ، ص 95

[2] - عكنوش نبيل ، بابوري أحسن ، **مرجع سابق**، ص 6

- عادة ما تدرج بأحد أدلة المستودعات مثل دليل مستودعات الوصول الحر **The Directory of Open Access Repositorie.**
- تتاح المستودعات كذلك لعموم المستفيدين دون أية عوائق أو قيود.
- تشتمل على كثير من أنماط الإنتاج الفكري وعلى رأسها مقالات الدوريات العلمية، سواء كانت تلك المقالات طبعات مبدئية Pre-print أو Post- print من المقالات المحكمة والمنشورة بالفعل ببعض الدوريات التقليدية ومن الأنماط الأخرى، الكتب، والتقارير، الرسائل الجامعية،..... إلخ

ثالثا: معايير تقييم المستودعات الرقمية :

تتم عملية التقييم من خلال جملة من المعايير من بينها الوضوح والإنتاجية العلمية والاستشهاد

- **معيار الوضوح:** يتم تقييم نوعية المحتويات من خلال تقييم جودة محتوى الموقع أو المستودع الرقمي، وحساب مدى استخدام المستودع الرقمي للروابط الخارجية ومحركات البحث، هذه الروابط تدعم الاعتراف بمكانة المؤسسة و أدائها الأكاديمي، وقيمة المعلومات وفائدة الخدمات التي توفرها المستودعات الرقمية، والناتج من استخدام هذه الروابط في عامل التأثير **Impact Factor.**
- **الإنتاجية العلمية :** هي كمية البحوث التي انتجها أعضاء هيئة التدريس في ميادين كثيرة و التي تقاس طبقا لبيانات مثل :عدد المنشورات التي انتجها المؤلفون في مجال من المجالات العلمية و عدد الاستشهادات التي حازتها تلك المنشورات.
- **الاستشهاد أو الاقتباس Citation:** وهو المؤشر الرائد في التصنيف و الأكثر تأثيرا في كونه يظهر دور الجامعة و أعضاء هيئة التدريس في نشر المعرفة ، وتدرس من خلال التقاط عدد المرات التي يشار فيها الى عمل منشور من قبل الجامعة بالمستودع الرقمي ، وذلك بالاستعانة بقاعدة بيانات تومسون رويترز ، **Thomson Routeurs** وقاعدة بيانات **Google Scholar, Scopus,...**وغيرها
- **ظهور حركة الوصول الحر للمعلومات:** كان لظهور شبكة الأنترنت وتطوير تطبيقاتها بداية فتح كبير لإتاحة المعلومات وتبادل الأفكار والخبرات بين الباحثين، للاستفادة منها في بحوثهم العلمية عبر تطبيقاتهم المتعددة كمجموعات النقاش ، أو عبر صفحاتهم ومواقعهم الشخصية، ومؤخرا من خلال نشر نتائج البحوث العلمية بالمستودعات الرقمية المفتوحة، ومع ظهور عدد من العوامل الأخرى كتزايد أسعار الدوريات العلمية المستمر، وعجز ميزانيات أكبر المكتبات البحثية على ملاحقتها، بالإضافة إلى بزوغ أزمة الترخيص المرتبطة والدوريات الإلكترونية، اشتدت الحاجة وبدأ التفكير في البحث عن آليات أخرى تساعد في نشر نتائج البحوث العلمية بحد أدنى من القيود القانونية والمادية، ومن هنا انطلقت الدعوة إلى نشر نتائج البحوث العلمية دون مقابل مادي وبحد أدنى من القيود القانونية التي تتعلق بحقوق النشر، وتسميتها بحركة الوصول الحر للمعلومات، وحسب الأستاذ عبد المجيد بوعزة يوجد هناك نوعان رئيسيان لأدوات الوصول

الحر والتي حضت بإعتراف وتأييد غالبية المهتمين بحركة الوصول الحر وهما دوريات الوصول الحر **Open Access Journal** والمستودعات الرقمية **Digital Repositories** أو ما يصطلح عليها كذلك بالأرشيفات الرقمية [1] ولعلها من أهم انعكاساتها المجلات العلمية مفتوحة المصدر.

المطلب الخامس: المجلات العلمية و معايير النشر الدولي

تعرف المجلات العلمية –في مجال النشر الأكاديمي – بأنها منشورات دورية تهدف الى تعزيز التقدم العلمي ،عادة من خلال نشر تقارير بحثية جديدة في مجالات العلوم المختلفة ، وهناك الآلاف من المجلات العلمية المتخصصة في النشر ،ومعظمها على درجة عالية من التخصص وتعد مجلة الطبيعة(**Nature**) أكثر هذه المجلات عراقة،وقد نشرت العديد من المقالات والأوراق على مواد تم تحكيمها بواسطة متخصصين ، وذلك في محاولة للتأكد من أنها تلبي المعايير التي تضعها المجلات من حيث الجودة و الصلاحية العلمية ،وتختلف معايير النشر التي تضعها المجلات المختلفة ، فبعض المجلات ،مثل الطبيعة (**Nature**)،والعلوم(**Science**)، و منشورات الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة(PNAS) و رسائل المراجعة العلمية في الفيزياء (Physical Review Letters) لها سمعة عالية نتجت من نشر المقالات التي مثلت إنجازات أساسية تصل الى حد الاختراقات العلمية (Breakthroughts) في مجال تخصصاتها وعادة يتم فرض قواعد صارمة لطريقة الكتابة العلمية من قبل هيئات التحرير.

ولكن هذه القواعد قد تختلف من مجلة الى أخرى، وخصوصا بين المجلات التي تصدرها دور النشر المختلفة ، ويوجد في العديد من المجالات تسلسل هرمي غير رسمي لترتيب المجلات العلمية حسب جودتها ، فالمجلات المرموقة في حقل ما تميل الى أن تكون أكثر انتقائية في تحديد جودة المواد التي تنشرها، ويكون لها أيضا القيمة الأعلى لمعامل التأثير (Impact Factor) ومن الشائع أيضا أن تركز بعض المجلات على المستوى الإقليمي ،فتنشر أوراقا علمية تخص منطقة جغرافية ما مثل مجلة اللافقاريات الافريقية (African Invertebrates) ، ويعد النشر الالكتروني وسيلة جديدة و واعدة لنشر نتائج الأبحاث العلمية نظير قلة التكلفة و توفر المادة العلمية لعدد أكبر من الباحثين ،وخصوصا علماء البلدان النامية ،حيث أصبح في متناولهم الاطلاع بيسر على نتائج البحوث الصادرة من الدول الأكثر تقدما في مجال العلوم و النشر المعرفي ،ويستخدم الآن في الأوساط الاكاديمية و على نطاق واسع عدة طرق لتقويم ترتيب المجلات لعلمية من حيث أثرها وجودة المواد المنشورة بها ، وتهدف هذه التصنيفات الى تحديد

[1] - عكنوش نبيل ، بابوري أحسن ، مرجع سابق ، ص ص (4-6)

وضع مجلة ما ضمن مجال تخصصها ،وتحديد الصعوبة النسبية لمعايير النشر فيها ،وكذلك تحديد المكانة العلمية للمجلة وسط أقرانها[1] .

أولا: تقييم مستوى المجلة :

يقيم محتوى المجلة وفقا لعدة عوامل من أهمها:

1-**معامل التأثير (Impact Factor)**: و الذي يعكس متوسط عدد الاستشهادات المرجعية لمقالات نشرت في مجلة ما في مجالي العلوم و العلوم الاجتماعية.[2]

ان عامل التأثير (IF) هو مؤشر التوعية الأكثر استخدامًا على نطاق واسع والمستخدم حاليًا لتقييم المنشور.يتم حسابه من قاعدة البيانات البيليوغرافية الخاصة بـ Web of Science Core Collection (WoS)للشركة الأمريكية Thomson Reuters. تقوم WoS بفهرسة أكثر من 12000 مجلة علمية في جميع التخصصات بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية ، والفنون. من بين هذه المجلات ، كان هناك 11459 عامل تأثير وتم تسجيلها في تقارير الاقتباس اليومية (JCR) من (JCR) de Clarivate Analytics -.

/WoS - http://apps.webofknowledge.com-

/JCR - https://jcr.incites.thomsonreuters.com-

عامل التأثير لمجلة ما هو متوسط عدد الاستشهادات لمقالات المجلات نسبة إلى عدد المقالات التي تنشرها المجلة. بشكل افتراضي ، يتم حسابه لفترة نشر مدتها سنتان.[3]

2-**علامة القيمة الملائمة (Eigenfactor)** : والتي تعبر ليس فقط عن عدد الاستشهادات المرجعية لمقالات نشرت في مجلة ما ، بل تأخذ في الحسبان ترجيح اسهام الاستشهادات الواردة من المجلات المرموقة عن تلك الواردة من المجلات المتواضعة.

3-**المؤشر h (h-index)** : و الذي يقيس كلا من الإنتاجية العلمية و الأثر العلمي الواضح للباحث الواحد ،كما يمكن توظيفه لقياس مستوى مجلة علمية ، أو مؤسسة بحثية أو دولة.

4-**معامل سكيماغو لترتيب المجلات (SJR) SCImago Journal Ranking** : وهو مقياس للأثر العلمي للمجلات ،والذي يقيس عدد الاستشهادات التي وردت من قبل مجلة ما و أهمية أو مكانة المجلات التي ترد منها تلك الاستشهادات[4] ،كما تعد **SCImago Journal & Country Rank**بوابة

---

[1] - طارق عبدالحفيظ عبدالرحمن حمدان ،« **البوابات الالكترونية و المعلومات البحثية ودورهما في عرض مخرجات البحث العلمي ورفع التصنيف الدولي للجامعات** » ، ورقة علمية قدمت لمؤتمر " نحو بناء استراتيجية بحثية للجامعة في العقد القادم " ،جامعة بني سويف نوفمبر 2013 ، ص ص (109-110)

[2] - **نفس المرجع الأنف الذكر** ، ص 111

[3] Deboin, M.C. ; Fovet-Rabot, C. ; Lambert, M.C.. **Le facteur d'impact (FI) et ses indicateurs associés pour évaluer la notoriété d'une revue**, en 7 points.Montpellier (FRA) : CIRAD,2017,p6 . https://coop-ist.cirad.fr/evaluer/le-facteur-d-impact-et-ses-indicateurs-associes/1-familiarisez-vous-avec-le-facteur-d-impact-fi-ou-impact-factor-if

[4] طارق عبدالحفيظ عبدالرحمن حمدان ، **مرجع سابق**، ص 111

متاحة للجمهور تضم المجلات والمؤشرات العلمية القطرية التي تم تطويرها من المعلومات الواردة في قاعدة بيانات **Scopus® Elsevier** يمكن استخدام هذه المؤشرات لتقييم المجالات العلمية وتحليلها. يمكن مقارنة المجلات أو تحليلها بشكل منفصل. يمكن أيضًا مقارنة تصنيفات الدول أو تحليلها بشكل منفصل. يمكن تصنيف المجلات حسب مجال الموضوع (27 مجال موضوع رئيسي) أو فئة الموضوع (313 فئة موضوعية محددة) أو حسب البلد. يتم الحصول على بيانات الاقتباس من أكثر من 34100 عنوان من أكثر من 5000 ناشر دولي ومقاييس أداء الدولة من **239** دولة حول العالم.

تأخذ هذه المنصة اسمها من مؤشر **SCImago Journal Rank (SJR) (PDF)** ، الذي طورته SCImago من خوارزمية ™ Google PageRank المعروفة على نطاق واسع. يوضح هذا المؤشر مدى رؤية المجلات الموجودة في قاعدة بيانات Scopus® منذ عام 1996.

SCImago هي مجموعة بحثية من Consejo Superior de Investigaciones Científicas (CSIC) ، جامعة غرناطة ، إكستريمادورا ، كارلوس الثالث (مدريد) وألكالا دي هيناريس ، مكرسة لتحليل المعلومات والتمثيل والاسترجاع عن طريق تقنيات التصور.

كما أنه تصنيف للمؤسسات الأكاديمية والمتعلقة بالبحوث المرتبة حسب مؤشر مركب يجمع بين ثلاث مجموعات مختلفة من المؤشرات بناءً على أداء البحث والابتكار المخرجات والتأثير المجتمعي يقاس برؤية الويب الخاصة بهم[1].

5-مصدر التأثير العادي لكل ورقةSource Normalized Impact per Paper (SNIP) :

هو مؤشر لسمعة المجلات المفهرسة من عام 1996 فصاعدا في قاعدة بيانات **Scopus** البيليوغرافية للناشر .**Elsevier** تقوم **Scopus** بفهرسة أكثر من 18000 مجلة علمية من جميع التخصصات بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية. تم تصميم **SNIP** من قبل مركز دراسات العلوم والتكنولوجيا (**CWTS**) في جامعة ليدن في هولندا.

أصالة مؤشر **SNIP** هو أنه يأخذ في الاعتبار التباينات في المادة نقلا عن الممارسات بين مجالات دراسة المجلات. حيث يتم تعريف مجال دراسة المجلة (حقل موضوع المجلة) بجميع المقالات التي تشير إلى المجلة (مقالات "الاستشهاد") ، وبالتالي من خلال مجموعة المجلات التي تنتمي إليها المقالات المستشهد بها.

يأخذ SNIP لمجلة ما في الاعتبار جميع الاقتباسات من الاستشهاد بالمقالات (أي كل مراجع المقالات في قائمة المراجع الخاصة بهم). المقالات المقتبسة من المجلة التي تم مراجعتها والمجلات الأخرى. لحساب SNIP لسنة معينة ، كما يتم حساب الاستشهادات التي وردت في المقالات المنشورة في المجلة في السنوات الثلاث السابقة. يشتمل حساب **SNIP** لمجلة ما على العلاقة بين قيمة **RIP**

[1] - https://www.scimagojr.com/aboutus.php الدخول بتاريخ 12جانفي 2020 على الساعة 18.56

(قيمة تأثير الورق في المجلة) وقيمة **RDCP** أو احتمال الاقتباس النسبي لمجال المجلة في قاعدة بيانات (إمكانية الاقتباس النسبي لقاعدة البيانات لموضوع المجلة)

RIP لمجلة ما هو متوسط عدد الاستشهادات المستلمة لكل مقالة منشورة في المجلة في السنوات الثلاث السابقة.

RDCP : هو متوسط عدد المقالات التي تستشهد بها المقالات في المجلات المفهرسة في قاعدة البيانات التي تشير إلى المجلة خلال نفس الفترة. وبالتالي فإن **RDCP** مرتبط بمحيط قاعدة البيانات التي تم تحليلها، أي تغطية قاعدة البيانات من حيث المجلات المفهرسة. يتم وزنه بحيث يساوي 1 لمراجعة متوسطة[1].

ثانيا:قياس اسهامات المؤلفين

1-المؤشر h: (h-index)

مؤشر **h** أو عامل **h** ، الذي تم إنشاؤه بواسطة الفيزيائي جورج هيرش في عام 2005 ، هو مؤشر على تأثير منشورات الباحث. يأخذ في الاعتبار عدد المنشورات من قبل الباحث وعدد من الاستشهادات .مؤشر h للمؤلف يساوي أعلى رقم h من منشوراته التي تلقت اقتباسات على الأقل لكل منها.

مثال: يعني مؤشر h المكون من 6 أنه تم الاستشهاد بكل منشورات مؤلفة من 6 منشورات على الأقل 6 مرات. وفي هذا يتم احتساب الفهرس **h** بتصنيف منشورات المؤلف وترقيمها من الأكثر عددًا (العدد 1) إلى الأقل استشهاداً. يتوافق الفهرس **h** مع العدد الأخير من المنشور الذي يتحقق:

عدد الاستشهادات ≤ رقم المنشور

الجدول رقم :05 كيفية حساب h-index من خلال الاستشهادات ورقم المنشورات

عدد الاستشهادات	رقم المنشورات
19	1
12	2
8	3
5	**4**
3	5
2	6
2	7

- كما يتم طلب فهرس **h** الخاص بالباحث أكثر فأكثر في ملفات التقديم إلى دعوات المشروعات أو في إطار تقييمات البحث.ويمكن أيضًا حساب الفهرس **h** لكيان بحثي (مؤسسة ، مختبر ، إلخ) ، أو لمجلة. المؤلف المدروس هو اسم الكيان (المختبر ، المؤسسة ، إلخ) أو عنوان المجلة [2].

h-index=4

ويقال ان قيمة هذا المؤشر لعالم ماهو **h** إذا كان مجمل عدد أبحاثه هو **Np** منها عدد h من الأبحاث قد حظي كل منها بعدد h من الاستشهادات المرجعية على الأقل و العدد الباقي (**NP-h**) لم يحظى بعد بعدد h من الاستشهادات المرجعية ،و بالتالي فان المؤشر **h** يعكس

[1] - Deboin, M.C. **L'indicateur SNIP de notoriété contextuelle d'une revue : Source-Normalized Impact per Paper**.. Montpellier, France : CIRAD,2013,p6

[2] Boyer, A., Chirouze, E. **. Accéder au h-index d'un chercheur pour mesurer l'impact de ses publications**. Montpellier (FRA) : Cirad,2017, p5 https://fr.slideshare.net/coopist/accder-au-hindex-dun-chercheur-pour-mesurer-limpact-de-ses-publications الدخول بتاريخ 12جانفي 2020

عدد الأبحاث المنشورة و عدد الاستشهادات لكل بحث و يعمل المؤشر بشكل صحيح فقط عند إجراء المقارنة بين العلماء الذين يعملون في ذات المجال ، و ينمو المؤشر بتراكم الاستشهادات ،وبالتالي فإنه يعتمد على "العمر الأكاديمي للباحث".

2- المؤشر i10: (i10-index) هو عدد الأبحاث المنشورة لمؤلف ما ، والتي حاز كل منها على عشرة استشهادات مرجعية على الأقل ،ويمكن حسابه من عدد الاستشهادات التي حازها البحث عبر جميع السنوات أو عبر آخر خمس سنوات ، و يظهر هذا المؤشر مباشرة للباحثين المسجلين في الباحث العلمي لجوجلgoogle Scholar .

3- المؤشر G: (g-index) هو مؤشر ابتكر لتلافي بعض الانتقادات التي واجهها المؤشر h و يمكن حسابه كما يلي: إذا كان لدى باحث مجموعة من الأبحاث مرتبة تنازليا حسب عدد الاستشهادات التي حازها كل منها ،فان المؤشر g هو الرقم المناظر للعدد g من الأبحاث المتميزة (أعلاهااستشهادا) والتي حصلت مجتمعة على عدد يساوي مربع الرقم g من الاستشهادات المرجعية أي **g**[1].

ثالثا: اعلان سان فرانسيسكو حول تقييم البحوث ونظرته لمعامل تأثير المجلات العلمية (IF)

ان هذه العوامل و المؤشرات المختلفة التي يستند اليها في تقييم المستودعات و المجلات العلمية تعتبر عنصرا أساسيا وهاما في عملية التصنيف العالمية للجامعات و ترتيبها نظرا للمكانة التي تحتلها ضمن المعايير التي تأخذ بها اهم التصنيفات العالمية و التي سنأتي لاحقا على ذكرها وعلى الرغم من ذلك الا أن هناك انتقادات طالت بعضا من هذه المؤشرات لعل أهمها إعلان سان فرانسيسكو ،فكثيرا ما يستخدم معامل تأثير المجلات العلمية **Journal Impact factor** كمعيار أولي لمقارنة الناتج العلمي للأفراد و المؤسسات ،وقد تم بالأصل إنشاء هذا المعامل –والذي تقوم بحسابه الآن شركة **Clarivate Analytics** كأداة لمساعدة أمناء المكتبات على تحديد المجلات المرغوب بشرائها أو الاشتراك بها، وليس كمقياس للجودة العلمية ، آخذين في الاعتبار ، من الضروري فهم أن استخدام معامل التأثير كأداة لتقييم البحث تشوبه كثير من العيوب التي أسهب فيها كثيرا نذكر منها ما يلي :

- خلل كبير في توزع الاقتباسات بين المجلات المختلفة (يستشهد ببعض المجلات أكثر من غيرها).
- اعتماد خصائص معامل التأثير على مجال التخصص :فهو حصيلة أنواع متعددة من المقالات كالمقالات البحثية و المراجعات النقدية .
- إمكانية التلاعب بقيمة معامل التأثير من خلال سياسة التحرير.
- البيانات المستخدمة لحساب معامل التأثير غير متاحة للعموم و تفتقد الى الشفافية.[2]

[1] - طارق عبدالحفيظ عبدالرحمن حمدان ، مرجع سابق، ص 111

[2] - https://sfdora.org/read/ar/ الدخول بتاريخ 14 جانفي 2020

رابعا: المستودعات الرقمية و قياس التأثير

ان القياس الوحيد للتأثير المستخدم حديثا هو عامل تأثير الدورية و الذي يتم حسابه سنويا بواسطة معهد المعلومات العلمية[1] **The Information sciences Institute (ISI)** لكل الدوريات التي يتم تغطيتها بواسطة خدمة التكشيف و الاستخلاص لهذا المعهد ،وبالرغم من ذلك فقد تم تطوير قياسات جديدة و التي سوف توفر طرق بديلة لقياس تأثير المقالة ، فالبرامج التي تتعقب معدلات الاستشهاد بالمقالات في المستودعات الرقمية مثل **Citebase** يمكن ان تستخدم من أجل توفير معلومات محسنة عن تأثير المؤلف في مجاله ، بالإضافة الى ذلك فإن الخدمات المضافة مثل خدمة تكشيف الاستشهاد المطورة **Enhanced Citation Indexing** و الضبط الاستنادي للأسماء سوف تسمح بتحليل نوعي أقوى لأداء أكاديمي حيث التأثير في مجال الشخص يكون مقياس ، كما أن تقنيات التجميع **Aggregating Mechanisms** و التي تسمح بالتقييم الكلي للتأثير النوعي للعمل الأكاديمي سوف تسهل على المؤسسات الأكاديمية التأكيد على الجودة.[2]

المبحث الثاني : أهم التصنيفات العالمية و أطروحاتها

إن الاهتمام بالتصنيفات العالمية من قبل المنظمات والحكومات أسهم بشكل كبير في ازدياد مضطرد لأشكال التصنيفات،ونظرا لإزدياد التنافس المحموم بين الدول ظهرت العديد من التصنيفات واختلفت أنماطها و أساليب تقييمها ومؤشراتها ،إلا أن أهم محور تم التركيز عليه هو البحث العلمي ومخرجاته ،وفي هذا السياق سنحاول التعرف على أهم التصنيفات العالمية الكبرى، وسنعرض أهم المعايير التي تعتمد عليها.

المطلب الأول : تصنيف شنغهاي

تم نشر التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) لأول مرة في يونيو 2003 من قبل مركز الجامعات العالمية (CWCU) ، كلية الدراسات العليا للتربية (سابقًا)(معهد التعليم العالي) من جامعة شنغهاي جياو تونغ ، الصين ، وتم تحديثه على أساس سنوي وذلك منذ عام 2009 ،حيث أن الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية (ARWU) أصبحت حقوق الطبع والنشر من قبل منظمة شنغهاي للاستشارات ShanghaiRanking هي منظمة مستقلة بالكامل تكرس جهودها للبحث في

[1] - معهد المعلومات العلمية **ISI** هي الشركة الرائدة عالميا في مجال الأبحاث و تطوير تقنيات معالجة المعلومات و الحاسوب والاتصالات المتقدمة ،وفي بداية التسعينيات تم شراء معهد المعلومات العلمية ، بواسطة تومسون العلمية **Thomson Scientific** وأعتمد مسمى شبكة العلوم Web of science للنسخة الالكترونية للفهرس ليضم أكثر من 10000 مجلة علمية من بينها عدد من المجلات المفتوحة أو المجانية ((Open Access Journal وفي المقابل قامت مؤسسة السيفر عام 2004 بعمل فهرسة سكوبيس (Scopus) و التي تضم أكثر من 15000 مجلة كما قامت أيضا شركة جوجل بعمل فهرسة من خلال موقعها جوجل سكولار (**Google Scholar**) ليوفر فهرسة لكافة المعلومات المتوفرة على الانترنت لكل منشور وظهر بعد ذلك عددمن قواعد البيانات الأخرى المتعلقة بالفهرسة

[2] - عكنوش نبيل ، بابوري أحسن ، **مرجع سابق**، ص 12

ذكاء التعليم العالي والتشاور.كما يستخدم ARWU ستة مؤشرات موضوعية لتصنيف جامعات العالم ،سيتم التفصيل فيها لاحقا .

يتم تصنيف الجامعات بالفعل ويتم نشر أفضل 500 جامعة. في عام 2018 ، تلك الجامعات المرتبة بين 501 و 1000 يتم نشرها أيضًا كمرشحين من.**ARWU World Top 500** على الرغم من أن الغرض الأساسي من ARWU كان لإيجاد مكانة عالمية لكبار الجامعات الصينية ، الا أنها اجتذبت قدرا كبيرا من الاهتمام من الجامعات والحكومات ووسائل الإعلام العامة في جميع أنحاء العالم.

لقد تم الاهتمام **ARWU** بواسطة وسائل الإعلام الرئيسية في معظم دول العالم تقريبًاكما استشهدت مئات الجامعات بنتائج التصنيف في أخبار الحرم الجامعي ، سنويًا من خلال تقارير أو كتيبات ترويجية.[1]

كما نشرت دراسة استقصائية عن التعليم العالي نشرتها مجلة الإيكونوميست في عام 2005 علقت على أن تصنيف شنغهاي هو"الترتيب السنوي الأكثر استخدامًا لبحوث الجامعات في العالم ". كتب **بيرتون بولاج** ، مراسل في **Chronicle of Higher Education** أن تصنيف شنغهاي يعتبر الترتيب الدولي الأكثر تأثيرا".

فأحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير على ARWU هو أن منهجيتها سليمة علميا ومستقرة وشفافة. حيث ذكرت عناوين الأبحاث في الاتحاد الأوروبي عن لجنة العمل في 31 ديسمبر 2003: في تصنيف شنغهاي "تم تقييم الجامعات بعناية باستخدام العديد منهامؤشرات الأداء البحثي وجودته" كما "قال **مستشارجامعة أكسفورد ، كريس باتن"** هذا يبدو وكأنه طعنة جيدة في مقارنة عادلة.

"البروفيسور سايمون مارجيسون من معهد التعليم بجامعة **لندن** علقت أن واحدة من نقاط القوة "الأكاديمية نهج جياو تونغ الصارم والشامل عالميا "هو باستمرار ضبط ترتيبها ويدعو الى التعاون المفتوح في ذلك .

لقد تم تناول **ARWU** ومحتواها على نطاق واسع واستخدامها كنقطة انطلاق لتحديد الهوية من خلال مواطن القوة والضعف الوطنية وكذلك تسهيل الإصلاح ووضع مبادرات جديدة.

أشار **بيل ديستلر ، رئيس معهد روتشستر للتكنولوجيا** ، إلىARWU لتحليل المزايا النسبية التي تتمتع بها أوروبا الغربية والولايات المتحدة من حيث المواهب الفكرية والإبداع في نشره في مجلة الطبيعة.

كما أشار مارتن انسينك ARWU وجادل في مقالته المنشورة في مجلة **Science** بأن "عرض فرنسا الضعيف في ترتيب شنغهاي ... ساعد على إثارة نقاش وطني حول التعليم العالي نتج عنه

[1] - Shanghai Ranking , **Discovering World Class –Academic Ranking of world Universities 2018** , china , 18 August 2018 , p 3

قانون جديد ... منح الجامعات المزيد من **الحرية** [1]وفيما سيأتي سنحاول التطرق الى أهم العناصر المرتبطة بالتصنيف كالتالي :

أولا : أهداف تصنيف جامعة شنغهاي :

يهدف تصنيف جامعة شنغهاي لتحقيق عدة أهداف ،أهمها :

-معرفة الخلل والنقائص في الجامعات الصينية لاصلاحها وتداركها.

-معرفة أفضل الجامعات للاستفادة من تجاربها وتشجيع الابتعاث اليها و الدراسة فيها.

-استقطاب العلماء و المؤهلين ،وخاصة الصينيين من خريجي هذه الجامعات و العاملين فيها. [2]

ثانيا : معايير تصنيف شنغهاي

اعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير رئيسية لقياس كفاءة الجامعة وجودتها ،وهي :

1. **جودة التعليم** :ويقصد به خريجو الجامعة الحاصلون على جائزة نوبل، أو جوائز أخرى في مجالاتهم العلمية،كميدالية فيلدز للرياضيات، بوزن نسبي قدره 10%.
2. **جودة أعضاء هيئة التدريس** :ويقصد به أساتذة الجامعة الحاصلون على جائزة نوبل أو جوائز أخرى في مجالاتهم العلمية، كميدالية فيلدز للرياضيات، ومدى رجوع الآخرين لأبحاثهم(الاستشهاد بها)في أكثر من 21 موضوعا محددا ، بوزن نسبي قدره 40 %.
3. **مخرجات البحث العلمي** :ويقصد به المقالات العلمية، والأبحاث المنشورة في أفضل مجلات العلوم والطب،كمجلة الطبيعة Nature ، ومجلة العلوم Science ، بوزن نسبي 20% ، والمقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع SCIE ، ودليل النشر للعلوم الاجتماعية SSCI ، بوزن نسبي 20 %، فيصبح المجموع 40 %.
4. **حجم الجامعة** :ويقصد به الأداء الأكاديمي، ونصيب الفرد منه، مقارنة بحجم الجامعة، بوزن نسبي قدره 10% .

ثالثا : مؤشرات تصنيف شنغهاي

هناك مجموعة من المؤشرات تندرج تحت هذه المعايير، تتمثل في :

-**الخريجون** : **Alumni** ويقصد به خريجو الجامعة الحاصلون على الليسانس، أو الماجستير، أو الدكتوراه، ثم حازوا على جائزة نوبل، أو ميدالية فيلدز، وهذا المؤشر يتم تحديد معامله طبقا للوقت الذي حصل فيه على تلك الدرجات، فكلما كان الحاصل على الدرجة في وقت قريب من وقت التصنيف كلما حصل على درجة أعلى، فمثلا الحاصلون على تلك الدرجات في الفترة 2001 - 2010 فقد حصلوا في تصنيف 2018 على نسبة 100 % ، ومن حصل على تلك الدرجات في الفترة - 1991

[1] Ibid, p 3

[2] - ميمون الطاهر عيسى ، « متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة » ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية و الاقتصادية ، المجلد 4 ،العدد الأول ، حزيران ، 2019 ، ص 38

2000حصلوا على نسبة 90 %، والحاصل ون على درجات في الفترة 1990 - 1981 حصلوا على نسبة 80 %، وهكذا، ومن يحصل على أكثر من درجة من جهة معينة تحسب له مرة واحدة.

-**الجائزة** : **Award** ويقصد بها مجموع أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز نوبل في الفيزياء ،الكيمياء ،الطب و الاقتصاد وميداليات فيلدز في الرياضيات، ولكن بشرط أن يكون عضو هيئة التدريس مباشرا لعمله في المؤسسة وقت حصوله على الجائزة،ويتم قياس المعدلات طبقا لفترات حصولهم على الجوائز، فقد منحت في تصنيف2018 نسبة 100 % للفائزين بالجوائز بعد 2011 ، ونسبة 90 % للفائزين خلال فترة 2010 - 2001 ، ونسبة 80 % للفائزين بها خلال فترة - 1991 2000، وهكذا، حتى نصل لفترة 1930 – 1921 بنسبة 10 % وإذا كان أحد الفائزين تابعا لأكثر من مؤسسة؛ فإن كل مؤسسة تحصل على نسبة من المعدل طبقا لعدد المؤسسات، وإذا كانت نوبل مشتركة وزعت المعدلات طبقا لحصتهم من الجائزة[1].

-**الباحثون الأكثر استشهاداً بهم في 21 تخصصاً علميا HICI** : و قد منحت لتصنيف 2018 للباحثين الذين تم الاستشهاد بهم لسنة2017 و ذلك لغاية 15 ديسمبر 2017 وتتمثل هذه التخصصات في :العلوم الزراعية، علم الأحياء والكيمياء الحيوية، الكيمياء، الطب السريري، علم الحاسوب، البيئة، الاقتصاد والأعمال، الهندسة، علم الأرض، علم المناعة، علوم المادة، الرياضات، علم الأحياء المجهرية (الجراثيم)، علم الأحياء الخلوي وعلم الوراثة، علم الأعصاب، علم العقاقير، الفيزياء، علم النبات والحيوان، علم النفس والطب النفسي، العلوم الاجتماعية(عام)، علوم الفضاء.

-**المقالات المشهورة في مجلتي الطبيعة Nature ، والعلوم : Science** ويقصد به مجموع المقالات المنشورة في هاتين المجلتين خلال الأربع سنوات الأخيرة، وتعطي نسبة % 100 من المعدل المخصص للمؤشر للمؤسسة محل التقييم التي ينتمي إليها الكاتب المسؤول الأول عن الدراسة.

(المرسل للدراسة) ونسبة 50 % للكاتب الأول أو الكاتب الثاني إذا كان الكاتب الأول هو نفسه المسؤول عن الدراسة 25 % ، للذي يليه10 % للمؤسسات التي ينتمي إليها باقي الكتاب

المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية PUB : ويقصد بها المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع SCIE ، وفي دليل النشر الخاص بالعلوم الاجتماعية في سنة2017 وهذا في تصنيف 2018، ويؤخذ في الاعتبار في هذا المؤشر صنف المقالات فقط، وعند حساب العدد الإجمالي من المقالات لكل مؤسسة يتم إعطاء معدل خاص(معامل)2 للمقالات الواردة في دليل النشر للعلوم الاجتماعية.

نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة : PCP وحتى يتم قياس هذا المؤشر يتم قسمة المعدلات التي يحصل عليها في المؤشرات الخمسة السابقة على معدل هيئة التدريس المتفرغة-Full

[1] -Shanghai Ranking , **Op ciT**, p p (28-29)

time Academic Staff في المؤسسة، وإذا لم يتم الحصول على عدد هيئات التدريس لمؤسسات بلد ما فيكتفى بالمؤشرات السابقة. يتم الحصول على أعضاء هيئة التدريس المعادل للمؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، كندا ، اليابان ،ايطاليا ، الصين ، استراليا ، هولندا ، السويد ،سويسرا ، بلجيكا ، كوريا الجنوبية ، التشيك سلوفينيا ونيوزيلندا وغيرها[1]

الجدول رقم: 06 المعايير المعتمدة لقياس كفاءة الجامعة وجودتها

المعايير	المؤشر	الرمز	المعدل/الوزن (%)
جودة التعليم Quality of Education	خريجو المؤسسة الذين حصلوا على جوائز نوبل وميداليات فيلدز (Fields Medals)	Alumni	10
جودة هيئة التدريس Quality of Faculty	أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل وميداليات فيلدز (Fields Medals)	Award	20
	الباحثون الأكثر استشهادا بهم في واحد وعشرين (21) تخصصا علميا	HiCi	20
مخرجات البحث Research Output	المقالات المنشورة في مجلتي الطبيعة (Nature)والعلوم (Science)	N&S	20
	المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع (SCIE) ودليل النشر للعلوم الاجتماعية (SSCI)	PUB	20
نصيب الفرد من الأداء Per Captia Performance	نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة	PCP	10
المجموع			100

المصدر: Shanghai Ranking ,Op,Cit , p28

رابعا: رؤية نقدية لتصنيف شنغهاي

1-الإيجابيات

إذا كانت هناك بعض الانتقادات قد وجهت لتصنيف شنغهاي من خلال عرض بعض السلبيات؛ فإن هذا أمر طبيعي مثله مثل أي عمل بشري يشوبه بعض الأخطاء، ولكن استمرار تطويره يقلل من تلك السلبيات خلال النسخ الجديدة التي تصدر منه، وهذا هو ما أدى إلى اتسامه بعدد من الإيجابيات، منها:

-أن تصنيف شنغهاي حظي باهتمام عالمي كبير؛ لأن كثيرا من المتخصصين يرون أنه تصنيف اتسم بكثير من الحيادية والإنصاف والمصداقية والشفافية مقارنة بالتصنيفات الأخرى المعتمدة في

[1] - **Idem** , p p (28-29)

تصنيف جامعات العالم من خلال المعايير المستخدمة، وخاصة بعد أن أظهر تفوق أداء جامعات تايوان على الجامعات الصينية، وحصول جامعة شنغهاي التي تصدر التصنيف على موقع متأخر في قائمة ترتيب الجامعات، ولا تتضمن القائمة أيا من الجامعات الصينية في المائة الأولى منها.

- أنه أكثر التصنيفات التزاما باتباع المنهجية نفسها كل الوقت، ومسهما بذلك في الاستقرار النسبي للجامعات .

-أنه صادر من مركز أبحاث علمي تابع لجامعة معترف بها أكاديميا ، والهدف من هذا التصنيف ليس تجاريا كما هو الحال في بعض التصنيفات، بل هو إدراكٌ للفجوة بين الجامعات الصينية والجامعات العالمية الأخرى، إضافة إلى أن معايير التصنيف الصيني هي أشمل للأداء الأكاديمي من المعايير الأخرى.

-أن قوة تصنيف شنغهاي تكمن في ابتعاده عن التبعية لأي سلطة حكومية، فهو ينشر من مؤسسة غير حكومية تابعة لجامعة جياو تونج شنغهاي، والحكومة الصينية لا تتدخل فيه بأي شكل من الأشكال، والذي يعتبر بعدا أساسيا يعتمد عليه في الحكم على مصداقية التصنيف.

-يعد هذا التصنيف من أكثر التصنيفات أهمية بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، والجامعات، والمسؤولين فيها في السعي نحو تحقيق مركز متقدم في هذا التصنيف .

- إن معظم الجامعات على مستوى العالم تطمح إلى الرقي؛ حتى تحصل على ترتيب متقدم طبقا لتصنيف شنغهاي؛ لأنه صار تصنيفا عالميا يؤخذ به من مختلف المهتمين بالتعليم العالي، كالطلاب، وأولياء الأمور، والمؤسسات الباحثة عن خريجين ذوي مستوى متميز [1]

كما توجد عناصر مصداقية حسب بعض المفكرين وهي كالتالي :

عناصر المصداقية لتصنيف شنغهاي: هناك مجموعة من الدلائل التي تعزز مصداقية هذا التصنيف، تتمثل فيما يلي:

- اعتماد معايير موضوعية يمكن التحقق منها.
- الاستناد إلى بيانات يمكن الوصول إليها بكل يسر على شبكة الإنترنت، كما أن نشرها و إرشاد المهتمين إلى مصادر الحصول عليها يعززان من موضوعيتها.
- نشر النتائج ومنهجية التصنيف والمعايير المعتمدة على شبكة الانترنت مما يعزز شفافية التصنيف.
- احتلال الجامعة الصينية التي أشرفت على التصنيف المرتبة 151 سنة 2013، ما بين عدم تلاعب القائمين على التصنيف بالمؤشرات المستعملة.

[1] هاني محمد يونس موسى« **الجامعات المصرية وتحديات التصنيفات العالمية دراسة تحليلية نقدية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي** »، مجلة كلية التربية، بكفر الشيخ ،جامعة بنها ،2015 ، ص ص (19-18)

- خلو لائحة أفضل مئة جامعة في العالم من أي جامعة صينية ما يعني عدم تحيز المنظمين لهذا التصنيف لجامعات بلدهم.
- احتلال الصين المرتبة 17 من حيث ترتيب الدول.
- الهدف الأصلي للتصنيف هو معرفة موقع الجامعات الصينية لمركزها الدولي وتحفيزها للحاق بجامعات النخبة العالمية يعزز مصداقية هذا التصنيف أيضا.

2-الانتقادات الموجهة لتصنيف شنغهاي:

رغم وجود مؤشرات تعزز مصداقية تصنيف شنغهاي إلا أن هناك عدة انتقادات موجهة له منها:

- هناك اعتماد كبير بنسبة 30% من الانجازات الفردية (أي الخريجين) من أعضاء هيئة التدريس الحائزين على جوائز نوبل و أوسمة فيلدز.
- لا يوجد قياس لمدى انتشار الجودة في الجامعة لأن استخدام الفائزين في السنوات الماضية كمقياس لجودة الفترة الحالية يتم التشكيك فيه.[1]
- تحيزه اللغوي الى اللغة الإنجليزية ،وهذا ما يفسر رجحان كفة الجامعات التي تنتمي الى البلدان الناطقة بالانجليزية.
- اعتماده بشكل أساسي على عدد المقالات التي نشرها الباحثون في مجلات محكمة ، وذلك حسب قاعد بيانات مؤسسة (**Thomson Reutres**) ،فهي لا تصلح لتقويم كل جامعات العالم كما أنها لا تصلح لتقويم كل أنواع الدراسات.
- يسبب اعتماد جائزة نوبل مشكلة حقيقية ، إذ لا يمكن في كثير من الأحيان تحديد الجامعات التي تستفيد من كون أحد خريجيها أو باحثيها حاصلا على جائزة نوبل.[2]

المطلب الثاني : تصنيف (ويب ماتريكس)

إن "تصنيف **Webometrics** للجامعات العالمية" هو مبادرة من مختبر Cybermetrics Lab وهو مجموعة بحثية تابعة ل. **(CSIC)** Consejo Superior de Investigaciones Científicas ، أكبر هيئة بحث عامة في إسبانيا.

CSIC هي من بين المنظمات البحثية الأساسية الأولى في أوروبا. يتألف مركز CSIC في عام 2006 من 126 مركزًا ومعهدًا موزعة في جميع أنحاء إسبانيا.

إن **مركز CSIC** مرتبط بوزارة التربية والتعليم وهدفه الرئيسي هو تعزيز البحث العلمي لتحسين تقدم المستوى العلمي والتكنولوجي للبلاد مما سيساهم في زيادة رفاهية المواطنين.

---

[1] كريمة فلاح ، مرجع سابق ، ص 56

[2] - ميمون الطاهر عيسى ، مرجع سابق ، ص 39

كما تلعب لجنة CSIC دورًا مهمًا في تكوين باحثين وفنيين جدد في مختلف جوانب العلوم والتكنولوجيا.

تتعاون المنظمة مع مؤسسات أخرى في نظام البحث والتطوير الإسباني (الجامعات والمحافظات المستقلة وغيرها من هيئات البحث العامة والخاصة) ومع وكلاء اجتماعيين أو اقتصاديين أو وطنيين أو أجانب يسهمون في قدراتها البحثية ومواردها البشرية والمادية في تطوير المشاريع البحثية أو في شكل استشارات ودعم علمي وفني. تأسست **CSIC** في عام 1939 من هيئة سابقة ، التي تم إنشاؤها في عام 1907 تحت قيادة البروفيسور الاسباني رامون إي كاجال.

بدأ هذا المركز (CCHS) خلال عام 2007 ونشأ من الاندماج في مكان واحد من المراكز والمعاهد المختلفة المخصصة للعلوم الاجتماعية والإنسانية التي تنتمي إلى CSIC والتي تقع في مدريد.

مختبر Cybermetrics Lab ، وهو جزء من CSIC ، مخصص للتحليل الكمي للإنترنت ومحتويات الويب خاصة تلك المتعلقة بعمليات توليد المعرفة العلمية وتوصيلها علميًا. هذا هو نظام جديد ناشئ تم تسميته بالقياسات الإلكترونية أو قياسات الويب[1]

لقد صمم معمل **Cybermetrics Lab** الذي يستخدم الأساليب الكمية للمؤشرات التي تتيح له قياس النشاط العلمي على الويب. تُعد مؤشرات القياس السيبراني مفيدة لتقييم العلوم والتكنولوجيا وهي مكمل مثالي للنتائج التي تم الحصول عليها باستخدام الأساليب الببليومترية في الدراسات العلمية.

تشمل مجالات البحث المحددة ما يلي:

- تطوير مؤشرات الويب ليتم تطبيقها في مجالات البحث والتطوير الإسبانية والأوروبية واللاتينية الأمريكية والعالمية.
- دراسات كمية حول الاتصال العلمي من خلال المجلات الإلكترونية والمستودعات ، وتأثير مبادرات الوصول المفتوح مع تطوير مؤشرات الموارد في مجتمع المعلومات.
- تصور المؤشرات والشبكات الاجتماعية على الويب باستخدام واجهات رسومية ودية وديناميكية وتفاعلية مع تصميم وتقييم تقنيات التحليل الوثائقي لموارد الويب.
- تم تطبيق دراسات النوع على النشاط العلمي على الويب.
- تطوير تقنيات القياس الإلكتروني المطبقة على أساس تحديد المواقع على محركات البحث لنطاقات الويب.
- تحليل استخدام المعلومات من خلال استخراج بيانات الويب لملفات السجل[2].

[1] -http://www.webometrics.info/en/About_Us 13.25 الدخول بتاريخ 14جانفي 2020 على الساعة

[2] - http://www.webometrics.info/en/About_Us 13.25 الدخول بتاريخ 14جانفي 2020 على الساعة

يصدر تصنيف ويب ماتريكس **WebMatrix** والهدف الرئيس لهذا التصنيف هو تشجيع النشر على شبكة المعلومات وليس ترتيب أو تصنيف الجامعات، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية، حيث يهدف إلى تشجيع نشر الأبحاث العلمية مجانا على صفحة الإنترنت من خلال تقييم مدى توافر نتائج الأبحاث العلمية والمعلومات الأكاديمية على صفحة كل جامعة، وتصنيف الجامعات وفقا لهذا المعيار بالتحديد.

وهنا نذكر ما أدرج بهذا الصدد: "إن نظام (ويب متريكس) لتصنيف جامعات العالم هو مبادرة لتحسين حضور المؤسسات الأكاديمية والباحثين على مواقع (الإنترنت)، ولتشجيع توفير وصول مفتوح ومجاني للمعلومات (**Open Access**) ونشر النتائج العلمية".

تعد أشهر التصنيفات الأكاديمية في هذا المجال و أشملها، حيث يعتبر مختبر القياس الافتراضي (التابع للمركز الأعلى للبحث العلمي بوزارة التعليم الاسبانية) أكبر مؤسسة بحث في إسبانيا، وهو يهدف بشكل أساسي إلى تشجيع البحث العلمي وتنمية وتطوير المستوى العلمي والتكنولوجي للبلد.

ان تصنيف الإنترنت ليس ترتيبًا لمواقع الجامعات ، بل هو ترتيب للجامعات. ويستخدم مؤشرات Webometric (جميع المهام) والمؤشرات الببليومترية (مهمة البحث).

-الهدف الأساسي لشبكة التصنيف هو تعزيز الوصول المفتوح إلى المعرفة التي تنتجها الجامعة.

-أفضل استراتيجية لتحسين رتبة الجامعة هي زيادة كمية ونوعية محتويات الويب الخاصة بك.

-بدأ تصنيف الويب في عام 2004 (الحالي هو العام السابع عشر للنشر) بهدف تقديم تغطية كاملة لمؤسسات التعليم العالي مهما كانت الدولة أو الانضباط. في الوقت الحالي ، قام بتصنيف 30.000 من مؤسسات التعليم العالي من أكثر من 200 دولة.

-محررو شبكة التصنيف هم علماء يعملون في مؤسسة بحثية عالمية واحدة ذات خبرة طويلة في التقييم الموجه بالمقاييس.

-تصنيف الويب أو **Webometrics** هو أكبر تصنيف أكاديمي لمؤسسات التعليم العالي التي تقدم كل ستة أشهر تمرينًا علميًا مستقلاً وموضوعيًا ومجانيًا ومفتوحًا لتوفير معلومات موثوقة ومتعددة الأبعاد ومحدثة ومفيدة حول أداء الجامعات من جميع أنحاء العالم.

-يتبع مقدمة عامة لمنهجية التصنيف. ومع ذلك ، هذا مشروع بحثي وتغير المنهجية وفقًا للنتائج الجديدة أو توفر المصادر. إذا وجدت اختلافات ، فيرجى الرجوع إلى أحدث المعلومات التي يتم تضمينها عادةً في مقدمة كل إصدار جديد.

أولا:التطور التاريخي

يعمل مختبر Cybermetrics Lab على تطوير دراسات كمية على الويب الأكاديمي منذ منتصف التسعينات. تم تقديم المؤشر الأول خلال مؤتمر EASST / 4S في بيليفيلد (1996) وبدأ جمع بيانات

الويب من الجامعات الأوروبية في عام 1999 بدعم من مشروع EICSTES الممول من الاتحاد الأوروبي. هذه الجهود هي متابعة للأبحاث العلمية التي بدأت في عام 1994 والتي تم تقديمها في مؤتمرات الجمعية الدولية لقياسات العلوم والمعلوماتية ISSI) ، 1995-2011 (والمؤتمرات الدولية لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا STI-ENID) ، 1996-2012.

ونشرت في مجلات عالية التأثير في عام 1997 ، وبدأت في إصدار مجلة إلكترونية متاحة للجميع ومفتوحة، تسمى Cybermetrics ، مخصصة لنشر الأوراق المتعلقة بقياسات الويب.

في عام 2003 ، بعد نشر تصنيف جامعة شنغهاي جياتونج ، التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية (ARWU) ،تم تقرير اعتماد الابتكارات الرئيسية التي اقترحها ليو وفريقه. حيث سيتم بناء التصنيف من بيانات الويب المتاحة للجمهور ، ودمج المتغيرات في مؤشر مركب ، ومع تغطية عالمية حقيقية. تم نشر الإصدار الأول في عام 2004 ، ويظهر مرتين في السنة منذ عام 2006 ، وبعد عام 2008 أصبحت البوابة تشتمل أيضًا على تصنيفات webometrics لمراكز البحث والمستشفيات والمستودعات وكليات الأعمال[1].

ثانيا :أهداف التصنيف

يتمثل الهدف الأصلي لهذا التصنيف في تنمية النشر عبر شبكة الانترنت وتحفيز المؤسسات الأكاديمية، والباحثين ليكون لهم حضور افتراضي يعكس بشكل دقيق نشاطاتهم البحثية، من خلال الرفع من حجم وجودة ما ينشرونه من مضمون علمي على شبكة الانترنت وجعله متاحا للجميع، لذلك كان لا بد على المؤسسات (حسب رأي القائمين عليه) إعادة التفكير في سياستها الافتراضية من خلال الرفع في حجم منشوراتها الالكترونية وجودتها، وتقليص الفجوة الرقمية الاكاديمية بين مختلف الجامعات في العالم.

الهدف الأصلي من التصنيف هو تعزيز التواجد الأكاديمي عبر الإنترنت ، ودعم مبادرات الوصول المفتوح لزيادة نقل المعرفة العلمية والثقافية التي تولدها الجامعات إلى المجتمع بأكمله بشكل ملحوظ. من أجل تحقيق هذا الهدف ، يعد نشر التصنيف أحد أقوى الأدوات وأنجحها لبدء وتعزيز عمليات التغيير في الأوساط الأكاديمية ، وزيادة التزام العلماء ووضع استراتيجيات طويلة الأجل تشتد الحاجة إليها.

ليس الهدف هو تقييم مواقع الويب أو تصميمها أو قابليتها للاستخدام أو شعبية محتوياتها وفقًا لعدد الزيارات أو الزوار. تعتبر مؤشرات الويب بمثابة وكلاء في التقييم الصحيح والشامل والعميق للأداء العالمي للجامعة ، مع مراعاة أنشطتها ومخرجاتها وأهميتها وتأثيرها.

في النهاية ، لا يمكن الحصول على رتبة موثوقة إلا إذا كان التواجد على الإنترنت مرآة موثوقة للجامعة. فمع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، يعد الويب مفتاحًا لمستقبل جميع مهام

[1] - http://www.webometrics.info/en/Methodology الدخول بتاريخ 14 جانفي 2020 على الساعة 14.00

الجامعة ، حيث إنه بالفعل أداة التواصل الأهم ، والقناة المستقبلية للتعلم عن بعد خارج الحرم الجامعي ، والمنتدى المفتوح لمشاركة المجتمع والمعرض العالمي لجذب المواهب والتمويل والموارد.

-الفلسفة و التبرير

ترتكز التصنيفات القائمة على البحث فقط (الببليومتري) على التقنيات وعلوم الكمبيوتر والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، وهي التخصصات التي عادة ما تصل إلى أكثر من نصف العلماء والطلاب في جامعة قياسية شاملة. يقيس **Webometrics** أيضًا ، بطريقة غير مباشرة ، المهام الأخرى مثل التدريس أو ما يسمى بالرسالة الثالثة ، مع مراعاة ليس فقط التأثير العلمي لأنشطة الجامعة ، ولكن أيضًا الأهمية الاقتصادية لنقل التكنولوجيا إلى الصناعة ، ومشاركة المجتمع (الأدوار الثقافية ،البيئية والاجتماعية) وحتى التأثير السياسي.

تستخدم **Webometrics** تحليل الارتباطات لتقييم الجودة لأنها أداة أقوى بكثير من تحليل الاقتباس أو الاستقصاءات العالمية[1]. في الحالة الأولى ، تحسب القياسات الببليوغرافية الاعتراف الرسمي بين الأقران فقط ، في حين أن الروابط لا تشمل الاستشهادات الببليوغرافية فحسب ، بل أيضًا مشاركة الأطراف الثلاثة في أنشطة الجامعة.

وفي هذا السياق يعتبر**Webometrics** أن الاستطلاعات ليست أداة مناسبة وفعالة للتصنيفات العالمية حيث لا يمتلك بالضرورة من يكون طرفا في استطلاعات الرأي دراية و خبرة عميقة ، متعددة التخصصات (العلوم الصعبة ، الطب الحيوي ، العلوم الاجتماعية ، التقنيات) بالإضافة الى الجانب التمثيلي (للقارات المختلفة) من الجامعات في جميع أنحاء العالم.

تعد مخرجات البحث أيضًا موضوعًا رئيسيًا لـ **Webometrics** ، ولكن لا يشمل فقط المنشورات الرسمية (المجلات الإلكترونية والمستودعات) ولكن أيضًا التواصل العلمي غير الرسمي. النشر على الإنترنت ، مع الحفاظ على المعايير العالية لجودة عمليات مراجعة الأقران. والتي يمكن أن تصل أيضًا إلى جماهير محتملة أكبر بكثير ، مما يتيح الوصول إلى المعرفة العلمية للباحثين والمؤسسات الموجودة في البلدان النامية وأيضًا لأطراف ثالثة (أصحاب المصلحة الاقتصـــــادية أو الصناعية أو السياسية أو الثقافية) في مجتمعاتهم المحلية مما يمثل خدمة للمجتمع .

ثالثا :معايير التصنيف

إن الشرط الأساسي في هذا التصنيف هو توفر الجامعة على حضور الكتروني مستقل من خلال نطاق إلكتروني خاص، الأمر الذي يسمح لها بمعرفة تصنيفها الحالي ومراقبة وتطوير مكانتها فيه من خلال اتخاذ سياسات ملائمة، فحسب هذا التصنيف تؤخذ فقط الجامعات ومراكز البحث التي لها نطاق إلكتروني، وتتمثل مجموعة المعايير التي يعتمد عليها هذا التصنيف فيما يلي:

[1] -http://www.webometrics.info/en/Methodology الدخول بتاريخ 14 جانفي 2020 على الساعة 14.00

الجدول رقم: 07 معايير و أوزان التصنيف Webmometrics

المؤشرات	المعنى	المنهجية	المصدر	الوزن
الحضور Presence	تقاسم المعرفة العامة	حجم (عدد الصفحات) نطاق الويب الرئيسي للمؤسسة. يشمل جميع النطاقات الفرعية التي تشترك في نفس نطاق الويب (المركزي / الرئيسي)	Google	%5
الرؤية Visibility	تأثير محتويات الويب	عدد الشبكات الخارجية (الشبكات الفرعية) التي تربط بصفحات الويب الخاصة بالمؤسسة (المعدل ومن ثم القيمة المتوسطة) يتم تقييم مستوى الاستفتاء الظاهري للروابط الخاصة بالمحتوى المنشور في الموقع، وذلك من خلال عدد مرات الرجوع لهذه الروابط من مختلف الأطراف والذي تقيسه جهات محايدة ومتخصصة	Ahrefs Majestic	%50
الشفافية والانفتاح TRANSPARENCY (or OPENNESS)	كبار الباحثين	عدد الاستشهادات من أفضل 110 مؤلفين (باستثناء أعلى 10 قيم خارجية) ،يقيس توجه الجامعة للإسهام في بناء المحتوى المعرفي العالمي من خلال قياس مشاركة الجامعة في المكتبة الالكترونية لمحرك البحث الشهير Google وذلك ضمن ملفات ذات طبيعة محددة مثل:'PPT, DOCX.DOC.PDF	Google Scholar Profiles	%10
EXCELLENCE (or SCHOLAR) التميز(أوالباحث)	أهم الأوراق المقتبسة	عدد الأوراق البحثية من بين أفضل 10٪ التي تم الاستشهاد بها في كل واحد من 26 تخصصًا في قاعدة البيانات الكاملة بيانات فترة الخمس سنوات: 2013-2017 يقيس عدد الأوراق البحثية المتميزة المنشورة في المجلات العلمية المرموقة من قاعدة البيانات العالمية SC imago، مع الاقتصار على أهم 10% من الأوراق العلمية التي استخدمت كمراجع في الدراسات والأبحاث الأخرى المنشورة.	SC imago	%35

المصدر:http://www.webometrics.info/en/Methodology

ويعد التصنيف نسخة ليس الهدف منها تقييم الجامعات حسب الجودة أو المكانة العلمية فقط لكل جامعة، و إنما هو مؤشر لالتزام الجامعات بالاستفادة من (الانترنت) لعرض ما لديها من نتاج بحثي،ويقوم تصنيف (ويب ماتريكس) بعملية التصنيف مرتين في السنة الواحدة، حيث يبدأ التصنيف الأول في شهر يناير ويبدأ التصنيف الثاني في شهر يوليو من كل عام، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية.[1]

رابعا: نقد تصنيف ويب ماتريكس

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة لتصنيف ويبماتريكس الإسباني فيما يلي:

1-لايشير هذا التصنيف إلى جودة التعليم أو البحث أو الأداء المؤسسي بالجامعة،و إنما يشير تحديدا لمقدار توفر أبحاث ومعلومات علمية على موقعها الإلكتروني، وبالتالي لا يعتبره البعض

[1] -عبد الرحمان بن أحمد صائغ، مرجع سابق، ص 26.

كنظام لتقييم الجامعات وتصنيفها بل يهدف لتشجيع نشر الأبحاث العلمية مجانا على الانترنت من خلال تقييم مدى توفر نتائج الأبحاث العلمية والمعلومات الأكاديمية على صفحة كل جامعة وتصنيف الجامعات وفقا لهذا المعيار بالتحديد.

2-النشر بلغات محلية أو في مواقع غير معروفة لا يحتسب ضمن المجهود البحثي للجامعة.

3-الشرط الأساسي في هذا التصنيف هو توافر الجامعة على حضور إلكتروني مستقل، إلا أن هناك العديد من الجامعات لا تمتلك موقعا إلكترونيا مستقلا أكثرها في البلدان النامية.[1]

4-اقتصاره على جانب ضيق من تصنيف الجامعات وهو النشر الالكتروني، إذ لا يمكن حصر الانجازات العلمية للجامعة في المنشورات الالكترونية فقط.

5-إن كثرة المادة العلمية المنشورة إلكترونيا لا يعني بالضرورة جودتها، حيث تلجأ بعض الجامعات إلى تكثيف النشر في مواقعها دون مراعاة أصالة المادة العلمية المنشورة الأمر الذي يقلل من مصداقية التصنيف [2]

و بتفحص تصنيف **الويب ماتريكس**، يلاحظ أنه يركز على التالي:

1-حجم الموقع على الإنترنت ، أي حجم الصفحات المنشورة بواسطة الجامعة على الانترنت من خلال محركات البحث: Google, Yahoo .

2-سهولة الاستخدام لمواقع الجامعات التي يتم الحصول عليها من خلال العدد الكلي للروابط الإلكترونية الخارجية الفريدة المستلمة بواسطة موقع كل جامعة.

3-الملفات الثرية لبيانات ومعلومات الجامعة، وذلك بعد التقييم الأكاديمي، وحجم ونوع الملفات المختلفة المنشورة.

4-تقديم الإرشاد والتوجيه لمؤسسات التعليم العالي.

5-مساعدة الطلاب الوافدين لمعرفة سمعة الجامعة، وليس الهدف هو ترتيب للجامعات من حيث برامجها أو جودة التعليم أو الخدمات التي تقدمها.

6-مصدر الترتيب من الموقع.[3]

كما أن هناك انتقادات كثيرة لمنهجية تصنيف "ويبومتركس" وعلى رأسها أن المركز الافتراضي للجامعات لا يعكس مكانتها الواقعية ، كما أن التغير الكبير في مراكز الجامعات في تصنيف النصف السنوي يسبب ارتباكا وضبابية لدى المهتمين حول المركز الحقيقي للجامعات في هذا التصنيف ،ومع أن المكانة العالمية التي يمكن أن تحتلها الجامعات في هذا التصنيف تعني أن المؤسسة تملك

---

[1] -كريمة فلاح: مرجع سابق، ص 57.

[2] - سهير محمد حوالة ، سارة عبدالمولى المتولي ،«**معايير التصنيفات العالمية للجامعات –دراسة تحليلية نقدية** » القاهرة ،**مجلة العلوم التربوية**، العدد الرابع ،الجزء الثاني ، أكتوبر 2014، ص 654

[3] ولد محمد عيسى محمد محمود، **آليات أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية**، مرجع سابق، ص38.

سياسة تشجع التكنولوجيا الجديدة ومصادر تطبيقها ،فإن المركز المكلف بهذا التصنيف ينبه الطلبة المرشحين لدخول الجامعة بعدم استعمال هذه البيانات كدليل وحيد لاختيار الجامعة التي سيلتحقون بها،بل عليهم أخذ المعايير الأخرى في الاعتبار.[1]

وحسب موقع ويبماتريكس يرتبط تصنيفه للجامعة ارتباطا وثيقا بحجم ونوعية المحتويات التي تنشرها على الويب فخلال السنوات الأخيرة تم اكتشاف الكثير من الممارسات غير الأخلاقية التي تهدف إلى التلاعب (تحسين) صفوف بعض الجامعات. في كثير من الحالات تكون هذه الممارسات السيئة خطيرة للغاية لدرجة أنه ينبغي استدعاء السلطات المحلية ، لذلك تم تقرير عدم التصرف من جانب واحد فيما يتعلق بهذه الأنشطة. يتم عرض نتائج التواجد والوضوح حيث يتم جمعها وإذا كنت تشك في ارتكاب أي مخالفات ، يتم الاتصال برئيس الجامعة أو السلطات المحلية أو الوطنية أو الصحفيين.[2]

المطلب الثالث: تصنيف (The Times-Qs)

يصدر التصنيف عن شركة تعليمية مهنية تدعى (كواكواريلي سيموندس) (Quacquarelli Symonds)، تأسست عام 1990، ولها مكاتب رئيسية في كل من لندن، وباريس، وسنغافورة، وأخرى فرعية متفرقة في أنحاء العالم، وتهدف هذه الشركة –فيما تهدف إليه- إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي، والحصول على معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات، خاصة في تخصصات العلوم والتقنية وعمل مقارنة لأفضل 500 جامعة من بين أكثر من 30000 جامعة حول العالم بغرض إصدار دليل يساعد الطلاب والشركات المهنية في اختيار الجامعات، وقد أصدرت الشركة أول قائمة تصنيفية لها عام 2005 بالشراكة مع مجلة (التايمز) للتعليم العالي، وقد استمرت الشراكة حتى عام 2009، ليستقل كل منهما بتصنيف جديد عام 2010. ويهدف تصنيف (**The Times-Qs**) لتقييم مستوى الجامعات من حيث الريادة والتميز العالمي، كما يسعى للتعريف بالجامعات التي تميزت واتخذت لها مواقع متقدمة على خريطة التعليم العالي الدولي، ويجري التقييم من خلال استعراض نتائج استبانات استطلاعية في كل مجال من مجالات:

1- الآداب والعلوم الإنسانية.
2- علوم الحياة والطب.
3- العلوم الطبيعية.
4- العلوم الاجتماعية والإدارة.
5- الهندسة والتقنية.

---

[1] - سعيد الصديقي ، **التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية الواقع و التحديات** . الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2016 ، ص 39

[2] - http://www.webometrics.info/en/Methodology الدخول بتاريخ 14 جانفي 2020 على الساعة 17.00

أولا : مؤشرات تصنيف (The Times-Qs)

لا تزال تصنيفات جامعة QS العالمية تتمتع بإطار منهجي متسق بشكل ملحوظ ، تم تجميعه باستخدام ستة مقاييس بسيطة نعتقد أنها تجسد أداء الجامعة بشكل فعال. منذ إدخال تطبيع مجال أعضاء هيئة التدريس في عام 2015 لضمان عدم تمتع المؤسسات المتخصصة في علوم الحياة والعلوم الطبيعية بامتياز ، فقد تجنبت التغييرات الأساسية. من خلال القيام بذلك ، نهدف إلى ضمان أن المقارنات السنوية لا تزال صالحة ، وأن التقلبات غير الضرورية إلى أدنى حد.

وبالتالي ، يستمر تقييم الجامعات وفقًا للمقاييس الستة التالية:

- السمعة الأكاديمية.
- سمعة صاحب العمل.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس / الطلاب.
- اقتباسات لكل هيئة تدريس.
- نسبة الكلية الدولية.
- نسبة الطلاب الدوليين.

ويعتمد هذا التصنيف على ستة مؤشرات ذات بنية هيكلية الطابع، هي :

1-السمعة الأكاديمية: (Academic reputation) يخصص لهذا المؤشر وزن قدره 40% وتستخلص نتيجته عبر توزيع استبانات تستطلع من خلالها آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم، وما ينبغي ذكره هنا أنه لا يسمح للمشاركين بتقييم مؤسساتهم التي يعملون فيها، وتطبق الأوزان من الناحية الجغرافية وذلك لضمان الانتشار، والعدالة، والدقة.وفي هذايتم تخصيص أعلى ترجيح لأي مقياس إلى درجة السمعة الأكاديمية للمؤسسة. استنادًا إلى الاستبيان الأكاديمي ، يجمع التقرير آراء الخبراء لأكثر من 94000 فرد في مساحة التعليم العالي فيما يتعلق بجودة التدريس والبحث في جامعات العالم. وبذلك ، نمت لتصبح أكبر استطلاع للرأي الأكاديمي في العالم ، ومن حيث الحجم والنطاق ، هي وسيلة لا مثيل لها لقياس المشاعر في المجتمع الأكاديمي

2-سمعة خريجي الجامعة في سوق العمل (Employer Reputation): يأخذ هذا المؤشر 10% من وزن التصنيف ويعطي قيمة لخريجي الجامعة من حيث قبولهم في سوق العمل، أي أن التصنيف يقيم وزنا لآراء وتقييم جهات التوظيف و أصحاب العمل لخريجي الجامعات المصنفة من حيث قدرتهم على الإبداع والابتكار والتحليل والسلوك الوظيفي.

سيستمر الطلاب في اعتبار التعليم الجامعي وسيلة يمكنهم من خلالها الحصول على إعداد قيم لسوق العمل. ويترتب على ذلك أن تقييم مدى نجاح المؤسسات في تقديم ذلك الإعداد ضروري لتصنيف جمهوره الأساسي هو مجتمع الطلاب العالمي.

يعتمد مقياس سمعة صاحب العمل لديهم على ما يقرب من 45000 رد على استبيان أرباب العمل في QS ، ويطلب من أصحاب العمل تحديد تلك المؤسسات التي يحصلون منها على الخريجين الأكثر كفاءة وابتكارًا وفعالية. كما أن استطلاع QS لأصحاب العمل هو الأكبر من نوعه في العالم.[1]

3-نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب: (Student Ratio Faculty) ، يعطي هذا المؤشر قيمة قدرها 20% عادةً ما يستشهد الطلاب بجودة التدريس كمقياس ذي أهمية قصوى لهم عند مقارنة المؤسسات باستخدام الترتيب. من الصعب قياس ذلك ، لكن قرر أن قياس نسب الأستاذ / الطالب هو المقياس الوحيد الأكثر فعالية لجودة التدريس. ويقيم مدى قدرة المؤسسات على تزويد الطلاب بإمكانية الوصول المجدي إلى المحاضرين والمعلمين ، ويقر بأن عددًا كبيرًا من أعضاء هيئة التدريس لكل طالب سيقلل من عبء التدريس على كل أكاديمي فردي.

4-الاقتباس في المنشورات العلمية (Citation Per Faculty) : يعطى وزن قدره 20% للبحوث التي ينشرها أساتذة الجامعة، ونسبة الإشارة المرجعية لها في البحوث العلمية العالمية الأخرى، ويولي التصنيف أهمية لهذا الجانب مؤشرا الأداء البحثي للجامعة.كمايتم الحصول على جميع بيانات الاقتباسات باستخدام قاعدة بيانات سكوبس Elsevier ، أكبر مستودع في العالم لبيانات المجلات الأكاديمية. قيمت QS عام 2019 ب 74 مليون استشهاد من 13.5 مليون ورقة بمجرد استبعاد الاستشهادات الذاتية.

5- نسبة أعضاء هيئة التدريس الدولية (International Faculty): ويقصد بذلك نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب الذين يدرِّسون في الجامعة، وقد خصص التصنيف نسبة 5% لهذا المؤشر، فالجامعات الناجحة لا بد أن تجتذب أفضل الأساتذة من مختلف أرجاء العالم.

6- نسبة الطلاب الدوليين (International Student): 5 % ويقصد بذلك نسبة الطلبة الأجانب إلى مجموع الكلي للطلاب في الجامعة، ويعنى هذا المؤشر بالنظرة العالمية للجامعة من خلال جذب الجامعة للطلاب الأجانب للدراسة فيها دون غيرها من الجامعات.

تكتسب جامعة دولية عالية عددًا من المزايا وتمنحها ،كما يوضح القدرة على جذب أعضاء هيئة التدريس والطلاب من جميع أنحاء العالم ، مما يشير بدوره إلى أنه يمتلك علامة تجارية دولية قوية. إنه يعني نظرة عالمية عالية: بشكل أساسي للمؤسسات العاملة في قطاع التعليم العالي المدول. كما أنه يوفر للطلاب والموظفين على حد سواء بيئة متعددة الجنسيات ، مما يسهل تبادل أفضل الممارسات والمعتقدات. من خلال القيام بذلك ، فإنه يوفر للطلاب التعاطف الدولي والوعي العالمي والمهارات الناعمة ذات قيمة متزايدة لأصحاب العمل. يساوي كلا هذين المقياسين 5٪ من الإجمالي الكلي.[2]

[1] - https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology Wednesday, June 19, 2019 at 9am الموقع الرسمي The Times-QS

[2] - https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology Wednesday, June 19, 2019 at 9am

وتغطي هذه المؤشرات السنة معظم الأدوار الأكاديمية، والبحثية،والاجتماعية المنوطة بالجامعة، وهي مؤشرات بنيوية تتقصى الأدوار المعقدة للجامعة، وتتعمق في تحليل مقوماتها، وتقييم مستوى جودة العملية التعليمية فيها، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية والتطبيقية، ووصف قدرات خريجيها في المراحل المختلفة،بالإضافة إلى موقعها الدولي، مما حقق للتصنيف شهرة عالمية بين مؤسسات التعليم العالي، وميّزه عن غيره من التصنيفات، والجدول رقم08 يجمل تفاصيل معايير التصنيف المتبعة ووزن كل منها.

جدول رقم :08 معايير تصنيف The Times-Qs

ا	المؤشر	الوصف	النسبة
1	السمعة الأكاديمية	يقاس من خلال استبيانات تستطلع آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم	%40
2	سمعة خريجي الجامعة في سوق العمل	آراء أرباب العمل و وجهات التوظيف في الخريج من حيث قدرته على الابتكار و الابداع و سلوكه الوظيفي	%10
2	نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب	تتوفر هذه النسبة من خلال الاحصائيات التي تصدرها الجامعات	%20
3	الاقتباس في المنشورات العلمية	عدد الأبحاث التي يتم نشرها لأعضاء هيئة التدريس ،وعدد مرات الاستشهاد بها في بحوث علمية عالمية	%20
5	نسبة أعضاء هيئة التدريس الدولية	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي	%5
6	نسبة الطلاب الدوليين	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة الكلي	%5

المصدر: https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology

ثانيا : إجراءات ترفع رتبة الجامعات في تصنيف The Times-Qs

1-الاهتمام بالبرامج الأكاديمية في جميع المجالات الأساسية: وهي: العلوم الطبيعية، والهندسة والتقنية، والعلوم الحيوية والطبية، والآداب والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والإدارية.

2-تشجيع الأساتذة على نشر البحوث العلمية في المجلات العالمية، والاهتمام بحداثة البحث العلمي، وربط منسوبي الجامعة بجودة المخرجات البحثية.

3-الالتزام بجودة العملية التعليمية من حيث نسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة في الجامعة.

4-الاهتمام بتأهيل الخريجين لسوق العمل، وتعزيز وتنمية طاقاتهم الإبداعية والابتكـــــــــارية، و إمكاناتهم التحليلية، والقدرات اللغوية التي يمتلكونها، وسلوكياتهم الوظيفية.

5-التعاقد مع أفضل الأساتذة الدوليين من مختلف أرجاء العالم.

6-جذب وتشجيع الطلاب الدوليين للدراسة فيها.[1]

[11] عبد الرحمان بن أحمد صائغ، مرجع سابق، ص 27.

ثالثا: نقد تصنيف QS:

هناك عدة انتقادات موجهة لتصنيف QS تمثل أهمها فيما يلي:

1-وجود مؤشرات كمية فقط وغياب النوعية في معيار تقييم الهيئة التدريسية والطلاب.

2-تدور الانتقادات الأكاديمية حول الثقة في نتائج الاستطلاع بالنظر إلى نسبة التمثيل والتجاوب والطريقة العلمية التي يتم بها إجراء الاستطلاع، حيث يستطلع التقييم بحسب القائمين عليه آراء الباحثين الأكاديمين الذين تنشر لهم المجلات العلمية المقالات المحكمة.

3-تكرار إجراء عمليات حسابية وتعديلات قبل الوصول إلى النتيجة النهائية مما يؤثر على شفافية التصنيف.

4-اعتبار نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس أو نسبة الطلبة الأجانب الملتحقين بالجامعة لا تعد كمؤشر أو دليل كافي على جودة التعليم.

5-إن اعتماد تصنيف **QS** بشكل كبير على نظـــــام حكم وآراء الخبراء في تقييم البحوث المنتجة، و إعطائه الوزن 40% يعد كنقطة ضعف بالنسبة للتصنيف، فهو لا يدل بمفرده على جودة البحوث ما يشكك من موضوعية النتائج، كما يرى "اندريز رافرجيز" أن هؤلاء الخبراء يتأثرون في تقييمهم للجامعات بالسمعة السابقة لها وترتيبها في التصنيفات العالمية الأخرى وليس على أساس المعرفة الحقيقية بواقع تلك الجامعات.[1]

رابعا: انتقادات منهجية مؤشر التايمز

بالرغم من أهمية معايير تصنيف التايمز في الحكم على مؤسسات التعليم العالي إلا أنه أثار عدة تساؤلات حول المنهجية المستخدمة من بينها:

1-حصر عدد المقالات المنشورة والاستشهادات.

2-إن الاستشهاد المرجعي لبحوث كل عضو من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مصدره قاعدة بيانات المؤشرات الأساسية للعلوم التي تنتجها مؤسسة Thomson العلمية في الولايات المتحدة.

3-يعطي الأفضلية للجامعات المبنية على النموذج الإنجلوساكسوني، مع تهميش الجامعات التي لا تستخدم اللغة الانجليزية كلغة أساسية لها، وبالتالي من الصعب أن تأتي استشهادات مرجعية للبحوث المكتوبة بغير اللغة الانجليزية.

4-لا تعتبر نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس أو نسبة الطلبة الدوليين إلى المحليين مؤشر كاف على جودة التعليم.[2]

5-إمكانية قيام بعض الجامعات بالتلاعب بالبيانات بطرق مختلفة منها التلاعب بميزانيات الجامعة من أجل إثبات أن كلفة تعليم الفرد في الجامعة عالية، أو أن الدخل الذي حصلته

---

[1] -كريمة فلاح: مرجع سابق ، ص 60

[2] - نفس المرجع الأنف الذكر ، ص 64

الجامعة مقابل جهدها البحثي عال، أيضا تقوم بعض الجامعات بتوظيف خريجيها بشكل مؤقت وبدوام نسبي بهدف رفع نسبة الخريجين الحاصلين على عمل من أجل رفع مستواها في التصنيف.[1]

كما يرى **سعيد الصديقي** أن أهم الانتقادات متمثلة في اعتماد التصنيف على استطلاع آراء النظراء لتقييم الجامعات نوعا من المزاجية و الذاتية و يمس موضوعيته ،وصعوبة التحقق من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في ترتيب الجامعات مما يقلل من مستوى شفافية التصنيف وينتقد التصنيف أيضا لكونه يقوم بتصنيفات عدة جهوية و اعتماد مؤشرات مختلفة أو تغيير قيمتها ما يعطي صورة غير واضحة ، لأن الجهة المستهدفة من هذا التصنيف بالأساس ، هي الطالب المقبل على اختيار الجامعة التي سيدرس فيها ،إذ يؤدي تغيير أوزان هذه المؤشرات من لائحة الى أخرى الى تغيير مركز الجامعات في التصنيف.[2]

المطلب الرابع : تصنيفات إقليمية ووطنية أخرى للجامعات

تتعدد التصنيفات الدولية للجامعات ،كما تتباين هذه التصنيفات وفقا لأهدافها أو شمولية معاييرها و محدوديتها و سمعتها العالمية ، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك ترتيبات وطنية، ولاسيّما أوروبية وأميركية، وترتيبات عالمية متخصّصة للجامعات تشدّد بشكل أساسي على جودة البرامج التعليمية التي تقدّمها الجامعات وجودة الحياة الجامعية ولا تلحظ للبحث العلمي سوى مكانة محدودة تقاس، بشكل عام، بقدر إسهام البحث العلمي في تجويد العمليات التعليمية/التعلّمية وفي هذا نجد أن هناك من يقسم التصنيفات الأكاديمية للجامعات الى ثلاثة أنواع وهي :

أ-**التصنيفات الشاملة** : تعتبر هذه التصنيفات أكثر أنواع التصنيفات شيوعا ،وتستخدم في الولايات المتحدة و بولندا وغيرها، وتقوم هذه التصنيفات على إعطاء علامة واحدة كلية للجامعة،وتشمل هذا التصنيفات الجامعة برمتها،حيث تجمع مؤشرات مختلفة وتخضع لعملية حسابية وتطبيق الأوزان ...الخ ومن ثم تستخرج النتيجة الكلية للمؤسسة المعنية.

ب-**التصنيفات الجزئية** : يستخدم هذا النوع في ألمانيا وصحيفة Business week و صحيفة Financial Times البريطانيتين ،وتجري هذه التصنيفات حسب الموضوع أو البرنامج أوفرع المعرفة ، حيث تصنف الجامعات وفق البرامج أو الموضوعات المحددة التي تطرحها ،ويمكن لهذا النوع من التصنيفات أن يغطي مستويات مختلفة للتعليم العالي من الدرجة الجامعية الأولى إلى الدراسات العليا و البرامج المهنية وبرامج أخرى أيضا.

---

[1] -سهير محمد حوا، سارة عبد المولى المتولي ،« **معايير التصنيفات العالمية للجامعات –دراسة تحليلية نقدية** » - القاهرة، **مجلة العلوم التربوية**، أكتوبر 2014،ص 660.

[2] - سعيد الصديقي ، **مرجع سابق**، ص 37

ج-**التصنيفات المنوعة** : يشمل هذا النوع جميع الأنواع المتبعة للتصنيفات التي توجد اختلافات كبيرة بينها ، ويصعب تصنيفها على نحو مستقل ،ومن الأمثلة الجيدة على ذلك ،النوع الذي يستخدم في اليابان من قبل Recruit Ltd ،حيث تصنف المؤسسات الجامعية حسب ردودها على مسح مؤلف من عديد الأسئلة [1] .ومن هذه الترتيبات ما يلي:

- U.S. News & World Report (USN&WR; U.S.A.)
- Time Good Education Guide (UK)
- Guardian ranking (UK)
- Forbes (U.S.A.)
- CHE Das Ranking / University Ranking (CHE; Germany)
- Studychoice123 (SK123; the Netherlands)
- Financial Times ranking of business schools and programmes (FT; global)
- BusinessWeek (business schools, U.S.A. + global)
- The Economist (business schools; global)

كما أن هناك تصنيفات لا تؤدّي إلى ترتيب الجامعات على سلّم .ومن هذه التصنيفات تصنيف نجد مايلي :

-مؤسّسة كارنجي الأميركية : http://classifications.carnegiefoundation.org/

-مشروع التصنيف الأوروبي المعروف بمسمّى (U-Map/http://www.u-map.eu)

من الترتيبات العالمية الأخرى التي تأخذ بالحسبان الإنتاجية البحثية للجامعات ما يلي:

- Center for Science and Technology -
- Studies/CWTS, University of Leiden
- The bibliometry - based ranking published by the Higher Education Evaluation -and Accreditation Council of Taiwan - HEEACT [2]

كما سنحاول ذكر بعض التجارب الدولية مع انشاء تصنيفات إقليمية و دولية للجامعات أهمها:

1-التجربة الاسترالية :

أ- **التصنيف الاسترالي الخاص بالمو اقع الإلكترونية: ((4ICU) international college and university)**

وهو تصنيف عالمي استرالي، يشبه تصنيف الويب ماتريكس الإسباني، ولكن يهتم بقياس مدى شهرة المواقع الإلكترونية للجامعات التي نالت الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي من منظمات أو هيئات

[1]- الطاهر ميمون ،« **استراتيجية الجامعات الجزائرية في تحسين ترتيبها ضمن تصنيف Webometrics** »،ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي ،جامعة الشارقة ،3-5 مارس 2015 ، ص3

[2] - مؤسسة الفكر العربي ، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية** ، بيروت : مؤسسة الفكر العربي ، 2010 ، ص 44

دولية، ويعلن هذا التصنيف كل ستة أشهر، ويطلب من كل الكليات والجامعات المشاركة في التصنيف إضافة وتحديث بياناتها شهريا، ويحتوي هذا التصنيف على 9000 كلية وجامعة يتم تصنيفهم وفقا لشهرة موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت لدى 200 دولة، ويهدف هذا التصنيف إلى ترتيب الكليات والجامعات العالمية وفق شهرة وجماهرية الموقع الإلكتروني للجامعات بشكل تقريبي، ويعتمد على ثلاثة مقاييس موضوعية ومستقلة على شبكة الانترنت مستخلصة من ثلاثة محركات بحث وهي: Google, Yahoo, Alexa.

وهذه المحركات هي الأشهر على شبكة الإنترنت وتتضمن البيانات المطلوب إضافتها و تحديثها ما يلي:

- معلومات عامة عن اسم الجامعة والموقع ومعلومات الاتصال الخاصة بالجامعة.
- الاعتماد الأكاديمي الذي حصلت عليه الجامعة أو الكلية.
- الاشتراك في الاتحادات الدولية للجامعات.
- المراحل الدراسية ومجالات الدراسة للجامعة في التعليم العالي.
- معلومات أخرى عن أعضاء هيئة التدريس،الخدمات العامة، الإسكان، الحرم الجامعي، البرامج الدولية،التقييم الأكاديمي، الربحية أو عدم الربحية، طرق تسجيل الطلاب للدراسة،التعليم عن بعد،المنح الدراسية، المكتبة.[1]

ب-تصنيف الأداء البحثيHIU-RPI (High Impact Universities: Research Performance Index RPI)

تصنيف انطلق بأستراليا في 2010 لتصنيف الأداء البحثي للجامعات و أعضاء هيئة التدريس لأكثر من 1000 جامعة ومؤسسة تعليمية وما يزيد عن 5000 كلية، ويصدر التقرير على الموقع الالكتروني لأفضل 500 جامعة بالعالم من بينهم في الأداء البحثي، ويحرص التصنيف على: البساطة، الشفافية، الانصاف، ويعتمد على عنصرين أساسيين وهما: النشر العلمي والاستشهادات المرجعية، ويستند التصنيف على بيانات Scopus ، وفي إطار الاسترشاد بكل من : مؤشر G-Index ومؤشر H-Index [2]

2-التجربة الأمريكية مع التصنيفات : تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أقدم دول العالم في تجربتها مع التصنيفات العالمية والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

---

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود: **آليات أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية**، **مرجع سابق**، ص 38.

[2] - أسامة أحمد محمد عبد القادر ،« **المصفوفة الموحدة للتصنيفات العالمية للجامعات والمنطلقات الاستراتيجية لتفعيل رؤية المملكة 2030** » ، **دراسة مقدمة لمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030 بجامعة القصيم**، الرياض: كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل، يناير 2016، ص2.

جدول رقم : 09 التسلسل الزمني لأنشطة تصنيف الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية

السنة	النشاط
1890-1870	نشر التقرير السنوي للبيانات الإحصائية لتصنيف المؤسسات التعليمية من قبل اللجنة الوطنية للتعليم.
1910	إنشاء رابطة الجامعات الأمريكية للتصنيف.
1933-1910	(جيمس كاتلي) من أوائل علماء النفس الأمريكيين، وأستاذ في جامعة ولاية بنسلفانيا، ثم كولومبيا نشر في مجلة "رجال العلوم الأمريكيين" تصنيف المؤسسات على أساس عدد العلماء البارزين بالمؤسسة، ونسبة العلماء في المؤسسة إلى العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس.
1957	قام (تشيلسي مانلي) من ولاية شيكاغو بنشر 6 تصنيفات مختلفة: أفضل 10جامعات، التعليم المختلط، كليات ومعاهد الرجال، كليات ومعاهد النساء، كليات القانون، كليات الهندسة.
1959	قام (هيوارد كانيستون) من جامعة ولاية بنسلفانيا بنشر تصنيف أفضل 15 جامعة في عدد من التخصصات.
1966	قام (آلن كارتر) من المجلس الأمريكي للتعليم بنشر تقييم جودة الدراسات العليا في 106 مؤسسة جامعية.
1975-1973	قام (بلاو ومارغوليس) بإجراء تصنيف للمدارس المهنية.
1982	قيام الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم (NCSC) بتقييم بحوث وبرامج الدكتوراه في الولايات المتحدة.
1983	بداية تصنيف الجامعات.

المصدر: هاني محمد يونس موسى ، **مرجع سابق** ، ص 18

3-التجربة الروسية : وهي ممثلة بأشهر تصنيف لديها وهو :

التصنيف العالمي للجامعات (Global University Ranking)

ويشمل تغطية وتقييم وقياس لأكثر من 400 جامعة بالعالم، ويكون مدعوما من Russian Rating Agency وبتأييد من المجتمع الأكاديمي الروسي، وبالاعتماد على مجموعة من التصنيفات وهي ARWU, UEEACT,TIMES-QS and Webometrics بالإضافة إلى الاعتماد على رأي مجموعة من الخبراء والمديرين، وتصدر لسبع من المجالات الأكاديمية وهي: (الأداء الأكاديمي،الأداء البحثي، خبرات أعضاء هيئة التدريس،توافر الموارد، الأنشطة الهامة اجتماعيا للخريجين، الأنشطة الدولية، الرأي العام العالمي) ، ويثار تساؤل عن مدى موضوعية هذا التصنيف بعد أن وضع جامعة Moscow State University الروسية بالمرتبة الخامسة بأحد تقاريره، متقدمة على جامعتي Cambridge and Harvard [1]

4-التجربة اليابانية

بدأ تصنيف الجامعات في اليابان سنة 1994 ، وتقوم بهذه المهمة إحدى أبرز الصحف اليابانية وتدعى أشاهي شيمبون(Asahi Shimbun) [2]

[1] - **نفس المرجع الأنف الذكر** ، ص 4

[2] - هاني محمد يونس موسى ، **مرجع سابق** ، ص ص (18-19)

5-التجربة التايوانية: وتجسدت في التصنيف التالي:

تصنيف الأوراق العلمية HEEACT –Ranking of Scientific Papers

ويتناول الأداء البحثي للجامعات بالعالم، ويصدر عن Higher Education Evaluation and Accreditation Council of Taiwan ويغطي 500 جامعة بالعالم ويصدر ترتيب لأفضل 300 جامعة منهم في 6 فئات رئيسية وعشرة موضوعات، وتتضمن 6 فئات رئيسية وهي : الزراعة والبيئة، الطب، الهندسة والحاسب الآلي والتكنولوجيا، علوم الحياة، علوم الطبيعة، العلوم الاجتماعية، والبيانات النوعية يتم تخطيطها بمعرفة (SCI) Science Citation Index و Social Sciences Citation Index (SSCI)

يقوم نظام التصنيف هذا بتقييم أداء الأوراق العلمية ، وقد تم تصميم المؤشرات لمقارنة جودة وكمية الأوراق العلمية في كل جامعة. من خلال فحص الأداء على المدى الطويل وجهود البحث على المدى القصير ، ويتطلع إلى توفير تصنيف أكثر موضوعية كمرجع لأداء بحثي متنوع في الجامعات في جميع أنحاء العالم [1]

6-**تجربة الاتحاد الأوربي** : وقد تجسدت من خلال تصنيف **U-Multirank** وهو كالآتي :

التصنيف المتعدد للجامعات U-Multirank

هو تصنيف مستقل تم إعداده بتمويل أولي من برنامج **Erasmus +** التابع للمفوضية الأوروبية. يشرف على عمل اتحاد **U-Multirank** مجلس استشاري

كما أنه نهج متعدد الأبعاد وموجه نحو المستخدم للترتيب الدولي لمؤسسات التعليم العالي. يقارن أداء مؤسسات التعليم العالي - باختصار: الجامعات - في الأبعاد الخمسة للنشاط الجامعي: (1) التدريس والتعلم ، (2) البحث ، (3) نقل المعرفة ، (4) التوجه الدولي ، (5) الارتباط الإقليمي. تتيح أداة الويب U-Multirank إجراء مقارنات على مستوى الجامعة ككل وعلى مستوى برامج الدراسة المحددة. استنادًا إلى البيانات التجريبية ، يقارن U-Multirank المؤسسات بملفات تعريف مؤسسية متشابهة ويسمح للمستخدمين بتطوير تصنيفاتهم الشخصية عن طريق اختيار المؤشرات وفقًا لتفضيلاتهم .

بناءً على نتائج دراسة الجدوى التي تغطي 150 جامعة والتي أجريت في 2011/2010 ، قررت المفوضية الأوروبية تمويل تنفيذ .U-Multirank يتم تنفيذ هذا الطرح من قبل كونسورتيوم بقيادة البروفيسور فرانز فان فويت من مركز دراسات سياسات التعليم العالي (CHEPS) ، جامعة تفينتي في هولندا والأستاذ فرانك زيغيل من مركز التعليم العالي (CHE) في ألمانيا أيضًا كمركز لدراسات العلوم والتكنولوجيا (CWTS) من جامعة ليدن ، Fundacion CYDو .Folge 3 يتم تمويل U-Multirankمن قبل المفوضية الأوروبية ومؤسسة برتلسمان وبانكو سانتاندر. يعمل الكونسورتيوم

[1] - http://nturanking.lis.ntu.edu.tw/about/introduction تاريخ الدخول 20جانفي 2020 على الساعة 14.00

أيضًا بشكل وثيق مع مجموعة من الشركاء الوطنيين ذوي الصلة ومنظمات أصحاب المصلحة. كان ترتيب U-Multirank الأول هو إصدار 2014 ، حيث غطى أكثر من 850 مؤسسة للتعليم العالي من أكثر من 70 دولة. وقد وفر تصنيفًا على المستوى المؤسسي ككل وكذلك على مستوى مجالات الدراسة المحددة. بالنسبة للأخيرة ، تم تغطية مجالات الهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية ودراسات الأعمال والفيزياء في طبعة 2014 ليتم توسيع نطاق تغطية المؤسسات والمجالات كل عام.[1]

7-التجربة البريطانية:

بدأت التجربة البريطانية سنة 1993 عندما نشرت صحيفة Times أول قائمة تصنيفية للجامعات البريطانية، وتتولى حاليا هذه الصحيفة وملحقها الأسبوعي للتعليم العالي The Times Higher Education Supplement نشر هذه القوائم سنويا، كما تصدر صحف بريطانية أخرى مثل Times Daily Financial Telegraph , Guardians , تصنيفات أخرى للجامعات البريطانية، وتستقي جميع الصحف بياناتها من مصادر موثوقة، مثل: وكالة الإحصاء للتعليم العالي HESA ، ووكالات التمويل الوطنية، ووكالة ضمان النوعية (QAA .)[2] بالإضافة الى التصنيف التالي وهو :

تصنيف الموارد البشرية Human Resource and Labor Review(HRLR) :

مراجعة الموارد البشرية والعمل (HRLR) ، هو مؤشر وتحليل للقدرة التنافسية البشرية ، تم نشره سابقًا سنويًا في شبكة Chasecareer. في عام 2013 ، استحوذت مجموعة آسيا فيرست ميديا على قسم الأبحاث التعليمية الذي يتخذ من لندن مقراً له ، وهي الآن تخضع لعملية إعادة هيكلة مكثفة للمؤسسات والإدارات. يقع مقر HRLR الآن في هونغ كونغ ولندن ونيويورك[3].

وهو تصنيف لأفضل 300 جامعة بالعالم من حيث أداء الخريجين من تلك الجامعات، ويعتمد على مؤشرات الموارد البشرية ومراجعة العمل، وقد بدأ العمل له منذ 2004 وتميز في 2005 بينما تكون له فريق في 2007 لإصدار قوائم من اعداد الفريق، ويتم الاعتماد عليه في العديد من التصنيفات العالمية مثل ARWU وغيرها[4]

8-التجربة الألمانية: وفي ألمانيا يوجد نحو 9000 برنامج لمنح الدرجات العلمية، وكانت مجلة دير شبيجل الألمانية Der Spiegel أول من باد رت بتصنيف الجامعات الألمانية سنة 1989 ، ثم ساهمت صحف أخرى خلال التسعينات في تصنيف مؤسسات التعليم العالي، واقتصر بعضها على التصنيف طبق برنامج معين، وقد بدأ مركز تطوير التعليم العالي The Center for Higher Education Developmen في تصنيف مؤسسات التعليم العالي بعد سنتين من التحضير، وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية لفحص الخدمات والسلع التي تدعى Stiftung Watest ، ومنذ عام

---

[1] - https://www.umultirank.org/about/u-multirank/the-project/ تاريخ الدخول 21 جانفي 2020 على الساعة 14.00

[2] - هاني محمد يونس موسى ، **مرجع سابق** ، **ص ص (18-19)**

[3] - https://hrlr.wordpress.com/about-2/ تاريخ الدخول 21 جانفي 2020 على الساعة 16.00

[4] - أسامة أحمد محمد عبد القادر ، **مرجع سابق**، ص5

1999 أصبح تصنيف الجامعات ينشر بالتعاون مع مجلة دير شتيرن Der Stern الإخبارية الأسبوعية، حيث يقوم مركز تطوير التعليم العالي والمؤسسة الوطنية لفحص السلع والخدمات بالتصنيف، في حين تتولى مجلة Der Stern التسويق والتوزيع .

9-التجربة الهولندية

- تصنيف Leiden Ranking

وهو تصنيف صادر عن **Centre voor Wetenschap in Technologische Studies** بجامعة Leiden في هولندا، ويعمل التصنيف على مراعاة فروق اللغة واختلاف التخصصات الأكاديمية وأحجام الجامعات، وقد اشتمل تقرير2019 على 1000 جامعة، ويعتمد على حجم النشر العلمي وعلى الاستشهادات المرجعية للأبحاث المنشورة، ويعتمد المنشور على معايير نوعية في التصنيف الخاص بالأبحاث العلمية، وتضم المعايير والمؤشرات ما يلي:

أ- مجموعة معايير تأثير الاستشهادات المرجعية العلمية:

-متوسط درجة الاقتباس. / - متوسط تطبيع درجة الاقتباس بالمجال.

-نسبة أعلى **10%** مقارنة بأعلى الجامعات بالاقتباس بنفس المجال ومقارنة بالغير لنفس السنة والمجال.

ب-مجموعة معايير التعاون العلمي:

-التعاون العلمي للجامعة مع واحد أو أكثر من المؤسسات الأخرى.

-نسبة التعاون العلمي الدولي للجامعة.

-نسبة النشر العلمي التعاوني مع المجال الصناعي بالتعاون مع واحد أو أكثر من الشركاء الصناعيين.

-نسبة التعاون مع جهات قريبة جغرافيا / نسبة التعاون مع جهات بعيدة جغرافيا.

ويمكن اجمال المؤشرات حسبما ورد في موقع **Leiden Ranking** كما يلي :

-المنشورات (مؤشرات تعتمد على الحجم مقابل مؤشرات مستقلة عن الحجم)

-مؤشرات الأثر العلمي / مؤشرات التعاون / مؤشرات الوصول المفتوح /مؤشرات النوع

-طريقة العد / تحليل الاتجاه / فترات الاستقرار[1]

[1] - https://www.leidenranking.com/information/indicators وقصد الاستضاحة في الموضوع يمكن الاطلاع على الدراسات الآتية و الواردة في موقع التصنيف

- Waltman, L., Calero-Medina, C., Kosten, J., Noyons, E.C.M., Tijssen, R.J.W., Van Eck, N.J., Van Leeuwen, T.N., Van Raan, A.F.J., Visser, M.S., & Wouters, P. (2012). The Leiden Ranking 2011/2012: Data collection, indicators, and interpretation. *Journal of the American Society for Information Science and Technology*, *63*(12), 2419–2432. (paper, preprint)
- Waltman, L., & Van Eck, N.J. (2013a). Source normalized indicators of citation impact: An overview of different approaches and an empirical comparison. *Scientometrics*, *96*(3), 699–716. (paper, preprint)
- Waltman, L., & Van Eck, N.J. (2013b). A systematic empirical comparison of different approaches for normalizing citation impact indicators. *Journal of Informetrics*, *7*(4), 833–849. (paper, preprint)
- Ruiz-Castillo, J., & Waltman, L. (2015). Field-normalized citation impact indicators using algorithmically constructed classification systems of science. *Journal of Informetrics*, *9*(1), 102–117. (paper)

10-تجارب دولية مختلفة :

أ-تصنيف University Ranking byAcademic Performance (URAP)

هي منظمة غير ربحية تأسست في معهد المعلوماتية بجامعة الشرق الأوسط التقنية في عام 2009. أعضاء فريق URAP هم باحثون في METU يشاركون طواعية في مختبر أبحاث URAP كخدمة عامة . الهدف الرئيسي من URAP هو تطوير نظام تصنيف للجامعات العالمية على أساس مؤشرات الأداء الأكاديمي التي تعكس جودة وكمية منشوراتهم العلمية .تماشيا مع هذا الهدف ، تم إطلاق URAP سنويًا التصنيف العالمي لمؤسسات التعليم العالي منذ عام 2010 ، والتصنيفات الميدانية منذ عام 2011. وتشمل أحدث التصنيفات تصنيفات لمؤسسات التعليم العالي حول العالم إضافةلـ 61 مجالًا متخصصًا مختلفًا.

نصب تركيز نظام تصنيف **URAP** على الجودة الأكاديمية. جمعت **URAP** بيانات حول 3000 معهد للتعليم العالي (HEI) في محاولة لتصنيف هذه المنظمات حسب أدائها الأكاديمي. تعتمد الدرجة الإجمالية لكل HEI على أدائها على عدة مؤشرات موصوفة في قسم مؤشرات التصنيف. يشمل التصنيف مؤسسات التعليم العالي باستثناء المؤسسات الأكاديمية الحكومية ، على سبيل المثال الأكاديمية الصينية للعلوم والأكاديمية الروسية للعلوم ، إلخ. تمت معالجة بيانات 3000 من مؤسسات التعليم العالي وتم تسجيل 2500 منهم. وبالتالي ، يغطي URAP حوالي 12 ٪ من جميع مؤسسات التعليم العالي في العالم ، مما يجعلها واحدة من أكثر أنظمة التصنيف الجامعي شمولًا في العالم.

يتم جمع البيانات من **Web of Science** و **InCites** التي توفر قوائم لمؤسسات التعليم العالي .تم في البداية التفكير في 3000 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي التي لديها أكبر عدد من المنشورات ، وتم تصنيف 2500 منها بعد معالجة البيانات .تعتمد موثوقية الترتيب في الغالب على جودة البيانات المستخدمة .من أجل توفير بيانات موثوقة ، تم استخدام تقنيات المعالجة المسبقة وتنظيف البيانات[1] .أشار التحليل الإحصائي إلى أن البيانات الببليومترية الأولية التي تستند إليها مؤشرات هذا التصنيف لها توزيعات شديدة الانحراف .لذلك ، يتم تسجيل قيم المؤشر فوق وتحت المتوسط بشكل خطي في مجموعتين .تم إجراء نظام دلفي مع مجموعة من الخبراء لتعيين درجات الترجيح للمؤشرات .يتم توزيع النتيجة الإجمالية 600 لكل مؤشر على النحو التالي:

-المادة: 21 ٪ -إجمالي المستند: 10 ٪ -الاقتباس:21 ٪ - إجمالي تأثير المقالة:18 ٪

- إجمالي تأثير الاقتباس: 15٪ -التعاون الدولي: 15٪[2]

- Waltman, L., & Van Eck, N.J. (2015). Field-normalized citation impact indicators and the choice of an appropriate counting method. *Journal of Informetrics, 9*(4), 872–894. (paper, preprint)

[1] - https://www.urapcenter.org/ تاريخ الدخول 16جانفي 2020 على الساعة 15.00

[2] - https://www.urapcenter.org/ تاريخ الدخول 16 جانفي 2020 على الساعة 15.23

ب-مركز تصنيف الجامعات العالمية (CWUR) :

هو منظمة استشارية رائدة تقدم المشورة في مجال السياسات ، والرؤى الاستراتيجية ، والخدمات الاستشارية للحكومات والجامعات لتحسين نتائج التعليم والبحث.منذ عام 2012 ، ينشر CWUR الترتيب الأكاديمي الوحيد للجامعات العالمية الذي يقيم جودة التعليم ، وتوظيف الخريجين ، ومخرجات البحث ، والاستشهادات دون الاعتماد على الاستبيانات وتقديم البيانات الجامعية .بدأ التصنيف كمشروع في جدة بالمملكة العربية السعودية بهدف تصنيف أفضل 100 جامعة عالمية .تم الإبلاغ عنها بسرعة في جميع أنحاء العالم من قبل الجامعات ووسائل الإعلام وتم تلقي العديد من الطلبات لتوسيعها .في عام 2019 ، توسع التصنيف لإدراج أفضل **2000** جامعة من بين عشرين ألف جامعة حول العالم ، مما يجعلها أكبر تصنيف أكاديمي للجامعات العالمية و منذ عام 2016 ، يقع مركز تصنيف الجامعات العالمية في الإمارات العربية المتحدة وتستخدم **CWUR** سبعة مؤشرات موضوعية وقوية لترتيب الجامعات في العالم:

1-**جودة التعليم** : يقاس بعدد الخريجين الجامعيين الذين فازوا بجوائز وجوائز وميداليات دولية كبيرة تتعلق بحجم الجامعة **25**٪

2-**توظيف الخريجين** : يقاس بعدد الخريجين في الجامعة الذين شغلوا مناصب الرئيس التنفيذي في أكبر الشركات في العالم نسبة إلى حجم الجامعة **25**٪

3-**جودة الكلية**:تقاس بعدد الأكاديميين الذين حصلوا على جوائز وميداليات دولية كبيرة **10**٪

4-**أداء البحث**: **40** ٪ مقسمة الى العناصر التالية :

أ-مخرجات البحث ، مقيسة بإجمالي عدد الأوراق البحثية10٪

ب-منشورات عالية الجودة ، مقاسة بعدد الأوراق البحثية التي تظهر في مجلات الدرجة الأولى 10٪

ج- التأثير،يقاس بعدد الأوراق البحثية التي تظهر في المجلات ذات التأثير الكبير 10٪

د- الاستشهادات ، مقيسة بعدد الأوراق البحثية عالية الاستشهاد10٪ [1]

بالإضافة الى التصنيفات السابقة الذكر فان هناك العديد من التصنيفات المحلية و الإقليمية و العالمية منها لا يتسع المجال لذكرها بالتفصيل وانما اكتفينا بطرح أهم التصنيفات التي تلقى رواجا في البعدين الوطني و العالمي .

المبحث الثالث : التصنيفات العالمية و جدلية المعايير بين المؤيد و المعارض

على الرغم مما عرفته التصنيفات العالمية من ازدهار وتطور في السنوات الأخيرة واهتمام منقطع النظير من طرف الجامعات والحكومات، إلا أن كل ذلك لم يحل دون وجود خلاف في وجهات النظر بين مؤيد وداعم التصنيفات واطروحاتها المختلفة ،باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق المعايير

[1] -https://cwur.org/methodology/world-university-rankings.php تاريخ الدخول 17جانفي 2020 على الساعة 9.37

العالمية والوصول إلى تحقيق التميز وكسبيل لنيل المكانة، في حين يقف الطرف الآخر معارضا وناقدا لآليات التصنيف وغاياتها الخفية التي تسعى إلى فرض هيمنته وفق نموذج عالمي دون مراعاة للخصوصيات الهوياتية والوطنية، بالإضافة إلى سلبيات وانتقادات تتخلل معايير التصنيف، كل هذا الجدل سنحاول التعرف عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : التصنيفات العالمية و نظم البيانات في ظل مشروع الملامح المؤسسية العالمية

نظرا لأن الأداء في التصنيف يمكن أن يكون له تأثير في القدرة على التمويل و الشراكات ،هناك تخوف من أن تقدم الجامعات على تضخيم أدائها من أجل صعود سلم الترتيب ، وهذا مصدر قلق مشروع يتأتى عادة مع أية مخاطر عالية في أليات التقييم ،و بالتالي فالتحقق من صحة المعلومات التي توفرها " المؤسسات الخاضعة للتصنيفات " ،هو التحدي الذي يحتاج الى اهتمام عاجل من قبل أولئك الذين يستخدمون هذه المعلومات لتصنيف المؤسسات.

وفي هذا تبذل الكثير من الدول و المنظمات الحكومية و غير الحكومية منها الى توفير قاعدة بيانات و مناهج تمثل دليلا ولعل من أهمها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، اليونسكو ، أدوات مكملة و معينة في عملية الترتيب ومحاولات لرسم مقارنات دولية للتعلم و لنتائج خريجي التعليم العالي ، هذا البعد يتحدث أكثر الى قدرة المؤسسات على المساهمةفي التنمية الوطنية ، جداول الأعمال ، الوفاء الشخصي و الاجتماعي للطلاب بعد التخرج .

وبالانتقال من المستوى المؤسسي الى المستوى النظامي ،يقترح البنك الدولي منهج مرجعي لتشغيل "فحص صحي " على نظم التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ،كما هو الحال مع جميع التطبيقات المرجعية ،ويقال ان هذا النهج ليس لانشاء قائمة الفائزين و الخاسرين ، ولكن لتوفر وسيلة لأنظمة التعليم العالي الوطنية لمقارنة أنفسهم للآخرين من نفس التصميم و التصرف و السياق.[1]

أولا: تطور التصنيفات العالمية من حيث النمطية و البنية في اطار نظم البيانات

وفي هذا الاطار كتب الباحث **بيتر سكوت** تحت عنوان **"ترتيب مؤسسات التعليم العالي : انطباعات حرجة** عن تطور التصنيف من حيث نمطيتة وبنيته حيث مر بثلاث مراحل أو أجيال

1-**تصنيف الجيل الأول** : استطلاعات الرأي و القوائم حيث تم انشاء أول جداول الدوري الحقيقي في أواخر 1970 و هنا اتخذ التصنيف العالمي شكلين رئيسيين.

– الأولى كانت في الواقع نسخة من استطلاعات الرأي العام وهي محاولة لالتقاط المعرفة الضمنية حول السمعة و الصمت بتسلسل هرمي حول أداء الجامعات الموجودة بالفعل.

[1] -P.T.M. Marope, P.J. Wells and E. Hazelkorn,**Rankings and Accountability in higher Education Uses and Misuses** , Paris : the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2013, p16

– الشكل الثاني الذي اتخذته التصنيفات في الواقع كان استجابة للزيادة شفافية أدوات السياسة من مخصصات التمويل و مؤشرات تقييم الجودة.

2-تصنيف الجيل الثاني : الشفافية و المساءلة نظم المعلومات الإدارية: حيث أصبحت بيانات الجيل الأول تبدو عناصر بسيطة في التصنيف الأكثر تفصيلا الذي بدأ سنة1990 وكان السبب الرئيسي لهذا توافر البيانات الأخرى التي يبدو أنها كانت أكثر موضوعية ،هذه البيانات لا تزال مدرجة كنتائج لعمليات مراجعة النظراء ،حيث أصبحت نظم المعلومات الإدارية داخل الجامعات في ظل بدايات ثورة المعلومات و تكنولوجيا الاتصال (حجم البيانـــــات و سهولة معالجتها) ،وفي هذا تم انشاء قوائم وجداول التصنيف بناءا على البيانـــــات الوطنية و المؤسسية التي تم جمعها ،وبالتالي أصبحت المقارنات الدولية دقيقة ممكنة في ظل استيعاب البيانـــــات ونمو أدوات التخطيط و المؤشرات لقياسها.

3-**تصنيف الجيل الثالث : قياس السوق و تعزيز أدائه:** في المرحلة الثالثة و المعاصرة ،كل هذه الاتجاهات ،سياسة شفافة –الأدوات و أنظمة المساءلة ونظم المعلومات الإدارية تكثفت،ونتيجة لذلك أصبحت مصادر بيانات التصنيف أوسع نطاقا ،و ارتبطت بظاهرتان أساسيتان وهما :

الأولى هو التحول نحو اقتصاد السوق و ما يتبعه من تقييم دقيق للمعطيات و انتهاج بعض المنظمات و المستودعات الرقمية دراسات دقيقة عن البيانات و المعطيات الخاصة بالجـــامعات و المنتجات البحثية) وثانيا هي الوساطة المكثفة لصنع السياسات و الإدارة المؤسسية ،و الهوية الشخصية و البحثية للمؤسسات في تحقيق الذات نتيجة الثورة العلمية و التكنولوجيا بالإضافة الى وسائط الاتصال التي ساهمت في تدقيق البيانات مما سمح بشفافية و مساءلة أكبر و خاصة البحث العلمي حيث زادت ربحية النشر العلمي[1]

ثانيا : طومسون رويترزو منهجيتها في نظم البيانات الخاصة بالتصنيفات العالمية

و في هذا السياق يعتبر نهج **طومسون رويترز** واحد من الأنماط يهدف لخلق ملفات تعريف مفيدة للجامعات الغنية بالبيانات القوية من عدة مصادر وتغطي الجوانب المتعددة للجامعة ، والقصد من ذلك هو ترك الأمر لمستخدم الملفات الشخصية لتحديد البيانات التي يهتمون بها ،ولتوفيرالأدوات التحليلية لمساعدة المستخدم على فهم مؤشرات الأداء في سياق البيئة العـــالمية و إضافة قيمة الى البيانات ، مثل القياس لإظهار الأداء النسبي للجامعة بغض النظر عن تخصص الموضوع ،وفي هذا يتم تحويل البيانات الى معرفة علمية

1-مصادر البيانات الخاصة بطومسون رويترز المخصصة للتصنيفات

في عام 2009، أطلق طومسون رويترز مشروع الملامح المؤسسية العالمية مع هدف طويـل

[1] -Peter Scott , **Ranking higher educationinstitutions: a critical perspective** in P.T.M. Marope, P.J. Wells and E. Hazelkorn,**Op Cit** , pp (118-121)

الأجل متمثل في تصنيف 1000من منظمات التعليم العالي و البحث ، وفي هذا الإطار هناك ثلاثة مصادر رئيسية للبيانات وهي :

-نتائج استطلاع طومسون رويترز السنوي للسمعة الأكاديمية والذي يوضح مكانة السمعة للمؤسسات في الأكاديمية العالمية وتواصل اجتماعي.

- البيانات المقدمة من الجامعات نفسها على الطلاب و الموظفين و التمويل الذي يوفر سياق الجامعة ، حجم الجامعة، و على ماذا ينصب تركيزها على الموارد التي قد توفرها

-بيانات المراجع من شبكة العلوم ، و التي تبين مخرجات البحث و الأداء من حيث المقالات العلمية

كما أن هناك نوايا متعددة في التقاط ثلاثة مصادر لبيانات مختلفة وهذا من حيث ما يلي:

أولا : من المفيد أن يكون لدينا صورة شاملة للمؤسسة لفهمها بشكل أفضل لمؤشرات الأداء المختلفة في سياق بعضها البعض على سبيل المثال الفرق بين المؤسسات التي تركز بقوة على التعليم العالي بدل البحث العلمي و الموارد المتاحة.

ثانيا من خلال وجود ثلاثة أنواع مختلفة من البيانات من ثلاثة مصادر مختلفة يمكن للمرء بناء صورة أكثر دقة للأداء و تتمتع بثقة أكبر في النتائج ، ويصبح انحراف النتائج أمرا مستبعدا ،كما تشمل الاتجاهات المستقبلية للمشروع توسيع النطاق ليشمل أنواعا أخرى من المنظمات كثيفة البحث مثل مرافق البحوث الحكومية وتوسيع أنواع المحتوى الأخرى لوصف المهام المتعددة من المؤسسات المشاركة لا سيما التركيز على التفاعل في الصناعة

2-مسح السمعة الأكاديمية الخاصة بطومسون رويترز المخصصة للتصنيفات

يجري طومسون رويترز سنويا مسح على شبكة الانترنيت من الاكاديميين و الباحثين و يطلبون منهم تقديم ملاحظات حول ما يعتبرونه أفضل المؤسسات على مستوى العالم في نطاق موضوعها ،حيث تم تصميم المسح بعناية لجمع البيانات القوية قدر الإمكان ،بعض هذه الميزات تشمل :

- التمييز الواضح بين سمعة البحث و التدريس .

- مخطط تصنيف الموضوع الهرمي بحيث يمكن الأكاديميين بدقة أن تعكس تخصصهم .

-سياسة المشاركة عن طريق الدعوة فقط لمنع التلاعب بالنتائج.

-التوزيع المنظم للدعوات لتوفير توازن عادل بين الموضوعات و المناطق الجغرافية.

-ترجمة الى لغات متعددة للتغلب على التحيز في اللغة الإنجليزية[1].

-تم تطوير نظام البحث الآلي لتشجيع المشاركة في استطلاعات الرأي بحيث يضمن ادخال بيانات دقيقة خالية من الأخطاء واضافة اختصار لاسم الجامعة مثل "معهد التكنولوجيا ماساتشوستس" MIT ففي عام 2011 تم الانتهاء من المسح الثاني مع أكثر من 31000 من المجيبين (من أعضاء هيئة

[1] -SIMON M. PRATT , **THE GLOBAL INSTITUTIONAL PROFILES PROJECT A New Approach to Evaluating Academic Institutions**, in Qi Wang, Ying Cheng, Nian Cai Liu ,**Op Cit** ,pp(183,185)

التدريس او القائد المؤسسي أو الباحث) من أكثر من 130 دولة و هذا دليل واضح على سلطة هذا المورد الممتاز

3-جمع البيانات من المؤسسات المشاركة مع طومسون رويترز:

بالعمل مباشرة مع المؤسسات المشاركة ، تصدر بيانات واقعية عن أنشطتها وقد بذل طومسون رويترز جهودا كبيرة لجمع بيانات عالية الجودة ،قابلة للمقارنة دوليا مع الحفاظ على عبء العمل للمؤسسات المشاركة الى الحد الأدنى باستخدام مصادر البيانات و وكالات الإحصاء الخاصة بالتعليم العالي ، كما أن هناك هيكل دعم قوي لمساعدة الجامعات المشاركة على تقديم بيانات دقيقة ،يتضمن ذلك وثائق مفصلة ودروس تعليمية و ندوات عبر الانترنت ،كما يوجد فريق من محرري البيانات المخصصين ،استنادا الى المنطقة ، بما في ذلك دعم اللغة المحلية عند توفرها و يطلب من الجامعات تقديم بيانات تفصيلية في مجال الموضوع و بياناتها ،وهذا يسهل المقارنات ذات الصلة بين البيانات ،وتشمل البيانات المقدمة من المؤسسة ،على سبيل المثال لا الحصر

-عدد أعضاء هيئةالتدريس

-أعداد الطلاب في مختلف مستويات التعليم

-معلومات التمويل و معلومات التنوع الدولي ،فكان التحدي الأكبر هو الحصول على موافقة الجامعات للمشاركة ،وتحقق ذلك من خلال وسائل الاعلام و المؤتمرات الأكاديمية و الاتصال المباشر ....لشرح المشاركة مع الجامعات

4- بيانات المراجع لطومسون رويترز

يعتمد المكون الثالث للبيانات ،البيانات البليومترية ،على المنشورات التي تم تأليفها من قبل الأكاديميين و الباحثين في المؤسسة ، يتم الحصول على البيانات والتي تعتبر من المعايير الذهبية من قبل الكثيرين ، طومسون رويترز ،شبكة العلوم ،هيئات التقييم على الصعيد العالمي لكل مؤسسة ، التوحيد المفصل لمتغيرات الاسم المؤسسي

أجريت للتأكد من أن جميع أوراقهم يتم التقاطها من مجموعة واسعة من البيانات ليتم انتاج كل مؤسسة مثل :عدد الأوراق وعدد الاستشهادات ،تـــــأثير الاقتباس (اوالاستشهادات لكل ورقة) و نسبة الأوراق التي تحتوي على مؤلف دولي جماعي ، البيانات لكل مجال من المجالات المستخدمة[1]

5-تحليل البيانات الخاصة

البيانات الواقعية بمفردها مورد ثمين ،لكن يمكن للمرء أيضا أداء العديد منها ،تحليلات لتحويل البيانات اى معرفة علمية عن المؤسسات حيث هناك عدة طرق مختلفة يتم استخدامها:

[1] -SIMON M. PRATT,**OP CIT**, pp(185-186)

- **مؤشر مركب:** يتم إنشاء مؤشرات للتغلب على اعتمادهم على الحجم ،على سبيل المثال بدلا من النظر في العدد الإجمالي للأوراق التي تنتجها مؤسسة ننظر الى عدد الأوراق لكل عضو هيئة تدريس ،هذا يعطينا مؤشرا على إنتاجية المؤسسة بغض النظر عن الحجم

من الممكن أيضا تطوير مؤشرات تجمع البيانات من مصدرين مختلفين ،على سبيل المثال ،عدد الأوراق لكل وحدة من التمويل البحثي يعتبر مؤشر الإخراج /الإدخال وقد يكون مؤشرا على مدى كفاءة المؤسسة في اجراء البحوث، هذه الأنواع من المؤشرات هي مركبة ومهمة في بناء مشروع التصنيف

-**القياس :** مجال مهم آخر هو مجال القياس للتغلب على الاختلافات الكامنة في الأداء عبر مجالات الموضوع ،على سبيل المثال ،هناك فرق كبير في الإنتاجية ،كما تم قياسها من خلال أوراق لكل عضو هيئة تدريس ،بين العلوم الاجتماعية و التقنية

مما سبق يتبين أن طومسون رويترز في فترة قصيرة من الزمان ،ولد بيانات قوية المصدر مع مؤشرات متعددة لجميع أنواع التقييم ،فالملامح المؤسسية العالمية تساعد على دفع فهم جديد للأداء المؤسسي عبر الحدود الدولية ،كما يكسب المجتمع فهم أفضل للعلاقة بين المؤشرات و الأداء مع مجموعة من المؤشرات المستخدمة في المؤسسات العالمية ومن المتوقع أن ينمو و يتطور مشروع الملامح حتى نتمكن من الحصول على صورة كاملة للأداء المؤسسي والبحثي و القيمة التي تزود الجامعات [1]

ثالثا: الاتحاد الأوربي و نظم البيانات

وفي إطار تحقيق التقدم في التصنيفات العالمية ، قامت الجمعية الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي، بدعم من الهيئة الأوروبية، بنشر معايير و أدلة ضمان الجودة في مجال التعليم العالي الأوروبي، متوجه إلى ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وضمان الجودة الخارجية، وهيئات ضمان الجودة الخارجية، وقد تضمن الملف توصيات التوجه المستقبلي لضمان الجودة في المنطقة، وأعلنت أن تقدم المقترحات قصد المزيد من الشفافية و تجاوز التقصير و توفير المعلومات عن التعليم العالي للطلاب وللمجتمع بوجه عام، ثم إنها تعترف بمؤسسات التعليم العالي وتمنحها المصداقية والفرص التي تسمح لها بالتوجه نحو ضمان الجودة في بيئة تشهد المزيد من التنافس والشك، وفيما يتعلق بهيئات ضمان الجودة، تعمل المقترحات على تعزيز مواصفاتها ومصداقيتها، وتتيح لها تواصلا أوفر مع جمعيتها الحرفية الأوروبية الأوسع[2].

وفي هذا ترى بأنه يجب إعطاء المزيد من التفاصيل عما تم تحقيقه، إذ يبدو أن الحلول الأكثر قابلية للممارسة هي التي ستسود في السياق الأوروبي المتماسك، ذي الهدف المحلي المتفق عليه.

---

[1] - **Ibid** , pp (187-195)

[2] - لي دون، ميتشل والاس، **التعليم في مجال التعليم العالي العابر للحدود**، الرياض ، مكتبة العبيكان، ص 294

إن المنطقة الآسيوية هي مستورد ومصدر رئيس للتعليم العابر الحدود، ومن وجهة نظر تعليمية، فإن التطوير المهم الذي طرأ هو القيام بإنشاء شبكة الجودة الباسيفيكية-الآسيوية (APQN) بوصفها شبكة بديلة عن الشبكة العالمية لوكالات ضمان جودة التعليم العالي(INQAAHE) ، وقد كان على لجان المشروع العمل على ستة محاور أولية:

1-جمع مؤشرات الجودة.

2-جمع المعلومات وتوزيعها على هيئات ضمان الجودة في المنطقة.

3-جمع المعلومات عن أطر المؤهلات الوطنية.

4-تيسير التدريب المحلي وورشات العمل المحلية.

5-ضمان جودة التعليم عن بعد.

6-استبدال الموظفين وتجديدهم في هيئات ضمان الجودة [1] وكل هذا الجهد يندرج في اطار جمع البيانات لتصبح بمثابة قواعد أساسية ومهمة في تحديد التصنيفات العالمية.

رابعا : مصادربيانات متنوعة في خدمة التصنيفات العالمية

كما توجد في هذا السياق مجموعة من مصادر البيانات الأساسية و المهمة في عمليات التصنيف التي يتم اللجوء اليها من طرف الوكالات و الجهات المنظمة لعمليات التصنيف و نجد منها على سبيل الذكر لا الحصر مايلي :

قواعد البيانات الدولية :

وفي هذا الاطار نجد مجموعة من قواعد البيانات الدولية و التي نجد منها :

-**Scopus** de l'éditeur commercial Elsevier (http://www.scopus.com/),

-**Web of Science** (http://www.webofknowledge.com/)

-**Highly Cited Researchers**(http://highlycited.com/) de Thomson Reuters,

-bases de brevets comme **Patstat** del'Office européen des brevets (https://data.epo.org/expert-services/start.html),

-registre des **prix Nobel** (http://nobelprize.org)

محركات البحث العامة و الخاصة

-Google, Yahoo, Live Search ou Exalead /-Google Scholar (http://scholar.google.com)

مو اقع وأدوات التحليل الخاصة : -**Majestic**(https://fr.majestic.com / -**Ahrefs** (https://ahrefs.com/),

المطلب الثاني : التصنيفات العالمية للجامعات كسبيل لنيل المكانة

في حديث الباحث **Ulrich Teichler** عن تأخر وصول ترتيب التصنيف في أوروبا من خلال كتاب [2] صدر من قبل اثنين من الباحثين الأوروبيين في التعليم العالي(Kehm و Stensaker) جرا التصنيف الجامعي حيث يقول " يمكن قراءة ما يلي:"تعتبر تصنيفات الجامعات ظاهرة جديدة نسبيًا في

[1] لي دون، ميتشل والاس، مرجع سابق ، ص 295.

[2] Kehm, B. M., & Stensaker, B. (Eds.).. **University rankings, diversity and the landscape of higher education**. Rotterdam: Sense Publishers. 2009

التعليم العالي على الرغم من أنها ممارسة راسخة في الولايات المتحدة ، إلا أنها خلال العقد الماضي فقط حاولت تحليل الأداء الجامعي لديها لبقية العالم ،وأننا رأينا أيضًا تصنيفات عالمية تظهر - تصنيفات تحاول قياس أداء الجامعة خارج الحدود الوطنية. لا عجب أن هذا الاتجاه يرافقه اهتمام متزايد بدراسة التصنيفات في جميع أنحاء العالم ... "يعكس هذا النص حقيقة أن الاختلافات الموجودة في "الجودة" "السمعة" و "الأداء" ، وما إلى ذلك بين الجامعات داخل كل بلد لم يفعل ذلك.

و تم اعتبارها قضية مهمة للغاية في العديد من الدول الأوروبية حتى وقت قريب ،لا سيما من ناحية الاختلافات العمودية بين الجامعات بحيث كان ينظر إلى الدول الأوروبية على أنها صغيرة جدًا لدرجة أنها لم تكن ذات صلة كبيرة لأولئك الذين يعتزمون التسجيل (على سبيل المثال ، في ألمانيا وهولندا) ، حيث للسياسةصناع الإشراف وتمويل التعليم العالي ، أو لأصحاب العمل كتجنيدالخريجين.

و من ناحية أخرى تم النظر في الاختلافات العمودية ، على سبيل المثال في بعض الدول الأوروبية (مثل المملكة المتحدة أو فرنسا ، خاصةبالنسبة إلى المدارس الكبرى) أو فيما يتعلق ببعض الأغراض (مثل البحث ،التعاون بين الجامعة والصناعة أو التوظيف للأكاديميين) في البلدان ذات التسلسل الهرمي للسمعة الثابتة.

وفي تحليل تطور نظم التعليم العالي ، نجد بأن الاختلافات "الرأسية" بين "الجودة" و "السمعة" بينها بدأت الجامعات والإدارات الفردية للعب دور واضح في أوروبا في1980 ، والاهتمام بهذه الظاهرة زاد باستمرار بعد ذلك في بداية التسعينات فقط عندما أصبحت التصنيفات العالمية مسألة شائعة النقاش في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ، و أصبح التصنيف بحق "قوة" في جميع أنحاء أوروبا. وهذا يدل على كيفية تغير المعرفة في التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ، حتى بين الخبراء ،بتشكل تغيير "الوعي بالمشكلة" أو "المضامين والنماذج الحديثة " في التعليم العالي.[1]

قد يعتقد المرء أن المنافسة تستدعي من الجامعات القيام بثبات كفاية التعليم لديها وتطويرها بوجه مستمر، ولكن القضية ليست على هذا النحو، فبدلا من ذلك تعزز المنافسة أهمية المكانة التي بدورها أصبحت مرتبطة بالإنجاز في مجال البحوث العلمية، إن قياس الأداء البحثي يعد أسهل من قياس الأداء التعليمي، ثم إن القيام بالأبحاث يتوافق، وبوجه كبير، مع أهداف الجامعة التقليدية، وتصبح المكانة مع الوقت هي الحكم الرئيس لمدى القوة في السوق.قام الباحثون في **مؤسسة Rand**، وهي مؤسسة غير ربحية امتازت بقدرتها التحليلية في مجال البحث والتطوير، بتثبيت الدور المهيمن للمكانة، فقد التقوا بالإداريين وبالطلاب، وبالهيئة التدريسية وذلك في 26 كلية وجامعة منتشرة في مختلف الأقاليم، وقام الباحثون بعد مراجعة البيانات، بتصنيف المؤسسات التعليمية كل بحسب وضعها من حيث المكانة.

[1] - Teichler Ulrich ,**Social contexts and systemic consequence of university rankings: A metaanalysis of the ranking literature**. In J. C. Shin, R. K. Toutkoushian, & U. Teichler (Eds.),**University rankings: Theoretical basis, methodology and impacts on global higher education**. .Dordrecht: Springer Science and Business Media, 2011 , p p(55-56)

أولا : تصنيف المؤسسات التعليمية حسب المكانة وفق مؤسسة Rand

1-كليات قائمة على المكانة المرموقة: تسعى المؤسسات للحفاظ على مستوى عال من المكانة أو تعزيزها وقوة السوق التي تسايرها، فتلك المؤسسات تعرف نفسها على أساس القيم الأكاديمية لا احتياجات السوق، ثم إنها تستغل قوتها في السوق لتحقيق التقدم في المعرفة والبحوث العلمية وهي تدفع مرتبات عالية، وترفع من جودة الحياة الجامعية.

2-كليات تسعى لنيل المكانة: ليست هذه الجامعات ذات مكانة مرموقة في الوقت الحالي، ولكنها تسعى لتكون كذلك، فهي تقوم إلى حد كبير باستثمار الأنشطة التي تعتقد أنها ستمنحها تلك المكانة، فغالبا ما يقوم الاستثمار على تعزيز الأنشطة المتعلقة بالبحوث العلمية والرياضة، الأمر الذي سيزيد التميز العلمي وربما تأتي هذه الاستثمارات عل حساب الأولويات الأخرى مثل دفع المرتبات (ماعدا مرتبات الباحثين) وجودة الحياة التعليمية.

3-كليات تركز على السمعة: هذه الجامعات ليست ذات مكانة مرموقة ولا تسعى لأن تكون كذلك إنها تقوم على تلبية مطالب الزبائن المحددة وعلى تأسيس سمعة لها أساسها الزبون، إن هذه المؤسسات قد تبنت السوق وهي تبذل أقصى جهدها لأن تعمل بالطريقة الأمثل التي تساير شروط السوق.

وصف الباحثون في **Rand** النماذج الجامعية الثلاثة بطرق ترتبط إلى حد بعيد بالوصف الذي طرحه **ويليام ف،ماسي**:

1-الجامعات القائمة على المكانة: تميل الجامعات للاهتمام بالمظهر الداخلي، فهي مهتمة بما هي عليه، وبقيمتها، وما تملك من أجل الموارد البشرية والمالية والمادية، كما تقوم الهيئة التدريسية والقيم الأكاديمية التقليدية بالتأثير على القرارات في تلك الجامعات.

2-الجامعات الساعية لنيل المكانة: تمتلك هذه الجامعات صفات متشابهة إلا فيما يختص بقبولها بالرضا المتأخر وتمتعها بإدارة قوية قادرة على دفع الجامعة نحو أهدافها.

3-الجامعات التي تركز على السمعة: تهتم هذه الجامعات بالمظهر الخارجي، فهم مسيرون بفعل الزبائن أكثر من كونهم مسيرين بفعل الهيئة التدريسية، وهم يملكون عادة إدارة قوية ويقيسون أنفسهم بحسب النتائج التي يرى الزبائن أنها قيمة.

لم يكن نموذج **Rand** للجامعات، الذي تضمن ستا وعشرين جامعة، كافيا لتقدير حجم النماذج الثلاثة، وعلى كل حال، فقد قامت مؤسسة البحث المتعلق بالتعليم العالي في جامعة "بنسلفانيا" باستخدام البيانات الكمية على عينة مؤلفة من **120** جامعة لتقسيم السوق، ويختلف التقسيم عن خطة مؤسسة **Rand** ولكن البيانات قد سمحت باستنتاج أن نحو نصف الجامعات

الأمريكية، والذين يمثلون ثلاثة أرباع الالتزام المالي بأجمعه للتعليم العالي، يستمتعون بالمكانة أو يسعون لنيلها.[1]

يقول الباحثون في **Rand** إن التضحيات المطلوبة لتحقيق المكانة قد لا تأتي أكلها في ظل أجواء السوق الحالية، وأن ما استطاعت **"ستانفورد** " القيام به في الخمسينات، وقبل نضوج سوق الرعاية المالية للأبحاث، هو الآن أمر يفوق قدرة معظم الجامعات، وفيما يخص الجامعات العادية، غير النخبوية، فإن قيامها بالسعي وراء المكانة يعني محاولتها إرغام النموذج التقليدي للجامعة على التلاؤم مع مهمة تعليمية معممة أو محاولة الهروب من ذلك التعميم، يمكن للجامعات، التي تمكنت من تحقيق المكانة استخدام تلك المكانة كدرع يحميها من المساءلة عن جودة التعليم، والحقيقة هي أن هاتين الإستراتيجيتين ليستا مفيدتين من الناحية الاجتماعية على المدى الطويل.

قدمت سيطرة قوى السوق أيضا تغييرا جوهريا في كيفية نظر الحكومات إلى الجامعات الحكومية، فالحكومات وبوجه تقليدي قد قامت بدعم جامعاتها وحمايتها على تقدير أنها مصادر قيمة للتعليم والأبحاث والخدمات العامة، أما الآن فقد أصبح هذا الدور هو تقديم الخدمات الأساسية للأشخاص الموجودين في الجامعة وذلك بأقل التكاليف الممكنة المتعلقة بالجودة، وقد أصبح النظر إلى أساتذة الجامعة مثل الأطباء، على أنهم قد فقدوا بريقهم كأوصياء ولكنهم تألقوا في مجال تقديم الخدمات، تلك الخدمات التي يتطلب تقديمها درجة عالية من التدريب والمهنية، ومع ذلك فهي تبقى خدمات.

بدأ الحوار المتعمق عن قيم الجامعة التقليدية يلقى آذانا صماء، وبرغم أن معظم الحكومات اعترفت بخطورة الإدارة المصغرة فإنها تصر الآن على الحصول على القيمة مقابل المال، وقد لاقت الشكاوى المتعلقة بكون مبادرات المسؤولية تستوجب تسوية على حساب القيم الأكاديمية التحذير الآتي: " التكيف أو المعاناة من النتائج" وقد أصبح النظر إلى التكيف يجري بوجه متزايد على أنه إعادة لبناء جوهر الكفاية الأكاديمية في التعليم.[2]

ثانيا : السعي وراء السمعة Prestige

يزعم كتاب صدر في العام 2002 بعنوان السعي وراء السمعة أنه يتبني منظور "صناعة" للتعليم العالي الأمريكي، ويفحص "كيف تخدم المؤسسات الزبائن "، ويركز على الفائدة التنافسية التي تنشدها الكليات والجامعات في البحث عن زبائنها، وتعرف السمعة والمقام "كأرصدة تسمح لمؤسسات التعليم العالي بأن توصل للزبائن معلومات دون ثمن"، إن المقام معرف بشكل أكثر غموضا على أنه سمات مؤسسة قامت بعمل جيد في مدة طويلة من الوقت"، وتذكر يو.إس.نيوز آند وورلد ريبورت، على أي حال، باعتبارها مصدرا لمعرفة "المقام"، بالرغم من أن المتغير الرئيس في وضع

[1] - لي دون، ميتشل والاس، مرجع سابق، ص 295.

[2] ويليا ف. ماسي ، مرجع سابق، ص 41.

المرتبة وتعيين ذاك هو "السمعة"، وتميل الاختلافات في التعريف إلى أن تكون دائرية (السمعة هي عنصر من المقام) ودون سند مفهومي واضح، ولسنا متأثرين بقوة بهذا الفرق بين السمعة والمقام، إن أحد الإسهامات المفيدة لهذا العمل –على أي حال- هو اقتراح بأن تصنيف كارنيجي للكليات والجامعات – والذي كان الهدف الرئيس منه هو التصنيف الوصفي- صار تصنيفا "تقويميا" وسيجد القراء المهتمون بنظام التصنيف هذا أن أنظمة تصنيف 1994- 2000 أكثر من مهمة.

إن أحد العوامل التي تشجع على ترجمة نظام تصنيف كارنيجي من أداة وصفية إلى تقييمية، ويشجع عقلية السوق في التعليم العالي الأمريكي هو أن الكليات والجامعات تبحث عن المقام والمكانة، و أننا نقبل نماذج محدودة من التفوق والنجاح.

إن لكلية المجتمع وهي ابتكار متميز للتعليم العالي الأمريكي، ومهمة معرفية معترف بها جيدا تحترمها الجامعة والمجتمع، بالرغم من أن "سمعة" كلية المجتمع، ستكون محلية أكثر مما هي قومية.(هذا هو الفرق بين السمعة والمقام).

إن نموذج النجاح الثاني هو كلية الفنون العقلية (الحرة)، التي ينظر إليها باعتبارها حيزا بحجم متواضع يقدم صلة وثيقة بين الهيئة التدريسية والطلاب ويشدد على التعلم في الفنون العقلية، وبالرغم من أن كثيرا من كليات الفنون العقلية لدينا خاصة، فإن عددا من المؤسسات العامة عانقت تلك المهمة الثمينة ولكن المحدودة، حين يواجهنا انحدار في التسجيل وضغط مالي، لن يفاجئنا العثور على كليات كهذه مهتمة أكثر بفوائد السوق الواضحة لبرامج العمل، و إعداد المعلم، والتمريض، وعلم الحاسوب، إدارة الرعاية الصحية، وفي حالات كثيرة، يمكن العثور على دراسات مهنية كهذه بعيدا عن الجامعة الرئيسة في مناطق مدينية أكثر فائدة، وغالبا ما سيكون هناك القليل من الأدلة بأن الجامعة، إذا كان لديها تراث ديني، هي مهتمة بالقدر نفسه بجعل ذلك التراث الديني والإيماني واضحا في تلك البرامج الجديدة "المستندة إلى السوق"، و "المدفوعة من الزبون"، إن أحد أكثر التطورات الفجائية وغير المبهجة دوما، هو انتقال كلية الفنون العقلية إلى دراسات الدكتوراه، إن النموذج المشهور السائد هو البدء بمنح دكتور التعليم شهادة في القيادة التعليمية، وهناك سؤال يتم تجاهله دوما ولكنه قد يكون غير مربح وهو إذا كانت مؤهلات و أبحاث الهيئة التدريسية، ومحتوى المنهاج، والمعايير الأكاديمية (بحث رئيس بدلا من أطروحة؟) تعد جهودا كهذه مغامرة في التفوق[1].

إن نموذج النجاح الثالث، يتم التركيز عليه أكثر في نظام تصنيف كارنيجي هو جامعة الأبحاث،وهي جامعة ضخمة مانحة للدكتوراه تُخرج باحثين معترفا بهم على الصعيد القومي والدولي، وبرامج أبحاث موسعة وممولة من خارج الجامعة، وبرامج دكتوراه ذات تنوع واسع، يتجلى

[1] -إي جريدي بوج، كيمبرلي بنجهام هول: الجودة والمسؤولية في التعليم العالي – تحسين السياسة وتطوير الأداء-مكتبة العربان، السعودية 2012، ص 376.

–على ما يبدو-قمة في طموح التعليم العالي، إن انتقال مؤسسة من تقديم شهادات الماجستير إلى شهادة دكتوراه هو سبب للاحتفال "وصول " لحظة ما، قمة المكانة.

وتميل هذه النماذج إلى ترك عدد جيد من المؤسسات الرائعة لكن المشوشة في أنحاء البلاد، وهي في غالب الأحيان جامعات ولايات تعد غالبا في حالة دائمة من البدايات الأكاديمية، لأنها لا تعرف كيف تصنع التميز من مهمة وتسجيل محدودين، ويمكن أن يكون مكانها في الضواحي وهكذا تبدو شيئا مثل كلية المجتمع، كما هي بالفعل، وتنمح إجازات ودرجات ماجستير، يمكن أن تشارك في برامج مشتركة للدكتوراه مع جامعات أبحاث أخرى (تصنيف كارنيجي 1994) وبرامج للدكتوراه الشاملة (**تصنيف كارنيجي 2000**) وهكذا تبدو شيئا ما كالجامعات، كما هي في الواقع، و إذا ما سلمنا بترتيب الأهمية غير الملائم وغير المحظوظ للمقام والمكانة، الذي يمكن أن يعزوه الأمريكيون إلى ترتيب الأهمية الملح الذي وصف لتوه، يمكن أن تتعرض هذه الجامعات لمشكلات تتعلق بصورتها وتكون غير قادرة على إنجاز إحساس بالهوية أو المتعة، وسيرى بعضهم برامج رياضيةموسعة (خاصة كرة القدم) ومجالات موسعة وملاعب كمفتاح لمقام ومكانة معززة، وسيرى آخرون تغير الاسم من اسم "دال على اتجاه" مثلا، جامعة رتشلاند الشمالية – إلى اسم بمظهر تراثي أكثر تشريفا- مثلا جامعة رتشلاند كعلاج لمرض أو مشكلة المكانة، إن دعوة العملقة في الشهادات والرياضة هي إغواء لا يمكن أن يقاومه سوى رؤساء الجامعات و أكثر الكليات قوة.[1]

المطلب الثالث : الجودة البحثية و التصنيف الدولي للجامعات

أولا :تداعيات الجودة البحثية على التصنيفات العالمية :أية علاقة ؟

ترتبط التصنيفات الأكاديمية للجامعات ارتباطا وثيقا ، بالجودة ،فالفئة المستهدفة سواء كان الطلبة الموشكون على الالتحاق بالجامعة ، أو أولياء أمورهم ،أو وزارة التربية و التعليم العـــــالي أو الحكومة عموما ،أو الجهات المشغلة تريد التعرف على الجامعات المتميزة و الجامعـات المتوسطة و الجامعات الضعيفة وهذا ماتعكسه التصنيفات الأكاديمية العالمية ومن أجل جعل عملية التصنيف الجامعات تعكس الجودة بموضوعية ودقة ،يوصى ب:

-أن يتوافر في المؤشرات صفات الموضوعية و الصدق و الثبات و القابلية للمقارنة.

-أن تتناول المؤشرات المدخلات و العمليات و المخرجات.

- استخدام إجراءات معيارية لجمع و تخزين وتحليل و عرض المعلومات. [2]

ان لمفهوم الجودة تداعيات في تطبيقات التصنيفات الدولي للجامعات ولعل أهمها :

-الزبون هو الطالب كمتلقي للمعرفة و الخدمة و المؤسسات الاقتصادية و الخدمية أو غيرها مستخدمين لمخرجات الجامعة ، و المجتمع مستفيدا من الخدمة.

---

[1]- نفس المرجع الانف الذكر، ص 376. .

[2] - ميمون لطاهر عيسى ، مرجع سابق، ص ص (37،38)

-تقود الجودة في ممارستها و تطبيقاتها الى تطوير التكوينات التنظيمية الجامعية و ممارسات العمل الجامعي و طرح قيم جديدة في العلاقة بين الأطراف .

-تمثل الجودة خيارا لا بديل عنه في إمكانية استمرار و نمو الجامعات في ظل التنافسية و استحقاقاتها ،كما تعد الجودة ،قوة دافعة و محركة للأداء الاستراتيجي للجامعة.

-ان ضمان ممارسات و تطبيقات الجودة تتطلب نظاما عناصره معايير قياس و ضبط العمليات الجامعية و الاكاديمية ،كما تعد المقارنة المرجعية منهجا للتطوير و التحسين و الجودة ،وبالتالي فإن مناهج تصنيف الجامعات تقع على نفس المحور بالضرورة.

ان قراءة منهجية لعناصر الجودة و نظمها ، نجدها تلتقي في أساليبها و طرائقها و ممارساتها و قبل ذلك في فلسفتها مع منهج التصنيف الدولي للجامعات و بعبارة أخرى يمكن القول أن تدرج الجامعات في قوائم التصنيف يتم وفقا لمستوى جودتها ،وهذا ماقاد لظهور مؤسسات عالمية متخصصة لضبط الجودة و التميز لمدخلات النظام الجامعي على المستوى العالمي ،الإقليمي ، النطاق الوطني ،والمهم الإشارة هنا الى أن أيا من نظم التصنيف الدولية تستحضر مضمون الجودة و معاييرها و مؤشراتها في صياغة أهدافها رغم اختلاف طرقها و أساليبها في القياس و التقييم.[1]

وفي إطار دراسة العلاقة بين الجودة و التصنيفات اقترح كل من **كاميرون وويتن** -في مقال لهما تحت عنوان الفعالية و الجودة التنظيمية الجيل الثاني – مقارنة بين الترتيب وضمان الجودة لأن ضمان الجودة في الطرف الأخر من الترتيب من حيث تحسين الجودة.

- **الإطار الزمني** : ضمان الجودة هو تقييم طولي ، بينما التصنيف هوحدث سنوي. لضمان الجودة تأثير أكبر على التغيرات الطولية ،بينما يركز الترتيب على التغيير قصير المدى. في الواقع التغييرات المؤسسيةليس على المدى القصير ، على الرغم من أن الترتيب يظهر كيف تغيرت التصنيفات المؤسسيةمقارنة بالعام السابق.
- **مستوى التحليل** : يركز ضمان الجودة على هيكل متعدد المستويات من المؤسسات والفعالية المؤسسية ، بينما يركز الترتيب بشكل أساسي على التصنيفات الإجمالية. وفي هذا يعتبر ضمان الجودة برنامج و جودة مؤسسية بشكل عام ،بينما ، يهتم الأكاديميون بترتيب برامجهم أكثر من اهتمامهم العام للترتيب المؤسسي. وهكذا ، فإن المسؤولين المؤسسيين مهتمون بالترتيب العام ، بينما يهتم الأكاديميون بالتقييم على مستوى البرنامج.
- **الدائرة الرئيسية** : ضمان الجودة يؤكد على وجهات نظر من أعلى المؤسسات التعليمية ، بينما يركز الترتيب على وجهات نظر من وسائل الإعلام ،الطلاب وأولياء الأمور والجمهور العام

[1] - بسمان الفيصل ،التصنيفات الدولية للجامعات و موقف الجامعات العربية ،المجلة السعودية للتعليم العالي ، مرجع سابق،ص ص (20-21)

- **مجال النشاط** : ضمان الجودة يسمح بزيادة وزن جودة التدريس ، في حين أن الترتيب ، وخاصة التصنيف الدولي ، يركز على إنتاجية البحث . ومع ذلك ، فإن الفرق لا ينطبق بشكل عام على المستوى الترتيب المحلي لأن العديد من التصنيفات المحلية تثقل الوزن أيضًا
- **الغرض من التقييم** : يسعى ضمان الجودة إلى تعزيز الجودة المؤسسية ،بينما يهتم الترتيب بشكل رئيسي بالمواقع النسبية بين مقارنةالمؤسسات. وبالتالي ، فإن ضمان الجودة أكثر اهتمامًا بالمعايير والأفضل للممارسات ، بينما يهتم الترتيب التموضع في درجة الترتيب فقط
- **نوع البيانات** : يعتمد ضمان الجودة على النوعية والكمية للبيانات ، بينما يعتمد التصنيف بشكل أساسي على البيانات الكمية باستثناء بعض التصنيفات التي تحاول ادراج معيار جودة البيانات
- **مرجع الحكم** : يستخدم ضمان الجودة معايير دقيقة و مضبوطة في كثير من الحالات ، بينما التصنيف يثير جدل من حيث المعايير المتبناة. وبالتالي فإن ضمان الجودة قادر على تحسين جودة المؤسسات ، في حين أن الترتيب قد لايحدث أثرا بنيويا وهيكليا داخل المؤسسة التعليمية بالضرورة[1]

الجدول رقم : 10 المقارنات بين ضمان الجودة والترتيب و المحاسبة

المميزات	ضمان الجودة	تصنيف/ترتيب	المساءلة/محاسبة
الأهداف أصحاب المصلحة	تحسين الجودةالحكومة/مؤسسات التعليم العالي/وكالة	تقديم المعلومات الاعلام/البحث /معهد	المحاسبة المالية الحكومة/التمويل /وكالة
إجراءات	الاعتماد الاكاديمي /تقييم الجودة/ تدقيق الجودة / مراجعة البرنامج /الترخيص	الترتيب حسب المؤسسة /الترتيب حسب المنطقةأوالتخصصات	تقرير أداء /تمويل الأداء الميز انية
المؤشرات	التدريس/البحث / الخدمات	بحث/تدريس/سمعة/تدويل	التدريس/البحث /الخدمات
مصادر البيانات	بيانات على الصعيد الوطني /مراجعة/مسح نظير	بيانات على الصعيد الوطني /مراجعة/مسح نظير	بيانات على الصعيد الوطني
الارتباط بـ: حكومة/سياسات	الوضع القانوني للمؤسسة/المساعدات المالية /تمويل البحوث/التمويل التشغيلي	عدم ارتباط/ بعض البلدان النامية ترتبط مع سياسات دولية	ربط أوعدم ربط مع التمويل
الزبائن	مؤسسات التعليم العالي/الحكومة	أولياء الأمور و الطلاب /مؤسسات التعليم العالي /حكومة/مؤسسات اقتصادية	حكومة

Source : Jung Cheol Shin, **Op cit**, p26

ثانيا : التصنيفات العالمية للجامعات بين الحتمية و الاختيار

وفي هذا الإطار يرى الأستاذ "**فليب ألتباخ**"*Philip Altback في حتمية التصنيف ،انه لولا وجود التصنيفات لاخترعناها، لان التصنيفات نتيجة حتمية للتوسع والتنافس التجاري بين مؤسسات التعليم العالي حول العالم ،فالمستهلكون المتوقعون (الطلاب وعائلاتهم) يرغبون في

[1] - Jung Cheol Shin, Organizational Effectiveness and University Rankings in Jung Cheol Shin and Others , **University Rankings Theoretical Basis, Methodology and Impacts on Global Higher Education**.New York :Springer,2011,pp(24-25)

* – الأستاذ فليب ألتباخ أستاذ التعليم العالي ومدير مركز التعليم العالي الدولي في كلية بوسطن بأمريكا.

التعرف على أكثر الجامعات صلة وفائدة أكاديميا وماديا، ومن هنا تقدم تلك التصنيفات بعض الإجابات عن هذه الرغبات، فقد نتج عن توسع التعليم العالي مؤسسات و خيارات تعليمية متنوعة و معقدة ،ولذا فليس من المستغرب أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية –الدولة التي تصدرت قائمة المتمرسين في توسع التعليم العالي- أول من اهتم بالتصنيفات بوصفها طريقة للانتقاء بين عديد من الخيارات الجامعية ،كما قدمت التصنيفات للكليات و الجامعات طريقة سهلة للمقارنة مع مثيلاتها على الرغم مما يشوبها من النقصان ،كما أن هناك عديدا من التصنيفات الأخرى التي تتنوع في متغيراتها من التركيز على الأكثر بيعا لخدماتها الى أكثر الكليات و الجامعات انتشارا و أكثرها تماشيا مع التطورات ، و بالرغم من أن معظم هذه التصنيفات تملك قليلا من المصداقية عند لبعض الا أنها تقابل ببعض الجدية من الجمهور العريض .

لقد أدت عولمة التعليم العالي إلى عولمة التصنيفات أيضا، وحيث أن قرابة 5.3مليون طالب و طالبة يدرسون خارج دولهم ،وكثير منهم يسعى إلى الدراسة في أفضل الجامعات فإنهم يجدون في التصنيفات فوائد عظيمة، ومع عولمة البيئة الأكاديمية أصبحت الجامعات تسعى للمقارنة المرجعية مع مثيلاتها عالميا ،وللتنافس على الطلاب والمنسوبين ،كما يوظف صانعوا القرار الأكاديمي ومسؤولو الحكومة التصنيفات العالمية لتخصيص الموارد وتوجيه القرارات الأخرى

وقد أصبحت التصنيفات بالرغم من مشكلاتها مشروعا ذا أهمية قصوى وله آثار على البيئة الأكاديمية عالميا ، ولهذا السبب وحده يجب أن تؤخذ في عين النظر

يرى **الباحث Ulrich Teichler** ان التحليل الفوقي المتعدد **(Meta analysis)** يتناول أثار التصنيف في بعض الأهداف المعلنة في كثير من الأحيان ، و إلى جداول الأعمال الخفية و الأساليب المستخدمة فعلا ؟ حيث أن **الحديث المسيطر و التيارات السرية فيما يتعلق بالتصنيف العالمي** من كون النقاش الفكري للتصنيف يقودنا للتأكيد على أن هذا الأخير يتمتع بهالة "**دون فكرية** أو "**شبه فكرية" (Sub-Intellectual)** في الخطاب العام حيث تثار المشاعر في أفعال تؤدي بنا الى الرضا و الرغبة في التباهي و ماشابه ذلك ، و **العنصر الثاني** انفتاح ميدان المعرفة للمنتجين منخفضي الكفاءة مما يوجب قدرا من الاختبار و توحيد المعايير في ترتيب الجامعات و أصحابها أما **العنصر الثالث** لارتفاع خطابات السياسة ودعاة مراقبة مسارات التمويل و الدعم في مناقشة مستويات الجودة و الأداء في خطاب السياسة العامة للدول و الحكومات [1]وهذا ما يجعل التصنيف أمرا ضروريا و حتميا في أحيان لدول كثيرة

كما **جادل السالمي وساروبان** حول ظاهرة التصنيف ، " توسع عبر الحدود لمقدمي الخدمات عن بعد ، والاتجاه نحو تدويل التعليم العالي ، وما يتصل بذلك من طلب أصحاب المصلحة على قدر أكبر من المساءلة ،الشفافية والكفاءة "هما عاملان حاسمان في نمو أنشطةترشيد الجودة وترتيب

[1] Teichler Ulrich ,**Op cit** , p p (58-59)

المؤسسات الأكاديمية في السنوات الأخيرة. حيث ان النظر في التصنيف العالمي للجامعات باعتباره تطورا موازيا جلبه عالم معقد ومترابط للتعليم العالي العالمي ، وكمثال للتوضيح -المنافسة الشبكية لمؤسسات التعليم العالي في البيئة المعولمة والمسوقة-.هذا الفهم لتصنيفات الجامعة يوفر الأساس النظري الرئيسي للأبحاث المقدمة في هذا الاطار[1]

كما يوجدالطبقة الوطنية لرسم السياسات التي فيها الجهات الفاعلة والمؤسسات السياسية الداخلية ،حيث تتأثر هذه البلدان بشدة بخطابات السياسة المعولمة. كما تكلم عن ذلك Moutsios ، في المفاهيم الأساسية ، مثل التنافسية والنمو والإنتاجية ،و التي أنتجت "موافقة واسعة النطاق حول مجموعة شائعة إلى حد كبير من سياسة التعليم و الترويج لها عبر البلدان ".

وفي هذا بين **Lingard** و **Rawolle** أيضا أن هناك إجماع عالمي حول السياسة الفوقية حول أدوات السياسة الوطنية. هذه النظرية من سياسة التعليم ونقل السلطة السياسية يوضح أهميةدراسة خطاب السياسة المعولمة في صياغة السياسة الوطنية.إذا كان الأمر كذلك ، يمكن لمفهوم سياسة التعليم عبر الوطنية أن يفسر السبب في ذلك الاتجاه العالمي لتطوير الجامعات ذات المستوى العالمي ، مع التركيز على المخرجات فيتم اعتماد المجال العالمي على نطاق واسع في السياسات الوطنية. وقد تكيف الكثير مع هذه الفكرة لدراسة التصنيف العالمي للجامعة وجادل بأن تطبيقات الترتيب هي جزء من"مراقبة متعددة الأطراف" ، والتي تعمل كمؤسسة لإسقاط خطاب تقارب القوة والسياسة في شبكات سياسة التعليم العالمية

في الواقع ، تفيد الدراسات الحديثة أن الحكومات تنوي استخدام التصنيف العالمي لدفع السلوكيات المؤسسية و هذا ينطبق بشكل خاص على الحكومات في دول العالم الثالث لأن الترتيب ينظر إليه على أنها وسيلة فعالة لتصور صورة التميز العالمي

لقد شهدنا الأهمية المتزايدة للتصنيفات الجامعية العالمية ،والخطابات والممارسات المرتبطة بها ، والتي يشير إليها هذا الباحث (**William Yat Wai Lo**) في كتابه باسم "**ظاهرة الترتيب** "، حيث معيار واحد ، يعتمد بشكل كبير على نموذج كوني تم تعزيز العلاقات عبره في الدول الغربية ، من خلال السياسات والممارسات في النظام - المستوى الدستوري والفردي على مستوى النظام -

ان تبني هذا النهج و مختلف السياسات **هي مدفوعًة بالميزة الجذابة للنموذج الأنجلو أمريكي** (أي المستوى العالمي) وهي صورة يتم الترويج لها من قبل التصنيف العالمي للجامعات ، والتي تخدم جهات معينة في السياسة العالمية للتعليم. هذه القوة الناعمة في مجال السياسة التعليمية العالميةيتم استيعابها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال السياسات الوطنية ، وبالتالي إبراز شكل القوة الصلبة داخل النظام الوطني. على هذا الأساس في ظل هذه الآليات الهجينةالتنظيمية

[1] Salmi, J., & Saroyan, A. **League tables as policy instruments: Uses and misuses**. Higher Education Management and Policy, 19(2), 24–62. 2007, p 28

الرسمية (مثل تدابير ضمان الجودة التي أنشأتها وكالات ضمان الجودة وتدا بير المساءلة التي تفرضها الحكومة والوكالات) والمراقبة غير الرسمية من قبل الفاعلين [1]

واحدة من القضايا الأساسية هي أن هذا النهج يطبق في العديد من أنظمة التصنيف و يدل على عدم تناسق مؤسسات التعليم العالي المعقدة بأهداف ومهام مختلفة ، قد تنتهك استقلالية الفرد في نظم التعليم العالي والمؤسسات التعليمية العليا[2]، و يرى البعض أن تصنيف الجامعات هو آلية مصممة لتحقيق التدفقات العالمية ،قد يكون سياسيا واقتصاديا وثقافيا محايدا ،المعاني الحقيقية للعالمية ويتم تحديد التصنيفات حسب العوامل الوطنية و المحلية بما ذلك التاريخ و الثقافات ،الاحتياجات و الممارسات و الهياكل المؤسسية ، ففي رأي بعضهم أن الدول المتفردة حرة و مستقلة في تقرير نموذج الجامعة الجذاب ،وماهي مؤشرات الأداء المفيدة للتميز على مستوى عالمي بدقة ،ومع ذلك فإن الجانب المظلم من التصنيف العالمي يمثل هيمنة اقتصاد المعرفة العالمي ،وذلك أن تطبيقات الترتيب "**تعتمد اعتمادا كبيرا على المكانة** " التي يهيمن فيها الادراك على الأدلة ،وهنا حديث **غرامشي** عن فكرة الهيمنة مفيد لتكميل هذا الفرض ، فمثال ذلك ، على أساس استطلاعات السمعة التي تميل الى تفضيل المتميزين عن غيرهم ، وهذا بدوره يؤدي الى استنساخ الوضع ،وأن تكافؤ أداء الجامعة في مجال التسويق بدلا من أبحاث الأداء وإعادة تعزيز التسلسل الهرمي الأكاديمي التقليدي هو الأهم من ذلك ، فطبيعة الهيمنة مع أساسها في المجتمع المدني يحتمل أن تكون عالمية :

إن علاقة "**الهيمنة**" هي بالضرورة علاقة تعليمية وتحدث ليس فقط داخل أمة، بين القوى المختلفة التي تتكون منها أمة ، ولكن في المجال الدولي و العالمي ،بين المجمعات الوطنية و القارية "[3]

وبالنظر إلى أن نتائج البحوث تستخدم المؤشر السائد للأداء الجامعي في التصنيف العالمي للجامعات ،أعادت العديد من الجامعات هيكلة أقسامها لزيادة أبحاثهاو القدرة على تحسين أدائهم في التصنيف الجامعي. بالإضافة الى استخدام التصنيفات لتوجيه الاستراتيجية التنظيمية والإدارية والأكاديمية. وبهذا المعنى ، انتشر التصنيف الجامعي تقريبا في كل جانب من جوانب المؤسسات الجامعية .

كما أن الأداء في التصنيف العالمي هو أيضا عامل حاسم يؤثر على رأي الجمهور في الموقف المؤسسي. إذا تم النظر إلى تصنيف الجامعة على أنه ضعيف ، فسيكون هناك تراكم لسلبية قد تولد ضغوطا عامة على المؤسسة

[1] - William Yat Wai Lo ,**Op cit** , pp (56-57)

[2] - Salmi, J., & Saroyan, **Op Cit** , p29

[3] William Yat Wai Lo ,**Op cit** , pp (68-69)

ومع ذلك ، يشعر قادة الجامعة بالقلق أكثر من التأثير السلبي على الموارد بسبب ضعف الأداء في التصنيف العالمي ، على الرغم من أن بعض المعلقين يشيرون إلى أن التصنيفات تدل على مكانتها ومكافأتها ،إن التصنيف، وباختصار " يطلق فجوة متزايدةبين النخبة والتعليم العالي الشامل مع مزيد من التقسيم المؤسسي وتركيز البحث. فمؤسسات التعليم العالي التي لا تستوفي المعايير أو ليس لديها علامة تجارية "سيتم بشكل فعال إلغاء الاعتراف و التقدير لديها". بهذا المعنى،يمكن اعتبار تصنيف الجامعات كمبرر لظهور ثقافة الأداء في التعليم العالي.لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، فالجامعة السائدة و المتميزة هي المرجعية في كثير من الأحيان

لقد غيّرت التصنيفات بيئة العمل الخاصة بها وأنشأت جوا أكاديميا جديدا ، وخاصة لدى الشباب ، حيث لديهم خيارات محدودة للغايةفي طموحهم للحصول على منحة دراسية. و من المتوقع أن يعيشوا مع خطاب ضمان الجودة والتركيز على المهام التي تم تعيينها كدليل على أداء الجامعات و طبيعة الخلل في أنظمتها نتيجة تقييمها

و بالنظر إلى الارتباط القوي بين نشوئها والترويج لها ، فهي تطمح ظاهريا للتركيز فقط على البحوث. على الرغم من أن هذه الظاهرة ترتبط بالتمايز بين دخل الموارد للتدريس و البحث. هذه الاختلافات التنظيمية أدت إلى تمايز دور المستوى الفردي ، والذي بدوره يؤدي إلى الثقافة السائدة في متابعة أداء البحث لأنه بالنسبة للباحثين هو الأفضل نسبياً " وبالتالي من المنطقي إهمال التدريس لصالح البحث ، لأن الأخير أكثر من ذلك بكثير و مهم لقاعدة مواردهم

في هذاالسياق ، فإن العديد من الدراسات توفر أدلة على أن البعثات التعليمية ووظائف العديد من مؤسسات التعليم العالي ، ولا سيما الجامعات البحثية ، لديها استجابة لهذه الانتقادات فيما يخص تصنيف الجامعات ، و في هذا تم بذل الكثير من الجهد لتوفير مناهج بديلة لتطوير وتفسير وفهم التصنيف من أجل الحفاظ على تعزيز التنوع و الاختلاف المؤسسي و توجهاتها[1]

ومن هذا تبرز معالم حتمية التصنيف على المستويات فوق الوطنية ،و الوطنية منها وانعكاس ذلك على ملامح التعليم العالي و بنيته

ثالثا: الفائزو الخاسرفي عملية التصنيف

عندما تحصر قائمة الجامعات المصنفة بانها الأفضل مئة جامعة فان ذلك لايتسع لأكثر من العدد (مئة) وعلى سبيل المثال ، فإن تحسن وضع الجامعة الوطنية في سنغافورة لا يعني تدهور الوضع في جامعة (ويسكنسون ، ماديسون) وان كان تقدم الجامعة الوطنية في سنغافورة ربما يجبر جامعات أخرى الى أن ينخفض ترتيبها في التصنيف ،في الواقع فان في القمة متسعا لعديد من الجامعات عالمية المستوى التي تحقق معايير ذلك المستوى ،و طالما أن الدول تقر بحاجتها للبناء و

[1] -- William Yat Wai Lo ,**Op cit** , pp (58-59)

الحفاظ على مؤسسات بحثية ،والاستثمار في التعليم العالي بوجه أو بآخر ،فان عدد الجامعات المتميزة بحثيا سيزيد من خلاله، وفي العقود الماضية حققت استثمارات التعليم العالي في جامعات القمة في كل من الصين و كوريا الجنوبية و تايوان وهونج كونج و سنغافورة تحسينات كبيرة ، وقبل عقد أو عقدين من ذلك تحققت تحسينات مشابهة في اليابان، وقد تكون فكرة التصنيف في مجموعات دولية كما هو الحال في تصنيف (**Carnegie**) لمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة أفضل من التصنيفات المذكورة سابقا ، وفي هذا وضعت هذه الأخيرة نظاما دقيقا لتصنيف الكليات و الجامعات في مجموعات وفقا لمعايير واضحة ، تأخذ كل مؤسسة مكانتها في التصنيف وفقا لتلك المعايير ، فالجامعات لا ترتب رقميا ، و انما تصنف حسب رسالتها ،وبذلك تجتنب مشكلة كاسب وخاسر ، و بالإضافة الى ذلك يجادل كثير من المهتمين في أن التصنيف عندما يعطي أرقاما معينة للجامعات فانه لا يفيد كثيرا ، إذا المهم هو المدى أو الحيز الذي تجد الجامعة فيه نفسها [1]

المطلب الرابع : أهم الانتقادات الموجهة للتصنيفات العالمية

يعد تناول إشكالية التصنيف الدولي للجامعات موضوعا يثير عديدا من التساؤلات و يذهب بالأراء لتتحرك بقطبي الاجتهاد اختلافا ، وان كان الأمر كذلك بصفته العامة نجده منطبقا أيضا عندما يكون الحديث عن موقع الجامعات في ذلك التصنيف ، وهكذا يتقاسم التحليل و الاستنتاج فريقان لا وسيط بينهما ،الأول يجد في الأمر صدمة حقيقية و مخيبة للآمال و الطموحات في ظل حجم الانفاق و الدعم الحكومي

اما الفريق الآخر ،فلا يجد في الأمر ما يدعو الى القلق أو الاستغراب ،معللا نتائج التصنيف الدولي بالانحياز أو عدم سلامة المعايير ، و أحيانا باختلاف بيئة و قواعد المفاضلة بين الجامعات ،ويجد في هذه التفسيرات ما يجعله في منأى من تداعيات معنى نتائج التصنيف و دلالاتها [2]

لاحظ كل من (Usher and Savino) أن المؤشرات المختلفة التي تستخدمها مختلف التصنيفات يمكن أن تشمل ستة عناصر ، هي بداية الخصائص ومدخلات التعلم ونواتج التعلم والنتائج النهائية والبحث والسمعة. ومع ذلك،يقال **إن البحث والسمعة تلعبان أدوارًا مهمة** في تطبيقات التصنيف ، مما تسبب في اتجاه نحو التقارب. من الجدير بالذكر أن الأربعةمن أنظمة التصنيف الجامعي العالمية (**ARWU**، **QS**، **THEWUR** و **PRSPWU**)طورت تصنيفات إقليمية وموضوعية استجابة لهذا النوع من النقد.ومع ذلك ، فإن المنهجيات المستخدمة من قبل أنظمة التصنيف العالمية الرئيسية لديها انتقادها بشكل مستمر لضعفها أحيانا وتشمل نقاط الضعف هذه

[1] - فليب التباخ ،« **التصنيفات الدولية للجامعات إطلالة موسم التصنيف** » ، **المجلة السعودية للتعليم العالي** ، مجلة علمية متخصصة محكمة نصف سنوية ، العدد الخامس ،رجب 1432 هـ ،ص ص (11-10)

[2] -بسمان الفيصل ، **مرجع سابق** ، ص 17

التحيزات المنهجية والتشوهات ، وعدم وجود اتفاق على جودة ووظيفة الجامعة وتركيز إعادةالمصادر والجودة التي تؤدي إلى التقسيم الطبقي الحاد ومناهضة الجدارة في قطاع التعليم العالي[1].

كما أكد ذلك الباحث **Ulrich Teichler** في مقال له ضمن كتاب جماعي حيث يرى أنه في الوقت الحاضر توجد ثلاثة أنواع رئيسية من الأدب في التصنيف الجامعي:

1-**منشورات الجهات الفاعلة والمتعاطفين مع "حركة التصنيف".** انهم يشاركون بعض القيم الأساسية فيما يتعلق بالتعليم العالي ، والاعتقاد في الاستفادة من إنتاج تصنيفات للتعليم العالي وبيئته ، ويرى أن الأصوات المنتقدة بشأن منهجية التصنيف ستشكل تحديات لمزيد من الاستثمارفي التصنيف العالمي وتحسين نوعية التصنيف.

2-**منشورات النقاد الأساسيين والمتشككين في التصنيف العالمي**. كقاعدة عامة ، هم يعمدون الى معالجة المفاهيم الأساسية وآثار التصنيف دون أي مناقشة تفصيلية للطرق والبيانات ونتائج البحوث من الآثار المترتبة عن التصنيفات .

3-**باحثو التعليم العالي** هذه مجموعة صغيرة تدرس القضايا الرئيسية لخطاب التصنيف. و يقومون بتحليل المفاهيم والأساليب والبيانات والآثار بدون أي انتماء إيجابي مسبق أو تفكك سلبي من "خطوة التحرك " ومن بينهم ديل ، هازلورن، مارجنسون ، واشر وسافينو يمكن نقلهم كأمثلة في الأدبيات المتاحة[2]

وفي حقيقة الأمر تتم مناقشة ثلاثة مواضيع رئيسية بشكل متكرروهي :

أ-**المفاهيم التي تقوم عليها دراسات الترتيب:** من ناحية ، الأهداف المعلنةومن ناحية أخرى ، المبررات الخفية و "الأيديولوجيات"

ب-**الطرق التحليلية:** المعايير والقياسات ، صحة البيانات ، جودة البيانات ،عرض النتائج، الخ

ج-**آثار دراسات الترتيب** في ان لكل تصنيف جملة من السلبيات و الإيجابيات ،حيث لا يكاد يخلو أي تصنيف عالمي من انتقادات موجهة له

وعلى كل يمكننا القول بأن جملة السلبيات التي تشترك فيها جميع التصنيفات العالمية تتمثل في :

1-أبعاد النقد الذاتي لدعوة الترتيب

ان دعاة التصنيف لا يدعون أن التصنيف مثالي وأن كل ما لديهم من آثار مرغوبة. بدلا من ذلك ، فإنها كثيرا ما اقتبست جوانب مختارة من نقد منهجي واسع النطاق:

---

[1] Usher, A., & Savino, M**.. A world of difference: A global survey of university league tables**. Toronto: Educational Policy Institute,2006 from William Yat Wai Lo ,**Op cit** ,p 56

[2]Teichler Ulrich ,**Social contexts and systemic consequence of university rankings: A metaanalysis of the ranking literature**. In J. C. Shin, R. K. Toutkoushian, & U. Teichler (Eds.),**University rankings: Theoretical basis, methodology and impacts on global higher education**. .Dordrecht: Springer Science and Business Media, 2011 , p 59

- تتشكل التصنيفات بقوة من خلال توافر البيانات.
- لا يوجد توازن مرغوب فيه بين مؤشرات المدخلات والعملية والإخراج.
- هناك نقاط ضعف نموذجية في التدابير "الذاتية" أو "الموضوعية".
- الأداء المؤسسي الكلي لا يأخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية الاختلافات على حسب الانضباط وغالبا ما يبالغ دور العلم وهندسة
- .هناك مشاكل في موثوقية التدابير بمرور الوقت ، على سبيل المثال ، الصعود والهبوط في وظائف بعض الجامعات الفردية
- مشكلات تتعلق بالموثوقية عبر دراسات التصنيف ، على سبيل المثال ، المستوى غير المحتمل لموقف بعض الجامعات في دراسة مرتبة واحدة والموقف المنخفض المحتمل في آخر.ومع ذلك ، فإن دعاة التصنيف تميل إلى الادعاء بأن هذه المنهجيةنقاط الضعف ليست تهديدا حقيقيا للفوائد المفترضة للتصنيفات:

-فإما أن ينظر إلى نقاط الضعف على أنها "شر ضروري لابد منه" لتكثيف المعلومات في المؤشرات.

-يتم تفسير نقاط الضعف المنهجية كتحدي للمستقبل لتحسين المزيد من قضايا انفاق المال والجهد ،و هنا ينبغي أن توضع محلا للدراسات العليا لتحسين جودتها

- نرى في كثير من الأحيان مطالبات دعاة التصنيف بدرجة أكثر أو أقل كالانتقادات هي ذات طبيعة منهجية. لذلك ، يتم تفسير النقد أيضاباعتبارها دعوة غير مباشرة لتحسين التصنيف العالمي في المستقبل

-نلاحظ أيضا أن دعاة التصنيف ينظرون في النقد ذي الطبيعة المنهجية نمط له ما يبرره. فمثلا:استخدام المعلومات في التصنيف غير متكافئ ، على سبيل المثال ، لا سيما من قبل طلاب النخبة كما يمكن لشبكات الجامعات النخبة أن تؤدي إلى احتكار القلة[1].

-يمكن إعاقة المنافسة الصحية بين الجامعات للتقدم بدرجات متفاوتة من الاستقلال المؤسسي للجامعات [2]

عادة ما يرى دعاة التصنيف أن هذه الأنواع من الظواهر الحالية لعيوب آليات السوق أو عيوب السلوك العقلاني المؤثر التي سوف تتلاشى إذا كانت الظروف لسوق حقيقي وعقلاني يتم فيها تحسين العمل بمساعدة نظام معلومات جيد.

وبالتالي،لا يُنظر إلى نقاط الضعف كتحدي أساسي في وجهة نظر العالم من رواد التصنيف العالمي ،وأخيرًا نسمع غالبًا حجة مفادها أنه ينبغي القيام بكل شيء لتحسين التصنيف لأنه وحسب

[1] - Salmi, J., & Sayoran, A. **League tables as policy instruments: The political economy of accountability in tertiary education**. In J. Sadlak & J. Tres (Eds.), **Higher education in the world: Accreditation for quality assurance Hamshire**: Palgrave. 2007, pp. (79–90).

[2] Idem

مؤيدي التصنيف يحملو شعار "نحن هنا للبقاء". وبالتالي ، فإن أي نقد أساسي غير ذي جدوى لجهود التحسينات فإن التغاضي عنها هي الاستجابة المنطقية الوحيدة الممكنة بحجة أنها غير مقنعة بأي حال من الأحوال [1]

و بالإضافة الى ما سبق فاننا نجد العديد من الإشكاليات و الانتقادات ذات المنطق و الحجة ومنها:

1. **إشكالية اللغة و غياب العالمية :** و هي إشكالية مشتركة بين جميع التصنيفات العالمية و أولها تصنيف شنغهاي ،وفي هذا الصدد كتب ثلاثة باحثين فرنسيين في عام 2009 بحثا بعنوان" هل علينا أن نصدق تصنيف شنغهاي " و يشير البحث الى حقيقة مهمة مفادها : أن الهدف المعلن الذي دعا القائمين على تصنيف شنغهاي الى إصداره هو رغبتهم في إيجاد وسيلة يتمكنون بها من فهم أسباب الفجوة بين الجامعات الصينية و مايسميه التقرير ب " الجامعات المرموقة عالميا "

و يبدو أن ذلك كان مرتبطا بأجندة لديهم لادخال اللغة الإنجليزية في التعليم العالي في الصين

هناك أيضًا حجة مفادها أن الجامعات تواجه الصعوبات للأدوار والمقاصد غير المؤكدة بسبب هذه البيئة المعولمة والمعقدة، حيث الجامعات تكافح بين عمليات التمايز وإلغاء التمييز الناتج عن التأثيرات المتنوعة للسياسات الوطنيةوالقواعد والقيم الأكاديمية ؛كل هذه المواقف أظهرت أن هناك وعيًا بالتوتر بين تصنيف الجامعات والسياسات المؤسسية والحكومية والاهتمامات.

إن التوتر الذي ينطوي عليه كيفية وضع جامعة في عولمة متزايدة ذات نظام تجاري ، و مع خصائصه المتميزة ولد العديد من الخلافات في البلدان غير الناطقة بالإنجليزية. فالجامعات في هذه البلدان لديها تركيز قوي في جهودها على إنتاج المقالات الأكاديمية في المجلات الدولية الصادرة بالإنجليزية ، نظرًا للوزن الإضافي المكتسب في مجالات البحث التي تنشر فيها عندما يتم قياس أداء الجامعة. ومع ذلك،ففي كثير من الحالات ، قد يعني ذلك الابتعاد عن استخدام اللغات الأصلية و فقدان الاتصالات والتفاعلات مع المجتمعات المحلية

لقد تم انتقاد هذه التصنيفات العالمية لتجاهلها السياق المحلي فعندما يراجعون نظم تعليمهم بإطلاق الإصلاحات على أساس النماذج والخبرات الغربية. فهذه نماذج "نسخ سياسة" بدلاً من تعلم السياسة - مما يخلق "ثقافة التبعية" الجديدة[2]

ففي العالم ،ان نقد الأكاديميين - وخاصة من الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية -بشدة آلية التقييم الحالية التي تشدد على أهمية المنشورات في المجلات الإنجليزية الدولية ، لا سيما تلك المدرجة في مؤشر استشهاد العلوم (SCI) ومؤشر استشهاد العلوم الاجتماعية (SSCI)، ولكن يتم تجاهل مساهمات المنشورات المحلية المكتوبة باللغات الأخرى

[1] Teichler Ulrich ,Op cit ,p

[2] -Deem, R., Mok, K. H., & Lucas, L. **Transforming higher education in whose image? Exploring the concept of the 'world-class' university in Europe and Asia**. *Higher Education Policy, International Association of Universities .www.palgrave-journals.com/hep* 2008, *21*(3), p p (83–97).

لقد أصبحت المنشورات باللغة الإنجليزية أكثر أهمية من اللغات الأخرى في القضايا الدولية السائدة ، بدلا من قضايا السياق المحلية والإقليمية ، لقد أصبح النشر في مجلة أجنبية تصدر باللغة الإنجليزيةإنجاز ضخم من ذلك في مجلة محلية إقليمية ؛ والكتب العلمية ، مترجمة يتم تخفيض قيمة الكتب والكتب المدرسية وتخفيض تصنيفها مقارنة بمقالات المجلات. وقد تشير العواقب إلى أن اللغة المستخدمة (أي الإنجليزية) أصبحت أكثر أهميةمن جودة الورقة العلمية في حد ذاتها وأن مقالات المجلات هي أكثر قيمة من أي شكل آخر من أشكال النشر[1].

وأشاروا كذلك إلى أن التقييم الحالي قد قوض المعنويات في الأوساط الأكاديمية. وقد أدى هذا إلى التماس قدمته مجموعة من الأكاديميين مطالبين بمراجعة مناهج التقييم الحالية وتصحيح SCI SSCI /بالإضافة إلى ذلك ، فالدراسات الحديثة تدعو أيضا إلى بناءآلية تقييم جديدة لتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، والتي يمكن أن ينظر إليها على أنها استجابة حاسمة لآثار التجانس التي ظهرت في هذه السياقات المعولمة المرتبطة باللغات الأخرى

2-تجاهل التنوع الثقافي ،وخصوصية الثقافات المحلية للدول : فمن الصعوبة وضع معايير موحدة للحكم على أداء جامعات العالم لغياب المشترك الثقافي الذي يمكن معه إجراء التصنيف على المستوى العالمي

3-وجود بعد تجاري /ربحي يسيطر على تصنيف الجامعات : بعض جهات تصنيف الجامعات هي مؤسسات إعلامية صحفية ربحية ،وهو ما يجعلها تصنيفات تجارية Commercial ranking ،ويسهل التشكيك في مدى مصداقيتها و تحيزها [2]

4-تجاهل التصنيفات العالمية للجامعات بصفة عامة –واحدة من أهم وظائف الجامعات و هي التعليم : وفي هذا الاطار يطرح **الباحث فليب التباخ** سؤال حول وظيفة التعليم في التصنيف الدولي و أجاب عن ذلك في جملة واحدة :لا توجد حيث تتجاهل التصنيفات الدولية بصفة عامة واحدا من اهم الوظائف الأساسية للجامعة و هي التعليم لماذا ؟ لأن من الصعوبة قياس جودة و أثر التعليم كميا ،كما أن عقد مقارنات بين الدول و النظم الأكاديمية المختلفة بشأن جودة التعليم و أثره أكثر صعوبة ، الا أن التصنيفات الجديدة لمؤسسة التايمز تقر بأهمية التعليم ،وحددت عددا من المعايير لقياسه و تشمل هذه المعايير أسئلة متعلقة بمهمة الجامعة فيما يخص التدريس ،ومعدل عدد الأساتذة الى الطلاب ،ومعدل عدد درجات الدكتوراه الممنوحة لعضو هيئة التدريس ، ومعايير أخرى ولكن المشكلة أن هذه المعايير مازالت قاصرة على القياس الكمي لجودة التعليم و اثره ،علاوة على ذلك فانه لا يبدو أن عملية سؤال الأكاديميين أو الإداريين عبر القطاعات المختلفة عن

---

[1] - Chou, C. P., Lin, H.-F., & Chiu, Y.-J. **The impact of SSCI and SCI on Taiwan's academy: An outcry for fair play.** *Asia Pacific Education Review,* . 2013 *14*(1), p 27

[2] - خالد صلاح حنفي محمود ،«**قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية** » ، مجلة نقد وتنوير ، جامعة الإسكندرية ، العدد الرابع الفصل الأول السنة الثانية ،مارس 2015 ، ص ص (145-148)

جدوى التعليم يمكن أن تضيف أي معلومات مفيدة ، و لكن المفيد على أقل تقدير هو إقرار مؤسسة التايمز بأهمية أمر التعليم [1]

5-تفضيل كل التصنيفات أنواع معينة من البحث : مما يترتب عليه انحراف توزيع التصنيف ،و بمعنى آخر أنه يوجد تحيز للعلوم الصلبة مثل : العلوم ،التكنولوجيا ، الهندسة و الرياضيات التي تستحوذ على معظم البحوث و الاستشهادات و التمويل البحثي

6-تنتقد كثير من التصنيفات في أنها تغير معاييرها بصفة مستمرة : و بالتالي فهي تجعل عملية قياس الأداء أوعقد المقارنات عملية صعبة بمرور الوقت

7-تتفاوت جهات التصنيف للجامعات في المعايير المستخدمة في التصنيف و الوزن النسبي الممنوح لكل معيار و كما تتفاوت كذلك في المناهج المستخدمة في جميع البيانات و تحليلها ،فمثلا يتحيز تصنيف جامعة جايوتونغ شنغهاي بشكل واضح لمعيار جودة البحث العلمي في حين ينحاز تصنيف كيو إس QS Wolrd Univesity Rankings الى معيار تقييم النظراء ،وهو معيار يعتمد بدرجة كبيرة على السمعة (Reputationl Factor)

8-لا يمكن التدليل بقوة على وجود ارتباط إيجابي قوي بين ما تحققه مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية و بين الجودة الاكاديمية على أرض الو اقع ، خاصة تلك المتعلقة بجوانب جودة التدريس ،ومخرجات التعلم ، وخدمة المجتمع ،وهو ما جعل بعض تلك الجهات القائمة على التصنيفات العالمية تضيف معايير جديدة مثل عامل التوظيف بعد التخرج و رضا السوق عن الخريجين (Employability Factor)

9-تعتمد مصادر البيانات على استطلاعات للرأي لا تمثل الحقيقة في كثير من الأحيان كما أنها تعتمد على فهارس متحيزة ثقافيا ، اذ اللغة المرجعية في الغالب هي اللغة الإنجليزية

10-التحيز للجامعات الكبيرة ذات التخصصات الكثيرة و التخصصات العلمية و المتحدثة باللغة الإنجليزية كما هو الحال في نظام شانغهاي

11- معيار جوائز نوبل : هو محل شك لدى بعض الجهات لا سيما في الانتماءات السياسية و الدينية كما أنه ينبني على التقديم من جهات مختلفة

12- 60 % من المعايير في نظام شنغهاي يعكس عدد البحوث أكثر من أداء الجامعات وجودتها ،وعليه فإنه يشجع على نشر البحوث و باللغة الإنجليزية و ليس بالضرورة تطبيقها في تنمية الثروة و رفاهية المجتمعات

13-التركيز على سمعة الجامعة أكثر من التركيز على عملية التعلم نفسها التي يسعى اليها الطلبة

[1] - فليب التباخ ، مرجع سابق ، ص 11

14-التخصصات و البرامج في الجامعة الواحدة لا تتشابه من حيث الجودة و الأداء و هذا ما يجعل مقارنة الجامعات بشكل اجمالي غير عادل

15-أنظمة الترتيب لا تعكس جميع وظائف الجامعة لا سيما التعليم و التعلم و خدمة المجتمع

و اجمالا يمكن القول أن تصنيف الجامعات يعد من القضايا المثيرة للجدل بطبيعتها وانه لا يوجد تصنيف موضوعي أو شامل تماما و يستند الخلاف عل حقيقة مفادها انه لا يمكن قياس الجودة الحقيقية للمؤسسة التعليمية من خلال مؤشرات رقمية فقط و في كل منهج لتقييم الأداء اذ توجد بعض القضايا المهمة التي تحتاج الى المعالجة من اجل تحقيق النجاح و المصداقية و بسبب توحيد المعايير في التصنيفات العالمية للجامعات ، فانها تهمل الثقافات و البيئات التعليمية و الاجتماعية في الأنظمة المختلفة

و مهما يكن من أهمية الانتقادات التي وجهت الى نماذج تصنيف الجامعات حول معاييرها و منهجياتها ، فان أنظمة تصنيف الجامعات باتت حقيقة واقعة وذات تأثير كبير في مختلف الجهات المعنية بالتعليم الجامعي و العالي من طلاب ، وارباب عمل ، ومؤسسات ، ومن المؤكد أن التصنيف يؤثر على صنع القرار و عمليات التخطيط داخل مؤسسات التعليم الجامعي ،وزيادة تركيز الجامعات على تطوير الأداء الاكاديمي و مخرجات البحوث سعيا الى محاولة الحصول على مكانة أفضل في قائمة التصنيف

و تأخذ معظم الجامعات المصنفة القرارت التنظيمية و الإدارية و الاكاديمية و الاستراتيجية على أساس نتائج التصنيف ، و تستخدم النتائج في وضع أهداف مستقبلية لتوسيع مشاركة البحوث و تطويرها [1]، ومن ناحية أخرى تسهم ثقافة التصنيف في الأداء التخطيطي و تثير نوعا من المساءلة و الشفافية العامة و إعادة هندسة العمليات الإدارية في المؤسسات الجامعية عن طريق المواءمة الوطنية ،و الأولويات الدولية في التعليم و البحث العلمي[2]

كما أكد الباحث **Ulrich Teichler** في معرض حديثه عن جملة الانتقادات التي ارتفعت تحت عنوان **الأصوات الناقدة: نقاط الضعف التسعة الرئيسية في التصنيف العالمي**يدعي المناصرون أن النقاد يؤكدون بشكل أساسي على ضعف منهجية عدد من التصنيفات ، والتي ، من وجهة نظرهم ، هي إما قيود لا مفر منهامن المؤشرات أو يمكن تصحيحها من خلال التحسينات المستقبلية.

والنقاد ، على النقيض من ذلك ، يجادل بأن القيود المفروضة على التصنيف العالمي - بغض النظر عما إذا كان من الناحية النظريةالمقصود ، والناجمة عن أيديولوجيات اللاوعي ، والعواقب غير المقصودة ، أو الأسباب المتوطنة عن طريق الاختلافات المنهجية أو أي سبب آخر - يؤدي إلى تأثيرات غير مرغوبة. إذا فماهي الانتقادات الرئيسية؟ والتي نجدها حسب الباحث (Bowden, R) كالتالي:

---

[1] - خالد صلاح حنفي محمود ، مرجع سابق ، ص ص (145-148)

[2] - نفس المرجع الأنف الذكر ، ص 148

1-**الحلقة المفرغة لزيادة التشويه** : الحجة الأكثر استخداما حول الخلل المتوطن في التصنيف العالمي هو ما يلي: مهما كانت العيوب وعلى الرغم من النقد الا أنها الجهات المؤيدة للتصنيفا تبقى مصرة على الاستمرارية مما يعني بقاء العيوب و التشوهات داخل هذا النظام ، والأكثر من ذلك فإن الجهات الفاعلة في هذا النظام ستحاول تعليل النجاح والترويج له وفقا لهذه للمؤشرات وعليه نستنتج ما يلي:

-تؤخذ وسائل القياس على محمل الجد كما لو كانت نهايات الجودة في التعليم العالي [1] كما هو الحال بالنسبة للعديد من الجامعات المنتشرة عبر العالم والاستمرار في الاخذ بها

-تضخيم التشوهات لأن الجهات الفاعلة تحاول أن تكون ناجحة وفقا لتدابير مشوهة و نتيجة لذلك ، تشير التدابير إلى المزيد من التشوهات والجامعات تحاول أن تكون أكثر نجاحًا وفقًا لما هو أكثر تشويها للتدابير ....الخ

2- نقاط الضعف المستديمة للبيانات والمؤشرات

هناك حجة ثانية واسعة الانتشار. ما يسمى نقاط الضعف المنهجية. هذه يمكن تخفيفها أو القضاء عليها عن طريق المزيد من الاستثمار في المنهجية وجمع البيانات قصد البقاء وهنا لا بد من :

-أن يكون التقييم المستند إلى المؤشرات أقل تعقيدًاحسب **التباخ** . لذلك ، إذا اتخذت الجامعات التصنيف كتحديات للتحسين ، لا بد لتفقد التعقيد الذي يكتنف أداءها بالتعليم العالي من أجل المساهمة في نظام المعرفة والمجتمع.

-القوة الاجتماعية والسياسية العالية للمؤشرات تدعو إلى الغش في إنتاج البيانات.

-من المرجح أن تكون التصنيفات مدفوعة بتوفر البيانات أكثر من أي جهة أخرى فمفهوم المؤشرات والبيانات المرغوبة صحيح بشكل كبير ليس على التصنيفات العالمية فقط ، لأنه يكاد يكون من المستحيل التأثير على جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بجمع البيانات (على عكس جمع البيانات الوطنية) من خلال القرارات الاستراتيجيةفيما يتعلق بتحسين البيانات - خاصةً ، إذا تعذر جمع البيانات دون مساعدة من مختلف البلدان.

-جمع المعلومات لدعم التصنيف العالمي

-إنتاج بيانات بديلة للتصنيفات والاستجابة مؤسسيا للتصنيف قد تستغرق وقتا طويلا وعبئا، فهذه التصنيفات هي بمثابة زيادة الحمل الإداري. لأن هذا لا يمكن أن يزيد إلى الأبد ، مما يشكل ضغوطا مضادة للتبسيط

[1] Bowden, R. . **Fantasy higher education: University and college league tables**. Quality in Higher Education, 6(1), 2000, p p (41–60.)

3-عدم وجود اتفاق بشأن "الجودة":

حسب رأي المنتقدين لا يوجد حد أدنى إجماع حول الجودة مع وجود مايلي:

-مفاهيم متنوعة للغاية من الدراسات القائمة حول الترتيب وهي ليست فقط نتيجة لحقيقة أن التصنيفات يمكن أن تنتج بسهولة مراتب سيئة الترتيب مع ملاحظة مفاهيم متباينة للغاية وجداول أعمال خفية للجودة من الناحية النظرية

-يبدو أنه من الصعب للغاية على التصنيفات أن تستجيب للأعراض المعتادة بدورات حول تجانس أو تنوع مفاهيم الجودة

- في حين يرى البعض أن معظم الدراسات العليا "تعتقد بوجود نمط موحد للجودة ، حيث لا توجد أي دراسات مرتبة تتعامل مع مفاهيم متنوعةمن "الجودة" أو حتى "الصفات".

-في إطار تقييمات برامج الدراسة أو تقييمات العلماء أو المجموعات البحثية ، أو حتى الاعتماد المؤسسي [1]، وعلى حد سواء فنقاط الضعف المستوطنة في المؤشرات وعدم وجود توافق في الآراء بشأن الجودة هي تعويض من قبل عمليات مراجعة النظراء (بغض النظر عما إذا كانوا يحلون المشاكل أو يتسترون عليها فقط). في تصنيف الإدارات والجامعات و مع ذلك فان هذه الألية الموازنة غير موجودة

4-**الامبريالية من خلال الترتيب** : تفضل التصنيفات بشكل منهجي جامعات بعض البلدان و بالتالي تصنيفهم كقدوة لهم في البلدان الأخرى،هذا غالبا ما يحدث من خلال استنساخ الأيديولوجيات الوطنية في التصنيف.بعض الأمثلة هي:

-انشغال التصنيف الصيني بإعلان النجاح أكثر فأكثر في البحث وأقل تلقائيا من تحديد النجاح في التدريس والتعلم.

- انشغال التصنيف البريطاني بالنظر في الحراك الداخلي كمؤشر الجودة وإهمال مساهمة التنقل الخارجي للجودة [2]

- التحيز في اللغة الإنجليزية للعديد من التصنيفات الدولية ،حيث يظهر التميز ضد عمل عالي الجودة في البلدان غير الناطقةبالانكليزية وأحيانا يفضل غيره بمجرد صدوره باللغة الإنجليزية مما يتسبب في تجاهل العمل الأكاديمي الصادر بغير الإنجليزية

-البلدان ذات التكوينات المختلفة لأنظمة التعليم العالي الوطنية هي دفعت لتقليد تكوين البلدان التي كان التكاثر الأولي أساس التصنيف (أي الذين لديهم نظام تعليمي عالٍ طبقي حاد)

[1] -- Teichler Ulrich ,**OP CIT** .p 64

[2] - **Ibid** .p 64

5- **التحيزات النظامية للتصنيفات:**

التصنيفات غير عادلة لهذا التنوع الموجود في التعليم العالي و أهم التحيزات في أغلب الأحيان مايلي :

-التصنيفات (تقيم بشكل سلبي) مؤسسات التعليم العالي بتفويتها لوظائف أساسية أخرى

-التصنيفات تقوض التنوع الأفقي وهناك تجاهل لتنوع البعثات و"الملاءمة للغرض"

-للتصنيفات تمييز ضد العلوم الإنسانية والاجتماعية

- التصنيف يعزز النماذج السائدة ، وعليه السيطرة على اختيار النظريات والأساليب والموضوعات

-التصنيف لا يحقق توازنا كافيا بين التدريس والبحث ، ولكن غالبًا ما يستنتج أن البحث الجيد ينتج تعليمًا جيدًا ، وهذه المدخلات في التدريس والبحث تؤدي إلى عمليات جيدة ، وهذا بدوره يؤدي إلى نتائج جيدة ، كثيرا ما تحدت الأبحاث المتاحة هذه الافتراضات وقد أظهرت التجربة أن "المؤسسات الأكثر نجاحاقد لا يكون أفضل الممارسات "

6-**الانشغال بالمجاميع** : تهدف التصنيفات الى قياس متوسط جودة مؤسسة التعليم العالي ،ومع ذلك يختلفون كثيرا في تحديد المجمعات الحسابية الخاصة بمستويات الجودة

7-**الثناء و دفع التركيز نحو الموارد والجودة** : يبدو أن التصنيفات تستند إلى معتقدات وهي :

-التركيز العالي للموارد في عدد قليل من المؤسسات مفيد

-مجانسة التدريس والبحث العلمي مرغوب فيه.وبالتالي ، فإن التصنيف يشجع الاستثمار في بعض الجامعات البارزة ،ونتيجة لذلك تشجع التصنيفات العلماء البارزين على الانتقال إلى المؤسسات التعليمية مع العديد من العلماء أو الوحدات البارزة. وأخيرا ، تستند التصنيف العالمي على الافتراض بأن التنوع بين المؤسسات أمر مرغوب فيه و التنوع داخل المؤسسات ضار

8- **التعزيز أو الدفع نحو الأنظمة الطبقية الحادة :** لا تسترعي التصنيفات فقط انتباه الممثلين والمراقبين و "العملاء" إلى اختلافات القطاعات الرأسية ولكن أيضا تثبيط وربما تقويض التنوع الأفقي.مما يفضي الى تشكل الأنماط المؤسسية الطبقية الحادة.[1] حيث يتم ذلك من خلال:

تشجيع الموارد في عدد قليل من المؤسسات البارزة وجعل القادمين الجدد مرادفا للخاسرين مع تعزيز الآليات في تخصيص الموارد ، و" إعادة تدوير السمعة "تقويض فخر المؤسسات التي ليست مؤسسات عليا وبالتالي ، فإنه ليس من المستغرب أن نلاحظ أن المؤسسات الفائزة في زيادة تركيز الموارد وتحسن في الجودة[2] كما يرى **الباحث Chan** أن من بين الأخطار الكامنة ومن دواعي القلق بشكل خاص ،دون سياسات وحوافز محددة لتعزيز وحماية التنوع المؤسسي فان التميز في تصنيفات البحوث العالمية قد يؤدي الى تطوير أنظمة أكثر اتساقا و تمايزا بشكل عامودي حيث أنه "مع دخول مؤسسات للمنافسة العالمية على الموارد سيجدوا أنفسهم تحت رحمة الفائزين حيث

[1] -Ibid,p 66

[2] -Ibid,p p (66-67)

سيتم استحواذ على كل شيء مما يفرز عدم المساواة وهذا سينتج عنه أثار مدمرة على المؤسسات الأكاديمية و دوائرهم الانتخابية[1]

9- التصنيف العالمي يقوض الجدارة :

كثير من الخبراء مقتنعون بأن التصنيفات تقوض الجدارة و غالبا ما يتم الاستشهاد ب:

- التصنيف يعزز سمعة الجامعات القديمة و بالتالي يكافئ الماضي من الإنجازات الحالية
- التصنيفات تشجع اختيار الطلاب لغير الجدارة ولكن بناء على السمعة أحيانا
- تعزز التصنيفات معايير الدخول العالية ، و معايير الخروج العالمية ،ولكنها ليست عالية بالنسبة "للقيمة المضافة " حيث هناك أمثلة متزايدة من الغش في البيانات و الحصول على تفضيلات غير عادلة في المنافسة على الموارد ، و في بعض الأحيان من استغلال الوفرة لجذب العلماء المتميزين دونما الامعان في كيفية الحصول على معرفتهم و الاستفادة منها – البحث عن السمعة - ومثالها دول الخليج[2]

كما أثار الباحث **SEERAM RAMAKRISHNA** جملة من الانتقادات لعل أهم الانتقادات الرئيسية متمثلة في القيود المنهجية ،المسائل الأخلاقية وصلاحيتها ،الاعتماد المفرط على المنشورات الأكاديمية ،لان هذا الأخير يرى"من المستحيل ترتيب جميع المهام و الأنشطةوبالتالي يصعب قياس ومقارنة مؤسسات التعليم العالي المختلفة باستخدام معايير مشتركة ونتيجة لذلك ،فانه من غير المفاجئ أن تكون التصنيفات المختلفة قد اعتمدت على مؤشرات مختلفة وتطبيق أوزان مختلفة لتعكس الجوانب المختلفة لنظم التعليم العالي ،بما في ذلك عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة دوليا و كذلك تفضيل الناطقين باللغة الإنجليزية ومؤسساتها ،بالإضافة الى عدم الاخذ بعين الاعتبار الفجوة الاقتصادية ،بالإضافة الى عدم وجود شفافية في معالجة البيانات وجمعها لاسيما ماتعلق بالوظائف المنوطة بالجامعة وهذا ماقد يصرف قادة الجامعات من تحويل انتباههم الى التصنيف الأعلى و الذي قد يكون على حساب الدور الأوسع للمؤسسة[3]

[1] - CHAN, S. **Enhancing Global Competitiveness: University Ranking Movement in Asia, The Academic Rankings and Advancement of Higher Education: Lessons from Asia and Other Regions**. Proceedings, IREG-6 Conference (Taipei, Taiwan, 19–20 April), Higher Education Evaluation and Accreditation Council of Taiwan, 2012 , pp. 125–142.

[2] - Teichler Ulrich ,**OP CIT** .p 67

[3] - SEERAM RAMAKRISHNA, **Op cit** , p p(119-121)

خلاصة :

إن ما يعيشه العالم اليوم من تنافس في ظل عولمة تزداد حدتها أفضى إلى إحداث فجوة عميقة بين الدول والمجتمعات أساسها المعرفة ،التكنولوجيا والثورة الرقمية التي أحدثت تغيرات هيكلية في مشهد تطور الأمم والشعوب.

إن المعرفة والبحث العلمي وبما ينطوي عليه من أهمية أفضى إلى إعادة تشكل مفاهيم بنيوية حديثة في وظائف الجامعات رسّخت قيّم جامعات بحثية تسعى إلى تحقيق التميز وإعتلاء قمته، ومع مرور الوقت شكلت معايير ومؤشرات أدت إلى استحداث تصنيفات وترتيبات تصدرها هيئات ومؤسسات حكومية وغير حكومية كل موسم ، مما أثار حفيظة الكثير بين مؤيد ومعارض، وأحدث تنافسية غير مسبوقة بين الجامعات العالمية لتكون الأفضل، وفي هذا تباينت التصنيفات العالمية، وتنوعت بين العالمية والإقليمية والوطنية.

وعلى الرغم من تنوعها واختلاف أهدافها ومشاربها الا أنها أجمعت على أهمية البحث العلمي ومخرجاتها باعتبارها وحدة للقياس لسهولة الحكم عليها من خلال الرجوع إلى قواعد النشر العالمية، بالاضافة إلى موضوعيتها نسبيا و إن كان الخلاف والنقد حولها دائر.

وعلى العموم أحدثت التصنيفات جدلا كبيرا في الأوساط العالمية وبعثت التنافس المحموم بين الأمم من جديد للتربع على قيادة البحث والمعرفة.

وفي هذا الإطار على الجامعات العربية والجزائر خصوصا الاستفادة من هذه التصنيفات ومعاييرها الأساسية، كأحدأساليب القياس والتعرف على مستوى جودة أداء المؤسسة التعليمية وجوانب القصور والنقص، التي هي في حاجة إلى مزيد من التطوير في ضوء رسالته وأهدافها وأولوياتها الأساسية

كما أن تعزيز وتطوير البحث العلمي في الجامعات الجزائرية أصبح ضرورة ملحة في الألفية الثالثة في ظل عصر العولمة والتكنولوجية والمعلوماتية من اجل اللحاق بركب الدول المتقدمة ، وإقامة منظومات جامعية علمية تصب في مصلحة النهوض بالجامعات أولا ثم خدمة المجتمع ثانيا،وهذا لأن الجامعة كما هو معروف منذ القدم تخلق الحراك العلمي في المجتمع

الفصل الرابع:
البحث العلمي بالجزائر واستراتيجية تجويده وفق منظومة التصنيفات العالمية

تمهيـــــــد :

لقد شهدت مسيرة التعليم العالي في العقود الأخيرة تباينا في المستويات العلمية للجامعات عبر العالم وتنافسية شديدة فرضتها معطيات العولمة والتجارة العالمية،مما أوجب تصنيفات عالمية في شتى المجالات العلمية و البحثية فاستوجبت الاعتناء والرعاية من طرف الحكومات و الدول على حد سواء ، وفي هذا عرفت الجزائر في منظومتها البحثية تغيرات هيكلية و بنوية منذ الاستقلال بصدور العديد من القوانين و التشريعات التي حاولت تنظيم قطاع البحث العلمي و الرقي به، بالإضافة الى استحداث العديد من الأجهزة والهيئات الوصية التي عمدت الى متابعة وتنفيذ السياسة البحثية المنتهجة لا سيما مع صدور القانون 98-11.

ان البيئة التنافسية العالمية فرضت على الجامعات الجزائرية دخول تصنيفات عالمية وتموقعا وترتيبا كدولة ومؤسسات جامعية ومخرجات بحثية ليقاس بذلك مستويات الجودة البحثية.

وفي هذا يتبادر الى كثير منا التساؤل عن المكانة التي تحتلهاالجزائر في هذا السياق العالمي ،وهذا الذي سنحاول التعرف عليه بالاطلاع على أهم التصنيفات العالمية و القواعد الدولية العالمية ومكانة الجزائر من ذلك .

انه و على الرغم من التحديات و العقبات التي واجهت الجزائر وبغض النظر عن الترتيبات ومكانتها بين ذلك فقد بذلت الجهات الوصية من خلال الحكومات المتعاقبة جهودا للاصلاح و للرقي بالبحث العلمي خدمة المجتمع ومتطلباته.

ان الرقي وتحسين مستويات الجودة البحثية ودخول نادي النخبة ضمن التصنيفات العالمية للجامعات يتطلب بذل جهودا كبيرة و تظافرا للجهود بين مختلف مكونات المجتمع.

وفي هذا الاطار سنحاول التعرض لمختلف هذه العناصر من خلال المحاور التالية :

-المبحث الأول: منظومة البحث العلمي بالجزائرومراحل الإصلاح.

-المبحث الثاني: الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات العالمية –المكانة والدلالات –

-المبحث الثالث: تحديات واستراتيجيات لتحسين ترتيب الجزائرضمن التصنيفات العالمية.

المبحث الأول : منظومة البحث العلمي بالجزائر و مراحل الإصلاح

إن الحديث عن منظومة البحث العلمي بالجزائر يقودنا إلى الرجوع إلى أهم المحطات التاريخية التي عرفتها هذه الأخيرة بمختلف تجلياتها البنيوية والتشريعية والوظيفية ،وما انجر عنها من آثار على المستوى المؤسسي والفردي، لاسيما بعد صدور القانون 11/98 وهو القانون التوجيهي في إطار البرامج الخماسية التي تبنيها بالإضافة إلى جملة الاصلاحات التي تبعت ذلك ،من اصلاح للمنظومة الرقمية كآلية للاندماج ضمن السياق العالمي، بالإضافة إلى محاولة إنشاء ومتابعة المخابر باعتبارها حاضنات أساسية للبحث العلمي ونواتجه، وكل هذا سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث من الدراسة.

المطب الأول : سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر(البنية و المراحل)

أولا: التطور التاريخي لمنظومة التعليم العالي بالجزائر.

ان الجامعة الجزائرية اليوم هي نتاج عملية طويلة من البناء والتطويرات والإصلاحات التي تم الشروع فيها من سنة 1962تاريخ استعادة السيادة الوطنية ،وقد بدأت هذه العملية بإنشاء وزارة التربية الوطنية سنة 1963، وقد استخدمت جامعة الجزائر ، التي يعود تاريخ تأسيسها الى سنة 1909 ،كقاعدة لاطلاق منظومة جزائرية للتعليم العالي و البحث العلمي [1]

الجزائر على غرار جميع الدول التي نالت استقلالها حاولت تنظيم أمورها الداخلية ومنها شؤون التعليم العالي و البحث العلمي [2]، وامتلكت منظمات للتعليم العالي تحت مسميات متعددة ، تعمل منذ نشأتها على تطوير المعرفة الإنسانية، حيث عرفهاالمشرع الجزائري الجامعة بأنها : مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3] .

ان مؤسسة التعليم الجامعي تمثل قمة التعليم ، وتمثل آخر مرحلة من مراحل النظام التعليمي الرسمي وتتمثل الوظيفة الأساسية للجامعة الجزائرية في:

- تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها.
- تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد وفقا للأهداف المحددة في التخطيط الوطني.
- تساهم في ترقية الثقافة الوطنية وتطوير البحث العلمي ونشر الدراسات ونتائج البحوث.

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ،**التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 ، ص 16.

[2] - قاسي محمد الهادي ،« **مخابر البحث العلمي :مجالاتها وفضاءاتها و أدوارها المعرفية و التطبيقية في تطوير البحث العلمي** »، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية** الصادرة عن جامعة الجزائر2 ، المجلد 4،العدد8 ،ديسمبر 2016 ،ص 104

[3] - المادة 31 من القانون 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 4 أفريل 1999 ، كما نصت المادة 02 على ذلك في المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية** ، العدد 51، الصادر بتاريخ 24 غشت سنة 2003 ، ص 5

- تتولى تلقين الطلاب مناهج البحث[1].
- انتاج نخبة عصرية تستجيب للتطلعات الثقافية والعلمية للمجتمع ،من خلال ما تقدمه هذه النخبة من انتاج للمعارف و العلوم.
- تنظيم التغير الحاصل في المجتمع

وفي حديث الباحثة" نبيلة غربي " عن تطور التعليم العالي و الجامعي في الجزائر ذكرت أن التعليم العالي عرف العديد من المراحل بعد الاستقلال بجعل الجامعة نابعة من مبادئ نوفمبر وحاملة لقيم المجتمع وثقافته و لكن سياق التطورات التي عرفتها الجزائر في جميع المجالات أنشأ بيئة غير ملائمة لتحقيق الغايات مما جعلها تعاني العديد من المشاكل على اختلاف مستوياتها.[2]

كما يرتكز التعليم العالي في الجزائر على عدد من المبادئ التي تكرس الثوابت الوطنية وتعكس مقومات وخصوصيات المجتمع الجزائري ، حيث تتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

1-ديمقراطية التعليم وهذا بفتح التعليم العالي لأكبر عدد ممكن من المسجلين ، ولكل الفئات الاجتماعية من كل الجهات و المناطق و للذكور و الاناث.

2- الجزأرة وهذا قصد جعل التعليم العالي جزائريا في محتواه وأساليبه وأهدافه تماشيا وواقع البلاد ، والاعتماد على الكفاءات الجزائرية وكذا وضع استراتيجية التعليم العالي وفقا لواقع البلاد وتطلعاتها المستقبلية.

3- التعريب ويقصد به هنا الاستعمال الواسع والاستخدام الكبير للغة العربية والتوسع فيه.

4- التوجه العلمي والتقني في سياسة التعليم العالي نظير التوجهات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية[3].

وفي هذا عرفت العديد من المراحل حاولت من خلالها تحقيق غايات المجتمع واستجابت من خلالها لمتطلبات التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال[4].

ان طبيعة التنظيم السائد في التعليم العالي في الجزائر ينطلق من أعلى الهرم السلمي حيث يتكون الهيكل التنظيمي للجامعة من أجهزة يشرف عليها جهاز مركزي تخضع فيها وظائف التعليم والبحث إلى الوظيفة السياسية الإدارية ،وخلفت الصراعات القائمة بين مختلف الأيديولوجيات.

---

[1] -لرقط علي ،« إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر – المبررات والمتطلبات الأساسية – دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة باتنة » (مذكرة ماجستير تخصص الإدارة والتسيير التربوي ، بقسم علم النفس وعلوم التربية ، 2009 ، ص ص (65 ،66).)

[2] - غربي نبيلة ،« **مكانة البحث العلمي في السياسة التنموية التجربة الجزائرية** » ، (مذكرة ماجستير،تخصص علم الاجتماع الثقافي ، قسم علم الاجتماع ،جامعة سعد دحلب البليدة ،جوان 2012 ،ص ص (97-103))

[3]-أحمد فلوح ،« **و اقع مخابر البحث العلمي في الجامعة ومقترحات تطويرها (حسب عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية** » ،**مجلة الشامل للعلوم التربوية و الاجتماعية** ،جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي ،المجلد 01 ، العدد01 ، ص ص (14،15)

[4] -زين الدين بروش ، يوسف بركان ،« **مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق** » ، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي الجامعة الخليجية ، البحرين ، أيام (4،5) أفريل 2012 ، ص 811.

(اليسارية ، الليبرالية ، العلمانية ، الإسلامية ، الفرنكوفونية ،المعربين) اختلالات في البعد البيداغوجي والأكاديمي جاعلة المؤسسة الجامعية غامضة للفاعلين فيها ، عاجزة على تمييز الممارسات الخاصة بها والتحكم في مصيرها[1].

ثانيا: المراحل الأساسية في مسار بناء المنظومة الجزائرية للتعليم العالي

لقد مر مسار بناء المنظومة الجزائرية للتعليم العالي بأربعة مراحل من حيث تنظيمها و مناهجها

-المرحلة الآولى إرساء قواعد الجامعة الوطنية (الجزائرية.) .

-المرحلة الثانية تنفيذ إصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971 والذي دعم وصحح سنة 1982 وسنة 1984[2] ، لقد عملت إصلاحات 1971 وبصورة إدارية ، ذات طابع مركزي كثيف حيث تعمل الوزارة على إدارة الجامعة بصورة مباشرة وتعيين مسؤولي المؤسسات الجامعية مما جعل الوظيفة الإدارية ذات أولوية على الوظيفتين البيداغوجية والعلمية[3].

-المرحلة الثالثة دعم المنظومة وعقلنتها من خلال قانون 99-05 المؤرخ في 4 أفريل 1999.

-المرحلة الرابعة تطبيق النظام العالمي : نظام ليسانس.ماستر .دكتوراه الذي شرع في تطبيقه سنة 2004 [4].

ان الإدارة الوزارية للتعليم العالي والبحث العلمي في نظام الإدارة المركزية الجزائرية قد عرفت تطورا تاريخيا مميزا ، بفعل التغيرات الدستورية التي حدثت في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وعليه فان إدارة التعليم العالي خضعت في تطورها إلى اضطرابات هيكلية وتنظيمية ووظيفية عديدة الشيء الذي جعلها من بين الإدارات المركزية المتميزة بشدة التغير وانعدام الاستقرار الهيكلي والوظيفي ويتم التعرض فيما يلي لأهم التطورات التي مرت بها الإدارة الوزارية للتعليم العالي[5] . كالتالي:

---

[1] -بن بلقاسم إيمان صبرا ،« **و اقع مهنة التعليم الديني العالي في الجزائر، دراسة ميدانية حول أساتذة العلوم الإسلامية بخروبة** » (مذكرة ماجستير تخصص علم اجتماع التنظيمات والديناميكيات والمجتمع ، بقسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 2 ، 2011 ، ص 96.)

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ،**التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012** . **مرجع سابق** ، ص 18

[3] -مفلاح محمد ، **مرجع سابق** ، ص 126.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ،**التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012** . **مرجع سابق** ، ص 18

[5] -نادية درياس ،« **التنسيق في ظل الإدارة العامة الجزائرية وعلاقته بتنمية الموارد البشرية – دراسة تطبيقية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي** » . (مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع : تسيير عمومي قسم علوم التسيير بجامعة محمد خيضر ببسكرة ، 2006 ، ص 171.)

الجدول رقم :11 التطور التاريخي للإدارة المركزية للتعليم العالي بالجزائر

اسم الإدارة المركزية	رقم المرسوم	المؤرخ في	عدد المديريات العامة	عدد المديريات الفرعية
- مديرية التعليم العالي	1963-121/63	1963	01 مديرية	04 أقسام إدارية
- مديرية التعليم العالي	1967-185/67	14 سبتمبر 1967	01 مديرية	02 مديرية فرعية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1971-35/71	20 جانفي 1971	04 مديريات	12 مديرية فرعية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1975-30/75	22 جانفي 1975	06 مديريات	18 مديرية فرعية
- وزارة التعليم العالي	1985-119/85	21 ماي 1985	09 مديريات	27 مديرية فرعية
- وزارة التعليم العالي	1989-83/89	06 جوان 1989	08 مديريات	26 مديرية فرعية
- الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990-393/90	01 ديسمبر 1990	03 مديريات	06 مديريات فرعية
- وزارة الجامعات	1991-116/91	27 أفريل 1991	09 مديريات	28 مديرية فرعية
- أمانة الدولة للتعليم العالي	1992-489/92	19 جويلية 1992	01 مديرية	04 مديريات فرعية
- أمانة الدولة للبحث العلمي	1992-489/92	28 ديسمبر 1992	01 مديرية	03 مديريات فرعية
- الوزارة المنتدبة للجامعات والبحث العلمي	1993-233/93	1993	09 مديريات	31 مديرية فرعية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1994/260-94	27 أوت 1994	10 مديريات	29 مديرية فرعية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1998/11-98	22 أوت 1998	6 مديريات	19 مديرية فرعية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2003-01/03	08 جانفي 2003	09 مديريات	30 مديرية فرعية

المصدر : نادية درياس ،**مرجع سابق** ، ص 177.

ان منظومة التعليم العالي بالجزائر في هيكلتها ترتبط بخريطة جامعية حيث تضم هذه الشبكة الجامعة الجزائرية مئة وستة مؤسسة للتعليم العالي موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني حيث تضم 50جامعة ثلاثة عشرة (13) مراكز جامعية وعشرون (20) مدرسة وطنية وعشرة ،إحدى عشرة (11) مدارس عليا للأساتذة و ملحقتين (2) جامعتين وهذا في اطار تقسيم جهوي يتماشى مع النسيج الاقتصادي والاجتماعي وأعداد الطلبة [1]،هذا من جهة ومن جهة أخرى يتكون الهيكل التنظيمي للجامعة من :

- الأجهزة الأكاديمية ومهامها التكفل البيداغوجي وتحقيق المعرفة والبحث .

- الأجهزة الإدارية وتتكفل بالإدارة الجامعية وقد حددت النصوص القانونية لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 279/03 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 06-343 ، وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2004/08/24 التنظيم الإداري للجامعة وتشكيلتها فالجامعة تتكون من هيئات ممثلة في مجلس الإدارة والمجلس العلمي حسب المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 279/03 كما تضم الجامعة .

- رئاسة الجامعة حسب المواد (31/25) وتضم نيابات رئاسة الجامعة، الأمانة العامة. المكتبة المركزية....

[1] -يمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر من خلال موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تاريخ الدخول 13 مارس2019على الساعة 19.25 https://www.mesrs.dz/ar/universites

- الكلية (حسب المواد 32 إلى 36).
- مجلس الكلية (حسب المواد 37 إلى 42).
- المجلس العلمي للكلية واللجنة العلمية للقسم (حسب المواد 43 إلى 51).
- عميد الكلية (حسب المواد 52 الى56) ورؤساء الأقسام ، نواب العميد وقد تتضمن بعض الجامعات وجود معاهد حدد بالمواد (57 إلى 76) وأحيانا أخرى ملحقات للجامعة بالإضافة إلى وجود مخابر و مراكز بحثية[1].

ثالثا: البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر.

-تنظيم البحث العلمي في الجزائر:من الاستقلال الى 2020

1- مرحلة ماقبل الاستقلال :

كانت نشاطات البحث غداة الاستقلال تعتمد على مؤسسات مختلفة يمكن تصنيفها الى فئتين : المؤسسات المتخصصة والجامعة ، وكانت هيئات البحث متمثلة في : المركز الوطني للبحث العلمي ، محافظة الطاقة النووية ، المركز الوطني للدراسات الفضائية وديوان البحث العلمي والتقني لما وراء البحار ، أما البحث الجامعي فكان متمركزا في جامعة الجزائر العاصمةفقط ،وكان ينضوي تحتها مجموعة من المعاهد مثل:

- معهد الدراسات الشرقية (المنشأ عام 1933) – معهد البحوث الصحراوية (المنشأ عام1937).
- معهد الدراسات الفلسفية (المنشأ عام 1952). – معهد علم الأعراق البشرية (المنشأ عام 1956)

ومن هنا يتبين أن الجزائر قبل الاستقلال عرفت بالبحث الأساسي والتطبيقي ، متمركزة في الجزائر العاصمة ، ومرتبطة عضويا بفرنسا نتيجة العامل التاريخي[2].

2- مرحلة ما بعد الاستقلال :

حيث عرف البحث العلمي بعد الاستقلال تصنيفات عديدة ، ومراحل كبرى ولعل أهمها ما يلي:

أ-مرحلة 1962 – 1971 :تطرقت المعاهدات الجزائرية الفرنسية المتفق عليها غداة الاستقلال الى مسألة البحث العلمي ، حيث أكدت النصوص المتعلقة بالاتفاقيات و البروتوكولات على أن : أنشطة معاهد ومراكز البحث العلمي تخضع دوريا للمراقبة وتعليمات وتوجيهات عامة من طرف المجلس الأعلى للبحث العلمي ، حيث أنشأ هذا المجلس عام 1963 بمساعدات مالية فرنسية لمدة 4سنوات ، لكن يجدر التذكير أن كل الباحثين كانوا فرنسيين ،وأن كل المشاريع كانت تحت إدارة فرنسية ، كما تميز

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الحكومة ، المرسوم التنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 23 أوت 2003 المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 51 ، الصادرة بتاريخ 24 أوت 2003 ، ص ص (4 ،15) المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-343 المؤرخ في 4رمضان عام 1427 الموافق 27سبتمبر سنة 2006 ،**الجريدة الرسمية** ، العدد 61 الصادرة بتاريخ أول أكتوبر 2003 ،صفحة 27-28) و القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 8 رجب عام 1425 الموافق 24 غشت سنة 2004، يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة)**جريدة رسمية سنة 2004، عدد 62، صفحة 19- 27**

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ،**التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012** . مرجع سابق ، ص ص (85-86).

البحث الجامعي في بداية الاستقلال بالرحيل الجماعي للباحثين الفرنسيين أما العدد القليل من الأساتذة الجزائريين فقد أوكلت لهم مهمة التدريس و التسيير الإداري ،هذا ما جعل نشاط البحث العلمي يتوقف بالرغم من محاولات اعاشه سنة 1964 ،لكنها كانت مجرد أعمال فردية غالبا ما كانت مبادرات من بعض الأساتذة الفرنسيين المتعاونين ، ويبدوا واضحا أن المسؤولين الجزائريين كانوا منشغلين بالأوضاع الصعبة التي تميز البلدان المستقلة حديثا ، ولا يمكن في أي حال من أي الأحوال أن يحظى البحث العلمي بأولوية ما ، هذا ما يفسر على الأقل استمرار فرنسا في تسيير هياكل البحث العلمي و أدى الى امضاء برتوكول مشترك ثان في 16 مارس عام 1968 نتج عنه ميلاد منظمة التعاون العلمي لمدة 4 سنوات بتمويل مشترك بين فرنسا و الجزائر التي بدأ تهتم بالبحث العلمي [1] ، ولكن ما يميز هذه المرحلة هو ما يلي:

- غياب باحثين جزائريين وأغلب البحوث كانت تحت قيادة باحثين فرنسيين .
- أغلب المراكز تم نقلها إلى وصاية الديوان الثقافي الفرنسي.
- البحث الجامعي في هذه الفترة تميز بمغادرة أغلب الأساتذة والباحثين الفرنسيين ، مما جعل أولوية الأساتذة الجامعيين للجزائريين هو ضمان سيرورة التعليم والتسير الإداري للجامعة[2].

ب-مرحلة 1971 – 1982 :

بعد استحداث وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1970، وفي إطار اصلاح التعليم العالي وادماج البحث العلمي في نشاطاته ،تم اعتماد تغييرات في السياسة الوطنية للبحث من خلال إقامة هياكل جديدة لتنشيط البحث العلمي [3].

وعلى الرغم من الحركية التي كانت تتميز بها هذه الهياكل فانه لم يكن لها التأثير الكبير في البحث الجامعي الذي كانت أولى نشاطاته على وجه الخصوص ثمرة مبادرات فردية وجماعية غير رسمية ،ومع ذلك ، فإن عمل المنظمة الوطنية للبحث العلمي كان بالفعل تأسيسيا في مجال استحداث مراكز بحث لبعث الحركية في تلك المراكز التي ورثتها بلادنا عن الاستعمار و التي بدأت في الكف عن ممارسة نشاطها ، ومن جانبها فان مديرية البحث التابعة لوزارة التعليم العالي قد سطرت ، بمناسبة المخطط الرباعي الثاني (1973 -1977) "مخططا وطنيا للبحث العلمي والتقني" يلح على الاعتراف بالبحث كعامل تنمية واستقلالية تكنولوجية[4].

---

[1] - نزعي عزالدين ،صوار يوسف ،« **تقييم سياسة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر** » ، **المجلة المغاربية للاقتصاد و المانجمنت** ،بجامعة معسكر ،المجلد الثالث ،العدد 02 ، ص 29

[2] République Algérienne Démocratique et populaire. Ministère de l'ensignement supérieur et de **la recherche scientifique en Algerie Indépendante.** Alger MESRS 2013.p15 وللمزيد من الاطلاع **يمكن الاطلاع على الموقع www.mesres.dz.**

[3]- أمينة مساك ،« **تأثير سياسة التعليم العالي على علاقة الجامعة بالمجتمع الجزائري(دراسة تحليلية تقييمة لنظام التعليم العالي في المجتمع الجزائري)** » ،(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ، 2008/2007،ص 295)

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر50 سنة في خدمة التنمية1962**، **مرجع سابق** ، ص 87.

كما تميزت هذه المرحلة بمحاولة لإنشاء التنظيم الإداري للبحث، وإعداد هيئات ولجان متخصصة وطنية للبحث العلمي في المجالات الأساسية والحيوية ، كما تم إنشاء مخابر ومراكز بحثية ولكن هذه المؤسسات والمراكز لم يتم ربطها بشكل أساسي لخدمة عملية التنمية والآلة الإنتاجية الوطنية التي تعتمد على الخبرات الأجنبية[1] ،كما عرفت هذه الفترة بعض الإنجازات ،لا سيما من طرف الديوان الوطني للبحث العلمي الذي سجل خلال الفترة 1971-1983 الموافقة على 109 مشروع بحث ، ومساهمة في تأطير 200 أطروحة (ماجستير و دكتوراه) ،كما نشر 1340 مقالا علميا ،لكن الجهد المبذول لم يمكن من إحداث ديناميكية بين الباحثين ومختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية ،وما يلاحظ من خلال العرض السابق أن البحث العلمي في الجزائر ،خلال 20سنة ، لم يستقر ولم يتمكن من إرساء قاعدة تمكنه من الانطلاق ،ان هذا الوضع الذي وصل اليه القطاع متوقع لكون البحث العلمي ليس مجرد قرارات فوقية وانما هو ناتج لسيرورة نضج فكري و بحثي واستقرار مؤسساتي ومن دون ذلك يبقى البحث العلمي مجرد هياكل مستهلكة للأموال دون مردود. [2]

ج-مرحلة 83 – 1998 : وهي مرحلة للتفكير وتقويم التوجيهات السابقة ، تميزت بعدم الاستقرار المؤسساتي والقانوني ، فابتداء من سنة 1983 تم وضع جهاز يتعلق بالقوانين الأساسية لوحدات البحث العلمي والتقني ومراكز البحث[3] وتجسدت فيما يلي:

- قانون وحدة البحث (المرسوم رقم 83-521 المؤرخ في 23 جويلية 1983).
- قانون مركز البحث (المرسوم رقم 83-521 المؤرخ في 10 سبتمبر 1983).
-قانون البحث الدائم (المرسوم رقم 83-52 المؤرخ في 18 مارس 1986).

كما تم إحداث الكثير من المؤسسات والأطر التنظيمية للبحث العلمي في هذه الفترة [4]في حين أن المخصصات المالية عرفت تناقص نظرا للأزمة المالية التي عرفتها الجزائر وفي سنة1990، كان عدد الفرق المشكلة 500 فرقة تضم حوالي 3500 أستاذ باحث، وقد تناقصت الاعتمادات الممنوحة للجامعة في اطار البحث منذ أن تم حل المنظمة الوطنية للبحث العلمي(سنة1983)، وتميزت الفترة الزمنية بين 1984-1985 بغياب الاطار التنظيمي ، وكانت القيمة المالية الضعيفة خلال ميزانتي هذين العامين تمول بعض الفرق المنبثقة عن ماكان يعرف سابقا بالمنظمة الوطنية للبحث العلمي (ومنها مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي،وخاصة وحدة البحث في الموارد البيولوجية الأرضية ،ومركز البحث في التكنولوجيا الحيوية).

---

[1] République Algérienne Démocratique et populaire. MESRES .DGRSDT , **la recherche scientifique en Algérie Indépendante**, **Op.cit**. p11

[2] - نزعي عزالدين ،صوار يوسف، **مرجع سابق** ، ص 29

[3] - أمينة مساك ، **مرجع سابق** ، ص 287.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية1962 - 2012 ، **مرجع سابق** ، ص 88.

وتعود عملية إعادة بعث الحركية في البحث العلمي الى شهرجوان من سنة 1986 ،وذلك بعد الانشاء الرسمي لأولى فرق ووحدات البحث التي تم اعتماد برامجها من قبل المحافظة العليا للبحث و بعد الانطلاق في عملية تمويل سير البحث وهكذا ،تميزت هذه الفترة بتجريب مخططات متتالية تهدف الى تنظيم البحث العلمي [1].

إن الملاحظ لحركية المؤسسات المكلفة بالبحث العلمي ، يعي ماكان يعاني منه البحث العلمي في الجزائر بعد الاستقلال خلال أربعين سنة ، حيث انتقلت الهياكل المكلفة للبحث من وصاية الى أخرى 14 مرة ، وهو الأمر الذي لم يمّكن الباحثين الفعليين في مجال البحث العلمي من الاستقرار و التطور ،ناهيك عن هدر الموارد المالية و المادية نتيجة تغيير الوصاية .[2]

د-مرحلة 1998 – 2008 : بداية من هذه المرحلة أصبحت مهمة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على أعلى مستوياتها القانونية حيث صدر القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتعلق بالقانون التوجيهي الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998– 2002 ، حيث تلخصت أهدافه فيما يلي :

- تعزيز الأسس العلمية والتكنولوجية في البلاد وتحديد وجمع الوسائل الضرورية للبحث العلمي.
- إعادة تأهيل وظيفة البحث في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وفي مؤسسات البحث والحث على تثمين نتائج البحث.
- تعزيز وتمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع تثمين للصروح المؤسساتية والتنظيمية[3] وما يميز هذا القانون ما يلي :
- إعداد المخطط الوطني للبحث يتم على مستوى أعلى بحيث يعكس إشكاليات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- الإعتماد شبه الكلي في تمويل البحث العلمي على اعتمادات ميزانية الدولة.
- ان الرقابة المالية للنفقات هي الأخرى لم تعد كما كانت عليه قبل 1998، بل أصبحت الرقابة بعدية[4].

وانه لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة تم تسطير برامج وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال الفترة 1998-2002 يتم تنفيذها وفق خطط سنوية تعتبر كأداة ضبط وتقييم

---

[1] - نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

[2] - نزعي عزالدين ،صوار يوسف، مرجع سابق ،ص 29

[3]- نفس المرجع الأنف الذكر ، ص ص (90 ،91)

[4] صابة محمد الشريف ،« برمجة النفقات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومكانتها في سياسة الميزانية »،(أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، بقسم علوم التسيير بجامعة الجزائر ، 2008 ، ص 156.)

للبرمجة (يتفرع كل برنامج الى مجالات وكل مجال الى محاور وكل محور الى مواضيع التي بدورها تتفرع الى مشاريع بحث) يتم تنفيذها عن طريق اعلان تقديم عروض موجهة للباحثين الدائمين و الأساتذة الباحثين.

-إعداد وإنجاز سبعة وعشرون (27) برنامج وطني من بين الثلاثين (30) برنامجا المسطرة خلال البرنامج الخماسي 1998-2002 أي تنفيذ 5226 مشروع منها 1150 عن طريق إعلانات وطنية لطرح مشاريع بحث و 3331 عن طريق اقتراحات من قبل الأساتذة الباحثين والتي تندرج ضمن برمجة البحث الجامعي بالإضافة الى 625 يندرج ضمن برامج البحث الخاصة بكيانات البحث و 120مشروع في اطار التعاون الدولي.

- تم اعتماد 640 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة 1998 2002 تضم مايقارب 14000 أستاذ باحث و تنفيذ 794 مشروع توجهه الوكالتان الوطنيتان لتطوير البحث الجامعي و البحث في مجال الصحة وكذا قرابة 4000 مشروع توجهه اللجنة الوطنية لتقييم و برمجة البحث العلمي (Cnepru).

-زيادة مناقشات رسائل و أطروحات (الدكتوراه و الماجستير) .

- انشاء ستة عشر (16) مركز بحث في إطار المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي

-إنشاء وحدتي (2) بحث.

- تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث.

-اشراك 13700 أستاذ باحث وألف خمسمائة (1500) باحث دائم من بين المجموع الكلي الذي حدده القانون و المقدر بستة عشر ألف 16000، إذ ارتفع عددهم مقارنة عددهم مقارنة بسنة 1997 حيث كان يقدر ب 3500 أستاذ باحث. [1]

- كما تم رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي من 0.1 % الى 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي تضم اعتمادات التسيير و التجهيز ، حيث بلغ متوسط الدعم المخصص للفترة 1999-2005 ما قيمته 34266 مليون دينار جزائري خصص منها 17550 مليون دج كاعتمادات تسيير لدعم محيط البحث و 14154 مليون دج كاعتمادات للتجهيزات و2562 مليون دج لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث ،تم تمويلها من قبل الدولة من خلال صندوق خاص بالبحث العلمي [2] وجاء في تقرير القانون أنه كان من المفروض أن يسمح تمويل البحث ببلوغ مستوى 1% من الناتج الداخلي الخام المخصص لنفقات البحث لسنة 2000 ،غير أنه وليومنا هذا ولأسباب مختلفة بقيت مستويات التمويل هذه بعيدة عن الأهداف

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، **القانون رقم 08-05** المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 ،**يعدل ويتمم القانون رقم 98-11** المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 و المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998-2002 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 10 ، الصادرة بتاريخ 27 فبراير سنة 2008 م ، ص ص (7، 37)

[2] - **نفس المرجع الآنف الذكر** ، ص 32

المسطرة ولم تعرف الهياكل القاعدية المبرمجة ،ومع ذلك سمح التمويل المخصص للمراكز الوطنية للبحث باقتناء التجهيزات في مختلف الميادين.

هـ-مرحلة 2008 – 2012 : ان إصدار القانون رقم 08-05 المعدل والمتمم للقانون 98-11 وإنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DG-RSDT) كجهاز وطني مسير تحت وصاية الوزارة في اطار متعدد القطاعات وقد كان الهدف المسطر من ذلك :

- إتمام وانجاز العجز المؤسسي والتنظيمي لنظام البحث الوطني وتنفيذ البرامج وبرمجة التقييم مع متابعة لحركية التطور للكفاءات العلمية.
- إعداد مواضيع بحثية وضمان استعمال عقلاني ورشيد للإمكانيات المتاحة.
- متابعة المجهودات المالية المبذولة وترقية التعاون العلمي.
- تشجيع وتثمين نتائج البحث والاستفادة منها في خدمة المجتمع[1].

لقد تم بالنسبة إلى الفترة الخماسية 2008–2012.

- تحديد ومباشرة أكثر من مائة (100) إجراء في مجال البرمجة والتنظيم والإجراءات المؤسساتية وتطور الموارد البشرية ، وكذا في مجال البحث الجامعي والتطوير التكنولوجي ومجال الهندسة والبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإعلام العلمي والتقني والتعاون العلمي والتأهيل والمرافق والتجهيزات الكبرى وأخيرا التمويل ، وفي هذا الصدد تم اعتماد أكثر من 1046 مخبر بحث علمي.
- رصد غلاف مالي لهذا الخماسي مائة (100) مليار دينار ، وبالموازاة مع هذا التمويل تم اتخاذ إجراءات تشريعية للإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة ، كما تم اتخاذ إجراءات أخرى لصالح أنشطة البحث والتطوير في المؤسسات [2] ، بالإضافة إلى محاولات لإنشاء الأقطاب التقنية والعلمية ، كما أن هناك سعي حثيث إلى بلوغ مستوى من الانفاق الوطني على البحث العلمي يقارب نسبة 1 % من ناتجها المحلي والإجمالي.[3]
- اشراك أكثر من 28000 أستاذ باحث مع حلول 2012.

و-مرحلة 2015-2020 :

ان تطوير العلاقة بين البحث العلمي و القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية هي واحدة من الأهداف الرئيسية للقانون الثالث حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي للفترة (2016-2020) [4]والذي يعزز

---

[1] République Algérienne Démocratique et populaire. MESRES . **DGRSDT la recherche scientifique en Algérie Indépendante. Op.cit**.p16.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية1962. 2012 الجزائر : **مرجع سابق** ، ص ص (105 ،112).

[3] صابة محمد شريف ، **مرجع سابق** ، ص 170.

[4] - في 2013/03/17 عقد المدير العام للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي (RSDT) السيد عبدالحفيظ أوراغ لقاء على مستوى مركز البحث CERIST مع ممثلين من مختلف القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية و مراكز ووحدات البحث ، من أجل عرض القانون السابق (القانون التوجيهي للبرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي للفترة 2008-2012) والتي كانت إيجابية في المجمل على حد قوله بالإضافة الى عرضه لمشروع القانون الجديد للفترة 2014-2018 و الذي تأخر صدوره الى غاية نهاية ديسمبر 2015 http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/39391 publié le :18-03-2013 sur : نقلا عن صولح سماح ،« **دور تسيير الرأسمال**

ترقية البحث داخل المؤسسة ،بالإضافة الى تدعيم القواعد العلمية و التكنولوجية للبلاد ،وقد تجسد هذا في دسترة حرية البحث العلمي بمناسبة صدور القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016 من خلال المادة 44 حيث نصت على أن :

- الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة و تمارس في إطار القانون.
- تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي و تثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة. [1]

وهو ما اعتبره الباحثون بمثابة إشارة قوية للمكانة التي أصبحت الدولة تعطيها لقطاع البحث العلمي وانها استجابة للتغيرات التي تمر بها البلاد على كل الأصعدة .[2]

القانون رقم 15-21[3] وما لاحظناه هو التطرق لأول مرة لجملة من المفاهيم حدد تها المادة السادسة بعنوان الفصل الأول مفاهيم ،كما تطرق أيضا لتعميق الدراسات و البحث باللغتين العربية و الأمازيغية و ترقيتهما في المادة السابعة منه.

بالإضافة الى ترقية العديد من الهيئات ومن بينها الوكالات الموضوعاتية للبحث تحت مسمى مؤسسات الوساطة عن طريق التنسيق و المتابعة وترسيخ العلاقة مع القطاع الخاص و الصناعة كما تضمن العديد من الإجراءات التي تتطلب صدور العديد من التنظيمات و المراسيم التنفيذية المحددة لها و بالتالي اعتبر هذا القانون بمثابة موجه للخطوط العامة و كمحاولة لبعث ديناميكية و أنشطة البحث العلمي.

كما شدد الاستاذ شمس الدين شيتور وزير التعليم العالي والبحث العلمي, , يوم الاثنين 02 مارس 2020 لدى تقديمه لمشروع القانون التوجيهي للبحث العلمي أمام أعضاء مجلس الامة على ضرورة انخراط الجامعة في الحياة الاقتصادية والصناعية بالنظر الى الدور الذي يلعبه الذكاء المعرفي في خلق الثروة.

حيث قال الوزير أن الجامعة الجزائرية "تعاني من التهميش" مضيفا أنه "ان الاوان لتنخرط, مثلما هو معمول به في البلدان الاخرى, في الحياة الاقتصادية والصناعية لأن البلاد اليوم تحتاج الى الذكاء المعرفي."

البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر »،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة قسم العلوم الاقتصادية ، 2012-2013)

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، **القانون رقم 16-01** المؤرخ في 26جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري ، **الجريدة الرسمية** ، العدد14 ، الصادرة بتاريخ 7 مارس سنة ،2016 ، ص 11

[2] - عمام مكي ،دويني مختار ، « **الضمانات الدستورية المكفولة أثناء عملية تنظيم حرية البحث العلمي في كل من :الجزائر–مصر–تونس – سويسرا** » ،**مجلة الدراسات الحقوقية** ،المجلد السادس ، العدد 2 ديسمبر 2019 ،ص ص (193،194)

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، **القانون رقم 15-21** المؤرخ في 18ربيع الأول عام 1437 الموافق 30ديسمبر سنة 2015 ، المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 71 ، الصادرة بتاريخ 30ديسمبر 2015

وبعد أن ذكر في هذا الاطار بأن 0,58 بالمائة فقط من الناتج الداخلي الخام في بلادنا تمنح للبحث العلمي, أوضح الوزير أنه لا يمكن الاستمرار بهذه الوتيرة ولابد من فتح البحث العلمي على القطاع الخاص مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة.

وأضاف القول أنه مستقبلا خلق تنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية عبر مرافقة المؤسسات الناشئة وتشجيع البحث العلمي الذي هو حاليا "ليس في المستوى لا من حيث الكم ولا الكيف."

وفي هذا السياق تم اصدار القانون 20-01 [1]المحدد لمهـــــام المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيات و تشكيلته و تنظيمه ،كما أن احداث المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات بموجب تعديل الدستور في 2016 تماشيا مع المواد 206و 207 اللتان نصتا على احداث المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيات[2] وتكليفه بالمهام التي كانت موكلة لكل من المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي والمجلس الوطني للتقييم "يقتضي واجبا تعديل بعض الاحكام الواردة في القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي." ويتعلق الامر بإعادة صياغة المواد 11- 17 و 18 و29 و 30 من القانون المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وهذا بصدور القانون رقم 20-02 [3], "بهدف تفادي الازدواجية القانونية المتعلقة بنص القانون لاسيما وأن هذه المواد تحيل مضامينها الى المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني والمجلس الوطني للتقييم."

كما أكد مخطط عمل الحكومة في اطار تنفيذ برنامج الرئيس 2020على جملة من الإجراءات فيما يخص البحث العلمي لعل أهمها :

-دعم مراكز البحث بشكل قوي لتمكينها من التكيف لكي تصبح إطارا للتعليم و التفتح و الابداع لتشكل بذلك دعائم حقيقية للتنمية الاقتصادية و النمو.

-تكوين النخب و أقطاب البحث المرجعية الكفيلة بتلبية تطلعات المؤسسات.

-التشجيع على تطوير أقطاب الامتياز ،بالشراكة مع المؤسسة ضمن التخصصات المتماشية مع التطور العالمي للتكنولوجيات.

-تحسين نجاعة حوكمة الجامعة وتفتحها على المحيط الوطني و الدولي.

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، **القانون رقم 20-01** المؤرخ في 5شعبان عام 1441 الموافق 30مارس سنة 2020، يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيات و تشكيلته و تنظيمه ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 20، الصادرة بتاريخ 15 أبريل سنة2020

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، **القانون رقم 16-01** المؤرخ في 26جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري ، **الجريدة الرسمية** ، العدد14 ، الصادرة بتاريخ 7 مارس سنة ،2016 ، ص 36

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ،**القانون رقم 20-02** المؤرخ في 05 شعبان 1441 الموافق 30مارس سنة 2020 ،**يعدل القانون رقم 15-21** المؤرخ في 18ربيع الأول عام 1437 الموافق 30ديسمبر سنة 2015 ، **المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي** ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 20 ، الصادرة بتاريخ 15 ابريل سنة 2020

-تطوير البحث العلمي و التكنولوجي وتثمين منتج البحث عبر مفهوم "البحث بناءا على الطلب" وعقود البحث من طرف الجامعات ومراكز البحث مع المؤسسات الاقتصادية ،من أجل تسويق المنتجات ،بتشجيع الباحثين وحملة الشهادات على انشاء المؤسسات الخاصة بهم (المؤسسات الناشئة).

-تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيات وجعله دعامة للتطور الاجتماعي و الاقتصادي.[1]

ثالثا: البحث العلمي و آليات التقييم في الجزائر (الكيانات و الهياكل)

ان المتتبع لمسيرة التطور المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 الى غاية 2020 يلاحظ أن الدولة الجزائرية حاولت من خلال احداث الهياكل و الهيئات المختلفة ان تنظم العملية البحثية بالاشراف عليها ،وهذا ما ورد في الكتاب الصادر عن وزارة التعليم العالي في شقه المرتبط بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث يرصد السياق و التطورات المتتابعة منذ الاستقلال للتطور المؤسساتي للبحث في الجزائر من سنة 1962 الى سنة 2020 .

من خلال الملحق رقم 01المرفق نلاحظ أن هناك حالة من عدم الاستقرار تميز منظومة البحث العلمي في الجزائر بالإضافة الى أن عمليات بنائها متقطعة وغير تراكمية ،ولتقويم هذه الحالة من الانقطاع الدائم للأعمال التي تم الشروع فيها من قبل المؤسسات التي توالت على رأس البحث العلمي تم اصدار القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 .

وفي هذا تشكل سنة 1998 نقطة انطلاق حقيقي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر ،حيث تم وضع منظومة بحث جديدة و هندسة هذا التنظيم بتشكل العديد من اللجان والمجالس والندوات، على المستوى الوطني، المكلفة بتقييم وتأهيل التعليم العالي والبحث العلمي أو ميادين وتخصصات محددة كمانصت النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجال التعليم العالي والبحث العلمي على تحديد مهامها و أطرها التنظيمية ومن خلال هذا المحور سنحاول التطرق الى أهم الأجهزة و الكيانات التي تلعب دورا هاما في رسم و تجسيد السياسة الوطنية و التطوير التكنولوجي من خلال برمجتها وتنفيذها و تقييمها و الوقوف على تثمينها ومن أهمها :

1- **الهيئات الوطنية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي (الملحق رقم 01).**
2- **هياكل البحث (الملحق رقم02) .**
3- **المصالح المشتركة للبحث (الملحق رقم03) .**
4- **هيئات وطنية (الملحق رقم 04).**
5- **الأجهزة الجهوية والمحلية للتقييم والتأهيل في مؤسسات التعليم العالي (الملحق 05).**

[1] - الجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الحكومة ، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية** ، 16 فيفري 2020، ص ص (39-40)

إلى جانب الأجهزة المركزية، وتلك ذات الاختصاص الوطني، نصت القوانين والنصوص التنظيمية التي تحكم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على إنشاء أجهزة جهوية ومحلية مكلفة بمهام التقييم والتأهيل في مؤسسات التعليم العالي، وهذا على النحو التالي:

أ: الأجهزة الجهوية للتقييم والتأهيل في مؤسسات التعليم العالي .

- **الندوات الجهوية للجامعات .**

ب: الأجهزة المحلية للتقييم في مؤسسات التعليم العالي: نميز هنا بين ثلاثة مستويات كما يلي:

1 -على مستوى المؤسسة .

1-1 -مجلس الإدارة.

1-2 المجلس العلمي.

2-على مستوى الكلية أو المعهد: نميز هنا بين ثلاث هيئات:

2-1 مجلس الكلية أو المعهد.

2-2 -المجلس العلمي للكلية أو المعهد

2-3 –اللجان العلمية للاقسام

6- **الأجهزة الوطنية والمحلية لتقييم الأساتذة والباحثين (الملحق 06).**

وتفرق بين أجهزة تقييم وتاهيل الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين على النحو التالي:

أ-أجهزة تقييم وتأهيل الأساتذة الباحثين:

1- اللجنة الجامعية الوطنية (CUN) .

2- لجان تأهيل الأساتذة الباحثين.

3-اللجنة الوطنية للتميز في العلوم الطبية.

4- اللجنة الوطنية للتمييز (بالنسبة للأساتذة المميزين).

ب-أجهزة تقييم وتأهيل الباحثين الدائمين : وتشمل اللجان التالية:

1-اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين (CNEC).

2-لجان تأهيل الباحثين الدائمين.

3-اللجنة الوطنية للتميز(بالنسبة لمديري البحث المميزين).

انه ومن خلال الاطلاع على النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بالتعليم العالي و البحث العلمي ومن خلال المواقع الخاصة بوزارة التعليم العالي والهيئات البحثية الرسمية فانه تم تسجيل جملة من النقاط نأتي على ايرادها :

-تعدد وتنوع الهيئات و الأجهزة بشكل كبير على مر الفترات تراوحت بين الإلغاء و التعديل في بنية وظائفها مع تداخل الصلاحيات لبعض الهيئات استدعى الغاء أو تعديل جزء منها.

- عدم الاستقرار في الأطر المشكلة للبنية الوظيفية للبحث العلمي في الجزائر وهذا يستدعي الوقوف عليها لا سيما الهيئات الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المطلب الثاني : المنظومة الرقمية للبحث العلمي بالجزائر كآلية لترقية الاندماج في البيئة الرقمية العالمية

في ظل التغيرات العالمية بكل المجالات خاصة التعليمية و المعرفية منها على مستوى جامعات دول العالم ،ومع الانفجار المعلوماتي وتدفق تكنولوجيات الاتصال ظهرت معايير جديدة للتقدم و التفوق حيث كان أهمها الجودة ،الدقة و السرعة في تلبية الاحتياجات عن طريق رقمنة المنظومة البحثية[1] وهذا ما سعت اليه الجزائر من خلال جملة من الإجراءات التنظيمية و المنشآت القاعدية لها و محاولة تعميم لها ويتجلى هذا في تبني رؤية استراتيجية للتحول الى مجتمع رقمي بصفة عامة وضعت مخطط عمل 2015-2019 والذي تضمن :

-استراتيجية التدفق العالي والعالي جدا عن طريق وضع وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

-منح التراخيص الخاصة باستخدامات الانترنت عن طريق الجيل الرابع .

- تشجيع انشاء مؤسسات مصغرة (**Start up**) وتطوير حضائر تكنولوجيات جديدة .[2]

-انشاء بنية تحتية للبيئة الرقمية في الجامعة الجزائرية بانشاء سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية و اللاسكية مع السعي الى توفير انترنت بتدفق عالي و لكن للأسف لاتزال الجزائر متذيلة الترتيب بالعالم في سرعة التدفق الانترنيت حيث احتلت المرتبة 182 من اصل 207 دولة في العالم.[3]

كما تم تبني مجموعة من التنظيمات والقرارات الوزارية ومنها نجد:

-القانون 15-21 المتعلق بالبحث العلمي لا سيما **المواد 3 و 6 منه** في تحديد المفاهيم المرتبطة بتطوير البعد الرقمي في منظومتنا التعليمية و البحثية .

- انشاء لجنة استشارية مكلفة بتقييم مشاريع إقامة وربط وتوسيع شبكات الاعلام الآلي في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي[4].

- انشاء وحدة تسيير مشروع انشاء الشبكة المعلوماتية القطاعية للتعليم العالي و البحث العلمي.[5]

-انشاء اللجنة الوطنية للتعليم الالكتروني.[6]

---

[1] - يرى **دوج هودجز Doug Hodges** الرقمنة هي عملية أو اجراء لتحويل المحتوى الفكري على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي مثل (مقالات الدوريات ، والكتب ،والمخطوطات ،و الخرائط .....) الى شكل رقمي

[2] - بوخملة فوزية ، « **مخابر البحث العلمي بالجامعة الجزائرية و تحديات البيئة الرقمية ، دراسة ميدانية بمخابر البحث العلمي لجامعات قسنطينة** » (أطروحة دكتوراه ل م د في علم المكتبات تخصص : تقنيات المعلومات في الأنظمة الوثائقية،جامعة قسنطينة ، 2019 ، ص 100)

[3] -https://ceoworld.biz/2020/02/21/revealed-countries-with-the-fastest-internet-speeds-2020/

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 89 مؤرخ في 20جوان **2007 يتضمن إنشاء لجنة استشارية مكلفة بتقييم مشاريع إقامة وربط وتوسيع شبكة الاعلام الآلي في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2007

[5] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 102 مؤرخ في 08 أفريل **2010 يتضمن إنشاء وحدة تسيير مشروع انشاء الشبكة المعلوماتية القطاعية للتعليم العالي و البحث العلمي** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2010

[6] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 201مؤرخ في 09 أفريل **2011 يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للتعليم الالكتروني** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2011

-انشاء وحدة تسيير مشروع انشاء الشبكة المعلوماتية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي .[1]

- انشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي[2] .

وفي اطار تنفيذ الرؤية الاستراتيجية التي تبنتها الوزارة في اطار رقمنة المنظومة البحثية و المكتبية بالإضافة الى مواقع المؤسسات التعليمية و الجامعية و المراكز البحثية بضرورة تواجدها الافتراضي و الحضور على مستوى الشبكة العنكبوتية العالمية من خلال إستحداث مجموعة من اللجان و المنصات البحثية و العلمية أو المستودعات الرقمية منها بالإضافة الى تشجيع الأساتذة على النشر في المجلات الدولية و استخدام شبكات التواصل الاجتماعي العلمية خاصة و في هذا السياق سنتطرق لأهم هذه المنصات و الإجراءات المتبعة وأهمها :

أولا - مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني (Cerist):

تم إنشاء مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، في عام 1985 بموجب المرسوم رقم 85-56 المؤرخ في 16 مارس 1985 وكان تحت وصاية رئيس مجلس الوزراء وكانت مهمته الرئيسية متابعة أي بحث له صلة بإنشاء، و وضع وتطوير النظام الوطني للإعلام العلمي والتقني. في وقت لاحق، تم إلحاقه بالمحافظة العليا للبحث في المرسوم رقم 86-73 المؤرخ في 8 نيسان 1986.

ليتم بعد ذلك إعلان المركز باعتباره مؤسسة عامة ذات طابع علمي وتكنولوجي، تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي في المرسوم رقم 03-454 المؤرخ 1 كانون الأول عام 2003. تم تحديد وتعديل النظام الداخلي للمركز في القرار المؤرخ في القرار المؤرخ في 2 سبتمبر 2006 .وبالفعل، تم تنظيم المركز على شكل أقسام إدارية وتقنية وأقسام بحث. إلى جانب المكتب المركزي ومقره في الجزائر العاصمة، ويضم المركز مكاتب جهوية ومكاتب الاتصال موزعة جغرافيا على مستوى ثلاثة أقطاب رئيسية للوطن ممثلة في كل من بجاية ، قسنطينة ، وهران ، ورقلة ، سطيف ، تيزي وزو ،تلمسان [3]

أ- مهام المركز : ومما سبق يعتبر المركز هو المسؤول عن تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الإعلام العلمي والتقني. لذا فهو مسؤول على:

- إدارة أي نشاط بحث مرتبط بإنشاء، وضع وتطوير النظام الوطني للإعلام العلمي و التقني،

-تشجيع البحث العلمي في مجالات العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والمشاركة في تطويرها،

-المساهمة في تنسيق وتنفيذ برامج وطنية للإعلام العلمي والتقني في إطار مدروس وبالتنسيق مع القطاعات المعنية

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 236مؤرخ في 10مارس 2014 **يتضمن إنشاء وحدة متابعة مشروع انشاء الشبكة المعلوماتية القطاعية للتعليم العالي و البحث العلمي** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2010

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 50مؤرخ في **21 جانفي يتضمن إنشاء وحدة تسيير مشروع انشاء الشبكة المعلوماتية القطاعية للتعليم العالي و البحث العلمي** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2010

[3] -www.cerist.dz/index.php/ar/appropos-ar-2/734-historique **تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة 23.00**

-المساهمة في بناء وتعزيز مجتمع المعلومات من خلال إنشاء وتطوير الشبكات القطاعية للمعلومات الموضوعية بما في ذلك الشبكة الأكاديمية والبحثية، وضمان اتصالهم مع شبكات مماثلة في الخارج وكذلك من خلال تطوير وتعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في أنشطة التعليم العالي،

-المشاركة في تحديث النظام الوطني للتوثيق الجامعي وذلك بوضع المكتبات الافتراضية،

-جمع العناصر الضرورية لإنشاء قواعد بيانات وطنية في العلوم والتكنولوجيا وضمان نشرها،

-تشجيع البحث في مجال أمن المعلومات والشبكات..

-إقامة التكوين و التدريب من تكوينات مؤهلة (اعلام آلي ، شبكات ،تكنولوجيات الاعلام والاتصال ، علوم الاعلام) بالإضافة الى الدورات الدراسية (مابعد التدرج المتخصص في علوم الاعلام والأمن المعلوماتي PGS/IST /SI

-توفير مجموعة من المنتجات و البرمجيات مثل سنجاب ،المنهل ،نظرية تسيير التمدرس ،مفتاح .....

-وسائل الاعلام والوسائط المتعددة (مجلة الاعلام العلمي و التقني ، مجلة المركز الإخبارية ، تلفزيون الويب ، مكتبة الفيديو ، مكتبة الصور ،مصنف لنصوص التعاون) [1].

ب- بوابات مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني

- بالإضافة الى مجموعة من البوابات التي تم انشاؤها :

1-شبكة البحث الجزائرية " ARN " :

وفرت شبكة البحث الجزائرية شبكة ربط وطنية ودولية،تتطور تدريجيا مع تطور التكنولوجيات وقدرات الهياكل المتوفرة. هذه الشبكة تضمن من خلال خدمات المنتجات المقدمة من قبل المركز، دعم الاحتياجات المرتبطة البنية التحتية لشبكة الإعلام المتخصصة.

وتضم الشبكة " ARN" جميع المؤسسات ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، حيث تكون شبكة البحث القطاعية الوطنية، مرتبطة بشبكات البحث الدولية و الإنترنت.[2]

2-النظام الوطني للتوثيق على الأنترنيت (SNDL) : يمنح SNDL إمكانية الوصول إلى وثائق إلكترونية وطنية ودولية غنية ومتنوعة ، تغطي أغلب مجالات التعليم والبحث العلمي ولعل أهم عناصره مايلي:

2-1التوثيق الدولي (المكتسب من خلال الاشتراكات): من حيث الوصول ، يتم تصنيف هذه الوثائق إلى فئتين:

1-1-2 يمكن الوصول إلى الفئة الأولى دون قيود لجميع الطلاب والباحثين والمعلمين والباحثين الدائمين في الجامعات ومراكز البحوث.

2-1-2 أما الفئة الأخرى فتتعلق بالجانب البحثي، وهي مخصصة للمعلمين الباحثين والباحثين الدائمين وطلاب ما بعد التدرج (طلاب الدكتوراه والماستر) وطلاب الهندسة في نهاية دورتهم و الماستر2

[1] - http://www.cerist.dz/index.php/ar/appropos-ar-2/737-missions تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة 23.00

[2] - http://www.arn.dz/ تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة 23.00

حيث أن الوصول إلى هذه الفئة الثانية من الوثائق دون قيود على موقع الاتصال ولكنه يتطلب الحصول على حساب فردي. إجراء الحصول على الحساب بسيط ويدعمه:

مدير المختبر (مدير المراكز والوحدات البحثية) لأساتذة البحوث المنتسبين لمختبر بحثي (مراكز ووحدات بحثية) وطلاب ما بعد التخرج (طلاب الدكتوراه ، المجلة).

رئيس المكتبة المركزية ، للمعلمين - الباحثين الذين لم ينتسبوا بعد إلى معمل أبحاث ، والماستر2 وطلاب الهندسة في نهاية الدورة.

2-2 موارد وقواعد البيانات الخاصة ب(SNDL) : تحتوي البوابة على مجموعة من الموارد التي يمكن الحصول عليها عن طريق قاعدة البيانات المتاحة (الدولية او الوطنية منها) ذات المصدر المفتوح او المحدود ومن أشهر هذه القواعد المتاحة نجد :

(ScienceDirect d'Elsevier) ، Springer Link، IEEE ، CAIRN ، ALUKA ، ANNUAL REVIEWS

, Open Access, (EE EDWARD ELGAR Publishing) ,IOPSCIENCE .JSTOR .OECD Library

وغيرها من قواعد البيانات بالإضافة الى بعض المنظومات العربية كدار المنظومة ،و معرفة [1]

وقد تم وضع هذه القواعد في خدمة الباحث و المؤسسات الجامعية على اختلافها قصد تمكين هذا الأخير من الاستفادة بذلك في العملية البحثية و اتاحة المجال لنشر بحوث على مستوى مجلات علمية عالمية عريقة ذات تأثير و سمعة مما يساهم في الرفع من مستوى الجودة البحثية للجامعة الجزائرية وفي هذا يمكن الوصول الى محتوياته من خلال الموقع https://www.sndl.cerist.dz/ وفي هذا الاطار يضم SNdl مجموعة من البوابات أهمها مايلي :

1- البوابة الوطنية للاشعار عن الأطروحات (PNST):

تعد البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات وسيلة شاملة للوصول إلى الإنتاج العلمي للباحثين فيما يخص الأطروحات. تشمل البوابة كل مراحل إعداد الأطروحة: منذ اقتراح موضوع الأطروحة، إشعاره وإلى غاية نشر الأطروحة. وإمكانية تحميلها وهذا وفقا لأحكام القرار رقم 153 بتاريخ 14 مايو 2012 و المتعلق بانشاء الملف المركزي لتخزين الأطروحات وتوضيح كيفية اثراءه و الاستفادة منه حيث يمكن الوصول اليها عبر موقع بوابة وذلك لاسيما المادة الثانية منه [2]

---

[1] - https://www.sndl.cerist.dz/index.php?p=1 **تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة 23.05**

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 153مؤرخ في 14 مايو 2012 **يتضمن انشاء جدول فهرسي مركزي للمذكرات و الأطروحات و يحدد كيفيات تزويده و استعماله** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثالث 2012

الجدول رقم : 12 احصائيات عامة حول عددالمواضيع و الاطروحات وتوزيعها

العدد الإجمالي للجامعات	50
العدد الإجمالي للمراكز الجامعية	13
العدد الاجمالي للمدارس الوطنية العليا	17
العدد الاجمالي للمدارس العادية العليا	8
عدد المواضيع في الجامعات	86491
عدد المواضيع في المراكز الجامعية	740
عدد المواضيع في المدارس الوطنية	3898
عدد المواضيع في المدارس العليا	1903
العدد الاجمالي للمواضيع في القاعدة	232754
العدد الاجمالي للمواضيع في طور الانجاز	79216
عدد الأطروحات المناقشة	153274
عدد الأطروحات المزودة بالنص الكامل	91465

المصدر: https://www.pnst.cerist.dz/pnstARABE/stat.php?id=2 بتاريخ 07 فيفري 2020 على الساعة 11.00

مما سبق يتبين ان البوابة هي بمثابة أداة يستخدمه الباحثون لمعرفة الموضوعات التي تمت معالجتها وطنيا للاستفادة منها و تفاديا لتكرار مثل هذه المواضيع بل البناء على النتائج التي تم التوصل اليها.[1]

2- بوابة البرمجيات الحرة (Freesoft) : هي بوابة تسمح بالولوج للبرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر ، من خلال هذه البوابة يريد مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني تشجيع تطوير البرمجيات الحرة في الجزائر ، وهي غنية بالمعلومات المختلفة ،وتقدم مجموعة من البرامج المجانية للتحميل.

3- الموقع الموحد للمجلات العلمية (WebReview) :هو موقع موحد للمجلات العلمية. تقدم للمستخدمين مجموعة من المجلات العلمية الجزائرية تغطي جميع المجالات.

Webreview مفتوح لأي مجلة ترغب في نشر محتواها عبر الإنترنت ، سواء في الوصول الكامل أو المقيد ، وبالتالي تمكين تعزيز البحث العلمي في الجزائر. فهو مشروع تم تطويره من قبل CERIST داخل قسم البحث والتطوير في علوم المعلومات.[2]

4- بوابة المكتبات الجامعية الجزائرية : هي بوابة وثائقية مفتوحة لممثلي الجامعات :طلبة أساتذة باحثين ومسؤولي المكتبات الراغبين في تعزيز المناهج وأنماط تنظيمية جديدةلسير المكتبات الجامعي.[3]

[1] - بوخملة فوزية ، مرجع سابق ، ص 133

[2] -http://www.webreview.dz تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة12.00

[3] - http://www.bibliouniv.cerist.dz/ تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة 12.30

5-**دليل المكتبات الجزائرية** : هو دليل لاحصاء المكتبات ومراكز التوثيق الجزائرية يسمح بتوفير المعلومات اللازمة لتحديد هوية هذه الوحدات المعلوماتية والخدمات التي تقدمها (العنوان ، ساعات العمل ، التخصصات).[1]

6-**الفهرس المشترك الجزائري(CCdz)** :هو فهرس وطني يضمّ مجموعة من الأرصدة الوثائقية للمكتبات الجزائرية، بحيث يعمل على تشجيع العمل الجماعي بين المكتبات و كذا تقاسم الأرصدة الوثائقية التي تحتويها، والهدف الأساسي للفهرس هو مساعدة المكتبـــــات على تطوير خدماتها، و الوصول إلى عدد أكبر من المصادر الوثائقية و كذلك خفض التكاليف من خلال الفهرسة المشتركة.

الأهداف:

- يُستخدم الفهرس الجزائري الموحد كنقطة إتاحة وحيدة للولوج إلى مختلف المصادر الوثائقية للمكتبات المشاركة فيه.

-تحديد الوثائق، ممّا يسمح بإنشاء قاعدة ببليوغرافية وطنية موحّدة و مقنّنة و ذلك باستعمال نفس المواصفات الوثائقية.

-تحديد مكان تواجد الوثائق في المكتبات المشاركة.

-تقاسم المصادر الوثائقية عن طريق خدمة الإعارة ما بين المكتبات (PEB)

-إنشاء ملفات إسناد وطنية و الّتي تسمح بدورها بإنشاء لغة وثائقية محلّية[2]

ثانيا : البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP):

هي منصة إلكترونية للنشر الالكتروني للمجلات العلمية الجزائرية طورت و تدار من طرف Cerist [3] وفي هذا تبلغ وتندرج في إطار وطني للمعلومات العلمية والتقنية، وتعتبر هذه المنصة أهم حماية للكتاب من الوقوع في المجلات الوهمية أو الناشرين غير المعتمدين ، وهي بمثابة ضمانة لوصول المقال نشره إلى المجلة حيت تعتبر المنصة طرفا ثالثا بين الكاتب والناشر فتقوم بتوثيق جميع المراحل حتى النشر، من بين أهداف المنصة نذكر:

-تتيح للناشرين نظام إصدار الكتروني من خلاله يمكن متابعة فريق عمل المجلة والمراجعين

-ارسال المقالات، قرار قبول أو رفض المقالات، وكذلك نظام نشر المجلة

-هيكلة وتنظيم المجلات العلمية من أجل تصنيفها وفق معايير وذلك من أجل ضمان الجودةالعلمية وسهولة حصول المستخدمين لها. ومن بين الإمتيازات التي تتيحها هي محاولات إدراج المجلة على البوابة هو ترشيحها ل لتصنيف في أهم المواقع العالمية مثل Scopus Tonson Routers, [4] ،وقد تم تبني جملة من الإجراءات في هذا السياق لعل أهمها ما يلي :

---

[1] - https://www.rbdz.cerist.dz/ **تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة 12.35**

[2] -https://www.ccdz.cerist.dz/ccdz_ar/index.php?nav=2 **تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة** 14.35

[3] - https://www.asjp.cerist.dz/en **تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة** 14.00

[4] - بوخملة فوزية ، مرجع سابق ، ص 134

1-اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية: تم إحداث هذه اللجنة بموجب القرار رقم 393 المؤرخ في 17 جوان 2014 لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تكلف بتحديد قائمة المجلات العلمية ذات الاهتمام المعترف به، المقبولة لنشر الأعمال العلمية لطلبة الدكتوراه والأساتذة الباحثين الدائمين،وفي هذا الإطار فقد كلفت هذه اللجنة، حسب المادة 2 من هذا القرار، بما يلي:

- وضع تحت تصرف الأسرة العلمية الوطنية قائمة المجلات العلمية ذات الاهتمام المعترف به.
- الفصل في ملاءمة المجلات العلمية المؤهلة لنشر الأعمال العلمية من أجل مناقشة أطروحات الدكتوراه، والتأهيل الجامعي التي تعرض على المجالس العلمية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- مرافقة المؤسسات الجامعية والبحثية والأسرة العلمية الوطنية على إنشاء المجلات العلمية وفق المعايير المعمول بها دوليا، وقد ألزم القرار في مادته الثالثة المجالس العلمية للمؤسسات الجامعية والبحثية بعرض قوائم المجلات الوطنية أو الدولية على اللجنة العلمية الوطنية لتأهيلها ضمن المجلات ذات الاهتمام المعترف به [1]

جدول رقم : 13 تصنيف المجلات الوطنية المتواجدة على ASJP

صنف المجلة	A	B	C	غير مصنفة	العدد الإجمالي
عدد المجلات	**0**	**12**	**89**	**423**	**524**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على https://www.asjp.cerist.dz/en/researchRevue

وقد ترتب على نتائج أعمال اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية قرارين وهما القرار 586 و القرار 1478 تم تحديد فيها 89 مجلة مصنفة "ج" و اثنا عشر مجلة محددة في الصنف " ب" وهذا من أصل 524 مجلة مسجلة على مستوى المنصة مما يعني أن هناك ازيد من 423 مجلة غير مصنفة تضم اكثر من 109650 مقال [2]

لقد تم تبني هذه المنصة من أجل النهوض بمستوى المجلات في الجامعات الجزائرية وقد ساهمت فعلا في ذلك حيث تم وضع مجموعة من المعايير التي يتم الاستناد اليها في تصنيف المجلات [3]

2-التصنيفات الخاصة بالمجلات حسب الوزارة :

كما حددت الوزارة في هذا الاطار مجموعة من التصنيفات المعتمدة في عمليات التقييم سواء لتقييم المخابر أو الباحثين و هي كالتالي:

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قرار وزاري رقم 393 مؤرخ في 17 جوان 2014 يحدث لجنة علمية وطنية لتأهيل المجلات العلمية**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2014.

[2] - https://www.asjp.cerist.dz/en/researchRevue **تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة** 14.00

[3] -http://www.dgrsdt.dz/upload/DDTI/Criteres_categorie_C.pdf

– فئة استثنائية :مجلتي "الطبيعة" و "العلوم"

– الفئة" أ+" : المجلات العلمية المفهرسة في شبكة العلوم (WOS)من قبل طومسون رويترز مع عامل التأثير التي تقع في الخمس الأعلى من المجالات الدقيقة

– الفئة "أ ": المجلات العلمية المفهرسة في شبكة طومسون رويترز مع عامل التأثير وهي الفئة الدنيا التي تسمح برؤية المؤسسات

– الفئة "ب " تأتي المجلات العلمية في هذه الفئة من قواعد بيانات انتقائية مثل ,Scopus وجميع قواعد طومسون رويترز ،AERES، CNRS, ERIH, او مجلات علمية غير مدفوعة الأجر لها أكثر من 10سنوات من الوجود ومصادق عليها من قبل لجنة داخلية مع ممثل عن الوزارة و ممثل عن DGRSDT.

– الفئة "ج" المجلات العلمية مع ISSN و لجنة قراءة و يمكن الوصول اليها مع الصدور بانتظام [1] بالإضافة الى مجموعة من المعايير تم تحديدها و نشرها على موقع DGRSDT [2]

وهذه المعايير تحدد في ثلاث محاور أساسية و هي :

1-معايير المحتوى 2- معايير الشكل 3- معايير الرؤية و التواجد [3]

3-أهم السلبيات المسجلة بخصوص ASJP:

و لكن بالمقابل فان هناك جملة من السلبيات التي نلاحظها واهمها :

– غياب الشفافية في عملية التصنيف للمجلات حيث أن اعلان نتائج قائمة المجلات وتحديدها لا يرفق بترتيب وفق مقاييس ومعايير يتم تنقيطها بحيث يسمح للمجلات بالتعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف لكل منها بالإضافة الى إضفاء المصداقية على عملية التقييم ككل

– وجود غموض لدى بعض رؤساء التحرير فيما يتعلق بالمعايير و وضوحها من حيث جوانبها العملية كوجود موقع مستقل للمجلة مع وجودها في نفس الوقت على منصة البوابة وهذا يطرح بعض الإشكاليات على مستوى ادراجها في بعض المستودعات الرقمية العالمية ابسطها DOAJ

– وجود المجلات على مستوى البوابه ساهم بشكل كبير في غياب تواجدها على مستوى مواقع المؤسسات الجامعية و البحثية مما ساهم بشكل كبير في التأثير على ترتيبها على مستوى التصنيفات العالمية التي تأخذ بعين الاعتبار التواجد الافتراضي وعدد البحوث التي تتواجد على مستواها كتصنيفwebmetrics وساهم في جانب أخر من الرفع في تصنيف Cerist في التصنيفات العالمية على مستوى webmetrics

[1] -https://www.crbt.dz/images/valorisation/Cat%C3%A9gorisation%20des%20revues-DGRSDT.pdf **تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة 16.00**

[2] - http://www.dgrsdt.dz/upload/DDTI/Criteres_categorie_C.pdf **تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة** 18.15

[3] -https://www.asjp.cerist.dz/chiefEditor/journals-evaluation-criteria/5 **تاريخ الدخول 05 فيفري 2020 على الساعة** 18.17

– ساهم هذا التصنيف في توجه الكثير من الباحثين الى المجلات المصنفة لا سيما مع صدور القرارات المتعلقة بالزام الباحثين المقبلين على التأهيل و مناقشة اطروحات الدكتوراه بأن تكون مقالاتهم من الصنف "ج" و هذا ما أسهم في تراكم المقالات على مستوى هذه المجلات و التأخر في إصدارها لدى الكثير من الباحثين من جهة و فقدان المجلات الأخرى لقدر كبير من المقالات في ظل غياب التحفيز والشفافية في عملية التصنيف.

المطلب الثالث:المخابر البحثية وفرق البحث بالجامعات الجزائرية كآلية لتحسين الجودة البحثية

لقد أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بمجال البحث العلمي تم بلورته في مؤسسات تابعة للوزارة الوصية بهدف تأطير وتطوير البحث العلمي ذلك من خلال تكلفها بما يلي:

أولا : فرق البحث بالجامعات الجزائرية

1-فرق البحث الجامعي التي تعتمدها اللجنة الوطنية لتقييم البحث الجامعي CNEPRU :

تهدف سياسة البحث في هذا المجال إلى المشاركة الكاملة للأساتذة الباحثين في المسعى الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وهي هيئات للبحث الجامعي الأكاديمي يشرف عليها أساتذة التعليم العالي و يشترط فيها عدد لا يزيد عن ستة أعضاء تضم طلبة دكتوراه ،اذ تهدف لمرافقة الباحثين و تذليل الصعوبات التي تواجههم يتكفل أعضاؤها بإنجاز بحث تعد فصوله وفقا لخطة زمنية واضحة يتم تقييمه من طرف خبراء ذوي الاختصاص يتقاضى على اثره كل عضو مكافأة نظير ماقام به من جهود كما يمكنه ان ينشر باسمه نتائج عمله[1]ومن أجل بلوغ هذا الهدف تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- **استحداث لجنة برمجة البحث العلمي الجامعي وتقييمه(CNEPRU):** أنشئت هذه اللجنة بموجب القرار المؤرخ في 17 جوان 1989[2]،وهي مكلفة في مجال التقييم حسب المادة 7من القرار ب:

–تقديم الاقتراحات متعلقة بتنظيم البحث الجامعي و المرتبط بالقطاعات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية .

–تقييم مشاريع البحث الجارية، و إبداء الرأي حول تجديدها،ودراسة اقتراحات مشاريع البحث الجديدة.

–إعداد الحصيلة السنوية لنشاطات البحث العلمي الجامعي، وإعداد تقرير حول سيرها.

–تحضير عقود بحث بين المؤسسات والمخابر تخص مشاريع البحث والتكوين التي تنجز في المخابر.

---

[1] - فضيلة حذري ، كمال بطوش ، **أرضيات مشاريع البحث العلمي :نموذجا أرضية Cnepru استثمار تكنولوجي بمزايا تفاعلية** ، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية** ،العدد 24 ،جوان 2018 ،ص 338

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قرار مؤرخ في 17 جوان 1989 يتضمن إنشاء لجنة برمجة وتقييم البحث العلمي الجامعي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، السداسي الأول 1989، ص 94

-تحديد وضعية مشاريع البحث التي اختارتها المجالس العلمية للمؤسسات وطرق تمويلها، حيث لابد أن تتلاءم مواضيعها مع البرامج الوطنية للبحث.

2-مشاريع البحث التكويني الجامعي (PRFU):

اعمالا بما جاء في القانون 15-21 المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي لا سيما المادة 07 منه جاء ت التعليمية رقم 06المؤرخة في 09ديسمبر2019 [1]المعدلة للتعليمة رقم 02 من 20 فيفري 2018 المتعلقة باجراءات قبول وتسيير مشاريع البحث التكويني الجامعي ، حيث تمثل مشاريع البحث التكويني الجامعي (PRFU) دعما للتكوين في الدكتوراه في مؤسسات التعليم العالي ،حيث كان الهدف هو تحسين نظام تسيير المشاريع من خلال تحديد معايير جديدة للقبول و الاعتماد مختلفة عن مشاريع (CNEPRU) حيث يتم التقييم على أساس:

- عدد أطروحات الدكتوراه المناقشة من طرف طلبة الدكتوراه المنتمين لفرقة البحث .

- المنتوج العلمي المنجز من حيث نوعيته و في هذا السياق تم الإشارة الى نوعية وعدد البحث وجودته من حيث طبيعة النشر والمشاركة ومستوياتها بالإضافة الى الكتب و براءات الاختراع و غيرها من نشاطات البحث والتطوير التكنولوجي ذات نوعية وجودة. [2]

وفي هذا الاطار تم انشاء منصة لادارة هذه المشاريع[3] من تقديم المشاريع ومتابعتها و تقييمها و توفير المعلومات اللازمة للباحثين لذلك .

3-اتفاقيات البرامج للتعاون العلمي بين الجامعات الأجنبية التي تنظمها **اللجنة المختلطة لتقييم المشاريع CMEP.**

4-المشاريع الوطنية للبحث PNR: عبارة عن مشاريع بحث في إطار البرامج الوطنية المحددة، يقوم بتنفيذها فريق بحث ينتمي إلى هيئة بحثية قائمة (مخبر، وحدة بحث، مركز بحث)، مع شرط وجود الشريك الاقتصادي أو الاجتماعي بهدف ضمان تحويل نتائج البحث وتثمين نتائجه عمليا في القطاع الاقتصادي أو الاجتماعي، حيث تعتبر البرامج الوطنية للبحث ذات أولوية للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تعمل على تطوير مضمون هذه البرامج من خلال اشراك 200 خبير في مختلف المجالات لتحديد المواضيع والمحاور التي تستجيب لاحتياجات التنمية الوطنية، وللقيام بمشاريع PNR يشترط ما يلي:

- يتكفل بمشروع البحث فريق يتكون من ثلاثة باحثين على الأقل وستة على الأكثر.
- لابد على كل فريق بحث أن ينتمي إلى هيئة بحث قائمة (مخبر، وحدة، مركز).

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **تعليمية رقم 06 مؤرخة في 09ديسمبر 2019المعدلة للتعليمة رقم 02 المؤرخة في 20فبراير 2018 المتعلقة باجراءات قبول وتسيير مشاريع البحث التكويني الجامعي** ، ص3

[2] - نفس المرجع الأنف الذكر ، ص 3

[3] - http://www.prfu-mesrs.dz/index.php?lng=ar **تاريخ الدخول 07 فيفري 2020 على الساعة 14.34**

- يقود فرقة البحث رئيس المشروع مع ضرورة حصوله على درجة الماجستير على الأقل، وصاحب خبرة مشهودة في مجال البحث[1] وفي هذا الاطار تم انشاء منصة خاصة بتسيير المشاريع الوطنية للبحث (PNR) [2]وتضم القائمة النهائية 2731 مشروع في مختلف المجالات. [3]
- اشتراط الشراكة مع متعاملين من القطاع الاقتصادي والاجتماعي مع تعهدهم بإبراز مشاركتهم في إجراء البحث وتطبيقه فأساس هذه المشاريع هو ضمان تحويل نتائج البحث والوصول إلى تمكينها.

ثانيا : مخابر البحث العلمي وتجويد المخرجات البحثية

يعتبر مخبر البحث الأرضية الحقيقية لإنجاز أعمال البحث العلمي و تحصيل المعـــارف العلمية و التكنولوجية ،فمخبر البحث هو كيان ينشأ من أجل تنفيذ أهداف البحث العلمي و التطوير التكنولوجي [4]واستنادا الى أحكام المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 13 أوت سنة 2019 و المحدد لكيفيات إنشاء مخابر البحث و تنظيمها و سيرها فان مخبر البحث هو :

"كيان بحث يسمح للباحثين الذين يتناولون إشكاليات متقاربة بالتعاون من أجل تنفيذ محور أو أكثر أوموضوع أو أكثر للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي " وقد يكون مخبر البحث إما خاصا بالمؤسسة أو مختلطا أومشتركا وهذا حسبما ورد في الفصل الثاني والثالث .[5]

عبارة عن هيئة علمية متخصصة، تنتمي إلى مؤسسة تعليمية وبحثية تسهم في نشاط الباحثين، فهو أحد هياكل البحث المستحدثة من أجل القيام بعملية البحث العلمي، وكونها مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف ترتكز بشكل أساسي على تقديم خدمات علمية للمجتمع، يشرف عليها مجموعة من الباحثين، ، يتكون المخبر باعتباره كيان قاعدي لتنفيذ مشاريع البحث من أربعة فرق على الأقل، يكلف بإنجاز البحث المتعلق بموضوع أو عدة مواضيع في ميدان بحث معين.[6]

تنشأ مخابر البحث على مستوى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين أو المؤسسات العمومية تتمتع بالاستقلالية في التسيير والمراقبة المالية البعدية، كما تتأتى إيرادات ميزانية مخبر البحث من

---

[1] - كريمة فلاح ،**مرجع سابق** ،ص 179

[2] - http://pnr.nasr.dz/pnr/index.php?lng=ar

[3] - http://www.dgrsdt.dz/v1/?fc=PNR

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، **دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث و تنظيمها و سيرها** ،الجزائر ، 2019 ،ص **02.**

[5] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الحكومة ، مرسوم تنفيذي رقم**19-231** مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1440 الموافق 13 غشت سنة 2019 ، **يحدد كيفيات إنشاء مخابر البحث و تنظيمها وسيرها** ،**الجريدة الرسمية** سنة 2019، عدد 51، صفحة(7-11).

[6] - كريمة فلاح ، **مرجع سابق** ، ص 178.

مساهمات الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي واعتمادات التسيير التي يفوضها مسؤول مؤسسة الإلحاق.[1]

أ-تطور عدد مخابر البحث بالجامعات الجزائرية :

ان تطور المخابر في الجزائر عرف قفزات نوعية ومرحلية لا سيما بعد صدور القانون 98-11 والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم : 14 احصائيات خاصة بعدد المخابر البحثية في الجزائر

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المخابر	262	133	72	51	/	15	22	21	16	44	57
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
عدد المخابر	129	236	153	57	90	7	1	89	16	66	1537

المصدر:من اعداد الطالبة DGRSDT Annuaire des laboratoires de recherche DALILAB

الشكل رقم : 04 رسم بياني يوضح تطور عدد المخابر في الجزائر

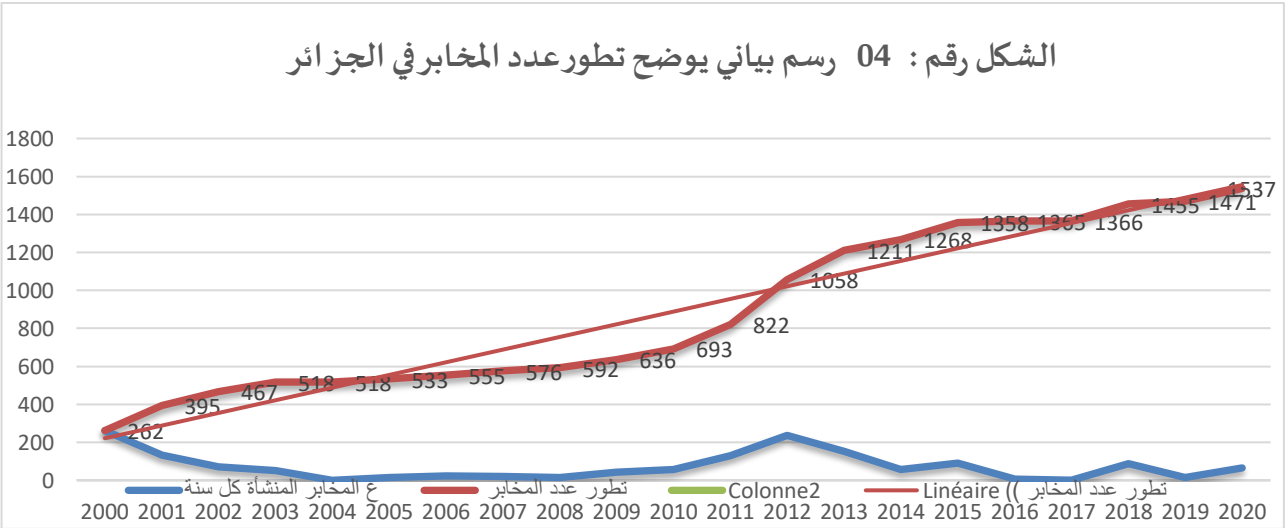

المصدر : من إعداد الطالبة

من خلال الجدول السابق و المنحنى البياني نلاحظ تطورا في عدد المخابر و اضطردا في عددها وهذا يفسر بصدور القانون التوجيهي للبحث (98-11) وما تبعه من مراسيم تنفيذية دعمت حركة إنشاء مخابر البحث عبر مختلف جامعات الوطن بداية من سنة 2000، حيث شملت عدة ميادين وتخصصات علمية لتصبح بذلك الوحدة القاعدية للبحث العلمي في الجامعات هذا الأمر وان كان غير كاف مقارنة بدول أخرى .

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث و تنظيمها و سيرها ،مرجع سابق ، ص 09

ب-تقييم نشاطات مخابر البحث

بالنسبة لعملية تقييم مخبر البحث الخاص بالمؤسسة و المختلط و المشترك فإنه يتعين على مؤسسة الإلحاق أن تقدم بصفة دورية حصائل نشاط مخابر البحث الى المجلس العلمي للوكالة الموضوعاتية للبحث المعنية لفحصها وتقييمها و البت فيها .

أما مخبر بحث الإمتياز فيقدم برامجه وحصائل أعماله الى اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي على مستوى الوزارة لفحصها وتقييمها بناء على مدى تنفيذ دفتر الشروط المرفق بعقد برنامج المبرم بين مخبر بحث الامتياز والوزارة المكلفة بالبحث العلمي .[1]

-**المعايير الوطنية لتقييم المخابر:** تتمثل أهم المعايير الرئيسية لتقييم مخابر البحث العلمي فيمايلي:

- **معايير ترتبط بالمخابر نفسها:** وتشمل:

1- حجم الموازنة والموارد العامة ونسبة ما يرصد منها للبحث العلمي والتدريب.
2- قدرة مخابر البحث على جلب تمويل واستقطاب منح بحثية من المؤسسات العامة والخاصة.
3- البيئة المادية والتجهيزات المختلفة، من حيث: المكان، عدد الباحثين، الإمكانات....
4- تنوع مجالات البحث وعدد الباحثين في المخبر.
5- عدد الجوائز التي حصل عليها المخبر وباحثوه محليا ودوليا.

- **معايير ترتبط بطبيعة عمل المخبر:** وتشمل:

1- مدى نجاح مخبر البحث في تحقيق الأهداف التي أنشىء من أجلها.
2- حجم النشاطات التي يقوم بها مخبر البحث ومدى تنوعها من ندوات وحلقات نقاش.
3- قدرة مخبر البحث على جذب النخبة عالميا وإقليميا من مفكرين وباحثين و أكاديميين وخبراء للمشاركة في نشاطاته المختلفة.
4- مدى انفتاح مخبر البحث على المؤسسات البحثية الأخرى وانعكاسات ذلك على طبيعة عملها وإنتاجها ونشاطاتها.
5- قدرة مخبر البحث على الاستجابة الفورية للأحداث والتطورات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

- **معايير ترتبط بالقدرة على الاسهام الاكاديمي الفعال:** وتشمل:

1- إصدار مخابر البحث دوريات علمية محكمة.
2- حجم البحوث التي يقدمها المخبر ومدى أهمية هذه البحوث وارتباطها بالأهداف الخاصة بالمخبر.
3- مدى إقبال الباحثين المنتسبين للمخبر على النشر في الدوريات أو المجلات العلمية.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث و تنظيمها و سيرها ،مرجع سابق ، ص 09

4- عدد إصدارات مخبر البحث المنشورة، ومدى اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بتغطية هذه الإدارات.

5- توفير مخبر البحث للخدمات الأكاديمية والعلمية مثل عقد المؤتمرات الأكاديمية لإتاحة الفرص للباحثين لتقديم أبحاثهم العلمية[1].

- **معايير ترتبط بالكفاءة في التواصل مع المجتمع:** وتشمل:

1-حجم مشاركة مخبر البحث وباحثيه إعلاميا من خلال وسائل الإعلام.

2-اهتمام المخبر بالتواصل مع أفراد المجتمع،و إقبال المجتمع على التفاعل مع مخابر البحث.

3-الدور الذي يقوم به المخبر في التعليم والتأهيل والتدريب لخدمة البحث العلمي.

4-توافر الشفافية والمصداقية والحيادية في تناول الموضوعات والقضايا المرتبطة بالمجتمع [2].

ج-ألية تقييم المخابر :

- يكمل كل مدير للمختبر شبكة التقييم من مختبره لمدة ثلاثة (03) سنوات .
- كل رئيس فرقة بحث يكمل شبكة التقييم لفريقه .
- تطلق مديرية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي فترة التقييم.
- يقوم مدير المختبر بالتحقق من صحة المحتوى الذي أدخله رؤوساء الفرق.
- بمجرد الانتهاء من هذه الشبكات والتحقق من صحتها، سيتم إرسالها إلى الخبراء وفقا لمجالاتهم للتقييم.
- يتم إتاحة الشبكة لقادة الفرق الذين يجب عليهم إكمال أنشطتهم البحثية.

تحتوي هذه الشبكة الخاصة بالتقييم على خمسة محاور للتقييم تتمثل في :

1. تحديد وعرض فريق البحث.
2. الإنتاج العلمي.
3. الإشعاع والجاذبية الأكاديمية.
4. الملاءمة والتفاعل مع البيئة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
5. الرؤية على الويب (اختياري) و هذا يمثل نموذجا عن ذلك

[1] - كريمة فلاح: مرجع سابق ، ص 179.

[2] -نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 179 .

الشكل رقم :05نموذج من آليات تقييم المخابر

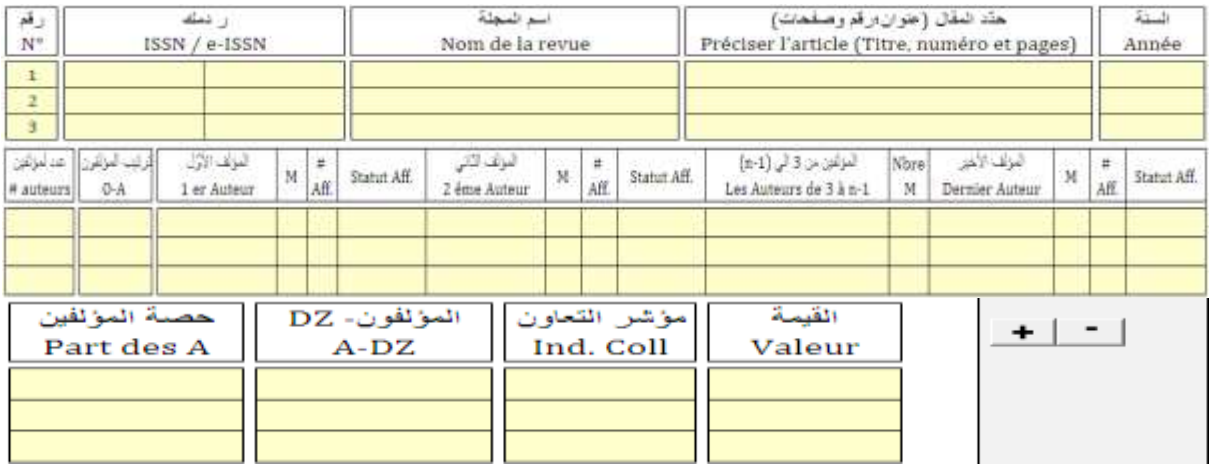

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي

ان المتتبع لمسار التقييم الخاص بمخابر البحث لا سيما بعد سنة 2011 يلاحظ حجم الميزانيات المرصودة للمخابر البحثية بالإضافة الى توفير الإمكانيات المادية و الوسائل المختلفة لاسيما المخابر التقنية بالإضافة الى ذلك أن اليات التقييم الخاصة بالمخابر حاول ابراز جملة من النقاط تمثل نقلة في استراتيجية الوزارة المتعلقة بالدفع نحو مزيد من النشر و البحث ذو النوعية لا سيما في المجالات المرموقة كما أنها شجعت عملية النشر و التأثير من خلال التواجد على الشبكات العنكبوتية وهذا من خلال المحاور الخمس التي يتم على أساسها التقيم.[1]

الجدول رقم : 15 نتائج تقييم المخابر على المستوى الوطني

عدد المخابر	المخابر	
981	إيجابية	المخابر التي تم تقييمها
227	نتيجة غير كافية	
106/78مخبر	فرق عالية الأداء ضمن مخابر غير كافية	
155	غير معنية بالتقييم نظرا لاعتمادها قبل سنة2014	المخابر التي لم تقيم
56	لم ترسل نتائج أعمالها	
21	غير مطابقة إداريا منذ 2015	
1440	مجموع المخابر المعتمدة	

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي فيفري2019

[1] - http://www.dgrsdt.dz/upload/DPREP/Recueil_d_informations_relatif_au_bilan_10_2019.pdf تاريخ الدخول 07 فيفري 2020 على الساعة18.07

الشكل رقم : 06 نتائج تقييم المخابر على المستوى الوطني

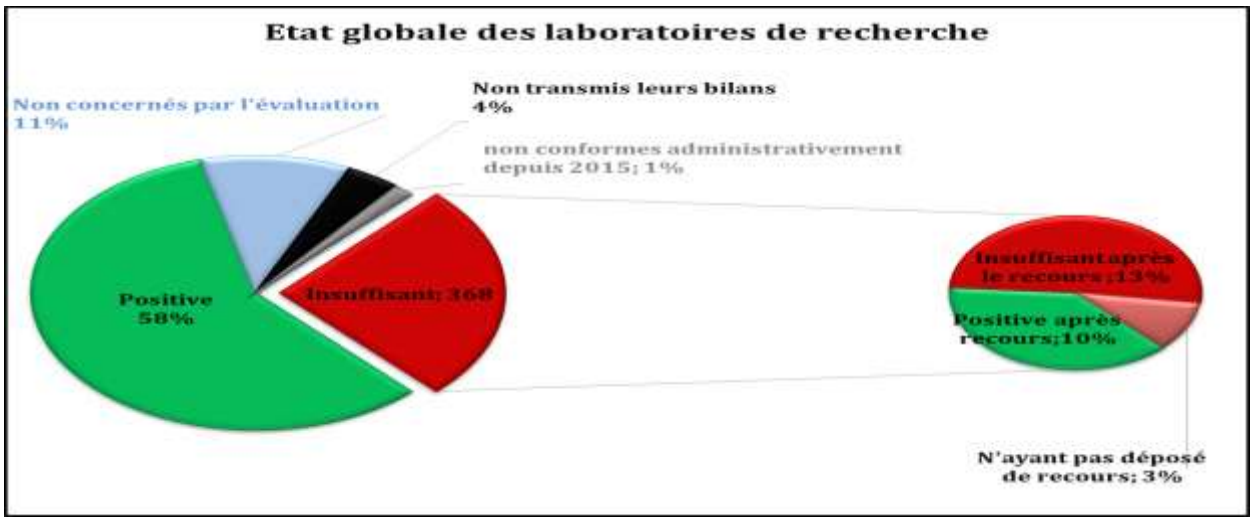

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي فيفري 2019

من خلال تحليلنا لنتائج تقييم المخابر على المستوى الوطني من خلال الجدول رقم 15 و الشكل رقم 06 نلاحظ ان عدد المخابر التي تم قبول نتائج أعمالها يقدر ب 981 مخبر من أصل 1440 مخبر معتمد حسب احصائيات 2019 و هو مايعادل نسبة 68.25 % من عدد المخابر و ما يفصل أسباب اخفاق المخابر الأخرى بنتائج غير كافية أو سلبية ب 227 مخبر أي ما يعادل 15.76 % في حين أن باقي المخابر تراوحت بين إشكالية المطابقة الإدارية و او عدم ارسالها لنتائج الاعمال أصلا وهو ما يطرح التساؤل حول طبيعة المهام و الاعمال البحثية التي تقوم بها هذه المخابر و مدى فعاليتها مقارنة بالميزانيات المخصصة لها.

و الجدول التالي رقم: **16** يوضح بالتفصيل نتائج تقييم المخابر حسب المجالات و الحالات بالإضافة الى عدد المخابر و معدلات الأداء الشامل لها ،مما يعطي صورة أوضح على اهم أسباب الفشل الخاصة بالمخابر ويفتح المجال لاعادة النظر في الكثير من العقبات و الإشكاليات التي تواجه المخابر في تحسين مستويات أدائها ،وأهم الحلول لذلك والتي تسمح بتجويد مخرجاتها ، لان ما يلاحظ هو توجه استراتيجية الوزارة نحو تحقيق عالمية الأداء و التأكيد عليه من خلال الرفع من مؤشرات التقييم الخاصة بجودة النتائج والنشر في المجلات العالمية المرموقة بالإضافة الى الجوائز العالمية و تحقيق مصاف مخابر التميز التي أعطت لها الأهمية و الأولوية في رؤية تطوير البحث العلمي.

جدول رقم : 16 تفصيلي نتائج تقييم المخابر على المستوى الوطني

المجالات الكبرى	إيجابي	ايجابي بعد الطعن	اجمالي	غيركافي بعد الطعن	غيركافي و لم يتم الطعن	اجمالي غيرالكافي	لم يتم ارساله	غير مطابق (2015)	مخابر مقترحة للحل	مخابرغير نظامية	عدد المخابر	معدل الأداء الشامل
علوم الطبيعة و الحياة	164	14	**178**	6	5	**11**	17	7	**24**	**35**	**213**	**84%**
الكمياء	91	9	**100**	3	1	**4**	0	0	**0**	**4**	**104**	**96%**
علوم الهندسة	276	23	**299**	15	5	**20**	3	3	**6**	**26**	**325**	**92%**
علوم الرياضيات	57	4	**61**	3	1	**4**	2	0	**2**	**6**	**67**	**91%**
علوم الفيزياء	85	6	**91**	2	0	**2**	1	0	**1**	**3**	**94**	**97%**
العلوم الاج و الانسانية	141	77	**218**	151	27	**178**	31	10	**41**	**219**	**437**	**50%**
علوم الأرض و الفضاء	20	5	**25**	6	0	**6**	1	0	**1**	**7**	**32**	**78%**
الهندسة المعمارية	6	3	**9**	2	0	**2**	1	1	**2**	**4**	**13**	**69%**
المجموع الكلي	**840**	**141**	**981**	**188**	**39**	**227**	**56**	**21**	**77**	**304**	**1285**	**76%**

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي فيفري 2019

المبحث الثاني : الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات العالمية –المكانة والدلالات-

إن قياس مستويات الجودة البحثية والتواجد ضمن الخريطة العالمية للجامعات تحددها مجموعة من التصنيفات العالمية التي فرضت نفسها كواقع على الجامعات الجزائرية، بالإضافة إلى العديد من القواعد الدولية العالمية للنشر والبحث، وأخرى لرصد المؤشرات البحثية بمنظوريها الكلي والجزئي، وفي هذا السياق سنحاول التعرف على مكانة الجزائر، والجامعة الجزائرية بمختلف مكوناتها ضمن التصنيفات العالمية ومقارنتها بغيرها من الجامعات العالمية والعربية، فنتعرف بذلك على واقعنا وأسباب فشلنا ،وهذا ما سنحاول التطرق إليه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول : قراءة تحليلية للتصنيفات العالمية و موقع الجامعات الجزائرية منها

أولا : قراءة تحليلية لتصنيف شنغهاي و موقع الجامعات الجزائرية منه

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة استحضار عدد من التصنيفات العالمية و دراسة تموقع الجامعات الجزائرية منه مقارنة بمثيلاتها من دول العالم العربي لاشتراكها في الكثير من الخصائص و المميزات لعلها أهمها عامل اللغة العربية.

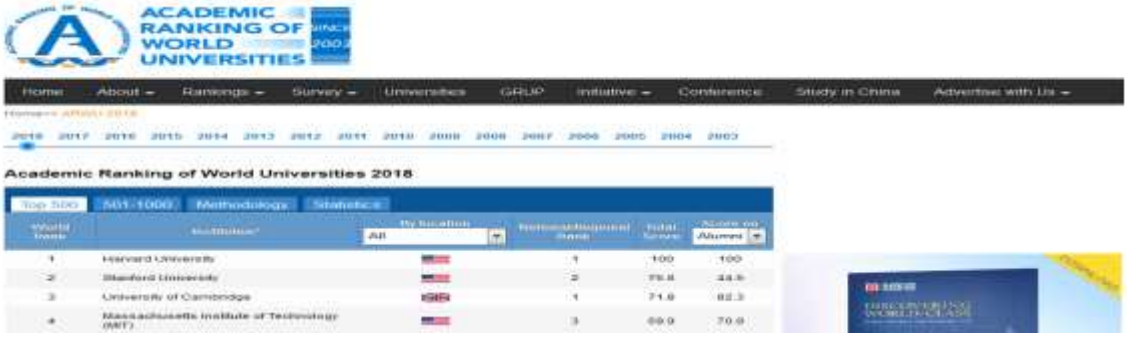

الجدول رقم : 17 موقع الجامعات العربية و الجزائرية من تصنيف شنغهاي (2003-2019)

	البلد	الجامعة	2005/2003/2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1	مصر	القاهرة	-	500-401	501-403	-	-		500-401	500-401	500-401	500-401	500-401	500-401	500-401	500-401	400-301
2	السعودية	الملك سعود	-			-	501-402	400-301	300-201	300-201	200-151	200-151	200-151	150-101	150-101	150-101	200-151
3	السعودية	الملك فهد	-			-		500-401	400-301	400-301	400-301	500-401	500-401	400-301	500-401	400-301	500-401

4	السعودية	الملك عبدالعزيز	--			-							400-301	300-201	150-101	150-101
5	السعودية	الملك عبدالله	--			-								500-401	300-201	300-201
6	قطر	قطر													700-601	
7	مصر	عين شمس													800-701	800-701
8	مصر	الإسكندرية													800-701	700-601
9	مصر	المنصورة													900-801	900-801
10	مصر	بني سويف													1000-901	1000-901
11	مصر	الزقازيق													1000-901	
12	لبنان	الجامعة الامريكية													700-601	
13	عمان	جامعة السلطان قابوس													900-801	
14	تونس	جامعة المنار													900-801	900-801
15	الامارات	جامعة خليفة													800-701	
16	الجزائر	*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر : http://www.shanghairanking.com/ARWU2018Candidates.html

من خلال تحليل الجدول أن التقرير الصادر من معهد التعليم العالي بجامعة جياو شنغهاي الصينية عن تصنيف الجامعات عالميا في أعوام (2003،2004،2005،2006،2007،2008)لم يحتوِ على أية جامعة عربية، وفي عام 2006 و 2007 - شمل جامعة عربية واحدة هي جامعة القاهرة، في مستوى متأخرفي الترتيب في الفئة (401-500) وكان السبب الرئيس في ظهورها هو حصول عدد من خريجيها على

جوائز عالمية، مثل جائزة (نوبل)، ولم تشمل قائمة 2008أية جامعة عربية، وهذا يعد تراجعا كبيرا لتلك الجامعات، فمن المفترض أن هذه الجامعات قد طورت من عناصرها التعليمية والبحثية،، ومن المفترض أن تنحو نحو العالمية، بدليل أن جامعة القاهرة حجزت لنفسها مقعدا في تصنيف2006 ، 2007، وإن كان ترتيبا متأخرا.

فكان من الطبيعي أن تتقدم جامعة القاهرة إلى الأمام، وتحسن من ترتيبها، لكن الذي حدث هو عكس ذلك، فلوحظ تراجعها، حيث لم تدخل التصنيف أعوام 2008 :، و 2009 ، 2010 ، ليس ذلك فحسب،بل لم نجد أية جامعة عربية تدخل هذا التصنيف، حتى عام 2009وتضمن تصنيف شنغهاي جامعة عربية واحدة هي جامعة الملك سعود في المرتبة 501 - 402 عالميا ، وهي أيضا مرتبة متأخرة.

كما يلاحظ أنه في عام 2010 دخل التصنيف جامعتان عربيتان، جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ولكن من دولة واحدة، هي المملكة العربية السعودية، ثم استمر الدخول العربي إلى تصنيف شنغهاي ولكن في نطاق ضيق جدا للجامعات العربية والمصرية، حيث اقتصرت تقريبا على ما يقارب خمس جامعات عربية فقط حتى الآن، ففي عام 2011 عادت جامعة القاهرة مرة أخرى إلى التصنيف، وكان هو نفس الترتيب الذي لم تنتقل منه حتى آخر تصنيف 2015 وهذا يدل على أن خطط التطوير في الجامعات المصرية ربما لم تحظ باهتمام كبير من الحكومة، وربما يرجع ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت وتمر بها مصر حتى وقتنا الحالي، وأيضا جاءت جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في عام 2011 في ترتيب متقدم عما كان عليه الجامعتان في السابق؛ مما يدل على أن هاتين الجامعتين قد وضعتا خططا طموحة للنهوض والوصول إلى العالمية؛ فانتقلت جامعة الملك سعود من المرتبة 301-400عام 2010 إلى المرتبة 201-300 عامي 2011و 2012 حتى وصلت هذه الجامعة إلى المرتبة 151-200 وظلت ثابتة على هذ الترتيب خلال أعوام) 2013،2014 ، 2015

وانتقلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من المرتبة 500 - 401 عام 2010 إلى المرتبة 301-400 أعوام 2011 ، 2012 ، 2013 ، ثم تراجعت مرة أخرى إلى المرتبة 500 - 401 أعوام 2013، 2014، 2015 وظلت ثابتة على هذا الترتيب.

أما جامعة الملك عبد العزيز فلم تدخل السباق إلا في عام 2012 ، ولكنها سارت بخطى ثابتة، حيث انتقلت كل عام من مرتبة إلى مرتبة أعلى، واستقرت على ذلك ، ففي بداية دخولها لتصنيف شنغهاي عام 2012 حصلت على المرتبة 400 - 301 ، ثم في عام 2013 تقدمت إلى المرتبة 300 - 201 ، ثم في العام 2014تقدمت إلى مرتبة أعلى وهي 200 - 151 ، وظلت على ذلك الترتيب في عام 2015 ؛ مما يدل على أنها تسير وفق خطة محددة للنهوض والارتقاء.

و ما يلاحظ أن جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا دخلت ذلك التصنيف، وحصدت مراتب متقدمة، حيث حظيت بالمرتبة 500 - 401 في عامي 2014 ، 2015 ، ثم تقدمت إلى مرتبة اعلى عام 2015 ، **وربما يرجع ذلك** إلى ما تحظى به هذه الجامعة من دعم كبير خاصة أثناء وجود الملك عبدالله بن عبدالعزيز[1].

[1] - هاني محمد يونس موسى ، مرجع سابق ، ص ص (32-31)

بينما في سنة 2016 حافظت جامعت القاهرة على ترتيبها 401-501 عرفت الجامعات السعودية قفزة نوعية و ارتقت كل من جامعة الملك سعود و الملك عبدالعزيز الى الترتيب 101-150 و ارتقت كل من جامعتي الملك فهد و الملك عبدالله الى الترتيبات 301-400 / 201-300 على التوالي .

بينما شهد العام 2018/2017 دخول جامعات مصرية كجامعة عين شمس ،الإسكندرية المنصورة ، بني سويف في الترتيبات بالإضافة الى جامعة قطر مع تغير نمطية عدد الجامعات التي تم ترتيبها حيث تم الانتقال من 500 أفضل جامعة الى 800جامعةسنة 2017 و 1000 أفضل جامعة لسنة 2018 وانضمام جامعة المنار التونسية الى القائمة.

إلا أنه و في سنة 2019 عرفت جامعة القاهرة تقدما في ترتيبها وهو أفضل ترتيب عرفته هذا الجامعة 301-400 في حين تأخرت نوعا ما كل من جامعتي الملك سعود والملك فهد الى التريب 151-200 و التريب 401 -500 على التوالي في حين حافظت أغلب الجامعات الأخرى على مراتبها ودخلت جامعة الزقازيق من مصر الترتيب باحتلالها 901-1000 ،كما تم تسجيل انضمام اربع جامعات عربية كما هو موضح في كل من لبنان ، سلطنة عمان ، الامارات العربية المتحدة وهو ما يمثل حضورا خليجيا من خلال التمويل والدعم الحكومي الكبير الذي تحظى به هذه الجامعات ، أما مغاربيا فبقيت تونس ضمن القائمة من خلال جامعة المنار التونسية بترتيب 801-900 وغابت الجزائر بشكل كلي.

ان الملاحظ من كل هذه التصنيفات للجامعات العالمية وفق شنغهاي أنه قد خلا من أي جـامعة جزائرية و هذا ما يفتح المجال للتساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا التخلف والغياب التام عن التصنيفات العالمية و يجعلنا نبحث في فهم أسباب هذا التقهقر و التي نوردها فيما بعد في تبيان أسباب الفشل و مكامنه.

ثانيا: قراءة تحليلية لتصنيف (The Times-) و موقع الجامعات الجزائرية منه

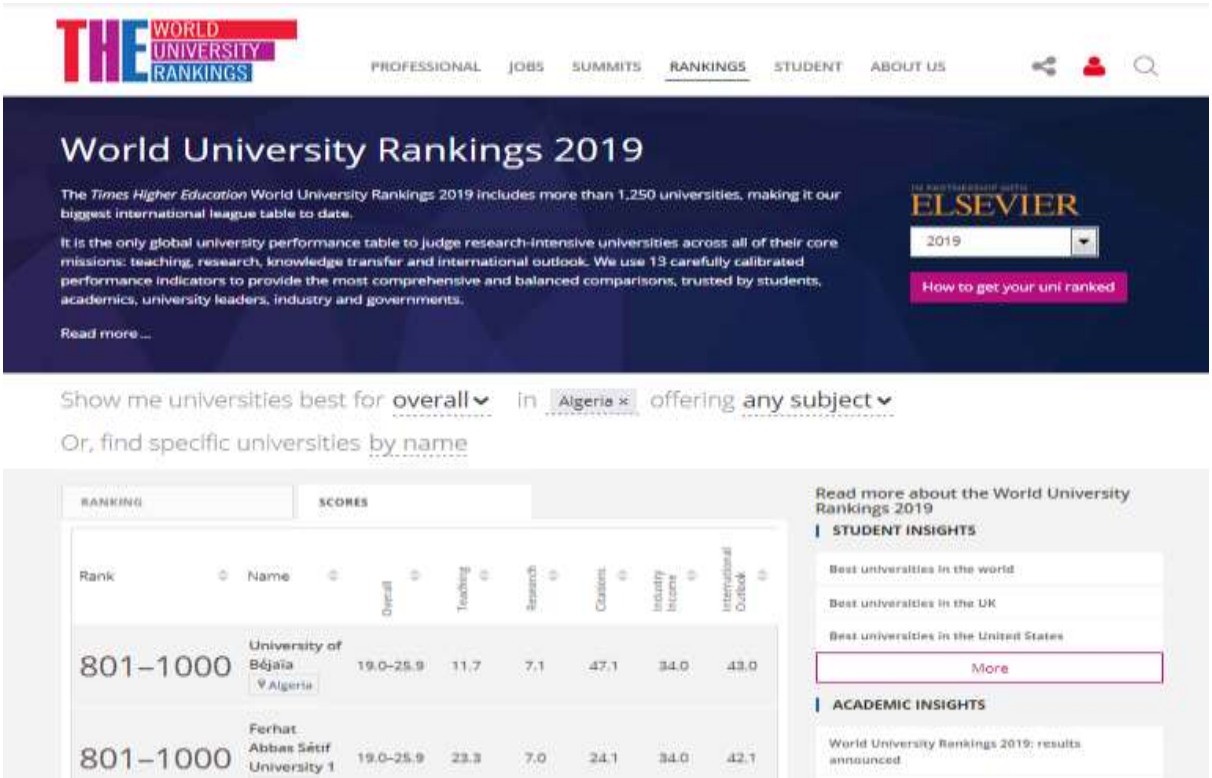

الجدول رقم : 18 موقع الجامعات الجزائرية من تصنيف التايمز (2011-2020)

	الجـــــــامعة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1	جامعة تلمسان	-	-	-	-	-	-	+800	1000-801	+1000	+1001
2	جامعة بجاية	-	-	-	-	-	-	-	-	1000-801	1000-801
3	جامعة فرحات عباس	-	-	-	-	-	-	-	-	1000-801	800-601
4	جامعة باجي مختارعنابة	-	-	-	-	-	-	-	-	+1001	/
5	جامعة قسنطينة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	+1001	+1000
6	جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا	-	-	-	-	-	-	-	-	+1001	+1001
7	جامعة بسكرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+1001
8	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+1001
9	جامعة محمد بوقرة بومرداس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+1001

المصدر: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2019/world-ranking

من خلال تحليل الجدول رقم **18** نلاحظ أن التصنيف الصادر عن التايمز قد غابت عنه الجامعات الجزائرية لسنوات عديدة أي منذ 2011 تاريخ صدوره بشكل منفصل ،و ان الجامعات الجزائرية لم تظهر الا من خلال جامعة تلمسان في موسمي 2017 و 2018 منفردة ليضاف اليها خلال موسم 2019 جامعات بجاية و فرحات عباس التي جاءتا في الترتيب (801-1000) و تليها الجامعات الأخرى و هي جامعة عنابة ، جامعة قسنطينة ، جامعة هواري بومدين ، جامعة تلمسان و هو بذلك يمثل إضافة بالنسبة للجامعات الجزائرية التي سجلت ذلك من خلال جملة من الجهود لا سيمـــــــا ما تعلق بالنشر و التأثير الخاص بالبحوث ذات المستوى العـــــالي و المنشورة في مجلات علمية مرموقة تحظى بالاعتراف و السمعة بالإضافة الى تقييم النظراء و نسبة أعضاء هيئة التدريس بالنسبةللطلاب و في موسم 2020 تقدمت الجامعة في الترتيب (601-800) و دخلت جـــــــامعات أخرى ضمن الترتيب وهي (جامعة بسكرة و جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران ، بالإضافة جامعة بوقرة بومرداس في حين غابت جامعة باجي مختار عنابة لكن اذا ما تم مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية الواردة في التصنيف نجد انها متأخرة من حيث الترتيب و عدد الجامعات المدرجة لا سيما مع مصر و السعودية التي وصل عدد جامعتها الى 20 /7 جامعات مدرجة في التصنيف على التوالي مع تقدم في الترتيب و هذا يدفعنا الى ضرورة التأكيد على بذل المزيد من الجهود في تحسين مستويات الأداء الجامعي و البحثي للجامعات الجزائرية.

ثالثا : قراءة تحليلية لتصنيف (ويب ماتريكس) و موقع الجامعات الجزائرية منه

الجدول رقم : 19 موقع الجامعات الجزائرية من تصنيف (ويب ماتريكس) لسنة2020

اسم الجامعة	جامعة وهران 1 بن بلة	جامعة قسنطينة 1	جامعة هواري بومدين	جامعة تلمسان	جامعة سيدي بلعباس	جامعة المسيلة	جامعة بجاية	جامعة سطيف 1	جامعة بسكرة	جامعة باتنة	جامعة عنابة	جامعة ورقلة	جامعة وهران بوضياف محمد	جامعة مولود معمري تيزي وزو	جامعة محمد بوقرة بومرداس
الترتيب العالمي	1935	2113	2117	2414	2571	2624	2651	2853	2882	2986	3111	3140	3197	3307	3374
الترتيب العربي	29	37	38	55	65	69	70	82	83	89	96	98	103	109	113

المصدر: http://www.webometrics.info/en/Africa/Algeria

ما يلاحظ في ترتيب الجامعات الجزائرية بموقع الويب ماتريكس - الذي يقيس أداء الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية و هو بذلك يشجع التواجد الالكتروني للجامعات على الشبكات العنكبوتية – هو تقهقر الترتيب للجامعات الجزائرية مقارنة بمثيلاتها على مستوى العالم حيث احتلت جامعة وهران 1 بن بلة الترتيب 1935 عالميا من أصل 12000 مؤسسة جامعية في العالم أما عربيا فقد احتلت جامعة وهران 1بن بلة المرتبة 29 و تتبوأ جامعة الملك سعود قمة الترتيب مع عديد الجامعـــــــات السعودية و المصرية وهذا يفسر طبيعة الإشكاليات التي تعـــــــاني منها المنظومة البحثية في تعاملها مع الانترنيت و استخداماتها باتاحة فضاءاتها البحثية من خلال مواقعها الالكترونية بالإضافة الى قضايا التواجد الافتراضي للجامعات على مستوى الشبكة العنكبوتية و هذا يدعو الى إعادة النظر في منظومة الرقمنة وعصرنة القطاع تماشيا مع تطورات العصر و متطلباته.

رابعا: قراءة تحليلية لتصنيف (The US News Ranking) وموقع الجامعات الجزائرية منه

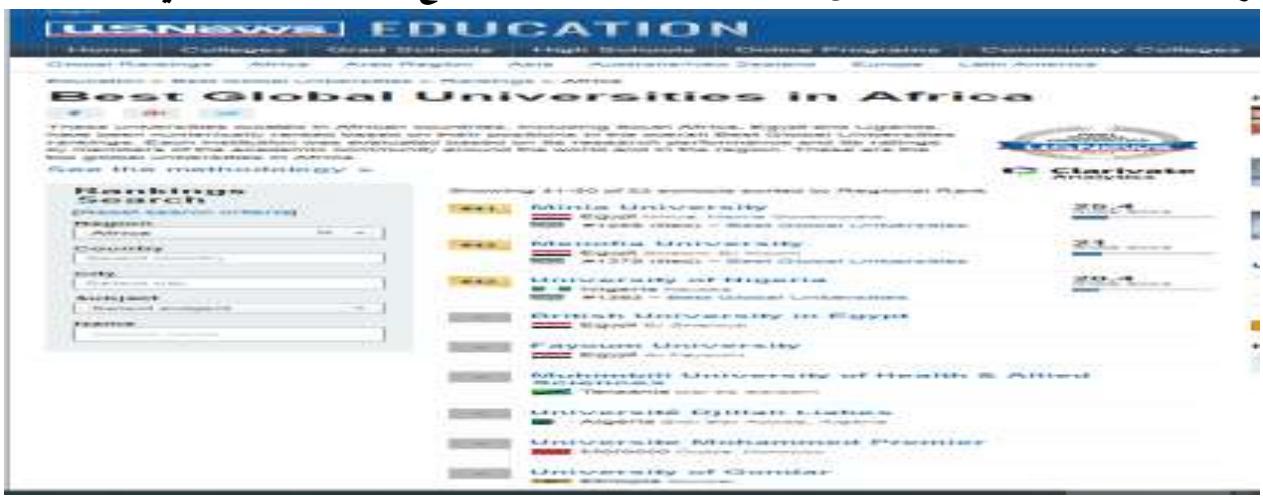

المصدر: https://www.usnews.com/education/best-global-universities/rankings

من خلال الاطلاع على ترتيب الجامعات على مستوى US News Ranking- وهو تصنيف عالمي تعود بدايات تصنيفاته في الولايات المتحدة الى سنة 1983 وقد تمت الإشارة اليه سابقا – تبين لنا مايلي :

-**على مستوى التصنيفات العالمية** فمن بين 1500 جامعة تم تصنيفها لم يتم ادراج أي جامعة جزائرية باستثناء جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس في المرتبة 204 وهذا في الترتيب العالمي في **مجال الهندسة** في حين نجد أن هناك عدة دول عربية و افريقية استطاعت أن تحتـــــل مراتب متقدمة في هذا التصنيف

على المستوى العربي : تم تصنيف أكثر من 120 جامعة في المنطقة العربية بناء على 11 مؤشر لقياس أدائها و سمعتها في مجال البحوث الأكاديمية ،ومن خلال تصنيف أفضل جامعات المنطقة العربية ،يمكن للطلاب مقارنة الخيارات المتاحة في 18 بلدا

الجدول رقم:20 ترتيب جامعات الدول العربية عالميا ضمن تصنيف (The US News Ranking) لسنة2020

اسم الجامعة	جامعة الملك عبدالعزيز	جامعة الملك عبدالله	جامعة قطر AMقطر	جامعة الملك سعود	جامعة القاهرة	الجامعة الامريكية بيروت	جامعة الحسن الثاني المغرب	جامعة الملك فهد	جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا	جامعة المنصورة	جامعة عين شمس	جامعة الأردن للعلوم والتكنولوجيا	جامعة الامارات العربية المتحدة
الترتيب العالمي	51	152	325	332	434	541	557	608	651	663	667	688	803

المصدر: https://www.usnews.com/education/best-global-universities/rankings?page=4

الجدول رقم : 21 تصنيف الجامعات في المنطقة العربية في تصنيف (The US News Ranking) 2020

اسم الجامعة	جامعة الملك سعود	جامعة الملك عبدالعزيز	جامعة الملك عبدالله	جامعة القاهرة	الجامعة الامريكية بيروت	جامعة الملك فهد	جامعة عين شمس	جامعة الإسكندرية	جامعة هواري بومدين للعلوم	جامعة قسنطينة 1	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس	جامعة بجاية	المدرسة و متعددة التقنيات
الترتيب العربي	1	2	3	4	5	6	7	8	31	50	59	62	70	73
اسم الجامعة	جامعة باجي مختار عنابة	جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان	جامعة فرحات عباس سطيف	جامعة وهران	جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة معمري مولود تيزي وزو	جامعة محمد بوقرة بومرداس	جامعة سعد دحلب البليدة	جامعة جيجل	جامعة الحاج لخضر باتنة	جامعة ابن باديس مستغانم	جامعة استنبولي معسكر	جامعة طاهري محمد بشار	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الترتيب العربي	74	75	78	93	96	97	99	105	106	109	115	120	123	124

المصدر: https://www.usnews.com/education/arab-region-universities/search?country=algeria

الجدول رقم : 22 عدد الجامعات المصنفة في المنطقة العربية في تصنيف (The US News Ranking) 2020

الدول	مصر	الجزائر	السعودية	المغرب	تونس	الأردن	لبنان	الكويت	الامارات	البحرين	العراق	جيبوتي	قطر	فلسطين	سوريا	السودان	اليمن	ليبيا	عمان
عدد الجامعات	25	20	16	13	09	10	05	02	07	02	05	01	01	02	02	02	01	01	01

المصدر: https://www.usnews.com/education/arab-region-universities/search?country=algeria

الشكل رقم : 07 عدد الجامعات المصنفة في المنطقة العربية في تصنيف (The US News Ranking) 2020

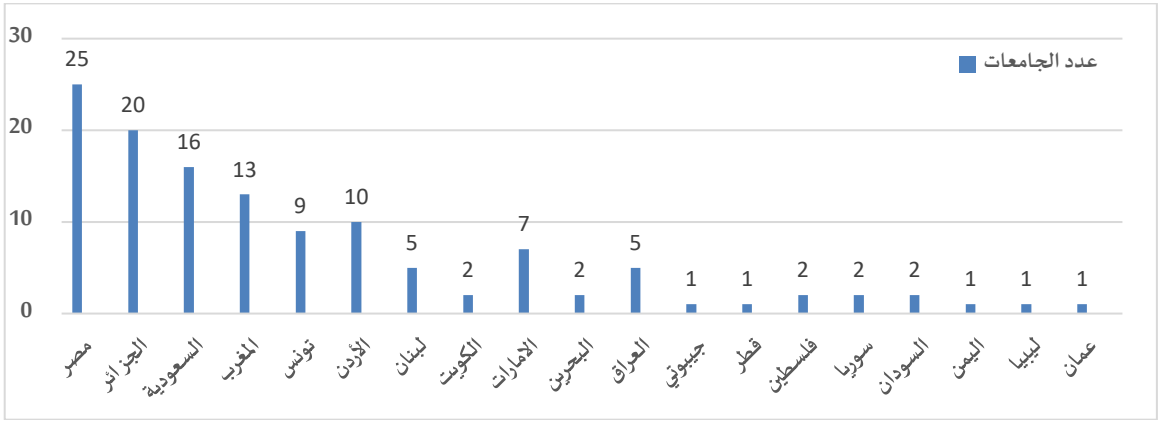

المصدر : من اعداد الطالبة : https://www.usnews.com/education/arab-region-universities/search?country=algeria

من خلال قراءة الجدولين السابقين نلاحظ ان أهم تصنيف احتلته الجامعات الجزائرية ضمن ترتيب جامعات الدول العربية هو المرتبة 31 و الذي احتلته جامعة هواري بومدين للعلـــــــــوم و التكنولوجيا وهو مايعبر عن تقهقر للجامعات الجزائرية في التصنيفات العالمية و ضمن المنطقة المغاربية و العربية منها، الا أن ما يلاحظ هو تواجد **20** جامعة جزائرية ضمن **125** جامعة التي تم تصنيفها و هو ما يمثل نسبة **16 %** من مجموع الجامعات في حين تصدرت مصر الترتيب بـ **25** و تلت الجزائرالترتيب بتواجد **20**جامعة ضمن 125 جامعة تم اختيارها وهذا يدعو الى بذل الجهد ويبعث على التفاؤل في إمكانية تحسين مستويات الجودة والبحث عن تطويرها و الاستفادة من الرصيد الذي تمتلكه الجامعات الجزائرية بمعرفة نقاط الضعف والقوة ومن ثمة بعث استراتيجية واضحة لتطوير التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر.

خامسا: قراءة تحليلية لتصنيف (University Ranking by Academic Performance URAP) وموقع الجامعات الجزائرية منه

من خلال الاطلاع على ترتيب الجامعات على مستوى University Ranking by Academic Performance URAP وهو تصنيف عالمي صنف أكثر من 2500 جامعة حول العالم و قد تصدر العالم العربي الجامعات السعودية حيث احتلت جامعة الملك عبدالعزيز المرتبة 89 و جامعة الملك سعود 174 وجامعة الملك عبدالله 301 وفي هذا الاطارتم ادراج 11جامعة جزائرية كان على رأسها جامعة العلوم و التكنولوجيا هواري بومدين بترتيب **1270** .

الجدول رقم : 23 ترتيب الجامعات العربية ضمن تصنيف (University Ranking by Academic Performanc URAP)

اسم الجامعة	جامعة الملك عبدالعزيز	جامعة الملك سعود	جامعة الملك عبدالله	جامعة الأردن للعلوم والتكنولوجيا	جامعة الملك فهد للبترول	جامعة المنارتونس	جامعة قطر	جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا	جامعة صفاقس تونس	الجامعة الامريكية بيروت	جامعة تكساس AM قطر
الترتيب العالمي	89	174	301	362	590	613	649	700	727	735	877

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع https://www.urapcenter.org/Rankings/2019-2020/world-2019

الجدول رقم : 24 ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن تصنيف (University Ranking by Academic Performanc URAP)

اسم الجامعة	جامعة هواري بومدين للعلوم	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس	جامعة فرحات عباس سطيف	جامعة باجي مختار عنابة	جامعة بجاية	جامعة معسكر	جامعة قسنطينة	جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران	جامعة محمد بوقرة بومرداس	جامعة مولود معمري تيزي وزو
الترتيب العالمي	1270	1369	1577	1688	1764	2101	2117	2179	2395	2409	2475
الترتيب العربي	30	37	47	52	57	73	75	79	67	95	98

المصدر:من اعداد الطالبة بناء على موقع https://www.urapcenter.org/Rankings/2019-2020/world-2019

الجدول رقم : 25 عدد الجامعات المصنفة في الجزائر والمنطقة العربية في تصنيف (URAP) 2020

	مصر	السعودية	الجزائر	المغرب	تونس	الإمارات	الأردن	لبنان	العراق	قطر	عمان	الكويت	البحرين	فلسطين	السودان
عدد الجامعات	25	22	11	10	08	05	04	04	03	02	02	01	01	01	01

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع https://www.urapcenter.org/Rankings/2019-2020/world-2019

الشكل رقم : 08 عدد الجامعات المصنفة في الجزائر والمنطقة العربية في تصنيف (URAP) 2020

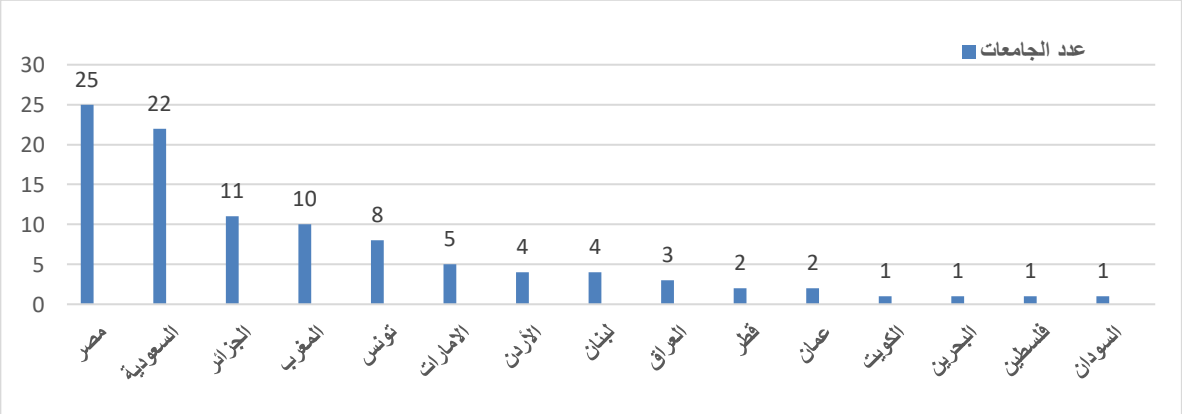

المصدر: من اعداد الطالبة https://www.urapcenter.org/Rankings/2019-2020/world-2019

من خلال قراءة الجدولين السابقين و تمحيص الشكل نلاحظ ان أهم تصنيف احتلته الجامعات الجزائرية ضمن ترتيب جامعات الدول العربية هو المرتبة 30 و 1270 عالميا الذي احتلته جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا وهو مايعبر عن تقهقر للجامعات الجزائرية في التصنيفات العالمية و ضمن المنطقة المغاربية و العربية منها، الا أن ما يلاحظ هو تصدر مصر الترتيب ب **25 جامعة** و تلت السعودية الترتيب بتواجد 22 جامعة ضمن 100 جامعة تم اختيارها و تواجد **11** جامعة جزائرية التي تـــم تصنيفها و هو ما يمثل نسبة **11 %** من مجموع الجامعات واحتلت بذلك المرتبة الثالثة عربيا وهذا يبعث بالجهات الوصية الى البحث عن المثالب و نقاط الضعف قصد بعث مكانة الجامعة الجزائرية من جديد بدعم

ماهو موجود بالامكانيات المادية والبشرية و إعادة بعث وتحسين مستوى الجامعات التي غابت عن الترتيب و التصنيف.

سادسا : قراءة تحليلية لتصنيف (QS TOPUNIVERSITIES) وموقع الجامعات الجزائرية منه

على مستوى التصنيفات العالمية فمن بين 1000جامعة تم تصنيفها لم يتم ادراج أي جامعة جزائرية في السنوات 2010-2020 في حين نجد أن هناك عدة دول عربية و افريقية استطاعت أن تحتل مراتب متقدمة في هذا التصنيف .

على المستوى العربي : تم تصنيف أكثر من 129 جامعة في المنطقة العربية بناء على 6 مؤشرات لقياس أدائها و سمعتها في مجال البحوث الأكاديمية ،ومن خلال تصنيف أفضل جامعات المنطقة العربية ،يمكن الاطلاع على تواجد وترتيب الجامعات الجزائرية من هذا التصنيف..

الجدول رقم :26 ترتيب الجامعات العربية ضمن تصنيف (QS WORLD UNIVERSITY RANKINGS) لموسم 2020

اسم الجامعة	جامعة الملك عبدالعزيز	الجامعة الامريكية بيروت	جامعة الملك فهد	جامعة قطر	جامعة الامارات العربية المتحدة	جامعة الملك سعود	الجامعة الأمريكية بالشارقة	جامعة السلطان قابوس	الجامعة الأمريكية القاهرة	جامعة الاردن	جامعة القاهرة	جامعة خليفة للعلوم و التكنولوجيا
الترتيب العربي	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12

المصدر: من اعداد الطالبة https://www.topuniversities.com/university-rankings/arab-region-university-rankings/2020

الجدول رقم : 27 ترتيب الجامعات الجزائرية في المنطقة العربية ضمن تصنيف QS WORLD UNIVERSITY RANKINGS)

	الجـــامعة	2017	2018	2019	2020
1	جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا	100-91	-	48	100-91
2	جامعة تلمسان	80-71	80-71	100-91	110-101
3	جامعة بجاية	-	-	110-101	800-601
4	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس	-	-	120-111	-
5	جامعة قسنطينة 1	-	-	120-111	-

المصدر: من اعداد الطالبة https://www.topuniversities.com/university-rankings/arab-region-university-rankings/2020

من خلال **الجدول السابق رقم** 27 نلاحظ تراجع واضح للجامعات الجزائرية على المستوى العربي وهذا بظهور ثلاث جامعات فقط في تصنيف 2020 للجامعات العربية من بين **129** جامعة عربية شملها التصنيف وهذا ما يمثل نسبة تقدر ب **2.32 %** وهي ضعيفة جدا وهذا يعود لطبيعة المعايير المنتهجة في تصنيف QS والتي تعود للسمعة الاكاديمية و خريجي الجامعة في سوق العمل بالإضافة الى عدد الطلبة وهيئة التدريس بالإضافة الى قضية التعاون الدولي و هي معلومات غير موجودة اوغير محينة في اغلب مواقع الجامعات الجزائرية بالإضافة الى غياب استراتيجية واضحة في ذلك مما يدعو الى إعادة النظر في الأساليب المنتهجة في إدارة الجامعات الجزائرية.

سابعا: قراءة تحليلية لتصنيف (CWUR) وموقع الجامعات الجزائرية منه2020-2019

من خلال الاطلاع على تصنيف CWUR خلال االفترة **2012 – 2019** لم نسجل أي جامعة جزائرية من أصل 2000 جامعة بينما سجلنا في 2019- 2020 ثلاث جامعات على رأسها جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا في ترتيب 1625بالاضافة الى كل من جامعتي جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس و جامعة فرحات عباس وفي هذا التصنيف يمثل أداء وجودة البحث العلمي 40 % أما ما تبقى من معايير فيركز على الجوائز وتوظيف الخريجين وهذا ما يفسر تقهقر الجامعات الجزائرية ضمن هذا الترتيب الذي يحتاج من الجامعة الجزائرية الى تبني استراتيجية واضحة تعمد الى الرفع من مستويات التدريس و التعاون الدولي بالإضافة الى استمرارية الاتصال بخريجي الجامعات لا سيما الكفاءات و أصحاب المستويات العليا قصد الاستفادة منهم.

الجدول رقم : 28 ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن تصنيف (CWRU) 2019-2020

الجامعة	جامعة هواري بومدين	جامعة جيلالي اليابس سيدي بعباس	جامعة فرحات عباس سطيف
الترتيب العالمي	1625	1663	1934

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع https://cwur.org/2019-2020.php

ثامنا : قراءة تحليلية لتصنيف (Umultirank) وموقع الجامعات الجزائرية منه2020-2019

من خلال اطلاعنا على تصنيف **Umultirank** لم نسجل أي جامعة جزائرية من أصل 1700 الى 2000 جامعة في العالم لمختلف المواسم وهو ما يفتح المجال للتساؤل عن الأسباب التي حالت دون وجود جامعات جزائرية على الرغم من وجود جامعات عربية والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم : 29 عدد الجامعات المصنفة للمنطقة العربية في تصنيف (Umultirank) 2020

الدول / عدد الجامعات	مصر	السعودية	الجزائر	المغرب	تونس	الإمارات	الأردن	لبنان	العراق	سوريا	فلسطين
عدد الجامعات	06	05	00	02	01	01	01	04	01	01	02

المصدر:من اعداد الطالبة بناء على موقع https://www.umultirank.org/compare

تاسعا : قراءة تحليلية لتصنيف (Leidenranking) وموقع الجامعات الجزائرية منه2020-2019

من خلال اطلاعنا على تصنيف **Leidenranking** لم نسجل أي جامعة جزائرية من أصل 1000 جامعة شملها التصنيف باعتبارها الأفضل في العالم وهذا لمختلف المواسم وهذا التصنيف يعتمد على البحث العلمي باعتبارها أساس عملية التصنيف على الرغم من وجود جامعات عربية تضمنها.التصنيف مما يدفعنا الى البحث عن أسباب تخلف الجامعات الجزائرية عن مثل هذه التصنيفات العالمية.

ان ما يلاحظ من خلال اطلاعنا على جملة التصنيفات هو تقهقر الجامعات الجزائرية وغيابها التام في الكثير منها وهذا مايجعلنا أمام تحليل لواقع الجامعات الجزائرية من خلال ايرادنا لتموقعها ضمن التصنيفات العالمية على اختلاف معاييرها يبين طبيعة الإشكاليات التي تعاني منها جامعاتنا الجزائرية وخياراتها و لعل حديثنا عن جملة المؤشرات التي تقيس الجودة البحثية :مؤشرات متعلقة بممارسة الأقسام الجامعية و المراكز البحثية ، مؤشرات متعلقة بجودة العمل البحثي و أخرى متعلقة بجودة المخرجات البحثية ،مؤشرات متعلقة بالبحث أو المجموعة البحثية بالإضافة الى مجموعة المعايير المتبناة من طرف الهيئات و المؤسسات الدولية التي وضعت مجموعة من المعايير العالمية بغض النظر على الاختلاف أو النقد الوارد حولها ،فإنه تتجلى مستوياتها من خلال وضعية تذيل الجزائر للمراتب الأخير بين جامعات العالم و هو ما يستدعي ضرورة بعث استراتيجية تحسين مستويات التصنيف العالمية للجامعات الجزائرية.

المطلب الثاني :محددات القياس البحثية لموقع الجزائر من التصنيفات الدولية وفق Frascati Manual

تعتمد دراستنا منهجا مطبقا في **معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)[1] ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)[2]** فيما يخص البحث والتطوير وكذلك فيما يخص الابتكار مما يمكننا من مقارنة البيانات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ،ومن خلال مراجعة تصنيف حقول العلوم و التكنولوجيا كجزء من دليل **فراسكاتي Frascati Manual** [3] أن يسهل مقارنة البيانات الخاصة

[1] UNESCO, **GUIDE TO CONDUCTING AN R&D SURVEY: For countries starting to measure research and experimental development**,Canada :UIS ,2014 http://dx.doi.org/10.15220/978-92-9189-151-1-en

[2] - https://www.oecd.org/

[3] OECD, **Frascati Manual 2015: Guidelines for Collecting and Reporting Data on Research and Experimental Development**, The Measurement of Scientific, Technological and Innovation Activities,Paris : OECD Publishing ,2015 . DOI: http://dx.doi.org/10.1787/9789264239012-en

-لأكثر من نصف قرن ، كان **دليل فراسكاتي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مرجعًا عالميًا** في جمع وإبلاغ إحصاءات قابلة للمقارنة دوليًا حول الموارد المالية و البحث والتطوير التجريبي. أدى التعاون بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول أخرى في تحديد وتنفيذ التوصيات الواردة في هذا الدليل إلى إنشاء مصدر قيم للمعلومات للمطورين سياسات العلوم والبحث والاقتصاد. تم تبني وتعديلها في عدد كبير من البلدان ،يقدم هذا الدليل مصطلحات مشتركة ومبادئ متفق عليها واتفاقيات محددة لتقديم المشورة العملية حول كيفية جمع البيانات والإبلاغ عنها. والهدف من ذلك هو ضمان إمكانية مقارنة الإحصاءات التي تم الحصول عليها لدعم إنشاء بنية معلومات عالمية عن البحث والتطوير لصانعي القرار والأكاديميين وقادة الأعمال والصحفيين و عامة الناس من ناحية أخرى ، ليس القصد من الدليل تغطية جميع السيناريوهات المحتملة أو إملاء البيانات التي يجب تقديمها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لنشرها أو لأغراض إنشاء الجداول. لدى الجيني بالفعل وسائل أخرى ، مرتبطة بالتأكيد ولكنها منفصلة عن الدليل ، لدعم تطبيق توصياته التي تهدف إلى تلبية احتياجات المستخدمين وخدمة المصلحة العامة. هذه الوسائل هي كما يلي: ● استبيانات تستخدم لجمع بيانات مجمعة عن السلطات الوطنية ، على النحو المتفق عليه بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمات الدولية الأخرى والدول التي تم الاتصال بها ● إجراء ضمان الجودة الذي يجمع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والخبراء الوطنيين الذين يقدمون البيانات ● نشر قواعد البيانات والمؤشرات على البحث والتطوير ، بمشاركة لجان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الصلة ● جمع ونشر البيانات الوصفية التي تشير إلى الخصائص الرئيسية

بمجالات العلوم والتكنولوجيا وتصنيفها ، وتوحيد المنهجية لا يقتصر على مجالات العلوم و التكنولوجيا فقط ، بل يشمل أيضا مؤشرات الانفاق على البحث و التطوير و العاملين بالبحث والتطوير بنظام معادل الوقت الكامل ،الى جانب المخرجات من بحوث منشورة و براءات اختراع ومسوحات الابتكار ومن مفاهيم هذه المنهجية أن مؤشرات الانفاق على البحوث والتطوير لا تعتد باجمالي ميزانيات المؤسسات البحثية ،بل يتم احتساب التصرف الفعلي خلال عام مالي داخل المؤسسة وخارجها وتحديد مصادر التمويل ،وتحديد العاملين بالبحث والتطوير بنظام معادل الوقت الكامل له قواعد يجب اتباعها ،قد تبدو أسهل بالنسبة الى مراكز ومعاهد البحوث التي تتفرغ للبحث و التطوير ،بينما يختلف الوضع بالنسبة الى الجامعات التي يتوجب عليها تحديد نسبة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة البحث والتطوير.

1-مدخلات البحث و التطوير

1-1تصنيف العلوم و التكنولوجيا

في دليل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تقسيم واضح للتخصصات العلمية و التقنية موزعة على ستة مجالات [1] في حين جاء التقرير الخاص بالمديرية العامة للبحث و التطوير التكنولوجي بتحديد مجالات البحث العلمي بالجزائر بوجود سبعة ميادين كبرى،25 ميدان و 228 مجال فرعي [2].

1-2 تصنيف الموارد البشرية

يعتبر التصنيف القياسي الدولي الوظيفي الأكثر دلالة على أوضـــــــاع العاملين في البحث و التطوير على مستويات مختلفة ففي **دليل فراسكاتي** توصيف للوظائف المصممة خصيصا لعمليات المسح الموجهة للبحث والتطوير وأهمها وظيفة الباحث العلمي و التطوير ، وهذا ماسنعتمد عليه في عملية المقارنة بناء على معطيات معهد اليونسكو للإحصاء (**UNIS**) .

من المصادر والأساليب المستخدمة في كل بلد ● التحليل المنسق للبيانات الجزئية على البحث والتطوير من بلدان مختلفة حول القضايا التي لا تسمح المؤشرات التقليدية بدراستها بشكل كافٍ ● عبر الإنترنت حيث يمكن للمتخصصين تبادل الأسئلة وتبادل الخبرات ، وذلك لتجميع وتبادل قاعدة من الخبرات حول كيفية التصرف في حالة معينة.، كما تتعاون منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) مع المنظمات الدولية الأخرى التي تقدم الدعم الأساسي لبناء القدرات ونشر بيانات البحث والتطوير من أجل تخفيف العبء على وكالات الاستخبارات الوطنية

تهدف المعلومات التي يتم جمعها بموجب المبادئ التوجيهية الواردة في دليل فراسكاتي إلى مساعدة صناع القرار ، وخاصة صناع السياسات. إنها بالفعل عنصر مهم في الحوار الاجتماعي والسياسي المكرس لاستغلال وعرض البيانات البحثية ، التي يتسع الوصول إليها باستمرار ويحتل مكانًا متزايدًا في النقاش العام. من المسلم به على نطاق واسع أن بيانات البحث والتطوير ، بمفردها أو بالاشتراك مع بيانات أخرى ، لا يمكنها إلا دعم اتخاذ القرار جزئيًا. ومع ذلك ، طالما أن الإدارات العامة والشركات والجمهور يعترف بخصائص البحث ويعطيه وضعًا خاصًا ، فإن قياس الجهود البشرية والمالية المخصصة له سيحتفظ بمكان خاص في البيانات الإحصائية التي تطلبها الشركات حول العالم. إن تيسير هذه المهمة هو بالتحديد موضوع الطبعة السابعة من دليل فراسكاتي

[1] - مؤسسة الفكر العربي ، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ، **مرجع سابق** ، ص 25

[2] - DGRSDT, **Etat des Lieux de la recherche Scientifique et Le programme de la DGRSDT pour l'année 2018** , Conseil National d'Evaluation de la Recherche , Alger 23 D écembre 2017

الجدول رقم : 30 الموارد البشرية في البحث والتطوير بالجزائر

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
باحثين بمعدل الوقت الكامل Full –time equivalents										
لكل مليون نسمة	-	-	-	-	-	-	-	-	819.34	-
نسبة الاناث %	--	-	-	-	-	-	-	-	% 46.71	-
العدد الإجمالي للعاملين في المؤسسة (العاملين بصفة جزئية) Researchers in headcounts (HC)										
لكل مليون نسمة	-	-	-	-	-	-	-	-	2329.18	-
نسبة الاناث %	-	-	-	-	-	-	-	-	% 47.10	-

المصدر: http://uis.unesco.org/en/country/dz?theme=science-technology-and-innovation

الشكل رقم : 09 الموارد البشرية في البحث و التطوير بالجزائر

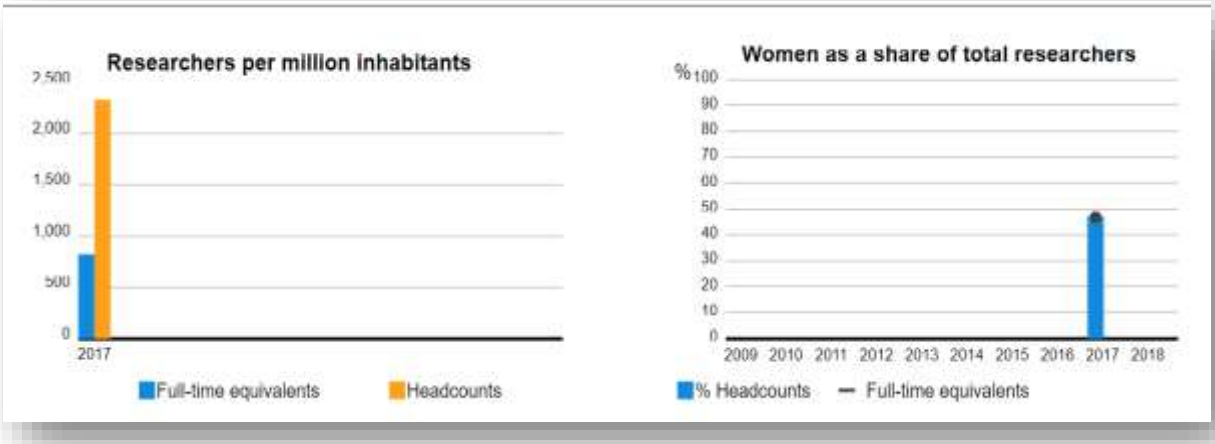

المصدر: http://uis.unesco.org/en/country/dz?theme=science-technology-and-innovation

الجدول رقم : 31 الباحثون حسب قطاع التوظيف بالجزائر

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الباحثون حسب قطاع العمل بمعدل الوقت الكامل (%) Researchers by sector of employment in full-time equivalents										
مؤسسة الأعمال	-	-	-	-	-	-	-	-	0.46	-
الحكومة	-	-	-	-	-	-	-	-	7.48	-
التعليم العالي	--	-	-	-	-	-	-	-	92.07	-
مؤسسة غيرربحية خاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غيرمحدد	-	-	-	-	-	-	-	-	0	-
الباحثون حسب قطاع العمالة (العاملين بصفة جزئية) Researchers by sector of employment in headcounts (%)										
مؤسسة الأعمال	-	-	-	-	-	-	-	-	0.16	-
الحكومة	-	-	-	-	-	-	-	-	2.68	-
التعليم العالي	-	-	-	-	-	-	-	-	97.16	-
مؤسسة غيرربحية خاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غيرمحدد	-	-	-	-	-	-	-	-	0	-

المصدر: http://uis.unesco.org/en/country/dz?theme=science-technology-and-innovation

الشكل رقم : 10 الباحثون حسب قطاع التوظيف بالجزائر

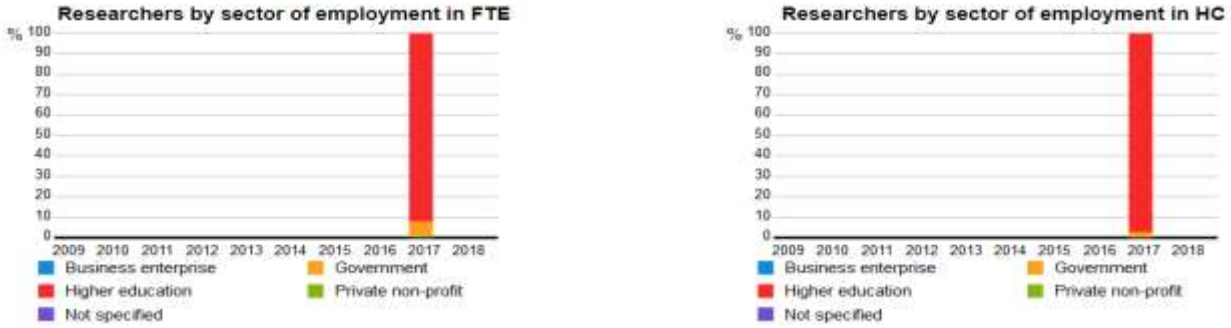

المصدر: http://uis.unesco.org/en/country/dz?theme=science-technology-and-innovatio

الجدول رقم : 32 عدد الباحثين لكل مليون نسمة في بعض دول العالم

الدولة	اليابان	استراليا	و.م.أ	فرنسا	المغرب	تونس	الكيان الصهيوني
عدد الباحثين /لكل مليون نسمة	5304	4532	4245	4450	1074	1772	8342

المصدر: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.POP.SCIE.RD.P6

بناء على الجداول والاشكال المدرجة والاحصائيات الجزائرية المرتبطة بعدد السكان 42.288 مليون نسمة ،فان أول ما يلاحظ هو غياب الاحصائيات لكامل الفترة المدرجة في الجدول باستثناء 2017 الذي توفرت فيه الاحصائيات وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول غيابها للفترات الأخرى في حين نجدها متوفرة للكثير من دول العالم وهذا مايمثل إشكالية فعلية فيما يتعلق بتوفر الاحصائيات بالنسبة للباحثين و الدارسين وفي هذا الاطار فان عدد الباحثين لكل مليون نسمة هو819.34 وفقا لتعريف OCDE وفقا لاحصائيات UIS واذا ما تم مقارنتها بالمعدلات العالمية و مثال ذلك المغرب 1074 باحث ، تونس 1772 باحث دولة الاحتلال لفلسطين 8342 باحث اليابان ب 5304 باحث لكل مليون نسمة الولايات المتحدة الامريكية ب 4245.27 باحث لكل مليون نسمة ، وفرنسا 4450.46 باحث لكل مليون نسمة [1] وبالتالي فان معدلات عدد الباحثين بالجزائر بعيد عن المعدلات العالمية لعدد الباحثين و هذا ما أورده تقرير المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي وفقا للمجلس الوطني لتقييم البحث[2] بان معدل الباحثين في الجزائر بعيد عن المعدلات العالمية بشكل كبير.

بالإضافة الى ذلك فان ما يغلب على فئات الباحثين هو انتماؤهم الوظيفي الى التعليم العالي بنسبة تقدر ب 92.07 % والقطاع الحكومي من غير التعليم العالي هو 7.48 % أما قطاع الاعمال فمغيب تماما بنسبة تقدر ب 0.46 % وهي تكاد تكون منعدمة ،واذا ما نظرنا الى دول أخرى نجد أن القطاع الخاص والاعمال يسيطر على الجزء الأكبر من عدد الباحثين المنتمين بمعدل الوقت الكامل ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث تصل النسبة الى 70.96 % وفرنسا بنسبة 60.25 % واليابان بنسبة 73.75 % في حين أن الدول العربية تتمتع بنفس التوجه وان اختلفت نسبها الا أنها لا تزال ضئيلة مقارنة بدول العالم

[1] -https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.POP.SCIE.RD.P6?locations=DZ&most_recent_year_desc=false&view=chart

[2] - DGRSDT, **Etat des Lieux de la recherche Scientifique et Le programme de la DGRSDT pour l'année 2018** , Conseil National d'Evaluation de la Recherche , Alger 23 D écembre 2017,p12

فنجد المغرب بنسبة 6.98 % و تونس ب 3.96 %[1] الا أن أنها أفضل حالا من الجزائر في حين أن الغالبية العظمى التي تزيد عن 90% من الباحثين ينتمون الى قطاع التعليم العالي و هذا ما يفسر بشكل كبير غياب البحوث ذات الجودة العالية و الابتكارات التي تعتمد في شق كبير على الجانب التمويلي و التحفيزي للباحثين و لبيئة العمل وهذا ما يستدعي إعادة النظر في الخارطة البحثية في الجزائر اذا ما أرادت تثمين البحث العلمي و تطويره .

الشكل رقم 11 توزيع لأهم دول العالم من حيث عدد الباحثين لكل مليون نسمة ونسب الانفاق

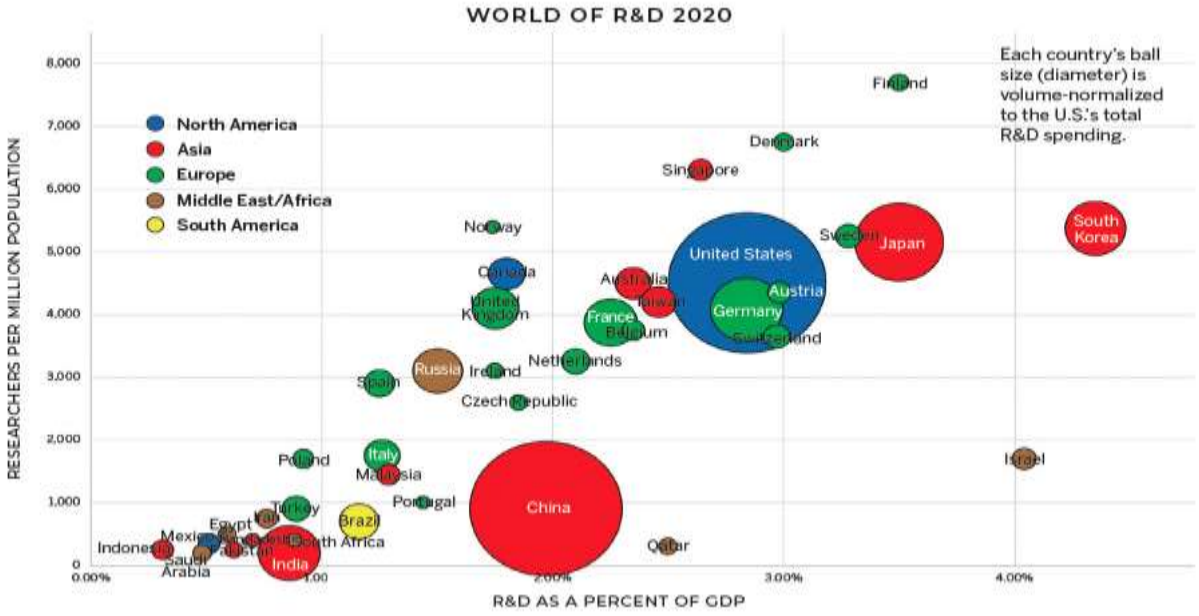

المصدر : https://www.rdworldonline.com/wp-content/uploads/2020/03/Figure-2-1.jpg

ما يلاحظ من الشكل رقم 11 هو توزيع لأهم دول العالم من حيث عدد الباحثين لكل مليون نسمة بالإضافة الى نسبة الانفاق لهذه الدول موزعة حسب قدرات كل دولة حيث نلاحظ غياب الجزائر في هذا الشكل وهذا يفسر بسبب غياب استراتيجية وطنية للبحث العلمي و الاستثمار في الموارد البشرية الخاصة بالباحثين لا سيما مع تكوين وفتح تخصصات في الدكتوراه بالإضافة الى قضايا الانفاق وحجمه التي تشهد انحسارا وتقهقرا في مستويات الانفاق خاصة في عالمنا العربي و الجزائر بصفة خاصة وهذا ما سنوضحه ففي اطار مقارن نجد أن عدد الباحثين بوقت كامل **Full –time equivalents** لسنة 2017 بلغ عدد الباحثين بدول الاتحاد الأوربي بحوالي 1.7 مليون باحث للوقت الكامل في حين بلغ 1.4 مليون في الصين ، و 1.3 مليون في الولايات المتحدة الامريكية ، في حين في فرنسا بلغ عدد الباحثين 266700 باحث خلف كل من ألمانيا و بريطانيا وكوريا الجنوبية واليابان [2] في حين نجد أن عدد الباحثين في الجزائر قد بلغ حوالي 58647 باحث [3] أما طلبة الدكتوراه فاننا نجد ان تطور عددهم تطور كما يلي:

[1] تم تحديد النسب بناء على موقع http://uis.unesco.org/fr/country/tn?theme=science-technology-and-innovation

[2] -https://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/cid56354/r-d-quelques-comparaisons-internationales.html

[3]-http://data.uis.unesco.org/?lang=fr#

الجدول رقم :33 تطورعدد طلبة الدكتوراه في الجزائر

	1997/96	1998/97	1999/98	2000/99	2001/00	2002/01	2003/02	2004/03	2005/04	2006/05	2007/06
عدد طلبة الدكتوراه	16900	18100	19200	20800	22500	26100	26300	30200	33700	37700	43458
السنة	2008/07	2009/08	2010/09	2011/10	2012/11	2013/12	2014/13	2016/15	2017/16	2018/17	
عدد طلبة الدكتوراه	48764	54900	58945	60700	64212	67671	70734	76961	76202	76921	

المصدر: http://www.ons.dz/IMG/pdf/.pdf

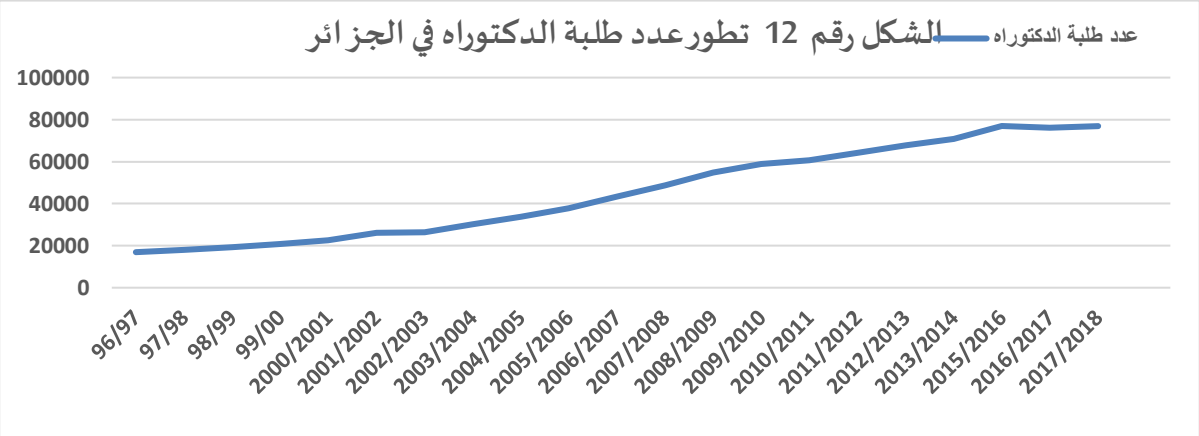

المصدر: من اعداد الطالبة http://www.ons.dz/IMG/pdf/.pdf

لقد بلغ عدد طلبة الدكتوراه حوالي **3 مليون طالب مسجل حول العالم** في 2016 بزيادة قدرت بحوالي +10% خلال ثلاث سنوات ،أما عدد طلبة الدكتوراه المسجلين دوليا (طلبة أجانب) فقدر بحوالي **410000** طالب دكتوراه وفي هذا السياق تحتل الولايات المتحدة الأمريكية صدارة الدول المستقبلة ب 40 % من الطلبة ،أما انتماء الطلبة حسب جنسياتهم الأصلية فتحتل الصين المرتبة الأولى ب 16% من مجموع طلبة الدكتوراه.

الجدول رقم : 34 تطورعدد طلبة الدكتوراه في أهم دول العالم لسنة 2016

الدولة	و.م.أ	الصين	ألمانيا	الهند	إيران	بريطانيا	روسيا	البرازيل	تركيا	كوريا ج	اليابان	فرنسا	استراليا	اسبانيا	كندا	مصر	المغرب
العدد	398814	348996	197000	132204	115201	113003	111943	107640	86094	74215	74090	67679	58027	55628	52385	45322	26906
تطور 2013-2016	+%2	+%16	-%8	+% 35	+% 96	+% 4	-% 26	+% 96	+% 7	+% 13	-% 1	-% 3	+% 5	+% 135	+% 3	+% 9	-

المصدر: Campus France .Les Doctorants a l'international Tendances de la mobilité Doctorale en France et Dans Le Monde .Les Notes .N60 juillet 2019,p 6

من خلال عملية المقارنة بين أعداد طلبة الدكتوراه حول دول العالم نلاحظ أن أعداد طلبة الدكتوراه في الجزائر حوالي 80000 طالب دكتوراه لعام 2019 وهو عدد هام جدا مقارنة بدول عديدة ولكن ما يلاحظ أن فعالية هذا العدد من الطلبة يغيب في عملية النشر و البحث العلمي في القواعد العالمية و هذا ما سنلحظه في مكانة الجزائر من قواعد و مجلات البحث الدولية المرموقة ،الا أن هذا لا يعني عدم أهمية عدد طلبة الدكتوراه لأنهم يمثلون قوام العملية البحثية من حيث الموارد البشرية التي تستدعيها العملية البحثية ،بالإضافة الى طلبة الدكتوراه الذين تتم عملية تكوينهم و ابتعاثهم في الخارج في اطار عمليات التكوين لا سيما في الجامعات المرموقة و هذا ما يمثل استراتيجية لتحسين مستويات الباحثين التي تنتهجها العديد من دول العالم ،كما أنها تمثل نزيفا من ناحية أخرى في اطار ما يعرف بهجرة الأدمغة حيث نلاحظ ارتفاع عدد الطلبة و الباحثين الأجانب ذوي الكفاءات و التي تستفيد منهم الدول المستقبلة و التي توفر الإمكانيات و البيئة البحثية و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا بدرجة أكبر "حيث وصل أعداد طلبة الدكتوراه الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 159460 طالب لعام 2016 "[1] و هو عدد هام وضخم يسهم في الرفع من القدرات البحثية لهذا البلد الذي يتربع على عمليـــــــــة النشر و االبحث.

3-1 الإنفاق على البحث والتطوير التجريبي(R&D)

في نطاق دليل فرسكاتي يعتبر مؤشر الانفاق على البحث و التطوير أهم المؤشرات في قياس العملية البحثية و مخرجاتها

الشكل رقم : 13 معدلات الانفاق على البحث العلمي في أهم دول العالم (نسبة من الناتج الداخلي الخام)

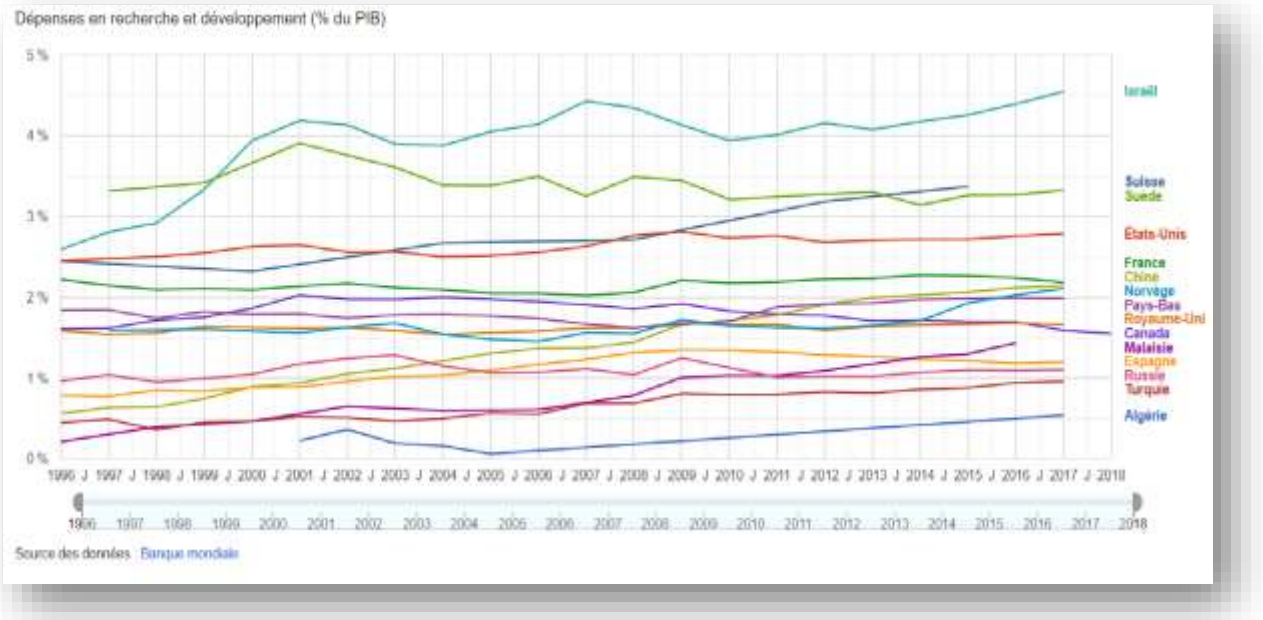

المصدر: **Banque mondiale** https://www.google.com/publicdata/explore

[1] - Campus France .**Les Doctorants a l'international Tendances de la mobilité Doctorale en France et Dans Le Monde** .Les Notes .N60 juillet 2019,p 14

الشكل رقم : 14 معدلات الانفاق على البحث العلمي في العالم العربي (نسبة من الناتج الداخلي الخام)

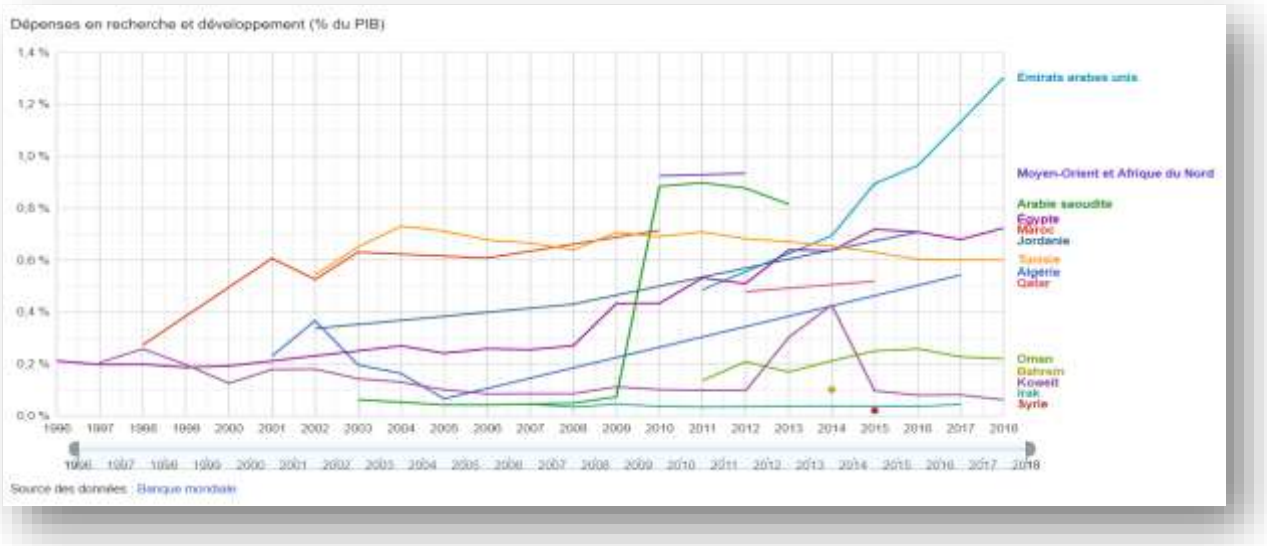

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على Banque mondiale https://www.google.com/publicdata/explore

الشكل رقم 15 معدلات الانفاق على البحث العلمي في الجزائر (نسبة من الناتج الداخلي الخام)

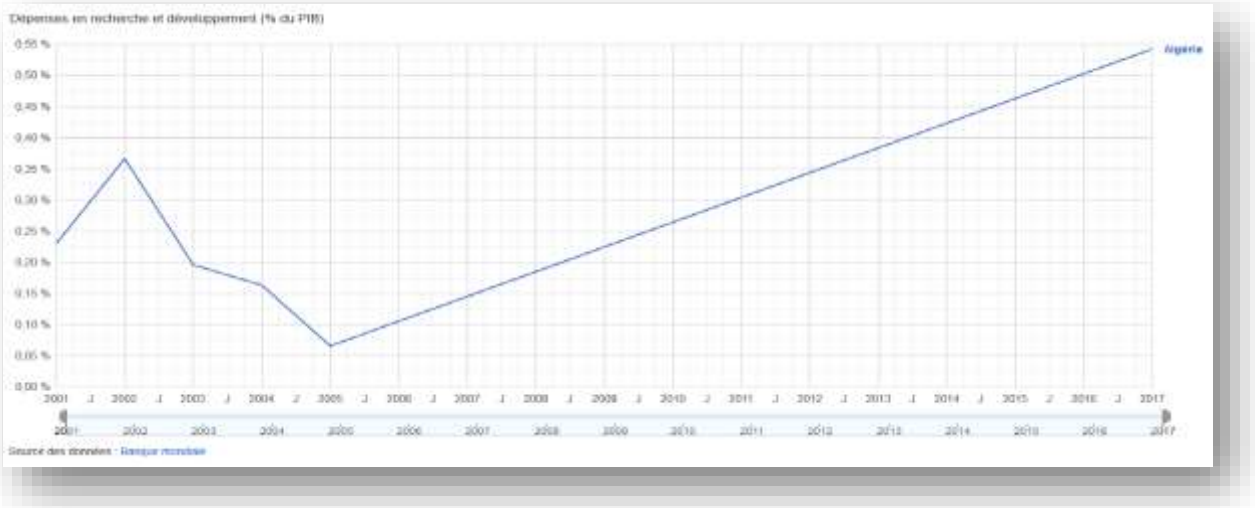

المصدر:من اعداد الطالبة اعتماد على Banque mondiale https://www.google.com/publicdata/explore

من خلال قراءة سريعة لمختلف الاشكال نلاحظ أن نسبة الانفاق في الجزائر تراوحت مابين 0.22% لسنة 2001 لتشهد ارتفاعا وصل الى غاية 0.365 % سنة 2002 لتشهد بعد ذلك انخفاضا متواليا وصل الى 0.07 % سنة 2005 وهي نسبة ضئيلة جدا ومتدنية مقارنة بحجم الانفاق في دول العالم و العالم العربي لتشهد بعد ذلك ارتفاعا وصل الى غاية 0.54 % سنة 2017 وهي نسبة ضيئلة اذا ما قورنت بعديد من دول العالم واذا ما ترجمتها حسب PIB لسنة 2017 فهي تمثل بحوالي 904 مليون دولار حيث نجد على سبيل المثال في صدارة الانفاق من حيث القيمة الولايات المتحدة الامريكية ب 55.46 مليار دولار مايعادل نسبة **2.7 %** من PIB في حين تأتي الصين في المركز الثاني ب **29.25** مليار دولار ما يعادل نسبة 2.15 % من PIB أما في فرنسا فيمثل حوالي 6.38 مليار دولار ما يعادل 2.3 % من PIB ،أما من حيث نسبة الانفاق فتحتل كوريا الجنوبية صدارة الترتيب بنسبة بلغت 4.3 % من PIB في حين جاءت كيان الاحتلال إسرائيل ب 4.2%.

أما عربيا فجاءت دولة الامارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 1.3 % لسنة 2018 يعادل 5.38 مليار دولار في حين أن نسبة الانفاق في السعودية بلغت 0.82 % أي مايعادل 6.12 مليار دولار وهو الأعلى بين الدول العربية وعلى العموم يبقى العالم العربي دون معدل 1 % في الانفاق على البحث العلمي وهو بعيد عن المعدلات العالمية للانفاق على البحث العلمي.

ومن هذا يظهر أن الجزائر على الرغم من سياساتها المتبناة الوصول الى نسبة 1 % من PIB الا أنها فشلت في ذلك ،حيث صدر في القانون التوجيهي 08-05 قوله " كان من المفروض أن يسمح تمويل البحث ببلوغ مستوى 1 % من الناتج الداخلي الخام المخصص لنفقات البحث لسنة 2000 ،غير أنه الى يومنا ولأسباب مختلفة ،بقيت مستويات التمويل هذه بعيدة عن الأهداف المسطرة ولم تعرف الهياكل القاعدية المبرمجة في القانون رقم 98-11 بداية إنجازها سنة 2003 "[1] كان هذا جزء من الملحق الخاص و بقي الأمر كذلك إلى غاية يومنا هذا .

الشكل رقم **16** يحدد مصادر –ميادين –ومجالات تنفيذ الانفاق على البحث العلمي بالجزائر

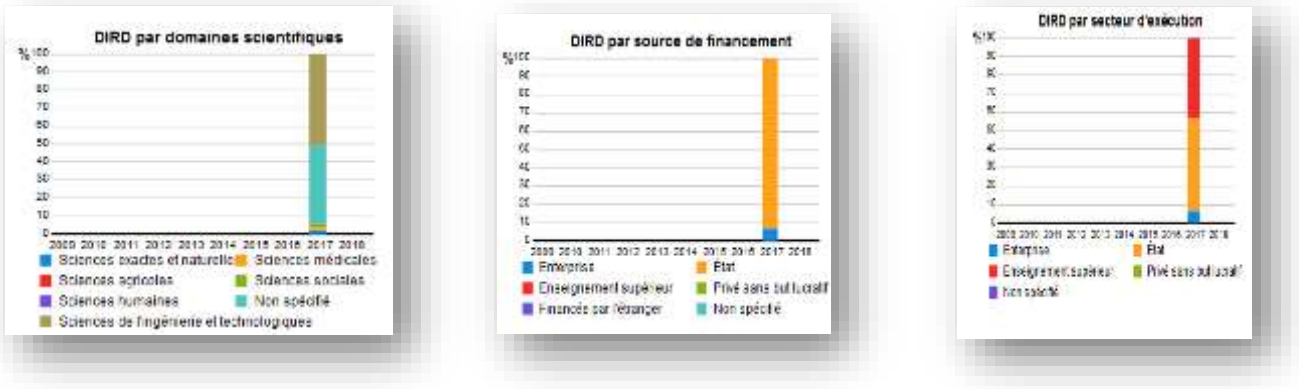

المصدر: **http://uis.unesco.org/fr/country/dz?theme=science-technology-and-innovation**

ان ما يلاحظ حول طبيعة مصادر و عمليات تنفيذ نفقات البحث العلمي بأن ما يعادل93.13 % هي حكومية في حين تشكل المؤسسات نسبة 6.74 % أما مؤسسات التعليم العالي فتمثل 0.07 % أما القطاع الخاص فيكاد يكون منعدما أما التمويل الخارجي فيمثل 0.02 % وهذا يمثل اختلالا كبيرا في عمليات التمويل و التنفيذ مع الاتجاهات العالمية حيث يمثل القطاع الخاص مصدر التمويل وهنا لا بد من عملية مراجعة شاملة لاستراتيجية التمويل.

ومن خلال المعطيات السابقة فان الأهداف المسطرة بقيت بعيدة المنـــــــــال في ظل سوء تسيير و استشراء للفساد المالي و الإداري و السياسي بالإضافة الى غياب الإرادة الحقيقية التي تدفع نحو تحقيق القفزة النوعية في العملية البحثية وفي هذا وجب إعادة النظر بشكل كلي.

2- مؤسسات التعليم العالي وتحقيق التميز المؤسسي

تتوزع مؤسسات البحوث الجامعية بين الجامعات و المراكز البحثية المتخصصة ومراكز استطاعت تحقيق التميز ،واختلفت علاقاتها بالقطاع العام والقطاع الخاص بين دولة و أخرى ، وفي استعراض للمؤسسات الرسمية المشرفة مباشرة على البحوث العلمية و برامج التطوير ،يتبين أن أغلب الدول قد

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، **القانون رقم 08-05** ، مرجع سابق ، ص 32

اعتمدت وزارات التعليم العالي و البحث العلمي (الجزائر، الامارات ،المغرب ،تونس...) ،أو وزارة دولة للبحث العلمي (كمصر) ، بينما اكتفت دول أخرى بمجالس مستقلة عن الوزارات أو مجالس إدارة مختلطة في ظل توجه حديث لتخفيف القيود والتحول نحو شراكة مستدامة مع القطاع الخاص واستقطاب مصادر تمويل خارجية كما تمت الإشارة سابقا ،ولهذا تسعى العديد من دول العالم الى تحقيق التميز في مؤسساتها البحثية انطلاقا من الجودة و الوصول الى تصنيفات عالمية تمثل تميزا ضمن مجالها الجغرافي و البحثي.

وفي أحدث تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي " **مؤشر التنافسية العالمية 2017-2018**" [1] تم تصنيف للمراكز البحثية من بين 137 دولة لناحية كفاءتها و تميزها البحثي ضمن محور الابداع حول جودة وتميز مؤسسات البحث العلمي في ترتيب للدول ومن بينها الجزائر (الملحق رقم **07**) أهمها مايلي :

الجدول رقم : 35 ترتيب لأهم الدول وفق الجودة و التميز المؤسسي لمؤسسات البحث العلمي

الدولة	سويسرا	بريطانيا	إسرائيل	هولندا	و.م.الأمريكية	بلجيكا	فرنسا	فلندا	كندا	أستراليا	ألمانيا	سنغافورة	السويد	اليابان	نيوزلندة	الدنمارك	النمسا
الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17

المصدر: http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018

الجدول رقم : 36 ترتيب للدول العربية وفق جودة وتميز مؤسسات البحث العلمي

الدولة	قطر	الامارات العربية	السعودية	الأردن	البحرين	لبنان	تونس	الكويت	الجزائر	عمان	المغرب	مصر	موريتانيا	اليمن
الترتيب العالمي	**20**	**30**	**54**	**58**	**73**	**81**	**96**	**97**	**99**	**104**	**111**	**121**	**129**	**136**
الترتيب العربي	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**	**9**	**10**	**11**	**12**	**13**	**14**

المصدر: http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/

من خلال الجدول رقم 36 نلاحظ أن 14 دولة عربية قد وردت ضمن التقرير من أصل 137 دولة و على رأسها دولة قطر بترتيب عالمي 20 وتلتها الامارات و السعودية بينما احتلت الجزائر الرتبة 99 عالميا و التاسع عربيا و هذا يدعونا الى إعادة النظر في نمطية تسيير مؤسسات ومراكز البحث العلمي قصد الوصول الى جودة و تميز مؤسسات البحث العلمي ، وقد أوعز التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ذلك لوجود مركزية شديدة تتصف بها مراكزها البحثية وعلاقات بيروقراطية مع القطاع العام ، وينحصر تمويلها في مساهمة الدولة ولا تعرف تنوعا في مواردها البشرية و المالية ، كما أشرنا الى ذلك سابقا ،كما أن مهام المراكز وبرامجها البحثية مثقلة بالخدمات العلمية التي تحتاجها المرافق العامة ،لذلك ، فإن

[1] - http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/downloads/

مساهمتها في انتاج البحوث الأصلية وبراءات الاختراع محدودة ،ولا تشمل كل الاختصاصات العلمية مما يحول دون تحقيق تميز مؤسسي لمؤسسات البحث العلمي بالجزائر.[1]

3- 1- مخرجات البحث و التطوير

تتنوع مخرجات البحوث و التطوير وتزداد مؤشراتها تعقيدا بشكل مواز للتطور المتسارع في هذا المجال على الصعيد العالمي ، كما تتضح الحاجة الملحة لدى الهيئات الحكومية ومتخذي القرار وواضعي السياسات ،وخصوصا لدى الجهات الممولة الرسمية و الخاصة ، لتوضيح المخرجات المتوقعة من البرامج البحثية بهدف ترسيخ القناعة بمبررات استمرار الدعم المالي واثبات جدواها العلمية و التقنية و المجتمعية على السواء ، إلا أن المتعارف عليه في دراسات تتناول محاور عدة وتغطي طيفا من البلدان ، هو الاكتفاء بتحليل المؤشرات الرئيسية لمخرجات البحوث و التطوير وهي براءات الاختراع و النشر -الذي سنتناوله لاحقا-.

3-1-براءات الاختراع : يعتبر عدد براءات الاختراع و الأهمية الاقتصادية للبلد المسجلة فيه مؤشرا متميزا لمستوى الابداع و الابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا ،وهو يعكس بدقة قدرة المنظومة البحثية على المضي في هذا المجال ، كمرحلة أساسية في مسيرة طويلة ، وفي هذا الصدد صدرت العديد من براءات الاختراع[2] وقد قدم المبتكرون سنة 2018 حوالي 3.3 مليون طلب براءة اختراع في جميع أنحاء العالم ،بزيادة قدرها 5.2 % مقارنة بالسنة الفارطة ،وفي هذا الاطار تتربع الصين على رأس مكاتب براءات الاختراع ، حيث سجلت 1.54مليون طلب ،تليها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ب 597141 و 313567 طلب على التوالي ، ثم تأتي جمهورية كوريا 209992 و المكتب الأوربي للبراءات 174397 حيث تمثل المكاتب الخمسة الأولى 85.3% من النشاط العالمي.

الشكل رقم 17 التطور التاريخي لتطور طلبات براءات الاختراع للمكاتب الخمس الأولى في العالم

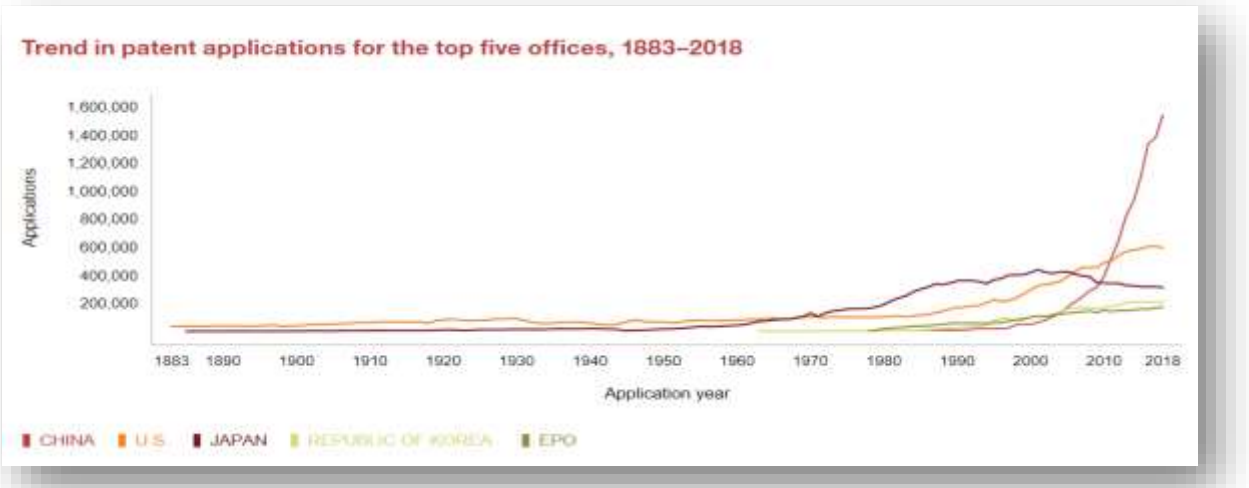

المصدر:https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_941_2019-chapter1.pdf

[1] - مؤسسة الفكر العربي ، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ، **مرجع سابق** ، ص 27

[2] - تنشر براءات الاختراع في قاعدة بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بالإضافة الى مكاتب براءات الاختراع الوطنية ، ومن أهم المكاتب المشهورة بتسجيل أكبر عدد من براءات الاختراع فيها :مكتب براءات الولايات المتحدة الأمريكية (USPTO) ،مكتب البراءات الأوربية (EPO) ، مكتب براءات اليابان (JPO) ،الى جانب مكتب براءات كوريا الجنوبية (KIPO) ومكتب براءات الصين اللذين يستقطبان منذ عدة سنوات عددا وفيرا من براءات الاختراع من مصادر عالمية مختلفة

ما يلاحظ من الشكل رقم : 17 هو انخفاض لمستويات تطور طلبات براءات الاختراع في اليابان مقارنة بالولايات المتحدة و الصين ابتداء من 2005 لا سيما في الصين التي تمثل ثلاثة اضعاف الولايات المتحدة الامريكية لا سيما مع التطورات التقنية و التكنولوجية التي تشهدها بالإضافة الى أنها أصبحت بيئة خصبة للاستثمار و الأعمال .

الجدول رقم: 37 براءات الاختراع المسجلة و المعتمدة في الدولة العربية للمقيمين و غير المقيمين لسنة2018

الدولة	الوضعية	الجزائر	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	السودان	سوريا	تونس	الامارات	اليمن	موريتانيا
مسجلة	مقيم	152	11	997	653	24	1	-	-	187	-	-	1078	31	103	180	56	-	-
	غيرمقيم	521	219	1258	77	109	256	-	-	2350	-	-	2321	349	45	271	1727	-	-
	المجموع	673	230	2255	730	133	257	-	-	2537	-	-	3399	380	148	451	1783	-	-
معتمدة	مقيم	27	0	160	398	16	-	-	-	-	-	-	-	-	401	-	1	-	-
	غيرمقيم	135	15	530	28	151	-	-	-	-	-	-	-	-	0	-	10	-	-
	المجموع	162	15	690	426	167	-	-	-	-	-	-	-	-	401	-	11	-	-
الترتيب العربي		6	10	3	5	12	9	-	-	2	-	-	1	8	11	7	4	-	-

المصدر: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_941_2019-chapter1.pdf

من خلال الجدول رقم 37 تتصدر في الدول العربية السعودية عدد براءات الاختراع ويليها كل من المغرب و مصر والامارات بدرجة أقل في حين تحتل الجزائر المرتبة السادسة عربيا ،كما يلاحظ ارتفاع مستويات براءات الاختراع الأجنبية في كل من المغرب ، السعودية ،الامارات العربية المتحدة ، مصر الساعين لحماية ابتكاراتهم وحماية استثماراتهم في البلد المعني وهو يزيد بشكل لافت عن براءات المقيمين وفي مساهمة من المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي تم عرض للارقام الخاصة بإنتاج براءات الاختراع و اشكال الملكية الفكرية الأخرى .

الشكل رقم : 18 عدد طلبات براءات الاختراع وحسب نوع المؤسسة بالجزائر 2009-2019

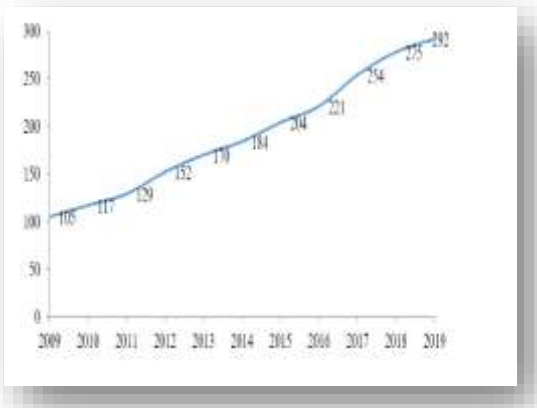

المصدر: http://www.dgrsdt.dz/Pdf/Brevets/Stat_Brevet_Inov_2019_Ar.pdf

الجدول رقم : 38 عدد طلبات براءات الاختراع المودعة من طرف الباحثين الوطنيين الى غاية 31ديسمبر2019

مؤسسات التعليم و التكوين العالي ومراكزوهيئات البحث	عدد طلبات براءات الاختراع
مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي	139
مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي	117
مراكز البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي	29
وكالات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي	07
مجموع طلبات براءات الاختراع	292

المصدر: http://www.dgrsdt.dz/Pdf/Brevets/Stat_Brevet_Inov_2019_Ar.pdf

وفي هذا الاطار تبدو أن مسيرة البحوث و التطوير التكنولوجي العربية و الجزائر خصوصا مازالت بعيدة عن تحقيق أحد أهم أهدافها ومخرجاتها ،أي تسجيل المبتكر من نواتجها واعتماده محليا وعالميا بدل الاكتفاء بالنشر العلمي والسعي للترقية الأكاديمية ،وانه وعلى الرغم من تسجيل بعض الاضاءات فانه يتطلب رؤية جديدة ومنهجية عمل والتزام واحترافية لأننا بعيدين كل البعد عن العالم وللأسف تبقى حكرا على مؤسسات التعليم العالي دون سواها من القطاع الخاص في الجزائر.

2-3 مؤشر الابتكار العالمي : تم نشر مؤشر الابتكار العالمي 2019 بالشراكة بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية و سيادة وجامعة كورنيل ،حيث يصنف مؤشر 2019 المرتبة 129 دولة على أساس 80مؤشرا ،و وفقا لنتائج طبعة 2019 من GII ،تعد سويسرا للعام التاسع على التوالي أكثر البلدان ابتكارا في العالم ،تليها السويد والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والمملكة المتحدة [1]،من حيث جودة الابتكار ،وهومؤشر رفيع المستوى ويأخذ بعين الاعتبار نوعية الجامعات (تصنيف جودة الخدمة) و المنشورات العلمية (المؤشر H) ،وكذلك البعد الدولي لايداعات البراءات .

أما الجزائر فسجلت سنة 2019 (23.98) نقطة من أصل 100 وتحتل المرتبة 113 من بين 129 دولة شملها الاستطلاع متراجعة بثلاث مراتب مقارنة بالسنة الفارطة ،بينما تحتل المرتبة 12 عربيا التي تتصدرها الامارات العربية ،الكويت ، قطر على الترتيب ،كما تراجعت الجزائر سنة 2019 في تصنيف جميع المعايير باستثناء رأس المال البشري و البحث تقدمت ب6 مراتب ويرجع هذا التقدم لنشر البيانات الخاصة بعدد الباحثين بما في ذلك طلبة الدكتوراه ،وتحتل المرتبة 78 عالميا في العمود الخـــاص بالبحث و التطوير حيث تقدمت ب39 مرتبة مقارنة بسنة 2018 وهو أمر مشجع ،كما تجدر الإشارة أيضا الى أن الجزائر سجلت أداء جيد لمؤشر الخريجين في العلوم و الهندسة ،حيث احتلت المرتبة التاسعة على مستوى العالم سنة 2019 وكل هذا مبين في (**الملحق رقم 08**)[2].

[1] - المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، احصائيات طلبات براءات الاختراع و أشكال الملكية الفكرية للباحثين الجزائريين .الجزائر : DGRSDT ، 2019 ، ص 15

[2] - قصد الاطلاع على تفاصيل مؤشرالابتكار العالمي بمعاييره المختلفة الخاص بالجزائر مدرج في الملحق رقم 08 https://www.globalinnovationindex.org/gii-2019-report

المطلب الثالث: النشر العلمي الدولي ومكانة الجزائر ضمن قواعد البيانات الدولية

يتسم مؤشر النشر العلمي بدلالات واضحة عن مستوى ونوعية المعرفة و التقدم العلمي ، ويمكن من خلاله قياس الإنتاجية العلمية و المستوى العلمي للأفراد والمؤسسات العلمية ،ولعل أفضل السبل لضمان صدقية البيانات حول الإنتاج العلمي لأي دولة أو مؤسسة الاقتداء بالمنهج المتبع على الصعيد العالمي ، والذي يستعين بقواعد المعلومات المتخصصة و المشهود لها بالاستقلالية والصدقية و من المواقع المتاحة لهذه الغاية ،على سبيل الذكر وليس الحصر ،مواقع **تومسون رويتر Thomson Reuteurs** وقاعدة المعلومات التابعة له **(الملحق رقم 09)** [1] **web of science -web of knowledge -ISIو السفير ELSEVIER** وقاعدة المعلومات **سكوبس SCOPUS** [2]

وقد أدركت الكثير من الدول و الجامعات أهمية النشر في المجلات الدولية العريقة فشجعت هذا التوجه ،وبادرت الى اصدار العديد من المجلات العلمية ضمن الشروط العالمية للنشر الموثق لا سيما في الجزائر التي هي محل دراستنا وهي لا تزال في بداياتها ،وتحتاج الى تراكم كمي ونوعي لتثبت طابعها العلمي العالمي المتميز وهذا ما سنحاول دراسته مقارنة ببعض الدول العربية ذات البيئات المشتركة من حيث الخصوصية لا سيما اللغة العربية.

أولا : قاعدة تومسون رويترز Web of Science (wos)

الجدول رقم : 39 عدد المجلات العربية المدرجة في قاعدة تومسون رويترز Web of Science (wos)

البلد	الجزائر	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	قطر	السعودية	تونس	الامارات	مجموع
العدد	02	02	58	07	14	04	03	03	09	01	24	03	64	194

المصدر: https://mjl.clarivate.com/search-results

من خلال الجدول السابق رقم 39 نلاحظ تواجد **194 مجلة علمية عربية** في قاعدة تومسون رويترز web of science من أصل **24729** مجلة أي ما يعادل 0.78% من المجلات على المنصة وهو عدد ضئيل جدا لا يكاد يذكر في حين تتصدر **الولايات المتحدة الأمريكية** الترتيب بـ **6288** مجلة أي 25.42 % وهذا ما يؤكد على ضعف كبير في عالمنا العربي الذي تحتل مصر صدارة الترتيب فيه بـ **58** مجلة مصرية على الرغم من تواجد الامارات العربية المتحدة ب 64 مجلة الا ان اغلبيتها و المقدرة ب 54 دورية تنتمي لناشر تجاري أجنبي واحد BENTHAM SCIENCE PUBL LTD اتخذت من الامارات مقرا لها نظرا للتسهيلات التي تمنحها هذه الدولة وتأتي السعودية ب 24 و الأردن ب 14 تباعا ،في حين نجد أن الجزائر تأتي في الرتبة 11 عربيا ب مجلتين اثنتين وهما :

[1] - The Web of Science هي خدمة معلومات أكاديمية عبر الإنترنت تديرها Clarivate Analytics ، وأنتجها في الأصل معهد تومسون العلمي ، - ISIمعهد المعلومات العلمية ، وهو قسم من المجموعة الكندية .Thomson Reuters يتيح الوصول إلى عدة قواعد بيانات ببليوغرافية

[2] - مؤسسة الفكر العربي ، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ، **مرجع سابق** ، ص 34

وفيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في تقييم الأبحاث العلمية فنجد أن **سكوبس** Scopus يعتمد على عدد الاستشهادات لكل وثيقة و التعاون الدولي ومتوسط أهمية المجلة و متوسط الأثر العلمي للمؤسسة مقارنة بالمتوسط العالمي للنشر للفترة نفسها ، وقد أدخل منذ فترة قصيرة مؤشر H.idex وقد تم شرحه سابقا والذي يقيس كلا من الإنتاجية العلمية والاثر العلمي للباحث ،وهو مبني على أكثر البحوث المنشورة للباحث وعدد الاستشهادات في بحوث الآخرين ،ويمكن أن يطبق هذا المؤشر على المجاميع البحثية مثل الأقسام أو الجامعات أو الدولة

1-JOURNAL OF MATERIALS AND ENGINEERING STRUCTURES الصادرة عن جامعة تيزي وزو

2-JOURNAL OF NEW TECHNOLOGY AND MATERIALS الصادرة عن جامعة أم البواقي

حيث نمثل عالميا ما نسبته 0.008 % وهي نسبة منعدمة لا تكاد تذكر وهذا يجعلنا أمام تحديات كبرى في تجويد مجلاتنا العلمية واصدارها باللغة الإنجليزية قصد الوصول الى العالمية وفق المعايير التي تتطلبها هذه القواعد.

الشكل رقم : 19 عدد البحوث الجزائرية المدرجة في قاعدة تومسون رويترز (Web of Science (wos

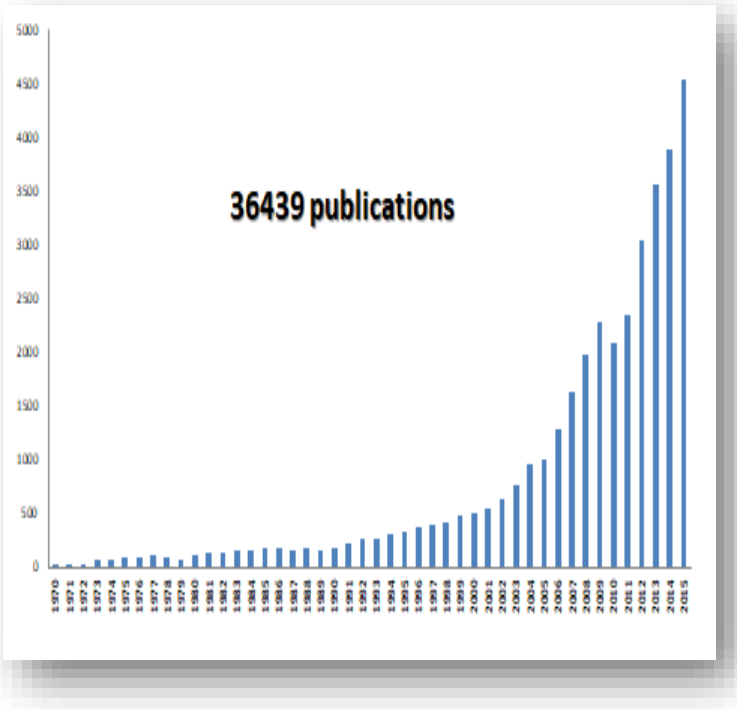

من خلال الشكل رقم: 19 وفي ظل صعوبة الولوج الى قاعدة البيانات الخاصة ب Web of Science الا من خلال حسابات مؤسسية معتمدة فاننا لجأنا الى الاحصائيات الصادرة عن **DGRSDT** والصادرة من سنة 1970 الى غاية 2015 والمقدرة ب **36439** من بين 155 مليون وثيقة وسجل متاح وبالتالي فان تواجد البحوث الجزائرية ضئيل جدا .

Source : Hakim Harik ,**Etat des Revues Scientifiques Nationales**, Alger :DGRSDT ,2016 ,p 1

ثانيا : قاعدة Scimago Journal & Country Rank SJR (Scopus)

1- عدد المجلات العلمية المدرجة في قاعدة Scimago Journal & Country Rank SJR (Scopus)لسنة 2018

ان الاطلاع على قاعدة Scimago والتي هي بوابة متاحة للجمهور تتضمن المجلات والمؤشرات العلمية لكل بلد حيث تم تطويرها من المعلومات الواردة في قاعدة بيانات Scopus (Elsevier) حيث يمكن استخدامها لمقارنة المجلات و تحليلها [1] ومن خلال الرجوع الى قاعدة البيانات الخاصة ب Scopus للمجلات المدرجة على القاعدة [2]

الجدول رقم : 40 عدد المجلات العلمية العربية المدرجة في قاعدة Scimago Journal & Country Rank SJR (Scopus)لسنة 2018

الدولة	الجزائر	البحرين	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	السودان	سوريا	تونس	الامارات	المجموع
الترتيب	00	03	215	04	10	06	05	01	04	03	04	21	00	00	00	130	406

المصدر: https://www.scimagojr.com/journalrank.php?type=j&country

[1] - https://www.scimagojr.com/aboutus.php

[2] - https://www.researchgate.net/publication/335867959_List_of_Scopus_Index_Journals_October_2019_New

من خلال الجدول نلاحظ تواجد 406 مجلة عربية ضمن **قاعدة Scopus** من بين 24701 دورية مصنفة أي مايعادل 1.64 % وهي نسبة ضيئلة جدا مقارنة ببقية العالم الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية بتواجد 6226 مجلة بما يعادل 25.20 % في حين نجد أن العالم العربي تتصدره مصر بتواجد 215 مجلة وتليها الامارات و السعودية ب 130، 21 على التوالي ،في حين أن الجزائر لا تمتلك أي مجلة مصنفة ضمن Scopus لسنة 2018 (باستثناء مجلة **Archives de l'Institut Pasteur d'Algerie** الصادرة عن معهد باستور و التي توقفت عن الصدور منذ سنة 1998 حسب قاعدة Scopus وهذا ما يمثل الخلل الواضح في السياسة المنتهجة و المتعلقة بترقية المجلات الجزائرية لتكون ضمن مصاف المجلات العالمية المرموقة على الرغم من المجهود الذي ذكرناه آنفا و الذي جاء متأخرا و تنقصه العديد من الإصلاحات).

2-اجمالي البحوث المنشورة من الجزائر في قاعدة Scimago Journal & Country Rank SJR (Scopus)

الشكل رقم 20 مستوى H-index و التعاون الدولي لأفضل الدول عربيا المصنفة وفق Scimago

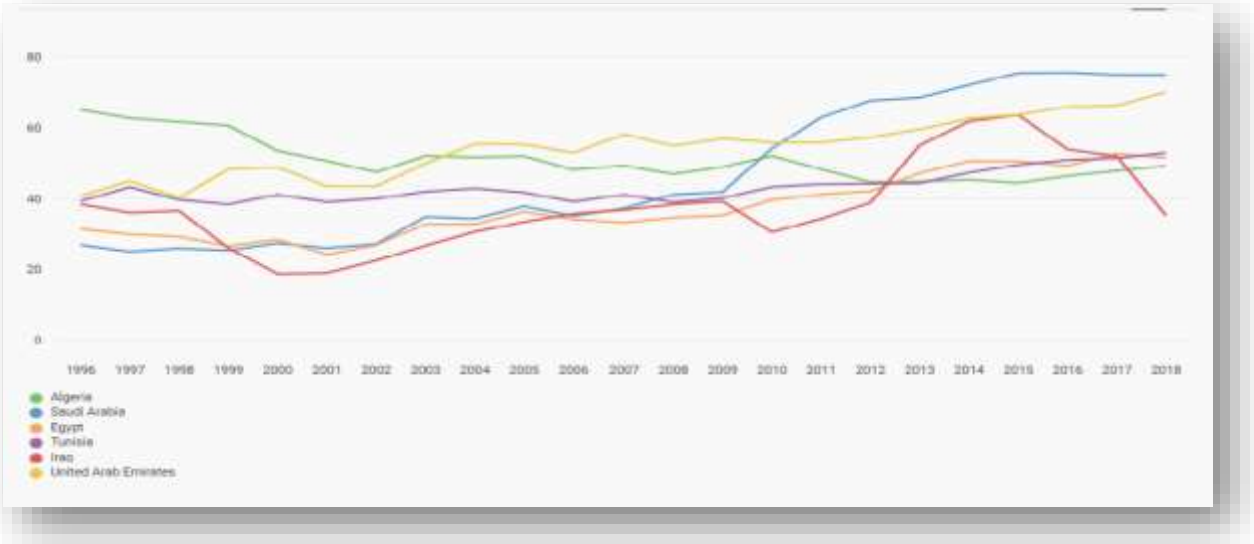

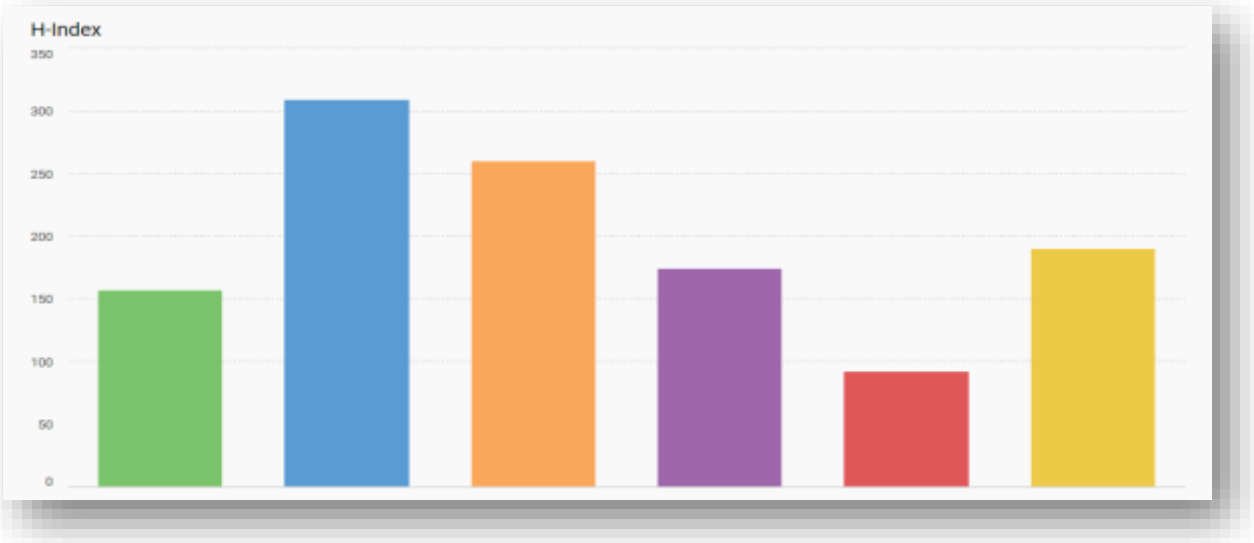

المصدر: https://www.scimagojr.com/comparecountries.php

الجدول رقم : 41 اجمالي البحوث المنشورة من الدول العربية في قاعدة Scimago Journal & Country Rank SJR (Scopus)

السنة	الجزائر	السعودية	مصر	تونس	العراق	الامارات
1996	369	2013	2925	452	94	406
1997	399	2081	2928	621	103	401
1998	451	2081	2989	690	85	441
1999	497	1898	2984	763	77	394
2000	547	2015	3299	843	102	506
2001	643	1956	3541	1025	106	569
2002	692	2083	3738	1238	125	619
2003	910	2391	4371	1376	154	883
2004	1204	2382	4572	1759	131	961
2005	1324	2487	4812	2236	198	1244
2006	1853	2713	5303	2655	351	1458
2007	2048	2931	5993	3106	343	1491
2008	2513	3411	6797	3910	463	1718
2009	3172	4536	8535	4405	603	2036
2010	3205	6483	9491	4836	825	2444
2011	3618	9556	11242	5347	1120	2778
2012	4336	12370	13241	5626	1402	3248
2013	5020	15318	14757	6228	1746	3566
2014	5275	18125	15641	6635	2041	3792
2015	5979	19750	16827	7354	2159	4869
2016	6696	21054	19166	8064	3117	5462
2017	7320	21650	18782	8725	4260	6348
2018	7643	23469	22018	8706	8486	7297
المجموع	65714	182753	203952	86600	28091	52931

المصدر: https://www.scimagojr.com/comparecountries.php

من خلال الاطلاع على اجمالي البحوث المنشورة وفق قاعدة Scimago و التي تقدر بـ 54222037 وثيقة بحثية لـ 233 دولة منشورة مابين 1996-2018 نسجل تصدر الولايات المتحدة الامريكية للقاعدة من خلال صدور 12070144 وثيقة تليها الصين ب 5901404 وبريطانيا 3449243 ثم المانيا 3019959 من بين 233 دولة ، أما بالنسبة للدول العربية فنجد مصر 203952 وثيقة بحثية لتليها كل من السعودية 182753 ، أما تونس 86600 وثيقة وهي الأولى مغاربيا ، في حين نجد أن الجزائر تحتل المرتبة 55 عالميا و الرابعة عربيا ب 65714 وثيقة بما يمثل نسبة 0.12 % من الإنتاج العالمي وهو معدل ضعيف جدا اذا ماقورن بدول أخرى له دلالاته فيما يتعلق بضعف الإنتاجية ذات الجودة و التي ترقى الى النشر في المجلات العالمية المرموقة الخاصة بالباحثين الجزائريين وارتباطها بشكل أساسي بقضايا الترقية ،ضف الى ذلك عامل اللغة المرتبط أساسا بالتكوين القاعدي للباحثين في الجزائر وللأسف النقص الفادح في تعلم اللغات الأجنبية لا سيما اللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة النشر العالمية الخاصة بالبحوث .

الجدول رقم : 42 احصائيات حول البحوث المنشورة من الجزائر ضمن قاعدة Scimago SJCR (Scopus) 1996-2018

ترتيب الجزائر	عدد البحوث	البحوث المستشهد بها	عدد الاستشهادات	الاستشهادات الذاتية	معدل الاستشهاد لكل وثيقة	H-index
56 عالميا/4 عربيا	65714	63705	444666	94937	6.77	157

المصدر: https://www.scimagojr.com/countrysearch.php?country=dz

ما يسجل في الجدول التفصيلي الخاص باجمالي الاحصائيات الخاصة بالجزائر ضمن قاعدة Scimago للفترة 1996-2018 هو مستويات جد متدنية من البحوث وما يتعلق بها من استشهادات أو H-index الخاص بها اذا ما تم مقارنتها بدول العالم المتقدمة منها أو حتى العربية منها وهذا يستدعي إعادة تقييم ونظر في السياسة المنتهجة جدول النشر و البحث بالإضافة الى قضايا الترقية و المكافاءات و أنظمة

الفرق البحثية و المخابر وكل ما يرتبط أساسا بنظام النشر و البحث و المكافأة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ،كما لاحظنا أن مستويات التعاون الدولية جد منخفضة من خلال الشكل رقم 20

الجدول رقم : 43 احصائيات حول تخصص البحوث المنشورة من الجزائر ضمن قاعدة Scimago SJCR 1996 -2018

المجالات البحثية	العلوم الاجتماعية	العلوم الإنسانية	إدارة الاعمال والمحاسبة	الاقتصاد	الفلسفة	العلوم التقنية و الطبية	المجموع
عدد البحوث	1658	530	581	210	97	62638	65714

المصدر: https://www.scimagojr.com/countrysearch.php?country=dz

من خلال الجدول رقم **43** الخاص بتوزيع البحوث على مجالات النشر نلاحظ أن ميدان العلوم الاجتماعية و الإنسانية وإدارة الاعمال والمحاسبة بالإضافة الى الاقتصاد والفلسفة حسب تقسيمات **Scimago** قد بلغ عددها حوالي **3076** أي بنسبة **4.68 %** من اجمالي البحوث المنشورة خلال الفترة الممتدة مابين **1996-2018** أي خلال **23** سنة بمعدل **133.73** بحث كل سنة موزعة على الباحثين بمختلف مؤسسات التعليم العالي عبر الوطن وهو مايمثل عجزا فعليا عن القيام ببحوث ترقى الى النشر في المجلات العلمية المرموقة ومرد ذلك في اعتقادنا الى العديد من العوامل على رأسها ضعف الإنتاجية وارتباطها بالترقيات بالإضافة الى عدم اشتراط النشر في مجلات عالمية مرموقة بالنسبة للتخصصات الاجتماعية و الإنسانية مما أدى الى عجز و تكاسل لدى الباحثين و اقتصار جل اهتمامتهم البحثية بالنشر في المجلات العلمية الوطنية والتي عرفت بعض التنظيم مؤخرا على الرغم مما يكتسيه من عيوب كل هذا يدفع بنا الى ضرورة الدفع بأمرين وهما ترقية مجلاتنا الوطنية لتصبح في مصاف العالمية ، وحث الباحثين على النشر في المجلات المرموقة عالميا وهذا يكون بتوفير كل الوسائل التي تساعد على إنجاز بحوث ذات جودة مع تقديم حوافز قيِّمة مادية ومعنوية على ذلك .

الشكل رقم 21 ترتيب الجامعات الجزائرية المصنفة ضمن قاعدة Scimago من حيث البحث العلمي

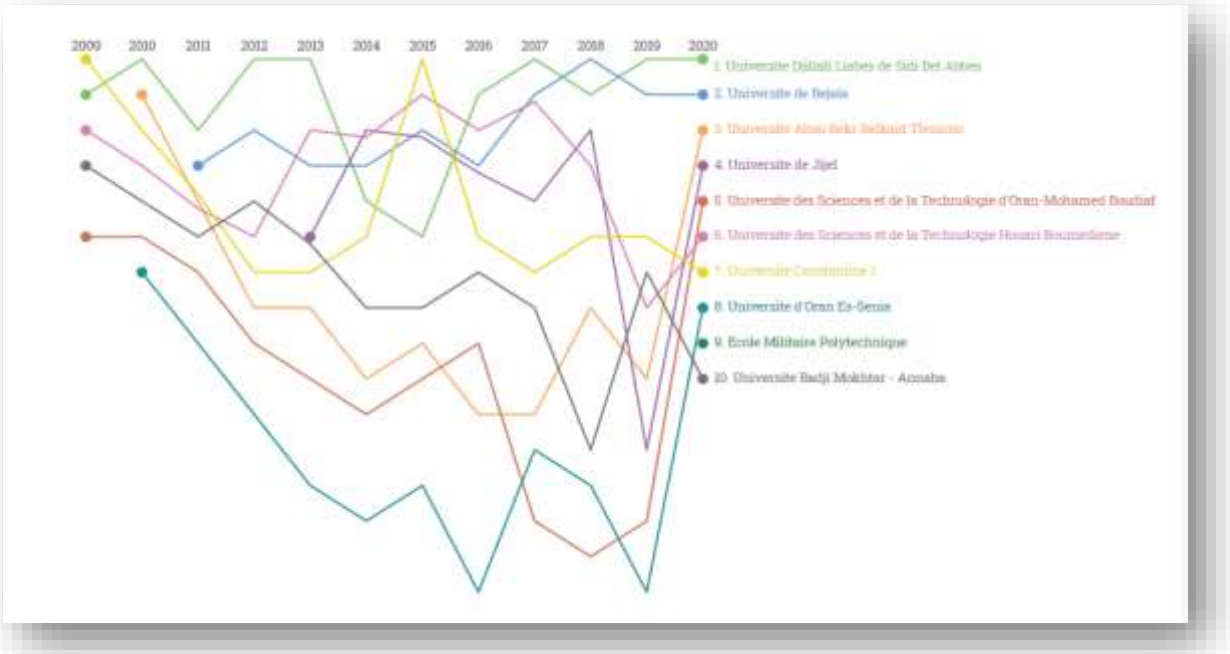

المصدر: https://www.scimagoir.com/?country=DZA

الجدول رقم 44 ترتيب الجامعات الجزائرية المصنفة ضمن قاعدة Scimago من حيث البحث العلمي

اسم الجامعة	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس	جامعة بجاية	جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان	جامعة جيجل	جامعة العلوم والتكنولوجيا وهران	جامعة هواري بومدين للعلوم	جامعة قسنطينة 1	جامعة وهران السانيا	المدرسة العسكرية متعددة التقنيات	جامعة باجي مختار عنابة	جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي	المدرسة الوطنية متعددة التقنيات	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
الترتيب العالمي	741	767	792	793	799	800	801	802	803	804	805	810	813

المصدر : https://www.scimagoir.com/rankings.php?country=DZA&ranking

من خلال اطلاعنا على الترتيب الخاص بالجامعات لموقع **Scimago** من حيث جودة البحث العلمي تصدرت جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية صدارة الترتيب من بين 3897 جامعة ،في حين احتلت جامعة الملك عبدالله المرتبة **234 عالميا والمرتبة الأولى عربيا** كما نجد ضمن التصنيف 25 جامعة جزائرية على رأسها جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس التي احتلت المرتبة عالميا 741 وجاءت جامعة بجاية بالرتبة 767 وهو تقهقر للجامعة الجزائرية في التصنيفات العالمية والعربية ويدعو الى إعادة النظر فيما يتعلق بالعملية الإنتاجية للباحثين ونشرها على المواقع الرسمية للجامعات بالإضافة الى تشجيع الباحثين على النشر في المجلات العلمية الدولية المرموقة المدرجة ضمن قواعد البحث العالمية مثل SCopus ,Web of Science ....وغيرها .

ثالثا: قاعدة اينيست للعلوم Inist (Pascal et Francis) [1]

يعتبر معهد المعلومات العلمية والتقنية (Inist) ، وحدة خدمة خاصة لـ CNRS [2] ،إنه ومن خلال التفحص الدقيق لقاعدة المعلومات الفرنسية Inist والتي تتضمن كل من Pascal et Francis [3] التي تعنى بالعلوم وبمختلف لغات العالم

---

[1] -https://pascal-francis.inist.fr/cms/?lang=fr **Bases bibliographiques Pascal et Francis**

[2] - **CNRS**: المركز الوطني للبحث العلمي هو منظمة بحثية عامة متعددة التخصصات تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار الفرنسية و أكبر هيئة عامة فرنسية للبحث العلمي. وفقًا لتصنيفات مؤسسات Scimago ، تحتل CNRS المرتبة الثانية في العالم كمركز أبحاث. https://www.scimagoir.com/rankings.php?country=all

يسهل الوصول إلى المعلومات العلمية وتحليلها والبحث فيها ويعزز الإنتاج العلمي (المنشورات وبيانات البحث). منذ عام 1989 ، و **ينشر معهد المعلومات العلمية والتقنية أنشطته حول ثلاثة محاور** أساسية "تحليل المعلومات والبحث عنها " و "استغلال بيانات البحث" و "الوصول إلى المعلومات العلمية" ومحور خدمات الدعم ، هذا المشروع هو جزء من سياسة العلم المفتوح المؤسسية والوطنية.

[3] - نجد موقع **باسكال وفرانسيس** المجاني هو أرشيف لقواعد البيانات الببليوغرافية PASCAL و FRANCIS في العلوم الإنسانية والاجتماعية الدقيقة ، تم إنتاجه بواسطة Inist-CNRS بين عامي **1972 و2015** وكان يمكن الوصول إليه مسبقًا عن طريق الاشتراك.

إن فتح البيانات الببليوغرافية لكل من **FRANCIS** و **PASCAL** على هذا الموقع هو جزء من التوصيات التي أعربت عنها إدارة المعلومات العلمية في **CNRS** والتي توصي بنشر أرشيف فرانسيس وباسكال وفتحه.

يسمح بالوصول إلى أكثر من **20 مليون مرجع** (مقالات وبراءات اختراع وخرائط ومؤتمرات وكتب وتقارير وأطروحات) في العلوم والتكنولوجيا الدقيقة ، في العلوم البيولوجية والطبية ، في الفن ، علم الآثار ، الاقتصاد ، علم الأعراق ، الجغرافيا ، تاريخ العلوم والتكنولوجيا والأدب واللغويات والعلوم الإدارية والقانونية والعلوم التربوية والأديان.

الجدول رقم45 اجمالي البحوث المنشورة في قاعدة بيانات Pascal et Francis البيليوغرافية لأهم دول العالم والعالم العربي

الدولة	و.م.الأمريكية	فرنسا	بريطانيا	اليابان	المانيا	الصين	مصر	السعودية	تونس	المغرب	الجزائر
Pascal	4209760	1313727	1107214	1031638	980235	748011	44812	29332	26875	21338	13362
FRANCIS	496616	246167	143547	22995	74395	17304	1080	761	1776	1241	828
المجموع	4706376	1559894	1250761	1054633	1054630	765315	45892	30093	28651	22579	14190

المصدر: من اعداد الطالبة https://pascal-francis.inist.fr/vibad/index.php?action=search&lang=fr

من خلال الجدول السابق رقم **45** تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية المشهد بـ4706376 وثيقة بحثية تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بـ 1559894 في حين تتصدر مصر الدول العربية بمجموع 45892 وثيقة بحثية ،تليها السعودية بـ 30093 وثيقة ،بينما تأتي الجزائر في المرتبة الخامسة عربيا بتواجد 14190 وثيقة بحثية أنتجها باحثون جزائريون حسب قاعدة البيانات وهو معدل ضعيف اذا ماتمت مقارنته بدول عربية أخرى ،ناهيك عن المتصدر عالميا وهذا يعود كما قلنا سابقا الى ضعف الإنتاجية البحثية وارتهانها بقضايا الترقية بالإضافة الى ضعف الاهتمام بالنشر العالمي لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ، كما أن ترقية أمر اللغات الأجنبية يبقى محل نظر.

رابعا: ترتيب لأفضل الباحثين و الجامعات حسب H-index لموقع Google Scholar [1]

من خلال اطلاعنا على قائمة افضل الباحثين حول العالم من خلال H-indexحسب موقع Google Scholar وعدد الاستشهادات لمقالاتهم المنشورة في أفضل المجلات العلمية والذي يعبر بشكل أو أخر عن مستوى جودة بحوثهم و انتاجيتهم العالية و التي تنعكس على مؤسساتهم التي ينتمون اليها سواء على مستوى التصنيفات العالمية للجامعات أو على مستوى العملية البحثية و التعليمية داخل مؤسساتهم التي ينتمون اليها.

حيثما أمكن ، يتم توفير الوصول إلى النص الكامل.تم توقيف هذا الأرشيف عام 2015 ، ولم يعد يُبلغ عن أي موارد وثائقية جديدة. يتم الوصول عبر علامة التبويب "قاعدة بيانات" ثم عبر رمز "**باسكال فرانسيس**"

[1] -تم جمع بيانات هذا الإصدار خلال الأسبوع الأخير من أبريل 2020 من قائمة BETA للملفات الشخصية العامة للباحثين الأكثر استشهادًا h-indexأكبر من 100وفقًا لوجودهم المعلن في قاعدة بيانات .Google Scholar Citations يتم استبعاد الفيزيائيين ذوي الطاقة العالية مع أوراق عالية التأليف. كما يتم ترتيب القائمة ، التي تشمل كلاً من المؤلفين الأحياء والمتوفين ، أولاً حسب مؤشر h بترتيب تنازلي وعند ظهور الروابط ، ثم حسب العدد الإجمالي للاقتباسات كمعيار ثانوي.

هذا الترتيب بعيد عن الاكتمال ، حيث لم يقم العديد من العلماء بتطوير ملف تعريف عام لـ GSC حتى الآن. إنه أمر ضخم ولكنه مهمة سهلة ومجانية للغاية مع تغطية كبيرة بشكل مدهش لكل من المساهمات والاستشهادات

الجدول رقم 46ترتيب لأفضل عشرة باحثين في العالم حسب H-index لموقع Google Scholar

الترتيب العالمي	الباحث	الجـــــــامعة	H INDEX	CITATIONS
1	Michel Foucault	Collège de France	296	1026230
2	Ronald C Kessler	Harvard University	289	392494
3	Graham Colditz	Washington University in St Louis	288	316548
4	Sigmund Freud	University of Vienna	284	552109
5	JoAnn E Manson	Brigham and Women's Hospital Harvard Medical School	284	332728
6	Shizuo Akira	Osaka University	276	362588
7	Pierre Bourdieu	Centre de Sociologie Européenne; Collège de France	274	771039
8	Robert Langer	Massachusetts Institute of Technology MIT	273	308874
9	Eric Lander	Broad Institute Harvard MIT	272	454569
10	Bert Vogelstein	Johns Hopkins University	270	410260

المصدر: http://www.webometrics.info/en/hlargerthan100

الجدول رقم 47 ترتيب لأفضل باحثين في الجامعات العربية حسب H-index لموقع Google Scholar

الترتيب العالمي	الباحث	الجـــــــامعة	H INDEX	CITATIONS
145	Jean Frechet	King Abdullah University of Science and Technology	182	125327
1472	**Qutayba Hamid**	University of Sharjah	124	69758
2859	**Mohamed H Sayegh**	American University of Beirut	109	42974
2962	Fadlo R Khuri	American University of Beirut	108	44940
3921	Lain Jong Li	King Abdullah University of Science and Technology	101	48450
4033	Gordon McKay	Hamad Bin Khalifa University; Qatar Foundation	100	67504
4047	**Abdullah M Asiri**	King Abdulaziz University	100	55475
4119	**Bassim H Hameed**	Qatar University	100	39352

المصدر: http://www.webometrics.info/en/hlargerthan100

من خلال الجداول السابقة و بعد التفحص والاطلاع على الترتيب الذي تضمن **4167 باحث** عبر العالم فاق H-index لديهم معدل 100 [1] تصدرت الكلية الفرنسية [2]الترتيب من خلال الباحث **ميشال فوكو** وتلتها جامعة هارفرد من خلال الباحث **رونالد سي كيسلر** ،ليليه بعد ذلك كل من **غراهام كولديتز** و**سيغموند فرويد** المنتمين الى كل من جامعة واشنطن و جامعة فيينا على التوالي .

أما العالم العربي فلم نسجل الا وجود أربعة باحثين منتمين لجامعات عربية على رأسها جامعة الشارقة ،والجامعة الامريكية ببيروت ، وتلتها جامعة الملك عبدالعزيز ، ومن ثمة جامعة قطر ،في حين نجد بعض الجامعات العربية استقدمت بعض الباحثين المشهود لهم بالتميز في مجال ابحاثهم قصد الاستفادة من خبراتهم وترقية مؤسساتهم الجامعية من ناحية العملية التعليمية و البحثية مثل جامعات دول الخليج وخصوصا الجامعات السعودية التي استفادت من القدرة التمويلية في جذب الكفاءات.

[1] - http://www.webometrics.info/en/hlargerthan100

[2] -كلية فرنسا تعرف سابقًا باسم الكلية الملكية ، وهي مؤسسة تعليمية وبحثية كبيرة ، أسسها فرانسوا Ier في عام 1530. وهي تقع في Marcelin-Berthelot في الدائرة الخامسة بباريس ، في قلب الحي اللاتيني

في حين نجد أن الباحثين الجزائريين المنتمين للجامعة الجزائرية لا اثر لهم في هذا التصنيف و الترتيب وهذا أمر متوقع نظير عدم وجود البيئة الفعالة المحفزة على البحث من تفرغ وتمويل بالإضافة الى غياب استراتيجية بحثية في مجال ترقية العمل البحثي.

الجدول رقم 48 ترتيب لأفضل 10 مجلات في العالم حسب Indice h5 لموقع Google Scholar

	Publication	Indice h5	Médiane h5
1.	Nature	368	546
2.	The New England Journal of Medicine	352	603
3.	Science	338	511
4.	The Lancet	282	464
5.	Chemical Reviews	266	443
6.	Nature Communications	260	345
7.	Advanced Materials	252	342
8.	Chemical Society reviews	251	378
9.	Cell	250	383
10.	IEEE/CVF Conference on Computer Vision and Pattern Recognition	240	383

المصدر: https://scholar.google.com/citations?view_op=top_venues&hl=fr&vq=en

من خلال الاطلاع على **Google Scholar** تم تصنيف أفضل 100 مجلة في العالم (**الملحق رقم 10**) وقد اخترناكعينة أفضل عشر مجلات تضمنها الجدول رقم 48 الخاص بترتيب وتصنيف لأفضل المجلات العلمية العالمية المرموقة وفق مؤشر **Indice h5** لموقع **Google Scholar** [1] وفي هذا نلاحظ أن مجلات **Nature** ، **The New EglandJournal of medcine** ، **Science** تتربع على عرش المجلات العلمية المرموقة في العالم مبرزة مكانة واسهامات بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية في البحث العلمي كما أن كل هذه المجلات صادرة باللغة الإنكليزية بشكل أساسي ومنشأ هذه الأخيرة هو بين بريطانيا و أمريكا

في حين نجد أن العالم العربي يغيب تماما والجزائر في هذا السياق لأن هذا يتطلب مجهودات جبارة وإرادة وعزيمة ،بالإضافة الى احداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم العالي وادراج اللغة الإنكليزية بشكل أساسي و جوهري كبديل عن اللغة الفرنسية التي لم تعد لغة للبحث العلمي في العالم.

[1]- مؤشر h5 والوسيط h5 للباحث العلمي منGoogle : ينطبق مؤشر h5 والوسيط h5 على ترتيب المجلات وهي متاحة في الباحث العلمي من Google.هذه القياسات مستوحاة من عامل (Hirsch h)

يتم تعريف مؤشر h5 على أنه عدد المقالات h الواردة في مجلة معينة والتي حصلت على الأقل من h من الاقتباسات خلال السنوات الخمس الماضية. على سبيل المثال ، يعني مؤشر h5 البالغ 116 (عام 2017) لمجلة أنه نشر 116 مقالة تم الاستشهاد بها على الأقل 116 مرة بين عامي 2016 و 2012. في ترتيب تنازلي لعدد الاستشهادات التي تم الحصول عليها ، وبالتالي فإن المادة 117 ستحصل على أقل من 117 استشهادًا ، مما يؤدي إلى مؤشر h5 من 116.

كما يتم تحديد متوسط h5 من خلال النظر في المقالات المدرجة في فهرس h5 وحساب متوسط عدد الاستشهادات التي تلقتها هذه المقالات.كما يمكن التوسع أكثر من خلال الموقع https://scholar.google.com/intl/fr/scholar/metrics.htm

خامسا : ترتيب الجزائر وفق Nature index [1]

يعتبر تصنيف Nature Index من أعلى التصنيفات جودة و أحد أهم طرق التقييم للتميز و الأداء المؤسسي عبر العالم للثقة و السمعة العالمية التي تكتسبها مجلة Nature ومن خلال إطلاعنا على قواعد البيانات الخاصة بها لاحظنا فضاءات عدة للمقارنة (الدول ،المؤسسات ،الباحثين ، المجلات ، المقالات ،التعاون الدولي ،....) ومن خلال هذه البيانات حاولنا دراسة تموقع الجزائر من خلال جملة هذه البيانات.

الجدول رقم 49 ترتيب الدول حسب Nature index لسنة 2020

الدولة	و.م.الأمريكية	الصين	ألمانيا	بريطانيا	اليابان	فرنسا	كندا	السعودية	الإمارات	مصر	قطر	لبنان	المغرب	عمان	تونس	الجزائر	الكويت
الترتيب العالمي	01	02	03	04	05	06	07	29	48	56	59	65	67	77	79	95	105

المصدر: https://www.natureindex.com/country-outputs/generate/All/global/All/score

من خلال الجدول رقم 49 نلاحظ تصدر و.م.الأمريكية للترتيب وتليها الصين أما عربيا فتتصدر السعودية الترتيب بفضل سياساتها المبنية على استقطاب الكفاءات ذوي البحوث عالية التأثير و النشر

---

[1]- ما هو مؤشر الطبيعة؟ إن فهرس الطبيعة هو قاعدة بيانات لمعلومات انتساب المؤلف تم تجميعها من المقالات البحثية المنشورة في مجموعة مختارة بشكل مستقل من 82 مجلة علمية عالية الجودة. تم تجميع قاعدة البيانات بواسطة .Nature Research يوفر مؤشر الطبيعة وكيلًا قريبًا من الوقت الفعلي لمخرجات بحثية عالية الجودة والتعاون على المستوى المؤسسي والوطني والإقليمي.

يتم تحديث مؤشر Nature شهريًا ، وتتوفر نافذة مدتها 12 شهرًا (1 أبريل 2019 - 31 مارس 2020) للبيانات بشكل مفتوح على www.natureindex.com بموجب ترخيص Creative Commons غير تجاري. يصدر مؤشر الطبيعة أيضًا جداول سنوية لمخرجات السنة التقويمية على مستوى الدولة والمؤسسات حتى عام 2015 ، ويحتفظ بأرشيف للجداول السنوية التي تم إصدارها في السنوات السابقة.

كيف يكون مؤشر طبيعة ذا قيمة بالنسبة لمجتمع الباحثين؟ان مستخدمو مؤشر الطبيعة هم أولئك المهتمون بأصل البحث العلمي عالي الجودة من جميع أنحاء العالم. يمكن استكشاف أسئلة مثل ما يلي باستخدام مؤشر الطبيعة:

ما مقدار البحث العلمي عالي الجودة الذي يتم تتبعه في فهرس الطبيعة الذي تنتجه مؤسستي؟ كيف يقارن هذا مع المنظمات البحثية الأخرى في جميع أنحاء العالم / في منطقتي / في مجال عملي الواسع؟

ما هي المؤسسات التي تقدم أكبر مساهمة مطلقة في البحث العلمي عالي الجودة الذي يتتبعه مؤشر الطبيعة عالميًا / في منطقتي / في مجال عملي الواسع؟

ما هي المؤسسات والبلدان التي تتعاون مع بعضها البعض في البحث عالي الجودة ، وما هي قوة تعاونها وكيف يتغير ذلك بمرور الوقت؟

كما يوفر مؤشر الطبيعة للمؤسسات وسائل سهلة لتحديد وإبراز بعض أفضل أبحاثهم العلمية.

يوفر مؤشر الطبيعة وجهة نظر حول البحث عالي الجودة على أساس المقالات المنشورة. ويهدف إلى توفير إحدى الطرق لتقييم التميز البحثي والأداء المؤسسي. تدرك Nature Index ، وفقًا لإعلان سان فرانسيسكو بشأن تقييم البحث ، أن العديد من العوامل الأخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند النظر في جودة البحث والأداء المؤسسي ، وأن مخرجات البحث العلمي لا تشمل فقط مقالات المجلات ، ولكن البيانات ، والبرمجيات ، والفكرية الملكية والعلماء الشباب المدربين تدريبا عاليا. لا يجب استخدام مقاييس مؤشر الطبيعة وحدها لتقييم المؤسسات أو الأفراد. نتوقع أن يتم استخدام المؤشر بالتوافق مع المقاييس والأدوات الأخرى.

يتم تحديث قاعدة بيانات مؤشر الطبيعة شهريا. يتم تنظيم نافذة متجددة للبيانات مدتها 12 شهرًا ، بالإضافة إلى جداول مخرجات السنة التقويمية على مستوى الدولة والمؤسسات ، وإتاحتها بموجب ترخيص Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International International Licence (CC BY-NC-SA 4.0) على www.natureindex.com

يتم إنتاج وتوزيع المنشورات التي تقوم بتحليل بيانات مؤشر الطبيعة وتفسيرها خلال فترة زمنية معينة لبلد أو منطقة أو منطقة معينة وتوزيعها مع Nature.

في حين تحتل الجزائر المرتبة 95عالميا و التاسعة عربيا ،أما افريقيا فتحتل جنوب افريقيا الصدارة وتليها مصر أما الجزائر فتحتل المرتبة 17 افريقيا [1]وفي تحليلنا للمعطيات المتعلقة بالجزائر وجدنا مايلي

الجدول رقم : 51 ترتيب الجامعات الجزائرية لسنة2020 وفق Nature index

المؤسسة	العد	المشاركة
جامعة قسنطينة 1	41	0.50
مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER	1	0.25
مركز البحوث الفلكية والفيزيائية الفلكية والجيوفيزيقية (CRAAG)	1	0.25
جامعة فرحات عباس	1	0.25
جـــامعة وهـران	2	0.17
جـــامعة تيارت	1	0.12
جامعة مستغانم	1	0.08
جامعة زيان عاشور الجلفة	1	0.06
جامعة الجزائر يوسف بن خدة	1	0
المؤسسة الوطنية للصحة العمومية	1	0

المصدر: https://www.natureindex.com/country-outputs/algeria

الجدول رقم 50 ترتيب مجالات النشر حسب المجلات للجزائر لسنة2020 وفق Nature index

المجال /المجلات	count[3]	Share[2]
Physical Science	**42**	**0.75**
Applied Physics Letters	1	0.19
European Physical Journal C	5	0.01
Journal of High Energy Physics	12	0.02
Physical Review D	3	0
Physical Review Letters	20	0.03
The Astrophysical Journal Letters	1	0.5
Life Science	**3**	**0.17**
Current Biology	1	0.17
Nature	1	0
Nature Communications	1	0
Chemistry	**2**	**0.75**
Inorganic Chemistry	1	0.5
Macromolecules	1	0.25

المصدر: https://www.natureindex.com/country-outputs/algeria

انه ومن خلال تحليلنا للجداول السابقة نلاحظ توزيع المجالات التي تم فيها النشر من طرف الباحثين الجزائريين وقد حظيت العلوم الفيزيائية بالنصيب الأكبر من النشر ،ب42 مقال تم نشره ،في حين ضمت العلوم الطبيعية ب 3 مقالات كان لمقالين منهما النشر في مجلة Nature والتي صنفت كأفضل مجلة في العالم حسب Google scholar وغيرها من المستودعات العالمية للبحث وهما كالتالي :

1-مقال بمشاركة الباحثة Meriem Tazir لمخبر البحث في علم الأعصاب مصلحة الأعصاب جامعة الجزائر[4]

2-مقال بمشاركة الباحثات ليلى حوتس ،سونيا مدين بن شكور جامعة وهران 1 / الباحث يوسف العيد بالمعهد الوطني للصحة العمومية الجزائر.[5]

في حين ضم مجال الكيمياء مقالين بنسبة أقل ،وقد تم ترتيب أفضل 10جامعات جزائرية على إثر ذلك حيث تصدرت جامعة قسنطينة 1 صدارة الترتيب ،ليليه ذلك مركز تطوير الطاقات المتجددة ،كما

[1] - https://www.natureindex.com/annual-tables/2020/country/all/regions-Africa

[2] - المشاركة : **Share**يتم تعيين عدد واحد لمؤسسة أو بلد إذا كان مؤلف أو أكثر من مؤلفي المقالة البحثية من تلك المؤسسة أو البلد بغض النظر عن عدد المؤلفين المشاركين من خارج تلك المؤسسة أو البلد

[3] - العد: **count** عدد كسري يأخذ في الاعتبار النسبة المئوية للمؤلفين من تلك المؤسسة (أو الدولة) وعدد المؤسسات التابعة لكل مقالة .لحساب المشاركة ، يعتبر جميع المؤلفين قد ساهموا بشكل متساوٍ في المقالة .أقصى حصة مجمعة لأي مقال هي 1.0.

[4] - https://www.nature.com/articles/s41467-019-10910-w

[5] - https://www.nature.com/articles/s41586-019-1171-x

جاءت جامعة زيان عاشور بالجلفة في المرتبة الثامنة ،حيث أن هذا الترتيب بني على طبيعة النشر في أفضل المجلات المصنفة من طرف Nature Index كأفضل المجلات العالمية .

الجدول رقم : 52 ترتيب أفضل الجامعات في العالم لسنة2020 وفق Nature index

2019	المؤسسة /Institution	مشاركة 2018	مشاركة 2019	العد /Count 2019	Change in Adjusted Share2018-2019
1	Harvard University, United States of America (USA)	877.2	925.15	2577	2.0%
2	Stanford University, United States of America (USA)	628.02	646.44	1656	-0.4%
3	Massachusetts Institute of Technology (MIT), United States of America	569.99	560.07	1863	-5.0%
4	University of Science and Technology of China (USTC), China	351.08	455.82	1231	25.6%
5	University of Oxford, United Kingdom (UK)	411.25	453.65	1367	6.7%
6	Peking University (PKU), China	413.39	437.62	1616	2.4%
7	The University of Tokyo (UTokyo), Japan	447.76	429.97	1185	-7.1%
8	Tsinghua University, China	399.03	428.61	1392	3.9%
9	Nanjing University (NJU), China	391.5	422.31	1034	4.3%
10	University of Cambridge, United Kingdom (UK)	446.83	416.03	1320	-9.9%
119	King Abdullah University of Science and Technology (KAUST), Saudi Arabia	106.02	107.54	258	-1.9%

المصدر: https://www.natureindex.com/annual-tables/2020/institution/academic/all

بعد الاطلاع على ترتيب **Nature index** لأفضل 500 جامعة في العالم و من خلال الجدول رقم 52 نلاحظ تصدر الولايات الامريكية بوجود ثلاث جامعات في صدارة الترتيب على التوالي وهي كل من **Harvard University**، **Stanford University**، **Massachusetts Institute of Technology (MIT)** ، في حين لا نجد أي جامعة عربية باستثناء جامعة الملك عبد الله للعلوم و التكنولوجيا بالسعودية التي احتلت المرتبة **119** ضمن التصنيف في حين غابت الجامعات الجزائرية بشكل كلي عن التصنيف العالمي ،وهذا مرده الى ضعف النشر في المجلات التي تم تصنيفها من **Nature Index** وهي مجلات عالمية مرموقة ،وفي هذا وجب وضع استراتيجية تعتمد على تشجيع النشر في هذه المجلات و توحيد التسمية الخاصة بالجامعات ضمن نطاقات محددة والاستفادة من الكفاءات و التشبيك والتعاون الدولي في مجال البحث العلمي .

المبحث الثالث : تحديات واستراتيجيات لتحسين ترتيب الجزائر ضمن التصنيفات العالمية

إن ما تم التطرق إليه عن مكانة الجزائر وجامعاتها بمختلف مكوناتها ضمن سياقات التصنيفات العالمية المختلفة، قد حددت واقعها وبينت ضعفها وتقهقرها ووتذيلها للترتيبات العالمية، وكل هذا يعطي صورة واضحة عن واقع البحث العلمي ومؤسساته ،وذلك يعود لجملة التحديات والعقبات التي واجهت مسيرة النهوض بالبحث العلمي بالجزائر على الرغم من المجهودات التي بذلت، وفي هذا لابد من وجود آليات واستراتيجيات وجب تبنيها قصد الخروج من حالة الأزمة والترقي بمستويات الجودة البحثية والدخول ضمن جامعات النخبة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في وبحثنا هذا.

المطلب الأول : جهود الإصلاح وأسباب الفشل للنهوض بالبحث بالجامعة الجزائرية

أولا : جهود الإصلاح للنهوض بالجامعة الجزائرية

مما لا شك فيه أن هناك جهود مبذولة من طرف السلطات و الهيئات المعنية بعملية رفد مستويات التعليم العالي و البحث العلمي الا أنه يبقى ضئيلا اذا ما قورن بحجم النتائج المحققة و مستويات الانفاق الوافر الذي عرفه القطاع الا أنه و على العموم توجد بوادر اصلاح مختلفة سواء كانت بجهد جماعي أو بشكل فردي على المستويات المركزية او المحلية منها أي على مستوى الجامعات و مراكز البحث و المخابر او حتى على مستوى الباحثين و قد برزت ثمار ذلك في ولوج بعض الجامعات الجزائرية لبعض التصنيفات العالمية للجامعات كما تم ايراده سابقا بالإضافة الى وجود بعض الباحثين الجزائريين ضمن قواعد عالمية متميزة ضمن أبحاث نشرت في أرقى المجلات العالمية وعلى رأسها **Nature** و **Science** بالإضافة الى ادراج مجلتين جزائريتين ضمن قواعد **Web of science** وغيرها من بعض الإنجازات المسجلـــــــة بين الفينة و الأخرى بشكلها الفردي أو المؤسسي (كجامعة ، مركز بحثي ، مخابر بحثية ، تعاون دولي) كل هذه تمثل بوادر واضاءات تحمل في طياتها بصيص الأمل في إمكانية النهوض بالجامعات الجزائرية ومن خلال اطلاعنا على مسار قضايا التعليم العالي بالجزائر لا سيما ما تعلق منها بالبحث العلمي و الجودة سجلنا جملة من المحاولات المختلفة للإصلاح سنحاول ايراد الأهم منها في جملة النقاط التالية وذلك من حيث :

1-البنية و الهيكلة المؤسسية : من خلال تتبع السيرورة المتعلقة بهيكلة المنظومة التعليمية و البحثية بالجزائر سواء على المستوى المركزي أو المؤسسي المحلي لاحظنا كما اسلفنا سابقا وجود جهد مبذول قصد تنظيم و تطوير الإدارة المركزية في مؤسساتها و هياكلها بالإضافة الى استحداث العديد من المجالس و الهيئات الوطنية منها و المحلية لإضفاء مزيد من الاستقلالية والشفافية و التقليل من البروقراطية حسبما ورد في العديد من النصوص المؤسسة لهذه الهيئات والمؤسسات والتي جاءت كاستجابة لمتطلبات التنمية الوطنية و الرفد من مستويات البحث العلمي حيث تضمنت جهود الإصلاح في وجود نوعين من الهيئات هي :

-الهيئات المكلفة باعداد سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومتابعتها وتنفيذها.

-هيئات تنفيذ وترقية نشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.[1]

ولكن ما يلاحظ ان أهم تحول في عملية استحداث الأجهزة التي عمدت الى تطوير و تنفيذ السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي وهي **المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي** سنة 2008، بالإضافة الى المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيات الذي تم ادراجه في التعديل الدستوري 2016 .

2-التشريعات والمنظومة القانونية : يعتبر القانون رقم 08-05 المعدل والمتمم للقانون 98-11 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة يتم إدراج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في اطار قانون برنامج ، بالإضافة الى الترسانة القانونية التي تضمنتها الفترة الممتدة من الاستقلال الى يومنا حاولت من خلاله الهيئات الوصية

[1] -- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، **القانون رقم 08-05** ، مرجع سابق ، ص 17

تطوير المنظومة القانونية و التشريعية لمختلف مناحي الجوانب التعليمية و البحثية، و على ما تحمله من إيجابيات و سلبيات فانها بمثابة القاعدة التي يستند اليها في التأسيس للعملية التعليمية و البحثية و قد ادرجنا بعضا منها خلال دراستنا وقد اختص بذلك مديرية للدراسات القانونية و الأرشيف تتبع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.[1]

3-البرمجة: تمثل البرمجة الوطنية لنشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي العمود الفقري للنظام الوطني للبحث ، حيث تم ادراج برمجة نشاطات البحث العلمي في اطار تطبيق السياسة الوطنية للتنمية المستدامة حيث كرس القانون رقم 98-11 نظام البرمجة من الصنف Top down (من الأعلى الى الأسفل) ليحدث قطيعة مع برمجة Bottom up (من الأسفل الى الأعلى) -الذي كان سائدا من قبل- حيث تم برمجة العديد من البرامج الوطنية للبحث بمختلف أشكالها الى يومنا في اطار النهوض بالعملية البحثية.[2]

4-تنفيذ برامج البحث : يتم تنفيذ أعمال البحث بشتى أصنافها من طرف فرقة أو مجموعة فرق بحثية ،وتكون فرق البحث إما خاصة بمؤسسة أو مشتركة أو مختلطة حيث تضمنه المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي التي تعد رابطا بين مختلف الأجهزة و اللجان المختلفة وفقا للمخططات المحددة مسبقا ،وهو تنظيم للعملية البحثية التي كانت تعاني قبل صدور قانون 98-11 من فوضى في البرمجة و التنفيذ و التسيير بالإضافة الى تداخل في العمليات.

5-التقييم : عمدت الجهات الوصية الى تفعيل التقييم للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي إذ تمثل الضمانات الملائمة و نجاعة النظام الوطني للبحث ككل،إذ أنها ترافق كل مراحل عملية اعداد أهداف البحث و تنفيذها وانجازها حيث تمحور حول عاملين هما :

-التقييم الاستراتيجي المتضمن سياسات البحث بكل أبعادها / -التقييم العلمي المتضمن نشاطات البحث وقد كرست القوانين الخاصة ببرامج البحث الوطني جزءا هاما من موادها لعملية التقييم و مستوياته.

-المجالس العلمية /اللجان القطاعية الدائمة/ اللجان القطاعية المشتركة /المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني/مجلس الوزراء/ البرلمان[3]/المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيات المحدث بدستور 2016 وهذا من الآليات الهامة التي تم ادراجها في الإصلاحات الخاصة بمتابعة البحث العلمي ،كما أنه تم "انشاء لجنة مكلفة بدراسة برامج وحصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية و متابعتها ."[4]

6-**الموارد البشرية** : عرفت المنظومة البحثية في الجزائر جهودا في تطوير الموارد البشرية باعتبارها عنصرا هاما في العملية البحثية، حيث ورد بصريح النص في القانون رقم 08-05 " أصبح العامل البشري العنصر الأساسي في المنافسة العالمية التي محورها نشاط البحث" و هذا يمثل إدراكا بأهمية تطويرها للترقي في التصنيفات العالمية والمحافظة عليها وفي هذا الاطار صدرت العديد من النصوص القانونية التي اهتمت

---

[1] -https://www.mesrs.dz/ar_SA/déjà

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، **القانون رقم 08-05** ، **مرجع سابق** ، ص 17

[3]- **نفس المرجع الآنف الذكر** ، ص 19

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 894 مؤرخ في 03 أكتوبر 2018 **يتضمن إنشاء لجنة مكلفة بدراسة برامج وحصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية و متابعتها** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الرابع 2018

بالاستاذ الجامعي و الباحثين و ذلك منذ صدور القانون 98-11 والتي تبعته العديد من النصوص التي حاولت تدراك النقص الفادح في عملية الاهتمام بالاستاذ الباحث في الجامعة الجزائرية بالإضافة الى العملية التكوينيةومضاعفة أعداد الباحثين وقضايا الانتماء لهيئات البحث المختلفة وتحسين بيئة العمل وتوجيه الجهود نحو العملية البحثية.

7-**الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي** : حاولت الهيئات الوصية زيادة الانفاق على البحث العلمي لأنه يمثل العصب الأساسي للعملية البحثية وقد تم تسطير أهداف لذلك منذ صدور قانون 98-11 بالوصول الى نسبة 1 % من PIB كما أوردنا سابقا وفي هذا السياق تم تخصيص أغلفة مالية معتبرة مقارنة بالفترات السابقة الا أنها عجزت للوصول الى ذلك ووصلت الى أعلى معدل وهو 0.54 % كما أوردنا سابقا الا أنها تبقى دون الأمال المرجوة .

8-الحريات الأكاديمية : حاولت الدولة جاهدة ان تتيح المجال امام الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي من خلال دسترته بالمادة 44 من الدستور 2016 و جعل الجامعة منبرا للحريات العلمية وهو بمثابة اصلاح عميق يفتح المجال أمام المزيد من الابداع و الابتكار.

9-المنظومة الرقمية : سعت الجهات الوصية الى رقمنة القطـــــاع و مســـــــــايرة التطورات التقنية و التكنولوجية من خلال توسيع مشاريع إقامة وربط توسيع شبكة الاعلام الآلي في قطاع التعليم العـــالي و البحث العلمي و انشاء لجان قطاعية و استشارية في ذلك و مثال ذلك القرار رقم 50 المؤرخ في 21 جانفي 2018[1] ، بالإضافة الى انشاء العديد من المنصات والبوابات الرقمية الخدمية سبق الحديث عنها على ما تحمله من نقائص.

10- المجلات العلمية : شرعت الوزارة في ترقية ومرافقة المجلات العلمية و الرفع من المعايير المعتمدة في انشائها و تصنيفها و أساليب النشر لديها بما يتماشى مع المعايير الدولية وهذا قصد ادراج هذه الأخيرة ضمن القواعد العالمية وقد عرف المشروع انطلاقه بداية من 2014 كما تم الحديث عنه سابقا وعلى الرغم من النقائص التي تعتريه الا أنه يعتبر بمثابة خطوة نحو اصلاح منظومة النشر العلمي في الجزائر

11- مخابر البحث : عمدت الوزارة و على رأسها **DGRSDT** الى الاهتمام بالمخابر من حيث انشـــــــــائها و متابعتها وطرق تقييمها وقد عرفت ازديادا ملحوظا لا سيما منذ سنة 2000 بعد صدور القانون 98-11 تحسين من آليات التقييم الخاصة بالمخابر و محاولة إضفاء الأبعاد المتعلقة بتحسين مستويات التصنيف العالمية و هذا ما لاحظناه في شبكة التقييم و معاييرها بالاهتمام بالنشر الدولي ذو التأثير العالي ، بالإضافة الى الجوائز الدولية و براءات الاختراع و التواجد المؤثر على مستوى شبكات الانترنيت وكل هذا يدخل ضمن سياق جهود الإصلاح لتحقيق التميز و الدخول في سياق المنظومة العالمية للبحث العلمي.

12- اللغة الإنكليزية : صدرت مؤخرا العديد من التعليمات و التوجيهات الرسمية من طرف الوزارة الوصية نحو تعميم اللغة الإنكليزية في التعاملات الرسمية بالإضافة الى تعزيز استعمـــــالها في البحوث

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 50 مؤرخ في 21 جانفي 2018 **يتضمن إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي و البحث العلمي** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الأول 2018

و النشر لا سميا أطروحات التخرج وكل ذلك في سياق مواكبة لغة البحث و النشر قصد الرفع من القدرات البحثية للباحث الجزائري و تجاوز عقبة اللغة كعائق يحول دون تحقيق المراتب المتقدمة مع الدول العربية و الافريقية على الأقل.

13-تعزيز التعاون و التبادل الدولي: من خلال الحث على امضاء العديد من اتفاقيات التعاون الدولية بينما المؤسسات الجامعية أو الجهات المركزية الوصية وزيادة عدد التربصات طويلة وقصيرة المدى للباحثين الجزائريين .

14- ضمان الجودة : ان الاهتمام بقضايا الجودة اخذ حيزا من اهتمام الوزارة الوصية وظهر جليا في الكثير من الخطابات الرسمية سواء لرئاسة الجمهورية أو الوزارة وانعكس ذلك بتأسيس أول لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في مجال التعليم العـــالي و البحث العلمي بالقرار رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010[1] و الذي تم الغاؤها لاحقا ،ليتم التأسيس بعد ذلك **للجنة لوضع نظام الجودة في قطاع التعليم العـــــالي و البحث العلمي** من خلال القرار رقم 2004 المؤرخ في 29 ديسمبر 2014 والتي تم تكليفها بإدخال و تطوير إجراءات لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي وفي هذا الصدد تكلف بمهام ،لا سيما ما يلي :

-تأطير عمليات التقييم الداخلي و التقييم الذاتي للمؤسسات الرائدة ،بما يتناسب مع المرجع الوطني لضمان الجودة في التعليم العالي و البحث العلمي.

-مرافقة خلايا ضمان الجودة المحدثة في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي ،ومساعدتهم حتى تصبح عملياتية .

- تكوين مؤطري و أعضاء خلايا ضمان الجودة ، بالإضافة الى وضع شروط انشاء وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي و البحث العلمي ،لا سيما بتكوين خبراء في ضمان الجودة.

-تنسيق ومتابعة كل النشاطات المرتبطة بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي ،و العمل على انسجامها.

-تطوير قنوات الاتصال حول النشاطات المرتبطة بضمان الجودة (علبة البريد الالكتروني ، المواقع الالكترونية ،الاعلام التقليدي ، اللقاءات ....) [2]بالإضافة الى **انشاء خلايا ضمان الجودة** على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي وتعيين مسؤول لهذه الخلية بموجب المراسلة رقم 138 المؤرخة في 13فيفري 2011 الصادرة عن الأمانة العامة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،وقد أوكلت لهذه الخلايا مهمة.

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 167 مؤرخ في 31 ماي 2010 **يتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي و البحث العلمي** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2010

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 2004 مؤرخ في 29 ديسمبر 2014 **يتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الرابع 2014

-إرساء و ترسيخ ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي ودعم الجهود المبذولة في اطار تكريس نظام الجودة و التقييم الذاتي .[1]

-عكفت **اللجنة الوطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES)** منذ تأسيسها في 31 ماي 2010 على اعداد نظام للمعايير يكون له بعد وطني وتم الانتهاء منه وتم إصداره المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي (الميادين ، الحقول،المراجع) في طبعته الأولى سنة 2016 يتناسب وخصوصية مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والسياق الوطني ويستند الى نظام مرجع الجودة النظام المرجعي لضمان الجودة الداخلية في الجامعات المتوسطية (**Aqi-Umed**) وهو يتكون مما يلي :

الجدول رقم: 53 مكونات النظام المرجعي الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

الرقم	الميدان	المجال	المرجع	المعيار	الدليل
01	التكوين	07	23	49	108
02	البحث	03	17	32	55
03	الحكامة	05	27	53	181
04	الحياة الجامعية	04	14	25	71
05	الهياكل القاعدية	05	17	19	38
06	العلاقة مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي	04	14	22	70
07	التعاون	03	11	19	40
	المجموع	31	123	219	563

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية

وفي هذا الاطار تم تقسيم البحث العلمي الى العناصر التالية :

- **المجال ب1 :تنظيم –هيكلة وتطوير البحث العلمي.**
- **المجال ب 2: العلاقات و الشراكة العلمية.**
- **المجال ب3: تثمين البحث العلمي.**

حيث أكدت اللجنة من خلال هذه المحاور على الأبعاد البنيوية والوظيفية في تشكل المؤسسة البحثية بالإضافة الى تحديد كيفيات الشراكة بينها وبين مختلف الشركاء على المستوى الإقليمي و الدولي ضف الى ذلك عملية تثمين مخرجات البحث العلمي ، وقد أورد في هذا السياق 7 ميادين حاولنا من خلالها تناول كل ما له صلة بالبحث العلمي سواء تعلق بميدان البحث العلمي او ميادين أخرى أدرجت قضية البحث العلمي ضمن سياقات المجالات والمعايير التي يستند اليها وقد أوردناه في جدول تفصيلي (الملحق رقم 11)

[1] بلية لحبيب ،« **تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر –دراسة تطبيقية لميدان الحكامة بجامعة عبدالحميد بن باديس –مستغانم 2011-2016** »،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص تنظيم سياسي و اداري ،قسم التنظيم السياسي و الإداري بجامعة الجزائر 3. ،جوان 2017 ، ص ص (361-362))

وعلى الرغم من سعي اللجنة لتجويد عملية البحث العلمي و مخرجاتها الا أن هناك العديد من النقاط التي تم اغفالها في هذا المرجع وعلى كل تعتبر هذه بمثابة المبادرة الأولى من نوعها في الجزائر كأول دليل يسترشد به في مجال جودة مؤسسات التعليم العالي.

ثانيا : تحديات و معوقات النهوض بجودة البحث العلمي في الجزائر

بعد الحديث عن جملة الإصلاحات و النتائج التي تم رصدها من خلال مختلف الجهات الوطنية منها و الدولية و التي تلمسها الأسرة الجامعية و المواطن على حد سواء،وتظهر جليا في مخرجات التعليم العالي و البحث العلمي و انعكاساته على المجتمع بمختلف صوره .

وعطفا على ما سبق فقد صدر عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي تقييم لنتائج أعمال اللجنة المكلفة بدراسة برامج وحصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها و ذلك بعنوان سنة 2018[1] وقد افضت اللجنة الى اثارة مجموعة من النقائص و الاختلالات و الصعوبات التي تختلف من مؤسسة الى أخرى[2] وخلصت الى جملة من التوصيات سنوردها لاحقا.

أ -الاختلالات و الصعوبات المسجلة حسب أعمال اللجنة الوزارية لسنة 2018

1 - فيما يتعلق بالبحث العلمي : حيث تم تسجيل ما يلي :

- تركيز المؤسسات الجامعية جهودها على الأنشطة التعليمية على حساب الأنشطة البحثية.
- غياب مخططات بحث متعددة السنوات معتمدة من طرف الهيئات العلمية، تأخذ في الحسبان خارطة التكوين وأهداف المؤسسة وإمكاناتها ومحيطها.
- تفاوت قدرات البحث الهيكلية (مخابر البحث) بين المؤسسات.
- غياب ثقافة التقييم الداخلي لأنشطة مخابر البحث وأدائها.
- صعوبات في الأمر بصرف ميزانية مخابر البحث لاسيما مع مصالح الرقابة المالية، وهو ما نتج عنه تجميد لأنشطة عدة مخابرة على المستوى الوطني.
- تأخر في إنجاز العمليات المتعلقة بتجهيز مخابر البحث، مع ضعف استهلاك الميزانية المخصصة للصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تفاوت نسب انخراط الأساتذة وطلبة الدكتوراه في مخابر البحث.
- ضعف الإنتاج العلمي في المجلات المصنفة من الصنف "أ" و "ب"، خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية.

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 894 مؤرخ في 03 أكتوبر2018 **يتضمن إنشاء لجنة مكلفة بدراسة برامج وحصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها** ، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الرابع 2018

[2] -في إطار تنفيذ أحكام القرار رقم 894 المؤرخ في 03أكتوبر 2018 **والمتضمن انشاء اللجنة المكلفة بدراسة برلج وحصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها**، عقدت هذه الأخيرة، بعنوان سنة 2018، على امتداد 05 أشهر (من شهر نوفمبر 2018 إلى غاية شهر مارس 2019) جلسات عمل مع مؤسسات القطاع: الجامعات، المدارس العليا، المراكز الجامعية، مراكز البحث، الوكالات الموضوعاتية للبحث، الديوان الوطني للخدمات الجامعية وديوان المطبوعات الجامعية اندرجت هذه اللقاءات في إطار سياسة الوزارة التشاركية القائمة على تكريس التقارب المستمر بين الإدارة المركزية ومؤسسات القطاع، ومرافقة هذه الأخيرة في تحسين تفسيرها، وتحضيرها للانتقال من نمط تسيير قائم على الإمكانات إلى آخر يقوم على تحديد الأهداف وتقييم النتائج

- تفاوت عدد المجلات العلمية المتوفرة لدى المؤسسات الجامعية وتصنيفها،مع ضعف عدد المجلات العلمية المصنفة في الصنف "ب".
- ضعف تثمين نتائج البحث العلمي لدى المؤسسات التعليمية والبحثية، إذ منها من تحوز براءات اختراع دون استغلالها اقتصاديا.
- الاعتماد أحيانا على هيئات دولية ومؤسسات أجنبية من أجل استحداث جائزة لمكافأة الباحثين، مما يؤدي إلى فقدان حق الملكية لصالح هذه المؤسسات.
- ضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات البحثية.

2-فيما تعلق بالتكوين في الدكتوراه فتم تسجيل ما يلي :

- خلل في خريطة التكوين الجامعية ، بنسب متفاوتة من مؤسسة إلى أخرى، لاسيما من حيث:
- غياب مخططات تكوين استشراقية متعددة السنوات معتمدة من طرف الهيئات العلمية، تأخذ في الحسبان أهداف المؤسسة و إمكاناتها ومحيطها.
- نقص التجانس والتناغم بين عروض التكوين فيما بين الأطوار الثلاثة، ما نتج عنه حدوث هوة بين قدرات التكوين المتاحة، وعروض التكوين الفعلية، ومشاريع الدكتوراه المعتمدة.
- مواصلة العمل بعروض تكوين تقليدية، وغياب التخصصات الحديثة الضرورية.
- إعادة إنتاج خارطة تكوين تقليدية من طرف المؤسسات الجامعية المنشأة حديثا لاسيما المراكز الجامعية، عوض التفكير في تصميم خارطة تكوين تراعي خصوصيتها وأهدافها.
- الاعتماد على عروض تكوين في ميادين تكوين واحدة، وغياب ثقافة التكوين متعددة الميادين ووضع جسور بين الفروع والتخصصات، مثل علوم الطبيعة والحياة والعلوم الطبية.
- تذبذب معدلات تعدادات الطلبة في الدكتوراه بين المؤسسات الجامعية، إذ يسجل انخفاض التعدادات لدى بعض الجامعات، رغم أنها مطالبة بتطوير التكوين في الدكتوراه، مقابل تسجيل ارتفاع فيها لدى بعض المدارس العليا، رغم أنها مطالبة بالتكوين في الامتياز.
- التأخر في مناقشة أطروحات الدكتوراه والماجيستير في بعض المؤسسات.
- عدم معالجة انشغالات المحيط في مواضع مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه.
- تباين في حجم إسناد عروض التكوين إلى مخابر البحث، مع تسجيل اقتصار عدة مؤسسات على إسناد طلبة الدكتوراه دون طلبة الماستر[1]

3-فيما يتعلق بميزانيتي التسيير والتجهيز حيث تم تسجيل ما يلي:

- مواصلة تخصيص اعتمادات معتبرة لاقتناء الكتب رغم توجهات الوصاية بضرورة استغلال قواعد البيانات الرقمية، لاسيما النظام الوطني للتوثيق عبر الخط SNDL.
- العجز الملاحظ في ميزانية التسيير الخاصة بالمؤسسات البحثية.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نتائج أعمال اللجنة المكلفة بدراسة برامج و حصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها ،بعنوان سنة 2018 ، ص ص (1-4)

4-فيما يتعلق بالموارد البشرية حيث تم تسجيل ما يلي:

- غياب مخططات تسيير الموارد البشرية تستند للحاجات الفعلية من التأطير ومخطط تطوير المؤسسة
- مواصلة عمليات التوظيف لدى المؤسسات البحثية رغم العجز المسجل في الميزانية.
- عجز في تعددات الموظفين المنتمين لسلك المهندسين في الإعلام الآلي ومستخدمي دعم البحث لاسيما على مستوى بعض المدارس العليا.
- عدم تجسيد عملية إدماج مستخدمي المؤسسات البحثية في الوظيف العمومي وعدم تطبيق أحكام المحاسبة العمومية على الفرع الأول لميزانية مراكز البحث (نفقات المستخدمين).
- تعيين أغلب الخبراء، لاسيما لدى المؤسسات البحثية، بناء على مؤهلاتهم العلمية فقط دون عامل الخبرة كمهارة قائمة بذاتها.

5-فيما يتعلق بالحكومة والرقمنة حيث تم تسجيل ما يلي:

- مشاكل في تدفق الإنترنيت وعدم توافق نوعية الخدمة المتحصل عليها مع حجم الاشتراكات المالية المدفوعة لاتصالات الجزائر.
- نقائص في المواقع الالكترونية مثل إصدارها بلغة واحدة فقط وعدم تحيين مضامينها.
- التفاوت في حجم استعمال البريد الالكتروني المؤسساتي، واقتصارها على فئة الأساتذة والإداريين دون الطلبة لدى أغلبية المؤسسات[1].

ب - أسباب غياب وتذيل الجامعات الجزائرية عن التصنيفات الأكاديمية العالمية

تعود أسباب غياب الجامعات الجزائرية عن هذه التصنيفات ، مثلها مثل باقي الجامعات العربية الى عدة أسباب،يمكن ارجاعها الى :

1- غياب سياسات واستراتيجيات لتأهيل البحث العلمي وفق المعايير العالمية بالاضافة الى خطط وطنية واضحة في الرفع من مكانة الجامعات الجزائرية و مؤسسات التعليم العالي ضمن التصنيفات العالمية.

2-من الناحية القانونية و المؤسسية :

- ان ماعرفته منظومة التعليم العالي و البحث العلمي هو اضطراب في القوانين و التشريعـات و القرارات و التعليمات الى حد وصلت الأمور الى اصدار تعليمات والغاؤها في أقل من أسبوع تتنافى أحيانا مع مبدأ توازي الأشكال في النصوص القانونية بالإضافة الى كثرة النصوص و تداخلها أحيانا أخرى و هي جزئيات تتحكم في تسيير التعليم العالي وتعبر عن واقع الحال كما لاحظنا غياب أي نص قانوني او تعليمية وزارية تتحدث عن الاهتمام و التحضير لقضايا التصنيفات العالمية بأي شكل من الأشكال.
- أما من الناحية المؤسسية فان التغييرات العشوائية و المفاجئة أحيانا لجهاز الإدارة و التسيير بالإضافة الى عدم الرتابة و التذبذب في انشاء الهياكل و اللجان و المؤسسات يشكل تحدي ،حيث لطالما ارتبط الكثير منها بشخصية الوزير الذي يركز في الكثير من الأحيان الى هدم ما سبق وبناء طرح جديد لا ينبني على استراتيجيات واضحة المعالم في اطارها المؤسسي و ذلك لغياب ثقافة دولة المؤسسات و ثقافة

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نتائج أعمال اللجنة المكلفة بدراسة برامج و حصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها ،بعنوان سنة 2018 ، ص ص (1-4)

المرفق العام التي تنبني على الاستمرارية في إدارة المنظمات الإدارية على اختلاف اشكالها و اطروحاتها وخير دليل على ذلك قطاع البحث العلمي والجهات المركزية الوصية المختصة برسم سياسات البحث العلمي (أنظر الملحق01) كان آخرها إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيات لدستور 2016 وتداخل الصلاحيات فيما يتعلق برسم السياسة البحثية ومتابعتها وتنفيذها مع عدة مجالس أنشئت في هذا السياق (أنظر الملحق رقم01) كل هذا أسهم في عدم وجو استراتيجية لتحقيق التميز وتحقيق المراتب المتقدمة.

3-الموارد البشرية :

- معدلات الباحثين و طلبة الدكتوراه بالجزائر ضعيفة جدا مقارنة بدول أخرى متقدمة في ظل غياب رؤية لسد هذا العجز ،بحيث يتم تكوين باحثين ذوي كفاءات و قدرات بحثية ذات نوعية والابتعاد عن سياسات الكم المفرغة من محتواها وعليه فان ضعف الباحثين وقدرتهم البحثية أثرت بشكل كبير على مستويات الأداء و المخرجات البحثية بمختلف أشكالها.
- طبيعة القيادة لهذا القطاع و الإطارات المسيرة لهذا القطاع بقيت لفترات طويلة رهينة العلاقات الشخصية والولاءات الإدارية على حساب الكفاءات و القدرات الفذة ذات المستويات المرموقة عالميا ووطنيا ،بالإضافة الى تجاوز الكثير منهم مرحلة متقدمة من السن حالت دون مواكبة تغيرات العصر التكنولوجية والثورات الرقمية مما وقف حجرة عثر أمام الابداع و الابتكار للشباب الطموح.
- النقص في أعضاء هيئة التدريس المؤهلين، الناتج أساسا عن هجرة الأدمغة والكفاءات نحو الخارج بسبب التهميش و المناخ العام السائد في البلاد المنفر للطاقات البحثية و غياب التحفيز على أشكاله مع نقص للإمكانيات وغياب للأفق البحثية وهذا ما أكدته "مجموعة بوسطن للاستشارات Boston Consulting Group BCG) والتي أظهرت أن 84 % من الجزائريين مستعدون لمغادرة البلاد للحصول على وظيفة في الخارج وفق ما نشره موقع قناة ألمانيا الدولية DW[1].
- عدم اهتمام المسؤولين عن القطاع على المستوى المركزي أو المحلي بنتائج هذه التصنيفات ومخرجاتها وجهل فوائدها أحيانا ،بل وصل الحال الى اللامبلاة بأرقى الجوائز العالمية مثل جائزة نوبل ومثيلاتها التي تعتبر هامة في التصنيفات العالمية نتيجة استشراء الفساد الإداري و المالي .
- ضعف روح المنافسة وغياب الحس البحثي أحيانا كثيرة لدى قيادات ومسؤولي القطاع بالإضافة الى الباحثين بالإضافة الى عدم الاهتمام بتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس .

4-المنظومة الرقمية و نظام المعلومات :

- تأخر تقني وتكنولوجي في استعمال الوسائل الحديثة المرتبطة بثورة المعلومات لا سيما انخفاض فادح في مستويات تدفق الانترنيت بالجزائر وتذيل المراتب العالمية في ذلك وهو ما يؤثر على العملية البحثية كأفراد ومؤسسات ضف الى ذلك عدم مسايرة التطور لا سيما بروز أجيال جديدة من تدفق الانترنت 5G .

[1] - https://www.dw.com/ar هجرة الأدمغة من الجزائر.متى يتوقف النزيف

-تشكل فجوة في البيانات وان وجدت اتسمت بالتناقض و عدم الدقة في مؤشراتها وهذا بسبب عدم وجود أجهزة مختصة في متابعة المؤسسات التعليمية بكل جزئياتها مما يجعلنا أمام منظومة لا تمتلك قاعدة بيانات دقيقة و شاملة تساعدها على اتخاذ القرار السليم ،بالإضافة الى عدم توفر المعلومة للباحث وعدم إمكانية الحصول عليها من الجهات الرسمية للقيام ببحوثه.

-ضعف المواقع الالكترونية الرسمية الخاصة بالجامعات والمؤسسات البحثية لضعف في المورد البشري المشرف والمتخصص في صناعة المواقع بالإضافة الى اللامبلاة وعدم مسايرة المعايير العالمية والنماذج الدولية التي تركز بشكل أساسي عليها في عملية التصنيف و الترتيب .

-النقص في الإمكانات التكنولوجية التي تساعد في تخزين ومعالجة البيانات ، وإنها و إن وجدت فإن هنالك ضعف في استثمارها في تخزين ومعالجة البيانات، وفق الأساليب الحديثة، التي توفر الكثير من أوقات وجهود الباحثين **مع تواضع الاقتناء التكنولوجي لمتطلبات الاتصالات المعلوماتية.**

-عدم توفر قواعد المعلومات البحثية و سائر الموارد المعرفية المطلوبة بالإضافة الى عدم توفر المستودعات الرقمية في الجزائر ذات الانتشار الواسع.

5-**الانفاق على البحث العلمي** : ما نشهده هو ضعف الانفاق الوطني على البحث العلمي في الجزائر كما رأينا سابقا وضعف علاقة ذلك بالمؤسسات الاقتصادية وتقاعس القطاع الخاص عن الاسهام في تقديم الدعم وانعكاسه على الحالة الاجتماعية و المادية للباحثين في الجزائر "**فحسب نقابة الكناس بناء على دراسة أجراها مركز أبحاث التعليم العالي التابع لجامعة شيكاغو الأمريكي الذي قام برصد أجور رجال التعليم العالي ،أن أجرة الأستاذ الجامعي في الجزائر هي الأضعف في العالم** "[1] بالإضافة الى إشكاليات إدارية في صرف الميزانيات الخاصة بالمخابر البحثية التي تعاني من حواجز إدارية في صرف الميزانيات ان وجدت وما يترتب أحيانا عن ذلك من مسؤوليات حالت دون اقدام مدراء المخابر على صرف الميزانيات.

6-**الحريات الاكاديمية** : على الرغم من دسترة الحريات الاكاديمية الا أنها تبقى حبرا على ورق مقيدة حيث لا يتمتع الباحث بحرية فعلية في النقد و الطرح واختلاف الرأي بل يبقى الأمر رهينة الولاءات مع تضييق أمني أحيانا على الباحث وعليه تبقى إشكالية الابداع و الابتكار رهينة تحرر المناخ السياسي فوفقا لتقرير دولي صادر عن المعهد الدولي للسياسات العامة العالمية بألمانيا احتلت الجزائر **المرتبة 113** من بين 146 دولة في العالم بالمجموعة الرابعة[2] (**الملحق رقم 12**) وقد جسد هذا الأمر بشكل اكبر لا سيما مع صدور مذكرة تأطيرية لوزير التعليم العالي و البحث العلمي حول المشاركة في النداءات الدولية للمشاريع بضرورة الرجوع قبل المشاركة على موافقة مدير المؤسسة و وزارة التعليم العالي (**الملحق رقم13**) وبالتالي فان هذه التعيلمة الوازرية سترهن المشاركات الدولية للباحثين و تزيد من اضعافه في ظل بيروقراطية مقيتة .

7-**التقييم** : مازالت قضايا التقييم محل نقاش و تستدعي إعادة النظر لعدم وجود شفافية في الكثير من القضايا سواء المرتبطة بترقية (الباحثين ،المخابر، المجلات ...) وعدم نشر عمليات التقييم بشكل مفصل في كثير من الأحيان مما يفتح المجال بشكل كبير أمام المحاباة و العلاقات الشخصية.

---

[1] -https://www.elbilad.net/article/detail?id=80690 أجر الأستاذ الجامعي في الجزائر الأضعف عالميا مقال بجريدة البلاد الجزائرية

[2] - https://www.gppi.net/media/KinzelbachEtAl_2020_Free_Universities.pdf

8-**مخابر البحث**:لا تزال مخابر البحث في الجزائر تعاني من إشكاليات كبيرة تحول دون القيام بمهامها منها -بيروقراطية التسيير الإداري والمحاسبي ومشكلات إدارية وفنية في صرف الميزانيات وعدم تخصيص الكفاية اللازمة من الموارد البشرية المساعدة في متابعة وتنفيذ الميزانيات الخاصة بالمخابر.

-عدم تخصيص منح وعلاوات للمنضمين للمخابر لا سيما رؤساء الفرق و مدراء المخابر والمراكز البحثية

-غياب استقلالية تامة للمخابر و اشراف مدراء الجامعات عليها وهذا يطرح إشكاليات عند عدم التوافق بين مدراء المخابر و مدراء الجامعات عدم توافر الفنيين ومساعدي البحث المؤهلين .

-ضعف التجهيزات و الإمكانيات المخصصة للمخابر لا سيما التقنية منها بما يتماشى مع متطلبات العصر

-نقص الثقافة البحثية لدى الباحثين ومسؤولي القطاع والجامعات، مما يؤدي إلى مواقف سلبية ومقاومة تبديها العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، والمسؤولين عنها، تجاه الباحثين ورفض التعاون معهم، بسبب الخشية من هذه المؤسسات أن تكشف نتائج البحوث عن السلبيات وجوانب الخلل فيها، مما قد يؤثر على مواقع ووظائف هؤلاء المسؤولين.

-نقص عدد المخابر و مراكز البحث مقارنة بدول العالم مع تشتت الجهود البحثية وغياب مفهوم التكامل والتنسيق في إجراء البحوث بين الجامعات، وتبادل المعلومات الدقيقة .

-نقص الأدوات البحثية المطلوبة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، التي تساعد الباحثين في إنجاز بحوثهم على الوجه المطلوب.

-عدم توافر أو توفير البيئة والظروف البحثية الملائمة، بما في ذلك ضعف الوعي بأهمية البحث العلمي.

-اغراق أعضاء هيئات التدريس بأعباء تعليمية عالية تعيقهم عن تخصيص الوقت الكافي للبحوث العلمية

9-ضعف النشر العلمي والإنتاج البحثي : وهو الذي يحول دون تحقيق مراتب متقدمة ومن اهم مافيه:

-ضعف النشر لا سيما في المجلات العلمية العالمية المرموقة ذات التأثير العالي مع ضعف النشر الالكتروني

- قلة المجلات وانعدامها أحيانا في القواعد الدولية العالمية لتدني مستوياتها بالإضافة الى قلة المجلات التي تصدر باللغة الإنجليزية في الجزائر وعدم استجابتها للمعايير الدولية لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية

-ضعف مستويات التشبيك و التعاون الدولي بين الجامعات و المخابر البحثية العالمية.

-وجود معوقات موضوعية لعدم امتلاك أعضاء هيئات التدريس للغة الإنكليزية ،وللمنهجيات التحريرية المعتمدة عالميا للنشر في الدوريات العالمية المتخصصة ، وصعوبة نشر الأبحاث العلمية في المجلات العالمية

-ضعف المعايير المعتمدة في الترقية بالنسبة للأساتذة الباحثين في الجزائر ،ونشر اغلب البحوث و المقالات في مجلات وطنية ليست في مصاف العالمية لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية وضياع الأساتذة بين قضايا البحث و الترقية .

-نقص براءات الاختراع و الابتكار مع ضعف الاهتمام بها في الجزائر لقلة المكافاءات والدعم و التشجيع

10- **قضايا الجودة في الجزائر:** ما يلاحظ أن تبني قضايا الجودة في الجزائر جاء متأخر حيث كان التأسيس له في سنة 2010 وخلال هذا العقد تم طرح مرجع وطني لضمان الجودة الداخلية في انتظار اصدار دليل عن ضمان الجودة الخارجي و التأسيس لوكالة وطنية لضمان الجودة التي لم ترى النور الى يومنا هذا ، بالإضافة الى أن الموقع الرسمي للجنة الوطنيةلوضع نظام ضمان الجودة في التعليم العالي

للأسف الشديد لا يستجيب للمعايير العالمية المعمول بها من حيث المحتوى و الإخراج في اعداد المواقع لا سيما الحكومية منها ، ضف الى ذلك أن أخر تحديث للموقع http://www.ciaqes-mesrs.dz/ [1] هو 09مارس 2017 وهو مايعبر بشكل واضح على مدى الاهتمام و متابعة التطورات العالمية في قضايا الجودة!!! ، وعدم الإشارة الى التصنيفات العالمية للجامعات وعدم الاهتمام به بالإضافة الى عدم وروده في المرجع الوطني.

11- إشكالية اللغة الإنجليزية فمعظم التصنيفات تأخذ البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية بعين الاعتبار و هي من المشكلات الحقيقية في الجزائر لضعف الاهتمام بها وتغليب اللغة الفرنسية عليها و التي تشهد تراجعا و انحسارا عالميا مع غيرها من اللغات .

المطلب الثاني : اقتراحات و آليات لتطوير و تحقيق التميز البحثي بالجزائر

ينبغي أن يكون للبحث العلمي في أية منطقة من مناطق العالم وبحسب ظروفها وخصوصيتها، أهداف واضحة المعالم، ويؤكد الكتاب والمعنيين في هذا المجال على عدد من التوجهات المطلوبة التي تصلح لتطوير البحث العلمي في الجزائر و تحقيق التميز ، وفي هذا الاطار قدمت -اللجنة المكلفة بدراسة برامج وحصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها – **جملة من التوجيهات و التوصيات من أجل الرفع من أداء مؤسسات التعليم العالي لا سيما فيما تعلق بمجال البحث العلمي** و ذلك كما يلي :

1-فيما يخص البحث العلمي :

- تحقيق التجانس بين مسارات التكوين وأطواره، وتوجيه مواضيع مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه - نحو الانشغلات ذات الأولوية.

-اعتماد آلية لتقييم عروض التكوين توخيا للتوافق مع المقاييس العالمية.

-استحداث آليات لمتابعة خريجي المؤسسات الجامعية.

-تطوير تعدادات المسجلين في الدكتوراه لدى الجامعات باعتبارها ركيزة تطوير البحث.

-تعزيز الأعمال التطبيقية للطلبة واستغلال المنصات التكنولوجية المتاحة.

-تسوية وضعية التأخر في مناقشة أطروحات الدكتوراه، واتخاذ إجراءات لتمكين الطلبة من المناقشة في الآجال القانونية، لاسيما عبر المتابعة الدائمة لأعماله، و إشراكهم في مخابر البحث، والتنظيم الدوري لأيام الدكتوراه.

-تطوير البحث في الجامعة وإيلائه العناية اللازمة شأنه شأن التعليم والتكوين، وذلك بما يخلق تناغما بينهما، (التكوين والبحث)، لاسيما عبر إسناده إلى عروض تكوين في الدكتوراه في هذا الشأن، لابد من مواصلة تشجيع انخراط الأساتذة وطلبة الماستر والدكتوراه في مخابر البحث[2].

-تقييم مخابر البحث دوريا وعرض نتائجه على المجلس العلمي للجامعة، وتبليغ الوصاية بنتائج ذلك بصفة دورية.

---

[1] - حاولت الاتصال باللجنة الوطنية لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي عبر وسائله المتاحة دونما رد لا سيما مع رقم الهاتف الموضوع على الموقع 021913466 الذي لم يعد في الخدمة وهذا ما يعكس بشكل أو أخر واقع الجودة في أهم لجنة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **نتائج أعمال اللجنة المكلفة بدراسة برامج و حصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها ،بعنوان سنة 2018** ، ص ص (9-10)

-تخصيص دورة للمجلس العلمي لاعتماد سياسة محددة لتطوير البحث واقتراح مخطط عمل لتنفيذها، تناغما مع خارطة التكوين.

-استغلال صلاحية مدير الجامعة كآمر صرف رئيسي للمؤسسة في التعامل مع مخابر البحث للحيلولة دون أي عراقيل محتملة أثناء تنفيذ ميزانية مخبر البحث من طرف مدير المخبر.

-تحسين نوعية المجلات وترقيتها بغية تصنيفها.

-الاهتمام بمرتبة المردود العلمي للأساتذة والباحثين عبر وضع أعمالهم العلمية عبر الخط، بما فيها ما يقدمونه من مداخلات أثناء التظاهرات العلمية الوطنية والدولية.

-إنشاء مؤسسات فرعية لتثمين نتائج البحث العلمي لاسيما براءات الاختراع.

-القيام بورشات عمل و أيام تحسيسية وملتقيات من أجل تحريك برامج البحث وإحصاء الأبحاث التي يمكن تمكينها من طرف المؤسسات البحثية.

-تنظيم تظاهرات لعرض نتائج الأبحاث والمنتجات والتعريف بها، لاسيما بالنسبة للمؤسسات البحثية.

-زيادة نسبة التنسيق والتعاون بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات البحثية، لاسيما في مجال تمكين الباحثين من المشاركة في التأطير في الدكتوراه، والاستغلال المشترك للإمكانات.

2-فيما يخص الموارد البشرية:

-وضع برنامج لتكوين الأساتذة والباحثين في مجال الخبرة من قبل خبراء أجانب وعرضها على المجالس العلمية من أجل إعداد قائمة خبراء مؤهلين.

-إتمام عمليات إدماج الموظفين المعنيين بالمؤسسات البحثية في الوظيفة العمومية قبل نهاية سنة 2019.

3-فيما يخص ميزانيتي التسيير والتجهيز:

-اعتماد مدونة لنفقات التظاهرات العلمية ومعايير تنظيمها، بالتنسيق مع المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين.

4-فيما يخص التعاون:

-احترام الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية والتكوين في الخارج، لاسيما ضمان حصة طلبة الدكتوراه.

-تكثيف الانخراط في برامج التعاون الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف.

-التنسيق مع مديرية التعاون والتبادل بين الجامعات أثناء تنظيم التظاهرات الدولية وإمضاء اتفاقات التعاون مع مؤسسات أجنبية.

-تحسين محتوى الموقع الالكتروني للمؤسسة وضمان تحيينه وجاذبيته.

-ضمان أداء لجنة الرقمنة لدورها وتسطير برنامج عمل لها بعنوان كل سنة.[1]

الاقتراحات و التوصيات :

إضافة الى ما سبق من توجيهات قدمتها اللجنة فان هناك **جملة من الاقتراحات والآليات التي نراها مهمة في تحقيق التميز المؤسسي و الرفع من مستويات الجودة والتصنيف لدى الجامعة الجزائرية و لعل أهمها :**

[1] -نفس المرجع الآنف الذكر ، ص ص (9-13)

1-السياسات و الاستراتيجيات الواجب تبنيها من طرف الجهات الوصية والتي من بينها ما يلي:

- تبني ووضع استراتيجيات وطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بالجزائر وفق رزنامة محددة مع وجود إدارة فاعلة لقيادة منظومة البحث العلمي في الجامعات و رفع قدرتها التنافسية.
- حل اللجنة الوطنية لوضع نظام الجودة واستبدالها بوكالة وطنية لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي تتشكل من خبراء وطنيين وكفاءات من الخارج مع إمكانية الاستعانة بخبراء أجانب وتفعيلها مع ضمان موارد و صلاحيات واسعة لها بما فيها إقرار العقوبات .
- إنشاء مركز التقييم الأكاديمي للجودة والبحث العلمي في كل جامعة واصداره تقارير دورية عن الجامعة.
- انشاء وكالة وطنية لمتابعة قضايا التصنيفات العالمية ومعاييرها و من ثمة تقديم الحلول و التعليمات لتنفيذها بمؤسسات التعليم العالي من اجل تجاوز التحديات واستحداث تصنيف محلي للجامعات الجزائرية
- زيادة الوعي بالتصنيفات العالمية للجامعات لمختلف أطياف قطاع التعليم العالي و البحث العلمي واعداد دليل تعريفي بذلك .
- فتح ورشات وطنية لاصلاح منظومة التعليم العالي باشراك الخبراء وفتح باب المساهمات للجميع ومن لهم صلة بالموضوع ،وأن لا تكون كسابقاتها من الورشات التي يتم الدعوة اليها من أجل إضفاء الشرعية لما هو مسطر من ذي قبل وتختص بها مجموعات معينة لتمرير أجندات خاصة (كنظام ل.م.د على سبيل المثال على الرغم من رفضه من طرف الكثير من الشركاء الاجتماعيين في الجامعة الا أنه قد تم تطبيقه....).
- إعادة النظر في الكثير من التشريعات و النصوص القانونية الخاصة بالبحث العلمي بفتح ورشات اصلاح قصد النظر فيها ومواكبة التغييرات العالمية لأن الكثير منها هو محل نظر لعدم تماشيه مع المستجدات.
- إعادة النظر في هيكلة القطاع و تشكيلة مؤسسات التعليم العالي بالإضافة الى تعدد المجالس ، الأجهزة و اللجان و الوكالات مع تداخل في الصلاحيات وإعادة هندسة للمنظومة البحثية بما يتلاءم مع التجارب الدولية الناجحة ،بالإضافة الى اعتماد مبدأ الكفاءة و التخصص بدل مبدأ الموالات والعلاقات الشخصية و التملق الإداري التي حالت دون وصول الكثير من الكفاءات الوطنية لمناصب قيادية في التعليم العالي.
- فتح المجال أمام الشباب لتولي المناصب الإدارية و القيادية في قطاع البحث العلمي.
- انشاء وكالة وطنية للترجمة و البحث في قضاياها قصد بعث هذا النشاط في الجامعات و التشجيع عليه مع تخصيص مبالغ مالية لها.
- انشاء مدن للتميز أو ما يعرف بحدائق التميز المؤسسي وأودية التقنية و البحث بالإضافة الى المدن الذكية للبحث العلمي تضم مراكز و مخابر بحثية تتركز مهامها على نقل منتجات البحث التي تولدها هذه الأخيرة الى مراحل تمكن من الكشف عن إمكانات تطبيقها وربط الصناعة بالمعرفة وتوليد الابتكارات و الاختراعات.

وهذا لا يكون الا بتوفير الشروط :

-الموقع ونوعية المباني و المرافق المتاحة ضمنه مع توفر بيئةمحيطة تحتوي مزايا طبيعية مساعدة.

-توافر قدر كاف من الأطر العاملة الملتزمة من المستويات المختلفة مع توفر مرافق سكنية و ترفيهية.

-أنظمة متميزة للاتصالات ،تتمثل باستثمار شبكة ذات تدفق عالي للوصول الى خدمات تقنية عالية.

-أنظمة المواصلات المتاحة قرب الموقع ،من مطارات دولية و طرق سريعة.

- انشاء حاضنات الأعمال وتمويلها ومساعدتها تقنيا و إداريا.
- إيجاد واجهات بينية بين المراكز البحثية و بين محولي نتائج البحوث الى منتجات ابتكارية جديدة .
- إنشاء أكاديميات التميز للطلبة النوابغ بالجزائر و الرفع من آليات تمويلها و متابعتها.
- فسح المجال أمام الحريات الأكاديمية واقعا عمليا وحمايته قانونا بشكل واضح الا ما تعارض مع ثوابت الأمة وعناصر الهوية والمساس بالوحدة الوطنية .

2-التمويل و الانفاق على البحث العلمي :

- ضرورة زيادة الانفاق على البحث العلمي وتمويل المخابر ومراكز البحث بالإضافة الى تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص و إيجاد الآليات لذلك.
- إرساء نظام تنافسي فيما بين الجامعات الجزائرية في تقديم الحوافز المالية الإضافية للجامعات الأكثر انتاجا للبحوث العالمية ، والتخلي التدريجي عن نظام المساواة فيما يتعلق بالميزانية وتعيين الموظفين ،وهذا ما سيحقق تعبئة للموارد اللازمة لانشاء مراكز للتميز مع التركيز على كبار الباحثين.
- محاربة الفساد الإداري و المالي مع تسهيل الإجراءات الإدارية و التقليل من البيروقراطية في صرف النفقات الخاصة بالمخابر و البحث العلمي.
- انشاء صناديق خاصة لدعم البحث و المراكز البحثية على مستوى الدولة ، وحث القطاع العام والخاص على حد سواء بتخصيص جزء من الأرباح تعادل 5% على الأقل لدعم الصندوق.

3-في قضايا الرقمنة و العصرنة :

- انشاء وكالة وطنية لرقمنة القطاع وعصرنته مع الاهتمام بمواقع الجامعات من خلالها وإعادة التفكير في قضايا التعليم العالي عن بعد لا سيما بعد جائحة كورونا ورقمنة المكتبات وآلية تسييرها.
- إنشاء مرصد وطني للمعلومات و البحوث العلمية لتوفير البيانات و المعلومات للباحثين.
- الاهتمام بالمستودعات الرقمية والتوعية بموضوع المستودعات الرقمية وحث الجامعات على بناء مستودعات رقمية لفائدة أعضاء هيئة التدريس المنتمين اليها مع زيادة الروابط الخاصة بها.

4-الاهتمام بالمو اقع الالكترونية و التي تعد مرآة لجهود الجامعة و منتسبيها وما في داخلها من أنشطة علمية ، بحثية ، اجتماعية مختلفة ، وهذا لا يكون الا من خلال مايلي:

- مواكبة موقع الجامعة لتقنيات البحث في المحركات العالمية ، وإدراج خرائط الموقع (sitemaps) في محركات البحث مما يسهل عملية الحصول على المعلومات.
- ادراج موقع الجامعة في أدلة البحث الجامعية بمختلف تصنيفاتها مما يؤدي الى انتشار الموقع لدى الباحثين و المهتمين .

"-تخصيص رابط **(URL)** مخصص للجامعة من خلال اختيار النطاق وتسمية للجامعة بشكل ثابت وعدم تغييره لما له من تأثير سلبي على معيار الرؤية و الوضوح مع ضرورة ادراجه من قبل الباحثين في مقالاتهم ونشرهم العلمي بشكل موحد.

- **انشاء المحتوى** من خلال تشجيع ودعم أعضاء المؤسسة لانتاج المحتوى الداعم لحضور كبير وواسع على شبكة الانترنت.
- تكليف لجنة مسؤولية تصميم أدلة و معلومات خاصة بالجامعة ،إضافة الى تكليف مسؤولي المكتبات و مركز التوثيق والمصالح الشبيهة مسؤولية قواعد البيانات في الجامعة ،بما في ذلك المراجع و تخزين رسائل الدكتوراه ،والتقارير
- قيام أعضاء المؤسسة باثراء مواقعهم الخاصة ضمن نطاق الجامعة عن طريق الأرشفة الذاتية
- أرشفة الموارد الخارجية ذات الفائدة للجمهور الكترونيا ،مما يزيد في قيمة معيار الوضوح والرؤية ،مثل فعاليات المؤتمرات ،ومنشورات المؤسسات العلمية و المجلات الالكترونية
- تحويل المحتوى :وهذا من خلال تحويل الموارد التي لا تتوفر في شكل الكتروني الى الشكل الالكتروني ،فمعظم جامعاتنا لديها سجل كبير من الأنشطة و التقارير و الصور ،التي يمكن تحويلها الى الشكل الالكتروني و نشرها في شبكة الانترنيت [1]
- الربط من خلال قياس و ترتيب الروابط الخارجية التي تستخدم في تقييم جودة موقع الجامعة ، وبالتالي ربط الاتصال بمثل هذه الروابط ،إضافة الى مسألة اللغة الإنجليزية في انجاز المواقع لاستقطاب أكبر عدد ممكن وترجمة المحتويات الموجودة ان أمكن الى الانجليزية [2]، مع الاخذ بعين الاعتبار مسألة تصميم المواقع بما يتوافق مع محركات البحث المختلفة ،والمحافظة على أرشفة الصفحات القديمة واثراء الموقع بالبيانات .
- تفعيل صفحات أعضاء هيئة التدريس في المواقع الأكاديمية وفتح المجال أمامهم وتدريبهم على ذلك وتوفيرالدعم الفني اللازم لذلك وانشاء مسابقة لافضل موقع الكتروني بين الكليات وتقديم جوائز لذلك.
- التوسع في نشر المقررات الالكترونية عبر مواقع الانترنت ، وتشجيع أعضاء التدريس على ذلك وإتاحة برامج التعليم عن بعد من خلال شبكات الانترنت مع رفع للمنشورات العلمية ذات الثراء المعرفي و التي تتصل بمحركات البحث العالمية مع نشر للمؤتمرات والندوات على موقع الجامعة.
- تدعيم الترابط الشبكي بين الجامعات بما يعزز وجودها على الانترنت و يساعد على التبادل البحثي فيما يخص الأساتذة و الباحثين .

5-فيما يتعلق بالأساتذة و الهيئة البحثية :

- -تحسين مستويات الأجور و المنح الخاصة بالأساتذة و الباحثين الجامعيين تفاديا لنزيف و هجرة الأدمغة بحثا عن الظروف المناسبة و الملائمة.
- تطبيق الحوكمة و التشاركية في اتخاذ القرارات بفتح فضاءات الحوار و النقاش مع الأطراف الفاعلة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي الجديد والمبتكر والتأليف و إعطائهم الحوافز المادية والمعنوية للمشاركة وإقامة المؤتمرات و حضور الندوات الوطنية و الدولية ذات الأثر.

---

[1] -الطاهر ميمون ،« **استراتيجية الجامعات الجزائرية في تحسين ترتيبها ضمن تصنيف (webometrics)** »، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي ، جامعة الشارقة 3-5 مارس 2015 ، ص ص (8-9).

[2] -فاطمة شباب ،مني اقبال ،« **مسألة الحضور وتجلياته في ميدان البحث العلمي :مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني نموذجا** » ، جامعة الجزائر 2، **مجلة أفكار وآفاق** ، المجلد 04، العدد 05 ،2015 ، ص 29 .

- تشجيع الباحثين على ترجمة أبحاثهم باللغة الإنجليزية و إعادة نشرها في قواعد التواصل research gate، Publons، موقع الجامعة و غيرها .
- تشجيع الباحثين على مجالات الوصول المفتوح (Open Access) وذلك بجعلها متاحة على أوسع نطاق.
- التقليل من حجم الأعباء التدريسية للباحثين الراغبين في التفرغ للعملية البحثية و نشر أعمالهم .
- زيادة الحوافز المقدمة الى من يقومون بنشر بحوثهم العلمية في المجلات العلمية المصنفة عالميا والأكثر تأثيرا سواء Nature ، Scienceأو المدرجة ضمن قواعد Web of Scienceأو Scopus ذات التأثير العالي أو ما يعادلهما ، أو من يقومون بتأليف كتب أو ترجمة تنشر من قبل دور نشر عالمية ،أو يقومون بتسجيل براءات اختراع عالمية ،ان تم الاستشهاد بها .
- منح جوائز سنوية للباحثين الذين لديهم أعلى H-index وهذا من خلال الرجوع الى القواعد العالمية المعروفة Google Scholar، Researchgate، Publons، ORCID، .....وغيرها مع الاخذ بعين الاعتبار التخصصات التقنية من جهة والاجتماعية و الإنسانية من جهة أخرى.
- توفير وسائل البحث العلمي من الكتب والدوريات الحديثة ومتابعة ما يصدر العالم من الجديد من الكتب والمراجع والإحصاءات الجديدة مع فتح المخابر و المكتبات الجامعية لساعات أطول في اليوم وخلال العطل السنوية .
- الإنفتاح على الاشتراك في المجلات العلمية الغربية والأجنبية وتوفيرها للجامعات بشتى التخصصات.
- ربط الترقيات و المنح و العلاوات و التربصات العلمية بالنشاطات البحثية مثلما هو معمول به في الجامعات العالمية التي تحمل شعار " **أنشر لكي أراك واسمعك** " .
- تيسير وتشجيع إجراءات التفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الدول المتقدمة من خلال اتفاقيات ثنائية لا سيما مع الدول الانكلوساكسونية.

6-التشبيك و التعاون الدولي:

- التواصل مع القائمين على التصنيفات العالمية قصد الاستفادة من خبراتهم في المجال و الاستعانة بها وإقامة دورات تدريبية لذلك .
- تشجيع الباحثين على اجراء بحوث بالتشارك مع أعضاء تدريس متميزين في جامعات عالمية.
- تعزيز التعاون العلمي بين الجامعات الوطنية و الأجنبية ذات المكانة العالمية.
- تعزيز التعاون الإقليمي المغاربي و العربي قصد انشاء قواعد دولية والاجتهاد في تطويرها باللغة العربية بالإضافة الى إمكانية التواصل مع شركات القواعد الدولية وغيرها لوضع تقنية خاصة لحصر الاستشهادات من البحوث العربية وادراجها في حسابات التأثير و الاستشهاد الالكتروني .
- استقطاب أساتذة زائرين وجذب الكفاءات المغتربة في ظل إمكانية الاستفادة منهم باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة عن بعد بالإضافة الى الاستفادة منهم في ترقية البحوث وقضايا النشر.
- انشاء جوائز وطنية و إقليمية و عربية في مجال البحث العلمي لتشجيع الباحثين العرب على الإنجاز والبحث مثل جائزة الملك فيصل العالمية ، بالإضافة الى انشاء جوائز عالمية متخصصة في الرياضيات

،الفيزياء.....وغيرها على المستوى الوطني و الإقليمي والرفع من طموحات الباحثين الجزائريين للحصول على أرقى الجوائز العلمية عالميا وتوضيح الإجراءات و السبل الموصلة.

- الاهتمام بجذب الطلبة الأجانب لا سيما الدراسات العليا قصد الاستفادة منهم ماليا ،و بحثيا في عملية النشر لدراستهم لا سيما في المجالات التقنية .
- تشجيع مراكز ومخابر البحث على إقامة البحوث الدولية المشتركة و تبادل المعارف والخبرات .

7-النشر العلمي والمجلات العلمية :

- ضرورة وضع استراتيجية في مجال النشر ومرافقة المجلات العلمية من اجل ترقيتها ضمن المجلات العلمية المرموقة.
- إضفاء الشفافية في تصنيف المجلات المتواجدة على منصة ASJP و نشر النتائج المتعلقة بترتيبها وفق معايير كمية يتم الاستناد اليها والا فعملية التصنيف و الترتيب هي محل ريب و محاباة .
- تخصيص المجلات العلمية بنصوص قانونية وتشريعية تؤسس لها و للمنـاصب المرتبطة بها من هيئة التحرير و النشر والهيئة العلمية وكيفية تأسيسها و وضع حد للفوضى السائدة و المرتبطة بها.
- تشجيع انشاء مجلات علمية صادرة باللغة الإنكليزية لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

8-المخابر وفرق البحث:

- القضاء على البيروقراطية التي تواجهها المخابر في التسيير وصرف الميزانيات بدعم فني واداري مساعد.
- توفير الإمكانيات و الوسائل و التجهيزات مع منح استقلالية أكبر في التسيير و اتخاذ القرار .
- فرض الانضمام للمخابر على الأساتذة الباحثين في الجزائر ومنح جزء من التقييم للأساتذة على مستوى المخابر حسب نشاطاتهم .
- الدعم الفني والتقني لانشاء مواقع خاصة للمخابر و إيجاد اليات لبعث التكامل و التنسيق بينها.

9-**اللغة الإنجليزية** :مما لا شك فيه أن اللغة قد لعبت دورا هاما وأساسيا في بنية التصنيفات العالمية و تشكلها ولهذا وجب على الجهات الوصية أن تعيد النظر في أولويات اللغة وإعادة الاعتبار للغة الانجيلزية التي أصبحت اليوم لغة العلم و البحث وهذا لا يكون إلا من خلال :

- بعث وتمكين اللغة الإنجليزية وتدريسها منذ التعليم الابتدائي و تكثيفه مكان اللغة الفرنسية .
- فتح المجال للأساتذة الجامعيين للدراسة في فرع اللغة الإنكليزية بالجامعة أو فتح وتكثيف دورات تدريبية لتعلم اللغة الإنكليزية باستغلال و انشاء مخابر للغات.
- إقامة منتديات وندوات ومناقشات داخل الجامعات الجزائرية باللغة الإنكليزية وفتح المجال للمشارك.

المطلب الثالث : نماذج واستراتيجيات مقترحة في ظل التجارب الدولية للنهوض بالجامعة الجزائرية

بناء على ما سبق من استعراض للتصنيفات العالمية على اختلافها سواء ما تعلق (بالدول ، الجامعات ، المجلات ،الباحثين ، البحوث .....) فان ما يلاحظ هو تصدر الولايات المتحدة الأمريكية لمختلف هذه التصنيفات و إنه من المفيد الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة التي قطعت شوطا طويلا في التعليم الجامعي

وقدمت رصيدا متراكما من الخبرات النظرية و الإجرائية وفي هذا السياق يقول البروفيسور جوناثان كول في كتابه "**جامعات عظيمة قصة تفوق الجامعات الأمريكية** " -ان ما يجعل جامعاتنا العظيمة مميزة ليست جودة التعليم الجامعي،إذ تنافس نظم أخرى للتعليم العالي جامعتنا العظيمة ،فنحن الأفضل لأن جامعتنا المميزة تستطيع أن تنتج نسبة عالية من المعرفة الجوهرية المهمة و الاكتشافات العلمية في العالم ،فنوعية البحث المنتج ،والنظام الذي يستثمر الشباب و يدربهم ليكونوا علماء و باحثين قادة، هما اللذان يميزان جامعاتنا ويجعلانها موضع حسد العالم " ، وهذا مايؤكده **فليب التباخ** و **جميل سالمي** في كتابهما :

« La voie de l'excellence académique –La création d'universités de recherche de rang mondial -

أن سر تفوق الولايات المتحدة الامريكية يكمن في المعيار الذهبي الدولي بفضل مزيج من العوامل المختلفة " انفاق كبير على البحث ، مع دعم قوي ، ونظام أكاديمي يتمتع بالاستقلالية و الحرية المطلقة ".

وفي هذا السياق تم **تطوير نموذج ثلاثي حول الموهبة** ،و التمويل،والحكم كشروط أساسية للجامعات لتدخل ضمن نخبة الجامعات في تصنيفاتها العالمية حيث يمكن للجامعات الجزائرية و الجهات الوصية النظر فيه و تطبيقه كما هو مبين في **الشكل رقم 22** يتناولها البحث فيما يأتي :

1-تركيز المواهب : هو وجود كتلة حرجة من الطلبة المتفوقين و أعضاء هيئة التدريس ،وتعد الجامعات عالمية المستوى قادرة على إختيار أفضل الطلبة و استقطاب الأساتذة و الباحثين الأكثر تأهيلا .

2-وفرة الموارد : تعتبر وفرة الموارد هي العنصر الثاني الذي يميز معظم الجامعات على مستوى العالم ، استجابة للتكاليف الباهظة اللازمة لتشغيل جامعات البحوث المكثفة والمعقدة، والواقع أن لهذه الجامعات أربعة مصادر رئيسة للتمويل (التمويل الحكومي للنفقات التشغيلية والبحثية ،العقود البحثية مع المؤسسات العامة و الشركات الخاصة ، والعوائد المالية الناتجة عن الأوقاف و الهدايا،الرسوم الدراسية).

3-حوكمة مناسبة: يتعلق البعد الثالث بالإطار العام التنظيمي والبيئة التنافسية، ودرجة الاستقلالية الأكاديمية والإدارية التي تتمتع بها الجامعات، وقد أشارت "الإيكونيميست" إلى أن نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة بأنه "الأفضل في العالم"، وعزت هذا النجاح ليس فقط لثرواته ولكن أيضا إلى استقلاله النسبي عن الدولة، وروح المنافسة التي تشمل كل جانب من جوانبه، وقدرته على جعل العمل الأكاديمي والإنتاج مهمان ومفيدان للمجتمع، وسجل التقرير أن البيئة التي تعمل فيها الجامعات تعزز التنافسية بشكل كبير، والبحث العلمي غير المقيد، والتفكير النقدي، والابتكار، والإبداع، وعلاوة على ذلك، تتمتع المؤسسات ذات الاستقلالية الكاملة بمرونة أكثر لأنها ليست ملزمة بالبيروقراطية المرهقة والمعايير المفروضة عليها من الخارج[1]حتى في ظل آليات المساعدة المشروعة التي تلتزم بها ونتيجة لذلك، يمكنها إدارة مواردها بعقلانية وسرعة للاستجابة لمطالب السوق العالمية سريعة التغير.

[1] - Philip G.Altbach , Jamil Salmi et autre ,**La voie de l'excellence académique La création d'universités de recherche de rang mondial** ,Washington,2011, p 4

الشكل رقم: 22 خصائص جامعات النخبة العالمية : عوامل أساسية

المصدر: Philip G.Altbach , Jamil Salmi et autre ,**OPCIT**, p4

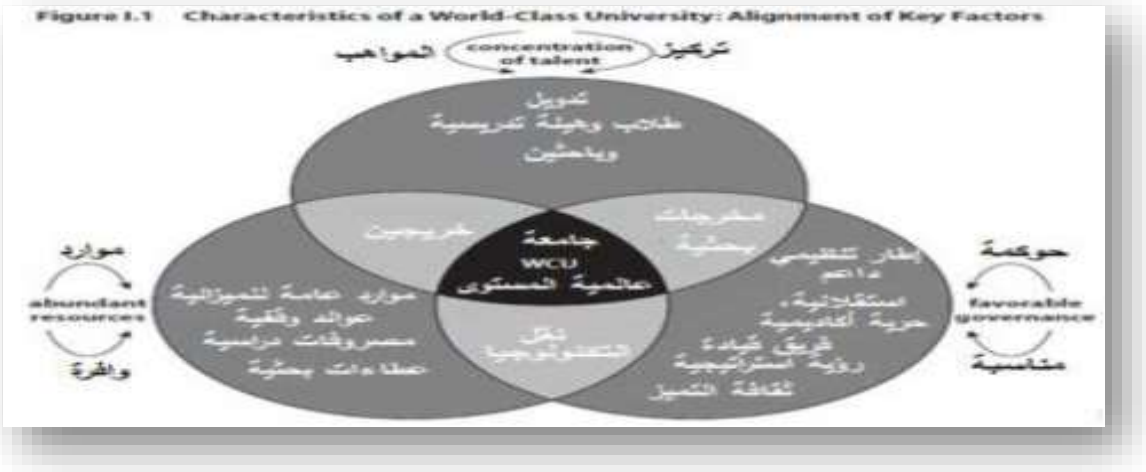

كما ان الاستراتيجيات المنتهجة حسب المؤلف التباخ و سالمي ،اذا ما أرادت الجزائر الوصول الى تحقيق التميز و الوصول الى العالمية عليها اتباع أحد النماذ ج الأساسية الثلاثة المتمثلة في :

1-**الاستراتيجية الأولى (اختيار الفائزين Picking Winners Approach) :** ترقية وتطوير عدد قليل من الجامعات القائمة القادرة على التميز **Upgrading**: وهي التي يمكن للحكومات من خلالها تطوير عدد قليل من الجامعات القائمة التي لديها القدرة على النجاح و التميز.

2-**الاستراتيجية الثانية (الصيغة الهجينة Hybbrid formula) :** تشجيع عدد من المؤسسات القائمة للاندماج والتحول الى جامعة جديدة من شأنها تحقيق نوع من التآزر يربطها بمؤسسة عالمية المستوى.

3-**الاستراتيجية الثالثة (نهج السجل النظيف Clean Slate approach)**انشاء جامعات جديدة بالمستوى العالمي من الصفر[1] ومثال ذلك جامعة الملك عبدالله للعلوم و التقنية التي استطاعت في ظرف وجيز أن تخترق قلعة جامعات النخبة العالمية باستقطابها ألمع الأساتذة والطلاب من مختلف أنحاء العالم ولكن وراء هذا الاستثناء تمويل عام مفتوح ودعم حكومي استثنائي من أعلى هرم السلطة في البلد .

هذه هي الاقترابات التي يمكن تطبيقها و هذا يستدعي دراسة جدية في الجزائر مبنية على تحليل عميق لنقاط القوة و الضعف لكل مؤسساتنا التعليمية الجامعية ،وهي منهجيات يمكن اختيار احداها أو تطبيقها جميعا وهذا حسب المقدرة المالية للدولة وإرادة الإصلاح و التغيير و الابتكار مع التخلي عن الممارسات البيروقراطية القديمة ومنح استقلالية وحرية أكاديمية واسعة.

كما نجد في هذا السياق نموذج ناجح يمكن الاقتداء به من طرف الجامعات الجزائرية والمتمثل في تجربة جامعة هونغ كونغ للعلوم و التكنولوجيا التي شهدت أسرع نمو بسبب مزيج فريد من عوامل مواتية منذ البداية تم انشاؤها مع ميزة الرؤية الواضحة و القيادة الصلبة ، وهيئة تدريس استثنائية ،ونموذج تعليمي مبتكر ،وفرة الموارد وإطار الحوكمة و إدارة ملائمة بالإضافة الى عوامل رئيسية :

[1] -**Ibid** , p p(3-4)

1-الاستفادة على نطاق واسع من الكفاءات المهاجرة –شتات المهجر-،خاصة عند انشاء مؤسسة جديدة وإقناع الخبراء المغتربين بالعودة الى بلدهم الأصلي .

2-استخدام اللغة الإنجليزية كلغة عمل رئيسية تسمح بذلك لجذب الأكاديميين الأجانب الى حد كبير وهذا ما أقدمت عليه جامعة سنغافورة الوطنية و نجحت فيه.

3-التركيز بشكل أكبر على التخصصات المتخصصة مثل العلوم و الهندسة لتحقيق المزيد من التقدم بالوصول بأسرع وقت الى **الكتلة الحرجة** – الكتلة البحثية الأكثر ظهورا ونشاطا في مجال النشر و البحث العلمي حسب العديد من قواعد النشر الدولية - من الأساتذة و الكفاءات .

4-استعمال أسلوب المقارنة المرجعية في وضع الاستراتيجيات وبناء السياسات .

5-ادخال ابتكارات مهمة في المجال التعليمي و البيداغوجي (وفق النموذج الأمريكي).

أما النقطة الأساسية في طريق التميز هو أن الجامعات التي تحقق التميز لا يجب عليها أن تخلد للراحة ،وضرورة القيام بتقييم داخلي ومتابعة مستمرة لتجاوز التحديات و العقبات ومثال ذلك جامعة هونغ كونغ (القيام بتقييم دوري لمستويات بحوث الأساتذة و بناء العقود على أساس ذلك)وتحيين الهيئة التدريسية باستمرار [1] أي ربط الاستمرار في التدريس و تجديد عقود العمل بحجم الإنتاج العلمي وجودته ،وأن توضع في هذا الصدد لوائح واضحة وصارمة ، حيث ان التجربة الصينية ذهبت بعيدا في ذلك حيث صارت تلزم الأساتذة بنشر ثلاث مقالات على الأقل في المجلات الدولية من أجل الاحتفاظ بوظائفهم ،وبعض الجامعات توقفت عن ترسيم جميع الأساتذة باستثناء كبار الأساتذة المتميزين وذلك قصد إيجاد بيئة علمية أكثر تنافسية ،ويبدو أن هذه الإصلاحات قد أتت بثمارها الى حد كبير حيث أصبحت الصين اليوم من بين الدول الأكثر انتاجا للبحث العلمي في العالم عند قياس حصتها من عدد المقالات العلمية في القواعد الدولية الكبرى ،و هو مبدأ يحكم الجامعات الامريكية من منطلق مقولتين " **انشر أو اختف** " " **Publish or Perish** " و معناه استمرارية الإنتاج العلمي او مغادرة المنصب ،بالإضافة الى مقولة "**ابتكر او تبخر**" " **Innovate or Evaporate** "ومعناه الابداع والإنتاج **العلمي** ، وهذا قد لا ينطبق الا في الجامعات البحثية ، (لا سيما في بيئتنا بالجزائر التي تحتاج الى إعادة اختراع وهندسة في المفاهيم والقيم بدءا من إعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي ماديا ومعنويا وقيمته الاجتماعية ومن ثم يمكن الحديث عن تطبيق هذه الاستراتيجية.

6-تبني استراتيجية "**تدوال الأدمغة** " **Brain Circulation** " أو **كسب العقول** " **Brain Gain** " وتنطلق من ضرورة استرجاع الكفاءات و العلماء من الخارج وتوفير الإمكانيات لهم وقد نجحت كل من الصين والهند وكوريا الجنوبية في ذلك كأمثلة يحتذى بها و على الجزائر أن تطبق ذلك.

حيث أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنجح أي استراتيجية أو نموذج من النماذج العالمية في الجزائر الا بتوفير نظام بيئي لذلك وهي كالتالي :

[1] - **Ibid** , p p(334-335)

- **-البيئة الكلية** : الوضع السياسي والاقتصادي العام للبلد ،واحترام الحريات الأساسية التي تؤثر بشكل خاص على إدارة المؤسسات التعليم العالي (تعيين رؤساء الجامعات) ،مستوى التمويل والحرية الأكاديمية بالإضافة الى الأمن و البيئة المادية.
- **الرؤية والقيادة على المستوى الوطني:** وجود رؤية وخطةاستراتيجية لتشكيل مستقبل التعليم العالي و قدرة الدولة على تنفيذ الإصلاحات.
- **الحوكمة والإطار التنظيمي**: هيكل وإجراءات الحكم على المستوى الوطني والمؤسسي الذي يحدد درجة الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسات التعليميةوآليات المساءلة التي ينتمون إليها (مهم بشكل خاص من منظور سياسة الموارد البشرية وممارسات الإدارة الجيدة و السماح لجامعات الأبحاث الناشئة بجذب الأكاديميين المؤهلين وإبقائهم في خدمتهم).
- **نظام ضمان الجودة**: الترتيبات والأدوات المؤسسية لتقييم وتحسين جودة البحث و التعليم
- **الموارد والحوافز المالية**: الحجم المخصص من الموارد و المتاح لتمويل التعليم العالي في بلد ما(تعبئة الموارد العامة والخاصة) والآليات التي تخصص لهذه الموارد لمختلف المؤسسات.
- **آليات التكوين والمعلومات**: الروابط والجسور بين المدارس الثانوية والكليات والتعليم العالي والمسارات والإجراءات و دمج مختلف أنواع المؤسسات التي تشكل النظام التعليم العالي ، وكلها تؤثر على الخصائص كالطلاب الجدد ونتائجهم أثناء تقدمهم من خلال نظام التعليم العالي.
- **الموقع:** الجودة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنية التحتية المتاحة في السياق ،فالموقع الجغرافي المحدد لمؤسسة التعليم العالي ، والتي تحدد بشكل خاص قدرتها على جذب الأكاديميين طلاب استثنائيون وموهوبون من بين هذه الخصائص تشمل الخدمات العامة والمرافق الترفيهية ووسائل النقل وجودة البيئة.
- **البنية التحتية الرقمية والاتصالات**: توفر اتصال واسع النطاق ومعدات الكمبيوتر في دعم تقديم الخدمات التعليمية والبحثية الخدمات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي بكفاءة وموثوقية وبأسعار معقولة.

تظهر دراسات الحالة، في العديد من البلدان ، كيف أن النظام البيئي للتعليم العالي يؤثر على أداءمؤسسات مختلفة. الملاحظة العامة الأولى هي :تتميز الأنظمة عالية الأداء بمستوى عالٍ من المحاذاةبين الأبعاد المختلفة ، مثل حالات منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين) وكوريا وسنغافورة. غياب بعض العناصر أو عدم التقارب بين الأبعاد المختلفة لها خطورة المساس بقدرة الجامعات البحثية على الازدهار و مواصلة أنشطتها.

وعلى نفس المنوال ، فإن الملاحظة الحاسمة الثانية هي بعض هذه العوامل هي شروط مطلقة ، بينما البعض الآخر ،على الرغم من كونها وثيقة الصلة بالموضوع ، إلا أنها ليست ضرورية. مثلما رأينا ، إطار الحوكمة وتوافر الموارد هي بطبيعة الحال ضرورية كما أن شرط درجة استقلالية الجامعات البحثية.

تؤثر هذه العوامل على قدرة الجامعات على جمع الأموال للتجنيد والاحتفاظ في خدمتهم من الأكاديميين رفيعي المستوى للغاية ووضعهم في توفير البنية التحتية التعليمية والبحثية المناسبة ،خاصة البنية التحتية الرقمية التي أصبحت ضرورية بشكل متزايدالأبحاث المتطورة. عوامل أخرى مثل سيادة القانون ودرجةالديمقراطية وجود رؤية وطنية لمستقبل التعليم العالي وآليات الصياغة و الموقع مهم

بالتأكيد ، ولكن ما زلنا لا نستطيع تحديد ما إذا كانت المؤسسات البحثية قادرة على ذلك التفوق بدون هذه الأبعاد الإضافية ، أو إذا كانت هذه العوامل تشكل نقاط ضعف كبيرة على المدى الطويل.

الشكل رقم : 23 فهم كيفية تأثير النظام البيئي على أداء افضل مؤسسات التعليم العالي

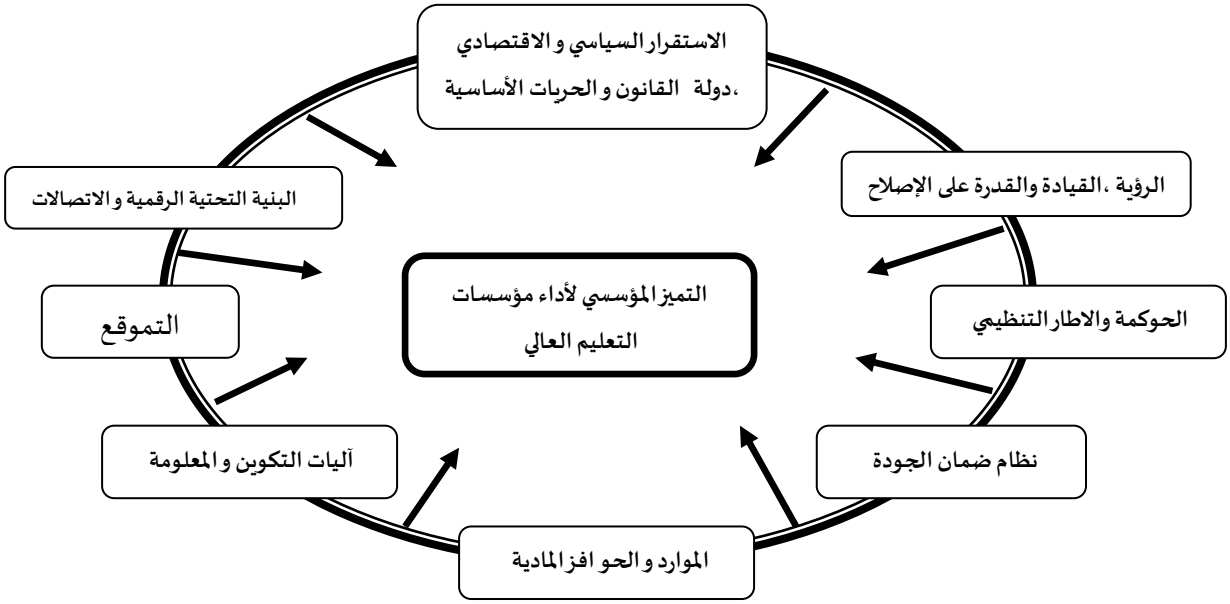

المصدر: Philip G.Altbach , Jamil Salmi et autre ,**OPCIT**, p337

وفي هذا فتحقيق مركز ضمن جامعات النخبة العالمية هو مسيرة طويلة ومعقدة من الناحية التاريخية وتشبه سباق الماراثون ،ومايؤكد هذا هو أن أغلب جامعات النخبة العالمية هي من أقدم مؤسسات التعليم العالي في العالم ،فأفضل عشر جامعات في تصنيف شنغهاي لـ 2019 مثلا تأسست جميعها قبل 1900 لكن مع ذلك يمكن تحقيق الاستثناء والوصول الى القمة بسرعة استثنائية بدءا من الصفر ،اذا توافرت شروط النجاح الأساسية والتي من بينها كما يراها جميل سالمي " الطريقة الوحيدة لتسريع التحول الى جامعة نخبة عالمية هو استخدام استراتيجيات التدويل بشكل فعال " لأن تدفق الطلبة الأجانب المتفوقين يمكن أن يكون مفيدا في تطوير المستوى الأكاديمي للطالب المحلي و اثراء نوعية تجربة التعلم من خلال البعد المتعدد الثقافات ،كما أن القدرة على استقطاب وجذب الأساتذة و الباحثين الأجانب يعتبر محددا أساسيا للتميز و احدى سماته ."[1]

وفي سياقات التجارب العالمية التي نرجو للجهات الوصية بالجزائر أن تتبناها وتعمد على توفير البيئة المناسبة لها استوقفني فصل تحت عنوان **بناء قمم من التميز في كتابه " جامعات عظيمة قصة تفوق الجامعات الأمريكية لصاحبه** "جوناثان كول" حيث يقول " ما المطلوب لجامعة البحث كي تحقق العظمة و التفوق ؟ ويجيب بأن مهمة تكوين جامعة تحقق أعلى المستويات في هذه العوامل مهمة تزداد صعوبة وتكلفة وقد تغامر على هذا النجاح عدة قوى ،كما أن مسألة تكوين ثقافة أكاديمية ومحيط علمي يتبنى التميز و الابداع أمر يتعدى حدود هذه العوامل التي يمكن تأسيسها بشتى الصور ،لكن أمورا مختلفة تماما هي التي تصنع العظمة وتجعلنا نتبأ بها ، ويعترف بأن مجموعة من الجامعات العالمية تعد

[1] - سعيد الصديقي ، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العاليم : الطريق نحو التميز ، **مرجع سابق** ، ص 26

استثناء لنظريته العامة ، ولكن بشكل عام ثمة عوامل تساعد على نشوء جامعة البحث المميزة ،وبعد سنوات من البحث في هذه المسألة وضعت العوامل التي تعد الأساس في تقويم جامعات البحث العظيمة"[1]

الشكل رقم 24 يبين العوامل التي تساعد على نشأة جامعات البحث المميزة

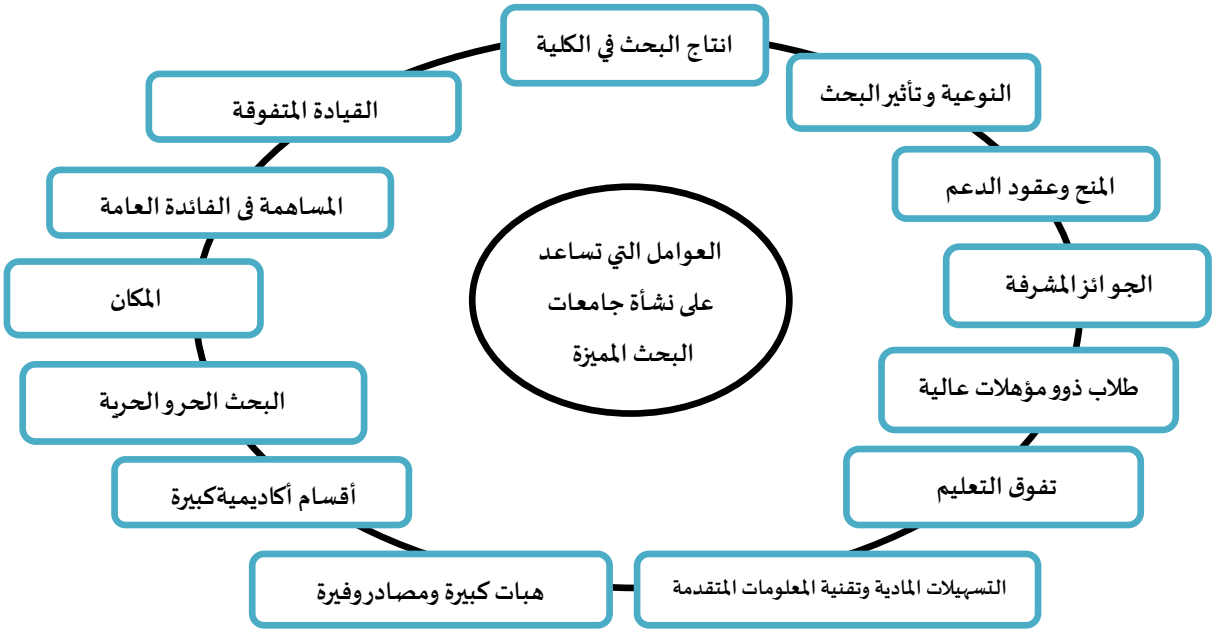

المصدر :جوناثان كول ، مرجع سابق ، ص 182

وفي ظل التجارب الدولية الناجحة لاسيما اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأبعاد البيئية المشتركة فاننا نجد كل من السعودية ومصر استطاعتا أن تحدثا نوعا من التقدم و التواجد في التصنيفات العالمية كأفضل دولتين عربيتين وهذا تقريبا في جل التصنيفات التي تناولتها سابقا و هذا يدعونا الى الاستفادة من تجاربهم ،ومن خلال الاطلاع على مختلف الدراسات التي اهتمت بالتركيز على هذه التجارب و الآليات المنتهجة في ذلك توصلنا الى مايلي:

أن تحقيق الجامعات السعودية لمراتب متقدمة واختراق التصنيفات العالمية يعود الى:

-الانفاق الهائل المخصص لتطوير البحث العلمي واستقطاب أفضل العلماء والكفاءات العالمية من بينهم الحاصلين على جوائز نوبل ،كما تم استقطاب الكفاءات الموجودة بالخارج وتوفير الظروف المادية والمالية ،وعمدت على تشجيع النشر العلمي في أرقى المجلات في اطار التشبيك والتعاون الدولي.

-اعداد برامج تأهيل الجامعات وفق مؤشرات الجودة المعتمدة في مختلف التصنيفات العالمية ، وعلى هذا الأساس بنى باحثون سعوديون مصفوفة موحدة للتصنيفات العالمية للجامعات و المنطلقات الاستراتيجية لتفعيل رؤية المملكة 2030 وهو بمثابة تقديم دليل إرشادي لتطوير منظومة قياس الأداء الجامعي باتباع Meta-analysis حيث شمل ثمانية عشر تصنيفا عالميا وتم استنتاج أحد عشر معيارا يساعد على الوصول الى ترتيب عالمي متقدم بين الجامعات .

[1] - جوناثان كول ، مرجع سابق ، ص ص (173-174)

الجدول رقم 54 المصفوفة الموحدة لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات

	المعايير / التصنيفات	Academic Ranking of World Universities (ARWU)	Times Higher Education World University Ranking	Center for World University Rankings (CWUR)	Global University Ranking (GUR)	Google-Factor (G-factor)	HEACT—Ranking of Scientific Papers	High Impact Universities: Research Performance	Human Resources & Labor Review (HRLR)	Leiden Ranking (CWTS)	Newsweek Ranking	Professional Ranking of World Universities	QS World University Rankings	SCImago Institutions Rankings (SIR)	U-Multirank	University Ranking by Academic Performance	U.S. News & World Report Best Global Universities Rankings	Webometrics	Wuhan University
1	جودة الكلية والخبرة	✓		✓	✓														
2	نصيب الفرد من الأداء	✓																	
3	التدريس - التعلم (البيئة الأكاديمية) وجودة التعليم	✓	✓	✓	✓										✓				
4	توظيف الخريجين و إنتاج كبار المديرين التنفيذيين للأعمال والأنشطة والأداء المهم اجتماعيًا			v	✓				✓			✓							
5	دخل الصناعة - الابتكار وبراءات الاختراع		✓	✓										✓					
6	الأثر، الرؤية ، مركزية موقع الجامعة الإلكتروني					✓								✓				✓	
7	أداء وإنتاجية المجلات والأبحاث	✓	✓	✓	✓		✓	✓						✓	✓	✓			✓
8	توفر الموارد				✓														
9	المجلات والأبحاث و أثر الاقتباس والتأثير والتميز		✓	✓			✓	✓		✓						✓			✓
10	تعاون علمي									✓									
11	التوجه الدولي والتعاون والأثر والتنوع		✓	✓	✓										✓	✓			
	اعتمادا على بعض التصنيفات الأخرى										✓		✓				✓		

المصدر : أسامة أحمد محمد عبدالقادر ، **مرجع سابق** ، ص 11

انه ومن خلال قراءة سريعة للجدول أعلاه فيما يتعلق بالمعايير تتضح أهمية إنتـــــاجية المجلات و الأبحاث بالإضافة الى الاقتباس و التأثير واحتلالها لمكانة هامة في التصنيفات العالمية وهذا مايجب على الجامعات الجزائرية التأكيد و التركيز عليه في جهودها واصلاحاتها إذا ما أرادت المضي قدما في التصنيفات الجامعية وهذه المصفوفة تعتبر بمثابة دليل ارشادي في تحقيق غاياتها و اختراق التصنيفات العالمية وهذا بالتركيز على أهم المعايير المصنفة في المصفوفة أعلاه بالإضافة الى ذلك توفير البيئة اللازمة و العوامل التي تساعد على إنشاء جامعات بحثية متميزة مع المحافظة على الثوابت الوطنية والقيم التي تبرز الهوية وعدم الاستعجال في بناء الاستراتيجيات بل المضي بتدرج نحو تحقيق الريادة العالمية.

وفي هذا السياق كما ذكرنا آنفا فمن بين التجارب العربية الناجحة هي التجربة المصرية حيث استطاعت التواجد في الكثير من التصنيفات سواء ما تعلق بالدول أو المؤسسات الجامعية ،كما أن مجلاتها تتواجد ضمن العديدمن المنصات العالمية ،ومن خلال اطلاعنا على البحوث و الدرسات المتعلقة

بالتجربة المصرية وجدنا دراسات متعددة كآليات استرشادية لتحسين معايير التصنيف الدولي المختلفة للجامعات المصرية[1] تم إنجازها من طرف نائب وزير التعليم العالي و البحث العلمي لشؤون الجامعات ،حيث تعتبر بمثابة دليل يتسترشد به من أجل تحسين مستويات التصنيف الدولي ،كما يمكن لجامعاتنا الأخذ به مع الأخذ بخصوصية الجزائر وهذا ما سنحاول اضفاءه في هذا الدليل (الملحق رقم14).

ليست هناك استراتيجيات أو نماذج جاهزة للتطبيق لانشاء جامعات بحثية متميزة تحقق جودة بحثية تسمح لجامعاتنا الجزائرية بالترقي في مصاف الجامعات العالمية وانما يتطلب ذلك إرادة وعزيمة قوية من الجهات العليا في البلاد باعتباره مشروعا نهضويا وتنمويا تجند له الإمكانيات و الموارد المادية والمالية والبشرية في ظل استراتيجية طموحة وقيادة قوية مبدعة و بحث حر .

[1] - عمرو عدلي ، **آليات استرشادية لتحسين معايير التصنيف الدولي المختلفة للجامعات المصرية** ، جمهورية مصر العربية ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، نوفمبر 2018

خلاصة

إن المتتبع لسيرورة البحث العلمي بالجزائر يدرك يقينا حجم المجهودات التي بذلت من أجل الرفع والرقي بمسنويات البحث العلمي لاسيما من خلال استحداث الأجهزة والهيئات الوطنية منها والمحلية بالإضافة إلى إصدار العديد من القوانين والمراسيم التنفيذية واللوائح قصد تنظيم وتسيير منظومة البحث العلمي بالجزائر لاسيما مع صدور القانون 98-11 والذي كان بمثابة نقطة التحول

ضف إلى ذلك جملة المجهودات التي بذلت من أجل تجويد مخرجات البحث العلمي من رقمنة القطاع وإنشاء للمخابر وفرق البحث وتشجيع المشاريع البحثية.

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فقد باءت الكثير من الإصلاحات بالفشل في تحقيق أهدافها لاسيما تجويد مخرجاته البحثية والتواجد ضمن التصنيفات العالمية المختلفة لاسيما القواعد العالمية للنشر والبحث، من مجلات وبحوث.

إن تذيل المراتب والغياب أحيانا كثيرة عن هذه التصنيفات يستدعي إعادة النظر في الكثير من الإصلاحات و أساليب التسيير و يتطلب تظافر الجهود من الجميع وتوفير الموارد المادية والمالية وإتاحة البيئة اللازمة لذلك مع وجود إرادة قوية للاصلاح وقيادة رشيدة و إتاحة البحث الحر.

الخاتمـــــــــــة

الخـــــــــاتمـة :

انه وفي خضم التطورات التي تعرفها البشرية اليوم من تسارع للاحداث وتطور في العلاقات بين الدول و المجتمعات في ظل عولمة تزداد يوما بعد يوم تأثيرا على مقتضيات حيـــــاة الشعوب و المجتمعات لا سيما مع الثورة التكنولوجيا و المعلوماتية التي فرضت نفسها كواجهة للحياة العصرية.

ان المعرفة والبحث العلمي اليوم أصبح يمثل رمزا و رافدا لتقدم الأمم و المجتمعات، وأصبح المطية لكل تطور و ازدهار .فقد أكسبته الحكومات و الجامعات المكانة الهامة في وظائفها التي تعمد على حـل المشكلات الإنسانية على اختلافها ،وعلى هذا الأســـاس شيدت الـــدول و الحكومات الجامعات والمخابر ومراكز البحوث كمنارات لشق طريق المعرفة و التنمية على حد سواء ،وغيرت بذلك المفاهيم التي لطالما ارتبطت بالوظائف التقليدية للجامعات ،وبعثت وظائف البحث العلمي وخدمة المجتمع لتزدهر من جديد في أتون تحديات العصر الحديث ،محدثة تغيرات هيكليـــة و بنيوية في فلسفة الجامعات وعطائها.

ان تحقيق الغايات المنشودة من تحقيق الرفاه المجتمعي يتطلب بذل الجهود والرقي بالأساليب و المناهج المتبعة في إدارة المجتمعات وقضاياها المختلفة ،بشكل يتواءم مع مقتضيات التنافس الشديد بين الدول وقلة الموارد المتاحة ، فأوجب ذلك تجويد البنى والوظـــــــائف و المخرجات المجتمعية و على رأسها الجامعات لأنها مركز الابداع و الابتكار المنشود.

وفي هذا السياق، احتدم التنافس بين الجامعـــــــات في الوصول الى قمم التميز والتفرد البحثي و العلمي ،وفي سبيل ذلك وضعت المؤشرات والمعايير التي يحتكم اليها في تقييم الجامعات ومخرجاتها البحثية، و أنشئت الوكالات و المنظمات الدولية و الوطنية منها لضمان الجودة وتقييمها ،وأحدثت أدلة يستند اليها في تقييم البحوث وتبيين مستوياتها ومقاماتها سواء أكانت داخلية منها أو خارجية.

ان رغبة الجميع في الوصول للتميز المؤسسي و البحثي مطلب الجميع لا يدركه الا القليل ممن اهتم بمؤشرات الجودة، التي تعددت مفاهيمها و تباينت أبعادها بين مؤشرات ارتبطت بجودة المخرجات البحثية (من مقالات ، كتب ، براءات اختراع.....وغيرها) ،وبيئة بحثية اهتمت بأداء وسلوك المؤسسات والباحثين على حد سواء في بعديها الجزئي المؤسسي أو الكلي الذي تختص به سياسات الحكومات.

لقد كان لوقع أخبار وصول جامعات غربية لقمم التميز في التقارير و التصنيفات الدولية والتي أرست تقاليده بعض المجلات العالمية لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية تسعينيات القرن العشرين الأثر الكبير في احتدام التنافس العالمي بين الجامعات حول الصدارة و الترتيب ، وأصبح محل اهتمام الرأي العام و الحكومات، فأنشئت له العديد من الوكالات حيزا

كبيرا و أضحى تقليدا سنويا بصدور تصنيفات وترتيبات للجامعات عبر العالم ،كما تباينت حول ذلك المعايير و المؤشرات التي يستند اليها في عملية التقييم و الترتيب بين الركون الى الوظائف التقليدية للجامعات و على رأسها التعليم وبين تخل تدريجي عن هذه الوظائف في عمليات التقييم و الاستناد على الأدوار الجديدة للجامعات كالبحث العلمي باعتبارها مخرجات قابلة للقياس و التبادل هذا من جهة.

ومن جهة أخرى ،احتدم النقاش الفكري و الفلسفي حول التصنيفات العالمية و بنيتها ضف الى ذلك مبتغاها ،فكانت بين مؤيد ومعارض ،فأما **الفئة الأولى** فكانت ترى فيه حتمية فرضتها معطيات العصر و التنافسية بين الدول و المجتمعات ،وأنه لا خيار أمام الدول لا سيما العالم الثالث ومن بينها الجزائر إلا أن تنقاد و تبحث عن طريق تكون من خلاله بين جامعات النخبة ،كما أنه آلية يسترشد بها في تقييم الجامعات عبر العالم يتم التعرف فيه الى نقـــــــاط القوة و الضعف وبناء مقارنات مرجعية تسمح لها بتطوير ذاتها والبحث عن حلول لمشكلاتها ،و أما **الفئة الثانية** فترى فيه الوجه الأخر للعولمة وانسلاخ الهوية الوطنية فيه وأن نشأة هذا الأخير هي تجارية بحتة أساسها الصراع حول سوق الطلبة العالمي الذي يدر ملايير الدولارات ،و ان القيمة التجارية للجامعات و تدفق الأموال سر تميز هذه الأخيرة. كما أن قضايا اللغة والتوجه البحثي يفرضه الاتجاه الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ودليلهم اهمال وتغييب الثقافات البحثية بلغات أخرى رغم غناها وعلى رأسها اللغة العربية.

وعلى كل،إنه و بالرغم من هذا الجدل الدائر حول قضايا التصنيفات العالمية وماتحمله من إيجابيات وسلبيات ،الا أنها أصبحت أمرا واقعا لا يغير الاعتراض عليها شيئا من سيرورتها في عالم تزداد التنافسية فيه حول اكتساب رهان المعرفة و تملك مقوماتها البحثية و التقنية.

وفي هذا السياق ،سعت الجزائر منذ الاستقلال عبر جملة من الإصلاحات التي مست جملة من القطاعات و على رأسها قطاع التعليم العالي و البحث العلمي عبر تطويره وبعث النشاطات المرتبطة به من خلال جملة الإصلاحات التشريعية و التنظيمية، وتخصيص ميزانيات للبحث العلمي ولعل أهم اصلاح مس القطاع هو اصدار القانون 98-11 والمتضمن للقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي وما تبعه من تعديلات بالإضافة الى استحداث المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي DGRSDT التي كانت بمثابة نقطة التحول الأساسية في عملية الإصلاح من خلال البرمجة وتنفيذ البرامج البحثية بالإضافة الى جملة من الإصلاحات التي مست المنظومة الرقمية الخاصة بالقطاع سواء ما تعلق بالنشر و المجلات أو قواعد البيانات التي أنشئت لمساعدة الباحثين وطلبة الدكتوراه ، بالإضافة الى تشجيع انشاء مشاريع البحث المختلفة ومتابعتها ، مع تسجيل اهتمام أكبر بالمخابر و متابعتها

من حيث الانشاء و التقييم الذي حاول ادراج المعايير العالمية في تقييم البحث العلمي قصد تشجيع النشر الدولي وتجويد مخرجات البحث العلمي بالجامعات الجزائرية.

ان قراءة سريعة لواقع الجامعة الجزائرية من خلال التصنيفات العالمية و القواعد الدولية يلحظ ضعفا وتقهقرا كبيرا وتذيلا للترتيب حينا و غياب بشكل كلي مرات أخرى ،وهذا ماسجلناه في تصنيف شنغهاي حيث غابت الجامعة الجزائرية تماما عن المشهد في حين سجلت دولا عربية أخرى حضورها على رأسها المملكة العربية السعودية ومصر ، بالاضافة الى قواعد بيانات أخرى مثل Scopus حيث لاحظنا غيابا كليا لمجلات جزائرية في جميع المجالات ،وغيرها من التصنيفات التي غابت فيها الجامعة الجزائرية ،واحتلالها لمراتب متأخرة في تصنيفات أخرى مثل التـــــايمز و الويبومتريكس .....وغيرها.

في حين نجد ضعفا وتقهقرا عن المعدلات العالمية اذا ما تم الحديث عن محددات القياس البحثية و فق **Frascati Manual** و المتعلقة بالموارد البشرية (الباحثين وأعدادهم) ،بالإضافة الى الانفاق على البحث العلمي في الجزائر الذي يسجل معدلات وقيما مالية جد متدنية حيث بلغ أعلى معدل سجل 0.54 % من الناتج الداخلي الخام **PIB** لسنة 2017 وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بدول عربية وغربية أخرى ،ضف الى ذلك ضعف عدد براءات الاختراع والمقالات المنشورة على مستوى قواعد النشر الدولي، وغياب الجزائر عن قائمة أفضل الباحثين الأكثر استشهادا بهم في العالم في جميع التخصصات.

مما يعطي صورة عامة عن وضع البحث العلمي و مستويات الجودة البحثية المتدنية التي تعرفها جامعتنا الجزائرية وتعبر بشكل أو أخر عن ضعف السياسات والاستراتيجيات و فشل الإصلاحات المنتهجة في اصلاح منظومة البحث العلمي بالجزائر نظير تحديات ومعوقات اعترضت ولا تزال تعترض الإصلاح ومحاولات ترقية المنظومة البحثية بالجزائر.

من خلال ما تم التطرق اليه عن الجودة البحثية بمؤسسات التعليم العالي و إشكالية التصنيفات العالمية للجامعات، يمكننا القول أن هذه الأخيرة من المسائل الحيوية و المهمة لقيام الجامعات بادوارها لا سيما في اطار وظيفتها البحثية التي أصبحت تعبر عن الجامعة و مستوياتها و تعكس واقع التعليم و البحث لديها من خلال جودة مكوناتها ومخرجاتها البحثية على إختلاف اشكالها.

وتتمة لما سبق، وقصد معالجة الإشكالية السابقة ،وفي ظل تباين التساؤلات الفرعية بين متغيرات الدراسة، ادرجنا جملة من الفرضيات قصد اختبار مدى صحتها أو خطئها،وهذا من خلال استعمال جملة من المفاهيم والمناهج الكيفية و الكمية منها، بالإضافة الى تحليل جملة الاحصائيات ،التقارير والتصنيفات العالمية المختلفة سواء كان ذلك للدول ، الجامعات ،

المخرجات البحثية ، الباحثين ،وقد خلصت الدراسة الى جملة النتائج التالية و المتعلقة بالفرضيات :

1-الفرضية الأولى :

-يعتبر التوجه نحو الجامعات البحثية في العالم وإعادة تشكل أولويات الجامعات أهم الأثار الرئيسية لتغير الأدوار الوظيفية للجامعات ،فهاته الفرضية لها قدر كبير من الصحة و قد تم التأكيد عليها في الفصل الأول من الدراسة بالإضافة إلى أن المعطيات المتعلقة بالتصنيفات العالمية و أهم المؤشرات التي يتم الاستناد اليها يبين طبيعة التوجه العالمي نحو الجامعات البحثية لتكون ضمن جامعات النخبة العالمية.

2-الفرضية الثانية :

-يمكن للجامعات الجزائرية أن تصل للتميز المؤسسي بتجويد المخرجات البحثية وما يتعلق بها من باحث وبيئة بحثية فمن خلال دراستنا تبين لنا صحة هذه الفرضية من خلال جملة المعطيات النظرية والمؤشرات البحثية التي يتم الاستناد اليها في تقييم الجودة البحثية لا سيما ما تم التطرق اليه في الفصل الثاني من الدراسة حيث أن التميز المؤسسي يعني حالة من الابداع والتفوق تحقق مستويات عالية من الأداء و التنفيذ في المؤسسة الجامعية ،بما ينتج عنه نتائج وانجازات تتفوق على ما يحققه المنافسون ،وهذا لا يكون في الجزائر الا من خلال تحقيق مؤشرات الجودة البحثية المرتبطة أساسا بالباحث و البيئة البحثية على اختلاف متغيراتها.

3-الفرضية الثالثة :

-تعتبر التصنيفات العالمية للجامعات وتداعياتها من تذيل الجزائر للترتيب العالمي حتمية فرضتها مقتضيات العولمة والتنافسية العالمية ولقد ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال ما تم التطرق اليه سابقا لا سيما ما تعلق بالفصل الثالث والرابع حيث بينت التصنيفات العالمية تذيل الجزائر للمراتب ،سواء ما تعلق بالدول أو المؤسسات ومخرجاتها البحثية من بحوث ومقالات،وهي حتمية فرضتها المعطيات العالمية التي تنطلق من أبعاد تنافسية و اقتصادية لكسب رهانات تصدر جامعات النخبة وما يترتب عنها من مكاسب تجارية وبحثية.

4-الفرضية الرابعة :

- على الرغم من تعدد الإصلاحات في قضايا البحث العلمي بالجزائر الا أنها عجزت عن تحقيق مقتضيات الجودة البحثية لا سيما في ظل تحديات بيئية ومؤسسية وقد تبين لي صحة الفرضية من خلال ما سبق تناوله لا سيما الفصل الرابع من الدراسة حيث لاحظنا وجود جملة من الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال الي يومنا الا أنها فشلت في الرقي إلى مصاف الجامعات العالمية و تجويد المخرجات البحثية، وهذا يعود الى جملة العراقيل و الصعوبات التي

واجهت الإصلاحات لا سيما ما تعلق ببيئة البحث العلمي الكلية، بالإضافة الى ما تعلق بالصعوبات التي ترتبط أساسا بالجامعة وقضاياها .

5- الفرضية الخامسة :

-تلعب البيئة البحثية وإرادة الإصلاح الدور الأساسي في تحديد طبيعة وبنية الاستراتيجيات التي يمكن انتهاجها لتحقيق التميز المؤسسي و البحثي ،وقد ثبت لنا صحة الفرضية لا سيما ما تم التطرق اليه في الفصل الرابع حيث تعرضنا فيه الى عدة استراتيجيات وسياسات يمكن انتهاجها من أجل تحقيق مستويات عالية من الجودة والرفع من التصنيف العالمي للجامعات الجزائرية وتحقيق التميز المؤسسي ،ولكن هذا يرتبط بإرادة الجهات الوصية وتوفيرها للامكانيات و الموارد المالية والمادية بالإضافة الى توفير المناخ و البيئة المناسبة لذلك كما بينا سابقا.

لقد سجلنا من خلال هذه الدراسة جملة من النتائج خلصنا اليها و هي :

- غياب استراتيجيات وطنية واضحة في ظل غياب رؤية محددة وارتباطها بشخص الوزير ويفسر ذلك بغياب الثقافة المؤسسية للدولة (دولة المؤسسات)وارتهانها بالرغبات الشخصية دونما ادراك لحجم القرارات التي لطالما تميزت بالارتجالية.
- تذبذب في اصدار القوانين و التشريعات و الأطر التنظيمية ، بالإضافة الى غياب النصوص التنظيمية المفسرة لبعض النصوص القانونية حينا آخر،مما يفسر عدم وجود استراتيجية واضحة.
- عدم وجود نصوص تنظيمية أو لوائح وتعليمات وزارية تولي الاهتمام بقضايا التصنيفات العالمية.
- تعدد و تداخل الأجهزة والهيئات المؤطرة للبحث العلمي بالجزائر من حيث اعـــداد السياسات و التنفيذ والتقييم ،وهذا يعود الى عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم.
- تولي المناصب القيـادية في الهيئات الوصية و الجامعات الجزائرية مازال رهينة للولاءات و الحسابات الشخصية الضيقة دونما استفادة من الكفاءات الوطنية و خاصة الموجودة بالخارج ذات المستويات العالية.
- عدم تولي فئة الشباب المراكز القيادية بوزارة التعليم العـالي و البحث العلمي لا سيما الهيئات و المجالس الوطنية، مما يؤثر في بعض الأحيان سلبا على مستويات الأداء ومواكبة التطورات التكنولوجية والتقنية.
- ارتفاع معدلات هجرة الأدمغة والكفاءات نحو الخارج وهذا ما أكدته التقارير و المنظمات الدولية.

- بناء على محددات القياس البحثية لموقع الجزائر من التصنيفات الدولية وفق **frascati Manual** فان معدلات الباحثين وطلبة الدكتوراه بالجزائر ضعيفة جدا مقارنة بالمعدلات العالمية في ظل غياب رؤية استراتيجية.
- ضعف في مستويات رقمنة القطاع مع تسجيل تأخر تقني و تكنولوجي في مواكبة آخر التطورات بالإضافة الى ضعف شديد في مستويات تدفق الانترنت بالجزائر حيث تذيلت الجزائر الترتيبات العالمية في ذلك .
- عدم وجود أجهزة إحصائية بالإضافة الى عدم توفر المعلومات المساعدة على الدراسات واتخاذ القرارات ،وتناقضها أحيانا كثيرة مع المعطيات الدولية الصادرة عن المنظمات العالمية.
- ضعف المواقع الالكترونية للجامعات من حيث المحتوى و الإخراج و تشارك المعلومات وتوفرها مما يؤثر سلبا على موقع الجزائر ضمن التصنيفات العالمية، وهذا يعود في اعتقادنا الى اللامبلاة وعدم الادراك بأهميةذلك ضف الى ذلك ضعف المورد البشري المشرف أحيانا،مع عدم وجود تحفيزات للجامعات الخاصة بأفضل المواقع.
- نقص الوسائل و الموارد التكنولوجية المساعدة على التخزين و المعالجة.
- ضعف مستويات الانفاق على البحث العلمي مقارنة بدول العالم مع وجود إشكاليات إدارية و محاسبية في صرف النفقات الخاصة بالبحث العلمي.
- ضعف مستويات الأجور بحيث ان الأستاذ الجامعي في الجزائر هو الأضعف في العالم حسب دراسات عالمية مما ينعكس سلبا على مستويات الأداء للباحث الجزائري لا سيما مع ضعف التحفيزات الخاصة بالبحث العلمي.
- ضعف وتدني مستويات الحريات الاكاديمية في الجزائر على الرغم من دسترتها وتذيل الترتيبات في التقارير الدولية الصادرة حيث احتلت الجزائر في سنة2019 المرتبة 113 من بين 146 دولة مما يؤثر سلبا على الابداع و الابتكار.
- غياب الشفافية في المعايير المعتمدة وعدم نشرها بشكل مفصل في الكثير من عمليات التقييم التي تخص مخرجات البحث العلمي في الجزائر ومثال ذلك (الترقية الى رتبة أستاذ التعليم العالي، تقييم وتصنيف المجلات ، تقييم وترتيب المخابر البحثية ، الانتماء الى بعض اللجان الوطنية و المحلية على مستوى الجامعات .....) مما يفتح المجال أما المحاباة و العلاقات الشخصية.
- وجود العديد من الإشكاليات الإدارية والفنية المتعلقة بتسيير المخابر و تقييمها بالإضافة الى المشاكل المرتبطة بصرف الميزانية مع ضعف في التجهيزات و الموارد المالية المخصصة.
- ضعف في عدد المخابر و الإنتاجية البحثية الخاصة بها نتيجة غياب البيئة البحثية اللازمة لذلك.

- غياب ثقافة البحث العلمي لدى الكثير من الباحثين و ارتباطها بشكل كبير بالترقيات الوظيفية.
- النزعة الفردية لإجراء البحوث وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة.
- تغليب الحجم المخصص للتدريس مقارنة بالحجم المخصص للبحوث العلمية لدى أغلب الباحثين في الجامعات الجزائرية .
- ضعف النشر و الإنتاج العلمي في المجلات العلمية العالمية المرموقة لا سيما لتخصصات العلوم الاجتماعية و الإنسانية،وهذا ما بينته مختلف القواعد العالمية بتذيل الجزائر للتصنيفات الخاصة بذلك و تسجيل معدلات جد منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة.
- قلة وضعف المجلات المسجلة في القواعد الدولية وانعدامها أحيانا أخرى مثل Scopus .
- ضعف النشر باللغة الإنجليزية وانعدامه أحيانا أخرى لا سيما مع ضعف التكوين في هذه اللغة على المستوى الوطني
- نقص براءات الاختراع و الابتكار المسجلة باسم الجزائر وضعفها الشديد بحيث لا تكاد تذكر مقارنة بالدول المتقدمة في ذلك كالصين و الولايات المتحدة الأمريكية.
- غياب وكالة وطنية تعنى بقضايا الجودة في التعليم العالي و البحث العلمي باستثناء اللجنة الوطنية لوضع نظام الجودة التي لا تزال بعيدة بشكل كبير عن تحقيق قفزة نوعية في قضايا الجودة بالجامعة الجزائرية .
- ضعف مستويات التشبيك و التعاون الدولي بين الجامعات والمخابر البحثية الدولية
- مستويات الجودة البحثية بالجزائر من خلال التصنيفات العالمية تبرز فجوة عميقة بين واقع الجامعات الجزائرية و الجامعات العالمية .

اقتراحات وتوصيات :

على الرغم من المجهودات التي بذلت من طرف الحكومات المتعاقبة لترقية البحث العلمي والتي سبق وأن أشرنا اليها، الا أنها باءت بالفشل في الكثير من الأحيان للوصول الى الأهداف المسطرة وتحقيق جودة بحثية تسمح لها بالانتماء الى جامعـات النخبة وتصدر الترتيبات العالمية سواء كدولة أو كمؤسسات ومخرجات بحثية ،وفي هذا الاطار توصلنا الى جملة من الاقتراحات التي ذكرناها في الفصل الرابع بشكل تفصيلي ولعل أهم الاقتراحات مايلي :

- ✓ وضع سياسات و استراتيجيات بعيدة المدى و تحديد الأهداف بشكل واضح ومدروس وفق آجال محددة .
- ✓ وضع قيادات شابة ذات مستويات عالية و كفاءة عالمية قصد تحقيق الغايات ومواكبة التطورات العالمية.

- ✓ حل اللجنة الوطنية لوضع نظام الجودة واستبدالها بوكالة وطنية لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي.
- ✓ انشاء هيئات ومراكز للتقيم و متابعة قضايا التصنيفات العالمية ومعـــــاييرها قصد مواكبة التطورات و تذليل الصعاب أمام الجامعات للانضمام الى جامعات النخبة.
- ✓ فتح ورشات وطنية لاصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي باشراك الخبراء والعمل بمخرجاتها.
- ✓ إعادة النظر في النصوص القانونية و الأطر التنظيمية من أجهزة و هياكل قصد تنظيم القطاع.
- ✓ اعتماد مبدأ الاستحقاق و الجدارة بالإضافة الى السيرة العلمية وفق معايير محددة مسبقا لتقلد المناصب الاكاديمية و العلمية.
- ✓ انشاء مدن للتميز وحدائق المعرفة بما تحويه من كافة شروط البحث و بيئته وفق المعايير العالمية
- ✓ الرفع من مستويات الحريات الاكاديمية للباحثين و رفع القيود عن المعلومة خدمة للمصلحة العامة
- ✓ الرفع من مستويات الانفاق على البحث العلمي و تشجيعه مع توفير الاليات المحاسبية و الإدارية لصرف ميزانيات البحث العلمي دونما عراقيل.
- ✓ رقمنة القطاع و انشاء وكالة وطنية لذلك مع الاهتمام بالمواقع الالكترونية وفتح تخصصات خاصة بهذا الفرع مع انشاء جائزة لأفضل المواقع التي تستجيب للمعايير العالمية من حيث المحتوى و الإخراج و التحيين .
- ✓ الاهتمام بالمستودعات الرقمية و النشر الالكتروني الخاص بالاساتذة و الجامعات .
- ✓ الاهتمام بالبيئة البحثية بتوفير كل الإمكانيات و الموارد المادية و المالية والأجواء المساعدة على البحث العلمي.
- ✓ الرفع من تدفق الانترنيت على مستوى الجامعات و ابرام اتفاقيات مع اتصالات الجزائر قصد توفيرها للأساتذة بأسعار منخفضة و تدفق عالي.
- ✓ تحسين مستويات الأجور و المنح الخاصة بالاساتذة و الباحثين وربطها بمستويات النشر والنشاط البحثي ان اقتضى الامر ذلك وهذا على مستوى القواعد الدولية.
- ✓ تشجيع النشر و البحث العلمي و الابتكار وتوفير الإمكانيات المساعدة على ذلك.
- ✓ تخصيص جوائز سنوية للباحثين المنتمين للجامعة و الأكثر استشهادا بهم على مستوى القواعد الدولية و العالمية المعروفة.
- ✓ رقمنة المكتبات العلمية و ادخال التكنولوجيات الحديثة في أساليب الإدارة و التسيير الخاص بها.
- ✓ تيسير و تشجيع إجراءات التفرغ العلمي مع تحديد الأهداف بالنشر على مستوى القواعد الدولية للنشر.

- ✓ زيادة الاشتراكات في القواعد الدولية و التوسيع من مجالات الولوج الخاصة بقاعدة **SNDL** الى بيانات و احصائيات توفرها هذه القواعد.
- ✓ زيادة التشبيك و التعاون الدولي لا سيما مع الباحثين و المؤسسات ذات السمعة العالمية والمصنفة كافضل الجامعات عالميا قصد إقامة البحوث المشتركة.
- ✓ استقطاب الكفاءات الوطنية بالخارج و الأساتذة العالميين والاستفادة منهم في ربط جامعاتنا بمخابر دولية والرفع من نسب التعاون الدولي في مجال النشر و التبادل العلمي.
- ✓ بالنسبة للمجلات العلمية فلا بد من إعادة النظر في السياسات المنتهجة و الخاصة بالتصنيفات المتبعة باضفاء شفافية اكبر و نشر نتائج التقييم بشكل واضح محدد بنسب وقيم كمية تحدد سلفا .
- ✓ دعم مخابر البحث بكل الإمكانيات والموارد وتذليل الصعاب الإدارية منها و الفنية.
- ✓ تشجيع ودعم اللغة الإنكليزية وهذا يتطلب إرادة سياسية مع بعث وتمكين اللغة الإنجليزية بفتح المجال للأساتذة الجامعيين للدراسة في فرع اللغة الإنكليزية بالجامعة مع فتح وتكثيف دورات تدريبية لتعلم اللغة الإنكليزية باستغلال وانشاء مخابر للغات.

وفي هذاالسياق يرى الباحث سعيد صديقي أن الفجوة العلمية الحالية بين جامعاتنا ونظيراتها في الدول المتقدمة تستلزم تظافر جهود مختلف الفواعل والافراد لتقليصها، وقد يتطلب بلوغ هذا الهدف جهود أجيال متعاقبة .ويمكن أن تشكل هذه التصنيفات العالمية ومعاييرهاإذا ما تم استغلالها منارا لتطوير التعليم العالي ببلادنا وإعادة تشكيله وتحديد أهدافه .

ولا نحتاج إلى جهد كبير للدلالة على هذا، فيكفي أن ننظر إلى الإصلاحات الكبرى التي تبنتها بعض الدول والميزانيات الضخمة التي رصدت لها، ونذكر على سبيل المثال السعودية والصين وسنغافورة وفيتنام.لقد أصبح دخول نادي جامعات النخبة ليس دليل التقدم العلمي للدولة فقط، بل غدا مبعثاً للمجد الوطني أيضاً.وتبعاً لذلك سنشهد دون شك خلال السنوات القليلة القادمة تغيراً مهماً في لائحة ترتيب جامعات النخبةالعالمية بصعود وافدين جدد ولاسيما من دول شرق آسيا.

ليست هناك وصفة سحرية جاهزة لإنشاء جامعة من الطراز العالمي، بل وجب تظافر عوامل مختلفةفي تحقيق هذا التقدم والرقي، وعلى رأسها وجود رؤية استراتيجية طموحة وتمويل وافر وقيادة أكاديمية ملهمة ودعم حكومي مادي ومعنوي .وسيكون من الخطأ محاولة تعميم تجارب عالمية معينة أو استنساخ خطط أجنبية ناجحة، ذلك أن أي قصة نجاح هي مدينة بالدرجة الأولى لبيئتها المحلية، أما العنصر الخارجي فهو محفز وداعم .

إن الجامعات العربيةوالجزائرية الطامحة للريادة والتميز والانتماء إلى نادي النخبة العالمية لاتحتاج إلى تكرار ما تفعله أفضل الجامعات الحالية، بل عليها أن تبدع بأساليبها الخاصة وفي ظل محيطها المحلي والوطني .

إن النجاح المستدام للبحث العلمي يتوقف على مدى توطين المعرفة وإيجاد مجتمع معرفة حقيقي وإجراء إصلاحات هيكلية وجوهرية في نظام التعليم على مختلف المستويات، فهذه العناصر وغيرها تشكل حاضنا مهما لأي مشروع لإنشاء جامعة أو جامعات نخبة عالمية .كما أن المال وحده ليس كافياً، وتوفير مزيد من التمويل لا يشكل بالضرورة ضمانة على النجاح والجودة في التعليم والبحث العلمي إذا ماكان الفساد الإداري و المالي مستشريا في بيئتنا ،ولا نستطيع بالمال وحده إيجاد جامعة من الطراز العالمي بين عشية وضحاها.

وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء جامعات في هذا المستوى العالمي هومشروع أمة وليس نخبة معينة من الأكاديميين .ومع التشديد على أهمية مبدأ استقلالية الجامعةو احترام الحريات الأكاديمية في أي برنامج طموح لتطوير التعليم العالي في أي بلد، فإن هذا لا يعني ترك تدبير التعليم العالي مجالاً محفوظاً وحصرياً للأكاديميين والجامعيين، فهذا القطاع الذي أصبح أكثر أهمية اليوم للدولة والمجتمع يستدعي إشراك جميع الفاعلين ذوي الصلة في رسم أهدافه الكبرى، وتحويل الجامعة إلى قلب المجتمع.

ان تحقيق الريادة و التميز لا يكون الا من خلال الانطلاق من تجويد العملية التعليمية والبحثية و توفير البيئة المناسبة لذلك من خلال الانطلاق من أسس علمية و أكاديمية رصينة مع الاستعانة بأهل الاختصاص و الاستفادة من تجارب الأخرين كما أنه لا بد من تبني استراتيجية ورسم سياسة واضحة المعالم يشارك فيها الجميع اقتناعا و انتماءا لتحقيق الريادة.

ان المسألة الأكثر أهمية في هذه التصنيفات ليست هي المرتبة التي تحتلها الجامعات في هذا السلم العالمي في حد ذاتها ،بل هي جودة نشاطاتها البحثية و التدريسية التي بوأتها هذه المكانة المرموقة في مصاف الجامعات الكبرى في العالم ،وقدرتها على تحقيق انبثاق ذاتي للتنمية العلمية و المعرفية في المستقبل ،لذلك على الجامعات الجزائرية الطامحة للريادة ألا يطغى على خططها الاستراتيجية هم الترقي في سلم الترتيب بقدر ما يكون مسعاها الحصول على مكانة تعكس حقيقة تطورها و تأثيرها العلمي الفعلي في خدمة المجتمع وقضاياه.

ان الجوانب المضيئة في جامعاتنا لا تزال موجودة على الرغم من كل التحديات و الصعاب وما تواجد الكثير من خريجي الجامعات الجزائرية وتميزهم في مجالاتهم التخصصية عبر جامعات العالم الا بارقة أمل تدعونا أكثر من أي وقت مضى الى استغلال الطاقات المتنوعة التي نمتلكها وكل ما نحتاجه هو "**ان نعطي للمواهب الفرصة للتعبير عن ذاتها بتوفير الموارد وفتح عنان الحريات أمامها من أجل الابداع و الابتكار** ".

قائمة المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **القرآن الكريـــم**

أولا: الـكـــتب

1. ابن منظور, لسان العرب الجزء الثاني .القاهرة: دار المعارف ، 1984.
2. إبراهيم الحداد، عواطف ، **إدارة الجودة الشاملة**. عمان: دار الفكر، 2009.
3. أحمد ,الخطيب، ارداح ,الخطيب، إدارة **الجودة الشاملة "تطبيقات تربوية**، الطبعة الثانية. عمان: دار الكتب الحديثة، 2006.
4. ادريانا.ج. كيزار وآخرون، **التعليم العالي لخدمة الصالح العام- أصوات صدرت عن حركة وطنية -**، (ترجمة: ابراهيم يحي الشهابي).الرياض: مكتبة العبيكان، 2010.
5. البهواشي،السيد عبد العزيز ، **معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي**، القاهرة: عالم الكتاب، 2007.
6. البهواشي،السيد عبد العزيز، **الاعتماد وضمان في التعليم العالي** القاهرة مكتبة النهضة المصرية ،2007.
7. البهواشي،عبد العزيز، **معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي**، القاهرة، عالم الكتب، 2007.
8. البواب،سيد ، **نظرية الفضاءات الاقتصادية**، القاهرة: البيان للطباعة والنشر ،2002.
9. البيلاوي،حسن حسين وآخرون، **الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات**. الطبعة الثانية. عمان: دار المسيرة،2012.
10. الترتوري،محمد عوض، جويحان،أغادير عرفات، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**. عمان: دار المسيرة، 2009.
11. السامرائي، مهدي صالح، **إدارة الجودة الشاملة في القطاعيين الإنتاجي والخدمي**. عمان: دار جرير، 2006.
12. السعيد أحمد محمد،أشرف ، **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي**. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007.
13. السوالي،محمد، **السياسات التربوية –الأسس والتدبير**،بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
14. الشخيبي،علي السيد، **أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي**. القاهرة: دار الفكر العربي ،2012.

15. الشربيني الهلالي،الهلالي، ، **التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

16. العسكري،سليمان وآخرون، **الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي**. الكويت: وزارة الإعلام الكويتية، 2007.

17. العكسن،فوزي عبد الله ، **البحث العلمي: المناهج والإجراءات**، العين: مطبعة العين الحديثة، 1986.

18. الطائي،رعد عبد الله، قدادة، عيسى، **إدارة الجودة الشاملة. عمان**: دار اليازوري العلمية، 2008 .

19. العجمي،محمد حسين، **الإدارة والتخطيط التربوي، النظرية والتطبيق**، الأردن: دار المسيرة، 2008.

20. الفريجات،غالب ، **ثقافة البحث العلمي**. عمان: دار اليازوري ،2011.

21. الفريجات،غالب، **التعليم العالي، و اقع وطموح «في سبيل تكوين الشخصية العربية المعاصرة ومواجهة التحديات والمتغيرات الراهنة**. عمان: دار أزمنة ،2009.

22. القزاز،اسماعيل ابراهيم ، **six sigma واساليب حديثة اخرى في إدارة الجود الشاملة** عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، 2009.

23. المليجي،رضا إبراهيم ، **إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: عالم الكتب ،2012.

24. الميليجي،رضا إبراهيم ، **نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين رؤى إستراتجية ومداخل إصلاحية**. القاهرة: دار الفكر العربي، 2011.

25. برينان،جون ، شاه،تارلا ، **إدارة الجودة في التعليم العالي منظوردولي عن التقويم المؤسسي والتغيير**. (ترجمة: دلال بنت منزل النصير). الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2006.

26. بكار،عبد الكريم ، **المسلمون بين التحدي والمواجهة حول التربية والتعليم**. دمشق: دار القلم، 2005.

27. بن جاسم بن محمد الاحمد ال ثاني، فيصل، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الاعلامية بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية في الفترة 2004-2006**. بيروت: دار المعرفة، 2008

28. بن حمد الربيعي،سعيد ، **التعليم العالي في عصر المعرفة التغييرات والتحديات و أفاق المستقبل**. عمان :دار الشروق .2007.

29. بوحوش، عمار، الذنيبات، محمد محمود ، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

30. بوحوش،عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية** الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2002.

31. جاد الرب،سيد محمد ، إدارة **الجامعات ومؤسسات التعليم العالي "استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين**. جامعة قناة السويس: كلية التجارة بالإسماعيلية ،2010.

32. جريدي بوج،إي ، كيمبرلي،بنجهام هول، **الجودة والمسؤولية في التعليم العالي –تحسين السياسة وتطوير الأداء –** ترجمة: أسامة إسبر. الرياض: مكتبة العبيكان، 2012

33. جوكوان،جون ،" **تقويم جودة التأهيل فيما وراء الأرقام**"، إشراف دونيس بيدار، جون بيير بيشار، **الابتكار في التعليم العالي**، (ترجمة: محمد المقريني). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

34. جوهر صالح،علي ، **انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم في الوطن العربي**.، مصر: المكتبة العصرية، 2008.

35. حاروش، نورالدين، حروش،رفيقة، **علم الادارة من المدرسة التقليدية الى الهندرة**. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2014.

36. حاروش،نور الدين، **الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة**. **عمان**: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

37. حجي ,أحمد إسماعيل، شهاب ,لبنى محمود ، **التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة.** القاهرة: مطبعة أبناء وهبة محمد حسان ،2011.

38. حمود الشبلي،هيثم، النور،مروان محمد، **إدارة المنشات المعاصرة** عمان دار صفاء للنشر والتوزيع 2009.

39. د. ليم، ضمان **الجودة في التعليم العالي مفهومها _ مبادئها تجارب عالمية** (ترجمة عبد العزيز الهواشي سعيد بن حمد الربيعي) .القاهرة: عالم الكتب، 2005.

40. دليو، فضيل وآخرون، **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية.** قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، 2006.

41. دون،لي ، والاس، ميتشل، **التعليم في مجال التعليم العالي العابر للحدود**، الرياض، مكتبة العبيكان.2012.

42. راولي دانيال،جيمس وآخرون: **التغيير الاستراتيجي في الكليات والجامعات التخطيط من أجل البقاء**، الرياض: مكتبة العبيكان،2012.

43. رمزي،أحمد عبد الحي، **التعليم العالي الالكتروني محدداته ومبرراته ووسائطه**. الإسكندرية: دار الوفاء -لدنيا الطباعة والنشر ،2005.

44. زيتون، محيا ، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ،2005.

45. سالم،محمد سالم، **و اقع البحث العلمي في الجامعات " دراسة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية " المملكة العربية السعودية**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1997.

46. سلامة،عبد العظيم حسين، **الجودة الشاملة والاعتماد التربوي**. القاهرة: دار الجامعة الجديدة 2008.

47. شاكر مجيد،سوسن ، عواد الزيادات،محمد **إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.

48. شاكر مجيد،سوسن ، عواد الزيادات،محمد **الجودة في التعليم "دراسات تطبيقية** " ،عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2008.

49. شحاتة،حسن، **مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ،2004.

50. شهيد، يوسف، كورونا،بشيما، **اتجاهات في التنمية "دور الجامعات في التنمية الاقتصادية**، ترجمة: شعبان خليفة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.

51. طاشمة،بومدين، ناجي،عبد النور ، **أصول منهجية البحث في علم السياسة –طرق، أدوات، مناهج ومقاربات البحث السياسي**-، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2014.

52. طعيمة،رشدي أحمد ، بن سليمان البندري،محمد ، **التعليم الجامعي بين رصد الو اقع ورؤى التطوير**. القاهرة: دار الفكر العربي ،2004.

53. عبد الفتاح ملحس،ثريا ، **مناهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، بيروت :دار الكتاب اللبناني، 1973

54. عمر الحريري،رافده ، **القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

55. فليه،فاروق عبده ، **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة** ،الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.

56. قنديلجي،عامر ، السامرائي،ايمان، **البحث العلمي الكمي والنوعي**، عمان: دار اليازوري، 2009.

57. قوي،بوحنية ، **تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي ،2009.

58. كارول،ج. بلاند وآخرون. **القسم الجامعي المنتج للبحوث استراتيجيات من أقسام جامعية متميزة**. الرياض: مكتبة العبيكان.2012 .

59. كاظم لفتة،جواد ، **الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ،2011.

60. كمال الدين،يحي مصطفى ، **نظم تقييم الجودة البحثية ومؤشرات**. القاهرة: دار العالم العربي، 2009.

61. كول،جوناثان، **جامعات عظيمة –قصة تفوق الجامعات الأمريكية** –ترجمة ناصر الحجيلان، ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ،2016.

62. لين،تايلور، **نشر الابتكار: اقتسام الابتكار داخل وبين الجماعات الممارسة** ، إشراف دونيس بيدار، جون بيير بيشار،"**الابتكار في التعليم العالي** «(ترجمة: محمد المقريني)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

63. ماهر،أحمد ، **التنظيم "الدليل العملي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية**، الإسكندرية: الدار الجامعية ،2005.

64. مجدي،إبراهيم محمد: **جودة الأداء**، القاهرة، عالم الكتاب، القاهرة 2013.

65. مجدي،عبد الوهاب، قاسم،فاطمة الزهراء سالم محمود، **مستقبل جودة التعليم. التدويل وزيادة المشروعات والطريق الى الجودة العالمية** ،القاهرة :دار العالم العربي 2012.

66. محمود أحمد،أشرف ، جاد حسنين،محمد ، **ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي.** القاهرة: عالم الكتب، 2009.

67. مدكور،علي أحمد،**الاستثمار في التعليم بين خيرات الماضي ومشكلات الحاضرات وتصورات المستقبل**. القاهرة: دار الفكر العربي ،2009.

68. معتز بالله، عبد الفتاح، **التحليل السياسي الامبريقي بالتطبيق على أساليب التحليل الكمي باستخدام stata8.2**. القاهرة: مكتبة الآداب، 2007.

69. ميشل، ب، تودارو، **التنمية الاقتصادية** (ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد، محمود عب الرزاق) الرياض: دار المريخ، 2006.

70. واصف المصري،منذر، **العولمة وتنمية الموارد البشرية**، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

71.ويليام ف، ماسي، **كسب الثقة – ضبط الجودة والكلفة في التعليم العالي**. (ترجمة: أماني الدجاني). الرياض: مكتبة العبيكان ،2014.

ثانيا: المقـــــــالات

1. ابو حسن، صادق حسن عبد الله ، «نحو تطبيق إدارة دراسة تطبيق على الموظفين الاداريين بجامعة البحرين» , **المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة** ،جامعة عين الشمس، العدد الاول، يناير 2009.
2. أحمد الصرايرة، خالد، ، العساف، ليلي، « إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق» ، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد الأول، 2008.
3. أحمد فرج،حنان ، «المستودعات المؤسسية الرقمية ودورها في دعم المحتوى العربي وإثرائه على الإنترنت» ، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**، المملكة العربية السعودية، مايو-نوفمبر 2012
4. أقطي،جوهرة، بن واضح،الهاشمي، «مساهمة فعالية تحكيم المقالات العلمية في تحسين مخرجات البحث العلمي في الجزائر» ، **مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال** الصادرة عن جامعة بسكرة، العدد 03 جوان 2017.
5. التباخ،فليب ، « التصنيفات الدولية للجامعات إطلالة موسم التصنيف » ، **المجلة السعودية للتعليم العالي**،مجلة علمية متخصصة محكمة نصف سنوية، العدد الخامس، رجب 1432 هـ.
6. الصديقي،سعيد ، « الجامعات العربية وجودة البحث العلمي: قراءة في المعايير العالمية» ، بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، ال عدد350، افريل2008.
7. الصديقي،سعيد ،« الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز» ، **رؤى استراتيجية**، أ الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية افريل 2014.
8. الصديقي،سعيد، « التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية الواقع والتحديات» . **سلسلة محاضرات**، الامارات، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2016.
9. الفيصل، بسمان، «التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية» ، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس، رجب 1432
10. بكنام،كريمان،صدقي،عبد العزيز،« تاثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية، جامعة القاهرة نموذجا » **cybrarians journal** ، الصادرة عن البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، العدد 37، مارس 2015، http//www.joournal.cybrarians.org

11. بن أحمد صائغ،عبد الرحمن ، « التصنيفات الدولية للجامعات تجربة الجامعات السعودية » ، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس، 1431 هـ.

12. بن سلطان العنقري،عبد العزيز ، « تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية » ، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الأزهر، العدد السادس، يناير 2010.

13. بن عنتر،عبد الرحمان،« إدارة الجودة الشاملة كتوجه شامل تنافسي في المنظمات المعاصرة » . **مجلة الباحث**. العدد 06 .2008.

14. بن محمد الحمالي، راشد ،« التقويم والاعتماد أداة لضمان الجودة في جامعات العالم الاسلامي » ، **مجلة الجامعة**، العدد السابع، جامعة حائل، بدون تاريخ.

15. بومدين،يوسف، «إدارة الجودة الشاملة والاداء المتميز » ، **مجلة الباحث** ،العدد 5، 2007.

16. جعفر،عبد الله، ادريس،موسى واخرون، «إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على اعتمادية دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخدمة » ، **مجلة امارابك**، العدد السابع ،المجلد الثالث ،الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2012.

17. حذري،فضيلة، بطوش،كمال،« أرضيات مشاريع البحث العلمي: نموذجا أرضية Cnepru استثمار تكنولوجي بمزايا تفاعلية » ، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 24، جوان 2018.

18. دياب،عزالدين ، « حول العلاقة بين البحث العلمي والحرية الأكاديمية الجامعات العربية إختيارا » . **مجلة دراسات استراتيجية**، المجلد السادس، العدد 17، 18، كانون الأول، 2007.

19. زرزار،العياشي، بوعطيط،سفيان، « الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية إشارة إلى الحالة الجزائرية » ، **المستقبل العربي**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 396، فبراير 2012.

20. شباب،فاطمة، مهني،إقبال،« مسألة الحضور وتجلياته في ميدان البحث العلمي: مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني نموذجا » ، جامعة الجزائر 2، **مجلة أفكار و آفاق**، المجلد 04، العدد 05 ،2015.

21. صلاح،حنفي محمود،خالد ، «قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية » ، **مجلة نقد وتنوير**، جامعة الإسكندرية، العدد الرابع، الفصل الأول، السنة الثانية، مارس 2015.

22. عبد الله شريف جلامنة، عمار ،« الموارد الرقمية وأهميتها من خلال المستودعات المؤسساتية » ، **المجلة الدولية لادارة أنظمة التعلم**، العدد السادس، المجلد 2 ،2018.
23. عبد، حسين الطائي،محمد ، « نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي » ، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي** العدد10، 2012.
24. عوض،عادل ، « البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية » ، **دراسات إستراتجية** ،الصادرة بالإمارات، العدد 24، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 1998.
25. فرج،عبد الحليم، عبد، عطية، يوسف ، بحر،محمد،« مدى تطبيق العاملين في كلية التجارة بجامعة النيلين للجودة الشاملة » ، **مجلة الجامعة الاسلامية**. ، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير 2009
26. فلوح،أحمد ، «واقع مخابر البحث العلمي في الجامعة ومقترحات تطويرها حسب عينة من أساتذة العلوم الاجتماعية » ، **مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية**، جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي، المجلد 01، العدد01،
27. قاسم،شوقي ، سليماني،صباح ، « التصنيف الدولي للجامعات قراءة في السياقات المفاهيمية » ، جامعة بسكرة، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، عدد 19، جوان 2016.
28. قاسي،محمد الهادي،« مخابر البحث العلمي: مجالاتها وفضاءاتها وأدوارها المعرفية والتطبيقية في تطوير البحث العلمي » ، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية** الصادرة عن جامعة ال جزائر2، المجلد 4، ال عدد8، ديسمبر 2016.
29. محمد حوالة،سهير ، عبد المولى المتولي، سارة ، « معايير التصنيفات العالمية للجامعات –دراسة تحليلية نقدية » ، القاهرة، **مجلة العلوم التربوية**، العدد الرابع، الجزء الثاني، أكتوبر 2014.
30. مكي،عمام ، دويني،مختار، « الضمانات الدستورية المكفولة أثناء عملية تنظيم حرية البحث العلمي في كل من: الجزائر –مصر –تونس –سويسرا » ، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2019.
31. مليجان،معيض الثبيتي، « الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها: دراسة وصفية تحليلية » ، **المجلة التربوية**. الكويت، عدد 54 ،2000.
32. ميمون،الطاهر عيسى، « متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة » ، **مجلة جامعة القدس** المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد الأول، حزيران 2019.

33. نزعي،عزالدين، صوار، يوسف، « تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر» ، **المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت**، بجامعة معسكر، المجلد الثالث، العدد 02.
34. نوجينت،جورجيا ، مقياس كل شيء، في كتاب جون براديماس وآخرون، «مستقبل التعليم العالي رسائل الى الرئيس » ، (ترجمة: محمود عبد الحليم)، الرياض: **إصدارات المجلة العربية**، 2012.
35. هاني،محمد، يونس، موسى، « الجامعات المصرية وتحديات التصنيفات العالمية دراسة تحليلية نقدية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي » ، **مجلة كلية التربية** بكفر الشيخ، جامعة بنها، 2015.
36. ولد محمد، محمد محمود،عيسى، « آليات أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية » ، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم، العدد 1، سبتمبر2014.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة (الرسائل والأطروحات)

1. إبراهيم، سمية،« **إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ملف (ل، م، د) قراءة تحليلية نقدية** » ، (رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيض بسكرة، قسم علم الاجتماع، 2006).
2. أشرف السعيد احمد، محمد، « **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية " رؤية اسلامية"** »، (رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة .القاهرة : في التربية جامعة المنصورة كلية التربية 2005).
3. بلية،لحبيب، « **تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر –دراسة تطبيقية لميدان الحكامة بجامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم 2011-2016** » ،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي واداري، قسم التنظيم السياسي والإداري بجامعة الجزائر 3. ، جوان 2017).
4. بن بلقاسم ،إيمان صبرا، « **و اقع مهنة التعليم الديني العالي في الجزائر، دراسة ميدانية حول أساتذة العلوم الإسلامية بخروبة** » .(مذكرة ماجستير تخصص علم اجتماع التنظيمات والديناميكيات والمجتمع، بقسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2011).
5. بن طامي البقمي، ناصر ، « **أثر نظم التقويم الذاتي على تحسين الجودة الشاملة للتعليم العالي –دراسة حالة على جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية** »، (رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة بجامعة عين شمس، 2010).

6. بوخملة، فوزية، « **مخابر البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وتحديات البيئة الرقمية، دراسة ميدانية بمخابر البحث العلمي لجامعات قسنطينة** » ، (أطروحة دكتوراه ل م د في علم المكتبات تخصص: تقنيات المعلومات في الأنظمة الوثائقية ، جامعة قسنطينة، 2019).

7. حسن علي سلام، صلاح ،« **إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات المصرية الحكومية إطار مقترح** » ، (رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال. جامعة عين شمس. كلية التجارة،2001).

8. خدنة، بسمة ، « **و اقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية دراسة حالة جامعة منتوري –قسنطينة** » ، (مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009).

9. درياس، نادية ، « **التنسيق في ظل الإدارة العامة الجزائرية وعلاقته بتنمية الموارد البشرية – دراسة تطبيقية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي** » . (رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع: تسيير عمومي قسم علوم التسيير، بجامعة محمد خيضر ببسكرة، 2006).

10. زرزور، أحمد ، « **تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس، ماستر، دكتوراه " في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل. دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي** » ، (رسالة ماجستير قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفوني، منتوري، قسنطينة ،2006).

11. صابة، محمد الشريف، « **برمجة النفقات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومكانتها في سياسة الميزانية** » . (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بقسم علوم التسيير بجامعة الجزائر، 2008).

12. صولح، سماح ، « **دور تسيير الرأسمال البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر** » ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، 2012-2013).

13. عادل محمد، أحمد ، سلام، يوسف ، « **نموذج مقترح لتقييم جودة التعليم العالي الحكومي بمصر بالتطبيق على القطاع التجاري بالجامعات الحكومية.** » ، (رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس: كلية التجارة ،2010).

14. غربي، نبيلة، « **مكانة البحث العلمي في السياسة التنموية التجربة الجزائرية** » ، (رسالة ماجستير، تخصص علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، جامعة سعد دحلب البليدة، جوان 2012).

15. فلاح، كريمة ، « **مطابقة وتكييف معايير جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية وفق مواصفات مالكولم بالدريج للتعليم –دراسة حالة مخابر البحث العلمي** » . (اطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية، جامعة الشلف، 2017).

16. لرقط، علي، « **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر – المبررات والمتطلبات الأساسية – دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة باتنة** » ، (رسالة ماجستير تخصص الإدارة والتسيير التربوي، بقسم علم النفس وعلوم التربية، 2009).

17. مساك، أمينة ، « **تأثير سياسة التعليم العالي على علاقة الجامعة بالمجتمع الجزائري (دراسة تحليلية تقييمة لنظام التعليم العالي في المجتمع الجزائري)** » ، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008/2007)،

18. مفلاح ، محمد، « **عوامل الرضا عن العمل لدى أساتذة التعليم العالي دراسة ميدانية لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي بجامعة سعد دحلب بالبليدة** » ، (رسالة ماجستير في علم الاجتماع: تخصص تنظيم وعمل، بقسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009).

19. هارون، أسماء ، « **دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام L M D** »،(مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع 2010).

رابعا: الملتقيات والندوات العلمية

1. إبراهيم سليم، رجاء ، خيري، أحمد بهاء الدين، «**حول إدارات التعاون الدولي في التعليم العالي في مصر** »، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم " (17-21أبريل 2005) شرم الشيخ، مصر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

2. أبو دف، محمود خليل، « **جودة التعليم في التصور الاسلامي مفاهيم وتطبيقات** » ، بحث مقدم لمؤتمر الجودة في التعليم العام الفلسطيني كمدخل للتميز المنعقد بتاريخ 31.30 اكتوبر 2007.

3. أحمد محمد عبد القادر، أسامة ، «**المصفوفة الموحدة للتصنيفات العالمية للجامعات والمنطلقات الاستراتيجية لتفعيل رؤية المملكة 2030** » ، دراسة مقدمة لمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030 بجامعة القصيم، كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل، يناير 2016.

4. بروش، زين الدين ، بركان، يوسف ، « **مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الو اقع والآفاق** » ، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي الجامعة الخليجية، البحرين، أيام (4،5) أفريل 2012.
5. بنت محمد المعماري، سلوى ، « **العولمة و أثرها على التعليم العالي** » ، ورقة قدمت الى المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية يومي 25-1430/11/26 هـ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الرياض،1430.
6. شاهين،محمد، شندي، اسماعيل، « **جودة التعليم من المنظور الاسلامي** » ، ورقة قدمت الى توعية في التعليم الجامعي الفلسطيني يومي 5.3 جويلية 2004 المنظم بجامعة القدس المفتوحة بمدينة رام الله.
7. الصوفي، عارف وآخرون، « **التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية** » ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي (10.6 ديسمبر 2009) بيروت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2009.
8. عبد الفتاح، سيف الدين ،« **التعليم والهوية ، نحو تأسيس جامعات حضارية** » ، ورقة قدمت الى "التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل "، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 14-17 فبراير 2005.
9. عبدالحفيظ، طارق ، حمدان، عبد الرحمن ، « **البو ابات الالكترونية والمعلومات البحثية ودورهما في عرض مخرجات البحث العلمي ورفع التصنيف الدولي للجامعات** » ، ورقة علمية قدمت لمؤتمر " نحو بناء استراتيجية بحثية للجامعة في العقد القادم ، جامعة بني سويف، نوفمبر 2013.
10. عكنوش، نبيل، بابوري،أحسن، « **تأثير النشر بالمستودعات الرقمية على تصنيف الجامعات بالعالم معيار الوضح، الإنتاجية العلمية، الاستشهاد** » ، ضمن أعمال الملتقى الوطني حول خدمات الويب الموجهة للمكتبات الجامعية أيام 26 و27 أكتوبر 2016 تيزي وزو –الجزائر.
11. عويس، محمد زكي ، « **أساسيات البحث العلمي في مصر** » ، ورقة بحث قدمت للمؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية حول " التعليم العالي في مصر خريطة واقع واستشراف المستقبل " جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة: مركز البحوث والدراسات السياسية المجلد الثاني (14- 17 فبراير 2005).

12. فيصل محجوب، بسمان ، « **إعادة اختراع الجامعة مدخل استشرافي** » ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم (العالي، العام والتقني) (17،21) أبريل 2005، شرم الشيخ، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

13. **مجذوب، مبارك محمد علي، « البحث العلمي والتقاني في مؤسسات التعليم العالي العربي " الو اقع والمأمول" »** ، المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، أبو ظبي 7-8 ديسمبر2011.

14. مداح، لخضر، لطرش، محمد، « **إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي ومجهودات تطبيقها** »، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات بجامعة منتوري قسنطينة، يومي 10.11 ماي 2011.

15. مرازقة، جمال، «**متطلبات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر (تصور مقترح)** » ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي جامعة الزرقاء الخاصة الاردن، 10_12 /2011/05.

16. الملاح،هاشم يحي، « **التعليم العالي في الوطن العربي والتوجهات الديمقراطية** » ، ورقة قدمت إلى المؤتمر العربي الأول استشراف مستقبل التعليم، التعليم العالي التعليم العام. التعليم التقني ورشة عمل اشتراف المستقبل، جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر 17-21 أفريل 2005.

17. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، « **المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل** » . فرنسا، باريس (9.5 اكتوبر 1998).

18. موساوي، عبد النور، بوفالطة، محمد سيف الدين، « **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي** »، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات بجامعة منتوري قسنطينة، يومي 10.11 ماي 2011.

19. مؤسسة الفكر العربي،« **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية** » ، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2010.

20. ميمون،الطاهر ، « **استراتيجية الجامعات الجزائرية في تحسين ترتيبها ضمن تصنيف Webometrics** »، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة ،3-5 مارس 2015.

21. اليونسكو، « **من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة** » ، **التقرير العالمي** لليونسكو. فرنسا: مطبوعات اليونسكو،2005.

خامسا : الوثائق الحكومية والتقارير

1. **برنامج رئيس الجمهورية**، 16 فيفري 2020. لجمهورية لجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ** ،2020.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، 16 فيفري 2020.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية،القانون 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 4 أفريل 1999. **يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي**، العدد 24، الصادرة بتاريخ 07 ابريل سنة 2020.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **القانون رقم 20-01** المؤرخ في 5شعبان عام 1441 الموافق 30مارس سنة 2020، يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، **الجريدة الرسمية**، العدد 20، الصادرة بتاريخ 15 أبريل سنة 2020.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، القانون **رقم 20-02** المؤرخ في 05 شعبان 1441 الموافق 30مارس سنة 2020، يعدل **القانون رقم 15-21** المؤرخ في 18ربيع الأول عام 1437 الموافق 30ديسمبر سنة 2015، **المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، **الجريدة الرسمية**، العدد 20، الصادرة بتاريخ 15 ابريل سنة 2020 .
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم**19-231** مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1440 الموافق 13 غشت سنة 2019، **يحدد كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، الجريدة** الرسمية سنة 2019، عدد 51.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **دليل كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها**، الجزائر، 2019.
8. المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **احصائيات طلبات براءات الاختراع وأشكال الملكية الفكرية للباحثين الجزائريين.** الجزائر: DGRSDT، 2019.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **تعليمية رقم 06 مؤرخة في 09ديسمبر 2019** المعدلة للتعليمة رقم 02 المؤرخة في 20فبراير 2018 **المتعلقة بإجراءات قبول وتسيير مشاريع البحث التكويني الجامعي.**

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 50 مؤرخ في 21 جانفي 2018 **يتضمن إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الأول 2018.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **نتائج أعمال اللجنة المكلفة بدراسة برامج وحصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها، بعنوان سنة 2018.**

12. القرار رقم 894 المؤرخ في 03 أكتوبر 2018 **يتضمن إنشاء لجنة مكلفة بدراسة برامج وحصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها (** النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2018، الثلاثي الرابع).

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 894 مؤرخ في 03 أكنوبر 2018 **يتضمن إنشاء لجنة مكلفة بدراسة برامج وحصائل عمل المؤسسات تحت الوصاية ومتابعتها**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الرابع، 2018.

14. عمرو عدلي، **آليات استرشادية لتحسين معايير التصنيف الدولي المختلفة للجامعات المصرية**، جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نوفمبر 2018.

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **القانون رقم 16-01** المؤرخ في 26جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6مارس سنة 2016 **يتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، العدد14، الصادرة بتاريخ 7 مارس سنة ،2016.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **القانون رقم 15-21** المؤرخ في 18ربيع الأول عام 1437 الموافق 30ديسمبر سنة 2015، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، **الجريدة الرسمية**، العدد 71، الصادرة بتاريخ 30ديسمبر 2015.

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 236مؤرخ في 10مارس 2014 **يتضمن إنشاء وحدة متابعة مشروع انشاء الشبكة المعلوماتية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2014.

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قرار وزاري رقم 393 مؤرخ في 17 جوان 2014 يحدث لجنة علمية وطنية لتأهيل المجلات العلمية**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني، 2014.
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 2004 مؤرخ في 29 ديسمبر 2014 **يتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الرابع 2014.
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 153مؤرخ في 14 مايو 2012 يتضمن **انشاء جدول فهرسي مركزي للمذكرات والأطروحات ويحدد كيفيات تزويده واستعماله**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثالث، 2012.
22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 201مؤرخ في 09 أفريل **2011 يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للتعليم الالكتروني**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2011.
23. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 102 مؤرخ في 08 أفريل **2010 يتضمن إنشاء وحدة تسيير مشروع انشاء الشبكة المعلوماتية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2010.
24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 167 مؤرخ في 31 ماي 2010 **يتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2010.
25. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **القانون رقم 08-05** المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، **يعدل ويتمم القانون رقم 98-11** المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 **والمتضمن القانون التوجيهي**

والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، **الجريدة الرسمية**، العدد 10، الصادرة بتاريخ 27 فبراير سنة 2008.

26. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 89 مؤرخ في 20جوان **2007 يتضمن إنشاء لجنة استشارية مكلفة بتقييم مشاريع إقامة وربط وتوسيع شبكة الاعلام الآلي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2007.

27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الحكومة ، المرسوم التنفيذي رقم 03-279 مؤرخ في 23 أوت 2003 **المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها** ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 51 ، الصادرة بتاريخ 24 أوت 2003 ، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-343 المؤرخ في 4رمضان عام 1427 الموافق 27سبتمبر سنة 2006 ،**الجريدة الرسمية** ، العدد 61 الصادرة بتاريخ أول أكتوبر 2003 ، و القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 8 رجب عام 1425 الموافق 24 غشت سنة 2004، يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة)، **الجريدة رسمية** ،سنة 2004، عدد 62، ص 19- 27

28. المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 يحدد **مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها**، **الجريدة الرسمية**، العدد 51، الصادر بتاريخ 24 غشت سنة 2003.

29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قرار مؤرخ في 17 جوان 1989 يتضمن إنشاء لجنة برمجة وتقييم البحث العلمي الجامعي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، السداسي الأول 1989.

سادسا: مو اقع الانترنيت

- موقع الدرر السنية للموسوعة الحديثية https://dorar.net/hadith
- موقع اليونسكو http://uis.unesco.org/fr/country/tn?theme=science-technology-and-innovation
- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي https://www.mesrs.dz/ar/universites
- مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني http://www.cerist.dz/
- موقع الويبو متريكس - http://www.webometrics.info
- الفهرس المشترك الجزائري https://www.ccdz.cerist.dz/ccdz_ar/index.php?nav=2
- المركز الوطني للبحث في البيوتكنولوجي https://www.crbt.d
- /http://ijhe.sciedupress.com
- موقع المركز الوطني للبحث العلمي فرنسا http://www.cnrs.fr/fr/page-daccueil

- الديوان الوطني للاحصائيات الجزائر http://www.ons.dz/
- https://fr.slideshare.net/coopist/accder-au-hindex-dun-chercheur-pour-mesurer-limpact-de-ses-publications
- موقع خاص بمبادئ برلين للتصنيفات www.che.de/downloads/Berlin_Principles
- https://coop-ist.cirad.fr/evaluer/le-facteur-d-impact-et-ses-indicateurs-associes/1-familiarisez-vous-avec-le-facteur-d-impact-fi-ou-impact-factor
- الموقع الرسمي للجنة وضع نظام الجودة في قطاع التعليم العالي الجزائر http://www.ciaqes-mesrs.dz/
- *www.palgrave-journals.com*
- موقع منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية https://www.oecd.org/
- موقع المعهد العالمي للإحصاء http://data.uis.unesco.org/
- موقع مجلة الطبيعة للتصنيفات http://nturanking.lis.ntu.edu.tw/about/introduction
- موقع البرنامج الوطني للبحث (الجزائر) http://pnr.nasr.dz/pnr/index.php?lng=ar
- http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/downloads/
- موقع الشبكة الجزائرية للبحث http://www.arn.dz/
- موقع بوابة المكتبات الجزائرية http://www.bibliouniv.cerist.dz/
- موقع المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي http://www.dgrsdt.dz/
- موقع جريدة المجاهد اليومي http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/3939
- موقع جامعة القرويين http://www.marefa.or
- موقع خاصة بالمشاريع البحثية http://www.prfu-mesrs.dz/index.php?lng=ar
- الموقع الموحد للمجلات العلمية http://www.webreview.dz
- https://ceoworld.biz/2020/02/21/revealed-countries-with-the-fastest-internet-speeds-2020/
- الموقع العالمي لتصنيف الجامعات https://cwur.org/methodology/world-university-rankings.ph
- https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.POP.SCIE.RD.P6?locations=DZ&most_recent_year_desc=false&view=chart موقع لاحصائيات البنك العالمي
- https://hrlr.wordpress.com/about-2/
- https://pascal-francis.inist.fr/cms/?lang=fr Bases bibliographiques Pascal et Francis
- موقع اعلان سان فرانسيسكو لتقييم البحوث https://sfdora.org/read/ar/
- موقع المعاني قاموس اللغة العربية https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/
- موقع البوابة الجزائرية للمجلات العلمية https://www.asjp.cerist.dz/
- موقع وزارة التعليم العالي الفرنسية https://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/
- موقع خاص بتقارير الابتكارات العالمية https://www.globalinnovationindex.org/gii-2019-repor
- الموقع الرسمي التصنيفات ليدن https://www.leidenranking.com/information/indicators

- موقع مجلة الطبيعة العالمية https://www.nature.com/
- دليل مستودعات المكتبات الجزائرية https://www.rbdz.cerist.dz
- https://www.researchgate.net/publication/335867959_List_of_Scopus_Index_Journals_October_2019_New
- الموقع الرسمي لقاعدة سيماغو العالمية https://www.scimagoir.com/rankings.php?country=all
- موقع النظام الوطني للتوثيق عبر الانترنت https://www.sndl.cerist.dz/index.php?
- The Times-QS https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodolo
- الموقع الرسمي لتصنيف https://www.umultirank.org/about/u-multirank/the-project/
- Urapcenterالموقع الرسمي لتصنيف الجامعات https://www.urapcenter.org/
- موقع جريدة البلاد اليومية https://www.elbilad.net/article/detail?id=80690
- موقع شنغهاي للتصنيفات العالمية http://www.shanghairanking.com/ARWU2019.html
- الموقع الرسمي لتصنيفات https://www.usnews.com/education/best-global-universities/rankings

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

Bibliography

- *Books*

1. Boyer, A., Chirouze, E. **Accéder au h-index d'un chercheur pour mesurer l'impact de ses publications**. Montpellier (FRA) : Cirad,2017,
2. C.R.Kothari, **Research Methodology –Methods and Techniques** .India :New Age International,2004
3. Centre for Higher Education Development [CHE], UNESCO-European Centre for Higher Education [CEPES], Institute for Higher Education Policy [IHEP]. **Berlin principles on ranking of higher education institutions**.2006
4. Cetro, P, **Juran on leadership for quality**, Mc Craw Hill, New Yok, 2002
5. Deboin, M.C. ; Fovet-Rabot, C. ; Lambert, M.C. « Le facteur d'impact (FI) et ses indicateurs associés pour évaluer la notoriété d'une revue, en 7 points. Montpellier (FRA) . CIRAD, 2017
6. Deboin, M.C. **L'indicateur SNIP de notoriété contextuelle d'une revue : Source-Normalized Impact per Paper**.. Montpellier, France : CIRAD,2013,

7. Foucault, M .**Discipline and punish the birth of the prison**. New York: Vintage Books,1977
8. Hazelkorn, E. **Rankings and the reshaping of higher education: The battle for excellent excellence**. Basingstoke: Palgrave Macmillan.2011
9. J. Sadlak & J. Tres (Eds.), **Higher education in the world: Accreditation for quality assurance Hamshire**: Palgrave. 2007,
10. Jung Cheol Shin, Organizational Effectiveness and University Rankings in Jung Cheol Shin and Others , **University Rankings Theoretical Basis, Methodology and Impacts on Global Higher Education**.New York :Springer,2011
11. Kehm, B. M., & Stensaker, B. (Eds.)... **University rankings, diversity and the landscape of higher education**. Rotterdam: Sense Publishers. 2009
12. OECD, **Frascati Manual 2015: Guidelines for Collecting and Reporting Data on Research and Experimental Development**, The Measurement of Scientific, Technological and Innovation Activities,Paris : OECD Publishing ,2015 . DOI: http://dx.doi.org/10.1787/9789264239012-en
13. OECD, Frascati Manual, **The The Measurement of Scientific, Technological and Innovation Activities Frascati Manual 2015 GUIDELINES FOR COLLECTING AND REPORTING DATA ON RESEARCH AND EXPERIMENTAL DEVELOPMENT,** Organisation for Economic Co-Operation and Development, 2015.
14. Oxford,**Oxford word power dictionary**. London :oxford university press ,2000
15. P.T.M. Marope, P.J. Wells and E. Hazelkorn,**Rankings and Accountability in higher Education Uses and Misuses** , Paris : the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2013
16. Peter Scott , **Ranking higher educationinstitutions: a critical perspective** in P.T.M. Marope, P.J. Wells and E. Hazelkorn **Rankings and Accountability in Higher Education: Uses and Misuses .**france :UNESCO,2013
17. Philip G. Altbach, Jamil Salmi et autre**, La voie de l'excellence académique La création d'universités de recherche de rang mondial, Washington**,2011

18. Qi Wang ,Ying Cheng ,Nian Cai Liu , **Building World-Class Universities: Different Approaches to a Shared Goal .Netherlands :Sense Publishers ,2013**

19. Robert lundqrist **quality in higher education « approaches to its management and improvement thesis** , Sweden :Lulea University of technology, 1997.

20. SEERAM RAMAKRISHNA, **WORLD UNIVERSITY RANKINGS AND THE CONSEQUENT REACTIONS OF EMERGING NATIONS ,in** Qi Wang, Ying Cheng and others, **Building World-Class Universities Different Approaches to a Shared Goal**, Rotterdam : Sense Publishers,2013,

21. Shanghai Ranking **, Discovering World Class –Academic Ranking of world Universities 2018** , china , 18 August 2018

22. Teichler (Eds.), **University rankings: Theoretical basis, methodology and impacts on global higher education**. .Dordrecht: Springer Science and Business Media, 2011

23. The Encyclopedia Americana USA 1987 Vol P67

24. The High Council for the Evaluation of Research and Higher Education**, Criteria for the evaluation of research units: the HCERES standards ,**France : *HCERES ,2014*

25. UNESCO, **GUIDE TO CONDUCTING AN R&D SURVEY: For countries starting to measure research and experimental development**,Canada :UIS ,2014

26. Usher, A., & Savino, M**... A world of difference: A global survey of university league tables**. Toronto: Educational Policy Institute,2006

27. Webster, D. S. ***Academic quality rankings of American colleges and universities***. Springfield: Charles C. Thomas.1986

28. William Yat Wai Lo ,**University Rankings Implications for Higher Education in Taiwan**.London : Springer Singapore Heidelberg New York Dordrecht London, 2014

- *Journals and Periodicals*

1. Altbach, P. G., & Knight,J . «**The internationalization of higher education: Motivations and realities** ». **Journal of Studies in International Education**, 2007, 11(3/4)
2. Andrejs Rauhvargers, « **Where Are the Global Rankings Leading Us? An Analysis of Recent Methodological Changes and New Developments**, » **European Journal of Education**,Vol. 49, No. 1, 2014
3. Bowden, R. « **Fantasy higher education: University and college league tables**. » **Quality in Higher Education**, 6(1), 2000
4. Campus France. « **Les Doctorants à l'international Tendances de la mobilité Doctorale en France et Dans Le Monde** ». **Les Notes**. N60 ,juillet, 2019
5. Chou, C. P., Lin, H.-F., & Chiu, Y.-J. «The impact of SSCI and SCI on Taiwan's academy: An outcry for fair play. » . ***Asia Pacific Education Review***, 2013 *14*(1)
6. Clarke, M. (2005). **" News or Noise? An Analysis of U.S. News and World Report's Ranking Scores**. Educational Measurement: Issues and Practice,2005, 21(4),
7. Deem, R., Mok, K. H., & Lucas, L. **transforming higher education in whose image? Exploring the concept of the 'world-class' university in Europe and Asia**. ***Higher Education Policy***, *International Association of Universities 2008, 21(3),*
8. Hazelkorn, E. **The impact of league tables and ranking systems on higher education decision making**. Higher Education Management and Policy, 19(2), 2007
9. Robert J.W. Tijssen, **Scoreboards of research excellence, Centre for Science and Technology Studies (CWTS) Leiden UniversityThe Netherlands, *Published in Research Evaluation 12 (2), 91 -104. 2003***
10. Ruiz-Castillo, J., & Waltman, L... Field-**normalized citation impact indicators using algorithmically constructed classification systems of science**. *Journal of Informetrics*, *9*(1), (paper) 2015

11. Salmi, J., & Saroyan, A. **League tables as policy instruments: Uses and misuses**. Higher Education Management and Policy, 19(2), 2007

12. Waltman, L., & Van Eck, N.JA **systematic empirical comparison of different approaches for normalizing citation impact indicators**. *Journal of Informetrics*, *7*(4), (paper, preprint) ,2013

13. Waltman, L., & Van Eck, N.J. . **Source normalized indicators of citation impact: An overview of different approaches and an empirical comparison**. *Scientometrics*, *96*(3), (paper, preprint) ,2013

14. Waltman, L., & Van Eck, N.J. **Field-normalized citation impact indicators and the choice of an appropriate counting method**. *Journal of Informetrics, 9*(4), (paper, preprint) ,2015

15. Waltman, L., Calero-Medina, C., Kosten, J., Noyons, E.C.M., Tijssen, R.J.W., Van Eck, N.J., Van Leeuwen, T.N., Van Raan, A.F.J., Visser, M.S., & Wouters, P. **The Leiden Ranking 2011/2012: Data collection, indicators, and interpretation.** *Journal of the American Society for Information Science and Technology*, *63*(12), 2419–2432. (paper, preprint) 2012

16. Zoljargal Dembereldorj, **Review on the Impact of World Higher Education Rankings: Institutional Competitive Competence and Institutional Competence**, International Journal of Higher Education, Vol. 7, No. 3;, Published by Sciedu Press 2018

- ***Conferences***

1. CHAN, S. « **Enhancing Global Competitiveness: University Ranking Movement in Asia, the Academic Rankings and Advancement of Higher Education: Lessons from Asia and Other Regions**. » Proceedings, IREG-6 Conference (Taipei, Taiwan, 19–20 April), Higher Education Evaluation and Accreditation Council of Taiwan, 2012 ,

2. Jacobs Paul, Les **enjeux de la troisième mission des universités** (Université de Liège Belgique), Actes du colloque international sur **"Le system LMD entre**

implémentation et projection. Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique, Alger 30 et 31 mai 2007

- *officielles documents*

1. République Algérienne Démocratique et populaire. Ministère de l'ensignement supérieur et de **la recherche scientifique en Algerie Indépendante.** Alger MESRS 2013
2. DGRSDT**, Etat des Lieux de la recherche Scientifique et Le programme de la DGRSDT pour l'année 2018**, Conseil National d'Evaluation de la Recherche, Alger 23 D écembre 2017

الملاحـــق

الملحق رقم: 01 التطور المؤسساتي للبحث في الجزائر من سنة 1962 الى سنة 2020

الهيئة	سنة التأسيس	الوصاية	سنة الحل
مجلس البحث	1963	تعاون جزائري -فرنسي	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	تعاون جزائري -فرنسي	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	تعاون جزائري -فرنسي	1973
الهيئة المؤقتة للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظة الطاقات الجديدة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي و التقني	1984	الوزارة الأولى	1986
المحافظة العليا للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث و التكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	1991
الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا و البيئة	1991	الوزارة الأولى	1991
أمانة الدولة للبحث	1991	وزارة التربية الوطنية	1992
أمانة الدولة	1992	وزارة التربية الوطنية	1993
الوزارة المنتدبة المكلفة بالجامعات و البحث	1993	وزارة التربية الوطنية	1994
الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي	2000	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	يناير 2013 [1]
المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي	2008	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	الى يومنا هذا

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة ي خدمة التنمية 1962 . 2012**. الجزائر: مرجع سابق، ص 89

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 13-77 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30يناير سنة2013، يحدد **صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي**، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 6فبراير سنة 2013

الملحق رقم: 01 الهيئات الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

الهيئات الوطنية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي	النص القانوني	الوصف و المهام
المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات	- **قانون رقم 16-01 لسنة2016 يتضمن التعديل الدستوري (المواد 206-207)** - **القانون 20-01 ل15ابريل 2020** يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيله وتنظيمه -**القانون 20-02** المعدل ل قانون رقم 15-21 (المواد 11-17-18-29-30)	يتولى المجلس : -ترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي و العليم -اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال البحث و التطوير -تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في اطار التنمية المستدامة وترقية الابداع -ترأس المجلس كفاءة وطنية معترف بها ،يعينها رئيس الجمهورية - الخيارات الكبرى و المخطط الوطني لتطوير البحث العلمي و التطوير التكنولوجي -الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث مع الحفاظ على القدرات العلمية و التقنية -دعم البحث العلمي وتنسيق نشاطات البحث ما بين القطاعات يدلي برأيه في كل مسألة تتعلق بتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي وتنفيذها وتقييمها وكذا تثمين نتائج نشاطات البحث العلمي التي تعرض على رئيس الجمهورية و الحكومات والهيئات العمومية التنسيق مع مصالح الوزير الأول في اعداد التقارير وصياغة الآراء استحداث هذه الهيئة استدعى **تعديل القانون 15-21** و **صدور القانون 20-02** وتم تعديل المواد 11-17-18-29-30 حيث تم استبدال **المجلس الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ب المجلس الوطني للبحث العلمي و التكنولوجيات**
المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي	-**قانون رقم 98-11** الصادر في 22 اوت 1998 يتضمن **القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 المعدل و المتمم** - **مرسوم تنفيذي رقم 13-81** مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013، **يحدد مهام DGRSDT**	-تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبحث العلمي، تقوم المديرية العامة بالتعاون مع القطاعات الأخرى بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي كما نصت عليه التنظيمات وعليه، كُلفت المديرية العامة بتنفيذ جلّ أحكام القانون المتعلقة بالبرمجة، التقييم، التنظيم المؤسساتي، تنمية المورد البشري، البحث الجامعي، التطوير التكنولوجي والهندسة، الإعلام العلمي والتقني، التعاون العلمي، تقييم نتائج البحث العلمي، الهياكل والتجهيزات الكبرى وتمويل البرامج البحثية و الخماسية منها . تتولى المديرية العامة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني كما أنها تدير أمانة هذا المجلس . وإلى جانب ذلك، تضطلع المديرية العامة بتنسيق أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي بصفة جماعية مع القطاعات الأخرى وهذا من خلال اللجان القطاعية المشتركة والوكالات الموضوعاتية للبحث بالتعاون مع اللجان القطاعية الدائمة للقطاعات المعنية بهذه الأنشطة وتتكون الإدارة المركزية لها من اربع مديريات -مديرية التطوير التكنولوجي والابتكار / - مديرية التطوير والمصالح العلمية و التقنية -مديرية إدارة وتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي -مديرية برمجة البحث والتقييم والاستشراف

	المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني - ويدعى في نص قانون15-21 (المجلس الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي)	**قانون رقم 98-11** الصادر في 22 اوت 1998 يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 المعدل و المتمم المادة 13 القانون رقم 08-05 الصادر في 23 فبراير 2008 المعدل والمتمم القانون رقم 15-21 الصادر في 30ديسمبر 2015 القانون التوجيهي للبحث العلمي ... -القانون 20-02 المعدل ل قانون رقم 15-21 - المرسوم التنفيذي رقم 08-237 الصادر بتاريخ 27 يوليو 2008 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني وعمله	يتولى المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني رسم التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا تحديد الأولويات ما بين البرامج الوطنية للبحث وتنسيق وتقييم عملية تنفيذ هذه البرامج . المرسوم التنفيذي رقم 08-237 المؤرخ في 27 جويلية 2008 .المقرّر المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتضمن قائمة أعضاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني .ويدعى في نص القانون رقم 15-21 "المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ."ومن اهم المهام الرئيسية الواردة في القانون -تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا -تحديد الأولويات ما بين البرامج الوطنية للبحث وتنسيق وتقييم عملية تنفيذ هذه البرامج . -رسم التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنسيق وتقييم هذه السياسة .وعليه، يتولى أساسًا: •تحديد الاستراتيجيات الكبرى للبحث العلمي والتقني، •المصادقة على التوجهات الشاملة للمخطط الوطني للبحث العلمي والتقني، •تقييم نتائج الأعمال المنجزة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي والتقني، •رسم التوجهات الشاملة للسياسة المتعلقة بالحفاظ وتثمين وتطوير القدرات العلمية والتقنية الوطنية
	المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير	-القانون رقم 08-05 الصادر في 23 فبراير 2008 المعدل والمتمم **للقانون رقم 98-11** الصادر في 22 اوت 1998 يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 المعدل و المتمم لا سيما المادة 14 مكرر منه - المرسوم التنفيذي رقم 10-35 الصادر بتاريخ 27 يوليو 2008 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني وعمله	تولى المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التقييم الاستراتيجي ومتابعة آليات تقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي . وعليه، يتولى أساسًا تقييم الاستراتيجيات والوسائل المسخرة في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تحديد الاحتياجات الخاصة بالقدرات لتحقيق الأهداف المنتظرة من البحث وكذا اقتراح كل الإجراءات التي تساهم في تطوير القدرات العلمية الوطنية، المساهمة في تحليل مراحل تطور النظام الوطني للبحث، •اقتراح تدابير تساهم في تحقيق أفضل تنافسية علمية، •إعداد حصيلة حول أنشطته عند نهاية كل برنامج خماسي . كما يعتبر هيئة استشارية موضوعة لدى الوزير المكلف بالبحث العلمي الذي يتولى رئاسته (المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 10-35)، حيث كلف المجلس بالتقييم الاستراتيجي ومتابعة آليات تقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير، وقد قصد القانون 15-21 بتقييم أنشطة البحث حسب مادته 6 بأنه: "نشاط يضمن ملاءمة وفعالية النظام الوطني للبحث ويباشر في جميع مراحل إعداد وتنفيذ و إنجاز أهداف البحث. يشمل التقييم الاستراتيجي سياسات البحث، بينما يشمل التقييم العلمي أنشطة البحث"، كما شدد هذا القانون في مادته 15 على خضوع أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتقييم دوري وفقا لمقاييس موضوعية.

اللجان القطاعية الدائمة	**قانون رقم 98-11** الصادرفي 22 اوت 1998 يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 المعدل و المتمم المادة 16 -المرسوم التنفيذي رقم 99-243 الصادر في 31 أكتوبر سنة 1999	لقرار الذي يحدد قائمة أعضاء اللجنة القطاعية الدائمة على مستوى كل دائرة وزارية يهمها نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي . المهام الرئيسية الواردة في القانون العمل على ترقية وتنسيق وتقييم نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في القطاع. المهام المحددة في النص التنظيمي: تتولى اللجنة القطاعية الدائمة في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي تنسيق وتقييم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ما بين القطاعات. وعليه، تتولى أساسًا : جمع واقتراح العناصر الضرورية لإعداد السياسة القطاعية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي السهر على تنفيذ ومتابعة البرامج الوطنية للبحث وتقييم نتائجها -تقييم واقتراح الوسائل البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث •تحديد واقتراح أيّ نشاط يتعلق بالتكوين عن طريق البحث يهدف إلى تعزيز القدرات العلمية -اقتراح العناصر التي تساهم في إعداد الحصيلة المتعلقة بأنشطة البحث العلمي •دراسة واقتراح أيّ إجراء من شأنه تشجيع عملية تعميم ونشر وتقييم نتائج البحث العلمي تقييم أنشطة التعاون في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إعداد وتحيين البطاقية الخاصة بالقدرات العلمية والتقنية •إبداء الرأي حول مشاريع إنشاء المخابر ومصالح البحث على مستوى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين -إثراء الحصيلة التي أعدتها هيئات التقييم التابعة للمؤسسات التي تمارس نشاط البحث -اقتراح البرامج القطاعية للبحث العلمي التي تستفيد من التمويل في إطار الصندوق الوطني لتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
اللجنة القطاعية المشتركة لترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتنقي	-**القانون رقم 15-21** الصادر في 30ديسمبر 2015 القانون التوجيهي للبحث العلمي المادة 17 **المرسوم التنفيذي رقم 08-238** المؤرخ في 27 يوليو سنة 2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-22 المؤرخ في 13 يناير سنة 1992 والمتضمن إنشاء وتنظيم وسير اللجان المشتركة لترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني الذي يحدد في المادة 3	اعداد البرامج الوطنية للبحث وكيفيات تنفيذها عن طريق: اجتماعات التشاور ما بين القطاعات، توجهات المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي . تسخير وسائل إعداد البرامج الوطنية على النحو التالي: -إبداء الرأي حول كيفيات توزيع وتخصيص الاعتمادات؛ -تنظيم التشاور بين الإدارة وكيانات البحث والمؤسسات الاقتصادية التي يهمها مجال البحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أجل ضمان تنسيق أفضل؛ تشجيع البحث حول المشاريع الوطنية في مختلف التخصصات واقتراح التدابير اللازمة لتطويره -المشاركة في تنسيق أنشطة التعاون المتعلقة بالبرامج الوطنية التي هي مسؤولة عنها -اقتراح العناصر الاستشرافية لإعداد وتقييم وتحيين البرامج الوطنية للبحث -تقييم برامج البحث وإعداد تقارير سنوية عن نسبة التقدم المحرز في تنفيذ البرامج التي هي مسؤولة عنها؛ -عروض لتقديم المقترحات من قبل الوكالات الموضوعاتية للبحث -تنفيذ استراتيجية التثمين من قبل مديرية التطوير التكنولوجي والابتكار - تثمين نتائج مشاريع البحث من قبل الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على القوانين والتنظيمات السارية المفعول في الجزائروقت إعداد هذه الدراسة

الملحق رقم: 02 هياكل البحث

	الهيئة		النص القانوني	الوصف والمهام
هياكل البحث	وكالات البحث	الوكالات الموضوعاتية للبحث	القانون رقم 08-05 الصادر في 23 فبراير 2008 المعدل والمتمم **للقانون رقم 98-11** الصادر في 22 اوت 1998 يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 المعدل و المتمم لا سيما المادة 14 مكرر1 منه -**القانون رقم 15-21** الصادر في 30ديسمبر 2015 القانون التوجيهي للبحث العلمي المادة 33 -المرسوم التنفيذي رقم 19-232 الصادر في13غشت 2019	-تنشأ كل وكالة موضاعاتية للبحث من أجل التكفل بأنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي المنتمية لمجموعة من التخصصات العلمية وتحدد المادة 05 من المرسوم مهامها والوكالات هي : -الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا-الحراش-الجزائر -الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة-وهران -الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية-البليدة -الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة –بجاية -الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا وعلوم الزراعة والتغذية - قسنطينة
		وكالات البحث	-المرسوم الرئاسي رقم02-48 الصادر بتاريخ 16 جانفي 2002 المتعلق بوكالة الفضاء الجزائرية -المرسوم التنفيذي رقم 98-137 الصادر في 3مايو 1998 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية	-**الوكالة الوطنية للفضاء** تم انشائها قصد متابعة وتوجيه السياسة الوطنية الخاصة بالفضاء وترقيته وتنميته -**الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية** تضطلع بالاتصال مع الهياكل والهيئات المعنية بمهمة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية التكنولوجية لا سيما عن طريق تحويل نتائج البحث وتثمينها
	مراكز البحث	**مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي**		مركز تطوير الطاقات المتجددة -الجزائر مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني - (CERIST) الجزائر مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة-الجزائر مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية-الجزائر مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية-الجزائر مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية-الجزائر مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية-الجزائر مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية-وهران مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجافة-بسكرة مركز البحث في البيوتكنولوجيا –قسنطينة مركز البحث في التحاليل الفيزيائية والكيميائية-تيبازة المركز الوطني للبحث في العلوم الإسلامية والحضارة –الأغواط
		– **المراكز البحثية الأخرى**		مراكز غير البحث التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي -مراكز البحث التابعة لمحافظة الطاقة الذرية -مراكز البحث التابعة للوكالة الفضائية الجزائرية
	مراكز البحث و التطوير	- **مراكز البحث و التطوير**		-المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية -مجمع بن حمادي -المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر -المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية -مركز البحث و التطوير لصيدال - المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية - مؤسسة سينال - مركز البحث و التطوير لسوناطراك

		- مجمع سيفيتال - مجموعة مؤسسات حسناوي - مجمع الصناعات الكيميائية - مركز البحث و التطوير في الكهرباء و الغاز	
وحدات البحث	- وحدات البحث	-وحدات البحث التابعة للجامعات والمدارس -وحدات البحث التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي	

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على القوانين والتنظيمات السارية المفعول في الجزائر وقت إعداد هذه الدراسة

الملحق رقم: 03 المصالح المشتركة للبحث

المفهوم	أصبح تجميع الكفاءات في أقطاب للنشاطات ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون رقم98-11 المؤرخ في 22أوت 1998 المعدل والمتمم، وتحسين الوسائل المتاحة على المستوى الجهوي. ولذلك فقد نص مخطط تنمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008-2012 على إنجاز مر افق علمية مشتركة بين الجامعات متمثلة في المصالح العلمية المشتركة التي تتطلب استثمارا ضخما وتسييرا راشدا .
أهداف المصالح المشتركة	– تحسين الموارد والوسائل الموضوعة تحت تصرف هذه المؤسسات. – خلق أرضية تبادل وشراكة بين القطاعين الأكاديمي والاقتصادي – تنمية قدرات حل المشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية. – المساهمة في التكوين الميداني للطلبة وتحسين مستوى الموظفين المعنيين – تشجيع الابتكار والتحويل التكنولوجي. – ترقية علامة جزائرية ذات جودة علمية – نشر المعارف والتقنيات باتباع مقاربة متعددة التخصصات – تمثل المصالح المشتركة نقطة محورية لجميع الفاعلين (البحث و التكوين و القطاع الاقتصادي و الاجتماعي) و تمكن من زيادة التبادل فيما بينهم[1]
أهم المصالح المشتركة	▪ الأرضيات التكنولوجية ▪ الوحدات الجهوية للتوثيق ▪ الأرضيات التقنية للحساب المكثف ▪ الأرضيات التقنية للتحليل الفيزيائي والكيميائي ▪ الارضيات التقنية الطبية ▪ المراكز التكنولوجية لتوصيف المواد ▪ الارضيات التقنية لتطوير البرمجيات ▪ الشبكة الموضوعاتية للبحث ▪ الحاضنات [2]

[1] - http://www.dgrsdt.dz تاريخ وساعة الدخول 15 فيفري 2020 على الساعة 19.23 مساءا

[2] - http://www.dgrsdt.dz تاريخ وساعة الدخول 15 فيفري 2020 على الساعة 19.23 مساءا

الملحق رقم: 04 الهيئات الوطنية

أ-الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات [1]
ب-الندوة الوطنية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي 1-الندوة الوطنية للجامعات [2] 2 -الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي [3]
ج - اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي [4]
د-الهيئات البيداغوجية الوطنية: 1- الندوة الوطنية لعمداء كليات الطب [5] 2- لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه [6] 3- اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان [7] 4- اللجنة الوطنية لتأهيل التكوين في الطور الثالث [8]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم **85-15** مؤرخ في 19جمادى الأولى عام 1436 الموافق 10 مارس سنة 2007، يتضمن **إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها** جريدة رسمية سنة 2015، عدد 14، صفحة 4-7

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الحكومة ، مرسوم تنفيذي رقم **01-208** مؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 23 يوليو سنة 2001، **يحدد صلاحيات الهيئات الجهوية والندوة الوطنية للجامعات وتشكيلها وسيرها** ،الجريدة الرسمية سنة 2001، عدد 41، صفحة 18-21).

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 19-213 مؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1440 الموافق 30 يوليو سنة 2019، يحدد مهام **الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي وتنظيمها وسيرها** (جريدة الرسمية سنة 2019، عدد 49، صفحة 5-6)

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم **36-10** مؤرخ في 5 صفر عام 1431 الموافق 21 يناير سنة 2010 **يحدد مهام وتشكيلة اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي وتنظيمها وسيرها** جريدة رسمية سنة 2010 عدد 06 ،صفحة 17-19

[5] - القرار مؤرخ في 17 جوان سنة 2006، **يتضمن إنشاء الندوة الوطنية لعمداء كليات الطب** (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي 2006 ، السداسي الأول).

[6] - القرار مؤرخ في 04 أبريل 2007 ، **يتضمن تشكيلة لجنة التأهيل للتكوين في الدكتوراه وكيفيات سيرها** (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2007 ، السداسي الأول)

[7] - القرار رقم **75** مؤرخ في 26 مارس 2012، **يتضمن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان ويحدد مهامها وتشكيلها وتنظيمها** وسيرها (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي 2014 ،الثلاثي الأول).

[8] -قرار رقم **1135** مؤرخ في 9 جويلية 2019 ،**يحدد تشكيلة اللجنة الوطنية لتأهيل التكوين في الطور الثالث وكيفيات سيرها** (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2019 ، الثلاثي الثالث).

الملحق رقم: 05 الأجهزة الجهوية والمحلية للتقييم والتأهيل في مؤسسات التعليم العالي

الهيئة		النص القانوني	الوصف و المهام
الأجهزة الجهوية للتقييم و التأهيل في مؤسسات التعليم العالي	الندوات الجهوية للجامعات	-القانون رقم 99-05 -المرسوم التنفيذي رقم 01-208	تطبيقا لأحكام المادة 43 من القانون رقم 99-05 المعدل والمتمم، التي نصت على أن تنشأ إلى جانب الندوة الوطنية للجامعات، هيئات جهوية للتشاور والتنسيق والتقييم، سماها المرسوم التنفيذي رقم 01-208 المؤرخ في 23 جويلية 2001 في مادته الثانية، المشار إليه، الندوات الجهوية للجامعات، كما حدد صلاحياتها وتشكيلها وسيرها، وهي بعدد ثلاث ندوات: الندوة الجهوية لجامعات الشرق، والندوة الجهوية لجامعات الوسط، والندوة الجهوية لجامعات الغرب.
الأجهزة المحلية للتقييم في مؤسسات التعليم العالي	على مستوى المؤسسة		أ-**مجلس الإدارة:** تتمثل مختلف المسائل التي يتداول مجلس الإدارة بشأنها، ومنها تلك ذات الصلة بالتقييم فيما يلي:[1] – الحصيلة السنوية للتكوين والبحث في مؤسسة التعليم العالي. – التقرير السنوي حول نشاطات الجامعة الذي يقدمه مدير مؤسسة التعليم العالي. – يدرس ويقترح كل تدبير من شأنه تحسين مؤسسة التعليم العالي وتسهيل تحقيق أهدافها.
			ب – **المجلس العلمي:** يبدي المجلس العلمي للجامعة أو المركز الجامعي أو المدرسة العليا آراءه وتوصياته بشأن العديد من المسائل، منها ما يتعلق بالتقييم، وهي:[2] –المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتكوين والبحث. –حصائل التكوين والبحث. –حصائل ومشاريع اقتناء الوثائق العلمية والتقنية.
	على مستوى الكلية أو المعهد		أ- مجلس الكلية أو المعهد ب- المجلس العلمي للكلية أو المعهد

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم تنفيذي رقم **03-279** مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدد **مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها** (جريدة رسمية سنة 2003، عدد 51، صفحة 4-15) معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم **06-343** مؤرخ في 4 رمضان عام 1427 الموافق 27 سبتمبر سنة 2006 (جريدة رسمية سنة 2006، عدد 61، صفحة 27- 28). المادة 13

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم تنفيذي رقم **05-299** مؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت 2005، **يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره** (جريدة رسمية سنة 2005، عدد 58، صفحة 3-11). المادة 11

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تنفيذي رقم 16-176 مؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 ، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا (**جريدة رسمية سنة 2016، عدد 36، صفحة 11-19**)المادة ص 27.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم تنفيذي رقم **03-279** مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003، يحدد **مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها** (جريدة رسمية سنة 2003، عدد 51، صفحة 4-15) معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم **06-343** مؤرخ في 4 رمضان عام 1427 الموافق 27 سبتمبر سنة 2006 (جريدة رسمية سنة 2006، عدد 61، صفحة 27- 28).

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم تنفيذي رقم **05-299** مؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت 2005، **يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره** (جريدة رسمية سنة 2005، عدد 58، صفحة 3-11).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم تنفيذي رقم 16-176 مؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 ، **يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا** (جريدة رسمية سنة 2016، عدد 36، صفحة 11-19)

الملحق رقم: 06 الأجهزة الوطنية والمحلية لتقييم الأساتذة والباحثين

الأجهزة الوطنية و المحلية لتقييم الأساتذة و الباحثين	الهيئة	الوصف و المهام
	أجهزة تقييم وتأهيل الأساتذة الباحثين	1- اللجنة الجامعية الوطنية (CUN) [1] 2- لجان تأهيل الأساتذة الباحثين[2] 3- اللجنة الوطنية للتميز في العلوم الطبية[3] 4- اللجنة الوطنية للتمييز (بالنسبة للأساتذة المميزين)[4].

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم **99-05** مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999، **يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10** (معدل ومتمم بالقانون رقم **06-08** المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42. لا سيما المادة 54

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 89-122مؤرخ في 18 جويلية 1989يتضمن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العالميين**، الجريدة الرسمية، العدد 29، المؤرخة في 19جويلية 1989، المادة 14

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم **99-05** مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999، **يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10** (معدل ومتمم بالقانون رقم **06-08** المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42. لا سيما المادة 53 ،54

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية ،**القانون رقم 98-11**المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت 1998 ، **المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998-2002** ، الجريدة الرسمية ، العدد 62 ، الصادرة بتاريخ 24 جمادى الأولى عام 1419 المادة 04

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3مايو سنة 2008، يتضمن **القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث**، الجريدة الرسمية، العدد 23 ، ص ص(18-28) المادة 45

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قرار رقم 521مؤرخ في 5 سبتمبر 2013 يحدد كيفيات تطبيق الأحكام المتعلقة بالتأهيل الجامعي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثالث 2013.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم **99-05** مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999، **يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10** (معدل ومتمم بالقانون رقم **06-08** المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42. لا سيما المواد54، 59

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 09-259 مؤرخ في 11 أوت 2009 يحدد كيفية التعيين في درجة أستاذ استشفائي جامعي مميزومدير بحث مميز**، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في 16 أوت 2009، ص 17.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم **99-05** مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999، **يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10** (معدل ومتمم بالقانون رقم **06-08** المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42. لا سيما المادة 54

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3مايو سنة 2008، يتضمن **القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث** ، الجريدة الرسمية ، العدد 23 ، ص ص(18-28) المادة 53

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 09-259 مؤرخ في 11 أوت 2009 يحدد كيفية التعيين في درجة أستاذ استشفائي جامعي مميزومدير بحث مميز**، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخة في 16 أوت 2009، لا سيما المادة 55

أجهزة تقييم وتأهيل الباحثين الدائمين		1- اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين (CNEC)[1] 2- لجان تأهيل الباحثين الدائمين [2] 3- اللجنة الوطنية للتميز(بالنسبة لمديري البحث المميزين) [3]	

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 08-131، مؤرخ في 3ماي 2008يتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم**، الجريدة الرسمية، العدد 23، المؤرخة في 4 ماي 2008

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي، **قرار مؤرخ في 24 ديسمبر 2009 يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين وسيرها**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، السداسي الثاني 2009،

[2] - -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **قرار رقم 521مؤرخ في 5 سبتمبر 2013 يحدد كيفيات تطبيق الأحكام المتعلقة بالتأهيل الجامعي**، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثالث 2013. المواد 09،10،11

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم **99-05** مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999، **يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي**، **جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10** (معدل ومتمم بالقانون رقم **06-08** المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42. لا سيما المادة 54

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 08-131، مؤرخ في 3ماي 2008يتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم**، الجريدة الرسمية، العدد 23، المؤرخة في 4 ماي 2008

الملحق رقم 07

Algeria

86th /137

The Global Competitiveness Index 2017-2018 edition

Key indicators, 2016

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database (April 2017)

Population millions	40.8	**GDP per capita** US$	3,944.4
GDP US$ billions	160.8	**GDP (PPP)** % world GDP	0.51

Performance overview

Index Component	Rank/137	Score (1-7)	Trend	Distance from best
Global Competitiveness Index	86	4.1		
Subindex A: Basic requirements	82	4.4		
1st pillar: Institutions	88	3.6		
2nd pillar: Infrastructure	93	3.6		
3rd pillar: Macroeconomic environment	71	4.6		
4th pillar: Health and primary education	71	5.8		
Subindex B: Efficiency enhancers	102	3.7		
5th pillar: Higher education and training	92	4.0		
6th pillar: Goods market efficiency	129	3.6		
7th pillar: Labor market efficiency	133	3.3		
8th pillar: Financial market development	125	3.1		
9th pillar: Technological readiness	96	3.4		
10th pillar: Market size	36	4.8		
Subindex C: Innovation and sophistication factors	118	3.1		
11th pillar: Business sophistication	122	3.3		
12th pillar: Innovation	104	2.9		

Edition	2012-13	2013-14	2014-15	2015-16	2016-17	2017-18
Rank	110 / 144	100 / 148	79 / 144	87 / 140	87 / 138	86 / 137
Score	3.7	3.8	4.1	4.0	4.0	4.1

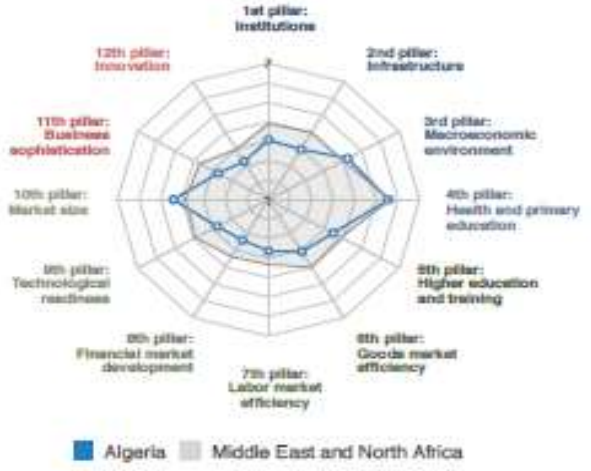

Most problematic factors for doing business

Source: World Economic Forum, Executive Opinion Survey 2017

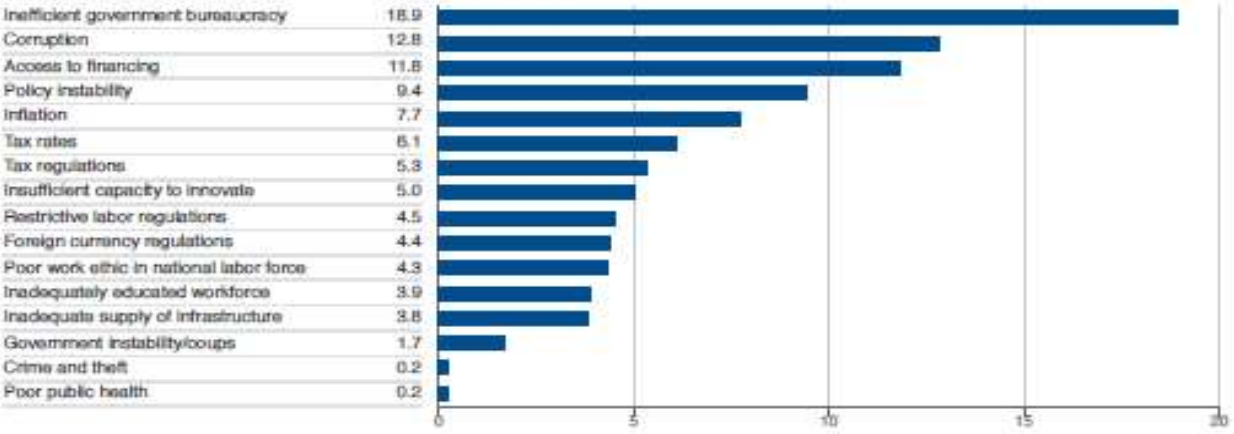

Note: From the list of factors, respondents to the World Economic Forum's Executive Opinion Survey were asked to select the five most problematic factors for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The score corresponds to the responses weighted according to their rankings.

The Global Competitiveness Index in detail

Algeria

Index Component	Rank/137	Value	Trend
1st pillar: Institutions	88	3.6	
1.01 Property rights	101	3.8	
1.02 Intellectual property protection	92	3.7	
1.03 Diversion of public funds	83	3.2	
1.04 Public trust in politicians	80	2.8	
1.05 Irregular payments and bribes	92	3.4	
1.06 Judicial independence	91	3.5	
1.07 Favoritism in decisions of government officials	64	3.1	
1.08 Efficiency of government spending	75	3.1	
1.09 Burden of government regulation	84	3.2	
1.10 Efficiency of legal framework in settling disputes	55	3.8	
1.11 Efficiency of legal framework in challenging regulations	62	3.4	
1.12 Transparency of government policymaking	121	3.2	
1.13 Business costs of terrorism	71	5.1	
1.14 Business costs of crime and violence	48	5.0	
1.15 Organized crime	50	5.1	
1.16 Reliability of police services	56	4.7	
1.17 Ethical behavior of firms	103	3.4	
1.18 Strength of auditing and reporting standards	129	3.4	
1.19 Efficacy of corporate boards	135	3.3	
1.20 Protection of minority shareholders' interests	85	3.8	
1.21 Strength of investor protection 0-10 (best)	131	3.3	
2nd pillar: Infrastructure	93	3.6	
2.01 Quality of overall infrastructure	97	3.5	
2.02 Quality of roads	89	3.5	
2.03 Quality of railroad infrastructure	49	3.4	
2.04 Quality of port infrastructure	96	3.4	
2.05 Quality of air transport infrastructure	107	3.7	
2.06 Available airline seat kilometers millions/week	65	241.9	
2.07 Quality of electricity supply	93	4.2	
2.08 Mobile-cellular telephone subscriptions /100 pop.	70	117.0	
2.09 Fixed-telephone lines /100 pop.	86	8.2	
3rd pillar: Macroeconomic environment	71	4.6	
3.01 Government budget balance % GDP	127	-11.6	
3.02 Gross national savings % GDP	18	32.6	
3.03 Inflation annual % change	108	6.4	
3.04 Government debt % GDP	10	20.4	
3.05 Country credit rating 0-100 (best)	70	47.8	
4th pillar: Health and primary education	71	5.8	
4.01 Malaria incidence cases/100,000 pop.	15	0.0	
4.02 Business impact of malaria	3	6.0	
4.03 Tuberculosis incidence cases/100,000 pop.	85	75.0	
4.04 Business impact of tuberculosis	55	5.8	
4.05 HIV prevalence % adult pop.	1	<0.1	
4.06 Business impact of HIV/AIDS	44	5.9	
4.07 Infant mortality deaths/1,000 live births	92	21.9	
4.08 Life expectancy years	82	75.0	
4.09 Quality of primary education	95	3.4	
4.10 Primary education enrollment rate net %	51	97.1	
5th pillar: Higher education and training	92	4.0	
5.01 Secondary education enrollment rate gross %	47	99.9	
5.02 Tertiary education enrollment rate gross %	74	36.9	
5.03 Quality of the education system	97	3.2	
5.04 Quality of math and science education	92	3.6	
5.05 Quality of management schools	112	3.6	
5.06 Internet access in schools	114	3.3	
5.07 Local availability of specialized training services	119	3.6	
5.08 Extent of staff training	129	3.2	

Index Component	Rank/137	Value	Trend
6th pillar: Goods market efficiency	129	3.6	
6.01 Intensity of local competition	131	4.1	
6.02 Extent of market dominance	65	3.7	
6.03 Effectiveness of anti-monopoly policy	104	3.2	
6.04 Effect of taxation on incentives to invest	90	3.4	
6.05 Total tax rate % profits	131	65.6	
6.06 No. of procedures to start a business	125	12	
6.07 Time to start a business days	98	20.0	
6.08 Agricultural policy costs	110	3.3	
6.09 Prevalence of non-tariff barriers	103	4.0	
6.10 Trade tariffs % duty	127	14.0	
6.11 Prevalence of foreign ownership	125	3.3	
6.12 Business impact of rules on FDI	133	3.1	
6.13 Burden of customs procedures	110	3.4	
6.14 Imports % GDP	90	35.5	
6.15 Degree of customer orientation	123	3.8	
6.16 Buyer sophistication	92	3.1	
7th pillar: Labor market efficiency	133	3.3	
7.01 Cooperation in labor-employer relations	107	3.9	
7.02 Flexibility of wage determination	94	4.6	
7.03 Hiring and firing practices	104	3.3	
7.04 Redundancy costs weeks of salary	74	17.3	
7.05 Effect of taxation on incentives to work	85	3.7	
7.06 Pay and productivity	116	3.3	
7.07 Reliance on professional management	132	2.9	
7.08 Country capacity to retain talent	123	2.5	
7.09 Country capacity to attract talent	127	2.0	
7.10 Female participation in the labor force ratio to men	134	0.24	
8th pillar: Financial market development	125	3.1	
8.01 Availability of financial services	126	3.3	
8.02 Affordability of financial services	91	3.5	
8.03 Financing through local equity market	113	2.7	
8.04 Ease of access to loans	111	3.2	
8.05 Venture capital availability	78	2.8	
8.06 Soundness of banks	115	3.7	
8.07 Regulation of securities exchanges	120	3.4	
8.08 Legal rights index 0-10 (best)	106	2	
9th pillar: Technological readiness	98	3.4	
9.01 Availability of latest technologies	119	3.8	
9.02 Firm-level technology absorption	121	3.8	
9.03 FDI and technology transfer	114	3.7	
9.04 Internet users % pop.	90	42.9	
9.05 Fixed-broadband Internet subscriptions /100 pop.	80	6.9	
9.06 Internet bandwidth kb/s/user	81	40.0	
9.07 Mobile-broadband subscriptions /100 pop.	87	46.8	
10th pillar: Market size	36	4.8	
10.01 Domestic market size index	32	4.7	
10.02 Foreign market size index	48	5.0	
10.03 GDP (PPP) PPP $ billions	34	612.5	
10.04 Exports % GDP	105	20.1	
11th pillar: Business sophistication	122	3.3	
11.01 Local supplier quantity	109	4.0	
11.02 Local supplier quality	124	3.5	
11.03 State of cluster development	107	3.1	
11.04 Nature of competitive advantage	105	2.9	
11.05 Value chain breadth	85	3.6	
11.06 Control of international distribution	125	2.9	
11.07 Production process sophistication	100	3.3	
11.08 Extent of marketing	128	3.7	
11.09 Willingness to delegate authority	132	3.1	
12th pillar: Innovation	104	2.9	
12.01 Capacity for innovation	111	3.6	
12.02 Quality of scientific research institutions	99	3.3	
12.03 Company spending on R&D	104	2.9	
12.04 University-industry collaboration in R&D	125	2.6	
12.05 Gov't procurement of advanced technology products	94	3.0	
12.06 Availability of scientists and engineers	83	3.7	
12.07 PCT patents applications/million pop.	95	0.2	

Note: Values are on a 1-to-7 scale unless indicated otherwise. Trend lines depict evolution in values since the 2012-2013 edition (or earliest edition available). For detailed definitions, sources, and periods, consult the Interactive Economy Profiles and Rankings at http://gcr.weforum.org/

الملحق رقم 08

ALGERIA

GII 2019 rank

113

Output rank	Input rank	Income	Region	Population (mn)	GDP, PPP$	GDP per capita, PPP$	GII 2018 rank
118	100	Upper middle	NAWA	42.0	660.8	15,439.9	110

		Score/Value	Rank	
INSTITUTIONS		**51.1**	**106**	◇
1.1	**Political environment**	**38.3**	**111**	◇
1.1.1	Political and operational stability*	50.9	121	◇
1.1.2	Government effectiveness*	32.1	103	◇
1.2	**Regulatory environment**	**51.2**	**109**	◇
1.2.1	Regulatory quality*	9.8	126	○ ◇
1.2.2	Rule of law*	23.5	116	◇
1.2.3	Cost of redundancy dismissal, salary weeks	17.3	71	
1.3	**Business environment**	**63.7**	**88**	
1.3.1	Ease of starting a business*	78.1	112	
1.3.2	Ease of resolving insolvency*	49.2	68	
HUMAN CAPITAL & RESEARCH		**27.9**	**74**	
2.1	**Education**	**37.7**	**[90]**	
2.1.1	Expenditure on education, % GDP Ⓓ	4.3	69	
2.1.2	Government funding/pupil, secondary, % GDP/cap	n/a	n/a	
2.1.3	School life expectancy, years Ⓓ	14.3	65	
2.1.4	PISA scales in reading, maths, & science	361.7	69	○
2.1.5	Pupil-teacher ratio, secondary	n/a	n/a	
2.2	**Tertiary education**	**40.6**	**36**	●
2.2.1	Tertiary enrolment, % gross	47.7	62	●
2.2.2	Graduates in science & engineering, %	31.1	9	● ◆
2.2.3	Tertiary inbound mobility, %	0.6	94	
2.3	**Research & development (R&D)**	**5.3**	**78**	
2.3.1	Researchers, FTE/mn pop.	820.8	54	●
2.3.2	Gross expenditure on R&D, % GDP	0.5	58	●
2.3.3	Global R&D companies, avg. exp. top 3, mn US$	0.0	43	○ ◇
2.3.4	QS university ranking, average score top 3*	0.0	78	○ ◇
INFRASTRUCTURE		**42.1**	**81**	
3.1	**Information & communication technologies(ICTs)**	**35.3**	**115**	◇
3.1.1	ICT access*	53.1	83	
3.1.2	ICT use*	46.3	75	
3.1.3	Government's online service*	21.5	125	○ ◇
3.1.4	E-participation*	20.2	123	◇
3.2	**General infrastructure**	**54.8**	**10**	● ◆
3.2.1	Electricity output, GWh/mn pop.	1,748.3	82	
3.2.2	Logistics performance*	18.0	107	◇
3.2.3	Gross capital formation, % GDP	50.6	2	● ◆
3.3	**Ecological sustainability**	**36.1**	**74**	
3.3.1	GDP/unit of energy use	10.3	47	●
3.3.2	Environmental performance*	57.2	77	
3.3.3	ISO 14001 environmental certificates/bn PPP$ GDP	0.1	123	
MARKET SOPHISTICATION		**34.1**	**122**	◇
4.1	**Credit**	**9.8**	**125**	◇
4.1.1	Ease of getting credit*	10.0	126	○ ◇
4.1.2	Domestic credit to private sector, % GDP	24.8	107	
4.1.3	Microfinance gross loans, % GDP	n/a	n/a	
4.2	**Investment**	**35.0**	**[99]**	
4.2.1	Ease of protecting minority investors*	35.0	123	◇
4.2.2	Market capitalization, % GDP	n/a	n/a	
4.2.3	Venture capital deals/bn PPP$ GDP	n/a	n/a	
4.3	**Trade, competition, & market scale**	**57.6**	**78**	
4.3.1	Applied tariff rate, weighted avg., %	9.4	110	◇
4.3.2	Intensity of local competition*	55.0	121	◇
4.3.3	Domestic market scale, bn PPP$	660.8	34	●

		Score/Value	Rank	
BUSINESS SOPHISTICATION		**18.1**	**126**	○ ◇
5.1	**Knowledge workers**	**19.0**	**110**	◇
5.1.1	Knowledge-intensive employment, %	17.9	81	
5.1.2	Firms offering formal training, % firms	n/a	n/a	
5.1.3	GERD performed by business, % GDP	0.0	75	
5.1.4	GERD financed by business, %	6.7	77	◇
5.1.5	Females employed w/advanced degrees, %	8.1	79	
5.2	**Innovation linkages**	**13.8**	**122**	◇
5.2.1	University/industry research collaboration†	26.9	117	◇
5.2.2	State of cluster development†	40.6	91	
5.2.3	GERD financed by abroad, %	0.0	102	○ ◇
5.2.4	JV-strategic alliance deals/bn PPP$ GDP	0.0	94	
5.2.5	Patent families 2+ offices/bn PPP$ GDP	0.0	89	
5.3	**Knowledge absorption**	**21.4**	**117**	◇
5.3.1	Intellectual property payments, % total trade	0.4	73	
5.3.2	High-tech imports, % total trade	8.3	53	●
5.3.3	ICT services imports, % total trade	0.7	91	
5.3.4	FDI net inflows, % GDP	0.5	120	◇
5.3.5	Research talent, % in business enterprise	0.5	82	◇
KNOWLEDGE & TECHNOLOGY OUTPUTS		**12.3**	**113**	
6.1	**Knowledge creation**	**6.0**	**90**	
6.1.1	Patents by origin/bn PPP$ GDP	0.2	91	
6.1.2	PCT patents by origin/bn PPP$ GDP	0.0	87	
6.1.3	Utility models by origin/bn PPP$ GDP	n/a	n/a	
6.1.4	Scientific & technical articles/bn PPP$ GDP	4.6	83	
6.1.5	Citable documents H-index	8.0	79	
6.2	**Knowledge impact**	**24.5**	**107**	
6.2.1	Growth rate of PPP$ GDP/worker, %	1.5	50	●
6.2.2	New businesses/th pop. 15-64 Ⓓ	0.6	82	
6.2.3	Computer software spending, % GDP	0.0	125	○ ◇
6.2.4	ISO 9001 quality certificates/bn PPP$ GDP	0.7	115	
6.2.5	High- & medium-high-tech manufactures, % Ⓓ	0.0	94	◇
6.3	**Knowledge diffusion**	**6.4**	**126**	○ ◇
6.3.1	Intellectual property receipts, % total trade	0.0	100	◇
6.3.2	High-tech net exports, % total trade	0.0	126	○
6.3.3	ICT services exports, % total trade	0.3	109	
6.3.4	FDI net outflows, % GDP	0.0	107	
CREATIVE OUTPUTS		**14.3**	**117**	◇
7.1	**Intangible assets**	**27.8**	**111**	◇
7.1.1	Trademarks by origin/bn PPP$ GDP	12.9	99	
7.1.2	Industrial designs by origin/bn PPP$ GDP	1.9	53	●
7.1.3	ICTs & business model creation†	46.7	114	◇
7.1.4	ICTs & organizational model creation†	41.3	110	◇
7.2	**Creative goods & services**	**1.0**	**125**	◇
7.2.1	Cultural & creative services exports, % total trade	0.0	108	
7.2.2	National feature films/mn pop. 15-69	0.4	97	
7.2.3	Entertainment & Media market/th pop. 15-69	1.3	55	◇
7.2.4	Printing & other media, % manufacturing Ⓓ	0.3	99	○ ◇
7.2.5	Creative goods exports, % total trade	0.0	124	
7.3	**Online creativity**	**0.8**	**102**	
7.3.1	Generic top-level domains (TLDs)/th pop. 15-69	0.5	108	
7.3.2	Country-code TLDs/th pop. 15-69	0.1	116	
7.3.3	Wikipedia edits/mn pop. 15-69	3.7	90	
7.3.4	Mobile app creation/bn PPP$ GDP	0.0	94	

NOTES: ● indicates a strength; ○ a weakness; ◆ an income group strength; ◇ an income group weakness; * an index; † a survey question. Ⓓ indicates that the economy's data are older than the base year; see Appendix II for details, including the year of the data, at http://globalinnovationindex.org. Square brackets [ ] indicate that the data minimum coverage (DMC) requirements were not met at the sub-pillar or pillar level.

الملحق رقم09

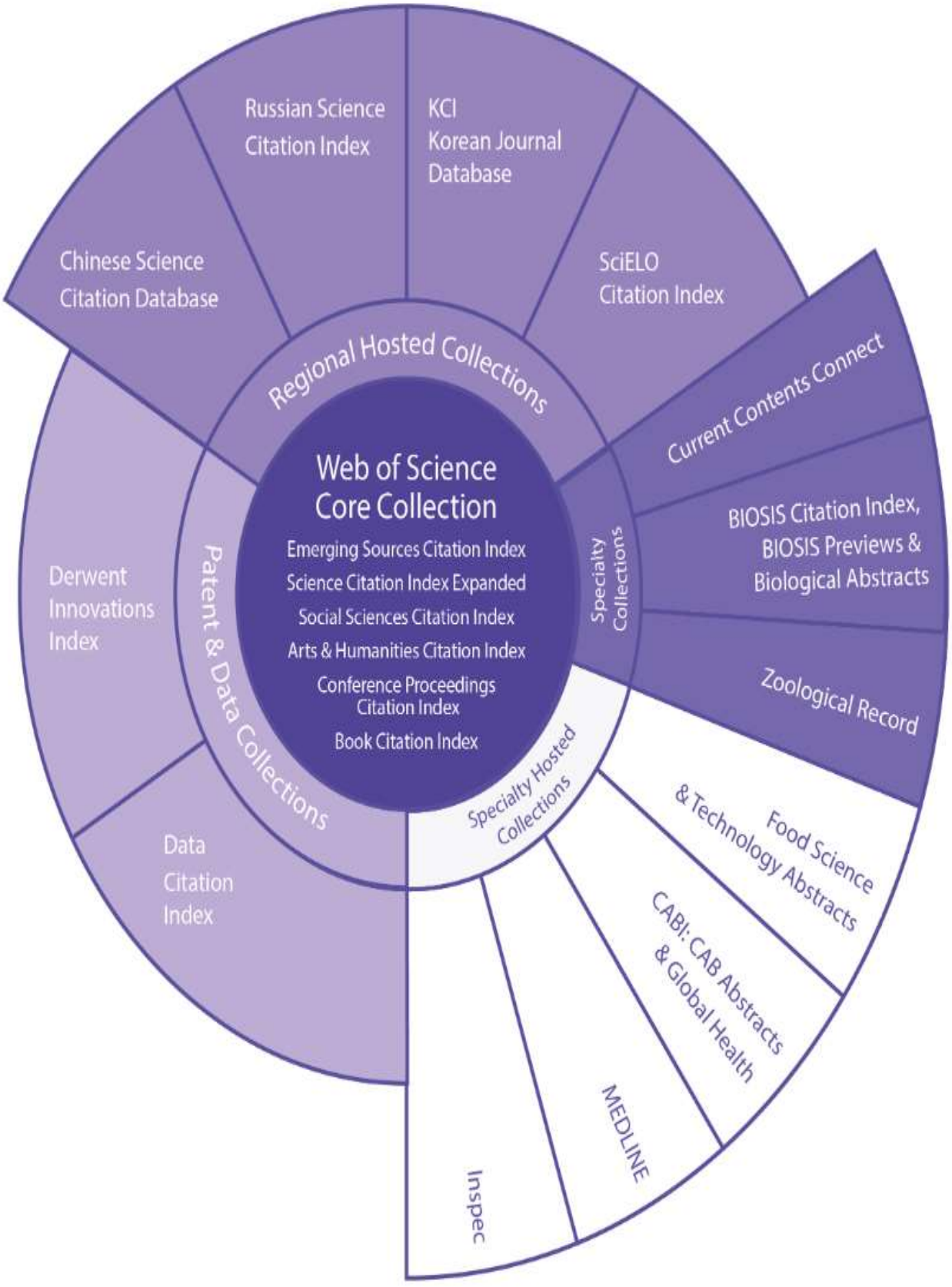

الملحق رقم 09

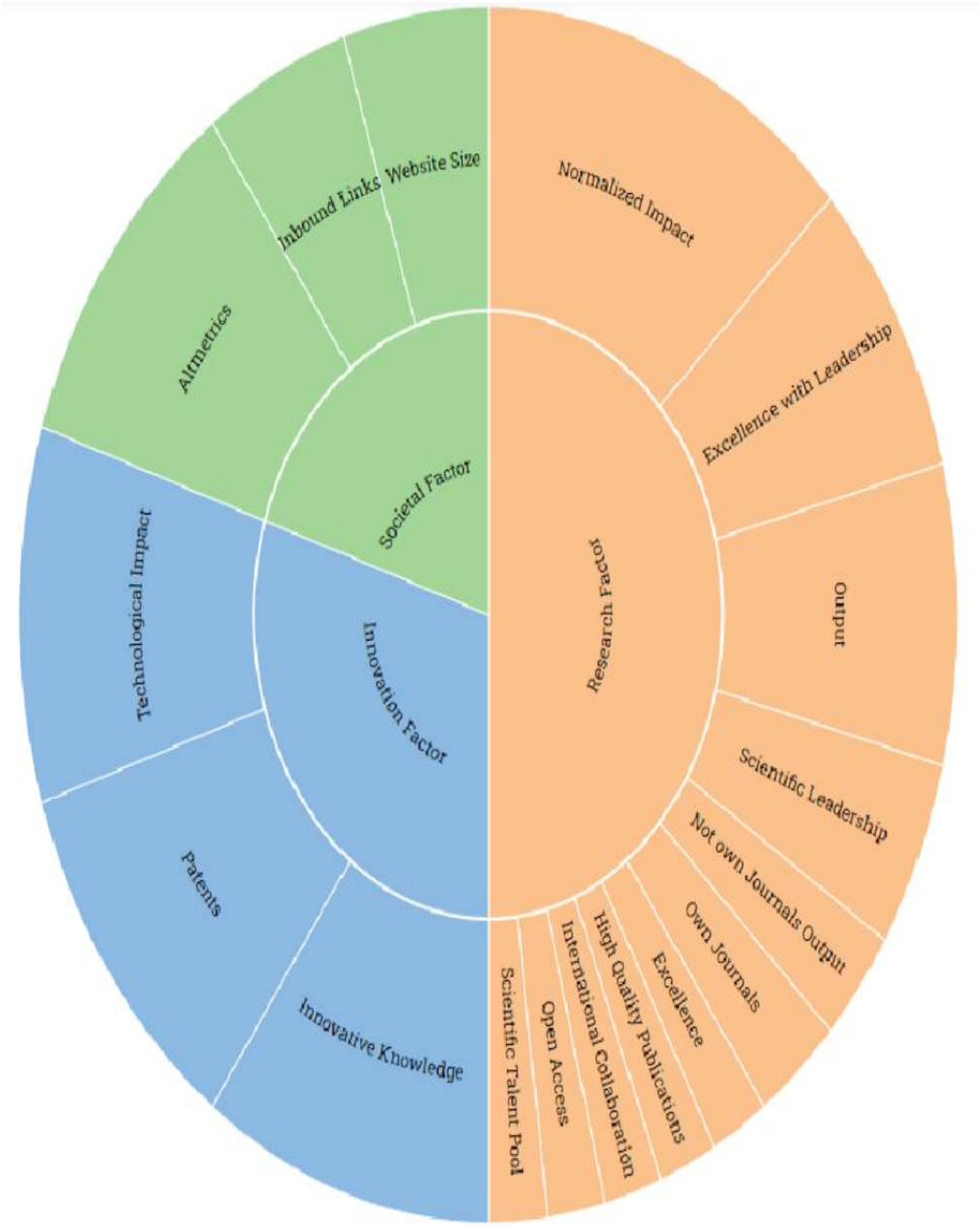

	Facteur d'impact (FI)	CiteScore	SJR	SNIP
Source de données	WoS	Scopus	Scopus	Scopus
Fenêtre	2 ans (5 ans)	3 ans	3 ans	3 ans
Disponibilité	JCR (WoS)	Scopus	Scopus scimagojr.com	Scopus journalindicators.com
Mesure	Popularité	Popularité	Prestige	Popularité
Calcul	Simple (num. ≠ dénom.)	Simple (num. = dénom.)	Complexe (basé sur PageRank; citations pondérées)	Complexe (potentiel de citation)
Autocit.	Incluses	Incluses	Incluses, jusqu'à ⅓	Incluses
Forces	Simple; le plus connu et utilisé	Simple; fenêtre de 3 ans; num.=dénom.	Utile pour classifier des revues d'une même discipline; données disponibles en libre accès	Corrige pour les différences de partique de citation; exclu doc. non citables; permet les comparaisons entre disciplines; données en libre accès
Faiblesses	Courte fenêtre (2 ans); autocitations; facilité de manipulation; poids égal des citations	Autocitations; poids identiques des citations	Pénalise les revues qui reçoivent des citations d'autres moins lues; comparaisons difficiles entre disciplines	Autocitations; ne tient pas compte du prestige des citations; complexe et difficile à vérifier

	Eigenfactor (EF)	*Article Influence* (AI)	Indice h5 / Médiane h5
Source de données	WoS	WoS	Google Scholar (GS)
Fenêtre	5 ans	5 ans	5 ans
Disponibilité	JCR (WoS) eigenfactor.org	JCR (WoS) eigenfactor.org	Google Scholar (GS)
Mesure	Prestige	Prestige	Popularité
Calcul	Complexe (basé sur PageRank; citations pondérées)	Complexe (basé sur PageRank; citations pondérées)	Nombre d'articles h qui ont obtenu au moins h citations durant les 5 dernières années
Autocit.	Excluses	Excluses	Incluses
Forces	Accès gratuit; exclut autocitations; exclut éditoriaux, lettres à l'éditeur	Illustre l'influence moyenne de chaque doc. d'une revue; AI > 1: influence > moyenne	Accès gratuit; couverture; simplicité
Faiblesses	Indépendant du nombre de doc. publiés par la revue; valeurs petites, difficile à interpréter	Lié au EF	Piètre qualité des données de GS; pas de données historiques; facilité de manipulation

الملحق رقم :10 أفضل 100 مجلة علمية عالمية في العالم حسب تصنيف موقع Google Scholar

	Publication	Indice h5	Médiane h5
1.	Nature	368	546
2.	The New England Journal of Medicine	352	603
3.	Science	338	511
4.	The Lancet	282	464
5.	Chemical Reviews	266	443
6.	Nature Communications	260	345
7.	Advanced Materials	252	342
8.	Chemical Society reviews	251	378
9.	Cell	250	383
10.	IEEE/CVF Conference on Computer Vision and Pattern Recognition	240	383
11.	Journal of the American Chemical Society	236	329
12.	Proceedings of the National Academy of Sciences	227	303
13.	Angewandte Chemie International Edition	221	309
14.	Nucleic Acids Research	217	413
15.	JAMA	211	330
16.	Physical Review Letters	211	276
17.	Energy & Environmental Science	207	323
18.	ACS Nano	203	280
19.	Journal of Clinical Oncology	191	271
20.	Nano Letters	188	270
21.	The Lancet Oncology	181	295
22.	Nature Materials	179	323
23.	PLoS ONE	176	225
24.	Nature Genetics	174	257
25.	Renewable and Sustainable Energy Reviews	174	238
26.	Nature Medicine	170	259
27.	Neural Information Processing Systems	169	334
28.	Journal of the American College of Cardiology	167	252
29.	Circulation	165	276
30.	Journal of High Energy Physics	163	222
31.	Journal of Materials Chemistry. A	163	214
32.	Accounts of Chemical Research	162	233
33.	Nature Nanotechnology	160	278
34.	The Astrophysical Journal	158	219
35.	Scientific Reports	158	202
36.	European Heart Journal	154	240
37.	Advanced Functional Materials	154	203
38.	Nature Methods	152	273
39.	Advanced Energy Materials	152	211
40.	Blood	152	202
41.	Nature Biotechnology	151	290
42.	International Conference on Learning Representations	150	276
43.	Nature Photonics	150	261
44.	Gastroenterology	148	215
45.	Neuron	148	213
46.	American Economic Review	147	229
47.	Nature Neuroscience	147	214
48.	ACS Applied Materials & Interfaces	147	188
49.	BMJ	146	207

50.	Physical Review D	146	193
51.	Chemistry of Materials	141	191
52.	Monthly Notices of the Royal Astronomical Society	140	177
53.	Cochrane Database of Systematic Reviews	139	198
54.	Nanoscale	139	188
55.	Science Translational Medicine	138	197
56.	European Conference on Computer Vision	137	263
57.	Immunity	136	213
58.	Nature Physics	136	205
59.	International Conference on Machine Learning (ICML)	135	254
60.	ACS Catalysis	133	186
61.	Nature Reviews. Molecular Cell Biology	132	231
62.	Nature Reviews Immunology	132	229
63.	Nature Climate Change	132	197
64.	Molecular Cell	132	196
65.	Environmental Science & Technology	132	175
66.	Journal of Cleaner Production	132	166
67.	Applied Energy	131	166
68.	Chemical communications (Cambridge, England)	131	166
69.	Applied Catalysis B: Environmental	130	167
70.	Nature Reviews Cancer	129	241
71.	IEEE/CVF International Conference on Computer Vision	129	220
72.	The Journal of Physical Chemistry Letters	129	206
73.	The Journal of Clinical Investigation	129	177
74.	European Urology	128	193
75.	IEEE Communications Surveys & Tutorials	127	240
76.	IEEE Transactions on Pattern Analysis and Machine Intelligence	127	219
77.	Cell Metabolism	127	196
78.	IEEE Communications Magazine	126	224
79.	'Nature Reviews Neuroscience"	126	205
80.	Hepatology	126	181
81.	IEEE Transactions on Industrial Electronics	126	167
82.	Nano Energy	126	155
83.	Diabetes Care	125	193
84.	Computers in Human Behavior	125	171
85.	Cancer Research	125	167
86.	Physical Review B	125	164
87.	Clinical Cancer Research	125	161
88.	Cancer Cell	124	184
89.	Gut	124	183
90.	Nature Immunology	124	173
91.	Obstetrical & Gynecological Survey	122	222
92.	Circulation Research	122	205
93.	Annals of Oncology	122	196
94.	The Lancet Neurology	122	194
95.	Journal of Power Sources	122	157
96.	Biomaterials	122	149
97.	Nature Reviews Genetics	121	237
98.	IEEE Transactions on Power Electronics	121	183
99.	Nature Chemistry	121	179
100.	Annals of the Rheumatic Diseases	121	174

الملحق رقم: 11

المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

تم اختيار المحاور التي تخدم موضوع الجودة البحثية من بين الميادين المختلفة

من المهام الرئيسية الموكلة للجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي وضع دليل مرجعي وطني لتطبيق الجودة في التعليم العالي، تم إنجاز هذا العمل بمساعدة مسؤولي ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية وشكل في نفس الوقت تتويجا للتكوين الذي قدمته اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي خلال سنتي 2012-2013 تم تقديم هذا المرجع الوطني للمرة الأولى في شهر فيفري من سنة 2014 بمناسبة الملتقى الدولي الذي أنعقد في مدينة تلمسان، تم تثمين هذه المبادرة للسماح لمسؤولي خلايا ضمان ضمان الجودة، باعتبارهم حاملي السياسة الوطنية لضمان الجودة، إلى ملاءمة هذه الوسيلة وليكونوا في مستوى تطبيقها في مؤسساتهم الجامعية..

الميدان بالأرقام

المجالات	المراجع	المعايير	الأدلة
03	17	32	55

المجال ب1: تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي.

التفسير: يتعلق الأمر بإنشاء المؤسسة لهيئات مكلفة بتطوير البحث.

المرجع ب11: تحدد المؤسسة أولوياتها في البحث وتضع الوسائل الملائمة حيز التنفيذ.

المرجع ب21: تمتلك المؤسسة هيئات لقيادة ومتابعة البحث.

المرجع ب31:تقيم المؤسسة تفكيرا استراتيجيا من أجل تقييم داخلي في ما يخص البحث.

المرجع ب41: تنظم المؤسسة البحث العلمي بحسب أولوياتها.

المرجع ب51: تطور المؤسسة بحثا يلبي احتياجات محيطها.

المرجع ب61: تشجع المؤسسة ديناميكية البحث وتحفز أساتذتها الباحثين.

المرجع ب71: تطور المؤسسة سياسة تكوين للبحث بواسطة البحث.

المرجع ب81: تسهل المؤسسة الوصول إلى مصادر التوثيق الضرورية للبحث.

المرجع ب91: تضمن المؤسسة وظيفة رصد التطورات المنهجية والعلمية والتكنولوجية

المجال ب2: العلاقات والشركات العلمية

التفسير معنى هذا أن على المؤسسة تحديد كيفيات الشراكة بينها وبين مختلف الشركاء.

المرجع ب12: تحرص المؤسسة في الداخل على تكامل أنشطة البحث.

المرجع ب22: تضع المؤسسة استراتيجية شراكات متميزة في مجال البحث على الصعيدين الإقليمي والوطني.

المرجع ب32: تضمن المؤسسة تطورا للشراكة الدولية في مجال البحث.

المرجع ب42: تمتلك المؤسسة سياسة إعلام ونشر لإنتاجها العلمي.

المجال ب3: تثمين البحث العلمي

التفسير: بالنسبة للمؤسسة، يتعلق الأمر بإقامة طرق للحث على تثمين البحث.

المرجع ب13: تجري المؤسسة سياسة لتثمين البحث ونقل نتائجه.

المرجع ب23: تساهم المؤسسة في تطوير الملكية الفكرية.

المرجع ب33: تشجع المؤسسة إنشاء واحتضان شركات ذات علاقة بالبحث.

المرجع ب43: تحرص المؤسسة على نشر الثقافة العلمية

ميدان التكوين

الحقل ت 6: التكوين في الدكتوراه

التفسير: يتعلق الأمر بضمان وتحسين تكوين المكونين والباحثين بالاعتماد على التعاون الوطني والدولي

٠ المرجع ت16: تضمن المؤسسة جودة التكوين في الدكتوراه بتدعيمها علميا وباستراتيجيات تعاون وطني ودولي

تفسير المرجع: تشجيع التعاون الوطني والدولي بهدف ضمان جودة التكوين في الدكتوراه

الرمز	المعيار	الإثبات
ت 116	تستند عروض التكوين في الدكتوراه على تبادل الإمكانيات البشرية والمادية على المستوى الوطني والدولي.	1. عدد اتفاقيات التأطير المشترك لرسائل التخرج. 2. عدد التربصات المنجزة (قصيرة أو طويلة المدة).

-**المرجع ت 26:** تطور المؤسسة جهازا لتأطير ومتابعة وإدماج طلبة الدكتوراه

تفسير المرجع: يتعلق الأمر بمتابعة وتأطير طلبة الدكتوراه من أجل تسهيل عملية إدماجهم في المخابر أو البحث والتطوير.

الرمز	المعيار	الإثبات
ت 126	أنشأت الجامعة لجنة لأطروحة الدكتوراه.	- الندوات الخاصة بعملية التأطير.
ت 226	نشجع الجامعة إدماج طلبة الدكتوراه	1عدد طلبة الدكتوراه المدمجين في مخابر البحث. 2عدد طلبة الدكتوراه الذين يقومون بالتدريس أو التأطير لطلبة التدرج. 3عدد طلبة الدكتوراه الذين يقومون بإنجاز أطروحات في إطار اتفاقية مع القطاع الاقتصادي.

ميدان البحث العلمي

الحقل ب 1: تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي

التفسير: يتعلق الأمر بإنشاء المؤسسة لهيئات مكلفة بتطوير البحث.

المرجع ب11 : تحدد المؤسسة أولوياتها في البحث وتضع الوسائل الملائمة حيز التنفيذ.

تفسير المرجع: يعني هذا أن على المؤسسة تحديد مجالات البحث وترتيبها.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب111	قامت المؤسسة بترتيب محاور البحث بحسب الأولوية من أجل تطوير المؤسسة	عدد المشاريع المبرمجة على المستوى المحلي، الإقليمي، الوطني والدولي والمتوافقة مع أولويات المؤسسة.
ب211	إتاحة الموارد لأولويات البحث	الإمكانيات المتاحة تغطي الاحتياجات فيما يخص: • تأهيل الموظفين. • الهياكل القاعدية الملائمة. • التجهيزات المناسبة. • المخصصات أو الاعتمادات المالية الكافية.

المرجع ب21: تمتلك المؤسسة هيئات لقيادة ومتابعة البحث.

تفسير المرجع: يعني هذا أن على المؤسسة إنشاء الهيئات الأساسية التي تتولى قيادة ومتابعة البحث

الرمز	المعيار	الإثبات
ب121	أنشأت المؤسسة هيئات قيادة تضمن السير الحسن ومتابعة أنشطة البحث	1هيئات القيادة موجودة وعملية. 2عدد محاضر الاجتماعات وحصيلة وتقارير البحث.

المرجع ب31: تقيم المؤسسة تفكيرا استراتيجيا من أجل تقييم داخلي في ما يخص البحث.

تفسير المرجع: يعني هذا أن على المؤسسة تعريف إطار تحدد من خلاله كيفيات التقييم الداخلي في ما يخص البحث.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب131	أنشأت المؤسسة نظاما للتقييم الداخلي لأنشطة البحث	-تمتلك المؤسسة نظما ملائمة لضمان تقييم مبرمج لأنشطة البحث. -تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار نتائج التقييم وتضع خطة عمل للتحسين مع ضمان المتابعة. -وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها دوريا تحتوي على كل المعلومات المفيدة من أجل تحديد مؤشرات أنشطة البحث (مشاريع البحث، منشورات،براءات اختراع، مواردوبشرية....)
ب231	تطور البحث على مستوى المخابر	-تجديد موضوعات ومنهجية البحث
ب331	المناقشات حول تطور البحث على مستوى المخابر	– عدد المناقشات حول توافق البحث مع المعايير المتفق عليها.

المرجع ب41: تنظم المؤسسة البحث العلمي بحسب أولوياتها

تفسير المرجع: يعني هذا أن على المؤسسة إنشاء برنامج مناسب وملائم للبحث

الرمز	المعيار	الإثبات
ب141	التنظيم والتنفيذ موافق لأولويات المحددة.	توجهات البحث متوافقة مع الأولويات المحددة.
ب241	ترتكز وحدات البحث على مصالح دعم مشتركة على المستوى العلمي والتقني والمالي.	1- هيئات الدعم قائمة ومنظمة. 2- الموارد المتوفرة كافية ومستغلة ومتبادلة.

المرجع ب51: تطور المؤسسة بحثا يلبي احتياجات محيطها

تفسير المرجع: يعني هذا أن على المؤسسة تكييف محاور البحث بحسب احتياجات محيطها.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب151	تحدد المؤسسة مشاريع بحث ملائمة للاحتياجات المحلية.	عدد الاتفاقيات المبرمة مع المعاهد والشركات المحلية في القطاع الاجتماعي والاقتصادي.
ب251	تطور المؤسسة نظما لقياس تأثير البحث العلمي والتكنولوجي على محيطها.	التظاهرات العلمية والتقنية التي تضم الباحثين والشركات الاجتماعية الاقتصادية.

المرجع ب61: تشجع المؤسسة ديناميكية البحث وتحفز أساتذتها الباحثين.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة إقامة مناخ ملائم لأنشطة البحث.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب161	توفير الشروط والموارد اللازمة للبحث.	الموارد المخصصة لتحسين مناخ البحث(الظروف الاجتماعية والاقتصادية للحياة والعمل).
ب261	تحفيز الباحثين من خلال تثمين أعمالهم	-عدد المشاركات في تظاهرات علمية من أجل المقارنة المرجعية. -مكافأة الأساتذة المشاركين في مشاريع البحث.
ب361	دعم الإبداع	-مرافقة المؤسسة في تسجيل وحماية براءات الاختراع الحاصة بهم.

المرجع ب71: تطور المؤسسة سياسة تكوين للبحث وبواسطة البحث.

تفسير المرجع: يعني هذا أن على المؤسسة استغلال عملية البحث من أجل تكوين الباحثين.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب171	إقامة سياسة تكوين للبحث	1- تضمن المؤسسة إدماج طلبة الطور الثاني في فرق البحث. 2- تضمن المؤسسة إدماج طلبة الطور الثالث في فرق البحث.

المرجع ب81: تسهل المؤسسة الوصول إلى مصادر التوثيق الضرورية للبحث.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة توفير جميع المراجع الضرورية لفائدة الوسط الجامعي.		
الرمز	**المعيار**	**الإثبات**
ب181	إنشاء مخزون من الكتب والمراجع يلبي احتياجات الباحثين.	تمتلك المؤسسة مكتبة تتوفر على مخزون من المراجع وتقوم بإثرائها بشكل منتظم. تمتلك المؤسسة بنك من المعلومات لكل الموارد من كتب ومراجع.
ب281	استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتسهيل الحصول على المراجع.	1تمتلك المؤسسة نظاما للإعلام الآلي يسمح بالاطلاع على المراجع من خلال الانترنت. 2توفر المؤسسة إمكانية الاطلاع على المراجع من خلال موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت. 3-تمتلك المؤسسة أجهزة إعلام آلي ملائمة للاطلاع على المراجع المتوفرة.

المرجع ب91: تضمن المؤسسة وظيفة رصد التطورات المنهجية والعلمية والتكنولوجية.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة ضمان رصد ومتابعة المستجدات التكنولوجية.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب 191	تقوم هيئة المتابعة التكنولوجية والعلمية بوظيفتها.	تعد الهيئة تقريرا بشكل منتظم يتضمن جملة من التوصيات لتأخذ بعين الاعتبار من طرف الباحثين.

الحقل ب2: العلاقات والشراكات العلمية

التفسير: معنى هذا أن على المؤسسة تحديد كيفيات الشراكة بينها وبين مختلف الشركاء.

المرجع ب12: تحرص المؤسسة في الداخل على تكامل أنشطة البحث.

تفسير المرجع: بالنسبة للمؤسسة هذا يعني تسيير أنشطة البحث بطريقة عقلانية.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب112	تحتوي المؤسسة على فرق بحث متعددة التخصصات	-عدد فرق البحث المكونة من باحثين ذوي تخصصات مختلفة. -عدد محاور البحث التي تضم باحثين ذوي تخصصات مختلفة.
ب212	تنظم المؤسسة بشكل دوري أنشطة نشر وإذاعة أنشطة البحث.	1-برمجة التظاهرات. / 2- الانفتاح على الخارج. / 3 - توثيق الأنشطة.

المرجع ب22: تضع المؤسسة استراتيجية شراكات متميزة في مجال البحث على الصعيدين الإقليمي والوطني.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة تشجيع التعاون الداخلي والوطني

الرمز	المعيار	الإثبات
ب122	تتعرف المؤسسة على الشركاء المحتملين وعلى مشاكلهم.	-دليل الهاتف للشركاء المحتملين. -لائحة الاشكاليات المحلية والإقليمية والتي يمكن أن تشكل موضوع شراكات بحث.
ب222	تضمن المؤسسة حركية الباحثين على المستوى الوطني.	-عدد الباحثين المشاركين في أنشطة بحث خارج مؤسستهم.

المرجع ب32: تضمن المؤسسة تطورا للشراكة الدولية في مجال البحث.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة تشجيع التعاون الدولي.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب132	تمتلك المؤسسة اتفاقيات ومشاريع بحث بالتعاون مع مؤسسات عالمية.	عدد الاتفاقيات سارية المفعول وعدد المشاريع الباحثين المشاركين.
ب232	تضمن المؤسسة حركية الباحثين على المستوى العالمي.	الحصيلة المفصلة للتبادلات المنجزة.
ب332	يقوم الباحثون بتأطير مشترك للأطروحات مع نظراتهم الأجانب.	عدد الأطروحات ذات تأطير مشترك./عدد الطروحات المناقشة
ب432	تستقبل المؤسسة باحثين أجانب	عدد الباحثين المستقبلين.

المرجع ب42: تمتلك المؤسسة سياسة إعلام ونشر لإنتاجها العلمي.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة توفير جميع الإمكانيات اللازمة لإبراز أنشطة البحث.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب242	تنشر المؤسسة تظاهرات علمية وتشارك فيها.	-بروز المنشورات في المجلات الوطنية والعالمية.
ب242	تنظم المؤسسة تظاهرات علمية وتشارك فيها.	-تطور عدد التظاهرات المنظمة. -تطور عدد المداخلات الوطنية والدولية المقدمة.
ب342	تمتلك المؤسسة موقع على شبكة الانترنت يستجيب للمعايير والنظم المعمول بها.	-نافذة مخصصة لنشر الإنتاج العلمي. -تحديث مستمر للموقع

الحقل ب3: تثمين البحث العلمي.

التفسير: بالنسبة للمؤسسة، يتعلق الأمر بإقامة طرق للحث على تثمين البحث.

المرجع ب13: تجري المؤسسة سياسة لتثمين البحث ونقل نتائجه.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على النؤسسة الاستفادة من نتائج البحث وضمان نقل هذه النتائج للقطاع.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب113	تدمج المؤسسة نتائج البحث في التكوين الأولي.	-تحديث البرامج.
ب213	تنظم المؤسسة دورات تكوين متخصصة نضم نتائج البحث لفائدة قطاع المستخدمين.	1-عدد دورات التكوين المنظمة. / 2- عدد المشاركين وعدد المؤسسات المشاركة.

المرجع ب23: تساهم المؤسسة في تطوير الملكية الفكرية.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة تشجيع الباحث على القيام بأعمال بحث تتوج ببراءات اختراع.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب123	تمتلك المؤسسة جهازا يحث على إنتاج ذو قابلية للحصول على براءة اختراع.	1-الجهاز موجود وقائم / 2-. عدد براءات الاختراع.

المرجع ب33: تشجع المؤسسة إنشاء واحتضان شركات ذات علاقة بالبحث.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة وضع أطر تسمح بإنشاء شركات مصغرة من طرف الباحثين.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب133	تضع المؤسسة تحت تصرف طلبتها وباحثيها جهازا على المبادأة في الأعمال الحرة.	1-وجود تكوين مناسب. / 2- الوسائل الموضوعية تحت تصرف أصحاب المشاريع.

المرجع ب 43: تحرص المؤسسة على نشر الثقافة العلمية.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة فتح الثقافة العلمية للجمهور العريض.

الرمز	المعيار	الإثبات
ب143	تنفتح المؤسسة على الجمهور	1-عدد التظاهرات المنظمة. / 2- عدد المشاركات الخارجية في المعارض وغيرها من التظاهرات.

ميدان الحكامة

الحقل ك 5: مقاربات الجودة

التفسير: يحث هذا الحقل على وضع مقاربات للجودة ملائمة لمهام وقيم المؤسسة

المرجع ك 15: للمؤسسة سياسة جودة محددة جيدا ومتقاسمة.

تفسير المرجع: معنى هذا أن على المؤسسة وضع سياسة للجودة بالتشاور هع الأطراف المعنية للوصول إلى انخراط جميع الأطراف الفاعلة.

الرمز	المعيار	الإثبات
ك 115	تضع المؤسسة سياسة للجودة.	-تعيين خلية الجودة ومسؤول خلية الجودة. / تعريف وإذاعة أهداف الجودة والحكامة. -التزام المؤسسة مبلغ إلى الأطراف المعنية، وهو يستند إلى مبدأ التحسين المستمر. / ميثاق الجودة.
ك 215	تضع المؤسسة مقاربة للجودة للوصول إلى انضمام جميع الأطراف الفاعلة.	-سياسة الجودة منشورة لكل الجهات المهتمة. / أيام تحسيسية مقامة لفائدة جميع الجهات الفاعلة. -المشاركة وتنظيم ملتقيات حول ضمان الجودة. / نظام معلومات فعال.

المرجع ك 25: تطور المؤسسة مقارباتها للجودة وفقا لمهامها وقيمها.

تفسير المرجع: معني هذا أن على المؤسسة وضع مقاربة للجودة في إطار احترام قيمها ومهامها وتعزيز ثقافة الجودة.

الرمز	المعيار	الإثبات
ك 125	تضع المؤسسة مقاربة للجودة في إطار احترام قيمها ومهامها.	-احترام المهام الوطنية (الحرص على احترام القوانين والأولويات الوطنية ومقاربة الجودة) (التكوين للجودة). -احترام اللوائح والإجراءات وترسيخ مقاربة الجودة في المؤسسة (خطط الجودة وتوفر المرجع الوطني لضمان الجودة). -تعيين مسؤول للجودة وخلية للجودة (القرار ومهام خلية للجودة). -إنشاء لجنة للتقييم الذاتي (التعيين والمهام). / مراجعة و تحسين النظام (مؤشرات).
ك 225	تعزز المؤسسة ثقافة الجودة.	-عمليات نحسين وتكوين الموظفين. /التخطيط وتنفيذ مقاربة تشاركية (محاضر الاجتماعات). -إدماج مفاهيم ضمان الجودة في البرامج التعليمية. / تنظيم ملتقيات حول ضمان الجودة. إجراءات وسير عملية التقييم الذاتي والتحسين المستمر.

المرجع ك 35: تقوم المؤسسة بتطوير مقاربات الجودة لمختلف أنشطتها.

تفسير المرجع: معني هذا أن على المؤسسة إقامة مقاربة للجودة لمختلف أنشطتها.

الرمز	المعيار	الإثبات
ك 135	تضفي المؤسسة الطابع الرسمي علي مقاربة الجودة.	تنشئ المؤسسة إجراءات وطرق لضمان الجودة لجميع الأنشطة، وتحدد استراتيجية مشتركة لتحديد العمليات والأهداف ومؤشرات الجودة. تحقق المؤسسة أهدافها وتطور أدائها وتسعي للتميز (لوحة القيادة والمقارنة وترتيب للمؤسسة والتقدير). توفر المؤسسة الوسائل (الميزانية) مقاربة الجودة.

المرجع ك 45: تنظم المؤسسة دوريا تقييمها الذاتي ومراجعة لكافة أنشطتها.

تفسير المرجع: تنظم المؤسسة دوريا تقييمها الذاتي وتحرص على معالجة الاختلالات المحتملة

الرمز	المعيار	الإثبات
ك 145	تنظم المؤسسة دوريا تقيمها الذاتي.	-تقوم المؤسسة دوريا بتقييم ومراجعة طرق عملها الإداري، التكوين والبحث (تعيين لجنة التقييم الذاتي، تقرير التقييم الذاتي، وتوصيات التحسين). -تحدد المؤسسة مجال التقييم الذاتي، توفر الوسائل وتضمن الدعم (تخطيط، مسؤولون وبرنامج التقييم الذاتي). -تحقق المؤسسة أهدافها وتطور أدائها وتسعي للتميز (لوحة القيادة، المقارنة، ترتيب للمؤسسة، التقدير).
ك 245	تحرص المؤسسة على معالجة الاختلالات المحتملة.	-تحديد ومعالجة الاختلالات والأسباب (تقرير حول الفوارق). -مراجعة الإدارة واتحاذ القرارات (محاضر المراجعة).

ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي

الحقل ع3: البحث والتطوير

المرجع ع 13: تمتلك المؤسسة علاقات شراكة مع المؤسسات.

تفسير المرجع: يتعلق الأمر بإقامة اتفاقيات وتعزيز العلاقات مع الشركات

الرمز	المعيار	الأثبات
ع113	تقيم المؤسسة اتفاقيات مع الشركات.	-أنشأت المؤسسة هيكلا للتنسيق مع المؤسسات المعنية بالشراكة. -للمؤسسة خطة واضحة ومعلنة لمتابعة تنفيذ اتفاقيات شراكة مع المؤسسات المعنية بهذه الاتفاقيات. -توفر المؤسسة الجو الملائم للبحث العلمي الذي يشجع أعفاء الهيئة التعليمية على القيام بالبحوث العلمية ذات الصلة باحتياجات المؤسسات المعنية بالاتفاقيات. -تجري المؤسسة أبحاثا مشتركة مع المؤسسات المختصة المعنية بالاتفاقيات. -تقوم المؤسسة بسبر آراء المؤسسات الشريكة ونحلل النتائج بشكل دوري. -تتبادل المؤسسة مع شركائها الخدمات المتخصصة. -توفر المؤسسة الاستشارات العلمية للمؤسسات المعنية. -تنظيم تظاهرات علمية مشتركة مع المؤسسات ذات الصلة (المؤتمرات، اللقاءات، المحاضرات العلمية، وغيرها)

المرجع ع23: تساهم المؤسسة في إطار البرامج المشتركة للبحث والتطوير مع الشركات.

تفسير المرجع: بالنسبة للمؤسسة، معني هذا أنه عليها أن تلعب دورا يضمن تحقيق وتقارب البرامج المشتركة للبحث مع الشركات.

الرمز	المعيار	الإثبات
ع123	إقامة برنامج بحث وتطوير.	-تمتلك المؤسسة جهاز متتابعة تكنولوجية مكلف بالشراكة العلمية مع الشركات إضافة إلى مهام أخرى. -تنظم المؤسسة لقاءات مع مختلف الفاعلين في المحيط. الاقتصادي الاجتماعي (محاضرات، ندوات،) نسمح بالتشخيص الشامل للشركات وتحديد الخطوط العريضة لبرنامج البحث والتطوير. -تساهم المؤسسة في تحقيق برنامج البحث والتطوير للشركات. -المؤسسة هي عضو في الهيئات الوطنية المختلفة المسؤولة عن تحديد التوجهات الكبرى لبرنامج البحث والتنمية والتطوير. تقيم المؤسسة عقود بحث تطبيقي مع الشركات.

المرجع ع 33: تقوم المؤسسة بتحضير ونشر وتثمين المعلومة العلمية والتقنية.

تفسير المرجع: يتعلق الأمر بإعطاء قيمة لعملية تحضير ونشر وتثمين المعلومة العلمية والتقنية باستعمال الوسائل المناسبة.

الرمز	المعيار	الإثبات
ع133	تقوم المؤسسة بتحضير المعلومة العلمية و التقنية.	- تمتلك المؤسسة مخابر بحث. - تشارك المؤسسة في مختلف البرامج الوطنية والدولية المتعلقة بالإنتاج العلمي. - يساهم الباحثون لدى المؤسسة في الإنتاج العلمي في إطار برنامج البحث و التطوير.
ع233	تنشر المؤسسة المعلومة العلمية و التقنية.	-تنشر المؤسسة مجلة علمية مخصصة في نشر المعلومة العلمية. -تنشر المؤسسة المعلومة العلمية في موقعها على شبكة الانترنت. -تشارك المؤسسة في مختلف شبكات المعلومات العلمية و الوطنية والدولية الرقمية والكلاسيكية.
ع333	تثمن المؤسسة المعلومة العلمية و التقنية.	- تثمن المؤسسة وتحمي المعلومة العلمية والتقنية بمساعدة براءات الاختراع. - تستثمر المؤسسة خبرتها من خلال عروض التعاون والدعم العلمي للشركات.

الحقل ت4: التكوين والمتابعة

٠ المرجع ع14: تمتلك المؤسسة خطة تكوين دورية معدة على أساس احتياجات الجماعات المحلية والشركات والشركاء الاجتماعيين.

تفسير المرجع: بالنسبة للمؤسسة معنى هذا توفير عروض تكوين دورية مبنية على احتياجات الجماعات المحلية والشركات والشركاء الاجتماعيين.

الرمز	المعيار	الإثبات
ع114	تراقب المؤسسة تطور احتياجات محيطها المحلي في مجال التكوين.	1 إقامة تحريات دورية (كل سنة) لدى الجماعات والشركات المحلية. 2. تنظيم تكوين حسب الطلب لفائدة الشركات.

المرجع ع24: نحرص المؤسسة على ناتج تكوينها

تفسير المرجع: بالنسبة للمؤسسة يعني هذا إنشاء خلية لمتابعة نتائج التكوين لديها

الرمز	المعيار	الإثبات
ع124	تمتلك المؤسسة آليات لمتابعة ناتج تكوينها.	- إقامة ملف أرشيف لمجموع منتجات التكوين لديها. - وجود جمعية لقدامى الحاصلين على الشهادات. - تنظيم تظاهرات تنجمع قدامى الحاصلين على الشهادات.

***المرجع ع34:**

تساهم المؤسسة في خلق وتطوير حاضنات للشركات، وكذا هيئات الدعم والمرافقة والشركات الصغيرة.

تفسير المرجع: بالنسبة للمؤسسة معنى هذا أنه علها تقديم مساهمتها في خلق وتطوير حاضنات الشركات، هيئات الدعم والمرافقة والشركات الصغيرة.

الرمز	المعيار	الإثبات
ع134	تمتلك المؤسسة برنامج تكوين لإنشاء الشركات والأعمال الحرة.	-وجود مواد تعليمية تهتم بالأعمال الحرة وإنشاء الشركات. +وجود طريقة للتقييم تتم بناء على مشاريع إنشاء شركات عوض مذكرة التخرج. +وجود اتفاقيات تعاون مع هيئات المرافقة والدعم لإنشاء شركات أو أعمال حرة.

المرجع ع44: يندرج برنامج البحث (محاور مخابر البحث) لدى المؤسسة في إطار البرنامج الوطني للبحث.

تفسير المرجع: بالنسبة للمؤسسة هذا يعني إقامة برنامج للبحث مستخلص من البرنامج الوطني للبحث

الرمز	المعيار	الإثبات
ع144	تندرج مشاريع بحث المؤسسة ضمن البرنامج الوطني للبحث.	1 . عدد المخابر التي تندرج أبحاثها ضمن البرنامج الوطني للبحث. 2. عدد مشاريع البحث التي تندرج ضمن البرنامج الوطني للبحث.

ميدان التعاون

الحقل ن1: سياسة الانفتاح على العالم

التفسير: يتعلق الأمر بإيجاد الوسائل التي تسمح للمؤسسة بالانفتاح على العالم

المرجع ن 11: تمتلك المؤسسة سياسة للانفتاح على العالم.

تفسير المرجع: تمتلك المؤسسة سياسة للانفتاح على العالم محددة بوضوح من خلال الوثائق الرسمية (الميثاق والقانون).

الرمز	المعيار	الإثبات
ن111	سياسة للانفتاح على العالم موثقة و معلنة.	-سياسة معلنة ووجود ميثاق. -وجود أبواب على موقع الانترنيت الخاص بالمؤسسة وكذا مطويات.

المرجع ن 21: وضعت المؤسسة استراتيجية في مجال البحث والتكوين تتضمن الإطار الدولي.

تفسير المرجع: استراتيجية المؤسسة في مجالات البحث والتكوين والعلاقات الدولية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار محيطها الدولي.

الرمز	المعيار	الإنبات
ن 121	استراتيجية المؤسسة في مجال البحث والتكوين قوامها المحيط الدولي.	-الإطار الدولي واحد من المحاور المختارة ضمن استراتيجية المؤسسة. -عدد العقود والاتفاقيات والمشاريع المبرمة. -عدد الأساتذة الباحثين الذين تم استقبالهم أو إرسالهم -عدد زيارات الوفود الخارجية.

المرجع ن31: تمتلك المؤسسة سياسة اتصال تمكنها من تحسين بروزها على المستوى الدولي.

تفسير المرجع: تمتلك المؤسسة سياسة اتصال ونشر منتوجها العلمي، البيداغوجي وكفاءاتها على المستوى الدولي (موقع الانترنيت والمجلات والدوريات وبراءات الاختراع،).

الرمز	المعيار	الإثبات
ن131	سياسة الاتصال تضمن نشر المنتوج العلمي.	- وجود خلية أو مملحة للاتصال لدى المؤسسة مع خطة عمل محضرة.
ن231	المؤسسة موصولة بشبكة الشركاء الخارجيين.	- عدد المنشورات في المجلات العالمية. -عدد المقالات المقدمة في الخارج.
ن331	مسارات التكوين متوفرة وبارزة ويمكن الوصول إليها بسهولة وبالتالي يمكن مقارنتها	- وجود وصف للوحدات والمواد التعليمية لمختلف مسارات التكوين علي موقع الانترنيت للمؤسسة.
ن431	تمتلك المؤسسة وسائل الاتصال بالخارج.	- يتم تحديث الموقع الالكتروني باستمرار

المرجع ن 41: يجب أن تكون برامج التعليم والبحث قادرة علي نحمل التقييم الدولي.

تفسير المرجع: يتعين علي المؤسسة أن تتأكد من أن برامجها التعليمية والبحثية تصلح للمقارنة والتقييم العالمي

الرمز	المعيار	الإثبات
ن141	إقامة مقارنة لمحتويات البرامج مع مثيلاتها الدولية.	- تضع المؤسسة إجراءات تقييم ومقارنة. -تقارير المقارنة معدة.
ن241	تقييم البرنامج من قبل منظمات دولية موجود ومبرمج.	تقارير التقييمات الخارجية معدة. عدد التقييمات والمقارنات ودوريتها.

الحقل ن2: الشراكة والحركية

التفسير: يتعلق الأمر بتحديد أنماط الشراكات والحركية والتي من الممكن أنها تعمل على تعزيز الانفتاح على العالم.

***المرجع ن12:** تقيم المؤسسة شراكات دولية في مجال التكوين والبحث.

تفسير المرج: تقيم المؤسسة شراكات دولية في مجال التكوين والبحث من خلال شبكات واتفاقيات وتوأمة

الرمز	المعيار	الإثبات
ن112	للمؤسسة سياسة واضحة وهادفة في مجال الشراكة مع الجامعات الأجنبية	عدد من اتفاقيات التعاون الموقعة مع مؤسسات دولية. عدد من الاتفاقات الإطارية الموقعة والمنجزة. عدد العقود الموقعة الموجودة قيد الانجاز. عدد المشاريع المنجزة.

المرجع ن 22 : تشجع المؤسسة على الحركية العالمية

.تفسير المرجع: نشجع المؤسسة الحركة الدولية للطلبة والأساتذة والباحثين و والموظفين التقنيين والإداريين زيادة على التأطير المشترك و الإشراف المشتركين و منح الشهادات المشتركة و التربصات العلمية و وتدريس اللفات الأجنبية واللغة العربية للأجانب.

الرمز	المعيار	الإثبات
ن122	تمتلك المؤسسة سياسة استقبال للطلبة الأجانب الذين يقومون بالتسجيل بطريقة فردية.	- وجود برامج تعليم متوافقة للفات الأجنبية لدى المؤسسة.
ن222	تعليم اللفات الأجنبية متوفر.	- وجود برامج تعليم متوافقة للغة العربية للضيوف الأجانب.
ن322	تعليم اللفات الحية متوافق مع السياسة الدولية للمؤسسة.	- وجود دليل للاستقبال والتوجيه لفائدة الضيوف الأجنبية.

المرجع ن32: تمتلك المؤسسة الوسائل والهياكل المناسبة لاستقبال الطلبة والأساتذة والباحثين الأجانب

تفسير المرجع: تمتلك المؤسسة الوسائل والهياكل المناسبة لاستقبال الطلبة والأساتذة والباحثين الأجانب (مملحة الاستقبال والاستضافة،).

الرمز	المعيار	الإثبات
ن132	الوسائل والهياكل موفرة لاستقبال الأجانب.	-مملحة الاستقبال والتوجيه. / مركز اللفات الأجنبية. -أماكن الاستضافة. / عدد الوفود الأجنبية المستقبلة.

الحقل ن3: تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد

التفسير: يتعلق الأمر بتحديد أنماط وطرق تبادل المعارف والاستفادة المشتركة من الموارد.

المرجع ن13: تقترح المؤسسة أنماطا للتكوين مفتوحة على العالم.

تفسير المرجع: تقترح المؤسسة أنماطا للتكوين مفتوحة على العالم (التعليم العابر للحدود والتعليم الالكتروني والدروس الواسعة المفتوحة على شبكة الانترنت،).

الرمز	المعيار	الإثبات
ن113	أنماط تكوين مفتوحة على العالم موجودة وعملية.	عروض التكوين الموجودة. دعائم الدروس والمراجع المقترحة.
ن213	يقترح عرض التكوين شهادات متعددة الجنسيات.	- عدد الشهادات العالمية المقترحة.

***المرجع ن23:** توفر المؤسسة الوصول إلى المراجع والموارد الدولية.

تفسير المرجع: تعزز المؤسسة الوصول إلى المراجع والموارد الدولية (الاشتراك في المجلات الدورية وقواعد البيانات،).

الرمز	المعيار	الإثبات
ن123	اشتراكات في قواعد بيانات مقامة.	وجود قواعد بيانات مكتبية مع دخول مسموح. عدد وطبيعة الموارد. / التردد وحجم التحميل المسجل.

***المرجع ن33:** تقوم المؤسسة بضعان مهمة الرصد والمتتابعة لما بحري على المستوى العالمي.

تفسير المرجع: تقوم المؤسسة بضمان مهمة الرصد والمتابعة وتتعلم من الممارسات الدولية الحسنة في مجال التكوين والبحث والحكامة.

الرمز	المعيار	الإثبات
ن133	خلية الرصد للعالم منصبة.	عدد الزيارات للصالونات سنويا / - المشاركة في معارض الكتاب.
ن233	مهام خلية الرصد محددة بوضوح.	بطاقة الوصف الوظيفي لمهام خلية الرصد. / ا الموارد البشرية المكلفة بمهمة الرصد. البرامج المعلوماتية المستخدمة للرصد.

***المرجع ن43:** تعزز المؤسسة عمليات الاستفادة المتبادلة للموارد

تفسير المرجع: تتعاون المؤسسة مع مختلف الشركاء من الخارج في الاستفادة المتبادلة من الموارد البشربية والمادية والمالية.

الرمز	المعيار	الإثبات
ن143	تقيم المؤسسة برنامج للاستفادة المشتركة من الموارد.	- سلم حساب مشترك. / طبيعة العتاد العلمي الموضوع للاستعمال المشترك. عدد الاتفاقيات الخاصة الموقعة.

الملحق رقم 12

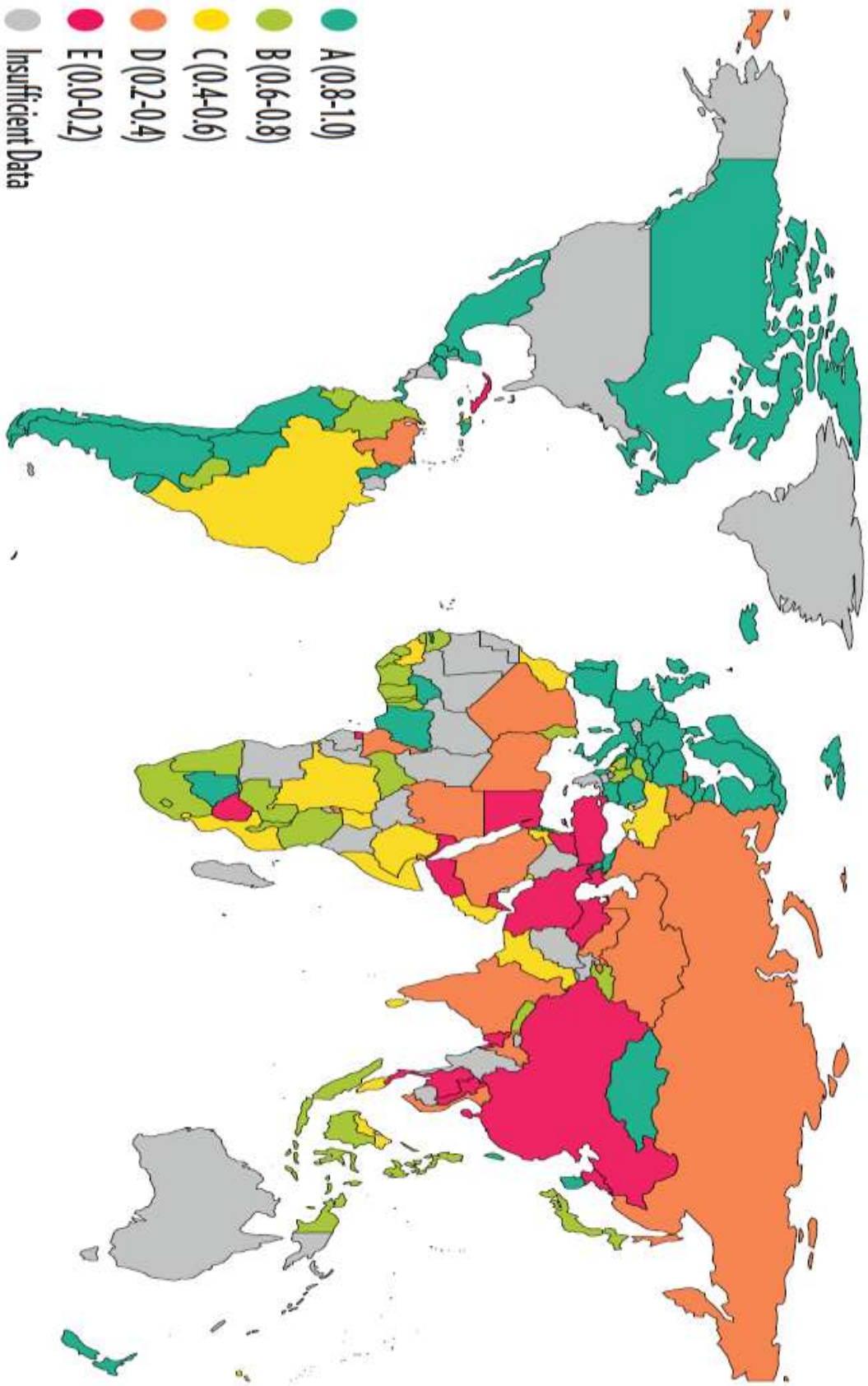

Figure 1: Global Levels of Academic Freedom 2019: Status Groups According to the Academic Freedom Index

الملحق رقم 12

Table 2: List of all Assessed Countries and Territories by Status Group With Their Academic Freedom Index Scores (Scaled From 0 to 1) for 2019

A Status (0.8-1.0)	AFi
Albania	0.848
Argentina	0.909
Armenia	0.840
Austria	0.947
Belgium	0.941
Bolivia	0.876
Botswana	0.850
Bulgaria	0.881
Burkina Faso	0.880
Canada	0.940
Cape Verde	0.828
Chile	0.988
Comoros	0.800
Croatia	0.887
Czech Republic	0.984
Denmark	0.921
Dominican Republic	0.828
El Salvador	0.868
Estonia	0.957
Finland	0.936
France	0.846
Georgia	0.881
Germany	0.960
Guatemala	0.829
Guyana	0.802
Honduras	0.847
Iceland	0.922
Ireland	0.985
Israel	0.989
Italy	0.944
Jamaica	0.926
Latvia	0.964
Lithuania	0.912
Malta	0.869
Mexico	0.888
Mongolia	0.888
Netherlands	0.981
New Zealand	0.908
Nigeria	0.847
Norway	0.919
Panama	0.878
Peru	0.917
Poland	0.898
Portugal	0.971
Romania	0.882
Slovakia	0.989
Slovenia	0.921
South Korea	0.802
Spain	0.942
Sweden	0.947
Taiwan	0.900
The Gambia	0.807
Trinidad and Tobago	0.868
United Kingdom	0.934
Uruguay	0.971
Vanuatu	0.848

B Status (0.6-0.8)	AFi
Benin	0.756
Bosnia and Herzegovina	0.729
Central African Republic	0.669
Colombia	0.687
Ecuador	0.792
Ghana	0.758
Guinea-Bissau	0.695
Haiti	0.652
Hungary	0.662
Indonesia	0.794
Ivory Coast	0.627
Japan	0.786
Kyrgyzstan	0.675
Lebanon	0.622
Lesotho	0.644
Liberia	0.758
Malawi	0.787
Mauritius	0.727
Namibia	0.686
Nepal	0.729
Paraguay	0.781
Philippines	0.655
Sao Tome and Principe	0.787
Senegal	0.788
Serbia	0.747
Sierra Leone	0.757
Somaliland	0.692
South Africa	0.702
Tanzania	0.688
Timor-Leste	0.729
Togo	0.774
Tunisia	0.727
Zambia	0.705

C Status (0.4-0.6)	AFi
Brazil	0.466
Dem. Rep. of the Congo	0.465
Ethiopia	0.440
Fiji	0.476
Guinea	0.492
Hong Kong	0.442
Jordan	0.470
Kuwait	0.477
Malaysia	0.582
Montenegro	0.508
Morocco	0.464
Mozambique	0.421
Oman	0.522
Pakistan	0.554
Palestine/West Bank	0.578
Singapore	0.411
Somalia	0.486
Sri Lanka	0.506
Swaziland	0.599
Uganda	0.401
Ukraine	0.422

D Status (0.2-0.4)	AFi
Algeria	0.357
Belarus	0.225
Cameroon	0.361
Djibouti	0.308
India	0.352
Kazakhstan	0.302
Libya	0.288
Palestine/Gaza	0.371
Russia	0.364
Rwanda	0.228
Saudi Arabia	0.278
Sudan	0.228
Uzbekistan	0.305
Venezuela	0.276
Vietnam	0.379
Zanzibar	0.318

E Status (0.0-0.2)	AFi
Azerbaijan	0.086
Bahrain	0.089
Bangladesh	0.195
China	0.101
Cuba	0.187
Egypt	0.050
Equatorial Guinea	0.068
Eritrea	0.015
Iran	0.116
Laos	0.048
North Korea	0.011
Syria	0.089
Thailand	0.191
Turkey	0.097
Turkmenistan	0.048
United Arab Emirates	0.108
Yemen	0.189
Zimbabwe	0.107

Note: For a list of countries not yet included in the AFi due to insufficient coder numbers, please refer to Table 3 on page 29.

الملحق رقم 13

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

الوزير
Le Ministre

رقم: 2020/ا.خ.و/ 237

الجزائر، في 09 جوان 2020

السيدات والسادة
رؤساء مؤسسات التعليم العالي والبحث

الموضوع: مذكرة تأطيرية.

لقد لفت انتباهي مرة أخرى إلى أن بعض الأساتذة الباحثين، يشاركون مباشرة في النداءات الدولية للمشاريع، أو أحيانا ينقلون البيانات الحساسة للشركاء الأجانب دون أن يحرصوا أو يحتاطوا للحصول على موافقة مسبقة من رئيس المؤسسة، ولا حتى موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

في مثل هذه الحالة، يجب أن يدرك الجميع وبكل وضوح، أنه لأسباب تتعلق بالحفاظ على مصالحنا، فإن أي مشاركة في النداءات الدولية للمشاريع، ونقل البيانات إلى الشركاء الأجانب سواء في إطار المبادرات الخاصة أو مشاريع التعاون أو الانخراط في البرامج أو الشبكات الدولية، فهي تندرج ضمن مجال اختصاص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي لا يمكن القيام بها إلا بعد موافقة الوصاية.

الملحق رقم 13

باعتباره مجالا حساسا يتطلب أقصى قدر من الصرامة والتنسيق، وحرصا منا في تعزيز هذا التنسيق وتحسين فعالية نشاطنا، فإنني أطلب من كافة رؤساء مؤسسات التعليم العالي والبحث، بدعوة جميع الأساتذة الباحثين الخاضعين لسلطتهم بنهج القناة الرسمية لأي تواصل أو اتصال مع المنظمات الأجنبية في المستقبل.

إن المصالح المختصة على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تعمل بالتعاون الوثيق مع وزارة الشؤون الخارجية، ستتكفل بضمان التنسيق بكل طلب يتم توجيهه لشركائنا الأجانب، ولهذا السبب، أنتظر من كل واحد منكم، أن يولي في المستقبل، مذكرة التأطير هذه كل الاهتمام الواجب، وأن يسهر شخصيًا على التطبيق الصارم لها.

الملحق رقم: 14

الجدول رقم 01 ملخص لمعايير التصنيف التي تأخذ بها جهات التصنيف الكبرى

معايير التصنيف الدولي	جهات التصنيف حسب الأهمية (الموضوعية)					
	Academic Ranking of World Universities (ARWU)	QS World University Rankings	The US News Ranking	University Ranking by Academic Performance	The World University Rankings	The Center for University Rankings (CWUR)
عدد الخريجين الحاصلين على جائزة نوبل وجائزة المجال في الرياضيات	%10					
الخريجين الحاصلين على جوائز دولية						% 25
الخريجين الذين تقلدوا مناصب كبرى (رئيس مجلس إدارة وما شابه) في مؤسسات عالمية كبرى						% 25
عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جائزة نوبل وجائزة المجال في الرياضيات	% 20					% 25
عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز دولية						
عدد الباحثين ضمن الأكثر استشهادا في 21 فرع من فروع العلوم في كبرى المجالات	% 20					
عدد الأبحاث المنشورة في مجلتي Nature –Science	% 20		%12.5	%21	%30	%10
عدد الأبحاث المنشورة في مجلات مدرجة في Thomson Reuters Social Science Citation Index	% 20					
عدد الأبحاث الدولية مقسومة على عدد أعضاء هيئة تدريس	% 10					
السمعة الأكاديمية و السمعة التعليمية		% 40			%30	
سمعة المؤسسة		% 10				
نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس		% 20				
عدد الاستشهادات في المجلات الدولية مقسومة على عدد أعضاء هيئة تدريس		% 20				
نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للجزائر		%5				
نسبة الطلاب الوافدين للجزائر		%5				
السمعة البحثية الدولية			%12.5			
السمعة البحثية الإقليمية			%12.5			
تأثير الاستشهادات الدولية			% 10			
العدد الإجمالي للاستشهادات في المجلات الدولية			% 10	%21	%30	%5
معامل هيرش للجامعة (H-Index)						%5
عدد الأبحاث المنشورة دوليا ضمن أعلى 10أبحاث من حيث الاستشهادات			%12.5			
النسبة المئوية لعدد الأبحاث الدولية ضمن أعلى 10 % من حيث الاستشهادات			% 10			
التعاون الدولي			% 10	% 15		
عدد درجات الدكتوراه الممنوحة			%5			
عدد درجات الدكتوراه الممنوحة مقسومة على عدد أعضاء هيئة تدريس			%5			
عدد الأبحاث الكلية الدولية				% 10		
معامل التأثير الإجمالي للأبحاث المنشورة				% 18		
معامل تأثير عدد الاستشهادات للأبحاث الدولية				% 15		
الدخل الكلي من الصناعة والابتكار					% 2.5	
التبادل والتعاون الدولي (طلاب –أعضاء هيئة تدريس –باحثين)					%7.5	
عدد براءات الاختراع المسجلة عالميا						% 5
الإجمالي	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**	**% 100**

الجدول رقم 02 الخطة المقترحة لتحسين معدل معايير التصنيف الدولي المختلفة للجامعة

	معايير التصنيف الدولي	الخطة المقترحة لرفع المعدل(الجدول أ)	متطلبات تنفيذ الخطة (الجدول ب)	آليات قياس رفع المعدل (الرجوع جدول رقم ج)	ملاحظات
1	عدد الخريجين الحاصلين على جائزة نوبل و"جائزة المجال في الرياضيات"	2 1	2 1	2 1	إحتمالات التقدم بالنسبة لهذا المعيار ضعيفة في المستقبل القريب
2	الخريجين الحاصلين على جوائز دولية	3	4 3	3	
3	الخريجين الذين تقلدوا مناصب كبرى (رئيس مجلس إدارة وما شابه) في مؤسسات عالمية كبرى	4	4 3	4	
4	عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جائزة نوبل و "جائزة المجال في الرياضيات"	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	إحتمالات التقدم بالنسبة لهذا المعيار شبه منعدمة في المستقبل القريب
5	عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز دولية	5	7 6 5 8 4	5	
6	عدد الباحثين ضمن الأكثر استشهادا في 21 فرع من فروع العلوم في كبرى المجلات	7 6	10 11 12 13 9	6	
7	عدد الأبحاث المنشورة في مجلتي Nature_ Science	6	11 12 09 10	7	
8	عدد الأبحاث المنشورة في مجلات مدرجة في Thomson Reuters و Social Science Citation Index	6	10 09 12 11	8	
9	عدد الأبحاث الدولية مقسومة على عدد أعضاء هيئة التدريس	8 6	11 10 9 15 14 12	9	
10	السمعة الأكاديمية والسمعة التعليمية	10 9 11	16 7 17	10	يجب التنويه إلى أن بعض جهات التصنيف تستند في هذا البند لإحصائيات مهمة وغير موضوعية لهذا البند (بالإضافة إلى مايشوبها من تضارب مصالح)
11	سمعة المؤسسة	12	7	10	يجب التنويه إلى أن بعض جهات التصنيف تستند في هذا البند لإحصائيات مهمة وغير موضوعية لهذا البند (بالإضافة إلى مايشوبها من تضارب مصالح)
12	نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس	13 8	14 15 19	11	
13	عدد الاستشهادات في المجلات الدولية مقسومة على عدد أعضاء هيئة التدريس	6 7 8	12 9 10 11 13 14 15	12	

14	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للجزائريين	15 14 8	21 20 14	13	
15	نسبة الطلاب الوافدين للجزائريين	13 16	22 19	14	
16	السمعة البحثية الدولية	11 10 6 17 12	09 10 11 12 18 23	10	يجب التنويه إلى أن بعض جهات التصنيف تستند في هذا البند لإحصائيات مهمة وغير موضوعية لهذا البند (بالإضافة إلى مايشوبها من تضارب مصالح)
17	السمعة البحثية الإقليمية	11 10 6 17 12	09 10 11 12 18 23	10	يجب التنويه إلى أن بعض جهات التصنيف تستند في هذا البند لإحصائيات مهمة وغير موضوعية لهذا البند (بالإضافة إلى مايشوبها من تضارب مصالح)
18	تأثير الاستشهادات الدولية	7 6	10 11 12 13 9	15	
19	العدد الإجمالي للاستشهادات في المجلات الدولية	7 6	10 11 12 13 9	16	
20	معامل هيرش للجامعة (H-index)	7 6	10 11 12 13 9	17	
21	عدد الأبحاث المنشورة دوليا ضمن أعلى 10 أبجاث من حيث الاستشهادات	7 6	10 11 12 13 9	18	
22	النسبة المئوية لعدد الأبحاث الدولية ضمن أعلى 10% من حيث الاستشهادات	7 6	10 11 12 13 9	19	
23	التعاون الدولي	9 17 18	23 16 12 4	18 20 10 22	
24	عدد درجات الدكتوراه الممنوحة	19	24	23	
25	عدد درجات الدكتوراه الممنوحة مقسومة على عدد أعضاء هيئة التدريس	18 19	14 15 24	24	
26	عدد الأبحاث الكلية الدولية	6	10 11 12 9	25	
27	معامل التأثير الإجمالي للأبحاث المنشورة	7 6	10 11 12 13 9	26	

28	معامل تأثير عدد الاستشهادات للأبحاث الدولية	6 7	10 11 12 13 9	27	
29	الدخل الكلي من الصناعة والابتكار	20 21	25 26 27 28 29 30 31	28 29	
30	التبادل والتعاون الدولي الكلي (طلاب-أعضاء هيئة التدريس-باحثين)	22	23 8 12 4	30	
31	عدد براءات الاختراع المسجلة عالميا	23	34 33 32 35	31	

جدول أ –توصيف بنود الخطة المقترحة لتحسين التصنيف الدولي للجامعة

الخطوات/ المتطلبات المقترحة	التوصيف	الخطوات/ المتطلبات المقترحة	التوصيف
1	إلى جانب 3 خريجين حاصلين على جائزة نوبل، متابعة أن كان هناك فائزين جدد من خريجي الجامعة	13	العمل على حصر أعداد الطلاب في جميع المراحل
2	حصر الفائزين ب "جائزة المجال في الرياضيات" منذ إنشائها	14	العمل على حصر أعداد أعضاء هيئة التدريس الجزائريين مزدوجي الجنسية
3	التواصل مع خريجي الجامعة للإفادة عن أي جوائز دولية ثم الفوز بها	15	العمل على حصر أعداد أعضاء هيئة التدريس الأجانب الزائرين والمنتسبين
4	التواصل مع خريجي الجامعة للإفادة عن تقلد أي مناصب كبرى (رئيس مجلس وما شابه) في مؤسسات عالمية كبرى	16	العمل على حصر أعداد الطلاب الوافدين في جميع المراحل
5	حصر –من خلال إدارات الكليات – أعداد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز دولية	17	العمل على زيادة المشاركة البحثية مع الجامعات العالمية ذات التصنيف الدولي المتقدم
6	العمل على زيادة النشر الدولي في جميع فروع العلوم في كبرى المجلات الدولية	18	العمل على زيادة المشاركة في المشروعات البحثية الدولية
7	العمل على زيادة عدد إستشهادات النشر الدولي في جميع فروع العلوم في كبرى المجلات الدولية	19	العمل على حصر أعداد درجات الدكتوراه الممنوحة
8	العمل على حصر أعداد أعضاء هيئة التدريس	20	العمل على حصر وزيادة الدخل الكلي (بجميع أشكاله و أنواعه) من الصناعة والابتكار
9	العمل على زيادة البرامج المشتركة (مراحل التدرج والدراسات العليا) مع الجامعات العالمية ذات التصنيف الدولي المتقدم	21	العمل على وضع مخطط لإنشاء و إدارة الحاضنات بأنواعها (زيادة الأعمال- تكنولوجية- صناعية) وكذلك وضع خطط مستقبلية لإنشاء مدن و وادي العلوم
10	العمل على إستمرار مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية الدولية الكبرى	22	العمل على زيادة التبادل والتعاون الدولي الكلي (طلاب- أعضاء هيئة التدريس- باحثين)
11	العمل على إستمرار مشاركة الطلاب في المسابقات العلمية الدولية الكبرى	23	العمل على زيادة براءات الاختراع المسجلة باسم الجامعة
12	إبراز العمق التاريخي للجامعة وكلياتها و إضافة جميع نقاط القوة التاريخية والمعاصرة على موقعها الإلكتروني (مثل سنوات الإنشاء- أبرز الخريجين- الدور المجتمعي- الدور الثقافي- جميع عناصر التصنيف....)		

جدول ب توصيف متطلبات تنفيذ رفع معدل معايير التصنيف الدولي في إطار الخطة المقترحة لتحسين التصنيف الدولي للجامعة

متطلبات تنفيذ الخطة	التوصيف	جهة التنفيذ
1	متابعة دورية (خاصة قبل إرسال بيانات التصنيف) للموقع الإلكتروني للجهة المانحة لجائزة نوبل	-نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي -خلية متابعة التصنيف و ضمان الجودة
2	متابعة دورية (خاصة قبل إرسال بيانات التصنيف) للموقع الإلكتروني للجهة التي تمنح "جائزة المجال في الرياضيات"	-نيابة رئاسة الجامعة للبحث العلمي -خلية متابعة التصنيف و ضمان الجودة
3	زيادة أنشطة جمعية الخريجين لزيادة الوعي بها محليا ودوليا والاهتمام وتحديث موقعها الإلكتروني وذلك لزيادة التواصل مع خريجي الجامعة	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -مركز الأنظمة والشبكات
4	تحديث الموقع الإلكتروني للجامعة ليشمل حصر ببيانات عناصر التصنيف	نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة -مركز الأنظمة و الشبكات
5	استحداث فعالية لحصر وتكريم أعضاء هيئة التدريس الذين فازوا بجوائز دولية	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة
6	حصر –من خلال إدارات الكليات والمعاهد – بجوائز المسابقات الطلابية الدولية التي تتم تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس	-نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في التدرج والتكوين المتواصل و الشهادات
7	توفير الجامعة لبعض الدعم المالي للمسابقات الدولية التي يشارك فيها الطلاب تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس	-نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف و التوجيه /رئاسة الجامعة
8	عقد ورشات عمل كل فصل دراسي على الأقل لتوعية طلاب الجامعة بجميع فرص التمويل المتاحة سواء للسفر أو لتمويل مشروعات التخرج أو دعم المشاركة في المسابقات الدولية	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة DGRSDT-
9	الاشتراك في قواعد البيانات المختلفة ..... Web of Science , Scopus	/DGRSDT CERIST / SNDL - -رئاسة الجامعة
10	استمرار إتاحة الجامعة لمكافآت النشر الدولي وتدرج المكافآت طبقا لمعاملات التأثير	DGRSDT - -نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي
11	إتاحة الجامعة لميزانية الأبحاث لتمويل مستلزمات البحوث مع ربط توزيعها على الكليات بعدد الأبحاث الدولية و إضافة عنصر جودة الأبحاث في سياسة التمويل	-رئاسة الجامعة
12	عقد ورشات عمل كل فصل دراسي على الأقل لتوعية باحثي الجامعة بجميع فرص التمويل المتاحة سواء للسفر أو لتمويل المشروعات البحثية	نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة DGRSDT-
13	إنشاء مجلة إلكترونية على موقع الجامعة (عددين سنويا) تحتوي على ملخصات إنجليزية لجميع الأبحاث التي تصدر باللغة العربية في مجلات الجامعة المختلفة (مع إتاحة عمل ترجمة للبحث كاملا بلغات متعددة و إرسالها إلكترونيا لمن يرغب مقابل دفع قيمة الترجمة)	نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة -مركز الأنظمة و الشبكات
14	تحديث حصر أعداد أعضاء هيئة التدريس	-رئاسة الجامعة
15	استحداث جهاز احصائي يتبع وزارة التعليم العالي و البحث العالي يتكلف بمتابعة المعطيات ورقمنته وتوفير قاعدة بيانات لمختلف الاحصائيات بما فيها المتعلقة بالتصنيفات العالمية و متابعتها	الجهاز الاحصائي المستحدث على مستوى الوزارة / مركز الأنظمة والشبكات
16	زيادة جهود الكليات في: • عقد اتفاقيات تعاون مع الجامعات الدولية الكبرى ذات التصنيف المتقدم والتي تتيح إنشاء برامج مشتركة. • مراجعة الاتفاقيات الموقعة مع الجامعات الكبرى التي تتيح إنشاء برامج مشتركة لتفعيل هذه البنود	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة -عمداء الكليات - خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة
17	دعم الجامعة ومخابر البحث لنفقات حضور المؤتمرات العلمية ذات المستوى العالي وفق معايير محددة مسبقا ولقواعد شفافة مضبوطة	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية - الكليات والمجالس العلمية -مخابر البحث /-خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة

18	تحديث الموقع الإلكتروني للجامعة يشمل العمق التاريخي للجامعة وكلياتها وإضافة جميع نقاط القوة التاريخية والمعاصرة على موقعها الإلكتروني (مثل: سنوات الإنشاء- أبرز الخريجين- الدور المجتمعي- الدور الثقافي ....وذلك بالاستفادة من تجار الجامعات المتميزة في العالم	-الوكالة الوطنية لرقمنة قطاع التعليم العالي -نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة -مركز الأنظمة و الشبكات
19	تحديث حصر أعداد الطلاب في مرحلة التدرج وجميع مراحل الدراسات العليا بصفة دورية	-نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه --نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في التدرج والتكوين المتواصل والشهادات -نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة -مركز الأنظمة و الشبكات
20	حصر دوري لأعداد أعضاء هيئة التدريس الجز ائريين مزدوجي الجنسية	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -الوكالة الوطنية لضمان الجودة بالتعليم العالي و البحث العلمي
21	حصر دوري لأعداد أعضاء هيئة التدريس الأجانب الز ائرين والمنتسبين	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي --نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة
22	تحديث دوري لحصر أعداد الطلاب الو افدين في مرحلة التدرج وجميع مراحل الدراسات العليا	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف و التوجيه
23	زيادة جهود الكليات في: • عقد اتفاقيات تعاون مع الجامعات الدولية الكبرى ذات التصنيف المتقدم والتي تتيح المشاركة في مشروعات بحثية • مراجعة الاتفاقيات الموقعة مع الجامعات الكبرى التي تتيح المشاركة في مشروعات بحثية مشتركة لتفعيل هذه البنود	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة -عمداء الكليات - خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة
24	حصر دوري لأعداد درجات الماجستير ، الماستر والدكتوراه الممنوحة مع تطبيق سياسات الجودة وتثمين المنتج	-نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي - خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة
25	تفعيل تعاقدات المخابر و المراكز البحثية مع الجهات الصناعية والوزارات والهيئات لتنفيذ أعمال استشارية أو بحوث وتطوير	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -مخابر ومراكز البحث الجامعية
26	تفعيل تعاقدات المخابر و المراكز البحثية مع الجهات الصناعية والوزرات والهيئات لتنفيذ أعمال دراسات جدوى لمنشآت صناعية	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -مخابر ومراكز البحث الجامعية
27	تفعيل تعاقدات المخابر و المراكز البحثية مع الجهات الصناعية والوزارات والهيئات لتقديم خدمات معملية وقياسات	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -مخابر ومراكز البحث الجامعية
28	حصر أي عو ائد براءات الاختراع المسجلة باسم الجامعة	-نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية -مخابر ومراكز البحث الجامعية -نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي - خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة
29	دراسة النماذج الدولية لإدارة حاضنات المشروعات والحاضنات التكنولوجية والاستثمار في تدريب بعض كوادر الجامعة على هذه الخبرات من خلال دورات محلية أو دولية	-رئاسة الجامعة - خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة -دار المقاولاتية
30	دراسة النماذج الدولية لإدارة أودية العلوم و الاستثمار في تدريب بعض كوادر الجامعة على هذه الخبرات من خلال دورات محلية أو دولية	-رئاسة الجامعة /-دار المقاولاتية - خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة
31	وضع لو ائح ومعايير إنشاء و إدارة الحاضنات المختلفة لكليات ومعاهد الجامعة و اعتماد لو ائح مالية و إدارية لعمل هذه الوحدات في ضوء صدور قانون حو افز العلوم والابتكار	-رئاسة الجامعة -مخابر ومراكز البحث الجامعية -نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي - خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة -دار المقاولاتية

32	حصر جميع براءات الاختراع المسجلة باسم الجامعة (سواء كانت محلية أو دولية)	-مخابر ومراكز البحث الجامعية -نيابة مديرية الجامعة للبحث العلمي - خلية متابعة التصنيف وضمان الجودة
33	استمرار إتاحة الجامعة لمكافآت تسجيل براءات اختراع باسم الجامعة (مع تفاوت المكافأة بين البراءة المحلية والدولية)	-رئاسة الجامعة
34	إتاحة الجامعة لتمويل وقتي (عام أو عامين) للحماية الدولية لبراءات الاختراع المسجلة محليا باسم الجامعة (مع دراسة كل حالة على حدة)	-رئاسة الجامعة
35	النظر في إصدار تعليمات ملزمة بضرورة إدراج اسم الجامعة في ملكية أي براءات اختراع لأعضاء هيئة التدريس خاصة التي تكون نتاج لعمل تستخدم فيه مر افق ومعامل الجامعة أو أن يكون ناتج عن إشراف على طلاب (مع استثناء ما يتم تسجيله باسم أكاديمية البحث العلمي أو صندوق العلوم للتنمية التكنولوجية)	-رئاسة الجامعة

الجدول: ج توصيف مؤشرات قياس رفع معدل معايير التصنيف الدولي في إطار الخطة المقترحة لتحسين التصنيف الدولي للجامعة

رمز آلية قياس رفع المعدل	التوصيف
1	حصر أعداد الخريجين الحاصلين على جائزة نوبل والمقارنة بالعام السابق
2	حصر أعداد الخريجين الحاصلين على "جائزة المجال في الرياضيات" والمقارنة بالعام السابق
3	حصر أعداد الخريجين الحاصلين على جو ائز دولية والمقارنة بالعام السابق
4	حصر أعداد الخريجين الذين تقلدوا مناصب كبرى(رئيس مجلس إدارة وما شابه) في مؤسسات عالمية كبرى والمقارنة بالعام السابق
5	حصر عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جو ائز دولية والمقارنة بالعام السابق
6	حصر أعداد الباحثين ضمن الأكثر استشهادا في 21 فرع من فروع العلوم في كبرى المجلات الدولية والمقارنة بالعام السابق
7	حصر عدد الأبحاث المنشورة في مجلتي Nature-Science والمقارنة بالعام السابق
8	حصر عدد الأبحاث المنشورة في مجلات مدرجة في Thomson Reutersو Social Science Citation Index والمقارنة بالعام السابق
9	حصر عدد الأبحاث الدولية مقسومة على عدد أعضاء هيئة تدريس والمقارنة بالعام السابق
10	مقارنة البيانات المتاحة باللغة الإنجليزية التي تبرز معايير التصنيف وريادة وتميز الجامعة على موقع الجامعة الإلكتروني بما سبق رفعه العام السابق
11	حصر نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس والمقارنة بالعام السابق
12	حصر عدد الاستشهادات في المجلات الدولية مقسومة على عدد أعضاء هيئة التدريس والمقارنة بالعلم السابق
13	حصر نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للجز ائريين التدريس والمقارنة بالعام السابق
14	حصر نسبة الطلاب الو افدين للجز ائريين و المقارنة بالعام السابق
15	حصر تأثير الاستشهادات الدولية والمقارنة بالعام السابق

16	حصر العدد الاجمالي للاستشهادات في المجلات الدولية والمقارنة بالعام السابق
17	حصر معامل هيرش للجامعة (H-index) مقارنة بالعام السابق
18	حصر عدد الأبحاث المنشورة دوليا ضمن أعلى 10 أبحاث من حيث الاستشهادات والمقارنة بالعام السابق
19	حصر النسبة المئوية لعدد الأبحاث الدولية ضمن أعلى 10% من حيث الاستشهادات والمقارنة بالعام السابق
20	حصر عدد الاتفاقيات والمقارنة بالعام السابق
21	حصر عدد المشروعات البحثية المشتركة والمقارنة بالعام السابق
22	حصر عدد البرامج الدراسية المشتركة والمقارنة بالعام السابق
23	حصر عدد درجات الدكتوراه الممنوحة والمقارنة بالعام السابق
24	حصر عدد درجات الدكتوراه مقسومة على عدد أعضاء هيئة تدريس والمقارنة بالعام السابق
25	حصر عدد الأبحاث المنشورة في مجلات مدرجة في Social Science Citation Index و Scopus والمقارنة بالعام السابق
26	حصر معامل التأثير الإجمالي للأبحاث المنشورة والمقارنة بالعام السابق
27	حصر معامل تأثير عدد الاستشهادات للأبحاث الدولية والمقارنة بالعام السابق
28	حصر الدخل الكلي (بجميع أشكاله و أنواعه) من الصناعة والابتكار والمقارنة بالعام السابق
29	حص أداء حاضنات الجامعة (من حيث أعداد العمليات المقبول إحتضانها- نسب نجاح العمليات فنيا وماليا) والأرباح المالية الكلية لكل حاضنة
30	حصر حجم التبادل والتعاون الدولي الكلي (طلاب- أعضاء هيئة التدريس- باحثين) والمقارنة بالعام السابق
31	حصر عدد براءات الاختراع المسجلة عالميا بإسم الجامعة والمقارنة بالعام السابق

تم بحمد الله